

THE UNIVERSITY OF CHICAGO
LIBRARY

1962
PA 100
100

ALL
7-73

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

DUPL



32101 022684045

Princeton University Library

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

--	--

هذه حاشية العالم العلامة الخبير الفهامة من هو

بكل وصف جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد

المخزومي متعنا الله بطول حياته واعاد علينا

المعرب والمبني الشكر والمعرفة وعلى المسلمين من صالح دعواته على شرح

المعرب الاشارة الموصول المحقق الجليل العلامة الطاهر ابن

المعرب الاشارة كان ما وافقها عقيل على القيمة الامام

اعمال القارة ان وافقها احب اليه لا التزمه بنور ابن مالك جمعها

ظن اعلم العاقل البناء الاشتغال الرحيم المالك

قد يرفع انت نزع المفعول المفعول المفعول

المفعول فيه هو المفعول المفعول مع الاستتار

حال التمييز حرف الجر الاضافة المضاف اليه المصطلح اعمال المصطلح

الصفة المشبهة التثنية فووس افعال التفضيل التثنية التوكيد العطف عطف النسق البدل النداء تاجع المناد

النداء المضاف لثا المصطلح اسماء لثمة النداء الاستغناء التثنية التوكيد التثنية التوكيد التوكيد التوكيد

اعراب المعرب عوامل الجزم فصوله اما لولا ولوما الاخبار العدد كم وكان وكذا الجوابية البناء المصغر

كيفية تشبه المفعول والممدود وجمعها تصحيحا جمع تكثير التصغير النسب الوقف الامالة التثنية فصوله فصوله فصوله

فصوله لاد فعلا فصوله ان سلك البقاء فصوله فصوله المعتل الساكن الصم فصوله ابدال فصوله فصوله

الادغام

الامال

٦٧٨

المخزومي
الشيخ محمد
بن مالك

227

40987

227/
40987
757

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ لِي
 فَحْدَكَ اللَّهُ يَا مَنْ تَفَضَّلَ عَلَيَّ مِنْ نَحْوِهِ بِتَوَاتُرِ خَلَاصَةِ نِعْمِهِ الْكَافِيَةِ وَقَابِلِ بِلِحْيَاتِ
 دَاءِ التَّقْصِيرِ عَنِ آدَاءِ شُكْرِهِ بِتَرَادُفِ أَنْوَاعِ مَنِّهِ الشَّافِدِ حَمْدًا تَجْرِيهِ كَمَا لَا
 الْمَحَامِدَ غَيْرَ مَحْفُوضَةٍ وَتَسْكُنُ لَدِيهِ الْأَمَالَ جَازِمَةً بَانَ عَرَى الْمَزِيدِ وَأَمْرٍ وَثِيقَةٍ
 غَيْرِ مَنْقُوضَةٍ وَنَسْتَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَشْرَعَ صَدُورَنَا بِأَنْوَارِ هِدَايَتِكَ فِي الْعَظِيمِ
 مَطْلُوبٍ وَتَبْعِدَنَا عَنِ مَسَاوِي الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ وَتَسْعِدَنَا بِمَجَاسِنِ أَفْعَالِ الْقَلْبِ
 وَنَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ فِي صِفَاتٍ وَلَا أَفْعَالٍ بَلْ
 أَنْتَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ لِكُلِّ مَفْعُولٍ مِنَ الْكَمَائَاتِ وَالْأَحْوَالِ وَنَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا
 وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ الْمَبْعُوثَ مِنْ خَلَاصَةِ مَعْدٍ وَبَابِ عَدْنَانَ الذِّدِّ
 أَنْزَلْتَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مَبِينٍ لَا يَخْلُقُ جَدِيدٌ وَلَا يَمِيلُ تَرْدِيدٌ عَلَى مَدَّةِ
 الْأَزْمَانِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ الْمُسْتَعْلِينَ بِسُنَّتِهِ بِلَا تَنَازُعٍ فِي الْعَمَلِ
 وَالنَّصَرَةِ الْمُنْصَرَفِينَ لِأَمْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ وَلَا بَدَلٍ مَا يَقْرَأُ وَيُنَبِّئُ
 بَانَ لِسَانِهِمُ التَّكْبِيرِ وَلِسَانِهِمُ التَّصْفِيرِ وَمَا عَمِلُوا وَادْرَكَ بَانَ جَمْعِ السَّلَاةِ
 وَمَخَالَفِهِمْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ أَمَا بَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ الْغَنِيِّ مُحَمَّدٍ
 نَحْضِرُ الشَّافِعِيَّ عَامِلَةَ اللَّهِ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ وَرَوَّاحِيَّ أَنْ شَرَعَ الْعَلَامَةَ ابْنَ عَقِيلٍ
 لِأَلْفِيَةِ الْإِمَامِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَجْلِ مَا كُنْتَ عَلَيْهِمْ قَدْرًا وَأَشْهَرَهُمْ فِي
 نَسَائِقِينَ ذَكَرًا لِسَهْوَلَتِهِ عَلَى الطَّالِبِ وَقُرْبِهِ مَخْذَلًا لِلرَّاعِبِ وَلَا تَطْلُصُ
 مَوْلَقَهُمْ نَفْعَهُ وَحَسُنَ عِنْدَ الْكُلِّ وَقَعَهُ وَطَالَ مَا كُنْتَ أَوْ تَمَّلَّ عَلَيْهِ حَاسِيَةٌ

أَوْ نَسَبٌ وَمَا فِيهِمْ

بِسْمِ



تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص اوابد رآئك وتتم منه مع المتن المقاد
 وشين منها الطالب المراد فيما نعتي بحز القصور عن ارتقاء تلك القصور
 والتي لتلي بمجانفة هاتيك المحور ومع ذلك اذكر قول من قال واحسن في المقال
 ان اعراض المؤلفين اغراض لسهام السنة الحساد وحقائب تصانيفهم مفرقة
 لا يدي النظارة تنتهب فوائدها ثم تمها بالكساد لا سيما في زمان يبدل
 نعيمه بؤسا وعُدجده منحوسا قد ملا الحسد من اهله جميع الحسد وقادهم
 الغرور بجبل من مسد فكانما عناه من قال

ان يسمعو اسبلة طاروا بها فرجا منى وما يسمعون من صالح ردفنوا
 صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به وان ذكرت بسوء عندهم اذفوا
 او من قال ان يعلو الخيرا خضوه وان علموا شرا اذا عوا وان لم يعلوا اذفوا
 فهم يجادلونك في الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله اهون
 فالعاقل بينهم مذموم ومجور والمحب برايمعزوز ومنصور الا انى اعود
 فاقول عديم المبالاة بذلك اخرى والتاليف ربما اتفق فاحرى لصاحبه
 اجرا واتعلل بقول البدر الدماميني هب ان كلابد في مطاوعة الهومقل
 والتهب حسد اليطغى نور البدر ويابى الله الا ان يتم نوره هل هي الامنية اهدا
 الحاسد من حيث لا يشعُر وفعلة ظن انها تطوى جميل الذكرا فاذ هي تنشر شعرا
 واذا اراد الله نشر فضيلة طويت اناح لها لسان حسود
 وما زال هذا الحاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى اذن الله بلغيا
 التويل ومن من فضله بالتسديدا الى سواء الطريق فلتت بفضل الله ما كنت
 ترجيت واتى جمعه فوق ما كنت له لتسدت فجاوب بعون الله حاشية
 لا كالحوشى اعيدها بالله الحفظ من كل حاسد عوانى ومع ذلك نسنت
 ابو همام من كل عيب ولا اصفها بضبط رفع القلم من اصلاح ما عسى يكون
 فيه لبس وريب كيف وان الخطا والنسيان كالصفة الذاتية للانسان
 لان مناقل سقطه وحسن نطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول
 واقالة العترت وعدم الاصفاء لقول غبي جمبول لاهم له الا اذاعة الهفوات

وقد استعمل كثير لا سيما الامام الخت في الخط فقط والنطق به على اصله ككتابة
حينئذ جاء مفردة ورحمة الله رح ومنوع وم الى آخرة تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه
و سلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان اكثر
منه الا فيهم ثم ان الباء اصلية على المشهور ومعناها الاستعانة والمصاحبة
على وجه التبرك واستونس هذا كما في تفسير البليغني بحديث بسم الله الذي لا يضر
مع اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان
المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك في نحو جمع نجفي حين
ما مثلوها به بل هي مجرد الملازمة لانها بمعونة المقام تحمل على الملازمة التبركية
فتقديرهم ابد تبركك ليس بياناً للمتعلق بالباء بل تصوير للمعنى وبيان لصنفة تلك
الملازمة فان لها احوال اشقي فان قلت التبرك في بسملة الاكل ونحوه عائد بالفعل
المشروع فيه حتى اذا المراد بها كان ناقصاً وقليل البركة وهذا غير ممكن في
بسملة القرآن احيب بان المراد به دفع الوسوسة عن القاري مع اجزان
ثوابه كما قال ابن عند السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره كمال
لان الاعراب المحلى للمنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافها
باللفظ والتقدير والنحو محذوف اسم او فعل والتقدير اسم الله مبدوء به
او اوابه ببدء قوية اي مجسنة واخلاص واخذنا ذلك من كون الحرف الزائد
يدل على التاكيد كما ذكر الرضي وانه كان عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد
لامعنى له اي غير التاكيد ومن الغريب كونها اللقمة فيحتاج الى تقدير مقسم
عليه على المشهور فتعلقها محذوف قدم الكوفيون فعلاً كما بدأ قسم ظرف لغو
متعلق به قال في المعنى وهو المشهور في التفسير والاعراب ووجه بقية الحدو
لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث البتة والصنف اليه والنهر وبكثرة التصرف
بالمبتغى فعلاً كما في آية اقرأ اسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي
وباسمك اللهم ارفعه وبيان الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال
التجدد الاستمراري وهو انسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية قلت
وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لجمردانه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غير

كما وقع في رسالة البسملة بل لعدة صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء
منه حتى يصح الماضي على حقيقته ولم يطلب شيئا في المستقبل حتى يصح الامر مع
ان امر الشخص نفسه خلاف النظم بل يخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسملة
اول فعلة الشارح فيه او منشى التبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا ان يضارع
فتدبر واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخصا الى
مناسبا لما بدى بالبسملة اما الفعل فلما تم واما تأخيرها فللاهتمام باسمه تعالى
وليقيده الحذفان تقديم المفعول قد يفيد وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا
لكتدبر مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكر
على وجه يؤذن بالمبدئية فهي من تقية ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال
على اسمه تعالى لا اجنبي وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتغالها على
الباء ولفظ اسم لا يتحقق به البدء باسم الله الوارد في الحديث كما افاده السيد في
حواشي الكشاف على ان هذا لا يرد الا على رواية تسم الله بباء واحدة كما لا يخفى
واما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام ولا شها وما بعد البسملة به فان
قلت الذاب ممثلا اذا ذكر البسملة يريد التين بالقرآن فتقديره اذبح لا يناسب
القرآن وتقديره اقر لا يناسب فعلة وهذا مما يؤيد تقديره عاما كما بدأ القوم
كافي الشهاب على البصاوي ان هذا كالاقياس منقول من لفظ القرآن الى
معنى آخر كانه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدأ لكن الاولى
تقديره مضافا مؤخر الماتر وهو اامبتدا وشم ظرف لغو متعلق به وان كان
يتمتع اعمال المصدر مجذوبا ومؤخر الان محله في غير الظرف لتوسعه فيه على
التحقيق نحو فلما بلغ معه السعي مع انه يمكن جعله من حذف لغا مل لا عمل
المحذوف والخبر محذوف والاصل تا ليني بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف
ايضا وشم ظرف مستقر متعلق به والاصل تا ليني حاصل بسم الله الرحمن الرحيم واما
كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام اي بمعنى الكون
والحصول المطلق ولا يكون الا واجب الحذف والظرف ما متعلقه خاص ذكر
وحذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدا وخبره محذوف وان الا ان حذف المتعلق

واجب على الثاني لعموم دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مائة
الابتداء ما لم يكن لغوا ذلك ان تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره
انا بادى قرارا ما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق
المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل للمجرور الجار والمجرور على ما سياتى تحقيقه
في الابتداء ثبت مما ذكر من لغوية المنظر على تعلقه بالفعل او بالابتداء ليس على
اطلاقه فان الجمهور كما في الشهاب على البيضاوى على ان الظرف مستقر مع باء
المصاحبة ولغومع بقاء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواحدة
الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الطرف ويجوز الرضى وغيره اللغوية على
الاول ايضا وينبغي حملها على ما قاله الليثى اذا قصدت بقاء المصاحبة مجرد كون معمول
الفعل مصاحبا للمجرورها من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فتستقر
في موضع الحال وان قصدت مشاركة فيه فلغو وبينه اشتراك بسبب جعله
الاحتمال الاول يكون المعنى مضطحا بسبب فلم يتسلط عليه لشرائه وعلى الثاني
يكون مشريا ايضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا ما
في اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة
من غير مشاركة في معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسمة
القارى عند الشافعي اذا قصد ايقاع القراءة عليها في مشاركة في العامل
فيكون الطرف فيها لغوا فتدبر على كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
مستاحبة لانه متعلق بحال من فاعله في قيده فهو متعلق بمعنى الاصناعي وقد
تلك الحال متبركا لا يخرج عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة
والأخفها ملتبسا كما مر وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن
الاستقرار بتقدير ركب لان خصوصه ليس الا من القرينة لا اضطرر ان
محذوفات القرآن كمتعلق بالسلمة لا يصح كونها قرآنا لان الفاظها غير منزلة
ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم
احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كما في الشهاب ان مضاهما
يدل عليه لفظ الكتاب التروما لزومها في متعارف اللسان فهي من المعال القرآنية

المرادة له تعالى واما الفاظها فليست قرآنا لانها معروفة لا قضاء البلاغة فيها
 ومنها كما يتلفظ به اصلا كالصائر المستترة فاحفظه فانه من مقصودات الخليل
 ثم ان اريد بالجلالة مدلولها فاصافة اسم اليها حقيقية لامية للاستغراق ان اريد
 اسم من اسمائه تعالى والجنس ان اريد جنس اسمائه تعالى اي الجنس في ضمن بعض
 الافراد لا من حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء والعهد ان اريد اسم
 مخصوص قال الشنوافي والاستغراق هنا اولى وان قلنا باولوية الجنس في اللفظ
 لان القصد هنا التبرئة بذكر افراد الاسم كلها والاستغراقية بمنزلة قضايها متعد
 بعدد الافراد بخلاف الجنس المقصود هناك اثبات اختصاص الافراد واثبات
 الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها غير لما اختص به الجنس لتحقيقه
 في ذلك الفرد فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس ايضا اذ لا يتحقق الا في
 فرد فما قبلنا زمان فلا مرجح له قلت يجرى كونه الافراد غير مضبوطة لعدم
 تناسلها فجعل اختصاص الجنس دليلا عليها انسب من العكس لستدل به على ما سبق
 منها وان اريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها بالرحمن الرحيم
 اما من قبيل الاستخدام بان يرجع الضمير المستتر فيها لها بمعنى الذات او مجاز عقلي
 من اسنادها للدلول للدال وانما لم يقلح بالله بما لفت في التعظيم والادب كقولهم
 سلام على مجلسك العالي وحضرتك الشريفة اي عليك والرحمن الرحيم اشهر فيهما
 بحسب الاعراب تسعة اوجه يتبع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن اوردوه لأن النعت
 التابع اسند ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن ابي الربيع ولان
 في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لا يظهر
 الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلون عظيم وجعل الرحمن
 نعتا مبني على انه صفة مشبهة اما على قول الاعراب ابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في
 القرآن متبوعا لاتباعه في عرب بدلا من الجلالة والرحيم نعت للجلالة اذ لا يتقد
 البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بما جر منعوته على الصحيح وعلى الثاني بعامل
 مقدر لها تقران العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار
 العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استثناء فاباينا جوابا لسؤال مقصود به

البتة ذوات تعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست
 حالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف لحوالا لان الحالية تفيد تقييد البدء بما
 الله تعالى بجالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف
 وحاصل صورة البسملة ان تضرب اربعة العوم والمخصوص والتقدم والتأخر في سبعة
 كون الطرف متعلقا بالفعل او بحال من فاعله او بالمبتدأ المصدر او بحال من فاعله
 او بغيره او باسم الفاعل او بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون
 ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهها ويضرب الحاصل وهو واحد وثلاثون
 في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظرت الى احتمالات
 الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تكاثر جدا بالنظر لعان الباء من الاستعانة
 او المصاحبة او التقديرية وغيرها فاقام الله سبحانه وتعالى اعلم فائدة قال الشيخ ابو
 البونى رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من اذكار المضطرين لانه يسرع علم تنفيس الكرب وفتح ابواب
 الفرج وقال ابن عربي من داوود على ذكره لا يشقى ابدا وانما اختير هذان الوصفان في
 الابتداء للانتشار الواسعة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها الطفا بالعباد
 ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان
 رحمتي سبقت غضبي بسأل الله سبحانه وتعالى ان يخلصنا ميدان رحمته في الدين **ابن**
 بجاه سيد المرسلين امين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه **وقوله**
 قال محمد في التفات من السكالي الغيبة عند الجمهوران روى متعلق بالبسملة المقدر
 بخو اؤلف والا فعند السكالي فقط لا كفاية بخالفه التعبير مقتضى الظم اذ كونه
 حكاية عن نفسه يقتضى ان يقول قلت لا قال ولقي بحجة الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين
 مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون ادعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله في ثاب مؤلفه
 وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسبته اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لوله يصف
 الطبيب دواء للريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتاكد على المؤلف تسمية نفسه **وكما**
 وهذا القصد يضمحل الرياء مخصوصا مع الامن منه كما هو حال المص والمخشي وكلا
 بمعنى الصانع بقية قوله واستعين المقتضى تقدم الحجة على التأليف وكون المعنى
 استعين الله في اظهار الفية هو النفع بخلاف الظم وشبه القول المستقبل بالماضي

والجامع اما مطلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
 او تحققة نظر الماقوي عندك من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق
 منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة بتبعية او مجاز مرسل تبعية علاقة الأول
 واصل قال قول بالفتح لا بالضم وانه كان لازما ومحجى وصفه على فاعل ومصدره على
 فعل بالفتح مع ان قياس المضموم في الاول ما سياتي في قوله وفعل اولي وفعل
 بفعل وفي الثاني قوله فعولة فعالة لفعل لا بالكسر وانه كان مصارعة بقليل
 كخاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون تانيه ساكنا بالاصالة لثلاثا
 يلتقي ساكنا في نحو ضربت وليست الالف اصلية لانها لا تكون غير منقلبة
 الا في حرف او شبهه ولا بد لا من ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره واذا
 الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يمتوا نحو خفت ومنت مع انه
 واوى كقلت ايثارا لتبيين حركة العين على تبين ذاتها لان الحركة اهم للاختلاف
 الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان قاءه مفتوحة بالاصالة كالعين واصل
 مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة الواو الى ما قبلها الثقلما عليها وان كان ما قبلها
 ساكنا للزومها ولم تنقل على نحو دلوت تغيرها بالعوامل مع ان الاسم اخف من الفعل
 والقول اذا كان بمعنى التلغظ لا ينصب الاله الجمل كقلت جاء زيد او مفردا في معناها
 كقلت قصيدة او شعر او مفردا قصد لفظه نحو يقال له ابراهيم او مفردا مسماه لفظ
 كقلت كلمة اى لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي الشذوذ الاسهل ان يقال
 القول انما يتوجه للفظ جملة كان او غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ
 فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان لينة واجبة وان كان اللفظ
 مسماه لفظا توجه للدال والمدلول كقلت كلمة او قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ
 او قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا او اللفظ المنظور ومن هنا يظهر ان اسم
 الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل وانه لم يفتح قلت صه على معنى قلت اسكت او
 وقد يقال انما لم يفتح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه
 ولذلك كان كلاما تاما كما سياتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ
 الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به واتد علم قوله عجب هو اسم الناطق لانه

الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين ابن عبد الله بن مالك نسب الجده شهرة به الطائي
 نسباً الشارح في هذه هي الجاني منشأ نسبة الجيان بفتح الجيم وشدة المشاة
 التحية مدينة بالاندلس بفتح الحزة والذال وحكى ضمنها الدمشقي اقامة ووفالاتي
 عشرة ليلة جلست من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة و
 وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله اماماً في العربية وغيره مع كثرة العبا
 وللعفة ومع ذلك قليل الخط في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول
 هل من راعب في علم الحديث او التفسير او كذا وكذا قد اخلصتها من ذمتي فاذا
 لم يجب قال خرجت من آفة الحكمان وكناه شرفان ممن اخذ عنه الامام النووي
 رضى الله تعالى عنها ويقال انه عناه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا
 ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتليذه ابن عمرو ويقال انه جلس عند
 ابي على الشلوطين بصفة عشر يوماً ونقل التبريزي في اول شرح الحاجية انه
 جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدماميني ولم اقف عليه لغير
 ولم ادر من اين اخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثل الكلام كتاب بدعي في باب التوضيح
 في اعراب اشياء من مشكلات البخاري ابا ن فيه عن اطلاع واسع وقصيدته
 الطائفة في الفرق بين الطاء والظاء وشرها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم جزءا
 في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقا
 المحوتة ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكمل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب
 وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه فوافق معناه غير انه في بعض الابواب يقصر
 عن معناه ويترك ما اراد في ايراده فسيحان المنفرد بالكمال قال الدماميني
 وقد قرط سعد الدين بن العرج الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال
 ان الامام جمال الدين فضلته الهه ولنشير العلم اهمله
 امل كتابه يسمي الفوائد له ينزل مفيد الذي لب تامله
 وكل فائدة في النحو يجمعها ان الفوائد يجمع لا نظيره
 فظن المصالح الصفدي ان هذا بقرير لتسهيل الفوائد لا الفوائد بنفسه
 فقام في التوريت في كتابه المسمى بغرض الحتام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المصا

اليه وترك المضاف الذي هو العدة لولا ذلك لكان في غاية المحسن وقد علمت
 ان دفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من غرزة ذلك الكتاب **قوله** هو ابن مالك جملة
 معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركه في اسمه وتجوز كونها استثناء
 بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من تجد فلها نصيب **قوله**
 نعت تابع له بتقدير تنكره فلما هارفع وقيل نعت مقطوع وترجع للحال والاول
 لكن ردها بان شرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت وبانه يجب حذف
 عامل النعت المقطوع وورد بانه يكفي التعيين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكر
 الاشموني في النعت اذا كان النعت لمع او ذم او ترجم لا للتخصيص او التوضيح
 كما هنا ومقتضى ذلك ان النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سياتي
 هناك ان شاء الله تعالى **قوله** احمد بنى قال العرب وتبعه اكثر الحواشي كان
 مقتضى الظن ان يقول يجد بالغيبة لكنه التفت منها الى التكلم تغننا وابطله
 الصبان بان هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للفظ
 لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اه وهو على ما مشى عليه الاشموني من جعل الهمزة
 مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكره جواز كونها حالاً من تجد ومقول القول
 الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون
 الاول لظهور بطلانه والظن ان هذه الحال مقارنة ببناء على ان المقارنة في كل
 شئ بحسبه كما ياتي في مصليا او يؤول قال بنوى القول فتدبر واختر الجملة
 المضارعية لا شعارها بالتجدد الاستمراري اى اشعارها السامع بان المتكلم
 سيجهل مرة بعد اخرى على الاستمرار فيفيد انه تعالى اهل لان يجد حمده دائماً
 وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والحمد عليه وهو الترتيبية الماخوذة
 من رب فتعليقه الحمد به فكما ان ترتيبه لنا بانواع النعم لا تزال تجد كذلك مجله
 بحامد لا تزال تجد فالمضارعية انسب بالمقام من الاسمية والماضوية
 لان الاولى وان اقامت الدوام المناسب للذات والصفات لا تقيد
 التجدد المناسب للنعم والثانية وان اقامت التجدد اى الوجود بعد العدم
 لا تقيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية

والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائه على رب البرية كيلا يخلو محل عن ذلك
 بالكلمة **قول** الله بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح اسم الأول
 بانه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل
 منه في نية الطرح لانه اغلبي او ان طرحه بالنسبة للعامل اى ان عامله مطروح
 ليس عاملا في البدل او باعتبار حكم العامل اى ان الحكم المقادير العامل لم
 يقصد به الا البدل فلا ينافى قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير في نحو
 اكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه يروج الاعتراض لا يدفعه
 فتأمل ومعنى ذلك كما قاله الدماميني ان البدل مستقل بنفسه لا متمم
 لمبتوعه كالبيان والنعت **قول** خبر مالك افعال تفضيل من الخبر بالفتح مصدر
 خارج خبره اذ اصار خبرا ابتدائيا اى ملتبسا بالخبر او من الخبر بالكسر كالقول
 وهو الشرف والكرم واصطه اخير حذف هزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر
 والاولى جعله منصوبا بنحو مدح محذوف الا اعني لما نقله الدماميني عن المحققين
 ان النعت المقطوع لا يقدر باعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم
 يجعل حاله لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الخبر ببعض الصفات ولا
 بد لاقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفة المذهب
 الجمهور ان جعل بدلا تانيا من رب لمنعم تعدد البدل او من الله لمنعم الابدال
 من البدل في غير بدل البداء لما فيه من التهاوت حيث يكون مقصودا غير مقصود
 وان اجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين اما بدل البداء فلا يتسع
 ابداله من البدل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخفي ان كتب مالك الاول
 بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسم بها في المصحف قوله تعالى ونادوا
 يا مالك فان حذف كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثاني
 لكونه صفة يجب رسم الفه لعدم كثرة كماله ولا يرد حذفها خطأ من ملك يوا
 المدين مع قراءة بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشعري وجملة
 احمد بن ابي محمد لها نصب بالقول واجل بعدها معطوفة عليها اى فكل جملة في
 محل نصب وقال السند وبن احمد بن ابي محمد الى اخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة

لا محل لها لانها جزء مقول كالترى من زيد ولانها في الامكان حمل الاول على
ملاحظة العاطف من الحكاية لا المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس
فجمع الجمل مقول افاده الصبان والثاني ملحظ من الفربقول

• حاجيتك كمعشر جمع نبلا • العربيين مفردا وجمعيا •

• ما الف بيت غير شرط نصبت • بوند منها رقيتم للعلل •

قوله مصليا حال منوية من فاعل احمد كما في الاشموني اي احمد ربي حال كوني

تاويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وقوله تعالى

لندخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا مردان مورد الصلاة

وهو اللسان مستغل بالحمد فلا تتأني الحالية وفيه ان المطلوب ايجاد الصلاة

بالفعل لاينة ايجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه

فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة واما قول زكريا المعنى احمد بلساني واصلي

بقلي في مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ

لانواب فيها بقى ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع

الانشاء حالا ان يجعل على تقدير القول اي احمد ربي حال كوني قائلا

الهم صل على الرسول الخ ويصح تاويله بجملة خبرية بقاء على ان المقصود بالصلاة

بمجرد تعظيم صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاجاب بها كما قاله تيسر اي احمد ربي حال كوني

اصليا اي اخبر بانى اطلب الصلاة عليه اوبان الله قد صلى عليه لكن الاصح ان في

المقصود منها الدعاء المحمود التعظيم لان المختار ان ينتفع بعلاقتنا عليه بالتر

في اعلى الدرجات وتوارد انواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله اعظم

منه لكن الادبان لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفا

هو ثوابها ان المنة له صلى الله عليه وسلم علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جريا على

عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالملو

ب من آية ياتها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر

قوله على النبي اشتهر ان المهتمون من البناء وهو الخبر لانه خبر او خبر عن الله

والشدة من النبوة وهي الرفعة لان رفوع الرتبة او رافع رتبة من تبعه فهو على كل ما
 فعيل بمعنى فاعل او مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المموز من النبوة
 بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون
 المشدد مخففا المموز فيكون بمعنى افاده الصبان وعلى كونه من النبوة
 بنو آجتمعت الواو والياء **قوله** المصطفى اصله مصتقبوزن مفتعل من
 الصنفوه وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت تاء الافعال طاء
 لوقوعها بعد حرف الابق وهو الصاد كما سياتي في قول اليعم طانا فتعال
 ردا ثم طبق وقلبت الواو والفاء لفتحها وانفتاح ما قبلها **قوله** وآله الأولى
 تفسيرهم بطلاق الاتباع اى امة الاجابة عموما لا باقاربه فقط لتلازمها حال
 الصحب ولا بالاتقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعم فيه توربه حيث لم
 يرد المعنى القريب لانه صلى الله عليه وسلم وهم اهل بيته واقاربه بل اراد البعيد
 وهو مطلق الاتباع بقربته مقام الدعاء فان للأكل في القاموس نحو اثني عشر
 معنى منها ما ذكره وصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشر
 الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت التين واتناء للطلب
 وعلى هذا فهو وصف لازم اما على القيل المتقدم فخصص وكذا ان اريد
 بالاتباع امة الدعوة فتأمل هذا والذي اختاره العلامة العبدان ان تفسير
 الال في مقام الدعاء بما يناسب المدعوبه لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل
 وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذعبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحل
 على اهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الاممة ومصابيح الظلمة
 يحل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بانوارك
 وكشفت لهم حجاب اسرارك يحل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط
 او وآله سكان جنسك يحل على الاتباع اهو وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم
 والتخصيص كعبارة المص ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله القائلين
 بالعمل الصالح والظمان الأولى جملة على العموم والله اعلم **قوله** المستكملين التين
 والثناء اما للطلب اى الطالبين كمال الشرف وزيادة على ما حصل لهم او زائدا

اى الكاسلين فالشرف ارفع الشين مفعول به على الاول ومشتبه به على الثاني
 كالحسن الوجه او منصوب بنزع الخافض اى فى الشرف بناء على المرجوح من
 انه قياسى او انه توسع فيه فاجرى مجرى القياسى لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتاكيد ومعمول المستعملين محذوف
 ايذانا بالعموم اى جميع انواع الشرف لكن هذا يمنع ان يراد بالاول جميع الآ
 وكذا ان جعلت ال فى الشرف بالرفع للاستغراق فيفوت التعميم في مقام
 الدعاء مع انه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك ان يحل على المباعدة جعل
 من حاز شرف الايمان كانه حاز جميع الشرف لانه اصل انواعه فتأمل **قوله**
 واستعين الله اى اطلب منه الاعانة اى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه
 ليحصل الاستعانة بها عليه تعالى فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من
 حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله ايجادا وقدرة العبد كسبا
 بلاتاثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه ايضا اهتماما
 بالاستعانة المطلوبة كما قيل في اقر اسم ربك واصليه استعون نقلت كسرة
 الواو الى الساكن قبلها فقلت ياء لكسرها قبلها **قوله** فى الفية اى فى نظم قصيد
 الف بيت من كامل الرجز والفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل
 فى الفينية بالتشبية لان علم التشبية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للمفرد
 لانهم لا يبالون به كما سياتى ثم يحتمل ان لفظ فى استعارة بتعبية بمعنى على
 التى تعدى بها الاستعانة على حد فى جذوع التخل وانه ضمن استعين معنى
 فعل يتعدى بغيره كارجو تفهينا نحويا وهو اشراى الكلمة معنى كلمة اخرى لتفيد
 المعينين فتفيد الاستعانة بلفظها والترجى بتعبية ما بغيره والاولى
 لان الجوزة فى الحرف اخف من الفعل مع انه مختلف فى قياسته او تضمينا
 بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف اى راجيا وهذا مقبوس اتفاقا لانه
 من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باسما التضمن البيانى هو عين
 النحوى وانما توهم التعدد من تبعة الفرق بينهما من تقدير الكشاف حازين
 فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره مع انه بيان للمضى المضمن

فلا تقدر عامل محذوف ما هو وإنما قدرنا وجوده استخبر كما في الاستخوف
 لما ورد عليه ان الاستخارة للمتردد والمص جازم **قوله** مقاصد النحوي جل
 مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب نظماً على حل المهمات الخ وإنما
 لم يصر فقهياً بما عنك الى ما هنا مع انه اولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركة باب القسم والتساكين وغيرهما من المقاصد ويقال
 بما هنا في حين الرجا لكل وماسياً في اخبار بما يتسره فلا تنافي وللخو لقسمة
 معان القصد والجهة كخوت نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كقصد
 نحو الف والقسم كذا على خمسة الخا والبعض ككلت نحو التسمية واظهرها
 واكثرها الأول وللأمام الداودي

- للنحو سبع معان قد اتت لفة • جمعها ضمن بيت مفرد كلالا
- قصد ومثل ومقدار وناحية • نوع وبعض وحرف فاحفظ

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله اخرى ويعرف
 على الاول بانه علم باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها احكام الكلام
 العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال وحال تركيبها
 كالاعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط نحو التواسخ وحذف العائد
 وكسر ان وفتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص باحوال التركيب والمراد هنا
 الاول فهو مراد في علم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط وان كان
 في الاصل يعنى اثني عشر علماً للغة والصرف والاستقاق والنحو والمعاني
 والبيان والنحو والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الايتان بالكلام
 الموزون المقفى وانشاء الخطب والوسائل والتاريخ وهو معرفة اجزاء الاعم
 السابقة وتقلبات الزمن من معنى لتحصيل ملكة التجارب والعجز من مكاييد
 الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة او شعر يوافق الحال البراهنة لانها
 ثمرة واما البديع فذيل لا قسم براسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية
 من حيث يبحث عن احوالها السابقة وغايته وفائدة التجرع من الخطأ
 والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف قائدته وواضعه

ابو الاسود الدؤلي يامر الامام على كرم الله وجهه وذلك ان العرب لفطرتهم
 على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجيته فيهم من غير تطبع كما قال
 • ولست بنجوى بلوك لسانه • ولكن سليقي اقول فاعرب •
 فلما كثر الاسلام وتالفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعامشة والمناسحة
 فتولد اللحن والاماله في غير محلها حتى كادت العربية ان تملأ حتى فرس الامام
 لابي الاسود منه ابوابها بابان والاضافة والامالة وقال له اغر هذا
 الخو ثم سمع ابو الاسود رجلا يقر ان الله برئ من المشركين ورسوله بالبحر
 فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما احسن السماء على
 الاستفهام فقال لها اي بنية نجوما فقالت انما تعجب ومن حشنها فقال قولي
 ما احسن السماء وافتح فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يرجع
 الامام في ذلك الى ان حصل له ما فيه الحكاية ثم اخذه عن ابي الاسود نفر
 منهم ممنون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم ابو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل
 ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى وما زالوا يتداولون
 ويمكن تدوينه الى ان فرغ الله الجبهه **قوله** بالحوية اي فيما من ظرفية المدلول في الادل لان
 الالفة اسم للالفاظ المنصوصة الدالة على المعاني المنصوصة والمقاصد هي تلك المعاني
 او ان الباء سببية وصله محوية محذوفة اي محوية لتعاطيها بسببها واصلاها
 محوية كفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الباء وادغمت فيها وكسرت الواو ولنا
قوله تقرب الاقصى فيه مجاز عقلي من الاسناد للسبب العادي اذ المقرب حقيقة
 هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي اي البعيد فافعل التفضيل على غير بابه
 كما قال ابن التائمل يدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعد يطلق
 على القليل والكثير وما قيل من انه يلزم من تقرب الابعد تقرب البعيد
 بانه قد يتم بالابعد لشدة خفائه دون البعيد **قوله** بلفظ موجز الباء بمعنى مع
 كما في الاستغنى لاسيية لان المعهود سبباً للتقريب هو البسط لا اليجاز لكن
 قال السيوطي لا بدع في كون اليجاز سبباً للفهم كما رأيت عبداً لله واكرمته
 دون واكرمت عبداً لله ففي السببية غاية المدح المصحح قد رد على توضيح المعاني

بما الفاظ موجزة **قوله** وقسط البذل ي توسع العطا يعني تكثر افادة المعاني
 فيها استعارة اما تمثيلية بان تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسيرة
 عند سماعها بحال الكرم في كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال
 على المشغفرة وهو حال الكرم للشبه او مصرحة بان تشبه افادتها المعاني ببذل
 المال والوعد ترشح او مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكرم وبسط البذل
 تخيل وانجاز الوعد ترشح لا العكس لان البسط اقوى اختصاصا بالكرم من انجاز
 الوعد واسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخييل سواء جريا على طريقة التسمي قد
 من ان التخييل هو الاقوى اختصاصا او على قول العصام انما لا سبق ذكره
 وما سواه ترشح **قوله** بوعد منجى اي موفى سريعا وبين موجز ومن الجناس اللاحق
 لاختلافها بحرقيين متباعدي المخرج والباء سببية او معنى مع وقد بالوعد مع ان
 الاعطاء بدونه ابلغ لان فم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات
 اليها وتصوير الفاظها فكأنها تشبه الفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات
 اليها تعدو عن انجاز افاده سم **قوله** وتقتضي اما بمعنى تطلب من الله او من
 قارئها او منها فنية بجاز عقلي اذ الطالب ناظرا بسببها او بمعنى تستلزم الرضى
 لاشتمالها على الحسن فلا بجاز **قوله** رضى بكسر الراء وسنخط بضم فسكون
 مصدران سماعيان لرضى وسنخط كرفع والقياس كالرفع وفاقده قوله
 بغير سنخط الاشارة الى انها تطلب رضى محض لا يشوبه السنخط ولا من وجه
 على حد ويتعلمون ما يرضون ولا يفهم **قوله** فائقة حال من فاعل تقتضي او خبر
 المحذوف او نعت لالفية على حد وهذا كتاب انزلناه مبارك من النعت بالمنفرد
 بعد الجملة وان كان الغالب العكس ومن يوجبه وان امكنه جعل مبارك خبرا
 ثانيا لهذا الخبر المحذوف كيف يصنع في نحو يقومون بهم ويحبونه اذلة وقد
 فاقت هذه الفية ابن معطى لفظا لانها من مجرد واحد وتلك من السبع والجر
 ومعنى لانها اكثر احكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطى الفية زاد فيها على هذه
 كثير او قال في اولها فائقة الفية ابن مالك وللجمهورى المالكى الفية زاد فيها
 على السيوطى وقال فائقة الفية السيوطى فسبحان المنفرد بالكمال الذى لا يدانى

قوله بسبق متعلق بكل من حائر ومستوجب والباء سببية اي بسبب سببية
 في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول اشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق
 وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو اي وهو ملتبس بسبق ففيه اشارة الى فضيلة
 السابق ثم اشار الى فضيلة اخرى بقوله حائر تفضيلا توفي ابن معطي سلخ زى
 القعدة سنة ثمان وعشرين وثمانمائة وعمره خمس اواربع وستون سنة ودفن
 بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى **قوله** تفضيلا اما مصدر فضيلة على غير محك
 له بالفضل وصيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب
 او مصدر المبني للمجهول اي كونه مفضلا فلا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف
 يجوز ابن معطي **قوله** الجميلا اما منصوب بترغ الخافض اي بالجميل او على انه
 صفة ثنائى او بالنيابة عن المفعول المطلق اي ثنائى الثناء والجميل تحذف المصدر
 واقتاب عنه صفة وعلى كل فهو صفة كاشفة او مخصوصة ببناء على خلف الجمهور
 وابن عبد السلام في تفسير الثناء **قوله** بهبات وافرة اي عطيات تامة ولم
 يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلة وفي جمع
 الكثرة للفاعل لثرفه لان هبات وان كان جمع قلة لان جمع السلامة منها عند
 س لكن مستعمل في الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير
 الفاعل الا فراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجمع
 اما معارفها فصالحتهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ
 الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة **قوله** لي وله اما متعلقا
 بيقضى بمعنى يحكم ويقدر او مجذوف صفة لهبات واما في درجات فيمتنع
 فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخرية وهي ليست نظرا
 للحكم لانه انما يكون محكوما به او مقدره وهي نفس الهبات ان جعلت بمعنى
 من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالخصية والهبات
 بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لي وله بيقضى الفصل بربين هبات
 وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لانه ليس اجنيا محضا بل هو معمول
 لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون مالم الغيب كما سيأتي وخص
 درجات

روحيات الآخرة بل ذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعد
 موته بما يتاقي في الآخرة وبها بنفسه لمحدث ابي داود كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكايته عن نوح ربه اغفر لي ولوالدي وعن
 موسى ربه اغفر لي ولاخي لكن فاته التعميم المطلوب ايضا لانه من اسباب الاجابة
 كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفي به ويسلم من افراد جمع القلة لو قال
 كما في الاشعري والله يقضى بالرضى والرحمة لي وله وجميع الامة والله كما
 وتعالى اعلم اللهم لك وفي التوفيق وسيدك الهداية الى اقوم طريق فوفقنا لما
 تحبه وتهناه وقتان من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يارب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 كسائر التراجم خبر المحذوف لكن في حذف مضافين اي هذا باب شرح الكلام
 وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبطت قبضة من اثر الرسول
 اي من اثر حافر من الرسول والاولى انه اختصر على التدرج بان حذف
 المبتدأ ثم خبره وهو باب وانيب عنه شرح المصنف اليه ثم شرح وانيب عنه الكلام
 وقيل دفعة لانه اقل عملا فالكلام على هذا اما تأنيب عن الخبر وحده او عن جمع
 المصنف اليه ورفع لتصرف الرفع على الخبر ولانه اعراب المصنف المقصود بالذات
 واما المبتدأ فمقدر على كل حال لم يثبت عنه شئ ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره
 اي باب الكلام هذا الاتي او مفعول المحذوف اي خذ لاهاك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوف او ما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام
 وقد شرحتها بذكر اسمائها وعلاماتها كما شرحت الكلام بتعريفه وذكر الضمير المحرور
 مراعاة للفظها والضمير في يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هي
 له ولم يبرز لان اللبس عند الكوفيين وان اوجبه الضمير بكون مطلقا بل
 قيل محل الخلاف في ضمير الوصف اما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار
 مع ان اللبس قول واحد لكن في الجمع والتصريح ان الفعل كالوصف في الخلا
 المذكور انما هو الصبان قوله كاستقيم ان جعل من تمة التعريف فهو في محل
 رفع صفة ثانية للفظ لا يفيد لان التفت لا ينعت مع وجود المنعوت

مطلق
 الكلام وما يتألف
 منه

اي لفظ كاش كاستقم او في محل نصب اما صفة لمفعول مفعول المحذوف على
 حذف مضاف اي مفيد فائدة كقاعدة استقم وعلى هذا حال التثنية وثابت عن
 المفعول المطلق كذلك اي مفيد فائدة كقاعدة استقم وان جعل مثالا بعد تمام
 الحد فهو خبر المحذوف اي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم قصد
 لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على ان حذف المحرور واذا كان الكاف على
 معموله لا يصح في مثل ذلك كاسيأتي في الوصول **قوله** واسم الخبر مقدم بالخبر
 مبتدأ مؤخر اي الكلم اسم وفعل وعرف اي منقسم اليها واعتبر بانه ليس من
 تقسيم الكل الى جزئياته لان المقسم وهو الكل لا يصدق على كل قسم بفرده بل على
 الثلاثة الفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى اجزائه لانها لو كانت اجزائه لانفرد
 بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة الفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب
 اما باختيار الثاني والثالث والاربعين اجزائه في الجملة اي التي يتركب من مجموعها الامن
 جميعها كما قاله سم او ما يسمى اجزاء في العرف وان لم يتوقف عليها الماهية كشمع
 زيد وظفره او باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلم اسم جنس فيصدق
 بحسب وصنعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم انه كل بحسب
 الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري او باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله
 الاشموني فكانه قال واحدا الكلم اسم الخ ولا شك ان لفظ كلمة يصدق على كل
 من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته واشار الشارح الى ان في الكلام تقدير
 وتأخير وحذف والاضل الكلم واحد كلمة وهي اسم الخ فحده واحد كلمة خبر الكلم
 واسم الخبر المحذوف يعود الى الكلم لانه لا يقدر على اعتبار مفهومها لانه لا يقسم الى
 الثلاثة ففيه استتظام وهذا كله على ان الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين
 واحد بالتاء فيصدق على الثلاثة الفاظ فصاعدا وقال ابن هشام في بعض
 تعاليفه الظم انه اراد اولين انحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة
 كقول سى هذا لبا ب علم ما الكلم في العربية الكلم اسم وفعل وعرف فكانه قال
 الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها اي فالكل جمع بمعنى
 الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم اراد بقوله

قوله تقسيم الكل الى جزئياته
 ان يصح الاضمار بالتقسيم عن
 كل واحد من الاقسام
 وتقسيم الكل الى اجزائه
 ان لا يصح الاضمار بالتقسيم
 عن كل واحد من الاقسام
 وينعدم الحكم بالانقسام
 الاجزاء

واحدة

واحدة كلمة بيان ان المعنى في الاصطلاح كلمة هو واحد هذه الثلاثة لا غيرها من
 الالفاظ المهملة او وهذا الوجه اول مخلوه عن الكلفات المارة عليه فتذكر
 الضمير في واحد لتاويلها بالمذكور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلام
 بمعناه الاصطلاحى **قوله** ثم حرف اتى بتم اشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن
 قسيمه وترها في الفعل لصيق النظم ولا يكتفى في بيان رتبها في الشرف ترتيبها
 في الذكر لان المؤخر قد يكون اشرف نحو لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة
قوله واحد كلمة اى واحد معنى الكلام كلمة اى جزء ما صدق عليه الكلام وهو واحد
 الثلاثة الفاظ فكثر سمي كلمة كما افاده اسم ويحتمل ان المعنى واحد اى مفرد
 الاصطلاحى هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعى اما على انه جمع
 بمعنى الكلمات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام **قوله** عم هو كغيره من الالفاظ
 المشددة الموقوف عليها في الشعر بحب تخفيفها بالصحة الوزن وهو اما فعل
 ماض بمعنى شمل او اسم فاعل اضله عام حذف الفتح تخفيفا كبر في بار اول الضر
 او هو افعال تفضيل حذف همزة للضرورة والاول احسن لفظا لمخلوه عن
 تكلف الحذف والاختيار احسن معنى لافادته ان القول يعم جميعها ومجموعها
 اذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحدة آخر منها
 وعن الجميع في نحو غلام زيد كما سيبين واما الفعل فلا يفيد ما ذكره بتقدير عم
 الثلاثة وغيرها **قوله** وكلمة مبتدأ مسوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التبع
 كما في المكورى لانه انما مسوغه ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيوم وكلام
 مبتدأ ثان مسوغه كونه نائب فاعل في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ
 كثيرا ويبعدانه من غير سند فاقبل انهم لم يذكروا في المسوغات مردود واما جعل
 المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق
 عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الاقراء وفيه ما سياتى في قوله فعل
 يتجلى وجملة قد يؤمر بمعنى يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين
 المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو بها للضرورة **قوله** عبارة اى معبر
 عن اللفظ وهو في اللفظ مصدر لفظت الشيء من باب ضرب اذا طرحته مطلقا

او من الفم خاصة لكن صرح في الاساس بان لفظت الرحي المدقيق مجاز
 وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان او مقدر
 كالجوف وسجي ذلك لفظا لانه هو ابرمى من داخل الرئة الى حارة فمصد
 اريد به المفعول كالمخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ اولى من قولهم
 صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يمد عليه ما هو على حرف واحد كواو
 العطف اذ الشئ لا يشتمل على نفسه وان اجبت عنه بان من اشتمال العام
 وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت ونفسه
 وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط
 ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف
 على الحركة لا امتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمه
 به وان دور قلبها هو على ان الحركة مع الحرف دور معي لا سبقي فلا يضر
 والحق انهما بعد وانما الشدة المقارنة ثم المقارنة ثم اللفظ له افراد محققة وهي ما يمكن
 النطق بها بالفعل كزيد او بالقوة كالمحذوفات من نحو مستدا او خبر لتيسر
 النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قيل تلفظنا به من اللفاظ المحققة بالقوة
 لذلك واما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يلفظ
 به البشر دون غيرهم فهي كذلك والاشقي محققة بالفعل والى الاول يشتر قول
 الشنواني المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يلفظ به لتدخل كلمات الله
 والملائكة والجن واما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله افراد
 مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها اصلا وهي الصمائر المسترة اذ لم يوضع لها
 الفاظ حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصور المعنا
 وتدريب المتعلم كما قاله الرضى واما تقسيمها الى مسترة وجوبا وجوازا فانما
 هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيقى
 كما قاله الرودانى لا مجاز لانهم اجروا عليها احكام الالفاظ المحققة من الاستناد
 اليها وتوكيدها والعطف عليها **قوله** فائدة يحسن السكوت عليها اخذ هذا القيد
 من قوله كما سقم كما سيصرح به وفيه ما سياتى وان مراد سكوت المتكلم على الصح

ويحسبه عمداً لتسامع لياها حسناً بان لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ
 آخر لكونه مشتقاً على المحكوم به وعليه والمراد بتلك القاعدة النسبة بين الشئين
 ايجاباً كانت او سلباً وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره ابو حيان **قوله**
 فاللفظ جنس لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال وما لم يتناول
 يقال يخرج عنه لابه وبعضهم اخرجها به نظر الى ان بين الجنس وفصله العموم
 الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع
 الدالة على اعداد مخصوصة والنصب كعرف وهي العلامات المنصوبه كالحرف
 للقبلة جمع نصبه كعقده اما النصب بضمين فالاصنام **قوله** وبعض
 الكلم اي بعض ما يصدق عليه الكلم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب
 من ثلاثة الفاظ فاكثر كما سيأتي **قوله** وهو اي بعض الكلم الذي خرج ما تركب
 الخ **قوله** الامن اسمين ظاهره المحض وهو قول ابن الحاجب ووجه السيد بان
 الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشئين مستند ومُسند اليه وهما اما كلمتان او
 يجري مجراها وما عداها من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة
 لها واعتمد ابن هشام ان ذلك اقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان
 تركيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فان يانا
 عن ادعوا وما بعدها فصلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائماً فعل
 وثلاثة اسماء كعلمت زيداً قائماً فعل واربعة اسماء كعلمت زيداً قائماً السادسة
 جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقى عليه المركب من اسم وجملة
 نحو زيد ابوه قائم وعلى هذا فالحضرة اصنافي بالنسبة للتركيب المنوعة كفعلين
 او فعل ومرق مثلاً **قوله** كزيد قائم اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان
 وبان التنوين من حروف المعاني قالوا ولي التمثيل بذا احمد ورد الاول بان
 الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المرفوع لعدم بروزه في تثنية ولا جمع واما نحو
 قائمان وقائمون فالالف والواو فيه حرفا تثنية وجمع والضمير مستتر خلفهما
 مع الفعل والثاني بان التنوين ليس بكلمة اتفاقاً لعدم استقلاله كالف المقابلة
 وبإي التصغير والنسب ولذا زاد في التسهيل قيد الاستقلال في حد الكلمة

لاخراج هذه **قوله** كقام زيد اظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يستعمل
 كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب
 الاستتار كما في التصريح وناقشه تيسر بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعاً
 فكيف يشترط وجوب الاستتار وهو يمكن جملة على غير الواقع جواباً تاماً لم يعلم
 فيه مرجع الضمير **قوله** فاستغنى بالمثل اي فالمثال يتمم للحد وفيه ان المفيد
 في عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه واما المفيد فائدة مما كلفا
 زيد فيسمى مفهماً لا مفيداً فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم
 جعله سم وغيره لجزء التمثيل تمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ عن
 اشتراطه الا ابن رحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من والمص في التسهيل
 على اشتراطه ليجزى كلام النائم والساهي ومحركات الطيور نظر الى ان الافادة
 تستلزمها اذ ليس لتام مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصد
 المتكلم به لكن في ان دلالة الالتزام مجورة في التعاريف فالاولى جعل المثال
 تيمماً من حيث اغناؤه عنها كما فعل ابن الناظم لما قاله الشرح وان كان تمثيلاً
 من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصوداً لذاته لتخرج جملة الصلة
 والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول
 مثلاً لكن يعني عنه المفيد لان هذا لم تقصد لتفصل اسنادها بتوقفها على ما هي
 قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليجزى كلام الاعاجم اذ مدار
 بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كما استقيم
 اشارة الى هذا القيد والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على ان
 يقول احدهما قاموا الآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى باحد الكلمتين
 لتصريح الآخر بالآخرى واختار ابو حيان وغيره عدم اشتراط القصد للاختلاف
 الفائدة والله اعلم **قوله** ليعلم ان التعريف المتزدي بان معلوم من الخطبة وقد
 يجب بان نبه عليه ايضا في اول مسائل الفن زيايمه في البيان ليكتفي به في كل
 مسألة وقع التخالف فيها وان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلاح
 في تعريف الكلام لا مجرد انه في الخو محط تعليل الشق قوله لاقى اصطلاح اللغويين
 وقيل

وقيل فأندتها الإشارة إلى انه من مجتهدى الخاء **قول** في اللغة هي الفاظ يعبر
 بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو
 قولهم في كذا لغتان ولغة تميم اهل ما اتمبتكلف كان يقال في هذه المادة
 لفظان هو صنوعان كل بهيمة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهلة
 فالاحسن ان تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا استعمالا
 واستعمال تميم اهل ما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغى اذ اهل بالكلام
 واطلاق المصدر على الاستعمال انبسط من الالفاظ المستعملة ويكون معنى
 قولهم كتب اللغة كت بيان استعمال الالفاظ في معانيها قلت وهذا ايضا
 لا يظهر في نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى او البشر اذ الموضوع انما هو
 الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان لا يقتصر على احدهما بل تفسر في كل مقام
 بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفنا الخلق اما بوحى
 كما روى ان الله علم آدم الالفاظ كلها الموضوع بكل لغة وعلما آدم لا ولادة فلما
 افرقوا في البلاد تفرقت اللغات او يخلق علم ضروري في اناس بمعنى اللفظ
 وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف اسماء الاجناس اما اسماء الله تعالى
 والملائكة فواضعها الله اتفاقا واعلام الامتصاص واضعها البشر اتفاقا كما
 قاله ابن الهمام في تحرير **قول** اسم كل اللفظ مثل في مختار الصحاح كما في ابن الميت
 ومقتضاه انه يشتمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن اصوات معتادة
 لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكفيا بنفسه
 اى كالمخطى والاشارة الى ان مهمل قوله او غير مفيد على قلندة الكلام النوعين
 فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل والاطلاق على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس
 لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطلق حقيقة على الحدوث وهو التكميل
 كقولهم **•** قالوا كلامك هند او هي مصفية **•** يشفيك قلت صحح ذلك لو كانا
 وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس **•** قلت الاخطل **•**
• ان الكلام لغى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا **•**
 والاصح انه حقيقة ايضا **قول** والكلم اسم جنس الخ اعلم ان اسم الجنس مطلقا

موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب
 سمي فراديا وان دل على اكثر من اثنين ووفى بينه وبين واحدة بالتاء بان
 يتفقا في الهئية والحروف ما عداها كتمر وتمرة او بآليات كور ورومي سمي جمعيا
 والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كتم وتمة ان الغالب في ضميره ان تذكر
 مراعاة للفظه وفي الجمع التائيت وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا
 ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا يجمع
 كاسد وسماه بعضهم احاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا افرادي
 كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب
 يحرفون الكلم من بعد مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحدة منه بالتاء واسم الجمع
 لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونسأ وطاقفة وجماعة اوله واحد كذلك
 مع كونه ليس من اوزان الجموع كصحب وركب او منها مع اجراء احكام المفرد عليه
 كالتصغير والنسب الى لفظه كما جعلوا ركب اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا الى
 لفظه والجموع لا ينسب اليها **قوله** واحد كلمة التي فيها اشارة للاعراب **المأثور**
 لانها ان دلت التي لا تخصها في الثلاثة والخويون مجعون على هذا الا
 من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفرابي كلا ليست اسما ولا فعلا ولا
 حرفا انما هو ترد من ايها هي لتعارض الادلة عنده لانها خارجة عنها والاصح
 انها حرف وترد للزجر اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلابها كلمة والجواب كل اي اذا
 تلاها قسم نحو كلاب القم وللاستفتاح كما لا اذا حلت عن ذلك نحو كلاب ان
 الانسان ليطلق نظر المعنى وحواسن **قوله** في نفسه يخرج به الحرف وفي اما
 سببية في المواضع الثلاثة اي دلت بسبب نفسها لاستقلالها والحرف
 بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل باقادة
 وهو مذهب البيانيين ولذلك اجروا فيه الاستعارة التبعية او ظرفية مجازا
 باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ فكانه كما من فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف
 اصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور وعند النجاشي **قوله** غير مقترنة الخرج
 به الفعل لانها خمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لانه مقترن به

والمراد غير مقترنة باحد الازمنة وضعافا بملحق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح وهو
 الشرب اول النهار والغبوق وهو الشرب اخره والقيل وهو الشرب وسطه فان
 معناها مقترن بملحق زمن كالصباح ولا يعلم اهو ماض ام غيره اما الفعل
 فيقترب بوضعافا باحد الازمنة على التعيين وكون المصانع للحال والاستقبال
 لا يضر لان لم يوضع الا لاحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس
 ودخل بقرولنا وضعافا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في
 الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدوث المدلول له لا يلد
 له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه واما اسم الفعل
 فدلولة لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيها اصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم
 وفعل التعجب لاقتراها به وضعافا ولذا اثبت لها آثار الفعلية فلتحتمل الاء
 وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء او النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم
 المنقول من فعل كاحمد لان لم يقترن بالزمان في وضع العلمية واما وضعه
 الاضلي فقد انسخ عنه فتدبر **قول** في غيرها اعترض بشموله الاسماء الموصولة **ضد**
 الغائب والكاف الاسمية وكلمة الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لان كلاهما
 دال على معنى في غيره واجاب الرضى بان الموصول والضمير معناهما شئ مهم
 وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامه لا لدلالة لهما
 عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعنا
 المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كلمة الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي
 معنى رب واما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى
 معنى في غيره نحو ايم ضرب وايم تضرب اضرب فان معنى الاستفهام
 متعلق بضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والخبر او اى في الموضعين
 دال على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اذ كنت **قول** الموضوع لمعنى مفرد
 ظاهر اطلاقه واقتضاره في المحترز على المهمل ان اللفظ ينتمي كلمة مجرد وضعه
 وان لم يستعمل فانظره **قول** اخرج الكلام اى والكلم ايضا وكذا المركب الاضافي
 فليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا كلاما بل قول مركب اما العلم الاضافي فيجوز الجزاء

كلمة حقيقية وكل منها كلمة اصطلاحية **قوله** بعموم الجميع اي عموما مطلقا لانه اللفظ
 الموضوع مفردا كان ام لا مفيدا ام لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع
 في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا
 يسمى الماهل كلاما ولا كلاما ولا كلمة كما لا يستحق قولنا وحي كان الاولي للمصنف القبول
 جنسا في تعريف الكلام لكونه اقرب من اللفظ والجواب بان القول مما شاع
 استعماله في الرأي والاعتقاد صار كما لمشارك المهور في التعاريف رد بان نحو
 هجر مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فواو من الجنس
 البعيد **قوله** قد يقصد بها الكلام اي مجازا من سلا عند النجاة والغويين ايضا
 كما صرح به السنواني على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز ممل في
 عرف النجاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب اللفظة
 التي لا دو اعطى الكنه ذكره تبرعا تبينها على كثرتها في نفسه وان لم يستعمل عندهم
 وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها اللفظها اي بعض ما يستحق كلمة
 يراد به الكلام وذلك البعض كما حرف النداء التابثة عن ادعوا واحرق الجواب
 التابثة عنه كتعم في جواب هل قام زيد فلا مجازا صلا وهو في غاية الحسن
قوله وقد يجتمع الكلام والكلمة فيبينها العموم الوجهي واما الكلمة فتبينها
قوله ان قام زيد يلغز بذلك فيقال اي قول ان نقص زاد وان زاد نقص
 اي ان نقص لفظه زاد معناه وبالعكس **قوله** بالجر اما متعلق بحصل واللام
 خبرا وعكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل اي التمييز الحاصل بالجر
 كائن للاسم والحاصل للاسم كائن بالجر وفيها تقدم معمول الصفة على الموصوف
 ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا في غيرها الا في الضرورة وسهله
 هنا معها كونه ظرفا قال الاصطفاط وجوزه الكوفيون والرخشي اختيارا ورجح
 عليه وقل لهم في انفسهم قولنا بليغا بنا على تعليق في بليغا وان يميز مبتدأ
 وبالجر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر للاسم متعلق به او عكسه
 اي التمييز بالجر حصل للاسم والتمييز للاسم حصل بالجر وفيها تقدم معمول
 المصدر عليه ويسهله كونه ظرفا وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع
 لان

لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم في الظن
 على ان الاصح جوازه مطلقا لان المنع في الخبر لثلاثي يوم كون المبتدأ فاعلا وذلك
 منتف مع معموله افاذه الصبان وغيره وقد يقال في تقديم المفعول للفصل
 بينه وبين هامله بالمبتدأ وهو اجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا
 في باب الاستفعال بمنع النصب في زيادات تضر به للفصل المذكور كما سياتي
 فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك ان يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل
 المذكور لكونه ليس اجنبيا محصا لعملة الخبر مع ان الفعل قوي العمل اوانه لا يمنع
 الفصل الامع تأخر الاجنبي والمعمول عن العامل لامع تقدمهما فتامر فان فيه
 دقة واعراب البيت تنيف على السبعين **قوله** علامتا الاسمي بعضها فانه
 لم يستوفها كما يرشد اليه قول الشافعي ومنها دون اولها وثانيها اذ بقى منها
 الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على الالموصولة في افع المثنى ربه والجمع والتضفير
 وابدال اسم صريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وموافقة ثابت الاسمية
 في لفظه كترال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية اوفي معناه كعطف وعود
 وحيث فانها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق
 بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس اي يلزم من وجودها الوجود
 ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقه في شق
 الوجود لا الشرط لمخالفتها له في الشقين واما التعريف فيجب اطرافه وانعكاسه
 الا عند من جوز التعريف بالاعم والاخص فاز قلت سيأتي ان الكلمة اذ لم
 تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فلزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة
 قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانها انحصرت بالعلامات
 كلها كانت مساوية للازمها وهو المعلم والملموم المساوي يلزم من عدمه العدم
 كلالنسان وقابل الكتابة اما كل علامة بخصوصها فلزم اخص فلا يلزم
 من عدمها العدم فتدبر **قوله** فمنها البرع فوه على ان الاعراب لفظي بالكمرة التي
 يحدثها عمل الحروف فيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا يذكره وورد للاخذ
 المعرف في التعريف واجيب بان الخبر ذكر لبيان العامل لا لانه جزء من التعريف

فلوحذف ما ضار وهو تعريف لفظي وعلى انه معنوي بانه تغير مخصوص علامته
 الكسرة وما ناب عنها **قوله** الجرب الحرف والاضافة والتبعية الصحيح ان الجار هو
 لا الاضافة فان العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف
 او مضاف اذ لا عامل للجربين ما حتى في المجاورة والتوهم كاحققة ان هتاشام في
 شبه اللجة ولم يذكر الش هذين لندرتها قال الجلال ومذهب الناظم ان المضاف
 اليه محجور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا ان يراد مذهب غيره **قوله**
 لان هذا لا يتناول الخ عورض بان الحرف يتناول المبيات وعن وعلى والكاف
 الامبيات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجرب لعدم ظهوره ففي كل ما ليس في الآخر
 نعه الحرف يدخل على غير الاسم ظاهر كحجت من ان نقت فيوقع المستدل في الخطأ
 والجواب ان كان كذلك في نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهرا في الفعل حتى يوقع في
 الخطأ بخلاف الحرف وقدير اذ يجر الظاهر والمقدر والمحل فلا يخرج ما ذكر
قوله ومنها التنوين استشكل عده علامة بان معرفة اقسامه الاية في
 عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكن مثلا الا اذا عرف ان مدخوله اسم
 معرب منصرف فكيف يكون علامة له واجيب بان المستدل به مطلق
 النون الاية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر فونت اى صوت وارضت
 نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة اعنى النون الساكنة
 الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطأ ووقفنا من اطلاق المصدر اعلى الية
 لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا اغن او على المفعول فخرج بالشا
 النون الاولى من ضيقن واما الثانية فتسوين وبالزائدة نون اذا سوا كتبت
 الفاء وهو الصحيح او نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا
 نون اذا لهن نفس الآخر لا احق له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله ليس
 وبلاخطا الخ تسوين الترمز والغالى لايمان في الش تسويتها خطأ ووقفنا
 وحذفها وصلا وانما يطلق عليهما التسوين مجازا المشابهة الصورية لايقه
 يخرج به ايضا تسوين المنصوب لانه ثبت في الخطا لانا نقول المنفي ثبت
 النون بنفسها لامع بدلها فان قلت فتح تدخل النون الحقيقية في نحو تسفن

لأنها ترسم القاعدة الكوفيين فتكون كتون المنصوب سواء اجبت بان
 هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا في خارجة بقيد لا خطأ يخرج
 به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لأنها تكتب نونا اتفاقاً ومن يراد مذهب الكوفيين
 يزيد قيد لغير توكيد لاخر ارجا وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان يخرج
 بما يخرج بما بعدهما **قوله** تنوين التمكين ويسمى تنوين التمكين والامكنية للدلالة
 على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهتها حرف والفعل وتنوين الضم
 لصر فخرج عن تلك المشابهة **قوله** وهو اللاحق للاسماء العربية اي المنصرفه معرفة
 كانت او نكرة ولذا اقبل برجل ردا على من جعله للتكثير ليقامه مع زوال التكرار
 اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه
 تمكينا لكون الاسم منصرفا وتكثير الكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن
 يعكس عليه ان تنوين التكرار مخصوص اصطلاحاً بالمبنيات كما في النسخ الا ان
 يمنع ذلك فتدبر **قوله** للاسماء المبنية اي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم
 الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فاسمع
 منونا وغير ممنون كصومر وحيمل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط
 كواها بمعنى اتجيب وويها بمعنى اعز فلا يجوز تركه وما سمع غير ممنون كزال
 فلا يجوز تنوينه **قوله** وسيبويه آخر اى رجل آخر مسمى بهذا الاسم وهو نكرة
 لتنوينه **قوله** لجمع المؤنث المراد به ما جمع بالفاء وقاد من يديتين وان لم يكن مؤنثا
 ولا سالما **قوله** لانه في مقابلة التنون معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من
 هذا التنوين وفون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم
 ولا يمدان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كقاعدة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر
 فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينون مفرد كابرهمون ^{الذليل}
 على انه للمقابلة لا للتكثير ثبوت في العربيات ولا للتمكين ثبوت فيما لا ينصرف
 منه وهو ماسمى به مؤنث كما ذرعات وتنوين التمكين لا يجامع منع الضرف
 وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر
 الاجتماع المذكور كما ان من ينبه الضرف ينظر الى ما بعدها ومن جره بالكثرة

ولا يتونه يعتبر الحالتين ولذا اسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارح
 بدخوله في التمكن **قوله** تنوين لعوض اضافة بيانته ويقال تنوين التعويض
 باضافة المسبب الى سببه **قوله** واتى بالتنوين عوضا عنها اي وكبرت اذ على
 اصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاختلاف لبقاء
 افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا لخذف الصلة لدليل كقوله
 نحن الأولى فاجمع جموه عك ثم وجههم اليها اي الأولى عرفوا بالشيعة
 ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم فيها سبب آخر وهو النسبة الوضع
 واطراف حين اليها من اضافة الاعمال لاختصاص كسرها والذم للدما مسمى لان الحان
 مطلق زمن واذ زمن مقيد بها تصانف اليه ومثلها يومئذ **قوله** وهو اللاحق
 لكل اي ولبعض قوله في التصريح والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة
 ويثبت مع عدمها ايه ويمكن الجمع بانه للتمكن لصراف مدخوله مع كونه عوضا
 عن المضاف اليه **قوله** لجوار جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجرهما في
 البحر والفلك وعلى نعمة الله لجرها على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس
 اي لجرها في جليتها مثلا فهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير
 وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب تخصيصها
 بالامة عرف طاري منشأه حديث لا يقل احدكم عبدي ولا امتي فان العبد
 والامة لله وليقل غلامي وجاريتي او كما قال صلى الله عليه وسلم **قوله** ونحوها اي من
 كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل او مفردا كما عم تصغير اعني فانه ممنوع من
 الصرف للوصفية ووزن الفعل كانه كادرج وبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف
 هو مذهب س والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوار الكلمة
 على منع الصرف الذي هو مانع من انوارها فالاصل حوارى واعيمى تنوين الصرف
 حذف ضمة الرفع وكسرة الجر لتعلقها على الياء ثم الياء لا لتقاء الساكنين ثم التنوين
 لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقدير لان الياء بخلافها
 كالثابتة ولذا انقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف جوع
 الياء لحوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنوينها لينقطع طم رجوعها

وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فاصلة جوارى بلا تنوين حذفت الضمة
 لشقها على الياء وكذا فتحة الجر لئلا يتأخر عن ثقل ثم آتيا للتخفيف و عوض عن التنوين
 وإنما لم يراع جره بالفتحة على الاول لهذا لا يمنع الا بعد الاعلان ومذهب
 المبرد والنجاشي انه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت
 الياء لالتقاءها ساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للأخفش
 وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كما مان
 وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوارى بضم الراء **قول** رفعا وجر او اما النصب
 فيظهر على الياء الحفظة **قول** يلحق القوافي اى فى لغة تم وقيس بدلا عن حرف
 المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل اول ساكنين يقعان فى الآخر
 الى انتهاء البيت على الصحيح **قول** المطلقة بحرف علة اى التى اطلقت عن الشك
 فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها **قول** اقلى اللوم
 قائله جبر و اقلى بكسر اللام امر للمؤنثة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف
 وعادل متادى مرخم عاذلة واصبت بفتح الهمزة وضم التاء اى ان تطلعت بالصوت
 فلا تنكر به بل قولى لقد اتم او بكسر التاء اى ان اردت ان تنطق بالصواب
 بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى ولقد اصابن مقول القول
 والشاهد فى العتابن واصابن اذا صلها العتابا واصابا عوض التنوين عن
 المد وقصر الشاهد على الثانى لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل
 كل من شرطه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض **قول** لتراء الترميم اى
 لان هذه النون قطعت مدا الصوت بالروى الذى هو الترميم قسمتها
 بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترميم يحصل بالنون نفس الكون الحرف
 اغن وليس الترميم خصوص المد المذكور **قول** ازق الترحل اتم ساقطه فى بعض
 النسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنا بعة لتبغى بالشعر بفتح بعد تعذر
 عليه وازق بالزاي والفاء وروى اقد بالفاء والذال المهملة وكلاهما يوزن
 فم وبمعنى قهرى والترحل اى الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التى يسار عليها
 واتخذها راحلة ولا واحدا لها من لفظها كافي الصحاح وقيل واحدة ركوبة كما مر

ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والو حال جمع نزل
وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها النسيم التي تحل على الأبل أو ان الباء
بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واممها محذوف أي وكانها قيد زالت ^{هيبت} وذات
والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع غزينا عليه والشا
في قدن حيث ابدلت النون من التاء واذا اصله قدى بكسر الدال واشتاءها الرو
وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد **قوله** العالي من القلو وهو الزيادة
وجاوزة الحد لانه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون اولي وزن بالو
اذ الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى فيه واقف انت ام واصل فهو وكانهم
بمعنيين وهو زيادة اربعة احرف فاقل في اوله **قوله** المقيدة أي التي يكون روي
حرفا صحيحا ساكنا **قوله** وقام الاعماق الخ قوله روية بن العجاج وبعده مشبه
الاعلام لماع الخفقن أي رت مكان قائم الاعماق أي مظلم النواحي من القنأ
وهو الغار والاعماق ما بعد من اطراف المقازة مستعار من عمق البر والبحار
الحالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المارة خترقة ومشبه الاعلام
أي مختلطة العلامات ولماع الخفقن أي شديد ليعان البرق من قولهم خفق البرق
خفقا وخبر مجرور رت محذوف أي قطعه مثلا كما في العيني وقيل مذكور بعد
في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيجاء الخفقن
تخلصا من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ
واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الحقيقية قال الموضع سمعت
بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقت وهذا
خلاف ما اجمعوا عليه ولا يبعد ان يخص هذا الخلاف بالمبنى اصالة كما عرف
اما الاسم والفعل المعربان فحرف كان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم في
البيت الاتي فتأمل **قوله** وظاهر كلام المصنف انه علم ان تسمية السنونو بالسنونو
فلا تشملها عبارته لان الشيء اذا اطلق انما ينصرف لمحققة وبقى من الاقسام
السنونو للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع الضم العكسية والتانيث اللفظي وتنبه
ح الحكاية اصله وللضرورة وهو قسمان سنونو بما لا ينصرف والسنادى الذي في

وللتناسب كقراءة سلا سلا واغلا لا والشذوذ في هؤلاء وجعل ابن هشام
 الحكاية والضرورة ميبين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله في التناسل
 لكن خالفه الدماميني وجعلها اقساما مستقلة غير الصرف واما الشاذ فآر
 المهانه تكون ضيق كثيره اللفظ وليس بتنون وقد جمعها المصنف بقوله
 • اقسام تنوينهم عشر عليك بها • فان تقسيمها من خير ما حرز •
 • ممكن وعض وقابل والمنكر • ثم واحك اضطر رغال وما هم •
 قيل اشار باضطر للضرورة بقسميه وبما هم للشاذ وقوله زد تكلمة ولا يبعد
 انه اشارة للتناسب فتدبر **قوله** يختص به الباء داخلة على المقصور فالنتون
 مقصور على الاسم لان معاني الاربعة لا توجد في غيره **قوله** فيكون في الاسم
 ذكر الشئ مثال الترخيم في الثلاثة والعالى في الاسم ومثاله في الفعل قوله
 • احار بن عمرو كان في خمزن • ويعدو على المرء ما يأتزن •
 وفي الحرف • كالت بنات العم ياسلي وان • كان فقير امعد ما قالت وان
قوله التذاهو يضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها اسماعية ما عدا الكسر
 مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعّال وحقيقته طلب الاجمال
 بيتا او احدى اخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به وهو
 لا يكون الا اسما واما دخول ياء على الحرف في نحو ياليت قومي يعلمون يارب كاسية
 في الدنيا عارية يوم القيمة وعلى الفعل في قراءة الكسائي الايسجد والتخفيف
 اه فلجرا التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفي ملاحظة عقلا وقيل المنادى محذوف
 تقديره ياهو لثقتا **قوله** والالف واللام اى المعرفة كالرجل او الزائدة كالت
 وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند الناظم **قوله**
 والاستفهامية لدخولها على الماضي فمخوال فطت بمعنى هل فطت **قوله**
 والاسناد اليه قال ابن هشام هو انفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضم
 كماء ضربت وما الاستفهامية في نحو اناقة ما الحاقرة والموصولة في نحو انما
 صنعوا كيد ساحران قدرا العانداى صنعوه والالف في حرف مصدرى اى ان
 صنعهم وفيه علامة اخرى وهي عود الضمير اليها وليسست انما اداة حصر لانه كان

يجب نصب كيد بضمهوا مع انه خبر ان فاز قلت قد وزد الاستاد الى الفعل
 في نحو تسمع بالمعدي خير من ان تراه وقوله تعالى ومن اياته يريكم البرق وقوله
 ز عوام طيبة الكذب والى الحرف نحو من حرف جراجيب بان الاسناد في الاخرين
 لقصد اللفظ وهو اسم قطعاً فان الكلمة اذا اردت لفظها كانت اسماء وممد لولها
 اللفظ الواقع في التراكب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على
 اللفظ الذي في هذا التركيب والا لتا في كونه اسماً مسنداً اليه بل على مدلوله
 الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر واما نحو ضرب ثلثي فيصح كون الحكم
 على هذا اللفظ بخصوصه او على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلاً والمشهور تسمية
 هذا الاسناد لفظياً لان الحكيمه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويها ايضاً لان
 المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سياتي ايضاً آخر الباب واما تسمع ويريك فمستبوكان
 بمصدر مع ان محذوفه وقد روي ان تسمع على الاصل محذوف ان مع رفع الفعل
 كما هنا قياتي وقيل سماعي واما مع نصبه باضمارها كما روي به تسمع فتشاذفي
 مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعد كما في قوله

• الا ايهاذا الزاجري احضر الوعى • وان اشهد اللذات هل انت مخلدى •

بنصب احضر وقيل يريك صفة لمبتدا محذوف اي آية يريك بها البرق لانه هو
 للمبتدا كما في قوله • وما الدهر الا تارتان فمنهما • اموت واخرى ابتغى العيش الكدح
 على روايته رفع اموت اي منهما تارة اموت فيها وكدح مضارع من الكدح وهو
 التعب حال من فاعل ابتغى واجيب ايضاً بان الفعل قد يراد به جزء مصناه السفل
 وهو الحديث فيكون اسماً كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء اي من غير حاجة
 الى حذف ان واضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة
 هكذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوافي ان قلت لم اطبقوا على
 تاويله مع صدوره عن يوثق بعربية وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدا قلت لا يجام
 على ان الحديث المدلول عليه بالفعل لا يكون الا مسنداً ابداً فحمله مسنداً اليه حرف
 لا يجامعها واما يوم ينفع فن مواضع سنبتك الجملة بلا سوابك لاضافة اسم
 الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر قول • واستعمل المصالح فمقتضاه

معنا هذا البيت
 يا ايها الذي ليزجرني
 عم ان احضر الوعى
 اي الحرب وان اشهد
 اللذات الساكن هل
 انت مخلدى اي هل
 في الدنيا مخلد فيك
 ما كان في الدنيا
 مخلود وعنى احضر
 اللذات واغتمها
 اهل طابته

ان

ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبني على ان المعرف للام وحدها والهمزة
 زائدة للوصل اما على كون الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير
 بال لان تنائي الوضع ينطق بسماءه لا باسمه بخلاف الاحادي واما على كون الهمزة
 زائدة معتد بها في الوضع فيعتبر بال نظر للاعتداد بها وهو الاقرب وبالالف
 واللام نظر لزيادتها وقد استعمل من العبادتين افاده المرادى وال في كلامه بقطع
 الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزة ال اما استثنى **قوله** واستعمل
 مسندا اليه فاقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي اليه اعتمادا على التوقيف
 كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جعل من له التمييز ولا متنازعا فيه
 لان المصلا يراه في العمول المتوسط كالمقدم لكن جعله اسم مفعول اولى من هذا
 التكلف اى من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها
 ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدرا لانه من اقامة المفعول مقابلة لان
 الزائد على الثلاثة ياتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا اجيز في قوله
 رب انزلني منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطلقا او حالا او ظرفا **قوله** يتا فعلت
 اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوما بالف يجوز قصره ومده اجماعا كما في الهمع
 لكن يتعين هنا قصره بالضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية
 ويجوز غيره وانت مقطوف عليها بتقدير مضاف اى وبتاء انت واما عطف
 على فعلت فيوهم اتحاد التائين مع انها نوعان متباينان الا ان يجعل من استعمال
 المشترك وهو تاني معنيه افاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينحلي وبتا متعلق به
 وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة على ما مر في الاستثنى ومسوغ
 الابتداء بفعل قصد الجنس كتمر خبز من جرادة وفيه ان العلامات لا تميز الا ما في
 الخارج والجنس وهو المناهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو
 قبلنا بهذا وكان المراد بالجنس ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان التمييز في الافراد
 لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ
 بخلاف تمر خبز من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالان
 ان المسوغ التسويغ لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد العرب بجعله المسوغ كونه

قسيما المعرفة اعنى الاسم والحرف فقوله المعرفة بيان للواقع لاشترط في التسوية
 كما يعلم مما ياتي وقيل المسوع خروج مخرج الجواب لمن قال افعول بجلى بشئ او كونه
 فاعلا في المعنى **قوله** والمراد بهاتا الفاعل اعم اى لخصوص المفتوحة مثلا فقه
 مجاز مرسل او كناية من ذكر المزمور وهو فعلت واردة لازمه وهو الفاعل كما
 قال بتا الفاعل وكذا قوله يا افعلى ونون اقبلن والمراد بالفاعل من اسند اليه
 فعل على حصة القيام به او الوقوع منه ثبوتا او قويا لا الفاعل اللغوي وهومن
 اوجدا لفعل لثلاث مخرج تأخومت وماضيت ولا الاصطلاحى لثلاث مخرج
 تاء كان واخواتها ويلزم الدور باخذ في تعريف الفعل ثم اخذ الفعل في تعريفه
 بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ماضيت الا انت لانها ليست تاء
 الفاعل بل الدال اما مجموع انت لا التاء وحدها وان فقط والتاء حرف خطأ
 على الصحيح **قوله** الساكنة اى اصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل
 ضمة الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة الغزير بكسرها الساكنين
 وقالنا ايتنا طائعين بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتد
 ثقله بخفة السكون **قوله** فقليل اى فلا ترد لان القليل لا حكم له واجيب
 ايضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل **قوله** يا الفاعلة اى ولو
 مع المضارع لاختصاص الامر كما مر وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان
 كلام من هات وتعال فعل امر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف اليا والالف
 كامر واخش **قوله** نون التوكيد ودخولها في اسم الفاعل بشاذ كما سيأتى فلا
 يرد تنبيهه بقى مما ذكر من علامات الفعل لم الاية ومثلها باقى الجواز و زاد
 في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز فلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وهذه
 تعرف فعليه افعال التعجب فزاد ابن الحاجب قدوسين وسوف وابن فلاح
 في معنية النواصب ولو فاحرف المضارعة اهونكت **قوله** سواها خبر مقدم
 لامستد لان الحرف هو المحدث عنه وهى بمعنى غير وزفعها مقدر على الالف تنبيه
 على الرجوع من خروجها عن الطرفية اما على انها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية
 دائما فتعلق بمجذوف هو الخبر كما يستفهم فى الاستثناء قيل لا قائل لهذه الجملة

لا تعلم من قوله واسم وفعل ثم كان منها غيرا لأخرين وردت به على حذف مضافين
 أي سوى قابلتي علاماتها فقيه إشارة إلى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم
 يعلم ما تقدم وقيل هي تمهيد لتقسيمه إلى الثلاثة أقسام **قوله** فعل مضارع
 شروع في تقويم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجتمعة وبدا بالضا
 يشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على أعرابه وثني بالماضي للاتفاق على بنائه
 وختم بالامر للاختلاف في وجوده فإنه عند الكوفيين من المضارع لا قسم
 براسه **قوله** كيشتم خبر محذوف أي وذلك كيشتم بفتح الشين مضارع شتمت
 الطيب من باب فرج على الأصح لا علم كما قيل لأنه لا يوافق في المصدر وحكاية
 الفراء وغيره من باب نصر والأولى تثقين هنا دفعا لستاد التوجيه وهو اختلا
 حركة ما قبل الروي المقيد وترك شديمة للضرورة ويجوز كونه مضارع شام
 البرق يشامه إذا رأه حذفت الفتح كناية تحاله بجرمه **قوله** وماضى الأفعال
 أي الماضي منها مفعول مقدم لئلا من مازة يميزه كباغية يبيعه بمعنى يميزه
 وبالتاء متعلق به وال فيها العهد المذكور أي التاء المتقدمة بنوعها استعمالا
 للمشترك في معنياه لا للجنس لئلا تدخل تاء الأسماء **قوله** وسم بكسر السين من
 من وسمه يسمه كوعده إذا علمه بشد اللام وبالنون متعلق به وفعل الأمر
 مفعوله وأمر نائب فاعل محذوف يفسره فهم لأن إرادة الشرط لا يليها إلا الفعل
 والمراد به الأمر اللغوي وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الأمر كالمضلا
 وجواب الشرط محذوف وجوبا أي فسمه بالنون لأجواز كما قيل لما نص عليه
 في المعنى أنه يجيب حذف الجواب أن تقدم على الشرط واكتنفة ما يدل عليه أي
 مع كون فعل الشرط ما حيا فهو ظالم من فعل وأنا إن شاء الله لمصدقون
قوله والامر مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر من جعل
 هو اسم جوابا حذفت فأوه للضرورة فقد سمي عن قاعدة متى تقدم المبتدأ
 على الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح للمباشرة الأداة كان جوابا والخبر
 محذوف أو لا كان خبرا والجواب محذوف كما هنا أفاده الحنفى وغيره قال الصبان
 والمتجه كما في المعنى أن الخبر في الحالة الأولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف

ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب
المعنى في قول ابن معطي اللفظان يفده هو الكلام ان يكون هو الكلام جوابا
حذفت فاقوه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبر الجواب
محدوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهوا هو قلت والله اعلم بيت ابن معطي
تلزمه الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة
حذف الفاء او خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا
مضى فعل الشرط لفظا او معنى كما سيأتي فلا مرجح لاحدهما وحذف الجواب هنا
اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فما قاله الخفي
هو المتعين فلا تكن اسرا لتقليد وباللغة التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو
الطلب لا فعل الامر لثلاثا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف اى
ودال الامر اى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
محل مصدر مسمى بمعنى الحدث اى حلوله وبمعنى المكان وهو اولى لاحتياج
الاول لتقدير مضاف اى قبول حلوله وفيه متعلق به وان كان اسم المكان
لا يعمل لان الطرف تكفيه راحة الفعل والنون خبر كان او عكسه وهو اظهر
على جعل محل مصدرا **قول** نحو ص الخ الاولى التمثيل نزال ودرالك لان اسمية
ما ذكر معلومة من التسوين **قول** وجهل فيما ثلاث لغات سكون اللام
وفتحها بالثنتين ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة
رابعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون **قول** مجلوس من علاما اى من
قبول شئ منها فعلا مته عدم القبول ولا يرد ان العدم لا يصلح علامة للوجود
كما صرحوا به لانه في العدم المطلق وهذا مقيد ويكون بعض العلاما المجموع
عدمها علامة له حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان
حرفية تا بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا التعريف لما يستعمل كقربة بين
الحرف من اقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات لانها
لا تستعمل كلمة في الاصطلاح بقى ان يقال ان اريد بالعلامات التي لا يقبلها
الحرف التسعة المذكورة هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا الفاظ لا تقبلها

وليست حروف مقطوعة وعوض ونزال ودرارك وان اريد المذكورة هنا وغيرها
 كان في حوالته على مجهول ويجازى باختيار الاول ويكون تعريفها بالاعم واجاز
 المتقدمون لا قادته التمييزية في بعض الافراد فهو اخف من جعل الجميع وسهله
 الاعتماد على التوقيف الذي لا يستغنى عنه المستعمل على ان المراد بقبول العلامات
 ما يعنى قبول اللفظ لها بنفسه او بمرادفه او بمعنى معناه وقطوعه وعوضه بقبول
 الاستناد اليها بمرادفها وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلت
 قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبله اما بمرادفها وهو
 المصدر ببناء على ان مدلول اسم الفعل الحدث او بمعنى معناها على ان مدلوله
 لفظ الفعل فتدبر **قول** فاشارة بهل الى غير المختص هي في الاصل تخصن بالفعل
 لكونها بمعنى قد كاهي في هل اتى على الانسان حين ولما عرض لها اذا الاستغناء
 تطفلا على الهرة دخلت على الخلتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل
 على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمرب لا بد من معانقتها لفظاً عندئذ
 فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد اريته وبالاولى هل زيد اريته بلا ضمير
 وذلك لانها اذا لم تر الفعل في خبرها استلقت عنه ذاهلة والاختصاص السابق
 الالفة ولم ترض الا بمعانقتها لفظاً واكتفى الكسائي ببولها الفعل المضمرب اجاز
 الاولين دون الثالث **قول** وكل منهما اتم وبها تين التائين رد على من زعم
 من البصريين حرفية ليس جملاً على ما النافية و على من زعم من الكوفيين
 اسمية نعم وبئس مستدل لا بدخول الجار عليها في نحو ما هي بنعم الولد لان قبول
 التاء نص في الفعلية واما الجار قد اخل على مقدراى ما هي بولد مقول فيه نعم
 الولد كما سيأتي في باب **قول** تباركت الى قوله نعمت المرأة فيه اشارة الى المصريح
 به في شرح الكافية من ان تاء الفاعل تنفرد في تبارك كماء التائين في نعم وبئس
 لكن في الجاء على الاجرومية انه يقال تباركت اسماء الله ورد المصريح له بان اللفظة
 لا تثبت بالقياس برديان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر كما مع بنه ما وهذا
 ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلحها افاده الصبان قلت والله اعلم
 لعل المصراعى ان معنى تبارك التنزيه البليغ الذي لا يليق بغيره تعالى فصح التاء

لا متناع التأييت في جانبه تعالى ولما لاحظ الجائي ان ذلك التزييد يكون ^{بشيء} لاسم
وصفاته ايضا باجازها باعتبار الجملة فتأمله فانه نفيس جدا ويبرد ما في التصريح
قول فان دلت الكلمة على مثل ان دلت على معنى المصارع ولم تقبل له في اسم
فعل مصارع كاوه واف اي توجع والتخبر وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء
لذاتها في اسم فعل ماض كهيات وشتان اي بعد وافترق فان لم تقبلها العارض
فلا يضر كفعلي التعجب والاستثناء وجد في المدح لعروض ذلك من استعملها
كالامثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال
• وما يكن منها الذي غير محل • فاسم كهيات ووي وحيثه •
اي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محل هذه العلامات
قاسم **قول** وان كانت صه بمعنى اسكت اي مدلولها لفظ اسكت بناء على ان
مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لامعناه وهو الراح ويبان ان كل لفظ مستعمل
اسما كان او غيره له وصنعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد
على الذات الخصوصية ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل
على لفظه الواقع في التركيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير
به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع
لها وصفا قصديا اسما آخر غير الفاعل كقولهم ^{الظلمة} ووراد بها الفاظ الافعال لكن
من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسما والافعال فصح مثلا مدلوله لفظ
اسكت باعتبار دلالة الله على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه
فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التركيب من حيث كونه لفظا
مركبا من سكت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما بامثلا
هذا كذا حقيقة التفتازاني في حواشي الكشاف والله اعلم

اي من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعله امر ومضى بنيا على
استطراديا فقد تعسف وال فيها اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتهما
بطريق العاريتة منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محل له لكونه
صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها ترجمة لما بعده فهي معرفة لا تسلاخ نحو

مطلب
العرب
والمبني
٢

عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجاهل وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول
 المطلق واخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العزم
 القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الاعراب وقد هما على
 الاعراب الاتي في قوله والرفع والنصب اتم مع ان المشتق فرع المصدر قيل
 لتقدم الحمل على الحال وقيل لانه لم يبينها من حيث اتصافها بالاعراب والبناء
 بالفعل بل من حيث قبولها وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك
 لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابل توجه
 الى معرفة فبين اولا القابل ثم المقبول افاده سم والاعراب لغة له معان
 كالابانة والتحصين والازالة واصطلاحا ما سياتي في المتن ويطلق ايضا
 على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الذايميني على المعنى وغيره ومنه
 قولم اعراب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحا حتى ايضا لان العرب لم تكن تعرف
 تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق بمطابقها سببية افاده
 الامير **قول** والاسم منه معرب مذهب الرنحشيري في من التبعضية انها
 بمعنى بعض في مبتدأ ثان ومعرب غيره او هي جار ومجرور خبر لعرب والجملة على
 كل خبر الاسم وقوله ومبني اي ومنه مبنى فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيما على
 الصحيح الذي عليه الناظم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كالتفيد الواسطة خلا
 لمن توهم لان قوله ومبني ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعها بعض الاسم
 وهناك بعض اخر بل هو من عطف الجملة اي بعضه كذا وبعضه كذا فهو على احد
 فمهم من آمن ومنهم من كفر نفس يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء في
 بعد جعله البناء لشبه الحرف فليقل عبارته هنا عليه بقربية ذلك بان يقال
 وبعضه الآخر مبني كما قدره الاشموني ولا عبرة بمن جعل المصانف لياء المتكلم
 واسطة وسماء خصيا لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفوران الامياء وقبل
 التركيب لا معربة ولا مبغية ليس قولها بالواسطة لامكان حملها على ان المراد
 غير معربة بالفعل فيوافق قول الرنحشيري في الاعداد المسرودة فانها معربة حكما
 اي قابلية اذ اركبت لسلاقتها من شبه الحرف وقاثرها بالعمول اذ دخلت عليها

وذهب لناظم الى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا مضمولة
 وكذا الخلاف في فواتح السور على انها من المتشابهة اما ان جعلت اسماء للسور
 او للقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ او خبر او مفعول محذوف
 او مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها مفرداً نحو ص او موازن مفرد كحم
 موازن قابيل يقدر اعرابه كما يتقبل العلمية او يعرب لفظاً في غير القرآن
 كقولك قرأت يسينا وما عدا ذلك نحو لم يتعين فيه الاول كذا في اليصل
 وهو اشبه **قوله** مقرب من الحروف اي بان يكون قويا بخلاف ما عارضته شئ
 من خواص الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عربت اى مع شبهها بالحرف
 موصولة او غيرها المعارضة بلزومها الامتياز لفظاً او تقدير الأ بعض الموصولة
 كما سيأتي وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظاً وهو اقوى لان اضافتها
 احال المفرد او جملة فخرجت عن اصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة
 كما قاله ابن هشام وقال ابن الابنارى انما عربت اى تبيينها على ان اصل المبنى
 الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاله تبيينها على ان اصله التصحيع وعلى هذا
 لا ترد لدن **قوله** منحصرة عند المص اى كما يفيدك قوله لشبه الخ مع قوله ومعر
 الاسماء الخ كما قرن الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجلى وغيرهم خلافاً
 لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل ونحو حذام لشبه الفعل وهو نزال
 والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة
 كما سم الفعل الآتى في المتن وكاسم لا فانه مبنى لتضمنه معنى من الاستغراقية
 لا للتركيب كما سيأتي او بواسطة كحذام فانه اشبه مشبه الحرف وهو نزال وزناً
 وعدلاً وتعبيراً وقيل لتضمنه معنى ما التائت فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة
 وكالمنادى فانه اشبه ضمير ادعوك افراد وتعبيراً وخطاباً وهو مشبه لفظاً ومعنى
 لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف
 الخطاب فهو من الاول لا يقال من اسباب البناء الاضافة لبني وهي ليست من
 شبه الحرف لان هذا بناء جائز والكلام في الواجب **قوله** اى على الفارسي ما
 ستة سبع وسبعين وثلاثاً في باقي الزهر **قوله** في شبه الحرف اى مشابهه وقوله

أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي وهو ما من عطف
 الخاص على العام والمعايير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوي فالتنويعية فهو
 في المعنى عين مذهب لناظم لكن لما خالفنا في اللفظ بعطف التضمن على الشبه
 عبر الشيخ بالقرب افاده السجاعي **قوله** سيدويه هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى
 سيب بالقارسية التفتح ومعنى ويه راحة واصافة العجم مقلوبة لقب بذلك لانه
 كان يشتم من راحة التفتح اول شبهه به في اللطافة مات في واخر المائة الثانية
 وعمره ينف على الثلاثين او الاربعين **قوله** كالشبه الوضعي الخ قال ابو حيان لم
 اقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني الناظم ورد بانه ثقة ومن حفظ حجة
 على من لم يحفظ واعترض بانه لو سمي ببناء اضرب مثلا اعربت مع همزة الوصل
 عند س و مع ما قبلها عند غيره فيقال اب او رب فلوا وجب الشبه الوضعي
 البناء كانت هذه البناء اولي به ورد بان المعبر وضع اصل اللغة بخلاف
 باب التسمية فيعرب ما سمي به ولو كان حرفا نحو يا كهن لشرها وعروض وضعها
 ولذا عبرنا الوضعي دون اللفظي وان كان هو الانسب بمقابلة المعنوي **قوله**
 في اسمي جئتنا باضافة اسمي الى جئتنا لان المقصود لفظه ولا يراد ان التاء ونا
 ح بمنزلة التاء من زيد لا اسمان لان المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا
 المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا لانه لا يعني عن قصد
 اللفظ قدبروا الاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثاني عن الاول
 كما هو صوابها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب
 ساج كما قاله الروداني والاطهر كونها بمعنى **قوله** وكنيا بة اي وكشبه نيابة
 اي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضعي وكذا يقال في وكافقار وقوله بلا
 تاشرفت نيابة اي كانه يغير تأثير العوامل فلا يعني غير نقل اعرابها لما بعد
 عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدوم الحركة العارية والمرا
 بعدم التأثر عدم قبول اثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع والمعنى بيني
 الاسم لنيابة عن الفعل مع عدم قبوله الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه
 لان ذلك متأخر عن البناء لا ينبئ له ويعني عن هذا القيد اخراج المصدر

الآتي جعل الفاصلا للتثنية لان يناية المصدر عارضة في بعض التركيب
 لا اصلية كاسم الفعل **قوله** في الوضع اصل وضع الحرف كونه على حرف او حرفي وهما
 فإذا رفع على خلاف الاصل واصل وضع الاسم ثلاثة فكثر في انقص فقد شبه الحرف
 في وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي شبه الاسم في وضعه
 على ثلاثة كسوف او اربعة كلعل او خمسة كلكن لان هذا الوضع لا يختص الاسم
 بل هو للفعل المبني ايضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع اعرب تشبه الاسم
 لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتي وايضا هو ضعف اقسام الكلمة
 اذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معاني الافعال بالاسماء ولا يستقل بالمفهوم
 فلا يقوى بالشبه على اكتسابه حكم الاسم واما الاسم فكان وضعه على الكمال
 متحليا باشرف الخلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون
 وانما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الضرف لشدة تباعدا ما بينه وبين
 الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد واما الفعل فانه وان كان
 نوعا آخر لكثرة اقرب اليه من الحرف لانفاقهما في استقلال معانيهما فالشبه الواحد
 به لا يخرج عن حكم الاسمية من الضرف فتدبر **قوله** او على حرفين اي ثانيهما لين
 كما اشار اليه بنا امام صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب
 كعم بناء على انها ثنائية لا اصلها مع وكذا الاسمية على لغة اعرابها وان كالعالم
 بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله ابو اسحق الشاطبي شارح المتن
 وهو غير ابي القاسم المقرئ **قوله** في كونه على حرف الخ في سببية **قوله** شبه له في
 المعنى اي بان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه ان يؤدي بالحرف
 زيادة على معناه المستقل بمعنى انه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر
 لانه ملاحظ في نظم الكلام ومقدر باختصار كضم الحرف في معنى في والتمييز
 معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء **قوله** معنى من المعاني اي الجزئية غير
 المستقلة لكونها لا تتعقل الا بين شيئين فان هذه هي معاني الحروف **قوله**
 حرفا مقدر كذا قال ابو حيان وتابعه جميع الشارح الك السيوطي وطال ما
 فصحت عن نظيرها في ذلك حتى رايت في بحر ابو حيان ان بناء لدن لدالاتها

على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى خزئي حقة
الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصانع ان ما التخصيص كذلك لان لم يوضع للتجب
حرف الا ان يشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان العهد يتحرف موضع
الاشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الاشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير
الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن ابي علي ان بناء اسماء الاشارة لتضمنها
معنى ال **قول** في النباية عن الفعل هذا هو الشبه الاستعالي وهو ان يكون الاسم
عاملا غير معمول كالحرف **قول** في كونه يعمل اي في الفاعل دائما وفي المفعول ان
كان متعددا كما مثاله **قول** ولا يعمل فيه غيره الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل
اصلا اي اذا كان مستعملا في معناه واما **قول** زهير

• ولنعم حشو الدرع انت اذا • دعيت نزال وبع في الذعر •

حيث جعل نزال نايب فاعل دعيت فلقد صد لفظه اي دعيت هذه الكلمة
وهي تقال عند طلب النزول للحروب **قول** لا محل لها من قول الاحفش وهو الصحيح
وعند س والجوهور محل نصب بافعال مضمره وعند آخرين مرفوعة بالابتداء
اغنى مرفوعها عن الخبر فاذا قلت ماعلة البناء على هذين قلت يرجع الى النكت
عن ابن جني انها بنيت لتضمن اكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه **قول** في
الافتقار اي الى الجملة كما في شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلتا ما لم
الاصناف الى مفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في اسماء الجاه
انها بنيت عند حذف المضاف اليه وبنية معناه لافتقارها اليه مع انه مفرد لان
بناءها عارض يكفيه في افتقار والكلام في الاصل ولم تبين عند نية لفظه او ذكره
لان باللفظ المنوي كالتائب وظهور الاصناف يعارض الافتقار فلا يثبت البناء
ولذلك تبين عند وكل ونحوهما ما لم يرد الاصناف او عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر
ان علة بنائها شبهها بالحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها او شبهها بالحرف
في الجود حيث تلزم الظرفية او شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللان
تفسير لقول المتن اصلا وخرج بنحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها
عارض لا يلزم في غير تركيبها **قول** كالاسماء الموصولة وكذا واذا وحيت فانها

لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم تعارض اضافتها
 شبه الحرف لان الاضافة للجملة كالاضافة اذ هي في الحقيقة الى مصادر الجملة فكأن المضاف
 اليه محذوف ومر في التنوين خلاف الاخفش في **قول** الى الصلوة اي وهي ايماءة او ما
 قام مقامها كالوصف المشتق في الالموصولة **قول** في ملازمة الافتقار الى لانه
 موضوع لربط معاني الافعال وشبهها بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة تقع فيها
 فهو مقتدر اليها ابتداء **قول** في ستة ابواب الخ وهي مقتقرة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة
 فالمضمرات للشبه الصناعي في اكثرها وحمل الباقي عليه كما في التسهيل واسماء الشروط
 والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار الى اسماء
 الافعال للاستعالي وزاد في شرح الكافية الشبه الالهالي اي كون الاسم عاملا
 ولا مغزولا كالحروف للمثلة ومثله بالاسماء قبل التركيب وغونها ومرها فيه نعم هو
 في اسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها اصلا وذكر في التسهيل من وجوه
 بناء المضمرات الشبه الجودي اي عدم التصرف في لفظها بوجه من الوجوه كالحرف
 ولهذا الشبه بنيت اسماء الجهات في قول مرو بن ابى الان لعدم التصرف فيه بتثنية ولا
 غيرها بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعالي كما ادراج ابن هشام في
 الافتقار الى وعدما نوعا واحدا في سيا تركبته وقصره بلزوم الاسم طريقة من طرف
 الحروف لاختصاص ملغز وهذا كله بناء اصلي ومثله باب جذام فيما يظهر واما العارفين
 فكالمنداري وامم لا واسماء الجهات وقد علمتها والمركب العددي وبنائه لتضمنه
 معنى العطف مع وقوع الجزاء الاول منه موقع ما قبل التاليف والعلم المختوم بويه
 تغليباً لجزءه الذي هو من اسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب واما الجائزتين
 اسبابه ما سياتي في الاضافة من اضافة الاسم اليه الى مبنى والطرف الى الجملة
 وعد بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشي الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما في
 التسهيل للضم ومثلها عن علي وقد الاسمييات **قول** ومعرب الاسماء الخ ابتداء في الترجمة
 بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبنى لمحض افراده كما عرفت والمعرب غير محصور وما
 قيل انه آخر المعرب لان علمه عدمية رد بان السلامة من الشبه ليست علمه الاعراب
 بل شرطه وانما علمه توارد المعاني عليه كاسياني وهو جودي قال يسر في الاضافة

على معنى من لأن بين المتصانفين عموما وجهيا هو ويرد عليه ما مر عن الروادى فيها
من ان شرطها اذا اكلن الثاني جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا اختلا
افرادا وجمعا الا ان يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعرضه ولا مكان جعل ال
جنسية فيبطل معنى الجمع واما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير
قياسية **قول** ما قد سلما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد ان التعريف يشمل
الحرف اذا الشئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انهما من تعريف المبني اشارة الى
حصر الاسم فيهما والى حضرة علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
الاعراب ومقدمه **قول** من شبه الحرف اى من شبه الحرف الشبه المعهود وهو اللدغ
بان لم يعارضه شئ من خواص الاسماء فلا ترد اى ونحوها **قول** خلاف المبني اى
ضده لان الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض مثلا
الصدين كما هنا وقوله والمغرب الخ في نسخ بالقاء وهى الصواب **قول** ست لغات الخ
واللفظ الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذى
في المتن واوصلها بفضه الى ثمانية عشر ونظمها بقوله

مسومة واسم سما كذا سمى **هـ** سما بتثنية لاول كلها **هـ**
قول الى متمكن اى فى باب الاسمية باعرابه وامكن اى زائد التمكن بالستون وهو
من ممكن الثلاثى لان افعال التقضيل لا يصاغ من غيره **قول** ومضى ان عطف
على امر مجرول لا غير والف بنيا للدلالة لان ضمير الجنس الفاعل فى نوعيه وان
عطف على فعل بتقدير مضاف اى وفعل مضى فهو اما باق على وجهه بعد حذف
المصناف المماثل للمذكور او مرفوع باقامته مقامه او يجعله بمعنى ما مضى فالف بنيا
للتشبيه وهو مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعد ابدلت الواو ياء وادغمت
وكسرها قبلها المناسبة **قول** واعربوا اى العرب اى نطقوا به معربا او افصحوا اى حكوا
باعرابه **قول** ان عربيا هو هنا كفتح بمعنى خلا وبأق كضرايفر وبمعنى تمزج كقوله
واتى لتعريفه لذكر الكهزق **قول** نون انا ت اوى من نون النسوة لان هذه لا
تتمل غير العاقل والمراد الموضوعه لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله
هـ يرون بالدهنا خفا فاعيا بهم **هـ** ويرجعن من دارين عبر للحقائب **هـ**

قول كبير عن خبر المحذوف اي وهي كتون ير عن مضارع راعه من باب قال اذا
اخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والمجلة مجرورة بالكاف لقصد لفظها او بالمضارع
المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يعنى عن ارادة اللفظ كما قرأه واصله برو عن
يقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع الفين المتكئة
لاجل النون **قول** فالأصل في الفعل البناء وانما اعرب المضارع لشبهه الاسم في ان
كلامها يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبسست بالمترودة على الراء
كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما احسن زيدا والمترودة على الفعل كالنهي
عن كلا الفعلين او عن اولهما فقط او عن مصاحبة ما في نحو لا تقن بالجفا وتنع عرا
ولما كان الاسم لا يعنى عنه في فادة معانيه غيره كان الاعراب اصلا فيه بخلاف المضارع
يعنى عنه وضع اسم مكانه كأن يقال في النهى عن كليهما ودمع عمرو بالجر وعن الاول
فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمراً فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الآخر
هذا ما اختاره في التسهيل في علة اعرابه ورد ما علاه لكنه عورض بان الماضي يقبل
المعاني التركيبية ايضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام
وقد اعتكف اي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد
المعاني لاعرب هذا ايضا وواجب بانه نادر ولك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف
تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان تمييزها مع بالاروات الدالة عليها كما سمعته
ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلي فتدبر وبعد فالعدة
في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لاحتمل هذا البحث والتدقيق
قول وذهب الكوفيون الى اي لتوارد المعاني على كل فليس احدهما جلي بالاصالة ورد
بانه يعنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما قرأه **قول** ابن العلي بكسر العين والسيط
اسم كتابه **قول** اصل في الافعال اي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو
باطل لما علمت ان سبب اعرابها توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة
نظر الافراد للمضارع وليس بشئ لان القول باصالة الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه نوع
مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت اصالتها وفرعيته فالتى منها على اصله لا يستل
عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر **قول** وهو مبنى على الفتح لا يستل عن بتأنيده الاصل

بل عن كونها ليسكن على اصل المبنى وذلك لانه اشبه العرب وهو المصارع في وقوعه صفة
 وصله وضربا وحالا وشروطا واصل في العرب الحركة تليما ياتي ولا يرد ان الواقع كذلك
 هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفحة لتعادل خفتها ثقل الفعل
 وظاهر التلاقي الشانه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك
 كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر لمناسبة الواو واما
 ففتحته ضو غزوا وقصوا ففتح بنية وبتاؤه مقدر على الحرف المحذوف اذا صل غزوا
 وقصوا قلبت اللام الفاتحة كما وانفتح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي
 ما قبلها على فتحه وهكذا فعل لامه الف اذا اتصلت به واو الجماعة واما الثاني
 فقد رفتحته لكرامة توالي اربع حركات في الثلاثي وبعض الخامسى كان تطلقت مع
 انه كلمة واحدة وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخامسى كقطعت عليه وانما حمل
 الكثير على القليل لأن فيه دفع المحذوف بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك
 التوالي ولم يكرهه ولو كانت تأوؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل
 للزم التصحيم اذ كل منهما لا غنى عنه ولو جرت في نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمه
 كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون
 لتمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون
 النسوة على نالان كلاهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون
 لشدة احتياج الفعل اليه فحذف فيه واما نحو ضربوا ما اتصل به الف لاثنين
 ففتحته اصلية لا لمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامي في الخبر
 فان كسره لمناسبة الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فذكر **قول**
 وهو مبني عند البصريين اى على ما يجزم به مضارع لو كان مجزما من سكون في صحيح
 الآخر ملفوظ كاضربت او مقدر كره واضرب الرجل وحذف نون في الافعال
 الخمسة او حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لها مصارع لمجرم بذلك
 ولا يرد امر الواحد المؤكد وامر الاناث حيث يبنيان كضاربها على الفتح والسكون
 لاجل النونين صحيحين كانا او معتلين لا على ما يجزم به المصارع لا يمكن ان
 يقدر بتاؤها على سكون او حذف منعه تلك النون ولا يقال المصارع معها

مبنى لا معرب لانه ثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد ويقال لو كان
 معربا ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر
 فانه قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد
 نحو من الوأى كالوعد لفظا ومعنى واصله اولى حذف واوه كما تحذف من
 المضارع المبدوء بالياء نحو يؤلى لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة ثم همزة
 الوصل ثم ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يحذف المضارع فبقي منه حرف واحد
 وهو عين الكلمة وهكذا اكل فقل معتل القاء واللام وقد جمعها المصنفين في
 اسنادها للواحد المذكور ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الواحد ثم جمعها فقال
 • انى اقول لمن ترجى شفاعته • ق المسجبر فياه قوه قى قين •
 • وان صرفت لوال شغل آخر قل • ل شغل هذا لياه لوه لى لين •
 • وان وشى ثوب غيرى قلت في شجر • ش الثوب ويك شياء شوه شى شين •
 • وقل لقاتل انسان على خطأ • د من قلت دياه دوه دى دين •
 • وان عم لم ير وارأى اقول لهم • ر الراى ويك رياه روه رى رين •
 • وان هم لم يعوا قولى اقول لهم • ع القول منى عياه عوه عى عين •
 • وان امرت بواى للمحت فقل • و من تحت اياه اوه اى ابن •
 • وان اردت التوب وهو الفوق فقل • ن يا خليل نياه نوه نى نين •
 • وان ابى ان يبنى بالعمد قلت له • ف يا فلان فياه فوه فى فين •
 • وقل لساكن قلبى ان سواك • ج القلب منى جياه جوه جى جين •
 فهذه عشرة افعال كلها بالكسرة لا رفيفه فى جميع امثله لفتح عين مضارع
 وكلها متعدية الا ان فلا زنة منه بمعنى تان فالهاء فى نياه هاء المصدر لا للمفعول
 واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركة الى ما قبلها فلا يبقى من
 الفعل الا حركة نحو قل يا خير يا زيد بكسر اللام اضله قل لفضل امر من القول
 والواى وبهذا الغز الدما مبنى بقوله من مجزى الرجز •
 اقول يا اسماء قولى • لى تم يا زيد قل • وذاك جملة تان والثانى ثلاث جملة
 اى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الواى والباقي من هذه حركة اللام

من قل كما قال بعضهم في أي لفظ يا غاة الله حركة قامت مقام الجملة
 وقال شيخنا الأمام العطار
 غاة العصر ما حرف إذا ما تحرك حازا جزاء الكلام
 به التجريك قام مقام فعل به استتر الضمير على الدوام
قوله ومعرب عند الكوفيين أي مجزوم بلام الأمر مقدر لأنه عندهم قطعة
 من المضارع المجزوم بها حذف اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس
 بغير المجزوم عند الوقف ثم يوثق بهمة الوصل عند الاحتياج إليها **قوله** هو
 المضارع تقدم علة اعرابه فلا تغفل **قوله** والفعل مبني معها أي إن اتصلت
 به وبما ثرت لفظا كما مثله أو تقدر براك قول
 لا تهين الفقير ملك إن تر كع يوما والذهر قد رفعه
 أصله لا تهين بالنون الحقيقية حذف الساكنين وبقي الفعل مبني على الفتح
 في محل جزم بلا التامية وإنما بنى مع النون لغارضة ما سبب اعرابه وهو
 شبهه بالاسم لكونها من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم يبن مع لم
 وقد والتفيس وبإي الفاعلة مع انها من خواصه أيضا لقوة النون بنزولها
 منزلة الجزم التام للكلمة ولا كذلك ما ذكرناه بإي الفاعلة كما يجوز ولكنها حشو
 لا آخر إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون قد براف قلت البناء أصل في
 الأفعال لا يحتاج إلى علة أجب بان اعرابه صار كالأصل لقوة شبهة بالاسم
 فاستحق السؤال عن خروج عنه وبني على حركة مع نون التوكيد ليعلم ان له
 أصلا في الأعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه مع الخمسة عشر
قوله هل تضربان بالنون الثقيلة إذ لا تقع الخفيفة في فعل الاثنين ولا
 جماعة الألف وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد الف كما سياتي
قوله توالى الأمثال أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد البسوة جنس ويحتمل
 لأن الزائد فيه الأخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها وتون
 الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم **قوله** هل تضربن أي بضم الباء في هذا
 وكسرها في الثاني **قوله** لا لتقاء الساكنين أي لدفعه إذ قلت هو هنا على حد

لكون الاول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو
 والياء كجزءها فلم يقبل ما قبل في نحو دابة اجيب بان الساكنين هنا من
 كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونها كما حُرز لا يعطيهما
 حكم من كل وجه فلم يستقر التقاؤهما لثقله وانما اغتفر في فعل الاثنين لان
 حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل
 الواحد **قوله** الا اذا باشرته الضابط ذلك ان ما يرفع بالضمه يبنى مع التوق
 لتركيبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى اذ لا تتركب مع الفاصِل **قوله** مبنى على السكون
 تقدم علته بتاءه وانما سكونه فله شبه الماضي المتصل بها في ضرورة النون جزا
 منه فحل عليه في سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضي ليس بتاء كما هو هذا
 ما ظهر ومعاني الاثموني وحواشيه لا تخلو عن نظر وانما احتاج الحمله على الماضي
 لان الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة اربع حركات او نحو لم يوجد فيه
 بل في الماضي فقط فتدبر **قوله** بل الخلاف موجود اي فذهب قوم منهم ابن
 طلحة والسهيلي وابن درستويه الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره
 شبه الماضي في صيرورة النون جزا منه **قوله** وكل حرف مستحق لبنا اعترض
 بانه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد
 بان حصوله يعلم من قوله ومبني تشبه من الحروف والغرض هنا بيان
 استحقاقه او من كون الواضع حكما يعطى كل شئ ما يستحقه او تجعل ال
 للعهد الحضورى اي للبناء الحاضر فيه والقائم به **قوله** والاصل في المبنى اي
 الراجح والمستصحب لا الغالب اذ ليس غالب البنيات بها كما **قوله** ان
 يسكنها في تاويل مصدر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك اي كونه مسكنا
 فصم كونه موصفا للكلمة ولا تضاف للسكن وصف للفاعل **قوله** وصفه في اشارة
 الى ان منه ما يبنى على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحُرز
 في الامر المعتل وامر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يازيدان ويازيد
 وعن الفتح الكسر والياء في نحو لامسلات ولا مسلمين لا الالف خلافا للمثني
 النكت واما نحو لا وتران في ليلة ففتح مقدر لان من يلزم المثني الالف بقدر

٢ اعرابه عليها كما لمقصور فكذا ابتأوه واما نحو لا ابالك فهو على قول سانه مضاف
للكاف واللام زائدة معرب لامبني كاسيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف
انما يبني على ما ينصب به وبشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرقا للظمان
فتحة مقدورها ايضاً بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قول

• اخالك اخالك ان من لا اخاله • كساع الى الهيجا بغير سلاح •
قد ركب في النكت وينوب عن الكسر الفتح في سحر عند من بينه ولعله سمى لأن

الفتح انما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من بينه ليس كذلك لان ما لا
ينصرف لا يبني الالف للبناء او لا اسم ولا ليس شئ منها مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر
البناء اصلا كالياء قد روي علم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كما مثل وا

حركة فظاهرة او مقدره كضرب وضربت وكذا السكون لمن واذا فان اذا مبنية
على سكون مقدره منعه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة الحركة لان ذات
الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لمن تاثير البناء بخلاف نحو هو لاء

حيث تجعل حركة البناء اغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فخصيص
الكسرة من تاثير البناء افاده الامير **قوله** والساكن كم فيه اشارة بلطف الى
كثرة امثله **قوله** اذا لا يعتورها اي لا يتعاقب عليها ما تقتضى معنى تركيبية

تفتقر **قوله** لانه اخف اي للزوجه حالة واحدة في عادل ثقل المبنى ولان
الاصل في الاعراب الحركة لانه اصل الاسماء التي لا حزم فيها فصدح يكون بصدحها
قوله ولا يحرك الالف لسبب اعلم ان ما يبني على السكون من الافعال والحروف

لا يسئل عنه لحيثه على اصل البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبني
وما يبني على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا
ومن الاسماء فيه ثلاث اسئلة لم يبني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت اسما

اصل البناء واما التحريك فاسبابه خمسة التقاء الساكنين كايين وكون الكلمة على
حرف واحد كبعض المضميات او عرضة للبداهة كياء اجرا ولها اصل في الامراب
كقبل وبعد او شابهت العرب كالماضي المشبه المضارع فيما ذكره وما ذكره ولا
يصلح لحدنا سببا للتحريك فهو وجهي لكن رايت نقلها من الرضى ما نصح الصحيح ان الضمير

قد روي للزوم الى الخ
هنا مستعمل وحقق العبارة
اي والمبنى تقبل للزوم
كما في قوله الاشعري والصلح

جملة موهي كاعليه التصريون وانما حر كالتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها
 ضمير منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونها للاشباع كما ظن الكوفيون وهذا
 سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة او اصالته الى حرفان قيل
 كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الا ترى من البناء مع قولهم في تعريفه ولسر
 اتباعا ولا تخلفا من ساكنين اجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة
 واحدة كآين ومنذ للزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كاضرب
 الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقضى للحركة مجرد التخلص مثلا وهو مشتق
 عند فصلها وان ما هنا اذا اصلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تاتين البناء
 وما في التعريف اذا لم يصح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل **قوله** وقد تكون الحركة
 فتحة من اسبابها الخفة كآين ومجاورة الالف كآيان والفرق بين اداتين كما
 لزيد لعم وكسرت الثانية على اصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث
 به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر قالوا في نحو موسى عبد وقد يلبسان
 نحوان الزيدين لم يعيدوا والاتباع ككيف اذا الساكن خارج غير حصين ويمكن
 مثله في ابن لكن الخفة اولى بها التعلما بالهزة **قوله** كآين بنى تضمنته معنى الاستتفا
 او الشريط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة **قوله** وقد يكون كسر من اسبابها بحذف
 العمل كياء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه لانها لا يلزم عمل الجر اذ الكاف
 ترد اما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نفسا واللام
 مع الضمير للزومها الجر ولعلها لتجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل
 ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع الظم لاختصاص كل بقيل والاشعار
 بالتأنيث كانت اذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوى الذي للمؤنث والاتباع كمن
 وتة وكونها اصل التخاص من الساكنين كما مس وانما كانت اصلا لانها صند
 الساكن لاختصاص كل بقيل وانما يتخلص من الشيء بضمة ولعدم التباين
 بحركة الاعراب اذ لا يكون اعرابا الامع التنوين اوال والاضافة **قوله** كما مس
 شرط بناءه خلوه من ال والاضافة والتصغير والتكسير وان يراد به معين
 وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة او اليوم المهود وان بعد على ما استظهر
 الشواهد

الشنواني فيكون كالحل بال اما المنون فيعم كل امس فاذا اجتمعت هذه
 الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين لتضمنه معنى ال اذ هو معرفة
 بغير اداة ظاهرة بدليل وضفه بالمعرفة في قولهم امس الدابر لا يعود واما تم
 فبعضهم يفرقه كما لا ينصرف مطلقا شبه العلمية والعدل عن الامس بال وعلما
 قوله لقد رايت عجبا ماذا امسا واكثرهم يعرفه كذلك في الرفع فقط لشرقة
 ويثبت على الكسر في غيره عملا بالموجبين وحكى فيه ايضا البناء على الكسر من اعراب
 منصرفا مطلقا فذهب خمس لغات كلها في غير النطرف اما النطرف مع استيفاء
 الشروط كفعلة امس قبي لجماعا كما نقل عن الوضع وان نوزع في حكاية الجماع
 بنقل الزجاج جواز كونه كسرا مطلقا وان فقد شرط منها اعراب جماعا ظرفا كانت
 او غيره لغوات شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولما رضته بخواتم الاسماء في
 غيره واما قوله واني وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب
 على رواية كسره فخرج على زيادة ال او انه عطف على توهم انه قال وقفت في اليوم
 والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر ال
 والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها والله اعلم **قوله** وجدير بفتح الجيم
 وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنع **قوله** وقد تكون صفة من اسبابها
 الاتباع كمنذ وان لا تكون للكلمة حال اعرابها كالغايات وكونها في الكلمة تقا
 الواو في نظيرتها كصحة غن انقابلة لو وهو التقابلهما التكلما وغيبة والشئ
 يجعل على مقابله اوليتنا سببا لفظا كتسا سبها جمعا واصنارا وكونها خبر فوات
 الاعراب لكونها اقوى الحركات كما زيد في قول وكاي الموصولة اذا بنيت ويمكن
 جريان هذه في كل مادة ومثابته الغايات في الاعراب في بعض الاحوال
 كما في ويا زيد اوفي عدم الضم حالة الاعراب كيزيد وذلك ان تجعل وجهه شبهه
 بهاصير ورثة آخر افي النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت
 غايات لذلك اوفي القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كلا ايضا
 اذ هي في الحقيقة لصادرها فكان المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها
 فحلت عليها في الحركة لافي اصل البناء لانه اصلي في حيث عارض في الغايات قد بر

قوله ومنذ هو ومنذر فاجر اذا جرمها بعد ما واسمان اذا رفع نحو ما رايته منذ
او منذ يومان فهما اقامتا المعنى امدان تقطاع الرؤية يومان او خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيته يومان ولعل علة بناؤها مع شبه الحرف في الجود اذا لا
يتصرف فيها بتثنية ولا غيرها ويلزمان الرفع **قوله** نحو كوكبت لتعظمها الاستنها
او معنى رب التكريرة لالتشبه الوضعي لفوات شرطه المأز **قوله** اجل بفتح الهمزة
والجيم حرف جواب كنع **قوله** لا يكون في الفعل اي لثقله وانما دخله ضم الاجزاء
لعدم لزومه وتمثيل الكسر بخوارم والضم بخورد بالاتباع فاسد لان بناء الاول
على الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا **قوله** والرفع الخ
مفعول اول لاجعل واعرابا مفعولة الثاني ولا يرد ان الفعل المؤكد لا يتأخر
عن مفعوله لتلاينها في الاهتمام بتأكيد لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثير **قوله**
وبه الكاف صلا ونحوه وهذا سهل من جعله مبتدا خبره الجملة الطلبية مع
حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبي لتاويل ما كما سيأتي قيل وفي هذا البيت
بيان مذهبه من ان الاعراب لفظي وورد بان الرفع واخواته اعراب على كلا المذاهب
لانها انواعه قطعاً والخلاف انما يظهر في الضمة واخواتها فعلى انه لفظي
هي نفس الاعراب ويعرف بان الحركات وتوابعها التي يجلبها العامل وعلى انه
معنوي علامته ويعرف بان تغيير واخر الكلمة نحو الرفع على الاول هو نفس
الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك واما البناء فعلى
انه لفظي هو الحركات والسككات وتوابعها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا
نقل ولا تخلص من سكونين وعلى انه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة
وانواع تسمى عند البصريين ضمناً وفتحاً وكسراً وسكوناً فالضم على الاول هو
نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك
وانواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والكوفيون لا يفرقون بين
اسماها ولقد احسن من نظر القايها بقوله
○ لقد فتح الرحمن ابواب فضله ○ ومن بضم الشمل فان خبر الكسر
○ ومد سكن القلب انتصبت لشكوه ○ لجرمي بان الرفع قد جره الشكر ○

قوله قد خصص بالجر البناء داخله على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد
 ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الأعراب وما
 مر لكونه علامة فلا تكرر **قوله** فرفع بضم الخ البناء للتصوير والمعنى ارفع معلى
 بضم ولا يتأفیه كون الحركات عند المعه هي نفس الأعراب لعلاماته لأن كونها
 أعراباً من حيث عموم كونها اثر جليبه العام لا يتأفیه ان خصوص احداها علامة على
 وجود مطلق الأعراب من تعليم وجود الكلي بخبريه وان اشتهر على هذا القول ان
 يقال مرفوع ورفعه ضمة لعلامة رفوه فاقبل كان الأول ان يقول ارفع برفعه
 لا بضمه لانه لقب البناء كما تر اوجب بان الخاص بالبناء هو الضم واخوانه وبالاعراب
 الرفع واخوانه واما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسم في اطلاق الضم على
 الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم واخوانه تطلق عند البصريين على حركات
 الأعراب تستخام مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة واما عند الاطلاق فلا تنصرف
 الا لحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفا هو وعلى هذا ففي اكثر
 مورد من القاب الأعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة واخوانها فيما هو
 الرفع واخوانها فتدبر **قوله** فتحا وحرك كسر الاقرب نصبه ما ينزع الخافض ليوافقا
 قوله بضم وتساكين ولان المعنى عليه وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصه
 بما اذ لم يذكر الحرف في نظره وقد مر ان المصنفين اجروا كالتقياسي لكثرة سماعه
 افادة الضمان **قوله** كذا كذا الله مبتدا خبره يسر وعبد مفعول به اما الذكر وليس
 والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والتجاوز والمجوز خبر لمخروف اي وامثلة الثلاث
 كذا كذا الله الخ **قوله** جا اخو بقصر ج لان الخبرين من كلمتين اذا تفتقا حركة جازمة
 اخلاهما كما قرئ به في السبع لعدم همتين هنا للضرورة ونحو كذا بنو قبيلة
قوله انواع الأعراب جعله الرفع واخوانه انواع الأعراب باعتبار مدلولاتها وهي
 الحركات وثوابها والتغيرات المعلمة بالابتنافى جعلها القاب اي اسما من حيث
 القاطنها والمراد القاب انواعه لانفسه فتدبر **قوله** فيختص بالاسماء اي لان
 المجرور خبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص بالجرم بالفعل ليكون كعموم
 الجرم **قوله** يكون بالضمه اي بصورتها او معلى بها على ما مر **قوله** كانا تبت الواو الخ

الحاصل انه ينوب عن اربع حركات الاصول عشرة اشياء فينوب عن الضمة والواو
 والالف والنون وعن الفتحمة الالف والكسرة وآياء وحذف النون وعن
 الكسرة الفتحمة وآياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة ابواب
 الاسماء الستة والثنى وجمع المذكر والمؤنث وما لا ينصرف والامثلة الخمسة
 والفعل المعتل وهي مراد الشرع بموانع النياية وبدا المص منها بالاسماء لشرها
 وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والثنى والجمع على ما
 ناب فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث وما لا ينصرف لان الاصل في النياية
 الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها اضلية في نفسها ولو قدم الثاني
 لكان له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالفتح في جميع
 الاحوال والنتكات لا تتراحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره **قوله**
 وارفع يواو الاولى تفرعيه بالقاء كما في بعض التسخ وسيب بالمد وما موصولة تصف
 حذف ماؤها اي اصفه اي اذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الافعال
 الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف ما قبله ضميرها لكونه فضلا ولو اعجل
 غير الاخير لوجب الدير اذ فيما بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر
 فحوال منها او من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لاختلاف
 حركتي الهمزتين **قوله** وفوه اضافة وما بعده دون باقيها اشارة الى انها لا يقطع
 عن الاضافة اصلا بخلاف غيرها **قوله** والصحيح انه هو مذهب س وجهور
 البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعدل عنها مع امكانها
 لكن قال في شرحه اعرابها بالحروف اسهل وابعد عن تكلف التقدير يحصل
 قاندة الاعراب وهي بيان مقتضى الغامل بنفس الحروف وان كانت من بنية
 الكلمة لصلاحيته لذلك كما هي في الثنى والجمع من بنيتها وهذا المذهبان
 اقوى اثنى عشر مذهباً في اعرابها ساقها في الجمع **قوله** بحركات مقدرة اي واتبع
 فيها ما قبل الآخر للاخر للدلالة على انه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له
 ايا فقد سرق اخ له فاصلها تحريك الواو للاعراب وما قبلها للاتباع فستكن
 الواو في الرفع لتقله وتقلب القافي النصب لتحررها وانفتاح ما قبلها ويا في الرفع

لكسرها قبلها **قول** من ذاك أي ما اصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفع
 مقدر على الواو لا بها لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافة المقصود
 هنا لفظه ويبدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف ابداً وتنتهي بالتم لتعيينه حالة عدم اليم
 اذا خلا من ياء المتكلم واخر المن لقلته فيه كما سيبين واصله عندس ذوى كجبل
 وعند التحليل ذو يشد الواو واصل فوقك عندهما فوه كضرب والفر ايضاً فاحذفت
 لانهما اعتبارا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني ميماً عند عدم اضافة
 لتقبل الحركة والتسوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقول
 كالحوت لا يلهيه شئ يليقه • يصبح ظآن وفي البحر فمه •
 ومنه في النثر حديث تحلوف قم الصائم الخ كذا في الاستنوي ونقل الروذائي
 عن المصان للقم اربع مواد كلها اصول على الصحيح هي فروف مئى فمرف
 وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر **قول** ان صحة مفعول المحذوف يفستره ابان
 المذكور لا اشتغاله بضمير مقدر اى ابانها اى ظهرها لا مفعول مقدم للمذكور
 لان اداة الشرط لا يلبها الا فعل ظاهر او مقدر كذا في يسلى وتقدم المفعول
 يفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبة التقديم لا يصيره مقدر ابعدها
 اما المحذوف فيفصلها من الاسم تقدير او فرق بين التلو الرتبي والتقديرى
 ولذا اجاز الكسائى هل زيد اياته دون رايت بلا ضمير كما مر فتدبر **قول** والقم عطف
 على ذو وحيث هنا ظرف للمكان الاعتيادى وناصبها متصيدة من الكلام السابق
 اى يعرب اليم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه اليم فلا حاجة لجعلها للزمان
 على رأى الاخفش بل ولا تضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال اليم
 مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضى انها الاصل حتى يتا فى مامر
 ولا يردان اليم بلا ميم هو القاء وحدها ولا تقرب اصلاً لانه ليس المراد به اللفظ
 بل العضو المخصوص على حذف مضاف اى ودال اليم الخ **قول** بل تكون مبنية
 اى على سكون الواو عند بعض طى وبعضهم يعربها بالحروف جملاً على ذى بمعنى
 صاحب فلوقال ذوان اعرب كما فى الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها
 ومنه قول الشاعر على روايته بالواو وهى المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابها **الهدى**

فيه ح و كرام خبر مبتدأ مقدر اى فالناس لما كرام الخ ولقيتهم صنفة وحسبى
 اما مبتدأ وما كفاى خبره او العكس وهو اظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبى
 او بحكافى والمعنى ان ما كفاى من الذى عندهم اى اشبعنى هو حسبى لا ما طلب
 زيادة عليه **قوله** فان لم تنزل الخ فيه ح ثلاثة عشر لغة اعراب على اليم مخففة او مشد
 كم واعرابه مقصودا كفتى او منقوصا كقاص مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر
 اتباع فانه ليمه فى الحركة وفتحا هن كدم وحكى الدما ميني فوه وفاه وفيه يا اعرابه على
 الهاء منونة وجمع الثلاثة افواه فجلة لغاتة التى تقر به بالحركات ستة عشر **قوله**
 اب مبتدأ وهو معرفة لقصد لفظ واخ وهم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذلك
 خبر اى كالمذكور من ذو والفم فى الحكم وهن اما معطوف على اب او مبتدأ حذف
 خبره اى كذاك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين
 كسبب بدليل قصرها وجمعها على افعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح
 فيها ذلك ولا ما واو ولا تحذف لامع قطعها عن الاضافة **قوله** والنقص اذ
 به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف فى قاض **قوله**
 يندى النقص **قوله** وقصرها اى اعرابها كفتى فنقلب لامها الفاء تحركها
 وانفتاح ما قبلها لان عينها مفتوحة لاساكنة كما مر واقر الضمير هنا وجمعه
 فمابعد اشارة لجواز الامر بن وان كان الثانى اكثر فى عدد القلة كما هنا وقوله من
 نقصهن متعلق باشهر وقدمه عليه لانه يميز تقديمهن على افعال مطلقا ولكن
 الاصح منعنه فى غير الاستفهام ولا حجة فى قوله

• اذا سايرت اسماء يوم ما ظعينة • فاسماء من تلك الظعينة امر •
 لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهرى كلها وهو كذلك واما ندرته فى
 اب وتاليه فنسبته على انه لانسافى بين الشهرة والندرة فقد بر **قوله** وهو هافيه
 جرى على اختصاص الميم باقارب الزوج ايا كان او غيره فلا يضاف الالموت
 وقيل يطلق على قاربهما معا فيضاف للزوج ايضا **قوله** هذا من زيادى شيبة
 لانه كناية عن اسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقيم ذكره وقيل عن الفرج
 خاصة وفى المصباح انه يكتب بى عن اسم الانسان ايضا بقول جاءهن وفى الهمزة

قوله من تعزى الخ ساقط في نسخ وقوله تعزى اي انتسب بانتساب الجاهيلة
 بان يقول يا فلان فاعضوه اي قولوا له اعضض على من ابيك الذي
 انتسبت اليه ولا تكنواي لاتذكر والهن الذي هو كناية عن المذكور
 صرحوا بابي **قوله** مجحوج اي مقام عليه المحجة **قوله** بابي اقتدى عدى الخ هو
 عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم اما منزل منزلة اللازم فلا مفعول
 له اي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه اجنبيا او مفعوله محذوف اي ما ظلم
 احدا في تلك الصفة لكونها صفة ابيه او ما ظلم اياه بتضييع صفة اوانه
 بانتهامها فيه اذ لم يشابهه **قوله** بالالف مطلقا هي لغة بني الحارث وشم
 وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع ابا جهل وقول ابي حنيفة لا قودني مثقل
 ولو ضره بابا قبيس **قوله** ان اباها الخ ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثا
 صراحة وكذا في الاولين بقرنته اذ يبعد التلقيق بين لفتين وقوله غايتا
 مفعول بلغا على لغة من يلزم المشي الالف والضمير للمجد وانته باعتبار انه
 صفة او رتبة والمراد بالفتيتين المبدأ والتهاية او غاية المجد في النسب وغاية
 في الحسب او الالف للاشباع لا للتثنية **قوله** وشرط ذا الاعراب اي بانحرف
 لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر وان كان هو اقرب مذكور **قوله**
 لا للياعطف على محذوف اي يعضض لاي اسم ظاهر او مضمير معرفة او نكرة
 لا للياء وقد مثل للمجوع ولم يقيد هاء ياء المتكلم لان ياء المخاطبة تختص بالفعل
 فلا تدخلها الاضافة **قوله** ذا اعتلا حال من المضاف وهو اخولا من المضاف
 اليه لعدم شرطه الاتي في قوله ولا تجزها لامن المضاف له الخ والاعتلا كبير
 التاء مصدر اعتلا اي علا وقصره للوقف **قوله** مضافة اي لفظا كما مثل في
 كقول الجاهل خالط من سلمى خياشيم وفاه اي خياشيمها وفاها حذف المضاف
 اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف **قوله** من ان لا تصناف اي ما عدا ذو
 وفوك للزمومها الاضافة كما مر **قوله** مجموعة اي جميع تكسير اما جمع السلامة مذ
 فتمرب اعرابه بالتثنية وكذا المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال ابوات
 واخوات وهو مشهور فيما عدا فوك وقيل فيه ايضا **قوله** ولا تصناف اي مضمير

ائى وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذروه **قوله**
 الى اسم جنس المراد به ما وضع لعنى كلئى ولو معرفا بال قال فى النكت واصنافه العلم
 قليلة نحو انما الله ذوبكة بالموحدة لغة فى مكة ائى صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم
 اذهب بذى تسلم ائى بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة ائى نحوته وهى المشقوة
 فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات اسما اجناس اما المعنوية
 كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لأنها وصلة للوصف بما
 بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشق **قوله** والجملة يصلحان بانفسهما
 للوصف فلم يبق الا اسم الجنس **قوله** اذا بضم ايم ايم متعلق بوصول محذوف
 يفتره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلالان وصل
 المضمير به ليس الا بالاضافة فالله للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف
 لدلالة ما قبله ائى اذا وصل كلا بضمير حال كونه مضافا الى ذلك المضمير فارفعه
 ائى وهو ظرف لارفع مجرد عن الشوط **قوله** كئنا كذا كئبتدا وخبر واثان واثنا
 مبتدأ خبره يجر بيان وكابنين حال من فاعله او صفة تلصدر محذوف ائى يجر بيان
 جريا يجرى بئين واعراب هذه اللفاظ مقدر على الالف والياء لانهما المامتر
 فى ذو والظمانه لا يقدر على النون لانها فى الاصل بمتروية الثنوين فليست
 محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الآذ
 عشرون والاهلون ائى هذا والاظهرانه يجرى فيها المذاهب الآتية فى اعراب المشى
 والجمع بعد التسمية بهما ومن جملة اعرابها باحرف كاصلها ما قد **قوله** وتختلف
 الياء بالقصر والتمداد انها تقوم مقام الالف فى بيان مقتضى العامل فى النون
 التماس بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدير ائى يدخل نحو ليك مما لم يستعمل
 بالالف وجر او نصبا فترقان بتقدير مضاف ائى وقت جرائح كائى آتيد طلوع
 الشمس لاحال ان لأن مجئ المصدر خالاسما عى **قوله** قد الف كالنعيل لبقاء الفتح
 ائى انما بقى مع الياء لسبق الفتح مع الالف وقيل ليشعر من حيث لزوم الالف
 بان الياء خلف عنها اذا الرفع اول احواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع لثقله
 فحذف بالكسرة والفتح للفرق بينه وبين المشى ولم يعكس لأن مقتضى الفتح

إنما يجد في المثنى **قول** وحده لفظ آخ الأولي اسم لأنه جنس قريب وقوله دال
 الخ يخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان أي مائش وأكثر كغلمان وضمون
 جمع صنو والمراد آل عليه ما في الحالة الواهنة إذا سم الفاعل حقيقة في الحال
 فخرج المثنى المسمى به علما كما لجر من لبلدا واسم جنس ككلبتي الحداد فإنه ملحق
 بالمثنى في اعرابه لا مثنى حقيقة على أنه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لأن الفعل
 في التعاريف منسوخ عن الزمان فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو جنانك
 مما أريد به التكمير مع أنه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به قلت
 استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف الجرين
 ونحوه فإنه بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الأصلي بالكلمة فتدبر **قول**
 وعطف مثله أي وصاغ لعطف مثله عليه بعد التبريد لأن المعطوف هو المفرد
 لا المثنى والمراد أن المعنى يجمع مع العطف وإن امتنع العُدول عن التثنية
 إليه إلا لئلا يكفد التكمير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو
 رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الحاج محمد ومحمد في يومه أي محمد ابن محمد
 أخي والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لأن لغيرها معاني تفوت بقرينة
 كالترتيب في القاء **ر** فيدخل في قولنا الخ جعل التام جمع لفظ دال الخ جنسا
 فحوسكران خارج عنه لأنه وهو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس
 البعيد فتدبر **ر** نحو شفع أي وزوج وإنما دخل فيما ذكر لأن المراد بالاثنين
 ما يعم القسمن المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين
 أو جمعين كجائين أو اسمي جمعين كركيين فاخرجا بقيد الزيادة لأنها ليسا
 من المثنى ولا من الملحق به وبمعناها زكي بالزاي كفتى وصدك حسي بمعجزة
 فسين مهلة ذلك المكنى مكارم لا تحصى إذا نحن لم نقل زكي حسي فيما قد خلاها
 أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدد احصائها **قول**
 اثنان الخ مثلها اثنان وكلتا إذ لم يسمع لها مفرد فهي من المثنى بالمثنى لا مثنى
 حقيقة وكذا كلاً لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لأن الفها يدل عن أصل
 واو آوياً وأما كلنا فالفها زائدة وتاؤها يدل عن اللام وقيل بالعكس **قول**

وعطف غيره اى مفايره في الوزن كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للاسلام
 يلحظ العمري اليك اى عمر بن الخطاب وابي جمل عمرو بن هشام فغلب من
 سبقت له السجادة اوفى الحروف كتمثال الشرع وكالابون للاب والامر لكل
 ذلك تغليب وهو ملحق بالمشي على التحقيق لان شرط التنثية عند الجمهور اتقان
 اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم احد النساء
 شاذ وكذا المشترك باعتبار معنيه كقرآن للحض والطهر لئلا يلبس بقرى
 احد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك كالزبد والسمسمين بزيد ولعدم الثبات
 اذ ليس تحتها اواز الناطق تنثية كل منهما وجمعة مع امن اللبس كعندى عيان
 منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور ان نحو القرين تنثية قمر الحقيقة وقمر الجاز
 مع ان التغليب سائغ لما صرح به غير واحد ان تغليب التنثية سماعى ولا يقال
 انه مجاز لا محرفيه لان كلامهم يدل على ان من انواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد
 وانما كان مجاز لان هيئة التنثية موضوعة للمشركين لفظا ومعنى عند الجمهور
 فاستعملها في المشتركين لفظا فقط مجازا كذا في حواشى التلخيص نقل عن بس
 وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لا محرفيه كما
 هو وظ ولا الجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فريده قبل التنثية فيجوز بلفظ
 القمر مثلاً الى الشمس حتى يشتركا لفظا لعلاقة الجاورة في الذكر والذهن ثم
 يثنى فيدل على فريدين حقيقيين ومجازين كما لمكرين بالعطف هذا في لفظ التنثية
 والجمع اما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من
 في غير العاقل لاختلاطه به وتغليب عليه فالظن انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز
 لانها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل
 دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكمية التي هي كعدد افراد حقيقة
 ومجازية ومن يمنع جمعها له ان يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق
 ذات فتعبرها هذا التحقيق المقام قوله وهو اى المذكور من الشمس والقمر المقصود
 الخ قوله زيادة كاسنين واثنين وكلتا وقوله او شبهها كلالا فان الفها الية
 كما مر وخرج ما دل عليه ما يجوز كشفه كما مر فاستدرك شروط التنثية

عند الجمهور ثمانية مجموعة في قول

• شرط المثنى ان يكون معربا • ومفردا منكرًا مَارْكِبًا •

• موافقا في اللفظ والمعنى له • مماثل لمربعين عنه غيره •

فلا يثنى المعنى على الاصع ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وانما تغيرا بالعمول
نظر الصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انها مطلقا
بالمثنى في اعرابه ونحو يا زيدان بناؤه وورد على التثنية ونحو منان ومنين زيادة

للحكاية تحذف وصلالا للتثنية ولا غير المفرد من المثنى وجمعي التصحيح والجمع
المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا في الاحاد
وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الا بعد تنكيره بان يراد به اى واحد مستعمل

يعوض عن العلمية التعريف بال او النداء لانه يدل على الشخص والتثنية على الشؤ
والتعدد فيتناقيا ومنه الجمع وهذا لا يثنى ولا يجمع كذايات الاعلام كفلان بعد
قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين في الجمع ولا ما اختلف لفظه ومعناه كما

مر ولا ما ليس له مماثل اى ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن
الاغتناء عن هذا بما قبله لان ما لا ثاني له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى
عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنيته جزء وسي عن بعض وسواه بكلما وكلتا عن

تثنية اجمع وجمعاء وستة وثمانية عن تثنية ثلاثة واربعه وانما قول
• فيارت ان لم يجعل الحبت بيننا • سواين فاجعل لى على حبه لجلده • فساد
• قوله • كانا بالالف اى ويقدر الاعداب عليها كالمقصود وذلك لان لها حظا

من الافراد والتثنية لان لفظها مفرد ومعناها مثنى فاعربا كالمفرد تارة
وكالمثنى اخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر اعطى الاصل
للاصل والفرع الفرع المناسبة وبعضهم يعربها كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصود

مطلقا ومنه قوله نعم الفتى عدلت اليه مطبق في حين جدبنا السير كلانا
فان ذلك الاكثر فيما مراعاة اللفظ وبيد جاء القرآن نصا في قوله تعالى كلتا
الجنين اتت اطها ولم تقظم منه شيئا وانما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنين

وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا في قوله يصف

فرسين تسابقاه كلاهما حين جد البحرى بينهما **هـ** قد اقلعا وكلا انفيهما رابى **هـ**
 فتى اقلعاى تركا البحرى مراعاة للمعنى وراعى اللفظ فى رابى بمعنى مشتق من التعب
 قال فى المعنى وقد سئلت قدما عن قولك زيد وعمرو كلاهما قائم او قائمان
 ايها الصواب فكتبت ان قد وكلاهما توكيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمرو
 او مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل
 كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان **هـ** قال التمامى ويتعين الافراد
 مراعاة اللفظ فى قوله كلا ما غنى عن اخيه حياته **هـ** ونحن اذا امتنا اشد تغانيا **هـ**
 وصنا بطر ان ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث **هـ**
قول والصحيح ان هو مذهب سى والجمهور كما فى لوائى الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم
 هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على ليااء فنقلب الالف ثم كرها وانفتاح
 ما قبلها **هـ** بالالف مطلقا اى ويعرّب كالمقصود مع كسر النون ابدا وبغض
 هو لا يعرّب على النون كسلمان والظ على هذا ان نحو صالحان يمنع الصرف
 للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه
 هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة النثية فيبنى على ما يشاكل اعرابها كما مر
 وقيل اسم ان ضمير الشان مخذ وفا وجملة هذان اعم خبرها واللام داخل على مبتد
 مخذوف اى لها ساحران لا على ساحران لان لها الصدر فلا تدخل الالف على المقدم
 من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لينا فى تأكيده باللام لوروده فى غير موضع
 وقيل ان معنى نعم وما بعدها جملة مستقلة كما حكي ان ابن الزبير قال له رجل
 ان ناقى قد تعبت فقال رحما قال واعطشها الطريق فقال استقمها قال
 ما جيشك مستطبا بل مستمحا لعن الله ناقه حملتى اليك فقال ابن الزبير
 ان وراكها اى نعم وراكها لكونه رأى عدم استحقاقة انظر المعنى وحواشيه **هـ**
 وبيانا جز يقصر باللاتون للضرورة وهو متعلق بأجر وحذف مثل من انصب
 لدلالته عليه ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثانى اليه على الإصح عند
 الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعول فى الجملة يتعين
 هنا اعمال الثانى اذ لو كان الاول لوجب الضمير فى الثانى وان كان فضلا كما سبق

قوله سألهم جمع الخ تنازعه ارفع واجرروا نصب فاعل الاخير لقربه وحذف ضمير
الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف او على معنى من لصحة
حمل الثاني على الاول وخرج بالتسالم تكسير عامر على عوام كجاء بر وجواهر ومذهب
على مذانب لكن سياقي في جمع التكسير عن المص وغيره ان نحو مختار ومنقاد
ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيفا فيكون مذهب مثلها فالتقييد
بالتسالم ليس للاعتزاز بالنسبة لعامر دون مذهب فتدبر **قوله** في هذا البيت
اى وما بعد **قوله** التسالم الاولى جره صفة للمذكولان المفرد هو الذى سلم بناؤه في
الجمع من تغير التكسير واما تغييره في قاضون ومصطفون فللاعلان ويصح
رفع صفة الجمع لكن باعتبار واحد **قوله** جامد هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار
وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات **قوله** فيشترط في الجاهل اى
زيادة على شروط التثنية المارة كما تراد في الصفة ايضا كما فى الرواى **قوله** علماء اى
شخصيا اما الجنسى فلا يجمع منه اى التوكيدى كما جمعون لانه فى الاصل وصف
افعل بتفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع
كما مر فى التثنية قلت اشترطها لالذاتها وهو التشخيص حتى تنافى الجمع بل التحصيل
الوصفية تاويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية اتمامها بالاصالة فى الفعل
بدليل التثنية فيه فلا يجمع بها اى ما شابها معنى وصحة واعلا لا وهو الوصف
المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تاويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء
ولاحاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق اوهى شرط معداى اى
لقبول الجمعية وانعقد لا يجمع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي
وتسميته شرط المشابهة له فى التوقف عليه **قوله** لمذكر عاقل اى باعتبار ههنا
لانقطة فيقال زينبون وسعدون فى زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زينا
وعمرات فى زيد وعمر لمؤنثين واختص بالذكر العقلاء لشرفهم كما فى الصحة
اشرف من التكسير والى الدمامينى وقد ورد هذا الجمع فى اسمائه تعالى للتعظيم
لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفى فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنعن الماهذ
لعدم الاذن ونحو فلا يرد انه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع

لان كلامنا في الجمع القياسي **قوله** خاليا من تاء التانيث اى ما لم تكن عوض فاء
 او لام كهة وثبة والاجماع قياسي اذا سمي بهما وما سياتى من عددهما في المحقات
 عند عدم التسمية اهصيانا وواجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط
 الخلو من لف التانيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة وواو ايقال
 جيلون وصحر اوون عند التسمية **قوله** ومن التركيب الاولى حذفه لانه شرط لكل
 جمع بل وللتثنية ايضا كما مر **قوله** ان صغرا زاي لانه يصير كالوصف للدلالة على
 التحقير ونحوه وكذا نحو بصرى وكوفى لتأوله بالمنسوب **قوله** فكذلك لا يجمع
 اى لان حذف التاء كالالف المقصورة يلبس بالجرود وفتح ما قبل الالف داغ
 لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به او يدفعونه بفتح ما قبل التاء فيجرز ولو بقيت
 التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهرا وسوغ ذلك في الالف الممدودة ذهبا
 صورتها وايضا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية
 لضرورة ان حذفها ملبس مع انه ليس للمؤنث بالتاء وتثنية تخضعه بخلاف الجمع **قوله**
 واجازه بعضهم اى سيبويهون بجمع الجزئين وبعضهم يقول سيئون بجمع الاول
 فقط وبعضهم بجمع المرجى وان لم يختم بويه اما الاسنادى فلا يجمع ولا يثني
 اتفاقا بل يقال ذووا واذوا وبرق نحو مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة
 وذات يوم كما يقال في المرجى على القول الاول ويظهر ان التقيدى كذلك
 واما الاضاقى فيثني ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلاموا زيد وعبدوا
 وجوز الكوفيون بجمع الجزئين قال الروداني لا اظن احدا يجترى على ذلك في نحو
 عبد الله انما الله له واحدا ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من ان اطلاق **المثنيين**
 لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدق فقط قولوا واحدا كعبيد زيد وان
 تعدد كل منهما كعبيد زيد المكي وعبيد زيد المضرى مثلا فالوجه جمعهما كعبيد
 الزبير **قوله** صفة لمذكر ما قبل اى ولو تنزىلا ليدخل نحو ايتنا طائعين رانتم
 لى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها اوصفت بصفات العقلاء
 من الطاعة والتسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقلة على غيره فيقال
 زيد والهندات او والهمير منطلقون **قوله** خالية من تاء التانيث اى الموضوع له

فان استعملت في غيره كما لمبالغة في تاء علامة **قول** ليست من باب افعل الخ
 يجر افعل وفعلان بالكسرة لاصنافهما الى ما بعدهما فابطلت ما فيها من العلمية
 ووزن الفعل والزيادة واما فعلا فيفتح القاء في الموضوعين فغير مضروف
 للالف المهدورة في الاول والمقصورة في الثاني والاصافة لادنى ملائسة اى
 افعل الذى مؤنثه فعلا كاحمر وحمرا وفعلان كذلك كسكران وسكران وعبا
 قشمل ما ليس من باب افعل وفعلان اصلا كقائم وما هو منها وما لا مؤنث له
 كاحمر كبير كقوة الذكر ونحيان لطويل الحية وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلى باق
 في الاول كافضل وفضل وفعلا في الثاني كذمان ونذمان من المنادمة
 لا من الندم فكل هذه تفتح بالواو على كلامه **قول** ولما يستوى فيه الخ قال ربنا
 الخواشي هو مع ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء والدلالة
 على التفضيل اى وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران واحمر يخرج
 به نحو افضل والمروحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا فضل فعلى هذا نحو
 اكرم ونحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في المصريح في خواشي الازهرية
 وعلى كلام الشرحان وصرح به الصبان فتدبر وحرر **قول** فلا يقال الخ اى لان احمر
 وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلى للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء
 بعد الوصف عن الفعل مع ان جمعه باجمل عليه كاحمر وانما جمع الافضل مع علم
 قبوله التاء ايضا لانه تعريفه عند جمعه فاشبهه الفعل اللازم حالة التنكير
 ومن الشياذخا فاللكر في غير **قول** فما وجدت نساء بنى تميم
 حلائل اسودين واحمرين **قول** منا الدهومان طرشاربه والعانسو ومنا المردو الشيب
 حيث جمع العانس وهو من بلغ وان التزويج ولم يزوج ذكر اكان او انشى **قول**
 نحو صبور وجريح اى غير علمين والجمعوا ومحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى
 فاعل وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف هذا **قول**
 وبه عشرون شروع في ذكرها الحق بالجمع وهو اربعة انواع اسماء مجموع كعشرين واو
 ومجموع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين ومجموع مستعملها كعشرين ومجموع
 تكسير كارضين وسنين **قول** وبابيه اى اخواته ولو صير به لكان اصريح في ارادة

العقود الى التسعين لان بابيه قد يشمل مئين مع انه من باب سنين ولم يقل
 الحقاى عشرون وبابه لتأولها بالمذكور **قوله** والاهلون الى عليون مبتدآت
 حذف عاطفها وخبرها اى كذلك الحقت وارضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر
 السنون لدلالة هذا كما افاده الاستموتى ونص على شذ وذهدين مع ان جميع
 الملحقات شاذة لشدة فيها اذ هو من اربعة اوجه فان كلامها جمع تكسير
 لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذ وذا قياسا فقط للكثرة استعمالها
قوله ومثل حين حال من ذا الباب اى باب سنين او صفة لمصدر محذوف
 اى ورودا مثل حين **قوله** لا واحد له اى لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدونش
قوله اذ لا يقال عشر والا لزم انطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة
 لان اقل الجمع ثلاثة من مفرده **قوله** لانه اسم جنس جامد اى لذى القرابة لا علم ولا
 صفة ويستعمل وصفا بمعنى المشتق كالمجد لله اهل الجرد وجمع حقيقى لا ملحق به
 لانه فى معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الرودانى هو ايضا ملحق
 لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل افاده الصبان **قوله** من لفظه اى بل
 من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب ويكت بالواو بين المفردة والجمع لتمييز
 عن الى التجارة نصبا وجزا وحمل الرفع عليهما **قوله** اسم جنس اى لكل ما سوى الله
 واما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل بع غيرهم ايضا وهو الراجح فهو اسم جمع لغالو
 لان شرط الجمع ان يكون اسم من مفرد لا احص ولا مساويا والا بطل قولهم اقل
 الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع فى ذلك والا فامعنى كونه اسم
 جمع حيث لم يفد معناه فى الجملة فالحق انه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى
 الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاز
 ليعم انواع العقلاء شمولاً لابتداء على القول الاول وليعم جميع الانواع والاصناف بناء
 على الثانى والحق ايضا انه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغير
 لانه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يتختم به والقالب لما يقبل به الشئ
 من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها واققرارها الى مؤثر يعلمها
 ذات موجدتها وتدلل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جميع بالواو كسائر اوصاف

فدخل غيرهم في العالمين تغليب **قوله** وعليون الخ مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون
 مستعمله وكنصيبين وقنشرين على بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه
 استعجابا باصله على الراجح وبقي فيه اربعة مذاهب لانه اما ان يعرب على النون
 منونة مع لزوم الياء كحين وغنسلين او الواو كعربون او يمنع الصرف مع الواو كما
 للعلمية وشبه العجة او يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون ابدا وهذا القلما تم ما قبله
 على الترتيب واما المثني اذا استعمل به فاما ان يعرب كاصله او كعثمان غير مصروف
 للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة احرف واما تعين اعرابه بما لم يرد
 كما في التسهيل كاشهيبا بين مثني اشهيباب مصدر اشهيبات من الشهبية وهي لون
 معروف **قوله** اسم على الجملة فقولته تعاقب كتاب مرقوم على حذف مضاف الى محل
 كتاب وفي الكشف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه ما عملته الملكة وصلحاء
 الثقلين فكتاب الامير مصدر بتقدير مضاف الى كتابة اعمال الامير **قوله** لكون
 ما لا يعقل اي اسماله ليس مجع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكت من اعلو
 فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار اصله **قوله** ان كان اسم ملك كما قيل كان
 حقيقة **قوله** اسم جنس الخ اي لا علم ولا صفة وهذا مانع اول ومؤنت مانع ثاني
 وبه زاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر **قوله** مؤنت اي بدليل ان
 واسعة ولتصغيره على ربيعة **قوله** سنة اصله سنوا وسنة مجع على سنوا وسنتها
 وفعله سنانيت وسنانيت واصل سنانيت سنانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد
 ثلاثة **قوله** وهو كل اسم الخ ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للاهم والتعويض وكونه
 بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه في اخرى لان ما خرج
 به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو مائة مما لم يحذف
 وشذا صنون بالكسر جمع اضاعة كقناة وهي الغدير واوزون لاوزة وبالثاني نحو
 عدة ما حذف فآؤه وشذرقون في رقة وهي الفضة واصلها ورق نقلت كسرة
 الواو الى الواء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو بيدمالم يعوض وشذالون
 واخون وبالرابع نحو اسم واحتمل ان المعوض في الاول الهزة وفي الثاني التاء والهاء
 وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فلهذا شذبت عن باب سنة في قلة الاستعمال

وكذا ظنون الذي في الشواهد ان كان الباب من اصله شاذ عن قياس الجمع وهن
القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر **قوله** كانه ومئين بكسر
الميم فهما لان مفرد هذا الباب ان كان مكسورا القاء لم تغير في الجمع او مفتوحا
كسنة كسرت في الجمع على الافصح فهما وحكي مؤن وعزون وسنون بالضم او مضمو
كثبة ضمت في الجمع او كسرت واصل مائة ماي من مائة لقومتهم مائة كما
في القاموس فالهاء عوض عن لامها **قوله** وشبه اي بمعنى الجماعة والاقوى ان اصله
شبو من شوت اي جمعت لاشي لان اكثر ما حذف من اللامات واو ولم تجمع في القتر
الا بالالف والتاء كما في التصريح نحو فانفروا ثبات ولعائبة بمعنى وسط الحو
فحذوفة العين لا اللام لانها من تاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للنا **قوله**
كشفة اصلها شففة حذف الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك
شاة اذا اصلها شوهة لتصغيرها على شويهة والاقرب فتح واوها كما اختار
الرواداني لبتا في قلبها الفاء بعد حذف الهاء **قوله** كظبة بكسر الميم كما في التصريح
وضمها كما في القاموس وهي طرف السيف والشم واصلها اظبو لقوم ظبوته اذا
اصبته بالظبة **قوله** على ظي هدي واظب ايضا كادل جمع دلوا واصله اظبو واذلو
كارجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب اخره واو قبلها ضمة والضمة
كسرة لتساها ثم اعل كفاض **قوله** هذه سنين اي بتنوينه لبني عامر وبعد ضم تنوين
مع جره بالكسرة على ظم كلام المصوب بالفتحة على ظم كلام الغرا ولا حاجة له فاذا الصبا
قوله واختلف في اطراد هذا من الخويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب
سنين تمسكا بقوله **قوله** رت حتى عرند من ذي طلال لا يزالون ضار بين القبا **قوله**
حيث ابقي النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله وقد جاوزت حد الاربعين
والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرند من الشديد والطلال بالفتح الحالة
الحسنة **قوله** في احدى الروايتين والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين
كسني يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا وعاء على
اهل مكة بالجذب والقط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء ظلم **قوله** دعاني
اي تركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنائية تعظيما والشاهد في سنينه لبوت

فونه مع اضافة ولو حذف لسكنت الياء وكسرت الهاء **قوله** ونون مجموع الاقرب
 نصبه مفعولا لافتح لان فاء زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف
 فاء الحزاء ورفعه مبتدأ يخرج الى تقدير رابط في افتح **قوله** وقل من بكسر نطق اي
 مع الياء ولم تسمع مع الواو ولمزيد الثقل **قوله** بعكس اي بخلافه لان الكثير في
 احدهما قليل في الاخر ويعني عن هذين البيتين قول الكافية
 والنون في جمع له الفتح وفي ثنية كسر وعكس قديفي
قوله زعانف جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الدعى الذي لا اصل له
 واصل الزعانف اطراف الاديم واکارعه والشاهد في آخرين بفتح الحاء كسرتونه
 على كلام الشاركن رواه علماء القافية بالفتح واولا فيه عيب الاضراف وهو اختلاف
 حركة الروى المطلق لكسر النون في قول جرير قبله
 عربين من عربنة ليس متا برئت الى عربنة من عربين
 الا ان يكون فيه روايتان او انهم اجروه على اصل فتح الجمع وعربين كما يريدون من
 تميم وهو مبتدأ خبره من عربنة مصغرا بطن من بجيلة **قوله** وما ذال الخ قبله
 اكل الدهر حل وارتحال اما يبقى على ولا يقيني وكل ظرف خبر عن حل بمعنى طول
 او هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرتون الاربعين مع
 اعرابه بالتحريف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكتف
 الاحتمال كما صرحوا به الا ان يجعل مثالا افاده الصبان **قوله** وحق نون المثني
 الكسراى على اصل التخلص من السكونين اذا اصل النون السكون كالسكونين
 المعوضة هي عنه ولزيادتها والزائد ينبغي تخفيفه ما امكن ولم يتخلص بحذف
 الالف على القياس المذكور في قول الكافية
 ان ساكنان التقيما اكسر ما سبق وان يكن لينا حذفه استحق
 لثلاث تقوت التثنية والاعراب ولسبق المثني على الجمع حركة باصل التخلص
 ثم فتح الجمع فرقا بينهما تنبيه هذه النون عوض عن السكونين فلذا حذف
 للاضافة مثله وعن الاعراب بالتحركات فلذا اتبنت مع ال مثلها وقيل هل ادفع
 توهم الاضافة في نحو جاء في خليلان موسى وعيسى وحررت ببنين كرام

ولدفع توهم الافراد في جاء في هذان ومررت بالمهتدين **مول** على اخوذيين
 بفتح النون محل الشاهد لانه تثنية اخوذى وهو الحاذق الخفيف المشى و اراد بهما
 جناحى قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت اى ارتفعت تلك القطا وقوله
 فهاهى اى فامسافة رؤيتها الام مقدار الحمة وتغيب عن البصر بعد ما قتل وهذا من
 مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير الخبير عنه بمفسره على حد ما هي
 الاحياء التينا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور **مول** اعرف
 منها الجيد بكسر الجيم العنق والعينان و ارد على لغة من يلزم المشى الالف فنصبه
 مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومخرين ان كان بفتحها ايضا فذاك
 وانه فقد لفق بين اللفتين كما لفق في نصبه بالياء بعد استعمال عينان بالالف
 والمخر بفتح الميم والحاء او كسرها وضمها وبجلس وعصفوز وظيفيان اسم رجل على
 ما صرح به العينى لانه تثنية طي وهل المعنى اشبهما مخربه في الكبر والحسن او اشبهها
 نفس الرجل في العظم والقبح الاقرب الاول **مول** مصنوع صح العينى انه عرف لرجل
 من صنبة والدرجانه وتعالى اعلم **مول** وما يتاخر اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت
 وجب تنوينها عند الشاطبى بناء على قصرها من التمدود كشربت ما يفقدت اعلم بها
 على الالف المحذوفة للتونين لان حذف العلة تصريفية فى كالتابثة بخلاف
 الحرة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن
 غازى وصنعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني الشبهة الوضعى ولا تنون بقى ان
 يقال ان اوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل او على مفرد ورد
 ان الذى يكسر نصبا هو الجمع انه ان يقال المعنى الجمع الذى تحققت جمعيتها بتاخر
مول يكسر الخ سككت عن الرفع لدخوله فى قوله سابقا فارفع يضم ولم يسكت
 عن الجر مثله ليسين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه **مول** معاهى عند الناظم
 كحيفا فلا تقتضى اتحاد الزمن كالمزاد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه
 دون جميعا فكون هنا مجازا فى مطلق المصاحبة **مول** على الذى تنوب فيه الحروف
 اى من الاسماء وستأتى الافعال الخمسة **مول** وقيد بالسالم الخ فيه انه قد يكون
 مكسرا كينات واخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريرك وسطها

بعد سكونه في المفرد ويكون مذكرا كالحامات واسطبلات فعبارة المص اولى
 ويحباب بان جمع المونث السالم صار لقباً لكل ما جمع بالف وتا فالاخر
 انما هو عن المكسر بغيرها واغلب ان هذا الجمع ينقاس في خمسة انواع ذى التاء مطلقاً
 علماً ان مؤنثا او غيرها و ذى الالف مطلقاً مقصورة او ممدودة وانظر هل يعنى
 كالتاء حتى اذا كان علماً المذكور كزكريا جمع اهل لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينة
 بان يضاف من بناءه ومصغر مذكراً لا يعقل كدريهمات ووصف مذكر غير عاقل
 كايام معدورات وجبال راسيات ونظيرها الشاطبي فقال
 • وقسه في ذى التاء نحو ذكري • ودرهم مصغراً وصحري •
 • وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسئلة الناقل •
 فيقتصر في اعمد الخمسة على السماع كسموات وارضات وثيبات وشمالات وامهات
 لانها اسماء جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجالات وحمامات من كل مذكر لا يعقل
 ليس مصغراً ولا صفة ويستثنى من الاول امراة وامة وشاة وشفة وقلة بضم
 القاف وفتح اللام مخففة وهي لجة للصبيان زاد الروداني وامة بالضم والتشديد
 وملة فلا يجمع هذا الجمع ولهة لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهاث اوشقوا
 وامة على اموات واميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثى افعال وفعالان كراد
 وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالمجمع مذكراً بالواو والنون وكذا
 فعلاً الذي لا افعال له كبحر او رتقا عند غير المص **ول** فان تاء اصلية اى من
 بنية المفرد قثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان
 تاء مفردة زائدة على بنية للتأنيث فتحذف في الجمع لتلا يجمع علامتها تانيث
 وانما تحذف الف التانيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواو اى
 نحو جليات وصحراوات ولانها كالحجر من الكلمة والتاء في بنية الانفصال فان
 قلتح يخرج نبات واخوات لان تاء مفردها عوض عن اصل لا زائدة اذا اصل
 بنت واخفت بنوا واخلو كذا عند حذف اللام وعوض عنها التاء اجيب بانها مع
 كونها للعوض دالة على التانيث فحذفت في الجمع لذلك لانها التي فيه بدل
 اللام في اخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وانما لم ترد في نبات كاخوات

حملاً لكل على مذكوره وهو ابتاء واخوة لانها اضمحلت في ابنا بنا نقلها همزة فكأنها
 لوترد بخلاف اخوة **قوله** بالصيغة اي بصيغة التكسير فان وزنها فاعله وفعال
قوله متعلقة بجمع اي مع كونها السببية لا بمعنى مع **قوله** وينصب ويجر بالكسرة
 جوز الكوفيتون نصبه بالفتحة مطلقاً وهشام فيما حذف لامه حتى سمعت لغاتهم
 ورايت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوت
قوله كذا اولات قال المصريح اصلها اولى بضم ففتح قلبت الياء الفاء وحذفت
 لاجتماعها مع الالف والتاء الزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بانج
 يكون جمعاً لا لمقابه فالصواب ان وزنه فعلت بزيادة التاء فقط وانفصلية
 اهو والمقصود لفظ اولات فهي معرفة بالعلمية فان اولت بالكلمة منعت الصرف
 للتأنيث المعنوي اوباللفظ مثلاً صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع
 العلمية هما التأنيث لاتاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب اولات بالواو لتقر
 من اللات جميع التي وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح
 كتبها بالواو فليكن للمحل على مذكوره وهو اولو المارق **قوله** والذي سماه الخ والذ
 قد جعل علم المذكر او مؤنث بعد ان كان جمعاً واذرعات في الاصل جمع اذرة
 جمع ذراع ثم جعل علماً على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من الملحق
 بجمع المؤنث وبقي اللات جمع التي في لغة وان كان الاشهر ببناءه وذوات جمع
 ذات الطائية عند بعض من اثنته واما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة
 لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كنت وبنات **قوله**
 مجرى مصدر ميمي بمعنى المحدث فان بنى تجرى للمفاعل كان بفتح الميم من جرى
 الثلاثي اوالفعلول كان بفتحها من اجري الرباعي لان مصدره الميمي يوزن
 مفعوله **قوله** من لفظها اي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث
 كأولوا في المذكر الا ان اولوا خاص بالفاعل **قوله** ولا يحذف منه لتثوين اي
 لانه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث
 اصلاً **قوله** وفيه مذهبان اي اذا سمي به مؤنث ابقا المذكر فلا يمنع من التثوين
 لتفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منها اتقلبتاؤه

في الوقف هاء كانه عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي ان يمنع ايضا للتأنيث
 اللفظي **قوله** ينصب بالكسرة اى مراعاة لاصله وينع التنوين نظر اللعنين
 لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبهه لصف صورة والمذهب الثاني ينظر اليها فقط
 ولا يعتبر اصله **قوله** تنورتها اى لامر القيس من قصيدة اولها
 • الاغص صباحا ايها الظلل البالى • وهل يعين من كان في العصر الخالى •
 • وهل يعين من كان احدت عهد • ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال •
 وفي معنى مع او بمعنى من الابتدائية اى مبتدأة من انقضاء ثلاثة احوال
 فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى تنورتها نظرت بقلبي الى نارها يريد
 ان الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كانه ينظر الى نارها وجملة واهلها يشرب
 حال من الهاء وكذا جملة ادنى دارها الخ وفيها حذف مصناف اى نظر ادنى دارها
 نظر عال او ادنى دارها وذو نظر عال يعنى ان الاقرب اليه من دارها هو يشرب
 يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن اذرعها فكيف بحملها ويشرب اسم
 مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العالين وقد ورد النهي
 عن تسميتها بذلك لانه من التريب وهو الحرج نحو لا تريب عليكم واما قوله
 تعالى يا اهل تريب فحكاية عن المنافقين **قوله** وجر بالفتح الخ اما فعل اخر
 فيكون مثلك الآخر لان اصله اجرر كانه نقلت ضمة الراء الى الجيم فحذفت
 الهمزة وادغم فيكسر على اصل التخالص من الساكنين ويضم للاتباع ويقع للحمزة
 وكذا اكل ما وازنه او هو ماض مجهول فبالفتح لا غير ويؤيد الاول لاحقة
 والثاني ما بقه **قوله** ما لم يصف الخ اى ملة عدم كل من اضافة ورد في الخ
 فهو من عموم السلب لان اوبعد النفي لنفي كل نحو ما لم تمسهن او تفرضوه الخ
 ولما كانت البعدية لا تقتضى الاتصال اى مجرد ليفيد فليس حشوا **قوله** وجر
 بالفتح اى ولو مقدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابته عن
 ثقيل وذلك لانه لما نقل شبه الفعل اعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين
 علامة الاخف والامكن والكسر يواخيه في الاختصاص بالاسم فاذا ان
 للضرورة فتقبل بفتح لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل كسر

تبعاً للتسوين لانه اما صرف او بصورته **قول** فان اضيف آخ ظاهره كالمصانه
باق على متع صرفه مطلقا كما صرح به في شالكافية لانه الذي حكم عليه بالكسر مع
الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الأكثر لان الصرف هو التسوين فقط وهو
مفقود مع ال والاضافة فهو ممنوع عنه وقال المبرد والسيرا في وغيرهما
واختاره في التكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء
ويؤثر في معناه فاضعف شبهه بالفعل فرجع الى اصله وهذا اما مبنى على ان
الصرف هو الكسر فقط وهو التسوين معا فلا يمنع منه الا يمنع كل او التسوين
فقط لكنه لم يظهر للاضافة اوال وقيل ان زالت عنه علة فنصرف نحو بلحيم
لر وال علمية مع الاضافة اوال وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم واختا
الناظم في نكتة على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق **قول**
اودخلت عليه ال اى معرفة كانت كالتى فى افعال التفضيل نحو الافضل اوفى
الصفة المشبهة على الاصح كالأعمى واليقظان او موصولة كالعوائل والقوائم
اوزائدة كاليزيد بناء على بقاء تعريف العلمية اما على تنكيره قبلها فهي معرفة
قول نحو يفعلان نحو مضاف الى يفعلان لقصده لفظه وجره مقدر على
النون للحكاية وتدعينا وتسا لونا عطف عليه او مبتدأ حذف خبره اى كذلك
قول سمة اى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا ان
يجل الحذف والجر والنصب على المعنى المصدرى اى ان حذف المتكلم النون
علامة على انه جزم الفعل او نصبه فلا ينافى ان الحذف بمعنى الامر هو نفس
الجرم الاصطلاحي وقد مر ان جعل الحركات علامة يجرى على المذهبين فلا
تفعل **قول** كلم تكونى خبر لمحذوف اى وذلك كلفظ لم تكونى اى وترومى نصب
بان مضرة وجوبه بعد لام الجوز فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلق بما حذوف
خبر تكونى اى لم تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام اى ظلم وكسر ما غير مقبس
وان اكثر لان مفعول الحدث قياسه الفع ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان
اريد بها مكان الظلم اوزمانه فالقياس الكسر كما سيأتى **قول** هذه الامثلة التى
اعلم انهم لما عبروا بالمشى والجمع بالجرى ارادوا مثله فى نظيرها من الافعال

وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لتلا محذوفها الجازر وهي
صائروا لا الايتان بحرف علة آخر لتلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيها فرفعوها
بالنون لشدته شبهتها بحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبدل الفاء
في الوقف على نحو اذن ثم حذفت للجرم كحرف العلة ولما حملوا النصب على البحر
في نظيرها من الاسماء لتأخيرها في اعراب الفضلات حملوه هنا على البحر المقابل
له دون الرفع ولم يحلوه عليه في الفعل المعتل لامكان ظهور الفتحة او تقدرها
على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بحروف وكسرت النون بعد
الالف تشبهها بالمشي وفتحت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللحفة ولما كان الضمير
المتصل كالجرم قد علم عليها وبها يلغز فيقال اي اعراب يفصل من الكلمة بمجر
او اي كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها **قوله** ترفع بالنون التي اي عند الجمهور
وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين الرفع وغيره
قوله وتنصب وتجرم محذوفها لا يرد بثوبتها في الا ان يعفون لان هذه نون
النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الجاء
يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع محذوفها الناصب نحو وان تعفوا
واصله تعفون وبواو ين حذف الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون زائدة
للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازر وجوبها مع نون التوكيد وجوا
بكثره مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكها وقد قرئ تأمر وفي بفتح التاء
وادغامها ونون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقله فيما عدا
ذلك كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا
اي لا تدخلون ولا تؤمنون واصل تحابوا تحابوا الافادة في التصريح ومقتضا
جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه اختيارا **قوله** فان لم
تفعلوا قيل تنازع المرفان في الفعل فاعل الثاني وحذف نظيره من الاول
وقيل الاصل ان ثبت انكم تفعلوا المضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في
اثبات ذلك العدم على حده ان كان قيضه قد فان المعلق عليه اثبات القد
لا هو نفسه لسبقه على وقت الحكمه وقيل لم عملت في الفعل وهي مع في محل خبر

بان وجواب الشرط على كل محذوف اى فاتركوا العناد وعبر بان تقوا النار تنبيهها
 على انه يوجبها **قوله** وسم معتلا آخ معتلا مفعول ثان وما مفعول اول وكان
 صلتهما ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال
 الرضى يجب تاخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيان المحذوف مكشئ او لفظ
 وجعل المتأخر دلامنه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوف اى لفظا من
 الاسماء والموصول بدل منه والمعتل عند النخاة ما آخره حرف علة وفي الصرف
 ما فيه حرف علة اولا واخر او وسطا وكل اسم يخصه **قوله** مكارم مفعول
 المرتقى على حذف مصناف اى ربح مكارم او تميز محمول عن الفاعل جمع مكرمة
 بضم الراء وهى فعل الخير **قوله** جميعه اما تاكيد للضمير فى قدر او نائب فاعله ولا
 ضمير فيه او تاكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه محمول للمؤكد لا اجنبى
 على حد ولا يخرن ورضين بما اتيتن كلهن لكن الفصل فى الآية بمفعول لعامل
 المؤكد لا للمؤكد نفسه ويصح جوه تاكيد للضمير فى فيه وقد فصل بينهما بفعال المؤكد
قوله فد قصر اى تسمى مقصورا من القصر وهو الحبس مجسده عن المداوعن **قوله**
 الاعراب ومنه مقصورات فى الحيا اى محبوسات على بعولتهن **قوله** ينوى
 فيه مع قدر تفتن فانها شئ واحد على المشهور وقيل المنوى مخصوص بالبناء
 وبالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت **قوله** كذا ايضا بحر الظن كذا
 متعلق بحر على انه حال من ضميره او صفة لمصدر محذوف اى بحر امثل ذانى
 كونه منويا لا على انه ظرف لفوقه **قوله** جميع الاعراب مخصوص بغير الكسرة
 فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتقدير لان الالف
 اللينة لا استطالتهما وجرى ما مع النفس تعذر تحريكها الا بقليها هزرة **قوله** اخره الف
 اى لينة لا هزرة كالتخطا **قوله** لازمة اى لفظا او تقدير كالمقصور المنون ولا يرد
 ان نحو المقرئ اسم مفعول من اقراه الكتاب بابدال الهمزة الفاعل على حكم المقصود
 مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلها الا فانقول ابدال
 الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصود قياسا وكذا يقال
 فى الياء **قوله** خرج بالاسم الفعل اى فلا يسمى مقصورا فى الاصطلاح وكذا المبني

وان كان ممنوعاً من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها **قوله** آخره
يآء اى لازمة لتخرج يآء المثني والجمع والاسماء الخمسة **قوله** يظهر فيه النصب اى
ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجي اعرب كالمصنعيين كرايت معدى كرا
ونزلت قالى قلا اسم موضع فشكن الياء بلا ضل في استصحا بالتحكمها حالة
البناء او منع الصرف كالى الطعم وفي الروض الأثف تقول تفرقوا ايارى سبا
يسكون الياء وهو حال مجعلا كالا سم الواحدا هيكت لكن نقل بعضهم جواز
الفتح ايضاً ومن العرب من يسكن المنقوص مطلقاً **كقول**
• ولوان واش باليامة داره • ودارى باعلى حضرموت اهتدى لياره
فسكن يآء واش وحذفها السنون قال المبرد وهو من احسن ضروراً الشعر
لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق
من اوسط ما تطعمون اها ليك يسكون الياء والالف بعدها اوصبا
قوله ويقدر فيه الرفع والجر اى تثقلا على الياء وقد ظهر ضرورة كقول
• نعمك ما تندی متى انت جائي • ولكن اقصى من العرجل • وكقول جرير
• فيوما ايوا فينى الهوى غير ماضي • ويوما ترى منهن غولا تقول في
قوله وى فعل اى مضارع لان الكلام في العرب وفعل الشرط كان مجزواً
للضرورة لانه لا يحدف مع غيران ولو اذ مفسر بفعل بعن كما نص عليه ابن
هشام في ثمانت سعاد و آخر اسم كان ومنه صفتة والفاء خبرها وقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ولا ينافيه رسم او واوبلا الف
لا يمكن جعله خبر مبتدا محذوف اى او آخر منه واو اى واو اعطف الجملة
على جملة كان بتامها واسمها ضمير الشأن وجملة آخر منه الف خبرها مفسرة
لذلك فى الاشمونى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها اى لغير ضمير
الشأن وصريح ذلك الجرى على ان كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة
خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كانه هو وقيل واسطة
ففى كان الشانية ثلاثة اقوال حكاهما فى النكت واصحها الاول لان ضمير
الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء او احد نواسخه وعلى الاخيرين فهل محل الجملة

رفع كفسرها الفاعل ولا محل لها **قول** فمعتلا الألف جعله مفعولا ثانيا عرف
بمعنى علم لاحالا من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لامعرفة ذاته مقيدة به
او ضمن عرف بمعنى سمي وانظر لما دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه مباشرة
الارادة ولعله على تقدير قد فتمل **قول** فالالف منصوب بمحذوف يفسره انو
لازوله كاقصدا ولا بس على حد زيدا ضربت اخاه ولا يقدر انو لان الالف لا تنوي
قول ثلاثين اى احرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف اى
الافعال او ثلاثين اى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف
اى احرف العلة وعلى الاول حل **قول** تقضى اى تؤد كما اى محكوما به او تقضى
بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه **قول** الى ان النصب يظهر نحو وقد يقدر للضرورة
كقول **هـ** فاسودتنى عامر عن وراثته **هـ** ابي الله ان اسمو بام ولا اب **هـ**
وقول **هـ** ما اقدر الله ان يدينى على شحط **هـ** من داره الحزن من داره صول
وما تعجبه والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك فى الشحط
كأمر في المنقوص **قول** الى ان الثلاث اى اى اذا كانت اصلية اما المبدلة من الحمر
كيعرى ويقرى ويؤنوفلا تحذف ان قدر الابدال بعد الحمر وهو القياس لاخذ الجازم
مقتضاه بتسكين الحمر فان قدر قبله كان شاذا التحرك الحفرة ولا يحذف ايضا فى
الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الحفرة المبدلة او على بدلها قدر
قول تحذف فى الجزم اى لضغفها بالسكون فسقط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها
لكن التحقيق مذهب بس انه انما يحذف الحركة المقدره ويحذف الحرف عنده لابه
فرق بين الجزم وغيره واما شوبتها مع الجازم فى نحو قول **هـ**
هـ وتضحك منى شحنة عيشية **هـ** كان لم ترى قبلى اسير ايمانيا **هـ** فضرورة
لانها تدر الكلمة الى اصلها كما فى سببك المنظوم المصروع فجزم به بسكون مقدر على
القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفى الجمع انه
لغة فجزم كذلك وخرج عليها قرآنة قبل ان من يتقى ويصبر بالياء وجزم بصبر
وقيل الموجود اشباع والحرف الاصلى حذفه الجازم ومردده ان حرف الاشباع لا يكتب
او من موصولة وسكن بصبر تخفيفا اولية الوقف وليس من ذلك سنقر **وك**

فلا تنسى لانه نقي لانتهى انى فليست تنسى تتم بقى ما تقدر فيه الحركات
 ما سكن للوقف او للارغام كيضرب بكر وداود جالوت اول التحفيف كتسكن
 بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السنى ويامرهم ويشعركم والصحيح جوازه نثر
 للقراءة به في السبع والمتبع كالحمد لله والمحكى كالعلم المركب اسنادا والمضاف
 لياء المتكلمه حتى في حال جره خلافا للمص لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكما
 يوطا كيا غلاما ويقدرا السكون فيما حرك للساكنين كل يمكن الذين وما ادغم في
 آخره كل يشد وما حرك من القوافي كقوله ٢ ٣ ٤

٥ اغرك منى ان حيك قاتلي ٥ وانك مهما تامرى القلب يفعل
 والظن ان هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا الخفف لتعذر الحركة الاصلية مع
 الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال
 الخمسة عند تأكيدها كامر والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها ساكن
 كالى الرجل وكذا الف المشي كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور
 كصالحو القوم والمقهي الصلاة اما في جمع المقصور فيحركان للساكن كياء المشي
 ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها ابدأ والظن ان تقدير هذه الحروف الثقيل
 لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء التكلم فعاكجا مسلمي
 لذهاب صورتها اذا اصله مسلمون لي حذف النون واللام للاضافة ووقلت
 الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادعت فيها وكسرت الميم لتناسيها قال ابن الجلب وتقد
 للثقل لان الواو لقلبها ياء ثقلا مع ياء المتكلم فردد عليه بانها تستعذر ما دامت
 الياء الاولى فاللائق انه للتعذر نظر الحال الراهنة كما قدروه في الفتى للتعذر
 مع ان اصل الالف لا تستعذر عليها الحركة بل تثقل لكن انت خبير بان الواو لقلب
 لقلب آخر الفتى الف ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه باى حركة كانت ولو خفيفة
 مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع
 الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا واختار وفاقا لابي حيان
 ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلته تصريفية لا يقتضى
 تقديرها والله اعلم **مطلب النكرة والمعرفة** اسما مصدر لنكر وعرف المشدد

ومصدران للتحذف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعل اسم جنس للاسم
 المنكر والمعرف لاعلمين كما قيل والالمنعا التصرف ولا يصح ان علميتهما لكونها مترجمة
 لان مدلولهما الالفاظ التي بعدها كسائر الترابيح لا الاسمان المذكوران لان
 التقدير هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات
 لا معرفة له كاحد وعرب دون عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء
 من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة او عهد قيل ^{جوابا}
 كالادمي اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
 عليه المعارف ايضا فهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر وانكر النكر المذكور
 فوجوده فيحدث فجوهه فحسم فنام فحيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك
 ما مشابهه فكذلك مقلوبه وشئ لصدق الشئ بالمعدوم لغة وحيوان شجر وجر
 مثلا وكانسان فرس وجمار وكرجل امرأة وكها لرجاهل وضارب مثلا وما بينهما
 العموم الوجهي كانسان وايض فالظن في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل مخصوصة وبعد
 فلا قande في هذا البحث ^{التميز} ^{قوله} نكرة مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم
 لا الجنس فضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما في الكلام وقابل الخبر
 وذكره لان المراد اسم قابل ال والاسم يقع على المذكر والمؤنث اولتا اول النكرة
 باللفظ مثلا لا بالكلمة قيل اولكون النكرة صفة لمخروف هذا كراي اسم نكرة وهو
 الذي سوغ الاستدعاء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر لا وصف ^{ان} ^{بلا}
 اصلها وهو الصدفة وتؤول بالمشتق بقي ان قابل ال ^{ان} تعريف للنكرة والتعريف
 ليس محولا على المعرف لامواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه
 قيل تصوره وانما هو تفسير له على حذف اى التفسيرية او عطف بيان عليه كما ورد
 ابو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج لمستوع كذا قيل وهو مردود بان الحكم على الشئ انما
 يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع ان
 كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعروف اما بالنسبة
 للمتكلم العالم به فحكم قطعاً وان كان قصده الاصل في تفسيره وهذا معنى ما قيل انه
 تصوير لا تصور ولو سلم عدم حمله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المستوع

لتصحيح صورة اللفظ لانها مبتدأ وخبر صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح
 بلا تأويل بالمشتق او حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وحمل الاشتقاق بخلافه
 كحمل العلم على الشافعي **قوله** مؤثر احوال من المضاف اليه وهو ال لان المضاف اسم فاعل
 يقتضى العلم في الحال **قوله** ما يقبل الخ اعترض بان غير جامع لخروج الحال والتمييز وانتم
 ومجربون وبوا فعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل ال ولا تقع موقعه وغير مانع
 للدخول يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فكرمه فانها
 معارف مع ان الاولين يقبلان ال والثالث واقع موقع قابلها وهو رجل في
 والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل ال في الافراد ولا يضر عدم قولها
 في تركيبها الخاصة لمرضه وعن الثاني ان يهود ومجوس لا يقبلانها اذ اذ كانا
 جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما نكرتان اما اذا كانا عليين على القبيلتين
 فلا وقع يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوية واما الضمير فعناه الرجل المذكور
 وهو لا يقبل ال ارجل بالتكثير فتدبر **قوله** وتؤثر فيه التعريف قيده لانه المراد من
 تأثر ال عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحارث فان ال فيها مؤثرة للعلم
 من الوصفية بشدة العجوس والحارث لا للتعريف **قوله** ومثال ما يقع الخ منه ايضا
 ما توغل في ال بهام كأحد وعريب وغيره وشبهه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ
 وامرأة ولعله لم يسمع دخول ال عليها فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا السماء
 الاستفهام والشرط تقع موقع ذات او زمان او مكان واما تضمن الاستفهام
 والشرط فزاد على اصل الوضع ومن هذا النوع ايضا من الاول اسماء الفاعلين
 والمفعولين لان ال فيها موصولة للمعرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها او منها
 الضمير مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء وادخال ال عليها ما نحن عند الجمهور الاضمار
 معنى وتنوينها ببدل عنها وكذا اسماء الافعال التكررات لوقوعه مثلا موقع سكو
 او موقع اشكت الدال عليه قد بر **قوله** وصاحب يقبل ال اى المعرفة لان المراد به
 الدوام والنبوت فهو صفة مشبهة كاسم فاعل حتى تكون موصولة **قوله** وغيره
 افراد الضمير لارادة المذكور لان العطف باولائها تنويعية بمعنى الواو الاول للاحد
 الدائر حتى تقتضى الافراد وفي الاخبار قلب لان المعرفة هي المحذرت عنها ببيان

خاصتها كالنكرة ولو غير فمما بالحد لما في التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه
 وعلمه بالوهم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل او مقدر
 كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه ولا اعتراض وافهم كلامه عدم
 الوساطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن اثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا ال كمن وما
قوله كهم وذي لويه تبها الضيق النظور وقد رتبها في الكافية بقوله
 • فمضرا عرفها ثم العلم • فذو اشارة فموصول متعده •
 • فذو اداة فنادى عينا • فذو اضافة بها تبتينا •
 وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو اجمع في التوكيد لذكرها في ابوابها
 وذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به امس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان
 تعريف اجمع بالعلمية الجنسية او الاضافة المقدره والبناء قبله بال مقدر لكن
 اختار في التسهيل ان تعريف المنادى بالموجه له والاقبال عليه لا بال فليس
 ما هنا واعلم ان الجملة اعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الامع لا العلم
 ولا الاشارة واعرفه ضمير المتكلم فالمخاطب فالعائب السالم من الابهام بان
 يتقدم اسم واحد كما في التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو فافكرته فذو العلم
 او دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل اما الجنسي فالظنه انه دون الجميع ولما
 المضاف فكما اضيف اليه عند المصم مطلقا وعند الاكثر اتمه المضاف للضمير
 فكما العلم لانه يوصف به كمررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون اعرف من الوصف
 بل مثله او دونه ورد بان لا ضرورة في ذلك بل هو الانسب لكونها تعين الموصوف
 وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعا للفرق والشلوبين وقال المصنف انه الصحيح
 نعم على قول الناظم ينتقض القول بان الضمير اعرف للجميع والانسب كون
 المضاف دون ما اضيف اليه مطلقا لاكتسابه التعريف منه ولان نحو غلام
 زيد صادق باي علمانه ففيه ابهام عن زيد **قوله** والذي مقتضاه انه يستمي معرفة
 حال فراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومها له وعدم استعماله
 بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه **قوله** فالذي اختلفت فيه ترتيبها ذكر
 رتبها بتوبيها لكن فاته انما يترجم للضمير كاخوته والعاء فضيحة كما لا يخفى وما مضى

اول لسم والظرف صلتهما اى فوضع لذي غيبة اى لضمومه الكلى بناء على
 قول السعدان التضررات ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات
 وضع اجزئيات استعما لاهو مثلاموضوعه لطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد
 بخصوصه كزينا والمعنى فوضع لافرادى غيبة بناء على قول العصد والسيدانها
 جزئيات وضعها واستعما لاهو موضوع كمل فرد فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة
 استحضارها بأمر كلى يعىم تلك الافراد لتعذر ان يحيط الواضع على انه من البشر
 بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت
 اذا كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعها واستعما لاهو فاما معنى كون
 بعضها اعرف من بعض كما قلت لان تعريفها من اخر زائد على الوضع كالمرجع
 والحضور في الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك
 ان بعض هذه اوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع الا ترى
 ان الحروف مثلها وضعها واستعما لاهو وليست معارف لعدم قرينة التعريف
 قد ترى **قول** كانت جره بالكاف لقصد لفظه وليس من انابتة ضمير الرفع عن ضمير
 الجركا توهم **قول** بالضمير فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبها ومن
 الاضمار وهو الاختصار لكثر استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحة كالمظهر
 مع ما فيه من حروف الهس غالبها وهى التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا لانه
 ويسمى الكوفون كناية ومكنا اى كنى به عن اللفظ اختصارا **قول** ما دل على غيبة
 اى لفظ جامد وضع لذي غيبة اى فخرج احرف المضارعة وكاف الخطاب فى نحو
 ذلك واخر نحو انت واياهم وضمير الفضل عند البصريين فانها احرف لتفسي الغيبة
 والخطاب لالذيهما وخرج ايضا ما فيه ال المحضورية كحبت الساعة ونحوها يزيد
 فان الحضور فى ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص
 التكملة والخطاب بقرينة التمثيل المطلق حضور فخرج اسماء الاشارة على ان الحضور
 لم يعتبر وضعها وانما الزجها من كونها لا يشار بها الا الحاضر وبايقاعها على الاسم
 الجامد خرج لفظ غائب ومكلمة ومخاطب فانها مشتقة على ان المراد هنا بالتكلم
 شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به

وبالقائب ما تقدم له ذكر وهذه ليست كذلك وبهذا تخرج الأسماء بناء على أنها
 موضوعة للقائب لأنها لم يتقدم ذكرها والاصح أنها وضعت لسماتها المعين لا
 بقيد غيبة ولا حضور فاستعملها في كل منها حقيقة واعلم ان ضمير القائب
 لا يذم من تقديم مرجعه لفظا ولو بمادة كاعد لو هو اقرب اى العدل لظهوره من اعداؤه
 او معنى بان يعلم من السياق نحو ولا يوبه لكل واحداى الميت بقربة ذكر الار
 حتى توارت بالجحباب اى الشمس بقربة ذكر العشي والاعلم ان ذكر ربه اى صلاة
 العصر اورتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على
 ما تاخر لفظا ورتبة الاتى ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة
 بها كالاجمال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والعقصة والضمير المحرور قرب والمراد
 بنعم او باول المتنازعين كما ستبين في ابوابها والضمير المبديل منه مفسر كضرب
 زيدا والتمصل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمخبر نحو ما هي الاحياء انا الله
 وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما اشاءت وقيل ضمير هذين
 للقصة وقيل من باب ضربته زيد فجلة تقول وقيل خبره وفي الجمع انه قد يرجع الى
 نظير السابق نحو وما يعمر من عمر ولا ينقص من عمر اى عمر مع آخر عندى ذكر
 ونصفه اى نصف درهم آخر هو وجعله لهما مسمى لنفس السابق مع حذف
 مصناف اى من مثل عمره ومثل نصفه **قول** وذو اتصال اما خبر مقدم عن ما
 لانها هي المعرفة او عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو
قول ما لا يبدأ اى به فحذف الجار فانصل الضير واستر وليس محذوف لانه
 ثابت الفاعل ولئلا يحذف القائد المحرور بغير شرط والمضاد لا يبدأ في الجمع
 بقائه على حاله الاولى فخرج ضمير ضرتها وضررتهم وضررتهم فانه اذا ابتدئ
 به صار مبتدأ بعد ان كان مفعولا فلما اريد بقاءه مفعولا قيل اياها ضربت
 لانهما قد **قول** الا مفعول بلى لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض
 اى في الاختيار والمراد ما يعمر الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير
 كما في مثا الجامع **قول** كالتاء والكاف التي تمثل انواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف
 فقدم المتكلم فالمخاطب فالقائب وان فاته تقديم المرفوع وتاخير الجر وكعادتهم

للضرورة فمثل المتكلم والمجور بابني والمخاطب والمنصوب باكرمك والرفوع
 والغائب بسليه **وله** المضمري من حيث هو ينقسم الى وهل المتصل اصل المنفصل
 لان مبنى الضمير على الاختصار وكل اصل قولان **وله** فالى عوض الخ في خبر مقدم
 وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه اياه وعوض ظرف
 يستغرق المستقبل كابدا اياه انه مختص بالنفي وهو مبنى على الضم لقطعه عن
 الاضافة كقبل وبعد وسمع فيع الكسر والفتح فان اضيف نصب كلا فعله
 عوض العائضين كابدا لا بد من وفي القاموس ما رايته عوض فاستعمله في
 الماضي **وله** وما بناي الخ ما الاولى نافية والثانية زائدة لامصدرية خلافا للضم
 لان اذا الشرطية مختصة بالجل الفعلية وحيلة ان لا يجاورنا الخ مفعول بناي
 وديار بمعنى احد من الفاظ العموم الملازمة للنفي اصله ديوار لانه من ذارت ذور واول
 مستثنى منه مقدم عليه وقياسه اياه اياك اي لانباي بعده مجاورة سواك ايها
 المحبوبة اذ كنت انت جارتنا وفي نسخ وما علينا اي وما علينا ياسن يعلم مجاور
 سواك واذا تأملت في معنى البيت وجدت انه بمعنى غير الاستثنائية فتكون
 في محل نصب على الحال والكاف في محل جرب بالاضافة لامستثنى كما قاله ارباب
 الكواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في ش الجامع **وله** وكل مضمرا الخ لما كان
 تقسيمها الا في حسب مواقع الاعراب يوم اعرابها دفعه بذلك في ابتداءه ليعلم
 ان الجر وغيره لمخالفا فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعي لانه لا يفيد
 هذه الكلية فاشارنا الى ان هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليه وان لعللا
 اخرى **وله** كلفظ ما نصب اي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم
 ان كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال اي قوله وذو ارتقاء وانفصال
 فاشار الى المنصوب في هذا الشرط وكل منهما اثناعشر قسما كما سياتي والى الرفوع
 فيما بعده وانما اخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل
 فربما توهم ان ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذي لا يكون في المنفصل
 اصلا فتدبر **وله** في الجوه هذا احد وجهي اربعة في التسهيل ثانيا الشبه الوضعي في بعضها وحمل الباقي
 عليه ثانيا الشبه الايقاري لاقتداره لانها الى المرجع او الخطاب مثلا اربعة استغناؤها عن الاعراب

باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كما عرف هو قال ابن غازي للشبهة المصنوعة
 لتضمنها معنى التكلم وللخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كما عرف
 المضارعة والواحق في اياي واياك واياه او مقتضاه ان مثل حرف المضارعة
 كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي **قوله** ولا تني الخ واما نحوها وهم ونحن فوضعت
 كذلك ابتداء **قوله** للرفع الخ متعلق بفتح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام
 افصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب الاستناد **قوله** كما عرف معنا
 ضمنية معنى اشعر فعداه بالباء او هو بمعنى اعترف بقدرنا **قوله** لا يشبهان نا الخ
 هذا ظم فيما مثل به فقط لا في نحو اعجبني كوني مسافرا الى ابي فان الياء في الجمع
 ضمير متصل بمعنى واحد ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجبر
 في الثالث والجر ان رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا
 كالفعل ومحلها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط اما انما اشتراكه بالاصالة
قوله والقسمتداسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره و اشار بهذا مع قوله
 للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك
 عن ذكره في باب العطف و اشار بهن الثلاثة مع نا المقدمة الى بعض
 اقسام البارز المرفوع وبقي التاء في نحو ضربت ضربا الخ ويا المضافة في تضييق
 ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما استغرقت **قوله** من ضمائر
 الرفع اى مع الافعال اما في نحو ضاربان وضاربون فخر فان والفاعل مستتر
قوله ليس محيد ولو قال لما غاب وخو طب لكناه لكن اجب عنه بان دفع
 التوهم بالمثال كما افاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يراد انه في تقسيمه بحسب الاعراب
 لا الغائب وغيره **قوله** ومن ضمير الرفع افاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر
 بالمرفوع لانه عملة فلا بد منه لفظا او تقديرا واما غيره ففضلة لاداعي الى
 تقديره اذا عدم من اللفظ الا لربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المص
 صريح في ان المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لامن المنفصل
 كما قيل اذ لا يتدأ به ولا يلي الا بيل لا ينطق به اصلا واختار في الجامع انه واسطة
 لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه بتك **قوله** اوفق

مجزوم في جواب الامر ونقبط بالعين المعجمة بدل منه **قوله** ينقسم الضمير الى المتصل
 لما مر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو **قوله**
 ضربت لامكان النطق به اما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به اصلا وانما
 يستعير ونفاه المنفصل في قولهم تقديره انت مثلا للتقريب كما مر فصل الفرق
 بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر احسن حالا من المحذوف لانه
 يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد اما المحذوف
 فلا بد له من القرينة **قوله** ما يحل محله الظاهر بان يمكن تسلط عامله على الاسم
 الظاهر والضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام ابوه او ما قام الا هو بخلاف الواجب
 وليس المراد بالبحوز صحة وزه اذ لا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا
 لا ينطق به اصلا لانه امر عقلي ومع فسمية هذا جزاء ومقابله واجبا محرم داخل
 لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضع هنا **قوله** الواحد سيد ذكر محترز وهو المحاط
 ببيان الواقع ولم يذكر نى الواحد لدخوله في المبدوء **قوله** لا يجوز ان يرزى
 الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله الا ترى كما يعلم تمام **قوله** في اوله المرة الاولى
 حذف في **قوله** نحو تشكر الاقيد جعله للمؤنثة القابضة نحو همد تشكر ليكون المتن
 مثلاً للمستتر جواز ايضا لمصول الخاطب بافعل **قوله** هذا ما ذكره في التبعي مما يجب
 استتاره كما في التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستثناء والتبعي او باسم فعل
 مضارع او باسم فعل امر لفرق كان او لاكثر ان يازيد ويأهند ويازيدان الخ
 او بالمصدر النائب عن فعله في الامر نحو ضرب الرقاب او بافعل التفضيل
 ولا يرد ان الاخير يقع الظم في مسألة الكل اجماعا وفي غيرها على لغة قليلة
 كما سيأتي لندور ذلك واما فروع الصفة الجارية على من هي له فجاز الاستتار
 قطعاً كما سيقتل له التثنية قائم لانه يخلفه الظم باطراد كزيد قائم ابوه وعدم
 بروزه لا يضرك كما علم تمام بخلاف المنوع فيه وكذا فروع نعم وبئس فتدبر **قوله** وكذا كل
 فعل الخ اي مضارع كان او ماضيا لانه فعل الاستثناء والتبعي فانها لغائب
 مع وجوب الاستتار فيها بمجرى المثال فلا يغير وثم لا يفوت حمل
 الاول على الثاني تلو المستثنى له **قوله** وما كان بمعناه اي الفعل من الصفات المحضة

سواء جرت على من هي له كما مثله اولا وخروج بالمحضنة ما غلبت عليها الاسمية كالاجرع
 والابطح فلا ضمير فيها اصلا للدلالة على مجرد الذات وتبقى من مواضع الجواز
 اتم الفعل الماضي **قيل** وذوار تفاعل اي محلا كما مر وهو خبر مقدم عن انا
 وهو يسكون الواو لغة حكاها الفارسي لا مجرد الوزن مبتدا وابنت عطف عليه
 والخبر محذوف اي كذلك ولم نعطفها على انا لافراد خبره المتقدم هذه الضمائر
 لا تكون بالاصالة امة مرفوعة واما ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنسبة عن ضمير الجرح
 نحو ما انا كانت ولا انت كانا لقم اللفظ معه والنصب نحو يا ليتني وهما غايبان
 للضرورة ويكثر نياتهما في التوكيد كرايتك انت ومررت بك انت كما سيأتي واما
 نداؤها في نحو يا انت فشاذ **قوله** انا المتكلم الخ المختار عند الصريين ان الضمير
 فيه وفي فروعهم ان فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطا بسببها
 ولو احتمل التبيين المشي وغيره وان الهاء في هاهوم وهن هي الضمير وحدها ولو
 لتبيين الحال فان والهامة مشتركان بين المفرد وغيره والواحد قرينة على المراد
 بهما والنون الاولى في من ملامة النسوة والثانية كالواو في هو او في الفارسي
 ان الواو حذفت من انتم تخفيفا ولذا عادت في ضمير تموه لان الضمير يرد الغيبة
 الى امسوها فتكون النون الثانية من انتن في مقابلهتا واما هو وهي فكلهما
 الضمير كما مر في البناء وخالف الكوفيون في الجمع **قوله** وذوار ان تصاب مبتدا خبر
 جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره التائب عن الفاعل
 وايام مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتعقيل والصحيح ان ايا فقط
 ولو احتمل حرف تبيين المراد واختار المصانعة الجمع **قوله** اشارة في هذا البيت الخ
 تلخص في كلام المصنف في قوله وذوار اتصال الى هنا ان الضمير خمسة انواع لذكر الرفع
 والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجرح بالمتصل كما علمته وكل من هذه
 الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما المفرد المذكور او المؤنث او المشاها او الجمع المذكور او
 الاناث وعلى كل اما مخاطب او غائب ثم المتكلم او حده ومع غيره فالجملة تستوت
 ولا تحفك امثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل اربعة مع المضارع وهي اضرب وتضرب
 وتضرب وتضربين ولم يعد ضمير امر الواحد لا اتحاد مع تضرب كما اتحاد مضارع

القائب مع ماضيه في صورة المقدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة
 مع المضارع لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضري مع تضريين وانما حمل
 الضمير في الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر لا يجي المنفصل
 اعم اى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المنفصل الا حيث
 يتعذر اما الضرورة كبيت الشا او لتقدمه على عامله كاياك نعبد او محضرا
 كلاتعبدوا الا اياه وقوله انا الذي اذ لك اى الذي اذ لك انا او مثلها
 او لكون عامله محذوفا كاياك والشر او معنويا كانا بعد اثم وانت مولى كرم او قد
 نفى نحو ما من اثمها تم او فصل من عامله بمتبوع له كخير جون الرسول واياكم او ولي
 واوالمصاحبة كقولها فالتك انك احد وقصيدتك تكون واياها بما مثالا بعد
 او لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصر كوخن كنتم ظافرين او لغير ذلك
 كما في التصريح بالباعث اعم متعلق بجلفت في بيت قبله والاموات اما مجرور
 باضافة الباعث والوارث اليه وحذف نظيره من الآخر على حدين ذراعى
 وجهته الاسد او منصوب تنازعا لوصفان فاعل فيه الثانى وحذف ضمير
 من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت اى اشتملت عليهم حال من الاموات
 والدارير اول الدهر في الزمن الماضي لا واحد له من لفظه ويقال دهورها
 اى مختلفة كما في القاموس وفتىها في التصريح بالشدة اذ ولكن المناسب هنا
 الاول وفي الصحاح دهر دهارى اى شديد كليله ليلا ويوم ايووم وساعة سوعا
 هاء سئلته تنازعا لفعلان قبله فاعل فيه الثانى لا الاول كما قيل واتا
 لا ضمير في الثانى لما سياتى اتم ان لا يجعل تنازعا بل حذف من الثانى لدلالة
 الاول لكون الوصل ارجح فيتعلق بالعمول لفظ وهذا كاستثناء من قوله وفي
 اختيار اعم لا مناقض له كما قيل وما اشبهه اشار الشم في حله الى انه على حذف مضاف
 وما واقعة على فعل اى وما كل فعل اشبه سئلته في يوم اختصاصا من الحكم بالهاء والنقل
 وليس كذلك فالاحسن جعل الاشم في ما واقعة على ضمير والهاء في اشبهه عائدة لهاء
 سئلته اى وكل ضمير اشبهه هاء سئلته فيما سياتى سواء كان عامله فعلا كما مثله
 او اسما كالدرهم انا مغطيك ومبغطيك اياه ليس خبرا صادق بكون الفاعل

ليس ناسخا اصلا كسأل او ناسخا لاحد الضميرين فقط كاذير يكمل الله في مقامك
 قليلا الآية فان اوى الحليمية لم تنسخ الكاف بل التاء لكنها ليست خبرا في الاصل
 فالآية من باب سلبه لا خلفه لان النسخ المعبر في خلقه للضميرين معا فغير
 الشاوي من التعبير يكون العامل ليس ناسخا وهما ضميران اي اولها اعرف كما
 يفيد المثال فلو قدم غيره او اتحدت رتبة ما مع نصبها ما وجب الفصل كما سيأتي
 في المتن وخرج بكونها مفعولين ما اذا رفع اولها فيجب التوصل مع الفعل ولو
 قدم غير الاعرف كضربتك وضربونا لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال
 فصلتين بالعامل وذلك مفقود هنا اذ الرفع بحر الفعل ويجوز الامر ان
 مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا مجرورا كعجبت من ضربيك وضربني اياك اذ الياء
 فاعل المصدر مجرور بالاضافة او مرفوعا فقط ولا يكون الامس مستترا كما نأ
 الضاربك والضارب اياك بقاء على ان الكاف مفعول لامضاف اليه
 والاعرفين الوصل لان المجرور لا يكون الامتصلا اوصبان وكذا يجب التوصل
 في انضاربه بدلال لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل
 كضارب اياه فتدبر فعلم ان اشتراط الشا التعدى الى مفعولين خاص
 بالفعل لانه اقتصر عليه دون الاسم بقي ان موضوع المسئلة الضمير ان فلو
 بدل احدهما بالظم كالدرهم اعطيتة زيدا فالظم تعين الوصل على الاصل والله اعلم
 على السواء قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته واصرح منها قول
 الكافية سلبه صل وقد فصل ومنه فسيتكفيهم الله ان لم يكن ها ان يسألوا
 اذير يكمل الله كما هو هذا في الفعل اما في الاسم فالانفصال ارجح لضعفه عن اتصال
 المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله ومنعها بشئ يستطاع
 وقوله لئن كان حبك لي صادقا لقد كان جيبك حقايقينا مخصوص
 بالشعير يريده حديث ان الله ملككم اياهم اي الارقاء ولو شاء ملككم اياكم والشا
 في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الاعرف ولو وصل لتقال
 ملككمهم بفتح الكاف الاولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا التعلق مع ما في
 الفصل من مشاكلة ما بعد فتدبر اذا كان خبرا كان ضميرا انسكت عن اسمها

فافادانه لا يشترط كونه ضمير لو يدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كأنه زيد
 لكن عبارة ثم الكافية تدل على الاشتراط واخواتها مثله في شالكافية وحرف
 ابوحيتان بتعين الفصل فيها وان ليسي ونسبه شاذ فانه يجوز اتصاله
 اى في غير الاستثناء اما فيه فيجب الفصل بها والسبب اياه ولا يكون اياه كما يجب
 مع الاوقفارق هذه المسئلة ما قبلها بان اول الضميرين مرفوع ويعمل محله الظم
 في قول والعامل ناسخ لهما معا فاختر المص الا اتصال اى لانه الاصل
 وكثرتة نظما ونثرا في الفصح كحديث ان يكتنه فلن تسلط عليه ثم وكقول ابى الاسود
 لعبدع الحريش بها الغواة فاننى رايت اخاها مغنيا بمكانها ٢
 فان لا يكتنها او تكتنه فانته اخوها غذته امه بلبانها ٢
 ومراده باخيها بنيد الزبيب ولعله من يقول بجله اذ لم يسكر واما الانفصال
 فجاء شعر كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والاسنان قد يتغير
 ولم يحى نثر الة في الاستثناء ومر مثاله الثاني منها خبر تخ اى لكون العامل
 ناسخا لهما معا وهما ضميران اى اولها اخض وغير مرفوع فلا فرق بين هذه
 وسليبية بالانسح واذ كان اولها اخض فلا بد من تغيرها معنى كما هو ظم ولا
 يحتاج لجعل الاخبار فيها من باب شعوى شعوى الة في اتحاد الرتبة كما سيأتى
 ارجح اى في المسئلة لان حق الخبر الانفصال قال الرضى وانما وصل اولها
 لقربه من الفعل وان كان حق المبتدأ كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن
 مجز الخبر عنه منصوب بشبه الفضلة فرجع الى اصل الخبر بخلاف كنه فلم يجز الخبر
 رفع مجز والفعل فابشبهه ها ضربه فرجع الى اصل الضمير من وصله بعامله اذا
 قالت اخ حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزنبا وقيل غيرها وكانت تبصر من
 مسافة ثلاثة ايام ولا تخطف في قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مثلا لمن يقدم قوله على
 غيره كما هو راد الشعر وقدم الاخض اى في المسئلة ثلاث كما في الاستموني
 دون غيرها وضا بطران يرفع احد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسئلوا
 فيجب اتصالها وتقديم المرفوع وان كان انقص مجز به بكونه مجز والعامل فلا مجز
 المنصوب عن الاتصال على اصل الضمير بلامعا رض بخلاف الابواب الثلاثة

ونص بهذا على ان جواز الامر من مشروط بتقدم الاخص لان قوله هو ما شبهه بصدق
 باي شبه ولو في غير ذلك فلا نقول اعطيت وكثاني ولا احسبته وكذا لو كان نوك بل يجب
 الفضل لتقديم غير الاخص واجازة قوم كالمبرد وكثير من القدماء لكن الفصل
 عندهم ارجح اراه في الخ الباطل فاعل ارى والهاء مفعول اول والياء ثان
 وشيطانا ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذ ان الوصل وترك الواو لان حقه
 اراهوني كرايتيها كنت بالخيار من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامر من حال
 تقديم الاخص لانه يعلم الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى وهو
 الاخذ يجب تقديمه على الماخوذ ضمير اكان او ظاهره فلو قدم غيره بتبادر انه الاخذ
 فيحصل اللبس واما عدم العلم بشيء فاجمال لا لیس وفي اتحاد الرتبة الخ قال تم
 اي في باب بئنيه وطلتيه من قيودهما كون احدا الضميرين اخص فهذا محتره وكذا
 اقتصر الاشئوني في التمثيل عليهما ومقتضى ذلك ان باب كان يجوز فيه الوصل
 مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم التاء وكنتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد
 شعري كما سيأتي وربما يؤيد ان امتناع الوصل فيهما انما هو لتوالي المثليين مع
 ابهام كون الثاني تأكيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما
 ومنه في الغيبة حديث ان يكتة الخ لكن في ان مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسئو
 بخلاف ما قبله لما سيأتي ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى
 واحد من خواص افعال القلوب وايضا من الاشئوني ان تقديم الاخص واجب
 في الابواب لثلاثة مع انه يلزمه اختلاف الرتبة الا ان يراد قدمه عند وجوده
 فليتا مثل ويجزر وقد يسبغ الغيب فيه اي في اتحاد الرتبة . لتكلمين اي بحسب
 الاصل وان كانا في ذلك التركيب لتكلم واحد ومخاطب واحد اذ لا يمكن
 اتحاد رتبة ما في التكلم والمخاطب الخ بخلاف الغيبة وفي نسخ لتكلم او مخاطب
 او غائب وهي ظاهرة واذا التحم مذلول الضميرين كان الاخبار في خلتك اياك
 على حد شعري شعري واختلف لفظها اي في الافراد والتذكر او ضدها
 كمناله ونحوهم احسن الناس وجوها وانضرم هوها سواء تباعد لها ان كما ذكرنا قديما
 نحو اعطاها و اعطاها اه ان الفصل اجرة تخلصا من قرينها اذ ليس بها

الامر فواحد بخلاف ما مررنا واشترط الاختلاف لدفع توالي المثليين وايهام
 التأكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع
 اولها يلزمه تعدد مدلولها وذلك لا يمكن في الخطاب والتكلم لانماح لشيء واحد
 اذ لا يقال علمتاني ولا ظننتكماك واليه اشارى لشرط الاختلاف فالاول
 واشار اليه بابتكاره وصل اي سيج الغيب فيه نوعا خاصا من الزمى وكل تقدير
 الى الموقف في الكافية مثله في النكت وفي ابن الميت انه سهورا نما هو الشاة
 واما بيت الكافية فهو ولاضطرر سوغو في ضمنه اياهم الارض فحق ما ثبت
 وربما اثبت اي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة وقبل يا النفس اي المتكلم
 بقريته وليس وليتي فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم مع الفعل
 متعلق بالترمز او حال من يا النفس ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل اما
 براجحة او مرجوحية او استواء كما بينه بقوله وليتي فشاخ او تمتنع وهو ما عدا ذلك
 وفي التوضيح انها تلزم مع اسم الفعل المتعدى ايضا كذا كنى وعلي كنى وحكى التفرام كما
 اي انتظري لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها ان تلحق بقية الاسماء
 لثقتها اختفاء الاعراب لكن تركزت لئلا تفصل بين المتصانيفين وقد حقت شدو
 اسم الفاعل شبهه بالفعل واسم التفضيل شبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله
 عليه وسلم لليهود هل انتم صادقوني ولو حذف لقييل صادقي بكسر القاف وشد
 الياء وقوله وليس يعيبي وفي الناس تمتع صديق اذا عني على صديق
 ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم روى بلانون وبها
 اي اخوف الامور التي اخافها عليكم والمفضل عليه محذوف اي اخوف من الدجال
 لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصالح اضر
 على الامة من متجاهر بالفسق لحقته نون الوقاية اي وتدغم فيها نون الرفع في
 الافعال الخمسة او تفك كما مر وفي وتجاوبني وقد حذف احداهما تخفيفا
 والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها الغير ذلك ولا نهانا ثابته عن الضمة التي
 تحذف تخفيفا وشد حذفها مع فعل الاناث ولا فرق في ذلك بين الماضي
 وغيره متصرفا كان او لا كذرفي ويذرفي وكحلاني وعذاني وحاشاني اذا جعلت

افعالا كقوله تمل النداني ما عداني فانتى بكل الذي هوى نديمي موع
 فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاي لانها تقي الفعل اي الصحيح
 وحمل عليه نحو دعوى ورى طرف الباب وقوله الكسرى الذي يختص مثله بالاسم وهو
 الذي بسبب ياء المتكلم لانه اخر الجرح الاختصاص فصين عنه الفعل اما
 ما لا يختص به بان لم يدخله اصلا كالذي قبل ياء المخاطبة او يدخل فيها كما الذي للخصم
 من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضاً وقال الناظم لانها تقي ليس
 ياء المتكلم بياء المخاطبة و امر المذكر بأمر المؤنث في نحو اكرم مني واكرمى وحمل الما
 والمضارع على الامر ودخلت في غير الفعل لتقي تغير آخره وقد جاء حذفه
 ليس اي لشبهها الحروف الآتية في الجود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو
 الكثير كقول بعضهم وقد بلغه ان شخصاً يهدده عليه رجلاً ليسنى اي يلزم من جلا
 غيرى الطيس يفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذ ظرف زمان بعد
 او المفاجأة والمعنى عدت قومي كالرمل كثيرة وقت ذهاب الكرام او فاجأ
 ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوباً والياء خبرها اي ليس الذاهب ياي فيه
 شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء ما افقر من فقر بالكسرى
 افتقر لمن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ عند من لم يلزم ما هم
 الكوفيون لقوم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعلية فقلتها النون كما عند ^{الكوفي} _{البيروني}
 الا ندور ظاهر مجوازه اختياراً وهو احد قولى الناظم والثاني قصر على الضرور
 كنية جابر آخ قبله تمتى مزديدياً فلاقى آخاثة اذا اختلف العولى كنية جابر آخ
 كاف مزيد وجابر يثميان لقاء زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد
 الخيل لعداوة بينهما فلما لقياه طعنهما وهربا فقال ذلك والعولى الرماح والمنية
 التمنى والكثير ثبوتها اي لشبهها الفعل معنى وعلا بلا معارض بخلاف
 لعل فان عملها الجري في بعض الاحيان وتوالى الامثال في بعض لغاتها وهو لمن
 بالنون عارض شبهها فدرت معها النون وانما خيري في الباقيات لان المعار
 فيها واحد وهو توالى الامثال فقط ويقال ثبوتها قال ابن الصايغ لكن كثير
 من تجرديت فقوله امكن اي في مطلق القلة القوم بتخفيف الدال كالحز

واخطأى انحت والقبر الغلاف والابيض السيف ولما جدد العظم فقول
 انى وانى فثبوتها شبه الفعل وحذفها التوالى الامثال لان تنقل حصل لها وقيل
 حذفت الاولى لسكونها والساكن اولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في
 محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في انا بالشديد لكن لم يقل احد يعبد
 به بحذف الثالثة لانها ضمير عملة قاله الروداني اهصبان تلزمها اني تحفظ
 بياهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره من قيس يروى بلاص
 على ارادة القبيلة ومضروفا لارادة ابها وفي لاني متعلق بقيل خبر لاني
 الثانية وفي قدني متعلق بيفي خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على
 المبتدأ كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخر او محلى بال والثاني
 قليل وفي الاول خلاف و اشار بقده وايضا الى قلة الحذف فيها كما كلفني فيني من
 الوفا بمعنى ياتي لامن النفي بالتخفيف هي لنا فعم ولم تجعل نونها للوقاية
 لحقت لذبا السكون لضم الدال في الآية ولا لذبا الضم وهما لغتان في لدن
 لان هذه يقال فيها لذي بلانون كما قاله س لأن النون انما تحفظا لبقاء على
 السكون لا غيره كما مر وصريح كلام س هذا ان لذبلانون تضاف للضمير خلافا
 لمن منعه اى حسبي تفسير لكل من قدى وقطى على اللغتين كما هو مذهب الخليل
 وس خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم
 الفاعل التي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية لقد قام وقط النظرية نحو فاعلة
 قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي كما في المعنى او كفي كما
 استقر به الدما بمعنى لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزم مهنين
 كالأفعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بقاءها على السكون
 وقد يكسر ان وقد يغير بان كما في الروداني قدني من نصر الخ تمامه ليس الاما
 بالشحج المجد والحجيين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب تغليب او هو واخوه
 مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رايه
 والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافة للياء بقربية سابقه فاحتمال كون
 الكسر على لغة او لاجل الروى والياء اشباع لالمتكلم من جوع ومن الحذف ايضا

ما في صحيح البخاري مرفوعا لا نزال جهم تقول هل من مز يدعي يصنع رب العزة
 قدمه فيها فتقول قط ويزوي بعضها الى بعض يروي بسكون الطاء وكسرها
 بلاياء وبها وقطنى بالنون وقط بالتون والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التحي
 عليها بقره وكبريائه وقيل ما قدمه لها ما ورد انه يخلق لها خلقا اذ ذلك والله اعلم
 وتعالى اعلم يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوارى المنتشا
 في البحر كالاعلام وقول الخنساء وان صخر التأم الهداة به كانه علم في راسه نار وعلى
 الرابية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الاتي والظن النقل من الثالث لقوله
 انه علامة على مسماه فيضع النكرة ايضا بحسب اصله لكن خص بماسياتى اسم
 خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتداهنا واجب التأخير
 لغرضه على بعض الخبر على حد مل عين جيبها فان عاد الى اسم فاضافة بمعنى
 من او الى المسمى وهو الظم بمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل
 يعنى او صفة لصند رخذوف اى يقينا مطلقا وخرنقا بكسر المعجمة والنون
 علم المرأة الآتية منقول من ولد الارنب كما في قوله لينة المس كس الخرق
 فلا يصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما منع حكاية اصله
 او لملاحظته ان مدلوله كلمة وواسق فيه تليح لقوله تعالى وثامنهم كلبهم
 حيث ذكر سبعة اعلام وثمانهم بالكل يعين مسماه اى يدل على تعيينه
 لانه يحصل له لان المسمى لا يكون الا معينا والمراد ما يعين التعيين الخارجى
 والذهنى معا كغالب علم الشخص او الذهنى فقط كعلم الجنس لماسياتى وبعض
 علم الشخص كعلم تصغه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع
 لمجوع من وجد وسيوجد فان هذا المجوع لا يوجد اذ هنا فقوم شخص العلم الشخصى
 خارجى اغلبى افاده الصبان عن ليس بلا قيد اتم تفسير للاطلاق اى بلا قرينة
 خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقى المعارف
 فانها موضوعة لتعين مسماها لكن بواسطة قرينة اتم معنوية كالنكح واخويه
 للضمير والتوجه والاقبال للمنادى او لفظية كالصلة فى الوصول والى فى مدحها
 والظن ان منها الاضافة فى غلام زيدا وحسية وهى الاشارة بنحو الاصبغ فى السم الاشارة

طلب
 العلم
 م

فتعيين المدلول انما هو بهذه القرأتين لامن الوضع ولا يرد ان العلم المشترك يحتاج
 لقرينة ايضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع اما باعتبار كل وضع على حدة فغير
 محتاج . اخرج النكرة اى كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب نهارى وان انحصر
 في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع او الغيبة
 اى معرفة مرجعها بذكره وغيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير ذلك الذى المنفرد
 بعينه وان اهتم ذاته للعقلاء الخ خبران والافصح حذف المسميات وفى نسخ
 العقلاء بال وهو ظاهرة من المؤلفات هذا فى العلم الشخصى اما الجنس فاما يكو
 ن غالبا لغير المؤلف كالسباع والحشرات الاليتية وقد يكون ما لوفكا فى المصالح الفرس
 وابتى للدغفا بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالقاء ومدودا للاضيق وهيثان بن بيان
 بشد الياء فيها للانسان المجهول وهو من الاضداد لان المجهول صعب خفى كاهين
 بين وفى المحكم يقال ما ادرى اى شئ بنى هو اى اى الناس هو قال ابن هشام
 وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كما لا يتولف وكذا ابو الدغفا لنتفرتم عنه افاذه المص
 اخت طرفة بفتح المهملة والراء كما فى القاموس وقرن بفتح القاف والراء
 ينسب اويس القرنى رضى الله تعالى عنه وعدن بفتح عين بلد بساحل اليمن
 فرس اى معاوية رضى الله تعالى عنه وشذم قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهله
 جمل النعمان بن المنذر واسما اى اى الى العلم حال كونه اسماء الخ والمراد بالاسم
 هنا خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو وعلم
 ادر الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع ما كان فى اوله اى علم مركب تركيب
 اضافة فى اوله اى الخوا بوزيد قائم مسمى به لانه تركيب اسنادا ولان المركب
 الاضافى فيه جزء علم اب او ام اى او ابن او بنت او اخ او اخت او عم او عمه او خال
 او خالة سم ما اشقر يمدح الخ اى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد
 تبعافا له السيد وفى التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط والقب
 يقصد به الذات مع الوصف ولذا اختار عند التعظيم والاهانة او ومقتضاه
 ان اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ تبعافا يقصد
 اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو زيد اذا اشقر

بصفة كمال كان فيه اشعار بها وينبذ كونه لقباً نعم اذا سمي به شخص آخر بعد ذلك
 الاشتها كان لقباً افاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كافي الروا
 ان الاسم ما وضع للذات ابتداء كما نتما كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدراً باب
 مثلاً فهو الكنية اشعر ام لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل
 الكنية او بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سمان الكنية واللقب يجتمعان
 في نحو ابي الفضل وتنفرد الكنية في ابي بكر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر
 في اللقب عدم التصدير وعليه ما يظهر احكامه ابن عرفة في من اعترض عليه امير افرنجية
 في تكتيته بابي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكونوا بكيتي فاجاب بانه
 اسمه لا كنيته اى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم
 غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقررات ان يجعل
 ثانياً وقيل لافرق بين الثلاثة الا بالحيشية فقط كابي الخير من حيث الدلالة على
 الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر
 قول المحدثين وغيرهم في ام كلثوم اسمها كنية هادون ما قبله لمباينة الاسم والكنية
 عليها الا ان يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر زين العابدين
 لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم واهم بنت كسرى سببت
 مع اختها في فتح العراق وولدت الثانية سارة بن عبد الله بن عمر والثالثة القام
 ابن محمد بن ابي بكر وهو لاء الثلاثة فاقوا اهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغون
 عن التسرى فرغوا فيه من كانه الناقة لقب جعفر بن قريع ابو بطن من سعد
 كان ابو قسم ناقة بين نسائه فجاء ليأخذ قسم امه ولم يبق الا الرأس في هلمن انهما فلقب به
 وكانوا يفضون من هذا اللقب حتى قال الحطية قوم الانف والاذن اغيمر ومن سبوا ثقف الناقة
 فصارت مدحا والنسبة اليه تفي ان تخرج ولا يجوز تقديم اللقب اى حملا على النعت
 لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولشلا يتوهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وانف
 الناقة وحمل الباقي عليه ولتاخره عن الاسم وضعافكذا الغظا اقليل اى
 ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة الانتفاء الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن
 مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى بان ذلكم متعلق بالبلغ في قولها

ابلغ هذيلًا وابلغ من يبلغها عن حديثا وبعض القول تكذيب بان الخ قاله
 اخت عمر وفي مرثية له اولها كل امر ونحو بال الدهر مكروب وكل من غالب الايام مغلوب
 وذاب عن صاحب وعمر بدل منه وبطن شربان اسم موضع خبران وحمله يعويح الخ
 حال او عكسه وشربان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه ايضا قول اوس
 ابن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجرى ابوه منذ رماء السماء كان عمرو
 المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى من قهما كراهة ان يلبسها غيرهُ فلقب
 مزيقيا فاما مع الكنية الخ رجع كثير وجوب تأخيره عنها ايضا ما رجع في الاسم فأتى
 المتن على عمومهِ ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها اقسام بالله ابو حفص عمر
 ومن تأخيرها قول حسن وما هاتر عشر الله من اجل هالك سمعنا به لا تسعدني عمرو
 ولما رآني ذلك خلافا وذا جعل آخر اقبل حركة الهرة الى اللام لسلامته ماور
 اجيب بان قوله وان يكونا الى اللقب وسواه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في
 السوال انها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوا مفردا يتحقق ببعض افرادهِ
 فقط وان كان البعض الآخر كما قد بر ولو قال الخ في ش السوطي انه وجد
 كذلك في نسخ مفردين المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه
 باب الاعراب والمبتدأ والمنادى كما لا يخفى واما ما لا يدل جزؤه على جزءه معناه
 فاصطلاح منطقي فاصنف قال في التصريح الالمانع ككون الاسم واللقب
 بال كالحاوت كرز وهارون الرشيد فتمنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف امر
 وفيه ان ال في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الامير فتأمل بقى قوله
 هنا فاصنف حتما يقتضى اطراد الاضافة في المتحد من معنى وقوله في الاضافة
 ولا يضاف اسم لما به التحدي يقتضى منعها لنا ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله
 وقد ذكر وهاك من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب في
 الكلامين تناف قطعاً كما في الحفنى واجاب بعضهم بان المراد هنا بان اضافة
 ابق الاضافة الواردة مع تأويلها الآتى فيرجع الى ما هناك من قصر على السماع
 لكن ربما يفيد نحو الكلام هنا قياسه فتأمل والاسم الخ المراد به الاتباع
 اصطلاحاً ومردف التبعية لغة اى اجعل الذى جاء آخر ابدلاً أو عطف بيان

الاضافة اى على تاويل الاول بالمسمى لانه المعرض الاستناد اليه والثاني بالاسم
 غالباً وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وبهذا يندفع اتحاد معنى
 المتصايفين لاختلاف بهذا التأويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم الى اللقب
 لفظية لتقدير انفعكاً كما كضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية او البيا
 فلا تحتاج التأويل بخلاف المعنوية اسقاطى كزهوى الاصل خرج الراعى
 ويطلق على اللئيم والمخادق واجاز الكوفيتون اى وبعض البصريين الاتباع
 اى بدلاً او بياناً وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل فجوازه اولى مما لا يصح بدونه
 ومثله القطع قال المص واما اقتصر من على الاضافة لانها خلاف الاصل فيبين
 انها مسموعة واما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسمع ^{وجب}
 الاتباع اى بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافى جواز القطع الا فى هذا والمختار
 جواز الاضافة فى الصورة الثالثة كسعيد انف الناقة كما صرح به الرضى انه كلام
 عبد الله فالاضافة فى صورتي كون الاول مفرداً والاتباع فى صورتي كونه مركباً
 ومجمله الخ عطف على منقول اى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ومقتضاه انهما
 قسيان للنقول مع انه شامل لهما والمُصنّف الا ان يجعل من عطف الخاص انهما
 به او يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والمجمله هى المركب الاستنادى بضم
 كلمة الى اخرى على وجه يفيد واما المرزبى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلة الثانية
 منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة
 كغلبك ومعدى كرتب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحلى ليدخل نحو خمسة
 عشرون على لغة بنائه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وغرب
 بفتح الجزئين للبناء فكل ذلك من المرزبى والاضافى كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة
 التثنية مما قبلها فى ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لمخالفة واحدة قال
 ليس ولم تسم العرب بربك غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام
 ولا يرد ما ركب من حرفين كما نأى او حرف واسم كما زيد او حرف وفعل كقد قام الا انها
 تحكى كالمجمله واما المركب التوصيفى كزيد القائم فملحق بالمفرد لانه ذاى المرزبى مبتداً
 وبغيره متعلق بخذوف هو فعل الشرط يفقره ثم المذكور واعرب جواب الشرط

لا خبر لصلوحه لمباشرة الاموات والشروط وجوابه خبر مرتجل من ارتجل الخبئة
 والشعر اذا ابتداهما بلا تمي فكأنه مأخوذ من قولم ارتجل الشيء اذا فعله قائما
 على رجليه من غير ان يقعد ويتروى اه تصريح والى منقول منه العلم بالغة
 لان غلبته كالوضع الجديد خلا فان جعله واسطة قاله في الايات وقيل كل
 الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان
 لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة مما لم يسبق له استعمال اى للفظه
 المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد ام لا كفقعس فان مادة الاولى استعملت
 في غير العلمية كالسعد والمساعة دون هيشة والثاني لم يستعمل هو ولا مادة
 ة لو اومحى من ذلك غيره افاده المصريح ولو ابدل الاستعمال بالوضع خرج
 ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كما في ش الجامع قبل العلمية اى
 قبل نوعها الحاضر فخرج اسامة علما الشخص فانه منقول كما قاله الشنوني وغيره
 لاختلاف النوع ورجل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده وادد
 نوع في ارتجاله بانه منقول من جمع ادة وهي المرة من لود كغرف وغرفة والحفرة
 بدل من الواو والمضمومة كما في اقتت واجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام اد علم
 رجل مشتق عندس من لود فمزته بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة
 وكسرها وهو العظيم فمزته اصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا كفضل اى
 وزيد فانه مصدر زاد يزيد او من جملة اى فعلية او اسمية كما مثله قال في
 التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النخاة على الفعلية وفاعل
 هذه اما ظه كما مثل او ضمير بارز كاطرق المفازة او مستتر كقوله بنت اخوى بنى زيد
 بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الش فاعل بها مقدر للحكاية كما نقله يس عن
 السيد واللباب وليست من المبني اما المنقول من الفعل ووجه فيعرب كما لا ينصرف
 للعلمية ووزن الفعل ما ضيا كان كشمريشد اليم لفرس وبذر بشد الجمجمة تلاءم بقدره او مضارعا
 كيشكر لسيد نافع صلوات الله عليه او امر كما ضمت بكسر الهمزة واليم لمفازة لان تاء الحاء يقول لصاب
 اصمت من الفزع قال الرضوي وانما كسرت اليم وان كان الفعل من باب
 نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورتها اسما

فعول مفاعلة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسمع منها من التصرف كقوله
 اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت في اصلا بها وود
 فجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى اشلى آخى اخرى الصائد كلابا سلوقية في
 اصلا بها وود اي عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقدر لضمته
 المحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله وجبنا خراج فارس سرا
 حمل على الثاني لان النقل من الجملة بخلاف الاصل فلا يصار اليه لانه لا بد ليل كضم يزيد
 المائر بعلبك بعل اسم صتم وبك رجل يعيد فمرجا وجعلا على البلد
 ومعدي كرب بكسر الدال شدوذ او القياس فتحها كرمي ومسعى قاله المصريح
 هنا وقال في باب النداء معنى معدي كرب عداه الكربى تجاوزه او قضيت
 انه اسم مفعول اعل اعلان مرهني فلا شدوذ لانه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور
 قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كرمى لان الاعلام
 كثيرا ما تغير عند النقل اعرابها لا ينصرف اي على البحر الثاني اما الاول فيلزم
 الفتح والسكون وكذا نحو س اذا عرب كذلك على الفتح اي فتح الجزئين تشبيها
 بخسة عشر صياح مع المزج في كل لان موجب البناء انما وجد في الثاني وهو تضمنه
 معنى العطف كما تر واذ اسمي بالركب العدي حكى بناؤه على الاشهر كما سيذكره المص
 في باب فراه بالزجى هنا غير العدي اعراب متضايين اي في خفض العجز
 ابدا وتجرى على الصدر وجوه الاعراب الا ان الفتحة تغيرها لا تظهر في نحو معدي
 كرب وان كانت تظهر على الياء في غيره لثقله بالتركيب فبنيته على الكسرة اي
 تغليباً لجزئته الثاني لانه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالاعمال وكسر على اصل التلخيص
 ابو تحافة اسمه عثمان والدة الصديق صحابي مثله رضى الله تعالى عنه ما ولا يعرف
 اربعة متناسلون كلهم صحابة ابي ابو تحافة وابنه ابوبكر وبنته اسماء وابنه عبد الله
 ابن الزبير رضى الله عنهم ووضعوا الى العرب لكونه ظهر على السنتهم والة قالوا
 هو الله تعالى وفيه اشارة الى ان علم الجنس سمعي كعلم الاشخاص صفة لعلوم
 لاحال منه لتسكيره ولفظا تمييز لغنى الكاف اي مثله من جهة اللفظ او نصب
 بنوع الخافض وهو عم فاعل ماض لا فاعل تفضيل حذف هزته للضرورة

لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك امر عريض بكسر الميم المملة وسكون
 الراء وفتح الحية كنية العقب واسمها شبنوة ومما جرب للذغمة ووضع خنفسا
 مشقوقة عليها او دهنها بما في جوف العقب ثقالة بالتعوين للوزن وكنية
 ابو الحصين برة بفتح الموحدة غير مضروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتح
 البر بفتح المبتدأ مبني على الكسر كحزام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم
 بمعنى الفجر والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة وتأني الحال بعده قيد بالبعية
 لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا ابتدأه بلا مسوق كحكم النكرة في
 فهو نكرة بمعنى كاهوظ المتن ونص عليه المصنف في التسهيل لكن تعقبه المرادى
 بأن تفرقة الواضع بين اسد واسامة لفظا توذن بفرق في المعنى والاه
 لزوم التحكم والتحقيق في بيانه كما اشار له من ان علم الجنس موضوع للماهية باعتبار
 حضورها اي تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له او شرط قيل هو
 الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد اصلا من حضوره وغيره وان لزوم الحضور
 الذهني ايضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول وان شئت
 فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه
 بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصايغ ^{فالتشخص}
 الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعروف
 بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعروف بلام العهد الا ان العلم يدل على التعيين
 بجوهه وذا اللام بقربيتها هو مخصصا من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص
 مبني على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه اما على التحقيق
 من انها لا توجد في الخارج اصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو مضمون قول النثر ان
 يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا اعلم لما مر اول الباب فتدبر وعلى ما ذكر
 فاسم الجنس بغير النكرة مفهوما لوضعها للفرد المنتشرة في الحقيقة باعتبار
 وجودها في فردا وان وافقها في الماصدق فكل من اسد ورجل ان اعتبر
 دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين او بقيد الوجود
 الشائعة سمي نكرة وعند الامثدي وابن الحاجب انما شئ واحد وهو ما في

طلب
اسم الاشارة
م

المفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلج ظم
 وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر اثره في المعنى اذ كل من اسامة واسد
 صاع لكل واحد من الافراد بلفرق فتأمل يكون الشخص في نسخ اللعين في
 اوضح المعنى منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميعرة والله اعلم
 المترين امورنا بجاه بيتك عليه الصلاة والسلام هو ما وضع
 لمشار اليه اى حسبا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر
 فاستعماله في العقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية
 او السبغية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير القائب وال لان اشارتها ذهنية
 قيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان
 المعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية في لغوية ايضا فاحسن جواب الدماميني
 بان اخذ جزاء المعرف في التعريف لا يوجب الدور مجاوز معرفة ذلك الجزاء بالضرورة
 او بشئ آخر بذا قدم المعقول المحض بالنسبة لما ذكره هنا وانه فتلطذا ذاء بهمة
 مكسورة ووذام بها بعد ها كذلك وذاؤه بضم ط مع المد في الكل ويروع
 بالاخيرين قول هذاؤه الدفتر خير دفتر في يد قومه ماجد مصدر
 وآلك بهمة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني وليست بدلا
 من الذال لتباعد مخزجيهما فصارت الهزة اسماءنا كما هي حرف في النداء
 وفعل امر من الوأى كما ترجملة اشارات المفرد خمسة مفرد متعلق بباشر واللام
 بمعنى الى كقوله تعالى الى لما انزلت الى من خير فقيران لم يضمن معنى سايل لان
 الاشارة لا تنغدي باللام كما يبيده منبع القاموس والمفرد اما حقيقة او كما
 كذا الجمع وقال الفريق ونحو وان بين ذلك اى المذكور من الفارض والبر
 وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد ولقد سئمت من الحيا وطولها وسؤال هذا الناكثين لبيد
 مذكري ولتوتزبلا نحو فلما راى الشمس بارقة قال هذا ربي وقيل ذكره في
 الخبر ولان لغة الهميم لا تنفرق بين المذكور والمؤنث بذي متعلق باقتصر
 لتضمنه معنى خصص والحضراضا في ايضا لما سياتى من نفس الكلمة اى
 وهو ثلاثى الوضع لا كما الوصولة خلافا للتسير الغلبة احكام الفلاق عليه كالموضيعة والتفغير

واصله ذبي غير ممنون للبناء حذف لامه اعتبارا وقلبت عينه لئلا يفتقد
 محركة وقيل حذف العين لانها ساكنة وورد بان الحذف بالاول واخر اليق وحكاية
 من امالة الفه تعين ان اصلها ياء لئلا يسبب لها سواه وان كان باب طويت
 اكثر من باب حيت زائدة اى فهو احادى الوضع لان الالف والياء في ذ
 ودين للتثنية وورد بان الفه حذفت للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها
 على ان التحقيق انها ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى بدخا جملة ما ذكره لها عشق
 خمسة بالذال وخمسة بالياء وافاد الروداني ان اصل الجميع ذ اقلبت الالف
 ياء والذال تاء في ذى وحق ثم الياء هاء في ذه وقرس الباقي وذات بالضم
 هى غيرها والاسم ذوا التاء للتأنيث للمثنى اى صورة المرتفع محلا لان التحقيق
 وضعها كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لامثنيان اذ لا يثنى المثنى كما مر والظم بناؤ
 على الالف والياء مراهة لصورة التثنية كما رجلان ولا رجلين وفي سواه
 اى وفي حال ارادة سوا المرتفع ولما ان هذان لسامران فقد مر تأويله
 للمثنى المذكور اى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهتان كما فى المنق
 مطلقا اى مذكرا عاقلا او لا وهو حال من جمع مع تكثيره لورود الحال من النكرة
 قليلا والمداوى جرى على عرف اللغويين والقرا ان المد والقصر لا يمتنع
 الاسم المغرب وتونين الممدود لفة وجعله المص كنون ضيفن كثيره اللفظ وكذا
 بناؤه على الضم واشباع الهزرة اوله وابدالها هاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها واو
 ساكنة كما فى التسهيل وشرحه وتكتب الف المقصورة ياء وكذا الممدودة فى اولئك
 ويفرق بينهما ويبنى الى التجارة بواو بين الهزرة واللام وبهذين مع اشارات القرد
 والمفردة ودين وتين تكمل ادوات الاشارة تسعة عشر وبلغات اوله و
 اربعة وعشرين وهى بالنظر للشار اليه ستة اقسام فقط باعتبار الافراد
 والتذكير وضدما انطقا الفه بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام
 مبتداهه ممتنع وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر فى قوله والامر
 ان لم يك النون محل الخ فلا تغفل وهما بالقصر فعول قدمت وتكتب مفصولة
 منه لان المقص اللفظ الموضوع لبتثية المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة

فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتبني ليقص المراد به من اضافة الدال
 للدلول ولا يقال هاء التبني بالمدلثا يقتضى ان الدال عليه هو هاء بالمدان قصد
 لفظها او مسماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر جمع ان العامل
 مسماها وهو ب فتدبر وغيرهم منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل
 اولئك كان عنه مشؤلا ذم المنازل بفتح الميم للنفقة وكسرها على اصل التخصر
 وضمها اتباعا للدال وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالبعشر
 المعيشة اهل بيتان وفي الاسقاطى الراجح الكسر لانه الواجب لو فك الادرغام
 اتى بالكاف وحدها لكنها لا تدخل في اشارات الموثث الامع في وقا وكذا ذى بخلف
 بخلاف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظ منعهما ايضا مع ذأوه بالضم والكسر من
 اشارات المذكر او الكاف واللام لكن لا تدخل اللام في المشي ولا اولاء المزد
 بل في المفرد مطلقا واولي المقصور والظ منعهما ايضا ما لا تدخله الكاف من اشارات
 المفردة والمفرد وتميم لا يدخلونها اصلا واصل هذه الام السكون لكنها تكسر للتخلص
 في نحو ذلك وتالك وتيلك وتلايتوم انها لام الجر جمع الضمير وقد بقي سكونها ويحد
 ما قبلها من ياء والفاء كتلك بكسر التاء وفتحها حرف خطاب ائى للضمير وال
 لا ضيف اسم الاشارة اليها اذ لا يتصل الضمير لا يعامله ولو اضيف لحذفت النون
 من زينك وتينك مع انه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية و
 هذه الكاف بحسب الخطاب على الافصح كالکاف الالسية وقد تفردها مفتوحة
 في الاحوال كلها او مفتوحة في المذكر ومكسورة في الموثث جمعا وغيره فيها ثلاث
 لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحوها ملكها كما وللضمير في ايا
 ايا كما اتى ولا رأيت بفتح التاء بمعنى اخبرني نحو اراك هذا الذي كرمته على فالتاء
 فاعل مجرد عن الخطاب ملترمز افزاده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل
 والتاء حرف بخلاف الف لانهما ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها
 بخلاف التاء ولا يستعمل بهذا التركيب الا عن جملة عجيبة فلا بد بعد من استغناء
 بينها اما ظاهر كما رأيت زيدا ما صنع او مقدرا كآية ايم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام
 آخر والمنصوب بعد اما بنزع الخافض اى اخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا موز

السماع او مفعول به على حذف مضاف الى خبر في خبر زيد كما اختاره الدماميني
 وقد يحذف نحو اريتكم ان ايتكم عذاب الله آخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستترة
 لبيان الحال كما صرح به الرضوي بناء على ان اصله بمعنى ابصر او عرفت فيطلب مفعول
 واحد مع انه انسخ عن معنى الرؤية اصلا الى طلب الاخبار فان تقدم حرف
 التنبية ايتت بالكاف لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره ابو حيان
 وان منع المصنفها كقوله يا اما منيع غز لا ناشد لنا من هو لثاني ثكن الضال والسر
 وهو تصغير هو لاء ان يحكم المصنفه واذ ذلك وتمتع الكاف ان فصل بين
 ها التنبية واسم الاشارة لان جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل
 والفضل اما بالضمير نحوها انا ذا وهو كثير وقد تعادها توكيدا نحوها انتم هو
 او غيره وهو قليل كقوله ها ان ذى عذرة اذ تكن نفعت فان صاحبها مشارك النكر
 والعذرة بالكسر المعذرة والاعبار عن الضمير بعدها التنبية بغير اسم الاشارة شاذ
 كما صرح به ابن هشام في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال
 وها انا بايع بما اسررتني بنى غيرا هي الارض وبنوها الفقراء والاضيف
 او اللصوص واهل عطف على الواو في ينكر ونى للفضل بالمفعول والظرف
 بكسر المهملة البيت من الادم واراد باهله الاغنياء والبيت لظرف بن العبد في
 معلقته فلا تقول هذلك اى كراهة كثرة الزوائد ثلاث مراتب يضعفه
 ان اللام تمتنع في المثني واو لاء المدور فيما زيد على البعدح وتشديد النون
 والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف ايضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
 واعلم ان المشار اليه اما مفرد او مثني او جمع مذكر او مؤنث فلك ستة تصريف
 في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية
 يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار
 المخاطب لعدم نحوقها الكاف وهي ثابتة بانفسها مع كل مخاطب فيقول كيف
 الرجل وذى المرأة مثلا يلد رجل ويأرجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي
 جمع الكاف واللام في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذكر او مؤنث نحو ذلك
 ذان لكما تان لك تان لكما ان تبقى صور الجواز ستة وستين وهي رتبة التوسط

بتامها وستة من القرب واربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
 والافستار للجمع المذكور الموث بلفظ واحد وخطاب المتشئ مذكرا وموثنا كذلك
 فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في ثلاث مراتب بخمسة وعشرين
 يتعذر منها عشرون وتمتبع عشرة وان نظرا في تعدد ادوات الاشارة لكل ميثار
 اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يعينك عن الجدول الذي الكافي الكافي
 او الذي منه في خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان هناك وهناك وهذا
 قد يشار بها للزمان نحو هناك تباوكل نفس ما اسلفت اي في يوم غنصره
 وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضلت فذاك يعترفون اين المفعول
 اي في وقت تشابه الامور وقوله حنت نوار ولات هنا حنت اي ولات
 في هذا الوقت حين فلات ماملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت
 المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت
 حين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعقل في معرفة واعلم ان المكان
 والزمان لا يشار اليهما من حيث كونها ظرفين الا بهذه الادوات فهي في محل نصب
 على الظرفية اما من غير تلك المحيثة فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب
 وذاك زمان الربيع وبه الكافي صلا اي مفتوحة مفردة دائما اسم
 او يتم بفتح المثلية وشدة الهم وقد تلحقها تاء التانيث ساكنة ومفتوحة كربت وها
 السكت وقفا وقد يحى الوصل مجراه لا الكاف ولاها التبيين وهي هنا ملازما
 للظرفية او شبهها وهو الجرحين والى كافي اين لخصوص من كما قاله اللذان معنى
 ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رايت في قوله تعالى واذا رايت ثم بل الصواب
 ان الفعل اما منزل منزلة اللزوم اي واذا وقعت رؤيتك ثم اي في ذلك المكان
 او حذف مفعوله اي واذا رايت الموعد به ثم فبضم الفاء امر من فاه يفوه
 اذا نطق او هنا بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد وهنت
 بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذف الفها للساكنين وقد كسر
 هاؤها تصريح والسببانه وتعالى اعلم هو اسم مفعول من ^{مثل} _م
 الشيء بغير وجعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة موصول الاسماء مبتدأ

مطلق
 الموصول
 م

اول والذى مبتدئان حذف خبره اى منه والجملة خبر الاول والانى مبتدأ خبره
 التى اى ومؤنثة اى التى هو التى فالعاطف محذوف وال عوض عن المضاف اليه
 اوالتى مبتدأ ثانى حذف خبره والجملة خبره لاننى اى لاننى لها التى لا تثبت بضم
 اوله محذوف بلا التاهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء اى لا تثبتها انت
 وجواب اذا محذوف للدلالة هذا عليه والياء مفعوله مقدم ولا يرد ان مفعول الجواب
 لا يتقدم على الشرط بخوازان اذ الجر الظرفية بل ما تليها اى الحرف الذى تليها
 فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس وهذا تصرح بما علم فلفظ بل
 انتقال الاضرب وكونه ما مفعولا لمحذوف يفسره اوله من باب الاشتغال
 ارجح من كونه مبتدأ خبره اول كما ستعرفه ان تشدد اما بضم التاء مع كسر
 الدال مبني للفاعل او مع فتحها للمفعول من اشد الرباعى او بفتح التاء مع ضم
 الدال مبني للفاعل وبعكسه للمفعول من شد يشد والنون مبتدأ على كل
 لا مفعول مقدم لان مفعول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية والرابط
 على بناءه للفاعل محذوف اى تشدها والمفعول مستتر فيه فاشد قال الفر
 كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعققت اعف ولا يتم
 الاسماعا او متعديا ضم كرددت اردد ومددت امدت الثلاثة تعرف من المتعدى
 كسرت ايضندورا وهى شد يشد ويشد وعلة اذا سقاء ثانيا يعله ويعله وسنة
 الحديث ينمه وينمه فان جاء مثل هذا ما لم يسمع فهو قليل والضم اصله وجاء منه
 حرف واحد بالكسر فقط شذوذ وهو حجة بحجة اصحاح وتعويض مبتدأ خبر
 قصد وسوغه معنى الحضر على حد شئى جاء بك اى ما قصد بذلك التشديد الا التقوى
 عن ياء المفرد خلافا لمن جعله لتأكيد الفرق بين تشبته العرب والمبني وان حصل
 اصل الفرق بحذف الياء الى اسمى هو كما فى التسهيل ما اقتربا الى جملة ولو
 تاويلا كالظرف والوصف والى ما تد من ضمير او خلفه كما سياتى فخرج بابا للثمة
 الموصوفة بجملة فانما تفتقر اليها حال وضعها لا ايدا وبالعاثا الموصول الحرفى وهو
 كل حرف سبق ما بعده بمصدر ولو حجت لعاثد وهى خمسة نظمها السندوبى فقال
 وهالك حروفها بالصادر وتلث وذكرى لها خمسا اصح كما روى

وهما من بالفتح أن مُشَدَّداً وزيد عليها كي فخذها وما ولو
 وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخصتم كالذي خاضوا أي كوضهم قالوا
 وال فيه زائدة دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته
 وحذف عائد وموصوفه أي كالمحرف الذي خاضوه وأصله الذين حذف نونه
 على لغة والمراد بالفرق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى ماضياً إلا لكن
 لانتصبة اتفاقاً لانها لو توثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلت إلا
 ناسب علمها في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور
 لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها ام الباب فتوسع فيها
 ووصلها بالماضي اتفاقاً وبالامر عند من بدليل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه ان
 قم ولا تقعدا لا يدخل الة على الاسم فتقول بمصدر طلبى أي كتبت اليه بالامر بالقيام
 كما قدر النحشري في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك أي بالامر
 بالانذار فلا يقوت معنى الطلب ورده الدعاء ميني بان كل موضع وقع فيه الامر
 محتمل لكون ان فيه تفسيرية بمعنى أي كهذه الآية ونحوها وحينئذ اليه ان اصنع
 الفلك واذا وحيث الى الحواريين ان امنوا بي وانطلق الملائمة ان امشوا اي
 انطلقت الستة فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بحلقة فيها
 معنى القول دون حروفه وخطوها عن الجار لفظاً ولا حاجة الى تقديره كما يقولون
 او زائدة كالمثال اي كتبت اليه بقم اي بهذا اللفظ زيدت ان كراهة دخول الجار على
 الفعل ظاهراً وان كان في الواقع اسماً المقصد لفظه ومنها ان بالفتح والنشيد
 والمناسب لما قران يقول ثانيها وتوصل الخ اي وتقول بمصدر خبرها ماضياً
 لاسمها ان كان مشتقاً وبالكون ان كان جامداً او ظرفاً كبلغني انك زيد او
 الداوي بلغني كونك زيداً الى آخره او يقال في الجامد بلغني زيدتك لأن بناء
 النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسيبة افاده الاسقاطي وكذا يقال في
 المحففة الة ان اسمها ضمير الشان محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ ما بعد
 الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء
 للانسان الاسعيه وفي الثانية وكون اجلهم متوقع القرب قائل كل الجور

باللام لفظاً وتقديراً ظرفية الأولى زمانية ليشمل نحو كما اضاء لهم مشوا فيه
 اي كل وقت اضاءه اذ الزمن المنخفض لا يستعمل في الماضي والمضارع اي المتصرفين
 ولو تصرفنا قاصداً كدام ويندر وصلها بالجمادى وحلا وعدا ويمتنع بالامر وبالجملة
 الاسمية اي اذ لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما ان نجح في السماء لانها ج فاعل محذوف
 هو صلة ما لى ما ثبت ان نجح وقيل ان وصلتهما مبتدأ حذف خبره اي ثابت
 اطوف بشدا والواو للتكثير ما اطوف اي عدة تطويفي ولكم كحذام زم للموت
 اي لئيمة او وسخة ويقال للمذكر كعم بالماضي والمضارع اي المتصرفين
 لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام واما نحو يود والواو انهم بادون في الاخر
 فالشهور ان تقديره لو ثبت انهم الخ ويبحث الدمايني انه يقدر لو انهم بادون
 ثابت كما قدره جمع بعد لوالشرطية في ولو انهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون
 المصدرية توصل مخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل هو الغالب انها
 لا تقع الا بعد مفهم التمني كود واجب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق ف
 احتراز الخ اي في بادئ الرأي والآفاق لم يدخل اضلا لان الكلام في المعاني
 فذكر الامماء لبيان الواقع فالذي يكتب هو وجمعها والتي بلام واحدة ككثر
 استعملها والذين واللتين مثني بلامين على الاصل في كل ما اوله لام حتى بال
 وللفرق بينه وبين الجمع نصاً وحرراً وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثني
 فاستحق الاصل وال في الجمع زائد لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها
 من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون
 للمثني لبني الحارث كقوله ابني كليب ان عمي للذا قتل الملوك وفككا الاغلا
 وقوله هما اللتان ولدت تميم لقيل فخرهم صميم والباصل ان الذين الجمع
 اما بالنون مع ال او حذفها او بحذف النون مع ال وحذفها او بشد النون
 او حذفها مع ال ففيه ريع ايضاً واما الذي والتي فتحذف يا وهما مع اشكان
 ما قبلها او كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة
 ففيها مست لغات للمفرد اي حقيقة او حكماً كالفرق استسقطت الياء

قوله المحنق من اضغه بالفتح اي اغاظه

والرابع ترغم بالواو المثني اما بالتحقيق
 النون مع ال

اى ياء المفرد لسكونها مع العلامة ولم يقل للذيان بتحرك ياء المفرد كالشبان
 لانها لاحظ لها في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها ثنية حقيقة فلا يشترط
 فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح اشتراطه وانها صيقتان وضعتا ابتداء للثنية
 لاثنية حقيقة ووجه الظن بتاؤها كما المفرد لان الثنية التي هي من خواص الاسماء
 لم توجد حتى تعارض شبيها الافتقار وانما اختلفا مع العامل بظن الصورة
 الثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها من الف او ياء ومثلها اذان وتان وكذا يقال
 في اللذون على رفعه بالواو وقد برع عوض عن الياء مقتضاه منع تشديد المعنى
 لرجوع يائه قاله ستم ولم يعوضوا في يدين ودمين لان الحذف فيه ما قبل الثنية
 لآلها وقد قرئ والذنان هي لابن كثير وكذا ارفا للذين ويسكن ياء ارفا
 جمع الذي مبتدأ خبره الا لى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين
 اى بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها انما جمع
 لاجمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالثنية ولان الا لى لا واحد له من لفظه
 والذين اخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجز على سنان الجمع كذا قيل وفيه
 ان عمود الذى للعقلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا اريد به عاقل ليغتم شمولاً
 بجمع حقوقهم وتائم على قائمين وتأمين مخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على
 غيرهم ولو سلم لبطل كونه امم جمع ايضاً كما مر في عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول
 وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشرط فيكون في كلام المصنف تغليب ضمائل
 ويكتب الا لى بلا واو للزوم دل فلا يشبهه بالى البحارة كما في التصريح بخلاف اولى
 الامثارية وبعضهم بالواو اتم وكلامهم رفعون بهما في التصغير نحو اللذيون
 باللات متعلق بجمع خبر عن التى والياء بمعنى على كالذين نزلوا حالاً
 من فاعل وقع او صفتان لمصدره او مختلفان اى وقع اللاتى في كلامهم ووقوا
 نزلوا حال كونه كالذين في كونه للمذكور كما قاله السمر اى انه يستعمل بالياء والنون
 كقوله واتوا من اللاتيين ان قدروا عفووا وان تربوا جادوا وان تربوا عفووا
 وسمع اللاتون رفعا كالذون وارتب بالهمز بمعنى استغنى كان ماله عدد التراب
 وترب ضدّه كانه لصق بالتراب او صحاح عاقلاً كان او غيره لكن يقل في غيره

كما في التوضيح كقولهم تهيجني للوصل يا مينا الألى مررن علينا والزمان وريق
 وقصر كما ذكرنا من من كقولهم ابي الله اللشم الآلاء كأنهم سيوف اجادا القين يوما صقالها
 اى ابي الله ضر اللشم بالضم الشيم وهو ارتفاع قصبة الأنف والقين يقع القاق الحمار وتدل الألى
 انضمير المنون في قوله قبله فتلك خطوب قد علمت شبابنا قدما قبلنا المنون وما نبلي
 اى وما نبليها ويستلمون اى يلبسون اللامة وهى الدرع حال كونهم على الخيول
 الألى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدا جمع حداة كعنب وعنبه طائر معروف
 والقيل جمع قبال كجر وممر من القيل كالحول في العين وزنا ومعنى فالاولك
 للمذكر بدليل يستلمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى
 محي حبتها حب الألى كمن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
 اللذون رفعا والصحيح انه مبنى على صورة المعرب والظن بنا وهو
 الواو والياء مرقبا ويكتب بلامين لمشابهة المعرب الذى تظهر فيه ال
 ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة والظن عليها انه
 مبنى على فتح النون لاعلى الياء فتأمل هذيل في التوضيح او عقيل بالتصغير
 فيهما صبجوا الصباج ظرف تاكيدى اى صبجهم وقت الصباج والنخيل
 بالمعجمة مصغرموضع بالشام والغارة اسم مصدر لا غار على العدة ومعقول
 لأجله او حال اى مغيرين وملحاً بكسر الميم من الخ المطردام واشتد ورد
 الآلاء بمعنى الذين اى للمذكر كما ان الألى ورد للمؤنث فيتقارضان الا ان الثاني
 اكثر من الاول فما اباؤنا الخ اى ليس اباؤنا الذين جعلوا اجورهم مهدا لنا
 باكثر امتنانا علينا من الممدوح فوقع الآلاء للمذكر بدليل مهدا ووفصل بين
 الموصوف وصفته باجنبي هو الخبر وتجويزه قول تساوى الخ لما بين الخنص
 بالمفرد وغيره من الموصول وهو الثمانية المتقدمة الذى والتى ومثناها
 والذين والألى واللات والآء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو
 ستة من وما وال واى وذو وذات فكل واحد منها يساوى الثمانية فى الألى
 وهكذا الخ اى ذو شهر عند طى حال كونه كذا المذكور فى المساواة طى
 بشدا لياء وهمز آخره على المشهور من الطاء كالتجارة وهى الابعاد فى الموعى كالتجارة

ويقال بلاهرايض كما في شمسلم ويتعين الاول للوزن وقال السيوطي سمى به جهم
 جلهمه لانه اول من طوى المنازل وموضع ظرف لآتي وذوان فاعله
 واكثر ما تستعمل الخ ظاهر انها للعقلاء وغيرهم كما نقله في التلويح عن اكثر اللغويين
 والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفي شام الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان
 ابن الريصري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم
 قال لاحصن محمدا اليس قد عبد المسيح والملئكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم ما اجعلك بلغة قومك ما لما يعقل هو وهذا ان صح كان
 نصافي محل الخلاف في العاقل الاولي فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن في وصفه
 تعالى بالعقل فانكم وما طاب الخ وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل
 لصفاته المحفوظة مع الذات وهي من غير العالم فلم يخرج عن اصلها قال السعد
 في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند اعادة الذات وحدها اما اذا
 لوحظ معها صفة نحو اكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد افاضل ام كريم
 فما كن بحكم الوضع على ما ذكره الرنخشي والستكاكي وغيرهما وان انكر بعضهم والمعنى
 انكم الموصوفة باى صفة اردتم من البكارة واليوبة ونحوهما هو المراد الصفة
 غير المفهومة من الصلة اذ هذه في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحانه
 القادر الذي يخرج كن مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا اختلط بغيره اتفاقا ليس
 لله ما في السموات وما في الارض وفي الملم امره كقول من رأى شيئا من بعد انظر
 ما ظهر لي واما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فانما استعملت فيه ما لان
 المحل في حكم الجاد ما لم ينفصل لاجلهم ذكرته وانوشته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف
 ذلك لا يخرجهم عن العقلاء فتدبر وقد تستعمل في غيره اى اما لا قرانه به في عموم
 فصل عن التجارة نحو منهم من يشى الخ فتكون من مجاز المجاورة او تشبهه به نحو
 اسرب القطا الخ فتكون استعارة او لا اختلاط به نحو والله يسجد من في السموات فتكون
 تغليبا وقديناه في بحث التثنية يكتب الخ قيل انها لعباس بن الاخضر وهو
 مولد لا يحتج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الواو الجماعة
 والقطا جمع قطة نوع من الطير وهو يت بكسر الواو ابي اجبت والشاهد قوله اهل

من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل ^{فيه} ^{بالتين}
 فجاءه من فوق غصن اراكة الاكلنا يا مستعير نعيير
 واتي قطة لم تعرفك جناحها تعيش بذل والجناح كبير
 فابدة تأتي من وما لمعان جمعتها بقول
 محامل من خمس فشرط يفهم وموصولة تنكير تقصر وتما
 وهذي لما مع نفي كفت تجب تغير معنى مع تبي اعلمنا
 وزائدة تأتي كذا مصدرية مع الظرف او الا ففهم لغنا
 اي يأتي كل منها مشرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة او تامة فالموصوفة
 اما بمفرد كقوله لما نافع يسعي للبيد فلا تكن لشي بعيد نفعه الدهر ساعيا
 ونحو مرت بما مجب لك وبمن مجب لك فنافع ومجب بالبحر صفتان او بجملة
 كقوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى في موتا لم يطع
 وقوله رب ما تكرة النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
 فجملة انضجت وتكره صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر
 بيان لما وله فرجة خبرها واما جعل ما كآفة وله فرجة صفة لمخذوف هو مفعول
 تكرة ومن الامر بيان له اي قد تكرة النفوس حال من الامر له فرجة التي في رده ان
 الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرورين او في نحو مناظن
 ومنا اقام وفينا سلم وفينا هلك وفرجة بفتح القاء قيل سمع الحجاج قاربا يقرأ
 الا من اغترف غرته بالفتح فانكرها وتوعده بالقتل ان لم يات به بشاهد على وقوع
 فعله في الكلام فخرج الرجلها مما يطلب شاهدا فبعد ايام سمع حلايشد لامية
 ابن ابي الصلت صبر النفس عند كل مله ان في الصبر حيلة المحتال
 لا تصق بالامور ذرعا فقد يكشف عماؤها بغير احتيال ربما تكرة الخ
 وسمع عقب ذلك نفي الحجاج فقال ما ادري انا بايتها اكثر سرورا والنكرة التامة
 لا تحتاج لوصف كما التقية عند البصريين ونحو غسلته غسلانا وقوله
 فنعم من هوفي سر وعلان اي نعم شيئا ونعم شخصا فاومن تميز لفاعل ثم
 المستر ونقط هو مخصوص بالمدح وفي سر حال اي نعم من اي شخصا هو المدح

حال كونه في ستر آخ كما قدوة الفارسي وتزيد ما عن من يكونها تعجبية وزائدة وناء
 وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهياة كرميا يود هيئت
 رب للفعل ومغيرة كلوماضريت غيرت لومن الشرط الى التحضيض وبقي الابقاء
 نحو اعط شيئا ما ولا امر ماجدع قصيرا نفة وجعلها المص زائدة منبهة على وصف
 لا تاق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنعرة الجمادة
 الة وهي مرهفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اتي رجل وطعنا شاة اى شاة او
 واختلف فيها محل الخلاف حيث لا عهد والة فعرفة اتفاقا كما تاتي محسن
 فاكرمت المحسن قاله الرضى وهو الصحيح وعليه من والجهور لا دخولها على
 المضارع كما سيأتي ولعود الضمير عليها في قد افلح المتقى زيه وهو لا يعود الة على
 اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يخرجه
 الة اذا كان بعض اسم مجرور بمن او معنى كما مر وكالنعقة ضالما مباشرة الفاعل نحو ان عملت
 اى ذرعا سا باغامت وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبا
 حرف موصول قائله المازني ورد بان لم يوجد موصول حرفي الة وهو مؤول
 بالمصدر وذلك باطل هنا حرف تعريف قائله الاخفش ويرده جواز
 عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان
 بمعنى المصى مع انفاع من خواص الاسماء فكان ينبغي ان يطالها عمله كالنصفير
 ونحوه بل قد عن شبه الفعل واجاب الاخفش عن هذا بالترامه بلفظ
 واحداى مبنى على سكون الواو في الاحوال كلها وهي مراد المتن بقوله وهكذا
 ذواى تساوى ما ذكر وهي المشار اليه بقوله وكالتي التي اى فهو اشارة الى
 لغة ثانية كما يفيد قوله ايضا وحاصلها ان ذات وذوات بضمهما الموثنة
 وجمعها وذو للباقي وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا عشى الموثن كما هو ظ
 المتن والشك في الرضى ان له ذات على هذه اللغة كقره فقول المتن وكالتي
 اى واليتين لانه ذات ومنهم من يثنها التي اى فيصرفها تصريف ذى بمعنى
 صاحب مع اعراب جميع تصاريفها حملا عليها كذا تاتي الرضى ومقتضاه ان ذى
 تعريف بالحر كات الثلاثة وان يقال في تثنيها ذواتا وذواى بواو بعد الذال

كما في التي بمعنى صاحبة وان ذوات يعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحيبات على
 هذه اللغة وهي اى ذوات مبنية اى اعلم ان الله تكلم اولاً على ذومن حيث
 افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث
 الاعراب وليتاء هذا كلام مستأنف بين به ان من يقول ذوات بعضهم
 يشها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس يتبطا
 بقوله ومنهم من يثنيها لثلاث يخالف كلام الرضى المار ثم بين ان بناء ذو
 المفردة اى في اللغة الاولى والثانية اشهر من اعرابها بالحر و هو اللغة
 الثالثة وليس هذا مكرام قوله فيما مر واشهر لغاتهم اى لان ذلك من حيث
 لزومها لفظاً واحداً يقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب
 نعم كان يكفى ان يذكر ذلك هناك وهكذا قوله واما ذات فالنصب اى
 وبهذا التقرير يعلم انه لا كراهة في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص
 اعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فقد ر ابن النحاس توفي بمصر
 مكنته سبع او ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى
 في لغة تصريفها قال ابو حيان وهو نقل غريب فاما كرام اى تقدم في ال
 الستة ومنهم من يعربها اعراب مسلمات صريحاً ان هذه الذات المفردة وهو
 ايضا في الطمع على ان الشئ ثقة فليس لنا ان نقول لم يقل احد بذلك واما عود
 الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوم كلامه ان ذات لا تنصب
 بالفتحة اصلاً وليس كذلك بل حكاه ابو حيان في الارتشاف كما في التصريح
 وقر عن الرضى تبعية اذ العرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما
 لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتنى ذات قامت وذوات
 قن وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذو وذات وجمع
 ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة
 لكنها في جميع التسع محذوفة ولم ار من بنه عليه فليست ما وجهه والله اعلم
 ومثل ما خبر مقدم عن ذا وهو اما رفوع لفظاً او مبني على الرفع في محل رفع
 لان الاضافة الى المبني تجوز البناء كما سياتى وقرئ بهما في السبع قوله تعالى

مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للدلول فهي على معنى
 لام الاختصاص لبيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعله منه
 في نهايتها عمل آتى لاني كونها الغير العاقل كما بل هي العاقل كما صرحوا به ان
 تكون مسبوقه بما اى وان لا تكون مشارا بها نحو ما ذا التوافق وسكت عنه
 لوضوحه وان لا تلغى كما في المتن ولم يشترط الكوفيون الاول على بقوله
 عدس ما العباد عليك امانة نجوت وهذا تخمين طليق
 اى والذى تخمينه ورد يجعل ذا الشارعية وتحميل حال اى وهذا طليق حال كونه محمولا
 لك وهو خبر لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام
 نعم الاولى عكسه كلمة واحدة للاستفهام اى واسما موصولا او نكرة
 موصوفة كقول دعى ما ذا علمت سائقته ولكن بالمغيب خبرين
 فماذا اكلها اسم موصول بجملة علمت السيراني ونكرة موصوفة بها عند الفارسي
 قال لان التركيب انما ثبت في اسماء الاجناس لاني الموصولات اى تركى الذى
 علمته انا وخبريني بما تغيب عني لاجتنبه وهذا اى جعلها جزء كلمة الفاء حكمي اى
 الحقيقي فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالنا
 ويظهر اثر الالف في نحو سألته عماذا فتثبت الف ما في الالف الحكمية
 لصيرورتها جزء من المركب وتحذف الياء في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبيا
 فاذا مبتدأ ويحتمل ايضا عدم الالف فاذا موصول بالظرف خبر عن ما ويظهر
 اثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالف ماذا
 صنعت اخيرا ام شرابا لنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند علم
 بالرفع بدلا من لانها مبتدأ ومنه قوله الاتساق لان المراد ايجال الخ فيقضى امضلا وبال
 وكذا يفعل في الجواب نحو ماذا ينفقون قل العقوب بالرفع لاني عمرو على جعل ذا
 موصولا وبالنصب للباقيين على الالف كما في قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا
 خيرا قيل وتعين الالف اذا وقع بعد موصولا نحو من ذا الذى يشفع من
 ذا مبتدأ من فقط وذا زائدة على ما مر والذى خبر لكن قال الدماميني بل ترجح فقط
 لاحتمال ان الذى يدل من ذا كما قاله البيضاوى وخبر محذوف والجملة صلة ذا

يلزم بعد صلة ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصلته لموصول على صلة اخر
 نحو اعط الذي والتي وصلتك او معنوي كقوله عن الألى فاجمع جو عن ثم ثم الينا
 اي الألى عرفوا بالشيعة بدليل المقام وكقولهم اللينا والتي اي بعد الخصلة التي
 من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها ما لتعبر العبارة عن تصوير
 شدتها أو تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول
 دون صلة كقول حستان امن بمجور رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ويمدحه وينصره سواء
 حرفية هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا اوجب اشتمالها على الضمير
 ان يقع بعدها صلة اي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية
 كقوله ذلك الذي وأبيك يعرف ما لكما والحق يدفع ترها الباطل او اللذائبة
 كقول الفرزدق لذئب رمي اليه من زاده تعش فان عهدي لا تخونني تكن مثل من ياذن بمحفل
 وكذا الاعتراضية كما في الجمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معطوؤها على الموصول
 لانها كالحزب المتمم له واما نحو وكانوا فيهم من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف
 تدل عليه صلة ال اي وكانوا زاهدين فيهم من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر
 ثان او صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء واللتا سيس على معنى
 من بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا ومن الزاهدين تبين معناها اي لأن
 تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه او حقه زهو
 موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لأن ضمها
 على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها على ضمير ويسمى عاندا وقد
 يخلفه الظسماعا كقوله وانت الذي فرحمة الله اطعم ان مفردا ثم بنصب الأول
 ورفع الثاني اي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي
 في باب كان مراعاة اللفظ هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني
 ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كما ساء
 الشرط والاستفهام الى الموصولة في اعي معناها فقط لخفاء موصوليتها وجوز
 ابوحيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الصارب للوحد وغيره
 وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ بس كاعط من سألنك لامن سألنك

اوقع كجاء من هي حمر أو لا تقل هولان الخبر مؤنث ويترجح اذا عضدك سابق
 كقوله وان من النسوان من هي روضة كما في التصريح اي فحوز من هو روضة
 بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح في زيد علامة فتدبر وجملة
 الخ خبر مقدم عن الذي اي الشيء الذي يوصل به جملة الخ وهذا مبني على بيان
 العتلة ما هي الظرف والجار والمجرور لم يجعلها جملة باعتبار متعلقها بالفعل
 لأنه ليس بظاهر ثلاثة بقي ان لا تكون معلومة لكل احد نحو جاء الذئب جابجا
 فوق عينيه الا عند رادة الاستغراق وان تكون معروفة اي معروفة للسامع
 قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التهويل والتخثير
 فيحسُن انهام انخوف غشيتهم من اليم ما غشيتهم فاوحى الى عبدك ما اوحى وتلزم
 من عهدا خبرية تادون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الش
 لكان أولى خبرية اي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع باحد
 بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن لبيطن وان كان
 القسم انشاء لان المقص جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا
 كجاء الذي ان قام قمت والمراد خبرية اصالة اذ هي الان لاحكم فيها لعدم قصد
 نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصقة والحال والخبر
 جاء الذي اضربه هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليتية قائم طلبية
 ضمنا وبقي جاء الذي رحمه الله ما هو انشاء معني فقط اذ لا فرق بين الثلاثة
 عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كما في الاستيفاء فقوله الش
 خلا لهما اي الكسائي والجمهور قولهم وان لي اربع نظرة قبل التي لعلني وان شطت نواها ازور
 لان تقدير التي اقول فيها لعلني وان ازورها صلة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين
 الصلة والموصول ولا في قوله وماذا يصلي الواسون ان يتحدثوا سوان يقولون انك عايشو
 لا مكان ان ذاملغة لاموصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لا انشاء
 الترجي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فصل عسيتم ووقوعها خبر لان نحواني
 عسيتم صائما دليل على انه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف
 وان قلنا انها خبرية اي اصالة لانها الان انشائية اتفاقا ولذا منعت

وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه فففيه ابهام والمقصود من الصلّة التعريف
 فائدة اى بان يكون متعلقة عاما او خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد
 في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الذايحي
 اما الناقص فهو محذوف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشاهد هو التحقيق
 في تفسير التام والناقص وسيأتى في الابتداء القوي والمستقر فعلى اى لوجب
 كون الصلّة جملة ولا يقدر اسما خبر المحذوف كجاء الذى هو كما ن عندك لان شرط
 المحذوف من الصلّة ان لا يصنع الباقي للوصل به كما سيأتى والظرف هنا صالح لذلك
 دمايى صريحة اى خالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تقلب عليها
 الاسمية وكونها اى ال بمعرب الافعال اى موصولة به او الضمير لصلّة ال
 والباء بمعنى من اسم الفاعل والمفعول اى المراد بهما التجدد لا الدوام
 والى كما ن من الصفة المشبهة كما لمؤمن والصايغ فيجرى فيها الخلاق وكذا
 امثلة المبالغة نحو القرشي اى لانه جامد مؤول بالمشتق اى المنسوب الى
 كذا الاصفة صريحة واما الافضل فشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن
 الفعل من جهة كونها للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه
 لا يطرده رفعه الظم الا فى مشكلة الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلف
 فيها فن نظر الى رفعها الظم كالفعل جعلها موصولة كالمص ومن نظر الى كونها
 للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل
 وخرج ايضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك
 والابطل المكان المنبسط اى المتسع والاجمع المكان المستوى فيه الرمل انبثت
 شيئا قال فيه معرفة لا تسلاخما عن الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعقل
 عمل الصفات ولا تتحل ضميرا كما قاله الشاطبي واليه اشارى الى الوصل بالمضا
 لامع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر
 عنه مندوحة اى بحسب ما يمهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر
 وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة ان يقول المرضي حكومته
 فعذوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث المرضي فينكسر

الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين
يحيظه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعده الصبيان وخرج بالمضارع الماضي
فيمتنع وصلها به استقلالاً لا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلته لكن هاموولة
بالفعل نحوفا لمغيرات صبحا فانرن اى فالنحوال التي اعزت صحا فانرن به نقعا
اى عبارا ونحو يعنى الصائم ويعتكف الترضى بادغام ال في التاء وفيها
بمخلاف ال الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره
اهججاعي الرسول لله اى الذين رسول الله كأن منهم وادانت اى خضعت
وسوا معدم قرش على المعه اى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما
بمخلافه في صلة غير ال كما وسعه بفتح السين وتكسر واعلم ان صلة ال
ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره
من انه جملة فلفعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل
انما يتسلط على ال ولكن ينقل اليه اعرابها عارية كما انقل اعراب ال ولا بمعنى غير
لما بعدها لكونها بصورة اعراب كجئت بلا زاد ولو كان فيها الهة ال الله لكن
ما بعده من مجرور تقدير اياضا فتهما الة بمخلاف ذلك فان وصلت جملة
فجئت الدما منى انه يثبت محلها اعراب المفرد التي هي في موضعه كما بحر في البيت
اى ينقل اعراب العارية لمحلها قال فلهذه جملة يثبت لها انواع الاعراب وليست
خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا اعراب وردة الشمي بان المفرد
التي هي في موضعه ليس مفرد حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان
اعرابه ليس اصليا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لال فتم
كباقي الموصولات لا للجملة هذا واطال ما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعثت
ان فانه يقتضى انها معرفة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات
وافقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيوثر البناء وكذا الواو
اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيها والوضع في ال لكن
يمكن في هذين ان اضاقتها معارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا حرج
فاعرابا على ما بعدها لما بمخلاف ال فان موجب بناءها لم يعارضه شيء الا ان يراد

بقولهم ظهر اعرابها اي الذي حقه ان يكون لمحلها كسائر الموصولات لا اللفظها
 فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف اي الذي هو جزء ما بعده ولا يستقل
 اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا اما هو بصورة قد
 والله اعلم بما لم تصنف ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير
 تصنف فقيد الاضافة المنفية يحذف صدر الصلة اي مدة عدم اضافتها المقيد
 بالمحذف والنفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيها معا بان لا تصناف ولا
 يحذف الصدر نحو اي هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بان لا تصناف ويحذف
 الصدر نحو اي قائم وبانتفاء القيد فقط بان تصناف ولا يحذف الصدر نحو
 ايهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها صورة ثبوت الاضافة
 والمحذف معان نحو ايهم اشد فتبني مع ولو قال اي كما وبنيت اذا تصنف الخ كما اوضح
 ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلتني
 بفعل وظرف اعربت اجماعا كما نقل عن ابي حيان نحو ايهم قام او عندك اذا
 في الاول والمحذوف في الثاني ليس ضميرا بل جملة فعلية اه في انها تكون الخ
 اي وفي الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفيها في الاعراب وكونها للعاقل وغيره
 ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف
 عينه فيهما معرفة ان لكن مجهتين فلا اشكال ولا تصناف لتكره اضلا بخلاف
 الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الضايغ وجعلانه سيعلم
 الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبون
 وجعلها الجمهور واستفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون علق
 يعلم عن العمل في الجملة اي سيعلم الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب معرفة
 اي لان شبهتها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافة اللفظ
 او تقدير افرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا اعربت الشرطية
 والاستفهامية دائما وبنيت في الحالة الرابعة لتعريف المضاف اليه منزلة
 صدر الصلة لشبهه به في الصورة فكانه لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف
 ومن اعربها ح لاحظ الحقيقة وانما لم تبين في اي قائم مع عدم الاضافة لفظا

لقيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ الكونه
 لا يشبهه ولا نه لم يعهد هذا ما علو ابه وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة
 المبتدأ المحذوف في نحو ايتهم قائم لا خلافاً فيما جمعاً وافراداً وان امكن في ايتهم
 اشد لان افعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال جمل الاول
 على الثاني طرف الباب فليتا مثل هذا وبنيت على حركة دفعاً للتساكنين اولان
 لها اصلا في لأعراب وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها
 بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها ورأيت ايتهم ان تجرى على راي المتص
 والبصريين من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال
 عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين وسئل الكسائي في حلقة تونس لم لا يجوز
 اعجبتني ايتهم قام فقال اي كذا خلقت فصارت مثلاً اذا ما لقيت انما مازاة
 والشاهد في ايتهم حيث بنى على الضم مع اضافة وحذف صدر صلة اي
 على ايتهم هو افضل اي الذي هو افضل وكذا في الآتي مطلقاً حال من المفعول
 المحذوف اي اعرب ايتهم كونه مطلقاً عن التقيد بما مر والمراد اعربها اعرباً
 مطلقاً ايتهم مفعول يقتضي الذي هو خبر عن غير اي غير اي من الموضوعات
 يقتضي ايا اي يتبعها وحذف صدر الصلة فقدم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ
 والامع جوازها كما مر ان يستعمل السين والتاء اما للعداى ان يعد
 طويل كما استحسنت العدل عدته حسنا وزائدتان اي ان يطل اي يطله
 المتكلم فمجهول على كل ويعم على الثاني بناؤه للفاعل اي ان يطل بفتح الباء
 اضله يستطيل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه ما قبله اي جاز حذف الصد
 وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس مما ضياً يختزل اي يحذف ضميره
 لصدراً الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشر
 مكمل بكسر الميم الثانية اي كامل اي بان يكون جملة بعائدها او شبهها
 كثير مجتلي خبران تنازعا قوله في عائد فان جعل صفة لكثير كان هو الفاعل
 وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمن وهو تعلق
 القافية بما بعدها وان لم يكن عمل وخضه بعضهم بالثاني افاده الصبان

اعرب ايا مطلقا هو مذهب الخليل ويونس وتأولا الآية بانها استفهامية مبتدا
 خبره اشد فضمة اعراب ثم قال يونس الجملة سدّت مسدّ مفعول نزع لأن اى
 علفته عن العمل لأن التعلق عنده لا يختص بافعال القلوب وقال الخليل هي
 صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول اى لفرع من كل شيعة فربما يقال فيه
 اى هم اشد وورد عليه بما بقوله فسلم على اى هم افضل بالضم لامتناع الاستفهامية
 فيه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح ان يقدر على شخص مفعول فيه اى هم
 افضل لامتناع حذف المجرور وادخال الجار على معمول صلته بلا ضرورة كما في
 المعنى والمراد بصلته ما هو من تامه ولو صفة كما هنا وانما قدر ذلك في نحو ما هي
 بنعم الولد ما لى بنام صاحبه لضرورة ان الفعل لا يصح للجر بخلاف اى فتعين
 انها موصولة ومبنيّة وبذلك يرد على تعليل المنكر لو صولية اى والنصب في
 الآية والجر في البيت شاذان لا يوجب بها على الاعراب تنبيه يؤخذ مما ذكر عن
 المعنى انه لا يجوز في قوله لمن نرجو يهب ان يقدر كقولك من نرجو لان الجملة صالحة
 للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف المجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدل
 على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالحاف اى هذا اللفظ ومثله كما استقم
 ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في مواطن كثيرة فآفة كما ترادى موصولة وشروطها
 واستفهاما ترد وصلته لنداء ما فيه اى كما ايها الرجل ونعتا النكرة وحالا من معرفة
 والتين على الكمال كررت بفارس اى فارس ويزيد اى رجل وكلها معرفة الا
 الموصولة فيا امر والندائية الا اذا كان مبتدا وخبره مفرد اخذ كونه مبتدا من
 قوله وفي ذا الحذف لعود اسم الاشارة لقوله وصدر وصلها ضمير ان حذف
 وصدر الوصل هو المبتدا او كون خبره مفردا من قوله وابو اان يختزل ان صلح
 اى كما سيبينه وهذا شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة وبقى للجواز ان يكون
 الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذى زيد وهو او هو وزيد قائمان
 ثلثا يخبر بالمتى عن المفرد ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا
 كالذى لولا هو لا كمتك لوجب حذف الخبر بعدها فيلزم الاجحاف ولا
 منفيها ولا محصورا كالذى ما هو قائم او ما في الدار اة هو بالفاعلية اى

اى والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدا
 فيحذف مع اى اى لظواهرها بالاضافة لفظا او تقديرا فاستغنت عن شرط الطول
 لكنه يقع يعجبي اى قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا الا اذا
 طالت اى بشئ يتعلق بها المحمول الخبر او نعتة او غير ذلك سواء تأخر المعول عن
 الخبر كما مثله او تقدم نحو وهو الذى فى السماء آله اى الذى هو آله فى السماء اى معبود
 فيها وجعل اله مبتدا خبره الن ظرف او فاعلا به يفسد اللفظ نحو الصلة عن القائد
 والمعنى كاهوظم قليل اى لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعده
 فى قوله لا تنوآ الذى خير فاشقيت الآ نفوس الا لى للشر ناوون
 اى الذى هو خير والا لى هم ناوون للشر فى قراءة الرفع من شاذة ليجي بن يعمر
 ومثلها لما لك بن دينار وابن السماك ما يعوضته بالرفع اى ما هو يعوضته فاموصول
 بدل من مثلا حذف صدر صلتهما بلا طول وجوز ابو البقاء زيادتها فبالجمله نعت
 لمثلا واما على النصب فانكرة موصوفة ببعوضته بدل من مثلا او زائدة وبعوضته
 بدل واما فتح احسن فعلى انه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف القائد اى الذى
 احسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا اى على احسانه لاسى الذى اى معنى
 مثل لا يتعرف باضافته لما الموصولة لتوغلها فى الابهام فصح كونه اسم لاولك جعلها نكرة
 موصوفة بالجمله اى لاسى رجل هو زيد او زائدة وسى مضاف الى زيد فان كان بدله
 نكرة كقوله الارب يوم صانع لك منهما ولا سيما يوم بدارة بلجل
 فلك فيه الرفع والمركب كذلك ويزيد بالنصب تمييزا لاسى كما تميز مثل نحو ولوجنا
 بمثله مددا واما كافة عن الاضافة وفتحة سى بناء على هذا الاقراءها واعراب
 فى سواء لاضافتها لاسى او تاليها والبيت مروى بالوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع
 محذوف اى لا مثل كذا موجود ولا محل للجمله وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها الواو
 اما وحدها او مع لا كما حكاها الرضى وتعقبه للما معنى هذا وقد يرد بمعنى خصوصيا
 فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لاخص محذوف وواجب اى بدها باحلال
 زيدا ولا سيما راكبا او هو راكب فى حال من مفعول لخص المحذوف اى اخصه
 بزيادة المحبة خصوصيا فى حال ركوبه وكذا بالجمله الشرطية نحو ولا سيما ان ركب

اى اخضه بذلك فقول المصنفين لا سيما والآخر كذا تركيب عربي افاده اللمعية
 وغيره وجوبا اى بحريانه بحرى المثل وليكون ما بعد الاستيما مفردا صورة لانها
 كالاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم
 بذكرها في الاستثناء وان لم تكن من ادواته لان ما بعدها اولى بالحكم مما قبلها لا كما
 عنه كما هو شأن الاستثناء وهو مقيس اى فهو مستثنى من شرط الطول لما ح
 فاقلت لا سيما زيد الصانع فلا استثناء لطول الصلة بالنعوت ومنه البيت المار
 جملة هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر القائل جملة او ظرفا فلا بد
 من اشتماله على ما يربطه بالابتداء وهذا الربط يضل العوده على الموصول قطعاهو
 ايد الصانع للوصل به والكاف في قوله كما اذا وقع استقصائية فتأمل فلا يد
 الخ في ان هذا الجمال لا يعاب مع ان الحاصل للبس فلو قال لتبارر عدم الحذف لاستق
 هذا اذ لوحظ المحذوف فان جعل الباقي صلة مستقلة تجازى في كل ما ذكره
 بل ربما يشترط اى لا نقضه اكلام على اى وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير محترز قوله
 وصدر وصلها وهو لا يكون اتم فوعا اللمعية ان يرجع لقوله ضمير ان حذف بلا
 قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره في اى وغيرها قد بر وشروط جواز حذفه اى
 زيادة على عدم صلوع الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كما قدمه تام اخذه
 من مثال المصوم لم يذكره في الوصف لعلمه من هذا ومن خلقت امام مقطوف
 على الماء من ذرفى او مفعول معه ووحيد اى خلقتة حال كونه منفردا
 بلا اهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة ما اطلع الله مبتد الخبره موليك اى
 معطيك والجملة صلة ما حذف عاندها وهو المفعول الثانى لموليك وفضل
 خبر ما وفاء فأمحمدته سببية وفاء والتعليل موليكه قدره متصلا مع ان
 عامله اسم يترج مع الانفصال كما مر لان الكلام في المتصل قاله الروادى وبه علم
 ان المراد المتصل ولو جواز كما سيتضح وكلام المصنف الواجب عنه بانه ارشد
 الى ذلك بتقديم الفعل والتكى على اشتها راصالته في العمل والتصرف الذي من
 جملة حذف المفعول وفعمية الوصف فيها واما الوصف ظاهره كالمعلمة لا فرق
 بين صلة ال وغيره ومذهب الجمهور ان منصوب صلة ما لا يحذف اصلا

ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية واما قوله
 ما المستقر الهوى محمود عاقبة ولو اتبع له صفو بلا كدر
 اى المستقره فشا ذقان عاد الى موصول قبلها جاز كما والذى انا الصاب اى الصا
 منفصلا اى وجوباً اما لتقديمه كماله او محضه كجاء الذى ملصقت له
 اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازاً فيحذف كالبيت
 المار ونحو فاهين بما ايتهم بهم اى اتمام اياه ولا يقدر متصلاً لان اتحاد رتبة الضمير
 في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يصل عليه القرآن ومثله وما رزقناهم ينفقون
 ورضين بما آتيتهن كلهن افاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل
 في ذلك انما هو عند التلفظ اما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في اعراب
 السمين فلا يجوز حذف الهاء اى لانها عملة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد
 تحذف تبعاً للحرف نحو ابن شر كائى الذين كنتم ترعون اى ترعون انهم شر كائى ووز
 شئ يجوز تبعاً للاستقلال فان قد ترعونهم فلا اشكال بفعل ناقص اى كانه
 كما حرف في ان منصوبه عملة ولا يستقل هو وبدونه لانه كالعوض عن مصدره ولا سيما
 على قول البصريين انه لمجرد الزمان لا حدث له اصلاً بعد امر حال من انت قائم
 لقصد لفظه اى حال كونه هذا اللفظ بعد فعل امر مأخوذ من مصدر قضى وهو
 نفسه مصدر قصره للضرورة كذا الذى جريضم الجيم الذى وجر الثاني بفتحها
 صلة ما بمعنى الحال اى مع كونه معتمداً ليكون عاملاً في محل الضمير النسب
 وان جره بالاضافة ايضاً وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم بغير
 ذلك اى بغير وصف اصلاً او باسم مفعول او باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحد
 مجرورها كما مثله ومحل في اسم المفعول المتعدى لواحد كماله لان الضمير في فاعله
 في المعنى اما المتعدى لاثنتين كذا الدرهم الذى انا معطاه فلا منع فيه لانه فضل
 منصوب المحل افاده الاسقاطى ما انت قاض قيل لا شاهد فيه لاحتمال ان
 ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية اى اقض قضائك او مصدرية ظرفية اى
 قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا الا ان دخل على الموصول الخ اى يكون
 في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به

كقولہ لا تتركبن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصم حين اضطرها القدر
 اي ركنت اليه وكذا المصنف للموصول وللوصوف به كمررت بغلام الذي مررتا وبغلام
 الرجل الذي مررت اي به مادة اي لفظا وكذا معنى فلا يكتفي اتفاق اللفظ فقط
 كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كسرت يا الذي
 فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصدع بما توهم
 اي أمر بما توهم به بل نقل التجاع في القديبة عن الشاطبي ان المعنى لا يشترط اتحاد المتعلق
 اصلا وخرج عليه قوله ويندب الموصول بالذي اشتهر اي به وخرج بالمادة الصيغة
 فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر حذف
 الجرور بالحرف الخمسة شرط جرم الموصول وكون جان كجار العائد لفظاً ومعنى واتقيا
 العامل لفظاً ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عملاً ولا محصوراً ولا موقفاً في
 لبس فلا حذف في مررت بالذي مر به او بالذي ما مررت اليه او رغبت في الذي
 فيه وان لا يصلح الباقي للموصل به كما قدمه الشرح مثاله فالحاصل انه يزداد على هذا
 الشرط في الجرور بالحرف حاسمة وفي الجرور بالاسم كون جاره اسماً فاعل عاملاً او ضم
 مفعول متعدياً لا ثنين على ما قرئ وفي المنصوب كونه متصلاً ويلزمه عدم الحصر
 وكون ناصبه فعلاً او وصفاً وكونه تاماً ويلزم من هذا كونه غير عملة وكون الوصف
 عاملاً كما قرئ وفي المرفوع ان يكون مبتدأ وان لا يكون مفعولاً في ما قرئ قد تبر
 اي منه لم يقدر لم تشر بونه لمشاكلته ما قبله ولأن ما كان مشروبا بالهمزة لا ينقلب مشروبا
 لغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تكلف حبهما وكلمة اسم امرأة وجنة
 بكسر الخاء المهملة وسكون القاف فموحدة اي مدة طويلة لا من الخفاض والظهور
 وقوله فيج بضم الباء اي اظهر جواب شرط مقدر اي اذا كان كذلك فيج وقوله لأن
 اصله لأن حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل فان
 اختلف الحرفان اي لفظاً ومعنى او معنى فقط كما مثله اول لفظاً لا معنى كحلت في
 الذي حلت به وقيل يجوز الحذف وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف او تصحيح
 للسببية او المصاحبة وفي اظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الأولى فنأمل
 وان اختلف العاملان اي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهدة يشتمى بها وهو على من صببه الله علقم
لتعلق على المذكورة بعلمه اى شاق والمخزوفة بصبه اى علم على من صببه عليه كما شد الخذف
عند عدم جر الموصول فى قول حاتم بن حسان مجبور على قولى و اى الدهر ذولم يحسد وفى
اى فيه فذو بمعنى الذى خبر اى الاستفهامية وحذف عما ندها المجرور بمعنى لكن قيل
لاشدوذ فى البيتين لأن محل الشروط المذكورة اذا المتعین الحرف المخزوف والآ
جاز الخذف مطلقا كما فىهما وهذا ظاهر فى الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على
الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجر الآبغى نحو اعجبتى اليوم الذى جئت اى
فيه فالمخزوف متعین بخلاف الأول اذ يحتمل ان صبب بمعنى سلط فيتعدي على
و بمعنى اطلق فيتعدي على المخزوف غير متعین كما لا يخفى واما قوله تعادلك الله
يبشر الله عبارته اى به فقيل الخذف فيه سماعى ايضا لعدم جر الموصول وقيل على
مذهب الكسائى من ان الخذف تدريجى فحذف الجار اولاً فانصب الضمير واتصل
ثم حذف وهو منصوب لا يجر ورفوقياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف ثم اذ
اصلاً لتأنيته فى كل حذف لكن انت خبير بان المبشر به لا يجر الآبغى والمخزوف
فيها متعین جزماً وتقديره يبشر فيه يا بانه ان مساق الآية لبيان المبشر به لا كما
المشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا اولى فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم
هذا اولى من التعبير بالجر بانه على كل الاقوال الاثنية ولصدق
بام عند حمير لكن لا حاجة لاصنافها للتعريف لان اداة الشئى ما يحصله والانسب
بباقى المعارف حيث لم يقبل فيها المعرف بالعلمية مثلاً ان يقول ذو الاداة والمقا
يعتبرها قيل ان كانت لباء سببية فقوال حرف تعريف تبرع منه لتزيادته على الترجمة
او بمعنى مع فلا زيادة او اللام او لتسوية الخلاف لا للشك واللام مبتدأ
خبره للدلالة ما قبله اى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم عمرو
فان تأخر الخبر وهو مفرغ يصلح لكل من المعطوفين فلأول والثانى او مخبر فيه
اقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر مخزوف نحو زيد وهند قائم او قائمه
وهذا كله فى او التسوية لانها يجب معها المطابقة كما لو اوكافى المعنى اما التى لشد
ونحوه فلا حذف معها لانها لا توافده نيس فقط القاء زائدة لتزيين اللفظ

المعرب
بأداة
التعريف

وقط بمعنى حسب حال من اللام اي حال كونها حسبك اي كافتك عن طلب غيرها
 وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر محذوف او اسم فعل بمعنى انتبه اي اذا
 عرفت ذلك فهي حسبك او فانتة عن طلب غيرها فنقط عرفت اي اردت تعريفه
 مبتدا وصفية وقل فيه خبر والتمط مفعول قل لقصد لفظه همزة قطع اي اصلية
 بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الاء عارض وليبوتها مع تحريك اللام في نحو
 الأحمور ينقل حركة همزة الأحمور الى اللام الاء انها وصلت في الرفع لكثرة الاستعمال
 همزة وصل اي زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا يدخلها في التعريف
 وانما لم تحرك اللام ويستغن عنها لان كسرها مع نقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام
 الابتداء وضمها لانظير له وينقل في التسهيل عن س ان المعرف ان يجملها كالاول
 لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتديتها في الوضع بمعنى انها جزاء الأداة وان كان
 زائدة فيها كما عرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوصل
 وتظهر ثمره الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه اصلا للاستغناء عنها
 وعلى غيره موجودة الاء انها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد ان المعرف الهمزة
 وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال اربعة اثنان أحاديان واثنان
 ثنائيان للعهد فيه حذف مصنفين اي تعريف ذي العهد اي الشيء المهم
 واحد اكان او اكثر وهو ثلاثة اقسام ذكرى وعلوى وحضورى فالأول ما تقدم
 ذكره صريحا كما مثل او كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر كناية عن ما في قوله
 ما في بطنى محررا لان التحريراى الوقف ثم دعت بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور
 والثاني ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر المثار والحسن الأتى نحو بالوادى المقدد
 أذهابى العار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق
 سهماى رفعة القرطاس اي اصب القرطاس الحاضر وهو العرض المنصوب للرمي
 اليه ومنه اليوم اكملت لكم دينكم اي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع
 الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظرا لنقصاء ذلك اليوم وعدم
 حضوره لأن فالعهد في الثلاثة خارجى عند البيانيين والنهاية يجعلون الثا
 ذهبتا كما في يس وهو في الجميع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين الاء انه بقرينة ال

والعلم بجوهوم ولذا كان اعرف منه المحل مطلقا ولاستغراق الجنس اى استغراق
افزاده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه في المطول ان خلفها كل حقيقة كما مثل
ولذا صح الاستثناء بعد ولاستغراق خصائص الجنس واصنافه ان خلفها كل مجازا
كانت لرجل وزيد الرجل علم اى الجامع لا واصناف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة
فيهم اذ يصح انت كل رجل على استغارة ما لكل البعض لا اجتماع صفاتهم وقد
تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير
الصناعة اى صناعة بلدك لا صناعة الدنيا وليست اى الصناعة موضوعة لان المراد
بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في كل ذلك كمنكرة مسورة بكل ولتفر
الحقيقة اى الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الافراد مدخولها
كعلم الجنس في الدلالة على ذلك الا انه يقرينتها والعلم بجوهوم كما مر وتسمى لام الحقيقة
والطبيعية والماهية وهى الداخلة على العرفات كالانسان حيوان ناطق والكلاب
كالانسان نوع وبقى من اقسام ال ما اشير بها لبعض مبهم واحدا واكثر كادق
السوق حيث لا عهد واحاف ان ياكله الذئب وتركها الش لانها كلام الجنس
فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا اعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام
والقرينة كالذخول والاكل فيما ذكر لا من الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النفا
واما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض
فى الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضع الحقيقة
فتجربى عليه احكام المعارف كجيشه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة الا انه فى المعنى
كالنكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله
ولقد اخرج على اللشم يسببى فضيت ثمة قلت لا يعينى
وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم او للحقيقة فى ضمنه وهذا
للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد اصلا كما علمت فالمراد وذو اللام بالنظر للقرينة
سواء فى الابهام وبالنظر لانفسها مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل
فى فرد كقبيت اسامة كما افاده السعد فى التخيض والحاصل ان ال عند النحاة
ثلاثة اقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين اربعة لكنها ترجع الى خمسة

أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام وبيع السيد الصفوى انها قسمان فقط لأنها
 اما محصنة معهودة تخارجا باقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد
 كذلك فلام الحقيقة او من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد
 الذهني او في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية
 وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة
 وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهني
 وهو ما صرح به السعدا ما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة واما العهدية خاز
 فللفرد عليها وبقى قول ثالث وهى انها للحقيقة من حيث هى مطلقا ثم يتشعب منها
 العدد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله اى هذه الحقيقة خير اى التفاضل
 بينهما من حيث تغيرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا فى الانسانية ولكون
 الحكم على الحقيقة لا ينافى تخلف الخبرية فى بعض الافراد خصوصيات عرضت له
 وقد ترادى لفظة ال المتقدمة فى قوله الحرف تعريف فالجملة عطف على الخبر
 فكانه قال القسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ ال من حيث
 هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام فى مرجع الضير وانث الفعل هنا باعتبار
 انها كلمة وذكره فى قوله الأتى دخلا باعتبار انها حرف اول لفظ اشارة الى جواز الامر
 لازما صفة لمصدر محذوف اى زائدا لازما ولا اضطرار عطف عليه اى وزائدا
 لا اضطرار كاللات هذا اسم صنم والثانى موصول جمع التى وفيه ما جاسق تام
 لا تفاقها لفظا لمعنى يا قيس منادى مضموم والسرى بفتح فكسر اى الشريف
 نعته فيجوز رفعه بتعاقب اللفظ ونصبه مراعاة لمحل كاسيأتى فى النداء تاتى زائدا
 اى غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول او على
 واجب التذكير كالحال والتميز لا صلاحة للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع
 لازمة هى ما قارنت وتمع الكلمة وغير الملازمة ما عرضت بعد باللات
 مثله كل علم قارنت ال وضعه للعلمية من قبلا كان كالسمول اسم شاعر يهودى او مقول
 كاللات فان اصله بشد التاء وصف من لت يلت وكان رجلا يلى السويق
 بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به فخفت تآؤه وكالغرى تأييت الاعز

نقلت لصنم او شجرة تعبدها عطفان وكاليسع بناء على انه عربى منقول من مضارع
 وسع وقولهم لا عربى من الانبياء الا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لا عربى مضر
 فا
 واتفاقا اله مؤلاد وقيل هو اعجمى قارنت ال ربحاله وهو ظرف زمان اى للزمان
 الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم ان الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى
 لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقيل تضمنه معنى ال الحضورية
 مع زيادة التي فيه كابنى الهمس على الكسر في قوله وانى وقتت اليوم والامس قيله
 لذلك عند المص وفيه غرابة حيث النفي اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقيل
 الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجردى اذ لا يشي
 ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم
 اشارة للزمان كمنك للمكان وعليه الموضع فعلة بتأنيده كاسماء الاشارة ومنهم من
 قال غير ذلك لتعريف الحضورى للعهد الحضورى كفى في قولك هذا الرجل اى
 الحاضر فمعرفة لازائدة وفتحته اعراب وهو ملازم النصب على الطرفين وقد
 يجر بمن كماروى من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القبح فيه وهو
 الراجح عندى والقول ببناؤه لا توجد له علة صحيحة اه فبينتها شامل لال
 الموصولة فتعريفها بانية ال ولا مانع منه صتان واما حذفها اى واد على جعلها
 في الموصول معرفة اى لو كانت معرفة لتكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على
 تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل انه ايراد على لزومها في الموصول اى لو كانت معرفة
 لما حذف في ذلك وحاصل الجواب عنهما انه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول
 قول الشاذ فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفها
 من الذين واللاقى لغة لا شاذ وكذا الذى والذى كاضر فالاحسن ان يقال
 انها لازمة في اللغة الفصحى عند اكثر العرب بنات الاور هذا بيان للفظ
 الواقع في الشعر لانه يقال شاذ لان الكلام في الضرورة ولقد جنيتك اى
 جنيت لك على الحدف والايضال في قولك جنيتك والاكاء بنمراخرة جمع كماء فليس
 وفلس والكما واحد الكما لانها اسم جنس جمعى له على خلاف الغالب من كون التاء
 في المفرد وهو نبت في البادية له ثم يجنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها

وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واضله عسا قيل كعصا فير حذف
ياؤه للضرورة وبنات الادبر كقوة صغيرة مرغبة على لون التراب ردية الطم
وهي اول الكماة وقيل مثلها وليست منها تصح بزيادة ليس يعلم اي بل
جمع ابن اوريكنات اوى وبنات عرس جمع ابن اوى وابن عرس وانما جمع
على بنات تفرقة بين العاقل وغيره غير زائدة اي بل معرفة لانه نكرة
وعليه منصرف من الصرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية كادهم
واشود لان اصل اوري يعنى كثير الوبرو على الاول للوزن والعلمية لان جزء
العلم في حكمة على التمييز وكذا الداخلة شذوذ على الحال كادخلوا الاول
فالاول فان السابق حال واللاحق عطف زيد فيه ما ل شذوذ الوجوب
تنكير الحال والاصل ادخلوا اول واتي بالفاء لتدل على الترتيب اي
ادخلوا مرتبين وجوهنا اي ذواتنا واكابرنا وضمن طبت معنى تسليت
فعدها بعن اوهي متعلقة بصددت طبت نفسا قيل لا يتعين ذلك
بحوزان تكون النفس مفعول صددت وحذف تميز طبت ولا تميز له
وبعض الاعلام عليه دخلا فيه ايماء الى انه سماعى فلا تدخل على غير ماورد
كجمل وصناع ومغروف للمخ اي ملاحظة ما اي المعنى الذي قد كان نقل هو
اي ذلك البعض عنه اي عرفا فالصلة جرت على غير ما هي كالفصل
قدمه لدلالة على الوصف اي احدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحار مشتق
يدل عليه بالتضمن واخر النعمان لان دلالة على وصف الحرة التزامية لكونه
في الاصل سما للدم او انه رتبها على الترتي بزيادة الحروف وكون ال في النعمان
عارضة للمخ ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت ال وضعه ان يقال
يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه ال وينعمان فتدخل للمخ في الشمخ
ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير ال المنقولة
ما يصح الخرج المرتجلة كسجادة والمنقولة مما لا يصلحها كيزيد ويشكر فلا
تدخلها ال واما قوله رابت الوليد بن يزيد مباركا فضرورة سهلها معناه
الوليد والتقييد بالنقل وما يصلحها ليس للاحتراز عن غيره لان الباب سماعى

بل لبيان مورد السماع باطراد سم في الجملة اى في بعض الاحوال وهو ما اذا
 اول باسم الفاعل مثلاً في الفضل وبالأحرار في الدم بخلاف ما لا يوصف به
 اضلاً ولا بالتأويل فليسا برأئدين اجيب بان المراد بالزائدة ما ليست
 للتعريف وان لم تصنع للسقوط كما مر وكذا قول المصنفين اى في عدم افادة
 التعريف لا مطلقاً بالغلبة هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه
 فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل
 في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره اضلاً
 مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كما لا اله الا الله بال تقديرية واما الله فعلى ما وضع
 التخصي على الصحيح فلا يصح لغيره تعالى وضعاً ولا استعمالاً واما اليفر
 ال فليس علمها بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق او باطل على السواء
 اه لكن هذا ظهر في زمن الجاهلية اما الآن فلا يبعد انه علم بالغلبة الحقيقية
 اذ لا يفهم منه اذا اطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام
 وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وغلبي ليكون ذكر
 المصنف في مركزه فانه هنا استطردى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضاً
 والعهدي ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهاعلماً ويلغى تعريفه السابق
 مصنف اسم يصير مؤخر او علماً خبرها مقدم كالعقبة اضلاً لكل طريق
 صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التي يقال فيها جمر العقبة
 وقيل بعقبة ايلة عند مصر وحذف ال مفعول مقدم لا وجب وقوله ذي
 اى التي في الغلبة كما بينه التمه وخضها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احتراز عن
 المقارنة للوضع نقلاً كالنصر والنعمان وارحاماً لا كاليسع والسؤل فلا تحذف للندا
 والاضافة كما قال في الكافية وقد تقارن لاداة التسمية فتستدام كأصول الابنية
 قال في شرحها اى لأنها جرم علم كحرة احمد وجم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى
 والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل اضلاً طارئة
 لتعريف العهد ثم الغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل ان قوله ذي
 اشارة الى الزائدة مطلقاً بناء على ان المقارنة تحذف ايضاً كما نقل عن الطبع والتشكيل

وشبه لابن عقيل والرواداني كقول خالد بن الوليد
 يا عتري كفرانك لاسبحانك اني رايت الله قداها نك
 فقائدة التنبية على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها مع ما كونا
 زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين او ان فائدة التنبية على تعين حذفها فلا
 يتوصل لنداؤها باى ولا بدأ كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموء ولا يا ذا
 الاعمشى والحارث لان التوصل بذلك انما هو في ال الجسدية بخلاف العهدة
 والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر في
 الصعق بكسر العين هو خويلدين نفييل كان يطعم الناس يتهامة فسفت الروح
 التراب في جفانته اى اوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو
 في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة عيقوق فيقول بمعنى فاعل كقيوم حمض
 قايم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب
 الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغير ثروى من الثروة وهو الكثرة فكثرة
 كواكبها فاصلاها ثروى اجتمعت لواء والياء آخ وابن مسعود قيل الصواب
 ذكر ابن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق
 العبادلة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويروى ان السالم يقل غلب اسم
 العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما غلبت هذه الالمام
 وهو ابن عمر آخ على العبادلة اى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان عمر
 مثلا يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام
 كما يقال في زيد زيدل وهى زيادة شائعة في مثلها من الالمام وان عبدل
 مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين
 في قياس التصريف اها سقاطى والى سبحانه وتعالى اعلم
 من الاحكام الافردية شرع في الاحكام التركيبية والتركيبة المفيدة ترجع
 الى جملتين فعلية ومنها جملة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه
 والوصف المكتفى بمرفوعه واما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهر اى قوة
 المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة ال فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المص

مطلب
 الابداء

باب المبتدأ في سائر كتبه لأنه أصل الرفوعات عند سب لانه مبدؤ به وقيل
اضلها الفاعل لأن عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما
كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا او ما يستدعيه كان في الترجمة
به توفية بالمقصود مع الاختصار وشارة من اول الامر الى انه له عامل والى
عدم ملازمة المبتدأ الخبر فتأمل مبتدأ زيد المبتدأ خبر مقدم عن زيد
وعاذر مبتدأ آخر سوغة فصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف
اي ان قلت ذلك فزيد الخ واول مبتدأ لفظ مبتدأ خبر عن اول وسوغ
الابتداء به كونه قريبا للمعرفة اعنى قوله والثاني وجملته اعنى صفة فاعل اي اعنى
عن الخبر وسار اسم فاعل من سري يسرى اذا مشى ليلا ان المبتدأ على ما بين
له يعرفه كالمصاكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية
المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر او وصف استغنى بمرفوع ظهر
لانه مع اختصاره صرح بحد نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله
معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمتراد بقوله ظهر مطلق البروز
فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية
غير الزائدة وشبهها مع كونه خبرا عنه او وصفا مكتملا بمرفوعه والمتراد الاسم
ولوتأويلا يدخل نحو وان تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي
من فعل او حرف مثلا ودخل بغير الزائدة مما سيأتى في التمرحج بكونه خبرا
عنه الخ اسماء الافعال والاسماء قبيل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية
عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست خبرا عنها ولا وصفا الخ
ولا يرد على حضره في القسمين قولهم اقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له
ولامرفوع يكتفى به بل الجملة صفة للنكرة اعنت عن الخبر في الافادة لأن اقتضا
الى الصفة اشهد من الخبر لان هذا سماعي والكلام في القياس على انه اجاز
في التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان اقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل
يقول ذلك اي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه له فاعل اي وناصبه المراد مطلق
المرفوع سد مسد الخبر ليس المراد ان له خبرا محذوفا وهذا اقام مقامه لانه

لا يستحق خبر بل انه اغنى عن ان يكون له خبر اكتفاء به لشدته شبهه بالفعل
ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشي ولا يجمع في الفصحى كما في التسهيل
كل وصف أى من فاعل ومفعول او صفة مشبهة او فعل تفضيل فانه
يرفع الظم بما مراد في مسئلة الكحل ولا مانع من كونه مبتدا نحو هل احسن في
عين زيد الكحل منه في عين غيره فالكحل فاعل لحسن اغنى عن الخبر سواء كان
الوصف ماضيا او غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا او مقذرا نحو في الله شك
واعندك زيد ان جعل شك فاعلا مبتدا متعلق بالظرف اغنى عن خبره فهو ما
يجب فيه حذف المبتداى كائن في الله شك والجملة اسمية كما اذا جعل الظرف
خبرا مقدما بعد فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية او بالظرف
نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المعنى وسواء كان وصفا حقيقة
او قويا ولا نحو اعدل ابوك لتأوله بعادل وكالمسوب ونحوه كليا في الخبر
ورفع فاعلا عطفت على اعمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام
به فشر وطه ثلاثة وابواه فاعل بقاء في نسخ وابوه بالافراد وعليها فلا
يتعين ذلك كنعينه في الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن ابوه والجملة خبر زيد
لا يستغنى عن اى لا افتقاره لرجوع الضمير فان علم كان جرى ذكر زيد فيقبل
اقام ابوه لم يتبع افاده الاستقاطي وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالرفع
انما هو عن الخبر لا مطلقا فلا يقال في ما زيد قائم انما هو بل قاعد معطوف
على قائم الواقع خبرا فان قلت اقام اخواك وارادت العطف بالقياس
ام قاعدها ببرز الضمير وحكى ام قاعدان بالضمير المستتر لان الالف تحرف
قال ابن هشام فقاعدان مبتدا لعطفه بام المتصلة على المبتدا وليس له خبر
ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعم في الثواني اى فهو مبتدا اكتفى بفاعله
المستتر توسعا فتيقدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب ازار والبارز
ولو حكما كذا فانه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان
التقدير امها قاعدان بحذف المبتدا فالعطف الجملة افاده الاستقاطي
ومثل ذلك سواء جرى في نحو ما قد تم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الش ٢

فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر كيف جالس العمران ائى ومن
 منارب الزيدان ومتى ذاهب اخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول
 الوصف ومتى ظم فيه وقس وقائم اسمه مثله في ش التسهيل وادخال ذلك
 هنا لكونه مبتدا في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها لکن فيه اغناء
 مرفوع عن منصوب ولا نظيره وايضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل
 والتامع يبعد عنه لاختصاصه بالمبتدا والخبر افاده الاسقاطى سد معبد
 خبر ليس ظاهره انه في محل نصب خبرها وليس كذلك فالمراد سد عن ان يكون
 لها خبر لانها لا تستحق خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مر مخفوض بالاضافة
 لا يرد انح ليس مبتدا لان المتصانيفين كالشئ الواحد على انه وان خفض لفظا
 فهو في قوة المرفوع لانه المقص بالاستناد فكانه قيل ما قائم كما اشار له الشر
 غير لاه من لم يهو والمراد لانه اى غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراى
 اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح اى يسلم عارض في موضع رفع بما سوف
 ائى والاصل غير آسف الشخص على زمن ائى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة
 فيه بدليل قوله بعد انما يرجو الحياة فتى عاش في أمن من الأحن
 فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وانيب عنه الجاز
 والأحن بالمهمة جمع احنة كقرب بالكسر وقريبة وهي الحقد والعداوة والمداد
 بها هنا مكاييد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في
 ثم بان سعاد ابا الفتح في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتن ولذ فلح
 وقد كان ولد مثل جذاق وادبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنته
 ابو سعد مات سنة سبع او ثمان واربعائة فارتبك في القاموس ربه
 القاه في وحل فارتبك فيه فهو استعارة بتعبية للتحير على نفى ائى ولو مفعلى
 كما قائم الزيدان او منقوصا كما قائم الاله الزيدان او استفهام ائى ولو مفعلى
 نحو قائم الزيدان ام قاعدان والراجح ان النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء
 بالمرفوع واما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كما سياتى في باب
 وذهب الاخفش الى ان المذاهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابداء

بلا اعتماد كما هو صريح الشئ والتوضيح وغيرها لا جوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين
 والاختصاص جوازه بلا قبح ومذهب المص جوازه بقبح كما صرح به في التسهيل وذكره
 الشئ بقوله وزعم المص أن كان الاولي حمل المتن عليه يجعل قد كناية عن القبح المسوغ
 للابتداء بحمله في المرفوع ولا يراد ان شرط العمل عند المص الاعتماد لانه معتمد على
 المسند اليه وهو كاف في العمل لأن اعتماده اعم من اعتمادا لابتداء كما ترى واما الاثني
 والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا اصلا كما في التصريح المثوباي المرجح
 صوته والمكره ليستغيث من ثاب الرجل ثوب ثوبا وثوبا نارج بعد ذهابه
 والمثابة موضع الرجوع مرة بعد اخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يا لا
 ائله الا الفلان فوقف على اللام فخير مبتدأ ثم ولا يجوز كونه خبرا مقدا عن نحن
 لئلا يفصل بين افعل ومن يا جنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه
 بالمرفوع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بافعل التفضيل في غير مسألة العمل
 الا ان يؤول بان خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خير
 فلا شاهد فيه بنواهب بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير
 وعيافته بالفاء وهي ان يعتبر الطير باسمائه ومساقطه وانواته فيستسعد
 او يتشاءم فخير مبتدأ اي لأنه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنوا ورده
 البصريون بان فاعل بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه
 يوازنه كصهيل ونعيق نحو الملكة بعد ذلك ظهير وقوله من صديق الذي لم
 يشب طبقا اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر
 العائد لذا او مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل اي ان استقرت
 مطابقتها في سوى آخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله
 انفسا تطيب بنيل المتى وداعي المنون ينادي جهارا
 كما في العرب ولو لا كناية بالالف لا يمكن جعله على حد وان احد من المشركين
 استجارك وهو قسمان اي غير المطابق قسمان فان تطابقا او اذا
 آخ هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الامرين كما في الجمع والنكت كون الوصف
 يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجنب وجمع نحو اجنب زيد او الزيدان والزيدون

او جمع تكسير مع مثني او مجموع لامع مفرد لما ياتي نحو اقيام الزيدان او الزيدون
 فالجملة ست صور لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكمير كالنصب في امتناع
 الفاعلية وجهان اوجهها الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير
 الا لما منع من احدهما فتمنع الخبرية في نحو اراغب الخ لما في التثنية في نحو اراغب
 القاضي امرأة لثلاثا خبر يمد ذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف يجوز
 لعدم تأنيثه كالفعل وتمنع الفاعلية في نحو افي دار زيد لثلاثا يعود اليه ضمير
 على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيدا فعلا بالوصف المحذوف اي
 كما ن زيد في دار كان مقدم الرتبة عن المحرور كما لا يخفى الا ان يجعل فاعلا
 بالنظر في نفسه قد بر ويحتمل الخ اي يقطع النظر عن المانع الاتي وقوله
 اولى اي واجب فيلزم الفصل اي ان لم يقدر للجار متعلق بعد انت
 اي اراغب انت راعب عن الهتي فيجوز عدم المانع على المشهور اي من وجوه
 تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع وان لم يتطابق نحو
 الشرط محذوف لعلمه من السياق اي في حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو
 تفصيل له وما بعده فاعل وتمنع الخبرية لثلاثا خبر بالمفرد عن غيره
 والحاصل ان الصور خمسة عشر ترجع الى اربعة احكام امتناع الخبرية في
 الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكر وامتناع الفاعلية في تطابقها
 تشبیه وجمع تصحيح نحو اقامان الزيدان واقائمون الزيدون الا على لغة
 اكلوني المرغيب وامتناع الامر في عكس هذه الاربعة نحو اقامان
 زيد واقائمون زيد واقائمان الزيدون واقائمون الزيدان فهو تركيب
 فاسد وكذا نحو اقيام زيد وجواز الامر في الصور الستة المقدمة الا
 لما منع كما مر فتأمل والله اعلم . ورفعوا اي جمهور البصريين اي حكوا بذلك متعلق
 بالمتداخلة عن رفع وكذا الحال من المستكن في الخبر وهو خبر وبالمتداخلة
 برفع اي رفع الخبر بالمتداخلة كما ن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يرد انه عين المتداخلة
 في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظها
 مختلف بل ومفهومها ايضا لان مفهوم المتداخلة الذات والخبر هي مع حكمها

وان اتحداها صدقا والعامل في المبتدأ الأولى تقر به بالقاء كما في نسخ
وهو كون الاسم هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أو لا يخبر عنه
بشان ولو في الرتبة واما لغة فهو الافتتاح في فسرته بالاهتمام بالشئ وجعله
أولا لقان ارادوا لزم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحا
بحسبك درهم مثله ناهيك بزيد فالبناء زائدة في المبتدأ على احتمال اي زيد ناهيك
عن طلب غيره لكهايته فحسبك مبتدأ اي ودرهم خبره وكذلك نكرة وليتها
واختار الكافي في عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بانه كافي لا عن الكافي
بانه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام فلا ينبغي اطلاق احدها
ثم ينظر ما المسوخ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سبب
ولا قصد الحقيقة لان الكهاية لا تتعلق بها الا ان يقدر له وصف اى
درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة بحسبك زيد كانت هي الخبر عند المص
لانها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان
تخصت الة في باب الاستفهام وافعل التفضيل كمن ابوك وخير منك زيد
والة في النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لان البناء
لا تراد في الخبر والكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها وواعلم ان
حسب ان استعمل حرف الجر الاصلى كان مفتوح السين هكذا بحسب هذا
اى بقدره والة لان ساكنها كما هنا افاده بعضهم فربل مبتدأ هو كسب
رفعه مقدر بحركة الجار الزائد او شبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقدير
لاختلاف جهة ما وقيل من فروع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات وذهب
قوله الخ اى لان الابتداء يستلزمها معا فعمل فيهما كالفعل في الفاعل والمفعول
ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف
بالمقوى الضعيف ولا يرد المبتدأ في نحو القائم ابوه ضاحك لان رفعة
الفاعل بجهة شبهه الفعل لا يكونه مبتدأ فلم يتحد جهتهما واما المبتدأ التقدير
الخبر فنحو حلوه حاض مجموعهما خبر لكن ظهر الرفع في اجزائه لتعذر فيه ونحو
كاتب شاعر مؤول بالمفرد اى متصف بذلك فتدبر بالابتداء والمبتدأ

اى لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا
 حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معقول واحد ترافعا اى لا فتقار كل الى
 الاخر فعمل فيه كأداة الشرط مع فعله في نحو ايا ما تدعوا وهو قياس مع الفارق
 لاختلاف جهة العمل في هذين لا طائل تحته فيه انه يترتب عليه محضة عطف
 المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل في الجزئين الابتداء
 دون باقى الاقوال لثلاثا يعطف على معمولي عاملين مختلفين والخبر
 ان عرفه دون المبتدأ اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره
 المتم الفائدة اى المحصل لفائدة تامة اذ لم تحصل قبله اصلا واما
 الحاصلة في زيد يضرب ابوه مع حذف الاب في غير المقصودة ولا يرد قائم
 في زيد ابوه قائم لانه محصل لها ووضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث
 الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل اى شعري الا ان هو شعري
 المعروف سابقا كالله برأى محسن والايادى اى النعم جمع ايد جمع يد
 بمعنى النعمة مجازا ويرد عليه الفاعل اى فاعل الفعل وفاعل الوصف
 المكتفى به ويحجب بانه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور
 للعلم به من قوله مبتدأ زيد اى كالدلالة على ان الخبر لا يكون الا مع المبتدأ وان
 ذلك الوصف لا خبر له واكد ذلك بتمثيله بالله برأى ولا يرد الفاعل
 فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأ جملة كما تر فلا بد في هذا ايضا من
 استثناء ذلك الوصف بما يوجد اى هو تعريف بالاعتم وقد جوزه
 المتقدمون لكن قد علمت سقوطه ومفردا حال من فاعل اى فاعل القائد
 للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشكل المشى والجمع والمركب
 باقسامه والوصف مع مرفوع لم يكف به ويأتى جملة اى غير ندائية
 ولا مصدرة بلكن اوبل اوصى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على
 البضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبر في نحو زيد وان كثر ما له لكنه
 بخيل مع وروده في كلامهم وخبره بعضهم على انه خبر عن المبتدأ مقيدا بالثبات
 وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه هو والصحيح جواز كونها قسمية

خلافا للعلب وانثائية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم
 في لعت خلافا لابن السراج لان القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه
 غير معلوم بخلاف اللفت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها القيامة بالمشي لا بالمبتدأ
 بل باعتبار جعلها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم اتم انه
 متعلق بزيد فكانه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام
 الصدق والكذب فاره الدمايني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن حاوية
 الخ اي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سيقت خبرا له وهو الرابط معنى
 سيشير اليه في حله الى نصبه بنوع الخافض اي في المعنى والاحسن كونه تمييزا
 اكتفى اي المبتدأ بها عن الرابط وكفي اصله وكفي به حسبا لان الكثير جرم فاعل كفي
 بالباء الزائدة تحذف الجاز فاتصل الضمير واستتر يرتبطها من بابي ضرب
 وقتل كما في الصباح اما ضمير الخ اي ولو في جملة اخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط
 كزيد يقوم عمران قلم وبعطفا لثاقوله وانما عنى خيس الماء تارة فيدو وتارة ايم فيفرق
 او بالعلل او ثم كما قاله الرضي كزيد ماتت هند وورثها او ثم ورثها فيكتفي بالجلتين بضمير
 واحدة ارتباطا وكذا كل ما يحتاج للرابط كالصلة والصفة والحال مقدر اي ان
 علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر في الحديد وكل وعد الله الحسن بالرفع اي وعد
 او بوصف كالدرهم انا مغطيك او جرم باسم فاعل كزيد انا ضارب او حرف دال على
 التبعية كثال الشاة والظرفية نحو فيوم نساء و يوم نشر اي فيه او مسبوق بمثل
 المحذوف كقوله اصح فالذي توحى به انت مفلح اي به كذا في التسهيل ولم يشترط
 ابن الحاجب سوى العلم به او نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى اي له وزوجي
 السوس ارباب اي المس له او منه فقد اربط مقدر عند البصر بين وليس واحدا كما ذكر
 فلهذا ليس مراد التسهيل المحض منون تشبها منا كعصي ميكال او وزن ويقال
 ميان كما في القاموس وهو مبتدأ ثان سوغة الوصف المقدر اي كاشان منه
 برفع اللباس اي ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خير فان جعل بدلا من لباس او نعمتا
 له على تجوز الفارسي كون اللفت اعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر مفرق
 لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما سبعيتان

واكثر ما يكون آخ اذ ان وضع الظم موضع الضمير قياسي في التخييم وغيره وان كان
 فيه اكثر فالاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكفي اعادة المبتدأ بمعناه فقط
 وجعل منه آية والذين يسكون بالكتاب آخ فالرابط اعادة الذين يسكون آخ
 بلفظ المصليين لأنه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطف على الذين يتقون لامبتدا
 ولش سلم فالرابط عموم المصليين او محذوف اي منهم او الخبر محذوف اي ما جاورون
 بدليل انضيم آخ كافي المغنى واشترط س كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التخييم ونحو
 اما العبيد فذوعبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر اترصرح بزيادة ما الحاقه مما
 استفهامية مبتدأ ثان سوغه العمول لانها نكرة عند الجمهور اما عند ابن كيسان فمعرفة
 والحاقه بعد ما خبره والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدأ بلفظه زيد ثم الزل
 اي لأن الاصح ان ال في فاعل نعم استفراقية فشمئل زيدا اما على كونها عهدية فالرابط
 اعادة المبتدأ بمعناه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله
 الا ليت شعري هل الى ام مالك سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر
 وقوله فاما القتال لا قتال لديكم فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال
 خبر ربطت بعموم النكرة المنفية ويحتمل اعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الربط بالعموم
 انه يستلزم جواز زيد مات الناس وعمرو لا رجل هنا قال سم ولا مانع منه اخذ من هذا
 الكلام الا ان يوجد نص بخلافه هي المبتدأ في المعنى لا يرد ان كل خبر كذلك كما
 لأن المراد هنا كون المبتدأ مفردا في معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله وكضمير الشا
 فان المراد بنطقي منطوقه وكقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبوتون من
 قبلي لا اله الا الله وقوله تعالى واخذ عموهم ان الحمد لله ان جعلت ان صلته لا تخفقه
 الخبر في هذا جملة انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما اخبر عنها في الاحول
 ولا قوة الا بالله كثر من كثر الجنة نعم ذلك ظم في ضمير الشا نحو قل هو الله احد فالجملة
 خبر عن هو بلا رابط لانها عينه اي مفسرة له اي الحال والشا الله احد ويصح كون هو
 ضمير المسؤل عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول المفسرين صف لنا ربك فالله خبر
 واحد يدل واضربتان نطقي اي منطوقه وكذا قوله الاتي قولي لا اله الا الله
 امي قولي والمفرد آخ مبتدأ خبره جملة الجاهد فان حذف رابطها اي الجاهد منه وليس

تور له ان
 صلته فيه
 هذا ليس
 باب خبر
 ات اي
 من مواضع
 ات فتور
 صلته
 لا يند لا
 هذا

الجاهل صفة للفرد لتلاينا في عود الضمير في يشق عليه وعوده اليه بدون صفة خطا
 عند الشايطي لقول سائرهما كالشيء الواحد لكن الاصح جوازه عند القرينة انه انما
 اليه فحذف الرباط كثير وان يشق اي يصاع من المصدر للدلالة على متصف
 كما هو اصطلاح النحويين اما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم يتصف
 به فيشمل اسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا التي تنحل اي وان
 لم يؤول بالمشق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين اما المؤول فيتمهله
 اتفاقا كما هو مفاد السمع وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول ايضا
 كما لا يخفى اسد اي او تيمى او ذومال او رجيل فكل هذه تحمل الضمير وترفع الظن
 كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير فان رفعه
 المراد بالنظم ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم انت اليه او متصلا
 مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرد نائب الفاعل في محل رفع والوصف
 فارغ اذ ليس له اتم فروع واحد وبرزنه مطلقا اي من اللبس ولا اي وبرز
 الضمير مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما اي مبتدئ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لل
 المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر واكمل منه قول الكافية
 وان تلى غير الذي تعلقا به فبرز الضمير مطلقا
 في مذهب الكوفي بشرط ذلك ان لا يؤمن اللبس ورايم حسن
 ومثل الخبر في ذلك الحال والنعمة والصلة ولا يختص ذلك بالمشق منها كما
 هو ظاهر المتن والشبه بل مثل الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو
 ضربه هو او في داوه هو فوجب فيهما الابرار مطلقا عند البصريين وشتر اللبس
 عند الكوفيين لوجود المحذورة الجميع كما في الجمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو
 الوصف اما الفعل فلا يجب فيه الابرار عند الامن اتفاقا ولعل سببه اصالة
 في العمل وتحمل الضمير فقد جوزت في مقتضى الوجه الثاني ان المشتق يمكن
 ابرازه والنطق به ويلزم ان يجوز زيدا قائم هو على الفاعلية والامر بالفرق وغيره
 يوجب الوجه الاول لما مر ان المستر واجبا كان او جائزا لا يتيسر النطق به وانما
 يستعرون له لفظ المنفصل تقريبا وتدريبا فالوصف الجارى على صاحبها كالفعل

في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جوازا لانه يخلفه الظم فتدبر وجب ابراز
 الضمير ويخلفه الظم كزيد عمر ضارب زيدا كما قال ابو حيان ضاربها خبر هذو
 قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم انه زيد ومثله
 هذو زيد ضاربه ايتت بهوى على انه فاعل نظر الحركه على غير صلبيه فيمنع
 او تاكيد نظر الامن التباسه المجوز استتاره واما عند الخوف ففاعل لا غير والبصر
 يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في ثنثية على الفاعلية الهندان الزيدان ضاربهما
 هما وعلى التاكيد ضاربهما هما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب
 افراد الوصف في مثل ذلك اية على لغة اكلوف البرغيث اى فيؤيد مذهب البصريين
 ذرى المجد جمع ذروة بتثليث المعجزة وهى اعلا الشئ ويكتب بالالف عند
 البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم اولها كما فى الصبيان
 وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبنى وفيه ضمير مستتر عما يد لقومى
 بجر يانه عليه واما الواو فخرف جمع ولم يبرزه مع جريانه على غير متدنه وهو الذرى للعلم
 بانها مبنية لايانه وللدلالة الواو على اسناده لقومى واية لقييل يانيتها ولو ابرز لقول
 على النضحي يانيتها وعلى غيرها بنوهاهم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى
 معولا لوصف محذوف خبر عن قومى بفسره المذكور فلا شاهد فيه اى قومى بانون
 ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضى بقربته المدح فيعمل ويعسر
 العامل بانوهاهم الا فصم يانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر
 وهو هم لا غير بظرف اى مكانى او زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعد لا خصوص
 الكافى وانما يخبر به وبالجور اذا كانا تامين بان يفهم منهما معنى متعلقة بالخذ
 لكونه عامتا وخصوصا بقربته كما مر فى الصلوة عن الدماميني ومثاله هنا على قياس
 ما مر ان تقول بل زيد اليوم وعمرو امس في جواب زيد قائم امس وعمرو اليوم وفي
 المفتى ان من الخذف الخاص لقربته قوله تعالى الحزب الحزب مقتول او يقتل لان بعد
 العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المستد او الخبرى قتل الحزب
 كاش بقوله او حرف جرائى مع مجروره لان الخبر مجموعها لا الحرف وحده فاطلق
 الحزب على الكل وما قيل انه اراد بالحرف الجور مجاز العلاقة المجاورة اخذ من قول الرضى

محل العامل للمجرور وحده لأن الحرف لتوصيل معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء
 لا يصح لأن مراد الرضى المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليقه لا محل الخبرية
 فالماصل أن محل العامل في الطرف للفعل للمجرور فقط ولا محل للمجرور وهو نصيب وقد
 يكون رفعاً كمرزب مجهولاً فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جرّاً وكذا في المستقر
 من حيث تعلقه بعامله إلا أن محله نصيباً بدأً وأما من حيث قيامه مقاماً
 في المحل للمجرور فمعاني الخبر ونصبات في الحال وجر في الصفة المجرورة ولا محل له في
 الصلة كعامله متعلق بمحذوف أي هو الخبر على الصحيح لا الطرف وحده كما
 هو ظاهر النظم وهو مذهب جيم نور البصريين لقيامه مقام عامله ولا يجوز ما كما
 اختاره الرضى لكن لا بد منه ما عند الجميع إلا أن الأول نظر إلى أن العامل أولى باعتبار
 وإن كان معموله قيدا لا بد منه والثاني إلى الملقوظ به وهو معمول لعامل فلا بد من
 ملاحظته معه والثالث إلى توقف لقائده على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة
 والصلة أما عمل الرفع نحو في الله شك وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الأولان
 فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر والحال مثلاً اتفاقاً
 ذكر وحذف واجب الحذف لأنه كونه عام يفهم بدون ذكره ويسمى الطرف
 مستقراً لا يستقر بمعنى عامله فيه أي فهمه منه ولأن الضمير يستقر فيه إذا
 قلنا بانه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معناه فتارة يجوز
 كزيد في جواب من مررت وتارة يجب كيو الجمعة صحت فيه على الاشتغال ويسمى
 الطرف في كل ذلك لغو الخلو عن الضمير في دار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق
 وعمومه بقطع الفطر من ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المفق وعلمية اقتصر الذاً ما
 لكن قد يقدّر المتعلق خاصاً كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة أي راكب
 ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقراء فيجوز تقدير العام لتوجيه الأعراف
 وخصوصه بمعونة المقام لا يقتضي لغوية كما صرح به الذاً ما في أول شرح التسهيل
 وفي بسملة الشنوفى عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام طابطاً مطراً باعتباره التقا
 وفيه والمستقر به مع فلا يكون الخاص المحذوف لغو إلا إذا امتنع تقدير العام كحال
 الجواب والاشتغال لا مطلقاً هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التمام أنه عم

من المستقر لا نغزده في نحو الحمر بالحراما على القول بأن مدار المستقر العامل عامتا
 كان او خاصا واللفظ على ذكره ولا يكون اخصا فلا زمر له وما اشتم من ان المستقر
 هو ما يقع صفة او صلة او خبرا او حالا لا يتشبه على الاطلاق على هذا دون الأول
 لأن الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر كأن عندك هو من كان
 التامة بمعنى حصل او ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لفظ متعلق به لا من البناء
 والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل افاده السعد وقد
 نسب هذا السبويه ايد في سالكه بان يتعين تقدس اسما بعد اما واذا الفجائية
 نحو ما في الدار فزيد اذ لم يكن لأن الفعل لا يليه ما حمل الباقي عليها لكن رده ابن هشام
 بإمكان تقدير الفعل مؤخر وقيل يجوز ان يختار في المعنى في الشيرازيات
 اسم كتاب املاه بشيرازي في السبويه ثم اورد ذلك فيه ولا في الجليات وان يهين
 نائب فاعله يعود لمولاه المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدين ^{في الجليات}
 وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء والذل والهون وكما يجب حذف عامل الظرف
 محل ذلك اذ قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الحمل
 كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام ايضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بان
 استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق المحصول حتى يجب حذفه
 ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة اى ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها التامة مع العائد
 لأنها كالتحريك في المعنى وانما قيد بالزمان والجملة لان الغالب ان الاخبارية عن المعنى
 وبالمكان عن الجملة والمعنى مفيد لأن كل معنى من فعل او حركة مثلا لا يدل من زمان
 ومكان بخصه وكذا الجملة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا
 الخاص بخلافه مع الزمان المطلق لأنه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان
 تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبارية فلو كان الزمان مع المعنى ^{المكان}
 معها عامتا امتنع نحو القتال زمانا وزيدا والقتال مكانا لعدم العائد فالجواب
 على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدا ثم استظهر جواز الا
 مطلقا عند من لا يشترط تجديد العائد فتدبر عن جثة هي الجسم قاعدا والقائمة
 الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمها لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر ^{والعين}

والجثة الفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى عن المعنى اى غير الدائم كما مثله
فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم القائله اسقاطى الا ان افادى وذلك
احداً من ثلاثه اما تخصيص الزمان بوصف او اضافه مع جره بنى وكذا بعلمية على
الظن كمن في يوم طيب اوفى شهر ربيع اوفى رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى
كاليوم خميس وعدا امر اى اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير مضاف فى مران المراد
المقتال المترتب وهو معنى واقما ما يشبه الذات للمعنى في تجددها وقتا فوقتا
كالربط شهرى ربيع والليله الهلال والورد ايار بفتح الهمزة وشد المشابهة الخبية
كما فى التصريح اسم شهر رومى غير مصروف للعلمية والجمعة يوافق اوله سادس سنس
القبطى والنوع الاول يجب جره بنى فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد
فى ايار فيكون فيه مسوغان غير هؤلاء هم جمهور البصريين يؤول اى بتقدير
مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله ولا كمن فى يوم طيب اى وجوه
واليوم خميس شربه ومذهب الناظم ان الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق
الليله الهلال بنصب الليله طرفا لحدوف خبر عن الهلال وكذا ما بعد وذهب
قوم آخ اعاد ذلك توطئة للتشليل بنوع ثان مما يفيد والتصريح بعدم شذوه فكان
الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم نكرة بفتح فكسر كسنا وخطت تلبسه الاعراب والجمع
نما كما فى المصباح فما خل لنا يتعين جعل ما تيمية لأن الكلام فى المبتدأ غير
المنسوخ ومنه ما احدا غير من الله ورجل من الكرام قيل اراد به الامام النور
لأنه تلميذ المصطفى صلى الله تعالى عنهما يزين بالفتح كيبيع وليقتس ما لم يقل اى
من بقية انواع المسوغات واما الكاف فى كعد زيدا فلا دخل بقية امثلة الا
المذكورة فلا تكرار سم ان يكون معرفة اى لا نه محكوم عليه فلا بد من تعيينه
او تخصيصه بمسوغ لان الحكم على الجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن
الاصفاً بحكمه المذكور بعد واما لا يشترط ذلك فى الفاعل مع انه محكوم عليه ايضا
لتقدم حكه وهو الفعل ابدأ فيتقرر مضمونه فى الذهن اولاً ويغفل انه صفة لما بعد
وان كان غير معين فلا ينفى السامع عن الاصفاً والحصول قائده ما به هذا التقرير
يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فلنزه

الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقديمه وتقرُّر
 اولاً فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز
 الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقاً كما تم رجل ولم يقولوا به لا مكان الفرق
 بان تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغاً بمجرد خلاف تقديم الفعل فانه
 لازم ابدأ بتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط
 مسوغاً اصلاً ثم ما ذكر في المبتدأ الخبر عنه اما المكتفى بمرفوعه فسه طه التنكير كانفعوا
 عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل الاعلى ولذا كان اصل الخبر التنكير
 وكان حقه ان لا يتصرف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يكن مجرد الاسم عنها
 جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف وهو ظرف الخ الحق في شريح
 التسهيل بها الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بان يكون
 كل من المجرور وما اضيف اليه لظرف والمسند اليه في الجملة صالحاً للابتداء كما مثل
 فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب وولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال
 في المعنى ومن هذا يظهر انه لا دخل للتقديم في التسوية والتميز ذلك بل المسوغ
 هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية او وقد يقال لا يلزم من
 منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءاً عنه هنا وان كان علة تامة في الفاعل
 لاختصاص كل باب باحكام ولما مر من الفرق فتدبر استهتام اى سواء كان
 بغير التهمة معام كما مثل امرها نحو رجل في الدار امرأه خلافا لابن الحاجب في قصر
 على الثاني ولما كان مسوغاً لان الامتياز منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة
 العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم
 جميع الافراد فاشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة افاده المصريح ان لو
 اى بوصف مخصوص كالمثال ان نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف امرأه
 لفظي كالمثل او تقديري بان يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قد اهتمت اى من غيرهم
 بدليل ما قبله او معنوي بان لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة
 لفظية كالتصغير في رجل جاء لانه في معنى رجل صغير او حالية كالنحو في حسن
 زيد اى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون

انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة القاندة لما فيه من التفصيل
 بعد الاجمال ونقل تم عن شيخه الصنفوي ان اعتبار الوصف قاعده حكمت بها العرب
 يظهر اثرها في بعض المواضع فانا طوا الحكم به وان لم يظهر اثره به في بعض آخر طردا
 للباب رغبة في الخير قيل ليس الظرف معجولا لرغبة بل وصف لها فهو ما قبله
 والصواب خلافه لانهما مصدر رغب في الشيء اي احبه فشعدي يعني والجور في محل
 نصب بها قطعاً مضافه هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجور
 كحس صلوات كتبه من الله وعمل بمرزبن ومثلك لا ينجل والنصب كالمعجم وفي صدق
 ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وافضل منك عندنا فان الجور في محل نصب
 بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزة كذا في الاشتباه وغيره
 وفي الاخير نظر لان المبتدأ المكتفي بمر فوعه شرطه التنكير كما في فليس ما نحن فيه فالاول
 التمثيل نحو ضرب الزيدان حسن بتعويين ضرب كما قاله الدماميني الى نيف
 في نسخ الى اكثر من ذلك وهي الصواب لانه سيد ذكر النيف بعد ذلك التقدير
 رجل عندي اي لا عندي رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقدير
 وتأخير كما في التسهيل فلوقيل عندك رجل ام امرأة كان تقدير الجواب عندي رجل
 موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل عامة اي بنفسها كما مثله وكأسماء
 الشروط والاستفهام او غيرها كالنكرة في سياق النفي والاستفهام فكل ذلك
 داخل تحت مسوغ العموم كما في المعنى والشهاده اربعة ولو ذكر اسم الاستفهام
 كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق
 الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وايقا
 البدلي فليس مسوغا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الاتي
 داخل في العموم لوجودها في كل فرد والظاهر عن مسوغا مستقلا كما سيأتي من
 المعنى التنوع هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم زحفا اما مصدره لا قبله
 من معناه احوال من التاء اي زاحفا وقوله لبست الذي في المعنى نسيت من
 النسيان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليعني اثره ولهذا
 زحف على الركبتيين والبيت لامر القيس ثم ضعف الاستشهاد بان نسيت واجر

عتملاً للوصفية والخبر محذوف اي من انوابي ثوب نسيت آخ وان كانا خبرين احتمل
 تقدير الوصف اي ثوب لي نسيت آخ اه دعابر عنه في المعنى بكون النكرة في
 معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الش وعليه كويل للمطففين ولما
 يراد به التعجب كحجب لزيد والش جعل التعجب مستقلاً واراد به ما احسن زيدا وقد
 مرانه داخل في الوصف المعنوي كالتصغير الاتي فتدبر خلقا عن موصوف
 يعبر ايضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوق واحدا لاثان واذرجه الموضع
 في الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبدمؤمن خيرا والوصف
 فقط نحو وطأ نفة قدامهم او الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء
 عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة تسوغه الوصف اي امرأة سوداء
 اذ انه حذف واقيم الوصف مقامه او صرح في المعنى بان عدوه مسوغا مستقلاً
 خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر ثلاث كلمن قتلت عمداي اشخاص
 ثلاث ونحو تيمى عندي اي رجل تيمى في معنى المحصور يعلم منه تسويق المحصور
 بالاولى فالمسوق هو المحصر اذ انه تارة يكون معنويا كمثل و تارة لفظيا نحو
 انما رجل في الدار وتنظير المعنى فيه انما هو من حيث تمثله بانما في الدار رجل لان
 فيه مسوغا آخر فتدبر شراها آخ اي شر جعل في التاب وهو الكلب مهرا اي مصوتا
 وهذا مثل لظهور امارات الشر واو الحال المدار على وقوعها في بدء الحال وان
 لم تكن بواو كقولك تركت ضاني نود الذئب راعيها وانها الا ترائي اخر الابد
 الذئب يطررها في الدهر واحد وكل يوم ترائي عليه بيدي فدية مبتدأ تسوغه
 كونه بوزن جملة حالية من ياء ترائي ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي ونحو قد
 اصتا وفيه شاهد ومجناك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الاق من ترائي
 كطلع يطلع وزنا ومعنى السابع عشر والاشان بعد ترجع الى مسوغ واحد
 وهو العطف بان يكون احد المتعطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة او نكرة
 مسوغه لان التعاطف يشرك في الحكم فالصور اربعة ترك الش منها عطف المعرفة
 على النكرة كرجل وزيد قائمان منهمة اي مقصودا لهما ما لان البليغ قد
 يقصد فلا يرد ان ايهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ من متعطف آخ قاله العرب

في ابيات خطابا لا اخته هي اياها لا تشكي بوهة عليه عقيقته احسبا
 مرشعة بين ارساغه به عسم بيتي اربنا ليحعل فرجله كعبها حذار المينة ان يوطبنا
 والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذي ولد به لكونه لا يتنظف والاحسب
 الاحمر في سواد والمرسعة بمهمات على ذنة اسم المفعول تيمة تعلق صحافة لوطي عيا الشبع
 وهو طرف الساعد في ما بين الكوع والكرسوع وفي القاموس رسع الصبي
 كنبعة شدي في يده او رجله مرزا دفع العين والعسر بفتح المهملتين يلبس في مفصل
 الرسغ نغوش ثمنه اليد وانما طلب الارنب لزرعهم ان الجنب تجتنبها لحيضها فن علق
 كعبها لم يصيبه جن ولا محرر خلاف الثعالب والظبا والقناذ يقول لها الاشكي
 شخصاً من اولئك الحمقا والشاهد في مرسعة حيث قصدا بهامها تحقيقاً للصو
 ف حيث يحتمى بادنى تيمة وبين ارساغه خبرها قدبر لولا اضطراب خبره محذوق
 وجوبا اي موجود وانما سوغ بلولا لافادتها تعلق الجواب على الجملة التي فيها التكرار وادى هلك
 والمقعة كعداة من ومقعة بيمقة كوعده يعدل اذا احبته واستقلت اي مضت والظفر
 بفتح المعجمة فالهملة السير ان ذهب غير بفتح الهملة وسكون التحتية المراد
 هنا السيد والرط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة
 اي ان ذهب من القوم سيد فيهم غيره ويروي فعير في الرباط فالمراد به الحمار
 وهذا مثل الرضعى بالحاضر وترك القائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك الوصف
 المقدراى فعير آخر كرمعة الخ اي على رواية رفع عمه مبتدأ خبره قد حليت ولك
 صفة فيه مسوغان وحالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وقد عاء بقاء
 فمهلتي صفتها وهي التي اعوجبت اصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفذع
 بالتحريك زبيغ بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن
 اما كنها رجل افذع وامرأة فدعاء كاحمر وحمار وقد حذف نظيره من عمه كما حذف
 لك من حالة فففيه احتيازه والعشار جمع عشر او هي الناقة الحامل واتي بعلى اشا
 رة الى انه كان مكرها في حلب مثل هذين عشاره لحقارته ما وكر على هذا خبرية للتكثير
 وهي اما ظرف او مصدر وحليت حذف مبرزها اي حليت كم وقت او كحلية بالتحريك
 اما على رواية جرعه وحالة تيمينا لكر الخبرية ونصه ما تميز لها استقامية فلا شاهد

لان كونه مابتدا لاما بعدها وسوغها اضافة للتمييز على الاول والعموم على
 الثاني وقد صلبت خبرها والاستفهام للتمك اى خبرني بعد دعائك اللاتي جلبن
 لي فقد نسيتها والظن جواز استفهاميتها على الاول ايضا فيقدر تمييزها منصوبا الي عند
 القرافيحوزجره كما سياتي فتدبر بعض المتأخرين هو بناء الدين ابن النحاس ومن
 جملة ما ذكره كافي النكت ان يراى النكرة واحد مخصوص كقول ابى جهل لغيب حين
 اسلم عمر رجل اختار لنفسه امر فا تريدون ولا يظهر دخول هذا في شئ مما ذكره الله
 لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي مستغنى عنه او باطل فانظر الى نيف
 بنشد الياء وقد تخفف من ناق ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على العقد الى ان
 يبلغ العقد الثاني واما البضع فابين الثلاثة والعشرة ومالم اذكره الخ
 ارجع بعضهم جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال ابو حيان في منظومته
 نهاية الاعراب . وكما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم وجرى عليه
 في الشذور وغيره وقال في المفتي لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة
 ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدى الى مواضعها فتنبهوها من مقل مغل
 ومن مكر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر في اخصارها
 في عشرة امور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
 في معنى الفعل وفي اول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن ان يراد بها الحقيقة
 من حيث هي كقصة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الله بهذا الخلف
 الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة
 تكلمت وشجرة بجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية كخرجت فاذا رجل بالباب
 وزاد الاثنى عشر وخمسة وقوعها بعد لولا اولام الابتداء او كم الخبرية او كونها اجوابا
 او مهممة فهل خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد
 عليها اثنين الحصر والتنويع وبقاء ما ذكره متداخل وما يستعمل العرب كون
 النكرة فعلا او نائبه في المفتي نحو كرم يوفى بوعده وجارية ضريت وزاد
 بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى الفعل او يوفى
 بها للمناقضة كرجل قام لمن زعم ان امرأة قامت فببلغ المصوغات نحو العشرين

وقد نظمتها فقلت مسوغات ابتدأ متكورا هم صفة عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
 حصر وخرق وتنويع حقيقة او بدو حال جواب للسؤال يك
 او بعد لولا ولا وكلام ابتدا واذا تقديم اخباره الابهام فانه سهل
 كذا الرادة مخصوص مناقضة او كونه فاعلامعنى فلا تحل
 والله اعلم والاصل في الاخبار اعم اى الاربع والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن
 جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدها للجواز لان الاصل عدم غيره واتبعه بوجوب
 التأخر بقوله فامنع لجرىانه على اصل التأخر دون اصل الجواز واخر وجوب التقدم
 بقوله نحو عندى درهم الى آخره لمخالفة الأصلين معا وجوزوا
 التقديم اعم يمنعوه فلا ينافى ما مر من اصالة التأخير اى رخصته اذ
 لا ضرر الاحسن والانساب بقوله فامنع حين اعم ان اذ ظرفية كما يشير اليه
 قول الله اذالم يحصل الخ لا تعليلية فاستحق التأخير كالوصف وانما امتنع
 تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حق في التعريف والتسكير والاعراض
 الحاصل والمجدد ولا كذلك الخبر فانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع
 استقلال فتقول قائم الخ عدد المثال للخبر المفرد والجمليتين والنظريتين ومحل
 تقديم الفعل اذالم يرفع ضمير المبتدأ كما مثله والا امتنع كما سيأتى وفيه بحث
 اى فى الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة ببحث قيل وجهه ان ناقلا
 الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقلا المنع وهو كلام ريك و
 وجهه ان تجويز هذه الصورة لا يقدم فى نقل المنع عنهم لامكان تسامحهم
 فى الطرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض اذ معناه ينبغى لنا نقل المنع
 ان لا يطلق بل يقيده بغير الطرف وهو المفرد والجمليتان ولعل الاحسن ان
 يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيدا فعلا بالطرف وان لم يعتمد
 بجواز عندهم لا على تقدم الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث
 ظاهرة تأييد اطلاق المنع لكن قوله ثم وما يؤيد جواز تقديم الطرف قد يرد فان فيه
 رقة الا ان يحل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو
 الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم اعم استدراك على ما يؤممه اجازتهم

فأجاب

تقديم الخبر الظرفي من جواز تقديم غيره ايضاً ولعل هذا هو الموافق فليزر
 مشنوءاً آخره كيقفوز وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا ما بعد كفا عليه
 بجوزة بلا اعتماد عندهم قد تكلمت من باب تعب أي عدمت ولدها وواحد
 بالجم خبر انت او كنت كما في نسخ وهو من وجد بمعنى لقي فيتعدي لواحد فقط
 والتجمل صلة من الواقع مبتدأ ومنشياً بالشين المعجمة أي متعلقاً واثر تن بموح
 ثم مثناة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان الى ملك هو للفرزدق
 يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكيك قبيلتان فابوه مبتدأ مؤخر الخ
 والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان اباه ليست امة من محارب فضمير امة
 للاب لتقدمه رتبة وهو رابط بالخبر وضمير امة ملك وهو رابط بالصفة هذا هو
 الصواب نقل الخلاق أي خلاف الكوفيين للبصريين لان بين الكوفيين
 خلافا عرفوا بذكر السام مصدرين لعرف وبكر بالتشديد ونصيهما بانزاع
 الخافض أي في العرف والذكر لتوسع المؤلفين فيه اوضح من نصيهما على التمييز
 المحول عن فاعل يستوي عادمي حال من آخر ان ويسان بمعنى المبين وهو
 القرينة المبينة للمسند من المسند اليه اذا ما الفعل ان فيه حذف لدليل وغير
 وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر وكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثاني
 حذف نعت الفعل واما الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان
 الخبر فعلاً مسنداً للضمير مبتدأ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما
 سيبينه السؤلك جعل اذا الجر الظرف متعلقة بان منع المفهوم من كذا فلا يحتاج
 لمجواب مخصص بالفتح أي مخصص فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سما
 فقد يمنع ويروى بالكسر على تقدير مضاف أي مخصصاً مبتدؤه فيه فان المنحصر
 هنا هو المبتدأ لا الخبر اولاً لازم الصدر بان عطف على ذي أي او مسنداً
 للآزم نحو وافضل من زيد نحو مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في الجر وراو
 صفة المحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغة لكان المتقدم مبتدأ أي لانه يجب
 الحكم بابتدائية المتقدم من العرفيين او النكرتين وان تفاوتتا تعريفهما كما هو
 المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل المشتق خبر وان

والتحقق

والتحقيق ان البتدا هو الاعرف عند علم المخاطب بهما او جعلهما او لغير الاعرف فقط
 فان علم هذا فقط فهو مبتدا وان تساويا وعلم احدهما فهو المبتدا وعلمهما وجعل النسبة فانه
 المبتدا نظر المعنى وحواشيه فان وجد دليل اى لفظي نحو حاضر رجل صاع لتسوية التثنية
 بالوصف دون الاول او معنوي كتمثال الشرفان القرينة الحالية وهي كون ابي يوسف
 تابعا لابي حنيفة تدل على ان المراد تشبيه الاول بالتثاني لا العكس اللهم الا ان يكون
 المقام للمبالغة في مدح ابي يوسف وبناتنا مبتدا خبره جملة بنوهن انما اولاد
 بناتنا ليس نفعهم لنا بل لانهم الاجانب منالعدم نسبتهم اليها بخلاف اولاد بنينا
 فانهم ينسبون لنا فلا يقال قام زيد اى لثلاثي يومهم ان زيدا فاعل المبتدا فيقول
 الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظم بعد اسناد الفعل
 لضيره لكن نقل الدماميني عن السيدان الاسمية التي خبرها فعل تقيدا للتجدد لا الدوام
 وعليه فلا يفوت الا تقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب
 المفعول وبرز الضير اذا جرى الوصف على غيرها هوله ويؤخذ من هذا التعليل ان
 معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدا وهو الاصح كعمر ازيد ضرب اذ لا ايهام فيه فلا يلزم
 من منع تقديم العامل منع تقديم المفعول فاده الصبان قاما الزيدان اى والالتبا
 في النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والنخط وتقديم الخبر اكثر من لفة الكوف
 البرعيث فلا يحل عليها واحتمال كون لظم بدلا خلافا لظم ولذا قالوا في قوله تعالى
 ثم عموا وصموا كثير واسر والنجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدا ان مؤخر ان لا يذكروا
 فقول المصنف يمكن الجواب عن بيان ال في الفعل للعهد العلي بين النجاة العارفين
 واما المبتدى فلا بد له من موقف محصور اى فيه كما علم مما مر فلا يجوز تقديم
 قائم اى لثلاثي انعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتفاؤه
 عن غيره مع ان المراد حضوره في صفة القيام اى ليس له صفة غيره واما كون غيره
 قائما ولا فشي آخر فان قلت ينتفى اللبس في آية بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم
 حكم بشذوذه قلت حملوا الة على انما طرد الباب فاربعها الشاهد في عمده كما
 اشار اليه الشوكذاني صدره ان جعل الخبر بك وغيره في حال لان جعل الخبر في غير
 بيان المقدم مع معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام الكارى بمعنى النفي فقد مر

قوله والاصد هو تتميم الفعل
 وهو قوله ليدا يتوهم الى اسم

س

الخبراى وهو عليك ولا يجوز كون المَعُول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الِاقام
 زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الِاتمّاع اعتماده على الاستفهام شذو
 اوله بعضهم بان اللام ليست للابتداء بل زائدة وانها داخلة على مبتدأ محذوف
 اى هوانت فى مصدره فى جملتها وان اصله نحالى انت زحلت اللام للضرورة
 ومن جرته اى قبل من شرطية بحر منيل جوابا لها وكسر للساكين وفعل الشرط
 كان الشائية محذوفة وجملة جرير اى خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد
 غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة وينيل خبرها وجرم لاجر آتها مجرى الشرطية
 والعلل بالفتح والمد كما هنا العلو وبالضم والقصر جمع عليها كذلك وبكر عطف
 على ينل او حر فروع استتسافاى وهو يكره والاخوال مفعوله ان بنى للفاعل
 ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول اى للاخوال له صدر الكلام اى
 اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما العجبة وكى الخبرية او غيره كما انصا
 لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقرضه وقال كرجل عندك فانه يكتب
 منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب للمضاف لالمن كما ناطقته عليه
 كما قاله الناصر الطبرلاوى ومقتضى ذلك ان الجائز المضاف لا من لكن
 استظهر الرودانى عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما اجزته
 بجملة هى عينه فى المعنى كمنطقى الله حسى كما فى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام
 كالعرض والتمنى والنفى والنهى وغير ذلك كما فى الرضى اذ لو اخر ذلك لتحرر السامع
 هل هو راجع لما قبله او لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه
 فقدم ليبنى عليه الكلام من اول الامر تنبيه ذكر المهم مما يجب وفيه تاخير الخبر
 خمس مسائل ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذى ياتى فى قوله درهم تشبهه بحوا
 الشرط وبالبناء الزائدة كما زيد بقاءم والطلبى كزيد اضر به والخبر به عن مذو
 نحو ما رايته مذو ومنذ يومان اذا جعل المبتدأين لتعريفهما معنى اذ المعنى اهد
 انقطاع الروية يومان فقول ليس لنا نكحة لا تحتاج لتسوغ وهى مذو ومنذ مراده
 انها نكحة لفظا فائدة لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ شيئا
 الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعد عليه وذلك لكونه موصولا بفعل

صالح للشروطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسنة واداة الشرط ومن قد واما
 الثانية او يظرف او مجرد كالذي يأتي او هنا او في الدار فله درهم او نكرة موصوفة
 بذلك كرجل يأتي او هنا او في الدار فله درهم او مضاف الى الموصول والموصوف
 المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله السيد البلدي كغلام الذي يأتي
 او كل رجل يأتي اي او موصوف بالموصول المذكور كالرجل الذي يأتي وكذا المضاف
 لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي او فتلك ثمانية عشر صورة يكثر اقران
 خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الايتان مثلا فلو عد مر
 العموم كالسعي الذي تشعاه في النحر استلقاه والاستقبال كالذي زارني امس
 له كذا واقرن الفعل بشئ مما مر كالذي سياتي او ان يأتي اكرمه وقد اتاني
 واما اتاني له كذا امتنع الفاء لقوت الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة او الصلة
 غير ما ذكر كالذي ابوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فكم ولا يزيد خلافا للخص
 في الثاني واما آية السرقة والزنا فخرها محذوف اي مما يتلى عليكم حكم السارق
 والزاني وقوله فاقطعوا واصلدوا بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل اذا
 لغير ما مر بان اضيف لغير موصوف اصلا ككل نعمة فمن الله او لوصوف بغير
 ما ذكر كقوله كل امر مباعد او مدان فنوط بحكمة المتعال ومنه حديث كل امر ذي نال
 الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدا كان من
 الكثير لصلوحه للشرط كما في الصبيان والظمان مثل ذلك اضافها لموصول بغير
 ما مر ككل الذي ابوه قائم فله درهم فجملة ما تدخل الفاء في خبره احد وعشرون
 صورة ما لم يدخلها ناسخ فتمنع الفاء باجماع المحققين الا ان وان ولكن على
 الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله او واعلموا انما اتهمتم او وذلك كشر وان علم
 ونحو عندي او اعاد ذلك بعد قوله كعد زيد عمره لان ذلك ليس ان التسوية
 ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوع اختصاصا بالخبر فقط بخلاف هذا
 فلا تكرار كذا اذا عادت او اي يلتزم التقديم التزاما كما لترامه فيما مر اذا ما
 عليه اي الخبر مضموم اي مبتدئ بخبره اي بالخبر عنه اي للمبتدأ حال كونه اي الخبر
 مبينا لذلك الضمير القابض اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع تعقيد

منه
 منه
 منه

وتشيت ضمائرهم كان يعنى عنه وعن ما بعده ان يقول

كذا اذا عاد عليه مضمراً من مبتدأ ومآله التصدير

اه التصديرى فى جملة فلا بد زيدا من مشكئة وخبر المحصور الاولى
والخبر المحصور لانه هو المحصور فى المبتدأ هنا لا العكس لان يجعل من اضافة
الموصوف للصفة او فيه حذف وايصال كما مر اى خبر المبتدأ المحصور فيه

والخبر ظرف اى او جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون

المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليعيد الاخبار عنها القوي من

الخبر وكذا كل ما وقع فى ليس كعندى انك فاضل اذ لو اخر الخبر وهو عندى لنبست

ان المؤكداً بالتي معنى لعل واما قوله عند اضطبار واما انى خرج يوم النبوى فلو جاز كما يرمى

فانما اخر الخبر وهو لو وجد لعدم اللبس اذ المكسورة والتي بمعنى لعل لا يتعان بعداها

فاجمعت النحاة قال الاسقاطى بل اجازة الجزوى والواحدى بل الكوفى

قاطبة ان يقدر مضاف اى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما

يعود ضميره على شئ في الخبر لانه عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير على التمرة

الخبر مقدم عن مثلها وازدبا تمييز مثل احوال منه ويجوز رفعه بياناً او نداءً من مثل

او هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه مع فهو من المسئلة

الأولى لامن هذه وعلى كل فمثل اما مغرب رفعاً او نصباً او مبنى على الفتح لاضا

لمبنى كما قرء بهما مثل ما انكم تنطقون وبحثت الدما مبنية في الشاهديان الخبر

المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخر اعلى الاصل كما يذكر الخاص مؤخر ا

نحو على الله عبدك متوكل ويمكن الجواب بان مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر

اهابك بكسر الكاف قاتل سئل بعضهم عما قرءت اذ انى قوله تعالى انما

يخشى الله من عباده العلماء ويرفع الجلالة ونصب العلماء معاً معنى ذلك فاجاب

بهذا البيت اهابك آتواى ان الحرف مستعمل في لازمه وهو الاجلال ضرب

غلامه زيدا مثله كما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعد وهو ظى الاضحا

المعلوم من قوله فالفرق بدليل امره بالتأمل او المرفق نفسه ظاهر لمن تأمله

بدليل ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالتقدير

بخلاف هذا فان المبتدأ وان اشعر بالخبر لا يشعر بملايسه الذي هو المرجع اصلاً
 ما يعلم اي تفصيلاً لا اجمالاً بان يعلم ان هناك حذفاً ما بلا تعيين له فلا يكفي
 اسقاط جازي غير ممنوع فيصدق بالوجوب كما تقول لم يقل تقولان
 ليطابق عندك لاحتمال ان يجيب احد المسؤولين فقط ويصح نقول بالنون
 ان لم تعلم الرواية قل دنف اي مريض من العشق او غيره مرضاً ملازماً كما في
 القاموس وهذا الجواب مبني على قول السيرافي والاحفش انه يستفهم بكيف عن
 الاحوال والصفات وليست ظرفاً وصابطاً عن افعالها انما لم يستفهم عنها
 ما بعدها فتحملها بحسبه رفعاً في كيف انت بالخبرية ونصباً في كيف كنت كذلك
 وكذا في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فتحملها النصب
 ابداءً على الحال وكيف جاء زيدا وعلى المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك انما
 فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد انما صنع يصنعون اذا
 جئنا في حذف عاملها ولا يصح كونها حالاً من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى
 بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المحي بل عن حاله وقته تعجباً منها لفظاً
 هذا هو المشهور واما قول من انها ظرف فاوله المص بانه ليس معناها انها في محل
 نصب دائماً على الظرفية المجازية كما توهم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار
 والمجرور لا انها تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالاً عن الاحوال هو استحسنه
 في المعنى وايدع فتكون في محل رفع عند من ايضاً ويكون تفسيرها المطابق
 للفظها في كيف انت اصح من انت وفي كيف جاء زيدا كما جاء زيد مثلاً وحق
 الجواب صحح او سقيم وراكباً او ماشياً ويكون تفسيرها بقولهم على اي حال او في
 اي حال وجوابها نحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول من كما توهم لما علمت
 من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولاً واحداً اذ هي سؤال عن الاحوال
 العامة ولذا اقول الرخصي انها سؤال تفويض كانك فوضت للتخاطب ان يجيب
 بما اراد بخلاف الهرة فسؤال حصري عن وصف بخصوصه فيخصر الجواب فيه
 هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص بمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر
 الى كيف يصنع زيدا الى حال صنعه وكيفيته ولو لا ذلك لم يعمل فيما قبلها

قاله الدماميني من المبتدأ والخبر خرج الفاعل ونائبه ولو مبتدأ اكتفى بهما فلا
 يحذفان ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ
 او خبرا فالاولى المبتدأ وقيل الخبر زيد عندنا اي بتقديم المبتدأ لي مطابق للسؤال
 كما مر في رأيه وان اذا الفجائية حرف اما على كونها ظرف زمان او مكان في الخبر
 ولا حذف اي ففي الوقت او الحضرة الاسد نحن بما عندنا او من المنسرح ونصفه
 نون عندك وفيه شذوذ ولا نه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس
 ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر انت
 كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظا نحو وانا النص نحى
 ونيت ونحن الوارثون لوقوعها اذ قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفها بعد نعم
 ولم يحل محل المفرد وفيه ان الشم لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم
 بل يعلى حذفها في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن
 بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشم سيصدر
 بخلافه فتأمل هو كذلك اي الخبر المحذوف لفظ كذلك وقوله ان الاو
 التعبير باولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن تمة ما قبله وحاصله ان ال
 ينسب مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنها ولا حذف اضلا كما في
 المعنى اي وليس هذا من باب زيد قائمان وعمر وحق يتسع للفتح اللفظي بل من باب
 زيد في الدار وعمر وهو جائز لعدم القبح نحو فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على
 المبتدأ المعطوف وهو واجب التاخر كما مر الا ان يقال يعتق في التابع فاذا
 الضمان وفي كون فعدتهن خبر انظر لانه جواب الشرط والشرط وجواب خبر
 فتأمل ومعنى ان اريتم بشككم في عدتهن ما هي وبعد لولا يصح تعلقة بحذف
 مع ملاحظة قيد وهو حتم او حتم نفسه ولا يم تقديم معمول المصدر لتوسعهم
 في الظرف كما مر وكذا يقال في وبعد واو وقبل حال لانهما معطوفان عليه والراد
 هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سياتي نحو لولا
 ارسلت اليك رسولا غالبا هو نصب بنزع الخافض اي في الغالب و
 نصيبين من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبرا عن

واظهره مع كونه عامًا للضرورة كما مر ولا يصح انه اراد بالاستقرار الثبات وعدم
الترزول فيكون خاصًا كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقر عنده لان عدم
التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر كمثل آية الخفاف زائدة وما مصدرية لتكون
الواو نضال في المعية اي كل صانع وصنعة اذ هي التي تلازم الصانع لا ما صنعه
لا يكون أو الجملة صفة محال اي لا يحذف الخبر قبل المحال الا اذا لم تصلح تلك
المحال للخبرية عن ذلك المبتدأ وان صلحت لغيره منوطا من ناط الشيء بالشيء
ينوطه اذ ربطه وعلق به واحترز بعالمنا ان يدفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم
وحاصله ان المراد بالغال الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا عما كان
الخبر او خاصا واما ذكره فسادا ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة معده هو
ابن عدنان ابو العرب وانت فعله لازمة القليلة والمقاليد المفاتيح جمع اقليد
بكسر الهزة على غير قياس ولعل قياسه اقليد وقيل لا واحده من لفظه كما في العيني
وهو مفعول لقت بزيادة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال اي لولا
ظلم ابيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لاطاعتك جميع العرب هي طريقة نحو
وانما حمل المتع عليها لانها المتبادرة من التعبير بعالمنا ولكن لا ولي حمله على
الثالثة تمامه جميع الشرح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده
بالغال اكثر احوالها وهو كون الخبر عامًا فيتحتم الحذف فيه اما كونه خاصًا فقليل
ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال التي على الكلام الفصيح والتحتم
على الحذف في تلك المحال فتدبر ان الحذف واجب اي في كل تركيب كان الخبر
لا يكون الا كونا مطلقا فان اريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الي
ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد ما سلمنا ما سلم
لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوههم اول بما سيأتي ولا
يجل على انه ساد كما في الأولى فحصل الفرق بين الطرفين خلافا للحمشي
مؤول اي كما اول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثنا عهد بكفر بنبيت
الكنية على قواعدهم بانهم مهزوب بالمعنى والمشهور في الروايات لولا احد ثمان
عهد قومك لولا احد ثمان عهد قومك لولا ان قومك حديثنا عهدنا وحو المرء

في بيته الآتي ورد عليهم بان ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاجتياح
 بهما مع ان الاصل عدم التبديل لتحريم في نقلها باعيانها وتشديد يدهم في ضبطها
 ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بان خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في الاحكام
 الشرعية فضلا عن النخوة على ان الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد
 اللغة فغايتها ابدال لفظ صحيحه باخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز مقبلاها بل
 خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة في بابه وكيف يلحق المعري مع ورود
 مثله في الشعر الموثوق به كبيت لشوقه لولا زهير جفاني كنت معتذرا ولو لا
 الشعر بالعلماء يرزى وكان يقنعهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغد
 على ان الاصل ان يمسكه فحذفت ان وارتفع الفعل والخبر محذوف اي موجود ولو كان
 هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسكه حالا من الخبر
 المحذوف لامتناع ذكر الحال ايضا عنده ولو لا لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المعنى
 عن الاخفش وبهذا يبطل جعل قبله في بيت الشعر حالا فتدبر وجب حذفه
 اما المحذف فللعلم به واما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما
 دليل اي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا انصار زيد حموه ما سلم لان شأن
 الغد الامسك والناصر الحامية او خارج عنه كالمثال الاول يذيب توصيف سيفا
 معلوما بان السيف القاطعة تذوب في اغمارها الرعبا وفرغها منه فلولا
 ان اغمارها تمسكها السالت على الارض فضير يمسكه ككل غضب والمنع في مقتضى
 لولا سياتيها على الارض والمثبت بقوله يذيب سياتيها في نفسها فلا تنافي
 وقد اختار المص وكذا الرماني وابن السكيت والشلوبين وهو الحق
 وشواهدا كطلق الصبح هو سند وبني وقد علمت حمل المتن عليها خلافا للشعر
 لعرك اي لحياتك من عمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمير بالفتح
 والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والترمو المصنوع في القسم خاصة بحقيقة
 اكثرته وقيل اصله تعبير المحذوف زوائد يمين الله في نسخ ايمن بفتح الهزة وضم
 الميم من اليمن وهو الذرعة وكل صحيح وهو لا يتعين لورد ذلك القيل واجب
 سم بانهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال لجوز كونه مبتدأ قال سم

هو كذا في تمام
 كنت اليوم اشعر لبيد

ولعل الحذف غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسد اي اعدم حلولة محله
 لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شئ مسد بخلاف
 الخبر لانه محط الفائدة على المبتدأ المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف
 اي لتسمي عمرك لانه خلاف الظن عند الله انما لم يكن نصفا في القسم لاستعماله
 في غيره كثير اكد الله بحب الوفاء به واوفوا بعهد الله ولا يفيهم منه القسم الا بذكر
 المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لا يفيهم منه غيره الا بقية فمردم
 بالنص وفيه غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكنائية فلا ينافي في تسوية الفقهاء
 بين العمر والعهد في انها كناية تيمين لان مرادهم التيمين الشرعي الموجب للاثم وهو
 لا يكون الا باسماؤه وصفاته لا اللغوي الاثم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا
 نوى بالعريقاء والله اوحياة وبالعهد استحقاقه لما اوجبه علينا من العبادات
 بخلاف ما اذا اطلق او نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن
 ستم فتدبر نص في المعية اي مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان
 الواو فيما ذكره محتمل مجرد العطف ايضا كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقا فكما
 ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو
 بل مع العطف وضعته بفتح المعية وسكون التحية اي حرفه سميت به
 لان تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار ايضا وهما هنا
 اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير الى كل الافادته ان كل رجل يقارن
 ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد
 فاسدان والجوامب ان كل لما كانت في قوة افراد متعددة كان الضمير
 العائد عليها او على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقنضية
 للقسمه آحادا كركب القوم رواهم فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ
 بعدوا والمعية اي بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعترض
 بانه لا شئ بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه واجاب ستم بان المعطوف
 يسد مسد من حيث كونه خبرا عن الاول لخلوله في محله وان لم يسد مسد
 من حيث كونه خبرا عنه هو وقيل لا يحتاج ان يرد بان الواو وان كانت مع

لكن لا تصنع للاخبار بها لكونها ليست ظر فاجتلاف مع فان لم تكن نواهي بان
 لم تكن للمعنى اصلاً بل لجر التثنية في الحكم كزيد وعمر ومتباعداً او لها لانصاً
 كمثل الشر لم يحدف الخبر وجوباً اي بل جواز ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت
 زيد وعمر ووردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيد
 معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان لو اوليست نضافيه بخلاف قائمان مثلاً
 لعدم دليله قال الفرزدق تمتولى الموت الذي يسعب الفتى وكل امرء وموت يلتقيان
 ويشعب كعلم اي يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية
 ولو حذف لفهم افاده المصريح وفيه ان يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة
 التي في كل رجل وضيعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو الواقع للوقع
 فالواو ليست للمعنى اصلاً فلو اريد كل امرء وقبول الموت ملتقيان بالفعل
 كان ذكر الخبر شاذاً للنص على المعية فتأمل مصدر اي صريحاً عند جمهور النحويين
 وقيل ولو مؤولاً كان ضربت العبد مسيئاً ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه
 الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك
 الضمير المحذوف هو صاحبها كما سينبئ القم وبعد حال اي مفردة كمثل
 او ظرف كضرب العبد مع عصيانه او جملة كحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
 ساجد وقوله خير اقترابي من المولى حليف رضى وشربعدى عنه وهو غضبان
 ولو مضارعية عندهم خلاف للفرا كضرب العبد يسى ومنه قوله
 وراى عيني الفتى اياك يعطى الجزيل فعليك ذاك
 نائب بالرفع صفة حال حال من الضمير وانما لم يجعل حالاً من مفعول
 المصدر وهو العبد نفسه لعمد اليه الضمير لئلا يكون الحال من مفعولات
 المبتدأ فيتقدم محلها على الخبر فلا تسد مسد لعدم وقوعها في محله فيفتقر
 الى تقدير خبر كما هو رأى الكوفيين اي ضرب العبد مسيئاً موجود فيفوت
 المقص من حضر الضرب مثلاً في حال الاساءة ومع يكون المحذوف جائر العدم
 سد شئ مسد وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الا لا مع ان
 حذف الناقصة اكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية محروقة بالواو وموقفة

كالحديث والبيت المأربن وهي لا تكون خبر لها فتدبر فلا يكون الخبر نواي بل
 يجب ذكره وما حكاها الاخفش بشاذا كقولهم حكك مسمط الحداي حكك لك حال
 كونه نافذا وخرجت فاذا زيد جالساً بناء على ان اذا حرف اما على انها ظرف في
 الخبر ولا حذف فلا يقال قياساً على ذلك ضرب في العبد شديد بل ان قصد الحالية
 وجب ذكر الخبر كضرب العبد اذا كان شديداً او الخبرية وجب الرفع لا يوصف
 بالانساء اي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف
 الضرب بها مجازاً عن فاعله ولا جرح في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال
 في مثال المتن الثاني لان منوطاً يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة
 لكن لم يقصد الاجر يانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط ولا يخرج
 منها ضرب العبد قائماً واكثر شرب التسويق ملتوتاً لان الحال فيها لا تصح الخبرية
 لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر والمضاف الى هذا المصدر نواي صريحاً
 كان كما مثله وموؤ ولا كما خطب ما يكون الامير قائماً اي اخطب كون الامير
 اكونه اذا كان قائماً اربعة زار في الهمع وغيره مواضع منها الاستمارة زيد بالرفع
 كما مر منها بعد المصدر لتائب عن فعله المبني فاعله او مفعوله بحرف جر نحو سقيا
 ورعياً لك فلك خبر مبتدأ حذف وجوباً ليلى المصدر فاعله او مفعوله كما يلي
 الفعل اي اسقيا الله هذا الدعاء لك يازيد مثلاً فالكلام جملتان وليس
 الجار متعلقاً بالمصدر لامتناع خطابين لاثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك
 كما ترى اذا كان المصدر ثابتاً عن فعل الامر وكان الجرح ورضي المخاطب فان نا
 عن غير الامر كشكر ملك اي شكرت لك شكر او كان الجرح ورضي المخاطب سقيا
 لزيد فالظن ان اللام لتقوية الفاعل ومدخولها مفعول المصدر اي اسقيا الله
 زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول
 ومثال الفاعل كما في الرضى نحو توبؤ سالك وسحقاً وبعد اي بنيت وسمحت وبعد
 ولعل المانع من كون الجار متعلقاً بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون
 للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة
 للمعارف نحو وما بكم من نعمه اذا جعلت مأموضولة اما المبينة للذكريات

فهي صفتها كما اذا جعلت ما في الآية تنكرة اهـ النعت المقطوع سمي نعتا باعتبار
ما كان وانما وجب فيه الحذف للتبني على شدة اتصاله بالمنعوت اول الاستعارة
بانشاء المدح كما فعلوه في النداء في مدح الخراج المقطوع الذي للتخصيص والايضاح
فان الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره محذوف وجوبا اي لصيرورة الكلمة
لانشاء المدح مثلا مجرى مجرى الجملة الواحدة مخصوص نعم اي المؤخر عنها كما مثله
اما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة وربطها العموم كما مر ومثل نعم فيما
ذكرها شاكلها في المدح او الذم كحب وساء في ذمتي عيني اي او عهدا وميثاق
اي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد
وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه ومدته مسددة لكونه واجب التأخير والجواب
في محله صريحا في القسم ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة
فيه قطعاه اسقاطي تابا مناب الفعل اى اتى به بدلا عن اللفظ بفعله
اذا ضلله اضرب صبرا وحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالة عليه فلا
يجب بينه ما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وواجبوا حذف المبتدأ استصحا با
لكالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية
صبر جميل اى في قول الراجر شكى الى جميل طول السرى صبر جميل فكلاهما مبتدئ
اي امرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة اى امرنا ذلك فأتت الصبر الجميل هو الذي
لاشكاية معه والصنع الجميل هو الذي لا اعتبار معه والهم الجميل هو الذي لا اذية معه
سراة بفتح المهملة وقد تضمن اصله سرية قلبت ياءوه الفا كقضاة جمع سرى
اي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام افعلا كبنى وابنى ولو تقي
واتقيا كما سياتى في قوله وناب عنه افعلا في المعل لامانو سواء انما فان
تعدرا الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه اما في اللفظ والمعنى
كمثال المتن والاية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها وفي اللفظ
فقط وصنا بطه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو حلو حامض اى من هذا
اعسر يسرى اى اضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ
واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدما عليه على الاعمق فيه ما وزاد ذلك

نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله
يدالك يدخيرها يرتجى واخرى لا عدائها غائظه
او حكما لكونه ذا اجزاء كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهوا والنوع
الاول يقع ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الا
بجواز افاده الدماميني من بضم الميم كما في القاموس اي متوسط بين الحلاوة
والحموضة الصرفيتين وليس مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر
فانه جامع بين الصفتين بذاتهما فكل منهما خبر مستقل من يك تؤمن
شرطية كما يفنون يكن وقوله فهذا بتي قائم مقام جوابها من اقامة السبب
مقام المسبب اي فانما مثله لان هذا بتي والبت كساء غليظ مربع ومقيظ
وما بعده بصيغ اسم الفاعل اي كاف لي في القيقظ وهو شدة الحر والصفيف
والشتاء ينام الزمروى فهو يقظان هاجع بدل قائم لان قبله
وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة اكلت طعاما دونه وهو جائع
ينام الزمروى العرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويمر من باخرى ثم يتناوبان في الحر
فونام من جهة يقظان من جهة اخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة
والشعر ويقع اورد لذلك الزعم بمواز كونه حال الاصب اذ الم يجعل خبرا
كونه صفة لحيمة لانها نكرة لامسوق بلحج الاحمال منها والله سبحانه وتعالى اعلم
استعار الاخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذکر
لانها ام الباب اذ حدثها وهو الكون يعنى جميع اخواتها ولذا اختصت عنها زيادة احكام
وتصرفات واصلا كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة اسما الظلمة
معمول لحدوف كما يشير له حل الشاى ويسمى اسمها وقد يجعل حالا اي حال كونه اسما
لها اي مستى بذلك ككان خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه يحذف العاطف في
غالبه زال اي ماضى يزال لاماضى يزيل بفتح اوله فانه تام متعدي بمعنى ماز
تقول زل صنائك من معرك اي ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضى يزول فانه
تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا
ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن فاعل بالكسر وغيرها بالفتح

مطلب
كان ذاتها
م

كافي التصريح وغيره فتى بتثليث التاء ويقال افتاك في الجمع وهذه الاربعة
 اى موادها فلا يرد انها افعال ماضية لانتلى التنى الذي من جملة شبه التنى
 تشبه نفي قلمه على النفي جبر الضعفه ومثل كان اخبر مقدم عن دام لقصد ^{اللفظ}
 ومسبقو قاحل منها او من ضمير خبرها كاعطى ودرهما اما مفعول ثان لا عطف
 وحذف الاول كمفعول مصيبا اى واجدا اى اعطى المحتاج درهما مادمت واجرا له
 ففيه تقديم وتأخير وحذفان او هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا اعطى وال
 دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصل الى نقل الضمة الى
 اللام لتدل بعد حذف عينه للسالكين على انها واول وانظر لما جعل مفتوحا مع انه
 لا ينصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجملة على التامة لانها جاء
 وضمها على فاعل وهو قليل في المضموم والمكسور كما ترى ويأتى نواسخ الابدان من
 النسخ وهو الازالة لازالها حكم المبتدأ والخبر الى انها فعل اى لقبول التائبين
 ترفع المبتدأ اى تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح
 لان اتصال الضمير بها وهو لا يتصل الا بعامله استقراء ولا نهال لو لم يعمل التاء في الخبر
 كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميتهم مبتدأ
 انما هو باعتبار ما كان وال في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للمحسن للاستفهام
 فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الى ضمير الشأن ولازم الحد كالنعت
 المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصيغة واحدة كطوفى للمؤمن وويل للكافر وكاين
 في القسم واللازم للابتداء بنفسه كقل رجل يقول ذلك والله درك وما التحيمة
 فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت او بغيره كمنحرف لولا
 واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ وتنصب خبره اى غير العاطفي
 في الجمع ومثاقوله وكوفي بالكلام ذكرىنى او هو بمعنى تذكيرىنى وغير الفعل المأخوذ
 في صا واما بمعناها ودام وزال واخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قتلتك
 وغير اسم الاستفهام في دام وليس والمنفى بما فلا يقال لا اكلمك كيف مادام زيد
 ولا اين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليهما ولا اين ما زال زيد لان ما
 النافية تلزم الصدر عند البصريين فتردم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغيرها

نحوه لا يزال زيد وغير المنفى كيف كان زيد واعلم انه لا يحذف الاسم ولا الخبر
 في هذا الباب اقته اراى بلا دليل ولا اختصار اراى به عند اجمه واولا ضرورة
 لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذا القيام مثلا كون من
 اكون زيد والعوض لا يحذف اى واما حذفها في ان خير فيز كاسيا في قبيح لكان
 لا بالاستقلال واما بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمص في ليس فقط
 حكى س ليس احدى هنا افاده في الجمع مع زيادة ويسمى المرفوع اى تسمية
 اصطلاحية لا مناسبة لها لان زيد مثلا اسم للذات لا لكان والافعال لا غير
 عنها وقد سميان فاعلا ومفعولا مجازا لان الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها
 مصانفا لاسمها فعنى كان زيد قائما كان قيام زيد ان يسبقه نفي اى لان القصد
 بالجملة الاثبات وهذه الافعال معناها نفي فاذا نفيت انقلبت اثباتا الا في
 القسم اى مع المضارع وكون التاني لا كما قال الدونشردى

ويحذف نافع مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم
 مجل الله متعلق بالاستمرار المفهوم من ابرج المنفى ومجيد بضم الميم خبر ثان
 ان قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب واولا فنعث نفاق هو ما يشبهه الوسط
 جمعه نطق ككتاب وكتب وجودا بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكر او انثى
 كافي المصباح وهذا الحسن الاشارة اما الى الاعراب فمقابل ان ابرج غير منفي
 بل تام بمعنى ازول من كوني منتظما مجيدا اى اترك ذلك مادامت قومي لانهم
 يكونونه فلا شاهد فيه او الى المعنى فمقابل ان منتظما معناه ناطق ومجيدا
 اى محسنا في الشاء على قومي افاده العينى النهى والدعاء اى لان المطلق
 ما نزع الفعل وهو نفي فخرج غيرها كالاستفهام قبل الة الاسكارى لانه بمعنى النفي
 ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا او يلى كقوله لن ترالوا كذا كذا ثم لا زل
 ت لكم خالدا حلود الجبال ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب
 ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر صاع فنادى مرخم صاعا
 على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمري اجتهد في الاستعداد للموت ولا تشبه
 الايا السملى اخر الاحرف استغماح وتبنيه ويا مؤكلا لها اولتداء محذوف اى ياهن

ومي اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح اي فلا يرد ان ترخيم غير المنادى شاذ
 لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظما ونثرا ووجه يستمي محبوبته بهما وعلى
 البلاى اي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرعاء رملة مستوية لا
 تبت شيئا ومنه لا كمنصبنا وزنا ومعنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسلمى
 المصدرية الظرفية اخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر
 مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت امر
 بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في ما رامت السموات والارض
 مع استيفائها الشطين بل هي تامة اي مدة بقاءها مخرج غير المصدرية كالتافية
 في نحو ما دام شئ وغير الظرفية كيعجبني ما دمت صحيحا اي دوامك فدام فيها
 تامة بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كلودام الظلم اهلك ولا
 توجد الظرفية بدون المصدرية ومعنى ظل اي مع معولها لان معناها
 وحدها مطلق حدث في زمن ماضٍ نهاري وقوله بالخبر اي بدلوله التضمني
 وهو الحدث وقوله نهاري اي ماضيا وكذا يقال في الباقي ومعنى صار التحول اي
 موضوعه له واما التحول المفهوم من كل فعل فانما الزم من دلالة على التجدد والحدث
 لان الوضع فصل الفرق بينهما افاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى
 ما جمعه بقول بمعنى صار في الافعال عشر تحول اض عاد ارجع لتغيم
 وراج غدا استحال ارتد فاقعد و صار فها كها والله اعلم
 وحكى من ما جاء حاجتك بالنصب اي اي حاجت صارت حاجتك فاسمها
 ضمير والاستفهامية وبالرفع اي صارت حاجتك اي حاجت فما خبرها مقدم
 وقد استعملوا كان وظل واهي واصبح وامسني بمعنى صار كثيرا نحو وفتح السماء
 فكانت ابوابا زاد الزمخشرى باث قال في الكافية ولا جبر له عليها لنفي حال
 اي لنفي حدث خبرها في الحال وانما لم تدل على المعنى كسائر الافعال الماضية
 لان شبهها الخرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان اصلا لكن حدث خبرها
 لا بدله من زمن فحل على الحال كانه الاقرب وعند التقييد بزمن اي صرحا
 كما مثله او ضمنا كليس خلق الله مثله اي في الماضي واسمها ضمير الشأن اليوم

ياتيهم ليس مضروفاى فى المستقبل واصلا عند الجمهور بالكسر سكت ليا تخفيفا
 ولم تقلب الفاجوردها على حسب ما يقتضيه الحال اى ملازمة جارية على ذلك
 وهى الملازمة مدة قبول الخبر عنه للبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لا يزال
 زيد ازرقا العينين ام لا نحو ما زال زيدنا حكا او علماى مدة قبول ذلك وجوز
 سببه لامطلقا مثله اما حال من فاعل عمل او نعت لمصدره محذوف اى عمل
 علام مثل عمله وفيها تقديم مفعول الفعل المعلوم بقدر عليه وهو ممنوع فاعل فيه
 خلافا والمضروبة وهو ليس ودام حصرة غير المتصرف فيها يقتضى ان مراده
 بالمتصرف ما يع المتصرف التام والناقص فيدخل فيه زال واخواتها فانه ليس لها
 الا الماضى والمضارع واسم الفاعل دون غيرها كالمصدر والامر واما ليس ودام فلا
 يتصرفان اصلا على الصحيح فى دام واما يدوم ودم وتأم ودوام فمن دام التامة
 لكن رجع الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدر
 وادع ان هذا المنسبك مصدر التامة او اختراع مصدر لم يرد جور وسوطين
 والباقي تصرفه تام كما بينه التام لكن اختلف فى اسم المفعول فمنه قوم منهم ابو علي
 قال فى شالمة ان تليده ابا الفتح ابن جنى سأل عن قول من يكون فيه فقال
 ما كل داء يعالج بالطيب واجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف
 كما مثل اوصير مصدره المفهوم منه نحو يكون قائما فتلخص بها ثلاثة اقسام
 احاك خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبرها الجازية وتلقى تجر
 والصحيح ان لها مصدراى فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة
 وليبات البيات والبيوتية ولظل الظلول ولأصبح وامسى واضح الاصباح والاضواء
 والاضواء ببذل الباء سببية متعلقة بسادى شرف وكونك مبتدأ والكاء
 فى محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واياه خبره من حيث التقصير
 ويسير اى سهل خبره من حيث الابتداء عليك متعلق به وما لا يتصرف منها
 وهذه العبارة فى غاية القلاقة لما فيها من التكرار والناقضة لما مر كالانحى
 وفى جميعها متعلق باجزء وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حطراى منع وسببه
 مفعول حطرو وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله اى وكل النحاة منع من السابق

دام خبرها كان في الدار صاحبا تمثيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديره
 على الاسم وحده هكذا وعلى الفعل ايضا كفي الدار كان صاحبا وليس كلامه الآن في
 وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل
 والحاصل ان الخبر ستة احوال وجوب التأخر ككان صاحبا عدوى لما ذكره الشر وشد
 وما كان صلواتهم عند البيت الامكاء اى تصغيرا بالقاء وتصذية اى تصفيقا
 محضه وجوب التوسط كيجب ان يكون في الدار صاحبا فيمتنع تأخير في
 الدار لكان الضمير وتقديمه على الفعل لثلاثا يفصل بين ان وصلتها وعلى ان
 لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كما ان كان زيد
 وجوب التأخر والتوسط كل كان زيدا قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها
 الصدر وعلى ان كان لثلاثا يفصل بينهما وجوب التوسط والتقدم ككان في
 الدار صاحبا وكان غلام هند بعلمها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الا زيد
 بجواز تقديم الخبر على ان لا على ما لان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان
 زيدا قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع
 الضمير رتبة وان تأخر لفظا بالشرط المذكور هو قوله ان لم يجب تقديمها او
 اى بشرط ان تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم
 والصواب جوازه منه قرآنة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا بنصب البر
 فليس سواء خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة السموأل اليربوري
 يخاطب امرأة خطبها هو وآخر قالت للآخر واؤها

اذا المرء لم يندب من النور عرضه فكل ردا دمر تديبه جميل
 وان هو لم يحل على النفس ضمها فليس الى حسن الشاء سبيل
 تعرينا انا قليل عدونا فقلت لها ان الكرام قليل
 وما قل من كانت بقاياهم مثلنا شبان تسمى للعلا وكهول
 وما ضربنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين دليل
 وانا انا من لا نرى القتل سبية ^{عيا} اذا ما رات عامر وسلول
 يقرب حب الموت آجالنا لنا ونكرهه اجاله فتطول

ومامات مناسيد في فراشه
اذا سيد منا خلا قام سيد
ونكران شئنا على الناس قلم
وايامنا مشهورة في عدونا
واسيافا في كل شرق ومغرب
معودة ان لا تسئل نساها
ولا صل منا حيث كان قتيلا
قوول بما قال الكرام فعولك
ولا ينكرون القول حين نقول
لها غر مشهورة ومجولك
بها من قراع الدارين فلول
فتعد حتى يستباح قتيلا

القرع الفرب
والفول الكس
والدوسين والبس كدروع

سلي نو لا طيب للعيش اى المعيشة والحياة ومنقصة خبر دام مقدم
على اسمها وهو لذاته قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منقصة
وهو بادكار باجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال ان دامت ومنقصة تنازعا
في لذاته فاعمل الثاني واضرب في دامت صغير امستراها واسمها فلا شاهد فيه
واصل اذكارا ذكرا قبلت تاء الافتعال والاولى اذاعت فيها الذال المعجزة بعد
قلها من جنبها كما سياتى فسلم اى الاجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم
معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال اقرب الى كلامه لكونه ما شبهه
به بقوله كذلك سبق نو في ان الخبر في كل سابق على ما فتأمل ففقه نظري في
ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والتصحيح منه الجواز ولا يضر
الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كان
المصدرية فلا يفصل لشدته تعلقه بها لانه يطلبها للوصول بها والعمل فيها غير
العامل يطلبها للوصول فقط تدبر كذلك سبق نو مصدر مضاف لفاعل
وهو خبر بالثبوتين وما مفعوله اى سبق الخبر على ما الثانية مثل سبقته على ما المصدرية
مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سياتى ففى بها نو فيه
مع توكيد ما قبله الاشارة الى ان ما تلزم صدر جملتها ابدا واجازة بعضهم
اجاز الكوفيين الصورتين لان ما لا تلزم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان
في الاولى لان فيها ايجاب فكانت لم يكن نقي بخلاف الثانية ومنعها بعضهم
حكاها في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النقي لكن قال في شئ الكافية انه اجاز
عند الجميع وهو من شواهد التصريحه منه جازى مما بالن ارجا بمثل واحسن من تفسير الضحى

على الفعل وحده هو الصحيح ومنع أو مبتدأ مضاف لمفعوله بفرد حذف
 فاعله واصطفى خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول
 سبق وخبر بالتنوين فاعله محرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى
 لافادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وانهم كلام المصححواز تقديم
 الخبر على غير دام وليس والمنفى بما السكونة عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح
 انظر الصبيان والنقص مبتدأ خبره فهي بضم القاف أي تبع وداما حال من
 ضميره وحذف العاطف من ليس وزال اختلف الخويون محل الخلاف في
 غير الاستثناء اما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون وتقديره
 برأين أي بيان وحيد لالته وقد اجاب عنه المانعون بانه ظرف يتوسع فيه
 مع ضعفه بكونه مفعول المعول فترادفه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا وان يؤ
 مفعول محذوف أي لا يعرفون يوم يأتيهم وليس مضروفا حال منه مؤسسه وان
 مبتدأ بنى على التثنية لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مضروفا خبره والضمير في ليس
 يعود له لا العذاب الام حيث يتقدم العامل أي الامثل فيه ذلك وقديما
 هذا الاصل كما اجازوا تقديم مفعول خبران على اسمها دون الخبر كان في الدار ^{بدا}
 جالس وقدموا مفعول الفعل المنفى بلم اولن دونه كزيدالم اولن اضرب ومفعول
 الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين دونه كعمر زيد ضرب ومفعول الفعل بعد
 دونه نحو فاما السيم فلا تقهر وكل ذلك لكلمات تعلم من ابوابها وان كان ذو عشرة
 جوزا لكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرما تكوم ويره ان الخبر لا يحذف في
 هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر
 اذا كان الشتاء فاد فتوتى فان الشيخ يهرمه الشتاء
 والاكثر عدمه ما دامت السموات اي بقيت حين تمسون اي تطلو
 في المساء والصباح وكذا ابان واضنى تامان معناها رخل في البيات والضحى
 وظل اما بمعنى دام كلوظل الظلم هلك الناس اوطال كظل النبات او الليل وقول
 برح الحقا أي ذهب وانفك الشئ بخلص وصرت الى زيد تحولت اورجعت اليه
 وعنه الا الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ بصيره ويضوره أي ضمير وقطعه

وقوله تعالى فضربن اليك ارضهم اليك وبهذا يخل قوله اني ريت غزالا او رقابتي خبالا
 قد صار كلبا وقربا وصار بعد غزالا ولي بذلك دليل في قول رب تعالى
 تنبئهم بحوقان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيدا خاك لا تمنع
 كون الحال معرفة الا ان تجعل كان بمعنى كفل فاذا ك مفعول وكذا يتعين النقص
 في وكونك ما ياه لما ذكرنا ان يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف
 انفصل الصير لايلى كان اى لا تمنع الفصل بين العامل والمفعول بمفعول
 لغير ذلك المفعول لانه اجنبى بالنسبة للمفعول الاول وان كان ذلك الغير مفعولا
 لذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ازيد يضرب بخلاف زيد جاء عمر ايضرب وزيد كان
 طعامك اكل لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه واجازها بعض البصريين
 هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديم
 وحده وجهه والبصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا جازت
 المسئلة اى باتفاق كتقديم المفعول على الفعل نحو وانفسهم كانوا يظلمون ومضم
 الشأن اى المضم الدال على الشأن وهو مفعول انو واسما حال منه اى حال كونه اسما
 لكان فيفيدان كان الثانية ناقصة وهو الاصح كما مر في آخر العرب وموهم فاعل وقع
 اى ورد فاوله واى اعترض بان لا يصح ذلك في كل ما ورد كقول
 باتت فوادى ذات الخال سائلة فالعيش ان يتمنى ان عيش من العجب
 وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصدع مغريا لقد هون السلوان عنها التحلم
 فقدم فوادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور
 نصب الخبر وهذا اقوى مما استدلل به الكوفيون واجيب بان ضرورة اوان
 فوادى وسلمى منادى ومفعول سائلة ومغريا محذوف اى لك وقوله لقد هون
 الخالفات عن خطابها اعراسا وطرها قنا فذا لجمع قنفا بضم القاء وفتحها
 اخره معية وهلاجون من الهذبان وهى مشية الشيخ الضعيف بهجو الفرزدق قور
 جوير بالجو والخبانة اى هم كالقنا فذا في مشيهم تبيلا للسرقة وعطية ابو جوير او مع
 والشاهد تلواياهم لكان مع اتم مفعول خبرها وهو عود وعطية اسمها انه مثل كان
 اى في ان المفعول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه واما في البيت الثاني فالمفعول

والخبر معاً مقدمان على الاسم فاصبحوا المرس بصيغة اسم المفعول محل النزول
 آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقاً وقائلة حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين بمحو
 اضيافه بكثرة الأكل حتى ان نوى التمر الذي كلوه اصبح عالياً على محل نزولهم مع انهم
 لا يلقونه كلمة بل يتلعون به بنواه واول القصيد

لامر حياً بوجوه القوم اذ نزلوا كأنهم اذا ناخوها الشياطين

اذ اقرء بالتاء اما اذا قرئ بالياء وهي الاعم فيتعين كون المساكين فاعله
 والمجلة خبر ليس واسمها ضمير الشأن اجماعاً اذ لو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها
 لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء تغني عن ذلك لتأويل
 المساكين بالجماعة فضمير الشأن اسم كان اي وجملة باصلة ما والعائد محذوف

اي عودهم به ويحتمل ان اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عودا خبرها واربطها
 بالمتداخروف اي عودهم به وقيل كان زائدة فضمير الشأن اسم ليس اي المساكين
 لثلاثين والفضل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر
 كالمبتدأ والخبر ولم ار من ذكره هنا لكن سيأتي في افعال المقاربة ما يؤيد وقد

تراد التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا يتأني في كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها
 انها لا تعمل شيئاً فلا مرفوع لها على الاصح لانهما قسم غير الناقصة والتامة كما في الشعر
 وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهراً هو ضمير مصدرها فعنى زيادتها عظيم احتمال
 المعنى بدونها ثم هي باقية على ذلك لانهما على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد
 ولا تدل على الحدوث اتفاقاً كما قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعاً لانهما

مسندة اليه ولا يسند من الفعل لا تحدثه في حشو خرج الاول لانه محل الاعتناء
 والآخر لانه محط القائدة وانما تنقاس انما الذي في التوضيح وغيره انها تنقاس
 فيما عد البحار والمجور ولكنها في فعل التعجب اكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزئي جملة وشذ حيث حرف جر قبله

بنت النحر شيب بضم الحاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحد والتمار
 بالرفع صفتها نسبة الى اعمار قبيلة من العرب والكلمة بفتحات جميع كامل مفعول
 ولدت وهم ربع الكامل وقيس المحافظ وغارة الوهاب وانس الفوارس وقيل لها

اي بنيك افضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل انس بكلمة ثم ان كنت اعلم ايهم
 افضل ثم كالحققة المفرغة لا يدري اين طرفها حكاية النخشي في المستصفي كانوا
 كرام بجر كرام صفة بجران والواو فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها
 من زيادتها كما تستدظن الملقاة الى الفاعل الا ان يفرق بان الزيادة اضعف
 من الالفاء فتساقى العمل واما على انها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لنا هم
 على اتم تأكيد الضمير المستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد
 بالكسر فانقلب واو اصلها للفظ لتلايق الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون
 مستثنى من كون الضمير لا يتصل الا بعامله فالواو مع تأكيد الضمير في لنا وقيل غير
 ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها في البيت ناقصة لازائدة ولو او اسمها
 ولنا خبرها وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف سرارة او بفتح المهملة جمع
 سرى اي سيد على غير قياس كما مر وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التائين تخفيفا
 والمسومة الخيل المجهول عليها سومة بالضم اي علامة للترك في المرعى والعرب
 العربية وروى المطهرة المصلا ب اي المتناسقة الاعضاء الشديدة عقيل بوزن
 وكيل كما في التجاعى اخو الامام على كراهة وجهه والمجد الكريم والنيل كسريف من النيل
 وهو الفضل وشمال كجهور ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل سكون
 الميم وفتحها وبليل اي مبلول من النداء او باله لمانر عليه لوطى لها وقولها اذا تهبت كالحماية
 عن الدوام تنبيه الفهم تخصيص الحكم بكان ان غيرها من اخواتها لا يرد وهو كذلك
 الا ما شد من قولهم ما اصبغ ابردها وما افسادها روى ذلك الكوفيون واجاز
 ابو علي زيادة اصبغ وامسح في قوله عدو عينيك وشانها اصبغ مشغول بمشغول
 وقوله اعادل قولي ما هويت فاؤتي كثيرا ارى امسى لديك ذنوبى
 واجاز بعضهم زيادة سائرها اذا لم ينتقص المعنى . وبعد ان ولو اى الشرطيين
 لانها يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان
 ام الادوات الجازمة ولو امر غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الام
 والغالب كون ان تنويعية كما تمثل ومن غير الغالب انطق بحق وان مستحق
 اي وان كنت مستحقا واما لو فقال ابو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها

لدر ظرف مكان اسم على سكون

الاضمن هو الحق والعدو

لا اعلانه ولا اعلم كمثل الشئ ونحو الاطعام ولو تروا ورد بقولهم الاحشف ولو تروا
 وقوله لا يا من الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده صفاق عنها السهل والوعر
 فان الملك اعلما قبله والتمر اعلم من الحشف اه تصريح التقدير ان كان احوى
 فحذفت كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله
 ازمان قومي والجماعة كالذي لزوم الرحالة ان يميل مميلا
 قال س اراد ازمان كان قومي مع الجماعة الخفقوي اسمها والجماعة مفعول معه كالذي
 وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها الفاعل او معناه
 وحروفه كما سيأتي قال الشنواني ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور
 واستقامتها قبل عثمان رضي الله تعالى عنه اي مثل حال قومه في لزوم بعضهم بعضا
 وعدم تنافرهم بحال راكب لزوم الرجل خوف ان يميل مميلا بفتح الميم الاولى اي ميلا
 فهو مفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو الاطعام
 ولو تروا بالرفع اي ولو يكون عندكم تمر كما قد روى فلا يختص خبرها بالماضي بخلاف
 الزيادة ومنه المرء مخزى بعله ان خير فخيروا ن شر فشر برفعها اي ان كان في علمه
 فخر آؤه خير آؤ وفي هذه المسألة اربعة اوجه ثانيا ما نصبها على تقدير ان كان علمه
 خيرا فهو خير اي خيرا الثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمه خيرا فخر آؤه
 خير الرابع عكسه وهو اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب
 بعد فاء الجزاء وكلاهما نادرا والثالث ارجحها لسلامتها منها والاولان متوسطتا
 وقد حذفت مع مفعوليهما بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا ان ما لا اي ان كنت
 لا تفعل غيره فاعرض عن كان ولانا في خبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعل
 المص من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجزء من الخبر فكانه لم يحذف وقال اللقا
 عازا لئلا لتأكيد الشرط نحو فاما ترين ولا داخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان
 اي ان لا تفعل غيره والحجاب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسانه غير واحد
 لقلة تكلفه لكن ضعفه الورداني بان ما لا تراد قبل الشرط المنفي بلا وبان جواب
 الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل من لداؤيضم
 الدال لغة في لدن وشو لا بفتح المعجمة وسكون الواو ومنو ناصب سائلة على غير قيا من

قله

اذ قياسها متوايل وهي الناقاة التي خفت لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية اما الشايل بلاها فالتى تشول بذنبها اى ترفعه لطلب اللقاح
وجمعها شول كراكم وركع والقاء زائدة والالتلا بالكسر مصدر التلت الناقاة اذ انلا
ولدها اى تبعها من لدان كانت اى من زمن كونها شولا وهذا تقدير
وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف ان
وجدها اى صبان وفى الاسقاطى بل نص على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه
الايمان يقال انه حل معى اى فيه بان فرار من قلة اضافة لدان الى الجمل ول لا اعرف
من لدان كانت بحذف ان وقدرها بعضهم من لدان شولا فتكون مصدرا
لاجتماعا وهو اقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه
ارتكب مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك
لانهم عوضوا الحرف عن الجملة فى يومئذ فعن الفعل وحده اولى تحذف اى وحدها
ولا يحذف الاسم معها كما فى التشرىح به الفارضى والاصل ان كنت برا صلة الاول
اقترب لان كنت برا قدمت العلة على المعلوم للمصغر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع
ان وان وزيدت القاء فى المعلوم تشبيها بحجاب الشرط فى ترتيبه على ما قبله ثم
حذفت كان فان فصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا اضحك
ما ان حراء مكانه اى ما ثبت ان نحو اباخر اشته بصنم الخاء المعجمة وحكى كسر صاحبها
وهو منادى واما انت اى علة اولى وفان قومي اى علة ثانية حذفت معلوليهما للدلالة
المقام اى لأن كنت ذانفرا فحذرت على لا تغفر فان قومي اى والمراد بالضيع اما السنة
المجدبة بالاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها وهو الحيون العربى
وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم واجاز ذلك المبرداى على زيادة ما لا انها
عوض ما التزم اى لم تلزمه العرب غير ضمير اى بان لم يكن ضمير اضلا كما
مثله وضمير منفصلا كالصديق لربك اياه والحاصل ان شرط حذف نون كان
سنة كونها من مصارع مجزوم بالسكون وضلا ليس بعد ساكن ولا ضمير متصل ذكر
المص الاولين والنث الاخيرين وتركا الواسطين فلا حذف فى الجزم بغير السكون نحو
ونكونوا من بعده قوما صالحين ولا فى حالة الوقف بل تزد النون لأن جزء الكلمة

اولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كلم يع والظ
انها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على رسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت
غير ثابتة الاصل نحو قوله فكذلك التوفيق ^{رواه الله}

بطل
فظل ما والوات
وان اشبهها
بليسين

اعمال ليس مفعول مطلق لاعلمت وما تائب فاعله ودون ومع حالان من ما
وترتيب اى وبقاء ترتيب زكى اى علم من قوله فيما مر والاصل في الاخبار ان توك
لان يصدق بالمنسوخ وسبق مفعول به لاجاز وهو مصنف لفاعله وحذف
مفعوله اى اجاز العلماء ان الحرف والظرف المعولين خبرها كما يفيد المثال يسبقا
اسمها وخبرها ونهاهى لان لها الصدر ومعنى ذلك ان معمول الخبر اذا كان غير
ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في التث على الباقي انما قدم هذه الحروف على
بقية الافعال لانها اظهر شبهها بباب كان لموافقها ليس معنى وعلا ولكثرة
مجي خبرها معرذا فيظهر علمها الرفع والنصب بخلاف افعال المقاربة فلفه
تم انجزها قر ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع قال سمي
القياس لما قاله التث وقد اهلوا ليس محملا على ما في قولهم ليس الطيب المسك بالرفع معنى
كحل ليس اى عند البصريين اما الكوفيون ففعلوا الرفع بعد ما ابتدوا
خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو البناء التى تزد بعد التث
مرفوع محلا او تقدير الحالة وجود البناء فتأمل ابناؤها الخ قبله
وانا النذير بحجة مسودة تصل الجيوش اليكم اقوادها
والحرة بفتح الهملة ارض ذات حجارة سودا راد بها هنا الكنية السوداء لكثرة
رجالها اما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل اشدا العطش حرة على قهوة اى عطش مع برد
والاقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بابنائها رجالها وبابائهم ساداتها
ومثكتفوا ببلانون لانها فتة تبايع اى ابناء تلك القبيلة محدقون براسهم
وعيطون بهم وفي نسخ بالنون فأبائهم مفعول به وتقصر همزة الاولى للوزن
وحنقوا الصدر وجمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتح تين وهو الغيظ وهو خبر
تان لابنائها وقوله وما هم اولادها اى حقيقة بل مجازا تقولم هو لاد بنو الحرب
اربعة تقدم ان الرابع المذكور ضمنا لاصريها بطل علمها اى لان تبعد

شبهها

شبهها بليس لكونها لا تليها اضلاً ولضعف ما عن تحطيمها اما النافية فلا تضرب
 بل تكون مؤكدة لما تكيد القضيأ بالمراد في بخلاف الزائدة فتأكدها معنوي كسائر
 الحروف الزائدة ان لا ينقص النفي اى من خبرها كافي الشذو ولا يضرب نقضه
 عن معمول الخبر اجماعاً لانه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائماً في الدار
 بالآخر غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم خلافاً لمن اجازة
 هم يونس والشلوبين وتبعهما المصرفي التسهيل وسبك المنظور لورود م في
 قوله وما الدهر امة متجنوناً باهله وما صاحب الحاجات امة معذبا
 وقوله وما حق الذي يعثونهاراً ويسرق ليله الا نكالا ان
 واجيب بانه شاذ او مؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف اى يدور ودوا
 متجنون وهو دولا ب الماء ويعذب معذبا اى تعذيباً وبشكل كما لا على حد ما زيد
 امة سيرا وفي ذلك خلاف اختار في التسهيل وسبك المنظور مجاز
 ونسبه لسيدويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمي انه لغة مع مامسياً من اعتب
 اى من اعتذر من آساءته وخرج على انه شاذ او حال والخبر محذوف اى موجود وكذا
 قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قرش واذ ما مثلهم بشر
 بنصب مثل وانه مبنى لا منافاة للمبنى على حد مثل ما انكم تنطقون فهو مبتدا
 وبشر خبره وما متهمة لانه تميمي وقد صح بهذا نحو رد بان تقديم الظرف اذا
 كان معمول الخبر لا يضرب فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان
 على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بممول غيره دون الخبر فكان ههنا بالاول
 لان الحرف اضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصحح الاصل
 وابن عصفور كما قاله ابن هشام افاده في النكت بطل علمها منه قوله
 وقالوا تفر فيها المنازل من متى وماكل من واقامى انا عارف
 بنصب كل مفعول عارف الذى هو خبر انا وما متهمة ومعنى تفر فيها اطلب
 مفرقتها في المنازل وانما اتممت لضعفها عن ان يتصرف فيها واعتقر والظرف
 لتوسمهم فيه وكذا ايمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لثلاثه
 بينها وبين معمولها اجنبى فلا يقال ما زيد يطعمك اكلاً ولا ما زيد اضارب قائماً

وان تردد فيها سم كذا في نيس لكن الظاهر جواز الأولى لأنها تفصل من معقولها ما
 لم ينط على علمها منه قوله باهية حرف لذن وان كنا آتينا فكل حين من توالي مواليا
 ان لا نذكر رأى مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به التصيرورة
 الكلام ايجابا وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فما يظهر قياسا على ان الزائد
 اما ان كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في ش السهيل واعتمد
 الدمايني وغيره كقوله لا ينسك الا شئ تاسيا فما من حمام احد معتصما
 فالأولى نافية والثانية نعت النفي فبقي اثباتا والاطهر في المعنى ان الأولى
 هي التي نعت نفي الثانية عن الخبر اى انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة
 ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم فان ابدل بطل علما
 لان ايجاب البديل ايجاب للمبدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار في موضع
 رفع اى بناء على ان الامراب المحلى لا يختص بالمبنيات او رفعه مقدر مؤكدة لبحار
 الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل
 او التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعبا به صفة ولجازه وقوع
 فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز اما على
 اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف اى الا هو شئ ذو واقع بمعنى لكن
 تبيه يجوز نصب شئ الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البديل من محل الأولى
 ان اعلمتها على القول الثاني ويمتنع على الاول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز
 تبعها لاول مطلقا لان الباء لا تعمل في موجب فتدبر في انه مرفوع اى محلا
 او تقدير اعلما مامر لانه خبر المبتدأ واما ماملة سواء جعلت او على كونها مجازة
 فهو يدل من الخبر قبل نسخه على مامر و ترجيح المختار اى بيان وجه ترجيح الحال
 ان الشرط الخامس والسادس ضعيقان فلذا اتركها المتن وبفرض صحة السادس
 يعنى عنه شرط بقاء النفي لما مر ورفع المفعول الزم ومن بعد متعلق برفع
 منصوب بامثلة المحرور والياء الزائدة فيتعين الرفع بعده ايضا ويمتنع
 الجزلان الباء لأثراد في الاثبات والنصب لما سياتى خبر مبتدأ اى وب
 ولكن حرفا ابتداء لا ما طغان اذ لا يعطغان اى المفرد فاطلاق العطف مجاز

للشبه الصوري وهو خبر مبتدأ محذوف أي لاعطف على المحل على التحقيق
 لأنه منسوخ جر الخبر البابا بقصر فاعل جر والخبر مفعوله ونفي كان
 أي وبعد نفي مادتها وان لم تكن ماضياً واعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ
 قال في شرحه كقوله دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعد
 فراد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخاً منفياً والقعد بضم القاف وال
 الأولى الضعيف في الخبر المنفي أي إذا كان قابلاً للإيجاب ولم ينقض نفيه
 وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك باحد وليس زيادة بقاءم وقاموا ليس يزيد
 وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والمجور بها على الاعمال منصوب محلاً وتقديراً
 وعلى الاعمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء أو هو
 منصوب فيجمل عليه المقرون بها تنبيه الاسم إذا وقع في محل الخبر كخبر على قلة
 كقراءة ليس البرهان تولوا بنصب البر وقوله الشيخ عجباً إن النفي أيضاً ببعض ال
 فكن في الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والقيل خيط في شق النواة وهو مفعول
 مطلق أي ليس مفعول اغناء قليل لا وسواد بن قارب صحابي جليل هو قائل البيت
 ففيه التقات اجتمع القوم أي اشد هم مرصاً على الأكل والمحل الأول بمعنى
 مجل بقرينة الملح والثاني على بابيه أو مثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر في
 التكرات متعلق باعلت ولان تأب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي
 عملا كليس وقد تلى من ولي الشيء بليده ولاية أي تولاه ولات وان فاعله وذا
 العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الأول لقوله في التكرات لولان التكرار
 لا يشترط في ان كما وقد التحقيق بالنسبة ثلاث والتقليل في ان استعمالاً للمشارك
 في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعملات اجماع من العرب على ان هذا الاجماع
 لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب اجمعت على الرفع فان نصب بعدها فلا ينافي
 قول الاخفش الآتي بشروط ثلاثة اعلم ان شروط اعمال ما الاربعة تشترط
 كلها في هذه الثلاثة احرف الاعداد الاقتران بان فانها لا تتراد بعدها اصلاً فلا ينافي
 اليه لكن يظهر قياساً على ما سبق مما ان تأكيدان بمثابة لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك في
 ان واما اولات فيزيدان بتكثير مفعوليهما وتختص لابان لاشتمال الجنس نصاً واولا عملت

كان وتختص لمات يكون معمولتها اسمي زمان كساعة وحين وان يحذف احد
 فشروط ثلاث ستة ولاخمسثة وان ثلاثة تعزى تسل وتصبر والوزر المجرى
 والشاهد في الثاني صراحة اما الاول فان جعل الخبر باقيا كذلك او على الارض
 وباقيا حال كان فيه الشاهد بقية الثانية اذ يبعد التلقيق اذ لصاحب
 اذ ظرف لنصرتك وبوت ما مضى مجهول من بواه الله منزلا اسكنه اياه والكما
 بجمع كى وهو الشجاع المتكى بسلاحه اى المتعطي به وهو متعلق بحسينا الثاني
 اى الجعدى وهو قيس بن عبد الله العماليق الذي ياتي في قوله وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اسم صيدته التي اولها بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا ناله جوفوق ذلك مظهر
 فقالت له الى اين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها
 فلاخير في حلم اذا لم يكن له بوادر تحي صفوه اذ يكاد
 ولاخير في جهل اذا لم يكن له حلیم اذا ما اورد الامر اصدا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكر له سن مع طول عمر قيل
 عاش مائتين واربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك بت
 اى ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنوع الخافض لامفعول لان يد
 لازم اى بدى فعلا كفعل او بقت بتشديد القاف اى تركت وسواد القلذ
 وسويداه وسوداه حبه وباعيا اى طالبا مؤول اى بان انا نائب فاعل
 لمخروف اى لا ارى باعيا من راي البصرية فباعيا حال فلما حذف الفعل رز
 الضمير وان ذلك الفعل خبره اى لا انا ارى فاقبل قد وقع في امثلة
 تس ما زيد قائما ولا اخوه قاعدا فاعل في المعرفة اجيب بان لا رائد والاسماء
 تابعان لمعول ما هو تصریح . ان لا يتقدم خبرها اى ولا معموله غير الظرف
 كما مر في ما فذهب اكثر البصريين الى تخرج عليه قول بعضهم ان قائم يشد
 فاصله ان انا قائم اى لست قائما حذف همزة انا اعتبارا واو غم ثم حذف
 الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكان هو الله ربى فاصله لكن انا فعل به ما مر
 وسمع ان قائما على الاعمال افاده في المعنى فلكن في الآية حرف استدراك مهمل
 لتخفيفها وانا مبتد اول وهو ضمير الشأن مبتد ثان خبره جملة الله ربى

والجملة خبر انا قال الدما ميني وابنت ابن عامر الف لكنا وصلوا ووقفا تعويضا لها
 عن الحرة وابنتها غيره ووقفا فقط على الاصل في الف انا قوله الاعلى يؤخذ منه ان
 النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما ان الذين اواى ليس الاضام الذين تدعونها
 عبادا امثالكم بل اقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها زيدت
 عليها تاء التانيث اى لتقوى شبيها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتانيث لفظها
 كتاء ربت وتمت وحركت للتساكين ولقرقها من تاء الفعل ولات الحين قدرة
 معرفة لان المنفي حين خاص وهو الذى ينوصون فيه اى يهرون اى ليس حين مناصم
 حين فراى ليس صالحا له ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير معمولها لان محله فى الظن
 دون المقدر كأننا لم اى حيننا كأننا لم ولات ساعة مندم اى ندم والجملة
 حال اى وليست ساعة ندمهم ساعة ندم اى لا تصلح والمرع مكان الرفع اى الرى
 ومبتغيه طالبه ووخيم كتحليل وزنا ومعنى خبر مرع والجملة خبر النفي محتمل للذين
 فعلى الاول يكون المعنى فى سوى لفظ حين وعلى الثانى فى سوى اسم حين فينعقد
 الحين وغيره فتحصل انها لا تعمل فى غير اسم زمان اتفاقا واما قوله
 لهنى عليك للهفة من خايف يبنى جوار الحين لات مجتهد

فتقديره حين لات يوجد مجيرا ولات مجير له فهو اما فاعل او مبتدأ الاسمها
 والله سبحانه وتعالى اعلم ليرقىل كاد واخوانها لانه لا دليل على
 انها ام بابها بخلاف كان لما ترقىل والمركب اصل القرب كسافر لاحقيقة القاء
 لانه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب
 الاسم من الخبر فتكون على بابها اصل كاد كود بالواو والحكاية تن كدت بالضم
 وكان قياسها كود كطلت طول لكنهم قالوا كاد شذوذ او جعله المصنف من تداخل
 اللفظين فاستغنى بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبتان
 وقولهم كدت بالكسر لا يدل على ان عينها ياء لاحتمال انه ليسان حركة العين كحفت
 فتحصل انه لا يقال كاد كود ولا يكيد هذا فى التى بمعنى قارب اما بمعنى المكر
 فكاد يكيد كمان كاد اى فى العمل وعدم الاستغناء بالرفع لامطلقا كناية
 يفيد قوله لكن ندر اواى فتحا لفظها فى ذلك وكذا فى كون الخبر لا يرفع الظم كناية

مطلوب
 افعال المقارنة

التميم

ولا ينقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والزمنا
ويجوز حذفه ان علم الحديث من تأني اصاب او كاد ومن عجل اخطأ او كاد وفي انها
لا تزد بحلاف كان في الجميع ولذا اوردت عنها باب تا الفاعل اي الواحد
واخوانها اي تاء المشي والجمع ونون النسوة والمشكل مع ضيره كما مثل بعضه ^{وهي}
كاد وكرب فزاد في التسهيل ادلى وفي بعض نسخة والتر على الرجاء بالمد واصله
الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعجم الطمع في الخير محبوبا والاشفاق اي الخوف
منه مكرها ففيه تغليب كما في يس وقد اجتمعا في آية وعسى ان تكرهوا شيئا ثم
قالوا لولا ان نرى الجحيم لا لاتشفق كما قاله الدماميني نظر للواقع ونفس الامر
وعكس التمني نظر الى حال المحاطين وما عندهم وعسى في الآية تامة وان والفعل
فاعلمها على الانشاء اي الشروع في العمل ولذلك تسمى افعال الشروع ^{وهي جعل}
وظفق فزاد المص في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقول ^٧
هبت الود القلب في طاعة الهوى فلي كما في كنت باليوم مغريا
وينبغي عد شرع وزاد الرضى اقبل وقرب وفي الشذوذ رهلهل كقول ^٧
وطنا ديار المعتدين فهلمت نفوسهم قبل الامامة تترهق
قال في النكت ولم اقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في
الجامع وغيره من باب تسمية او مثله في التوضيح واعترض بان شرط هذه التسمية
ان يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فاكثر كلمة واقا تسمية الاشياء
المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقرين فكان الانسب ان يقول فغلب
البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على انه قيل ان الجميع للمقاربة اذا الشروع
في العمل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريبا من تقدير حصوله فلا يجاز ولا تغليب
الاصناف عما اي ولا يرفع الة ضمير اسمها الا الظم ولو سببتا في غير عسى كان
وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مفعولها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره
ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقول
واسمية حتى كاد ما ابته تكلمني بحجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت اذا ما قتت ثقلني
ثوب فانهم نفس الشارب السكر وكنت امشي على حطين مقعدا قصر امشي على اخرى من الشجر

واولا بان ثوبى واحجاره بدلا اشتقال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير
 يرجع لربع مية قبله وفاعل يتقلنى وتكلمنى ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود
 بالحكم والفعالان خبران لفاعل البدل المتقدرا غنيا عن خبر المذكور اما خبر عسى
 فيرفع السهبي بلاقله خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسهبى هنا الظالمضا
 لضمير اسمها كقولها وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد
 برفع جهده اى وما الذى يقال فيه عسى الحجاج يبلغ جهده اما على نصبه ففاعل
 يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه اى يبلغ الحجاج جهده به ونذر مجيئه اسما اى شذ
 كفى التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف اى فطفق بيسخ السيف
 مسحا بسوق الخيل اى رجليها واعنا قها فسميا مصدر ميبين للنوع لتعلق ما بعد
 به لا مؤكده حتى يمتنع حذف عامله ملحا اسم فاعل من الخ في القول راو مر تكراره
 وصا ئما اى مسكا عن خطابك او سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزبا
 عسى الغيور ابوسا تصغير غار اسم ماء لكلب وابوس اى شدا تد جمع بوس وهو
 مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المعنى انه ما حذف منه كان اى
 يكون ذا ابوس لبقاء عسى على اشتغالها الاصلى اهو وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال
 في البيت الاتى وما كذبت اكون ايبا ومثله يقال فى عسيت اكون صا ئما افاده المهر
 فابت اى رجعت وفهم قبيله وايبا اى راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى
 كثير مبتد او مثلا باجر تميز لها وفارقتها خبر وتصغير بالقاء مضارع صفر
 كتعب يتعب اى خلا او مضارع اصفر كما كرم يكرم بمعناه لكن فى قوله انه
 اشار الاشمونى بنحو انه بان فيه تقدير العطف اى لهذين واخواتها لانه ورد فى غير
 كون الخبر جملة اسمية وماضوية اى غير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج
 الى اثبات وروده ظرفا ومحورا ايضا والاولى الجواب بان الحكم بالندور على
 غير المضارع يكفى في صدقه بثبوته لبعض افراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية
 كقولها وقد جعلت قلوبى بنى زياد من الاكوار تمها قريب والقلوب
 الناقية الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما فى الصبان اى جعلت ترى
 بقرى المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج

ارسل رسولا ببناء على ان اذا ظرف لا يرسل مجرد عن الشرط والا فالجملة الشرطية
 وجوابه وذلك جعله جملة ماضوية على هذا ايضا باعتبار ان المقص من الجملة الشرطية
 جوابها والشرط قيد له لا سيما مع كون ارسل عاملا في اذا فهو اول الجملة في الحقيقة فقد
 كثيرا في لان المترجي مستقبل فيناسبه ان لاستقبالها ومن ثم خص الخبر هو
 عدمها بالشعر كما في الشر ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تاويل بالمصدر
 الصريح اى عسى زيد اذا ان يقوم او عسى حال زيد ان يقوم لكن قال السيد المعتمد
 المؤول يصح حمله على الذات بلا تاويل كزيدا ما ان يقول خيرا او يسكت له شماته
 على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح عسى الكرب ان بعد
 فَيَأْمَنُ خَائِفٌ وَيُفَكُّ عَيْنٌ وَيَأْتِي أَهْلَهُ النَّائِي الْغَرِيبُ ن
 وامسيت فيه بضم التاء ويروى بفتحها على انه مجرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم كـ
 ضمير الكرب وجملة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراه ~~فرج~~ خبرها لان
 خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها او سببها المضاف لضميره وفرج اجنبى منه كذا في النسخ
 والدماميني وغيرها وانظر ما نصنع في قوله عسى فرج يأتي بالله فان فاعل يأتي لفظ
 الجلالة وهو اجنبى من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به تقتضى ذلك
 انه لا يشترط السببى بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير باى وجه كالتاء من وراه
 ويؤيد ذلك تجوز اى ايان كافي التصريح جعل يكون تامه ووراه متعلقا بها فان
 فاعلها هو فرج لا ضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كونه لا بوجود
 الكرب لانه حاصل فتأمل يراى سديد ولا يمكن اسير التقليد عسى فرج وقوله
 عليك اذا صاقت امورك والتوت بصبر فان الضيق مفتاح الصبر
 ولا تشكون اى الى الله وحده فمن عنده تاتى القوائد والبشر
 عسى فرج او بعد اذا الخ عشر فارع يسرافاته قضى الله ان العشر يعقبه لئلا
 وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشان لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك
 المرجع وله خبر عن امره في خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر ان يتجدد اى الى الله
 وصفا على قرب الخبر فكأنه مشروع فيه حال لا لامستقبل وقرن بها قليلا نظر الا
 من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها في ذلك كرب فذبحوها ولا ينقض

وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربتة لعدم اتحاد زمنهما الذي
هو شرط التناقض اذا المعنى فلهجوها بعد ان امتنعوا حتى لا يقربوا عنه ولا تناقض
في ذلك واما الجواب بان كاد تقيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال تسلط
النفي على معناها وهو مقاربتة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعاليمك
يراهها ابلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفى مقاربتتها بخلاف عكسه وكذا قول ذي الرمة
اذا غير التامى المحبين لم يكذب ^{اصل} ريسيس الهوى من حب مية يبرح
ابلع من لم يبرح اى لم يذهب كما لا يخفى من بعد ما كاد اذا اسم كارضير القوم المعلوم
من ذكر المهاجرين والاضداد قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير الظن
لتقدمها رتبة كما مر في تكملي اجارها لا القلوب نفسها ابتداء يخلو الخبر عن ضمير الاسم
اقام على قراءة التحية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها الوجوب ثابت
الفعل السند لضمير المؤنث قال الدماميني بل هو على اضمار الشان اى فاسم كاد
ضمير الشان لانه فاعل يزيغ اذ ليس بعد جملة تفسره ولانه لا يرفع الا ابتداء
او نواسخه لكن لا يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا ان يخص هذا الشرط بغير ضمير الشان
لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كانها عينه وذلك ابلغ في الربط من اشتغالها
على الضمير فتأمل ان تفيض نحو يقال فاض الرجل يفيض فيضاً وقيرواً وقيضاً
بالضاد او الفطاء بدلها اذا مات وكذلك فاضت نفسه وفاطت اى خرجت روحه
عن ابي عبيدة والقرافالا والضاد لتمييم والظاء لتقيس ومنع الاضمي فاطت نفسه
بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاظ اذا
مات كذا في الصحاح بزيادة وبه يعلم ما في البيهقي والريضة بفتح الراء وسكون
التحية وبالظاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على كل ثوب
رقيق وجمعها رباط ككلبة وكلاب والبرود جمع برودع من الثياب والمراد انه
صار حشواً كقائه وكعسي خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحقاً صفة لصدر
مخدوف اى اتصلاً لاحتمال الزموا الذي يصح في كل من اخلق وان كونه ممنوعاً
اولاً وثانياً لان الزموم من الجائدين ومثل حرى حال من اخلق وبعد منقول
بتز الذي هو خبر عن انتقاباً لقصر الضرورة لان التقاء الفريتين من كلمتين

لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا في الحركة لكن يجب انما وجبت
 فيها دون عسى مع ان الثلاثة للرجا المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل
 والشهيرة فيه فاعتنت عن لزوم ان بخلافهما واما اوشك اذا ما خالفت كاد
 وكره مع ان الثلاثة عند المص للقراب المرح للتجريد لان اصل وضعها للسرعة كما وشك
 فلان يوشك ايشاكا اي اسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها
 في القرب لترتبه على الاسراع فلذلك خالفتها اما على ما ذكره الشاطبي عن الشبو
 وغيره من انها للرجا كعسى فالامر ظاهر لكن كان حتمها لزوم ان كرى واخولق
 اذ لم تشهر في الرجا اشتها عسى فتأهل غزاته بكسر المعجمة وشد الراء اي غفلاته
 والبيت من المنسرح وترك ان كواستفيد من النظم ان خبر هذه الافعال
 اربعة اقسام ما يجب اقترانه بان وهو كرى واخولق وما يجب تجرده وهو
 افعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى واوشك وما يغلب تجرده وهو
 كاد وكره يحدو بمهملتين بعد التحية اي يفتى للابل للسرعة والمتأني هو
 الذي يسوقها وطفق بالقاء والموصدة بدعا كخرج فيها وزعم المصون نقل
 الطبلاوي عن ثم مسلم للنووي ان من كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التمر
 فيلعل كلام الشاعرية من جواهر اى شدة وجدده وحرته سقاها اي العروق المذكور
 في قوله مدحت عروفا للذي مصت الثرى وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها
 المعنى القرس الخفيفة ثم الغارضين اذ لا يناسبه الجمع في اعناقها ولان الشاعر يجوز
 بانهم حديثون في الفنى واصلم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح
 الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس والتي فيها ماء وان قل وتقطعا اصله
 ثقطعا صبان لا غير لا عابطة لغيره على اوشك فهو مبنى على الضم في محل خبر
 اى لا غيرهما كودي فهو شكة او خبر عن ارضنا وفيه ضمير هو اسم وان تعود خبر
 وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح المخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشنا
 خبر تعود بمعنى تصير وهو يفتح الواو اي متوحشة ويعنها اى ذات ووحوشنا وسبابا
 بفتح التحية بعدها موجدتان اى خرابا اموت يا بسى اى حزنا والرجام بكسر الراء
 وبالجم اسم موضع وقع به حرب ورهن اى رهون وكاند بالجر الذي يرسم بآبلا لفظ

لما سياتي في الابدال وخبره محذوف اي كانداتيه كما في ثالكافية وتصويب الموضع انه
 بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كقاتل فلا شاهد فيه رجوع عنه في
 ثالشوهد الكبرى فقال ظهر لي ان الحق مع الناطم اه تصرح وقد يقال لا شاهد
 فيه على الاول ايضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر اي بالذي انا قريب من فعله
 كما قالوا ان قوله ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاجعل
 لا يدل على محي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشفاء
 اي قريب والاصل كارب يومه بالرفع اي قريب يوم وفاته ولا يرد انه لم يات من افعا
 الباب تاما غير ما في البيت الاتي لان المراد به المكتفي بان يفعل لامطلقا قدر
 عسى قيل وعسى يعسوا ايضا فهو واوي ويايئ مصارع طقق اي ومصد
 ايضا كصدر جلس وفتح مصارع جعل كقولهم ان البعير لم يهر حتى يجعل اذا شرب
 الماء مجه وفيه شذوذ ووقع الماضي خبرا كامة في ارسل رشولا فلنخص من الثمان ما ورد
 له المصارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثبات
 وزاد الموضع كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما هو في
 ايشاكا وكاد كورا او مكادا ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح
 وشرحه اوشك قد سبكون الكاف للوزن قد غم في القاف فتصير قافيا
 مشددة غنى بان يفعل عن ثان اي عن ان يكون لها ثان لتتامها فلا
 لها اضلا كما هو مذهب الجمهور واما عند الناظم في ناقصة وان يفعل سد مسد
 معموليها كما سد مسد المفعولين في احسب الناس ان يتركوا ولا ينصر كونه في محل
 نصب ورفع لانه باعتبارين كما في اعجبني كونك مسافرا وكان المناسب للشئ محله
 على مذهبه بان يقول غنى عن ثان اي وعن الاو ايضا وانما سكت المص من هذا
 لوقوع ان يفعل في محله فاغناؤه عنه واضح الشلو بين بفتح الشين وضم اللام
 وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظا اعجبني كما ذكره اللداعي
 وتجويز وجه آخر ورد غلته التباس اسم عسى واصله مبتدأ بفاعل الفعل
 بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ الثلاثي بالفاعل وقد جهاب
 بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تنزل فعليه لتصدر بها بعسى بخلافه هناك

فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية او ويرده جواز كونها مبتدأ مؤخر او جملة عسي
 خبره وفيها ضمير فتلحق بالاسمية كما ذكره الاثنوني في شا التوضيح افاده سم وهو
 يؤيد ما مر في وليس كل النوى مرفوعا بعسي قال سم هل يجوز ذلك اذ لم يقترن الفعل
 بان كعسي يقوم زيداه واستظهر الصبان الجوزان قدرت ان مع القبل والية
 وجب لعدم ما يصلح المرفوعة عسي غير تنبيه يمنع كون الظم اسم عسي
 في عسي ان يضرب زيد عمر لثلا يفصل بين صلة ان وهي يضرب ومعمها وهو عمرا
 باجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسي ان يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب
 مقاما يبعثك على الظرفية او غيرها فان جعل مصدر المحذوف اي فتقوم مقاما
 جازا لامران لغة الجاز عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسي ان يكونوا
 واما غير عسي اوضح في ان اخلق واوشك يجب فيهما الاضمار لكن نص المراد
 والاشنوني وغيرها على انها كعسي وانتقبا بكرة التاء الفوقية فطاق مصدر انتقاه
 اي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن اي علم لكونه الاصل والمشتهر
 والله اعلم وهي ستة ارف زاد المص عسي في لغة حملا على لعل
 لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا لقوله فقلت عساها نارا كما سن وعسا
 وهي حرف كععل وفاقا للسيرافي وخلافا للجهمور في اطلاق فعليةها ولا بن السبع
 وتعلب في اطلاق حرفيةها اهو والمخاضل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثه مزا
 مذهب سى انها حرف كععل ومذهب المبرد انها على اصلا تعمل عمل كان لكن انعكس
 طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدها وجعل خبره
 اسمها مؤخر ا الضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على اصلا
 والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر
 في البيت الماروان النياية انما سمعت في المنفصل نحو ما انما كانت لا في المتصل
 واما قوله يا ابن الزبير طال ما عيشك الكاف بدل من التاء بدلا تصريا فيها
 لانيابة فاسقط ان نحو انما لم يسقط كأن مع ان اضل ان المكسورة وقع الكاف
 لا ينشأ هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا
 تجر ما بعدها عند الجهور واما ان المفتوحة فلم ينسج عنها حكم اصلا بدليل جواز العطف

مطلوب
 ان واخواتها
 م

بورها

بعدها على معنى الابتداء كالمسورة للتوكيد اى منسوب له من نسبة الجزئى ككلمة
 لان توكيدها جزئى من مطلق توكيد او اللام زائدة اى معناها التوكيد وكذا الباقى
 والمراد توكيد النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابيه كأن زيدا قائم او لانفوان الله
 لا يظلم الناس شيئا فاقلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فعنى علمت انك
 قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بعينه لا يوجب مضافا
 له من كل وجه ثم التشبيه اى التوكيد لتركبها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل
 ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتح الجزئى لئلا يحم صارا كلمة واحدة ولا يلزم التشبه
 واما الكاف ومثل فيلها المشبه به قال فى الفنى اطلق الجمهور كونها التشبيه وزعم
 جماعة تقييد بخبرها الجامد فان كان وصفا او ظرفا او فعلا كانت للظن قال
 الكوفيون وترد للتحقيق كقوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام
 اى لان الارض ذو والتقريب نحو كانك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكانك بالدينا
 لم تكن وبالآخرة لم تنزل وقد اختلف فى اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف
 مضاف فى الاولين وما بعد الجار خبرها اى كان زمانك مقبل بالفرج او بالشتاء
 واما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال
 بدليل روايته بالواو كقولهم كافي بالليل وقد قبل وبالشمس وقد طلعت والاصل
 كانك تبصر الدينا حال كونها لم تكن وكافى ابصر الليل او حذف الفعل وزيدت الباء
 اهو لولا وروده بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى فى متعلقة به وقيل
 الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر للاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
 ثبوت كزيد شجاع لكنه ليس بكريم او اثبات ما يتوهم نفيه كزيد شجاع لكنه كريم وما
 قام زيد لكن عمرو اذا كان بينهما ملامسة كلابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف
 السالم من التكلف واما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوت او نفيه فظاهر
 فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوت او بغير عطفا على الهاء اذا المعنى على
 الاول او برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثانى او برفع ما يتوهم ثبوت نفيه واذا كان
 النفى او ثبوت النفى متوهما للثبوت فاعلى حاجة لنى هذا الشئ بالاستدراك فلا بد
 لصحة من تقدير مضاف اى او برفع نفى ما يتوهم نفيه ورفع النفى اثبات كما ان المراد

في الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوتها فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستبداد
 غالباً اذ قدره لجزء التوكيد كلوجا و زيد لا كرمته لكنه لم يحجج اكدت لوفى نفي المحي
 وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه اصلاً وهو المشهور لكن فسهوه بخا
 حكم ما قبلها الما بعد ها وان لم يندفع به توهم فلا تقع التام بين متغايرين اما بالتنا
 كما ذكر او التصاد كما زيد ببيض لكنه اسود وكذا ابا لخلاف كما اختاره الرضى كما زيد
 قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا القارة في المعنى مع زيادة وفي غير الممكن اى المتع
 وهو الاكثرفيه ولا يكون في الواجب كليت غدا حى واما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا
 تعجيله وهو مستحيل اى في الممكن اى المتوقع اما الممكن في التمنى فغير متوقع
 فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعلى ابلغ الاسباب اذ لانه ممكن متوقع في زعم
 الباطل والاشفاق في المكروه اى الخوف منه كقدوم العدو في مثاله واما
 التمثيل له بلعل العدو هالك في باطل لان هلاكه محبوب لامكروه ولا بد من
 كون المكروه ممكناً كما محبوب ولا يرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اذ
 لان الترك والضيق ممكنان في ذاتهما وان استحال الاعتقاد بالنسبة له صلى الله
 عليه وسلم لان دليل عصمة عقلى فاستحال اختلاف في لعل وعسى في كلامه الاستح
 ترقبه غير الموثوق به اذ علم محيط فيقتل التحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك اذ
 وقيل انها باعتبار حال مخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالتشك
 في او يؤخذ من التصريح ان معناهما في القرآن امر بالترحم والاشفاق
 عكس عمل كان انما علمت رفعا ونصباً كالافعال لانها اشبهت كان في لزوم
 المبتدأ والخبر والاستغناء بهما واشبهت مطلق الماضي لفظه في البناء على الفع
 وكونها ثلاثية فكثر ومعنى لكونها بمعنى اكدت وتمتت مثلاً وعلمت على عكس
 الفعل تبيينها على القرعية ولم يسنه عليها في ما واخواتها مع حملها على ليس لظهور
 فرعيها بعدم اتفاق العرب على اعمالها فتنصب الاسم اى اتفاقا بخلاف الخبر
 قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف اى
 فلا تدخل على مبتدأ لازم الحذف او الابتداء او التصدير الا ضمير الشأن الى آخرها
 في كان واما قوله ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباً و

طلب
 معنى لعل وعسى
 في كلام الله

تعالى

فان

فاعلم ان ضمير الشان محذوف لامن الشرطية للزومها الصدور وقد كثرت فيها حذف
 ضمير الشان ومنه كما قاله المص حديث ان من اشدا الناس عذابا يوم القيمة المصور
 وليست من زائدة في اسم ان خلافا للكسائي ولا تدخل على خبر طلبى ولا انشأت
 واما نحو ان لله نعماء يعظكم به انهم ساء ما كانوا يحكون فهو اما على تقدير القول
 كقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تصبوا اليهم عن ليكم نانا
 او على استعمال نعم وشبهها خبر الا انشا واستثنى في المعنى ان المفتوحة الخفية فيكون
 خبرها جملة دعائية كقراءة ان غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرج وكقوم
 اما ان جراك الله خيرا وترفع الخبر حتى قوم منهم ابن مسيد ان بعض العرب ينصب
 بها الخبرين كقوله اذا اسود جع النيل فلتأت ولتكن خطا الخفا ان جراسا اسدا
 وقوله كان اذنيه اذا تشوقا قادمة او قلما عرفا وياليت ايام الصبار واجعا
 ولعل اباك قائما واوله الجمهور ويحذف الخبر والمنصوب الثاني اما حال اى تلقاهم
 اسدا واقلين رواجها ويوجد قائما او مفعول به كيشبه ان قادمة من قرادم الطير
 وهي مقدم اجنته بل الحذف في هذا متعين لثلاثي خبر بالمقدم عن غيره وذهب
 الكوفيون ان سياتى ما يترتب عليه عند قوله وجانز رفعك الخ وهو خبر مبتدأ
 الواو والحال اى باق على رفعه في حال كونه خبرا مبتدأ فهو مفعول بالمبتدأ قبل النسخ وبعده
 بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان مفعولها لجاز ومذهب البصريين
 اصح لما من شبهها الفعل واما عدم الفصل فلما سيد ذكر قريبا وراعوا الترتيب
 اى المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان ليضعف
 هذه بالجرفية والفرعية مثل ما ولخواتها وما احسن قول ابن عيين
 كافي من اخبار ان ولتم يجز له احد في الفخوات يتقدم ما
 عسى حرف جر من نذاك يحرف اليك فاضى في علاك مقدما
 الا في الذى استثناء من مقدراى في كل تركيب اى في التركيب الذى استقر
 كليت الخ في كون خبره ظرفا اى فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لا على
 الاحرف لنفسها لان لها الصدو وان المفتوحة وان لم تقع صدرا للماسياتى لكنها
 جمعت على المكسورة واما مقدم الخبرا الطرفى هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل

الضمير
 يصح
 اذا
 ان
 عليه
 ان
 الطير

فيما مر ولا نهامجولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب ان يقدر
 متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان ما الاوان ولذا
 جعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والى في الحقيقة من تقديم مفعول
 الخبر لا يلزم تاخيرها اى الالمانع كان زيد لفي الدار لا تمنع تقديم الخبر مع الالمانع
 فاقسام الخبر الظرف ثلاثة اى الرفع بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير
 للبنى وهو الفاحش في نطقه بلازمه على الاسم اى لتلايفصلها عن معموليها
 معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفعول منها في الجملة واجازة بعضهم
 هو ان الظاهر لانه يقدم في ما وهذه اقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانه
 فلا تلحق بفتح التاء والهاء المهملة مضارع مجزوم بلا من تحت الرجل الحاه بفتح الحاء
 فيما اى لنته واذا كان اسم ان ومصاب خبرها ويحبها متعلق وفيه الشاهد وجم اى
 كثير خبرتان ويلا بله اى وساوسه وهو مفعول فاعله اذا قدرت بمصدر اى اذا
 سدا المصدر مسدها ومسده معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسروان جاز جاز
 كما سيأتى والمصدر الذى تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون
 المصنف لاسمها ان كان جامدا او ظرفا وكذا يجب الرفع اذا سدت مسده مفعولي
 علمت وان لم يصب تأويلها بالمفرد لان المدار على احد من امانا تأويلها بالمصدر او
 موقع مفعولي علم مع عدم التعليل كعلمت انك قائم كذا في الجملة على التفسير
 مرفوع فعل اى فاعلا كان كما مثل او تائبه نحو قل اوحى الى انه استمع ظاهر اكان الفعل
 كما ذكر او مقدر كاجلس ما ان زيدا اجلس اى ما ثبت جلوسه ببناء على ان المصلحة
 لا توصل بجملة اسمية مصدر مرفوع وهو الاصح كما مر اول الموصول ونحو ولو انهم صبروا
 اى ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتى في باب لو وكو فوعها مبتدا
 نحو ومن آياته انك ترى الارض الخاوية عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه
 خبرها كاعتقادي انك فاضل على معنى معتقدى فضلك فان قدر اعتقادي
 فضلك ثابت فمفعول به لا خبر بخلاف نحو قولى انك فاضل واعتقادي انه حق
 فيجب كسره كما سيأتى او منصوب به الضمير اى منصوب فعل مواد كانت
 مفعول به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثانى

لنظنت كما سيأتي في الشاوم مفعولاً بالكسرة في اجتك او معه كيجبني جلوسك
 عندنا وانك تحدثنا وتقع مستثنى كيجبني امورك اية انك تشتم الناس لا مفعول
 مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدماميني وغيره مجرور حرفي او اضاف
 نحو مثل ما ليكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الرفع
 في الاضافة اذا كان المضاف ما لا يضاف اليه الى المفرد فان كان لا يضاف اليه
 الى الجملة كحيث واذ تعين الكسر على حاسياتي او يضاف لهما كحيث ووقت جاز الامر
 ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذكر وانغى التي انعت عليكم واني فضلتكم
 او ابدل منها نحو واذ يعيدكم الله احدى الطائفتين انما لكم وحيث انك عطف
 على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على انه ظرف مكان اعتباري له اي والكسر في
 تكون ان فيه محلة لمين او حكيته عطف على مدخول حيث لذو تنفي اللام
 للابتداء دخلت في خبر ان وقد عقلت اعلم عن العمل في لفظ الجملة في محل نصب
 ولولاها لفتحتم الهزبة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤول منها ولا يجوز وقوع
 المفتوحة ابتداء اي ثلثا ثلثس بالكسور خطأ وبالتي هي لغة في لعل لفظاً وخطاً
 صدر صلة مثلها الصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة
 وخرج حشوها كجاء الذي او رجل عندي انه فاضل ولا افعله ما ان في السماء مجاز
 ففتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر في حشولفظاً وفي الثاني فاعل لتبنت محذوف
 هي حشوربية لتو اي تشغل خبر ان وجعلتها صلة ما الواقعة مفعولاً ثانياً
 لا يتناهى اي اعطياه من الكوز القدر الذي ان مفاصله وفي خبرها اللام اخذ
 هذا من قول المص الا في لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو وظفوا
 بالله انهم لنمكم اهولاء الذين اقسموا بالله جحداً بما انهم لنمكم ولحذفه دونها
 نحو والعصير ان الانسان لفي خسر فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشوا
 لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بلا اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله
 ان زيدا قائم او لا كوالله ان زيدا قائم وهو ايضا ظاهر قول المص الا في لام بعده
 وصرح به الله هناك مع انه يجب الكسر في الاخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين
 انا انزلناه قال في مجمع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلطاً

لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان
 يقتد المهور وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يجعل على مذهب الكوفيين
 لما علت خلافا لما سياتي في التثنية ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى
 ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعده مع عدمها نحو لمرك ان زيدا القائم او قائم
 وسيُصرح التثنية بالثاني فتدبر فان لم تحك به اى مع كونها معمولة له كما مثل
 اول غيره كأخصك بالقول انك فاضل اى لانك فيجب الفتح في موضع
 الحال اى في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاء زيد وعندى اية
 فاضل وسواء اقترن بالواو او كما مثل لم لا نحو الا انهم لياكلون الطعام فكسر
 لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كينيت التثنية والآية فان قلت
 لم تفتح في الحال مع ان اصله لا افراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافة
 للمسند اليه ولان محي المصدر حال مع كونه لا ينفاس لم يسمع الا في الصريح المورث
 ما اعطيانى اى الخليلان في قوله دع عنك سلمي اذ غرط لهما واذا رط ليلك من بني الحكم
 وهما من المنسرح الا الاستفاحية اى التى يستفتح بها الكلام قال في المعنى
 وقول العربى المحرف استفتاح بيان مكانها واهال لعناها وهى حرف التنبيه
 على تاكد مضمون الكلام عند المتكلم ومثلها فى وجوب الكسر بعدها كالا التى
 بعناها وهى التى لم يتقدمها ما يزرع عنه كما قاله ابو حاتم والرواج نحو كلالان الانسا
 فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائى وانه لوجب بعدها
 الفتح مثله وهو خلاف المسموع اما التى للزرع فالكسر بعدها ظ لانها فى ابتداء
 الجملة حقيقة تجوز الوقف ابد على كلا ولا ابتداء بما بعدها والجمهور على انها
 فى القرآن للزرع لا غير فيقدر الزجر عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت
 كلا فاعلم ان السورة مكية اى لان اكثر التهديد نزل بها لكونها دار العقوب
 بعد حيث اى واذا لوجوب اصنافها للجملة لكن الصحيح جواز الفتح بعدها خلافا
 لابي حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة فان وصلتها اما
 فاعل ثبت محذوف او مبتدأ خبره محذوف وقيل يكفي اضافتها للصورة
 الجملة وعلى قول الكسائى يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في الفتح عن

اسم عين اى لان المصدر لا يخبر به عن الذات المتباول وهو متمنع مع ان
تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار لدخولها اذ اى فالمراد
بالابتداء ابتداء جملتها اما حقيقة كما مر او حكما بان يسبقها ما له تعلق بالجملة
غير اجزاء او الجملة كهن المذكورات ومثلها حتى الابتداءية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه
بعدا اذا تجاء بضم القاء والمد من اضافة الدال للمذلول اى اذا الدالة على
هو ما بعدها ووقوعه بفتحة وبعد طرف لئى اى نسب وتائب فاعله ضمير
عائد لمخران فى مامر لكن لا يعيد فتحه او كسره ويوجهين متعلق به لالام بعد
بهذا غير مامر ولا يدهنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشر مع تلوعطف
على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بمعنى ايضا فن كسرها اخذ هذا كقول
بان الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف مقابله لا محل لها فتكون الجملة
بعده كاملة وهو قول الناظم اما على انها طرف مكان فهى الخبر وما بعدها
مبتدا ويجب فتحه ان والتقدير فى الحصة او فى الوقت قيام زيد وكنت
ارى اى اظن والغالب فى استعماله بمعنى الظن ضم هزته كما قاله ليس وقد تنفع
ويتعدى لمفعولين فقط فتح اوضح من يد لمفعول اول وسيدان ولا يرد
ان المضموم مضارع ارى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث
ووجه ضميره المستتر فاعل لانا ثبته وفى المرادى على التسهيل والمتن ما يعيد
لثلاثة اولها الضمير لانه نائب فاعل والثانى والثالث ما بعده والكثير
كونه للمتكلم كارى وترى واريت بالبناء للجهول وقد يكون مخاطب كقراءة
وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اى تظنهم والقفا من خر
الفتح والهازم جمع لهزمة بالكسر طرفا ملحقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته
لان القفا موضع الصنع والهازم موضع البكر الحاصلين للعبد وقوله كان
قيل اى ظنا موافقا لما قيل لتعدى اى اللام للقسم والفعل مرفوع بالثبوت
المحذوفة لتوالى الامثال وحذفت ياء الفاعلة لسكونها مع نون التوكيد
وكسر الدال دليل عليها ومقعد طرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة اى
بعيدة معنى او متعلق بالقصى اى البعيد وذى القاذورة صفة القصوى

وكذا المقلبي المبعوض وتحلفي منصوب بان مضمرة بعد او التي بمعنى اية وزيالك
 تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في اني ابونوف الكسر على ان جملة اجواب القسم والفتح
 على نصيبها بنوع الخافض سدت مسد اجواب اي على اني لا انما هي اجواب لانه لا يكون
 الة جملة نحو الة الوجهين موزع على الاحتمالين او غير ملفوظ تقدم ان هذا مذنب
 الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت او اسمته اني يؤخذ من مفهومه ويجوز
 الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه بعد فاء الجزاء قال المص والكسر احسن قياسا لعدم
 احواله نقدير ولذا لم يحذف الفتح في القرآن الة مسبوقة بمثله نحو الة يعلم ان من يباد الله
 ورسوله فان له كتب عليه انه من تولاه فانه يضله واية كان واجب الكسري قراءة
 نحو انه من يات ربه مجيها فان له جهنم انه من يتق ويضرب فان الله ولذا لم يفتح فانه
 غفور رحيم الة من فتح انه من عمل منكم سوء وينبغي ان يكون كاجواب ما يشبهه نحو
 واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله بالفتح والكسر فاموصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها
 النواسخ كما مر وعاندها محذوف اي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لتشبهها بالشرط
 فعلى كسر ان جملة هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف اي فكون خمسة لله ثابت وخبر
 محذوف اي فالواجب كون خمسة لله والجملة خبر ان الاولى ويجوز ان يكون خبرا
 ان هذا اولي لان حذف المبتدأ في جملة اجواب اكثر من الخبر نحو فيؤتى قنوط اي فهو يؤتى
 هو في المعنى قول اي وان كان من غير مادته اي وكذا ما بعد وترك شرط ثالثا
 وهو اتحاد القائل فان استغنى القول الاول تعيين الفتح كعلمي اني احمد الله ما لم ير المول
 اللساني وهو المنطوق واية كان من الاول والقول الثاني اولم يتجد القائل تعيين الكسر
 كقولي اني مؤمن وقولي ان زيدا يحمده الله فقولي مبتدأ فان جعل معني مقولي كان
 خبره الجملة بعد بل لا رابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان
 بقي على مصدرية فجملة ان محكية به وخبره محذوف اي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز
 الفتح على ان المصدر المنسب منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بايمانه ولا بغيره
 لاختلاف موردهما فمخيرا القول اما كان هذا قول لان افعل التفضيل بعض
 ما يضاف اليه فمن فتح اى والقول باق على مصدرية للاخبار عنه بمصدران
 وصلتها اما على الكسر فيعني القول وجملة ان خبره لقصد لفظها اي مقولي هذا اللفظ

كاول قرأ في اي مقروء لفظ سبع وتجويز كونه مصدرا ومجمله ان محكية به والخبر
 محذوف رد بامور منها انه لا يطرأ في نحو اول قول في احمد الله اذ التقدير اول قول
 هذا اللفظ ثابت فيكون غير اوله ليس بثابت وليس مرادا والحاصل ان الخبر عنه
 بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر واسم معنى فلا يخلو اما ان يكون قولاً
 او غيره وعلى كل خبر ان اما قول او غيره وعلى كل اما ان يصدق على المبتدأ ولا يوجب
 الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبران قولاً او غير قول مع عدم صدق
 على المبتدأ كما عمل في احمد الله واعتقادي انك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق
 عليه كاعتقادي انه حق واما كون خبرها قولاً مع صدق على ذلك المبتدأ فتعذر اذ
 القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبران غير قول سواء
 صدق عليه ام لا كقول في انه حق وقول في انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق
 لكونه لم يتحد القائل كقول في ان زيدا يحمي الله فان اتحد جاز الامر ان فتأمل وبعد
 ذات الكسر متعلق بتصحب قدمه ليعيد المحصر لكن بالنسبة لاختواتها لا مطلقاً فلا
 ينافي انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيد ولزير قائم
 كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك ولما
 نحو ليقوم زيد لبس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فاشهروا لها لام القسم لان
 الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كما في المعنى وميمت بذلك لان اصلها
 الدخول على المبتدأ تصحب الخبر اي بشرط تاخره عن الاسم وان تقدم معروض
 عليه خلافا لابن المصنف بدليل انهم يسمون يومئذ بخير وبشرط كونه مثبتاً وغير
 متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان
 لسميع الدعاء ومضارعاً ولو مع التنفيس كان زيدا السيد يقوم او ما ضميا جامداً كان
 لسنوان يقوم او متصرفاً مع قد كما انه لقد قام او ظرفاً او مجروراً او جملة اسمية
 واول خبرتها اولى باللام فان زيدا الوجه حسن اولى من وجهه حسن بل البسيط
 ان هذا شاذ لوزن زيرى وقرأى ملجأ فحقها ان تدخل على ان اي ولا تراجمها في
 الصدارة لجواز كونها كالا الاستفتاحية واول العطف في عدم تفويت صدارة ما
 بعدها بين حرفين اي بل يقين على صورتها فخرج لهنك قائم بابدال حرفه ان

لزوال صورته ان لا يقال هلاكها هنا من التاكيد اللفظي بالمرادف كنعجها لانها منع
 المرادفة باللام لا تعمل ولا تخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف اللام فتأمل
 فاحوال اللام اى تكون ان عاملة وحق الغامل التقديم لاسيما مع ضعف
 عملها بالحرفية لعهد من عهد العشق بالكسر اذا هده واوله الرنخسرى
 بأن الاصل لكن اننى حذف الهزة ونقلت حركتها الى لكن ثم ادغم فلم تدخل اللام اليه
 في خبران من سنلوا و سوما في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناء للمفعول و عليه
 فالواو عائد للموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف
 والفاء محذوف يقدر مفردا ان الاكثر مراعاة لفظ من اى سألوه ولتحه هو واخبر
 امسى من جهه الامر بلغ منه المشقة ام الحليس بالضم مصفرا والعجز بلام
 هاء عند ابن السكيت ويقال بها عند ابن الانبارى تحقيقا للتأنيث وهي المرأة المسنة
 والشهيرة القانية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول
 هنا الصحة القافية ومن تبعضية ان قدر مضاف بعد الباء اى يلجم عظم الرقبة والا
 فبمعنى بدل وانما سذر دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع السذو ويجعلها داخله على
 مبتدأ محذوف اى لمى عجوزيرد عليه ان الحذف ينافى التاكيد وفيه فاعلم ويخرج
 على زيادة اللام اى ليست لام ابتداء وان افادت التاكيد كما حرف الزائد وكذا
 الشعر المارقال السمين يحكى عن الجبث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح هزرة ان
 زهم يومئذ تخبير حذف اللام لئلا ينسب اليه نحن وهو من جرأته على الله
 ورسوله ذى اللام بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول بلى وما قد نقيا
 فاعله ولا من الافعال بيان لما مقدم عليها او محذوف اى ولا شئ من
 الافعال وما كرصينا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على الميز كما مر
 على العدا بكسر العين وقد تبضم جمع عدوكا في المضياح ومشتحو ذالى مستولى كما قال
 لم تدخل عليه اللام اى فراد من توالى الامين في نحو لا ولم وطرد الباب في باقى التوافي
 ولان اللام لتاكيد الاثبات وهو ضد النفي واعلم ان نحو بكسر ان لتعليق الفعل
 عنها باللام فهو تعلق شاذ لبيانه على شاذ وتسليما اى على الناس او تسليما للامر
 وترك اى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء مجزبه عن الواحد وغيره وحقه التثنية

على فتشابهها لان نفي التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن اخره للضرورة
 فلا تقول ان زيدا رضى اى على ان اللام للابتداء ويجوز على انها القسم وفتح تنفتح
 ان في نحو علمت ان زيدا رضى لان الفعل لا يعاقب عن ان الهمزة بلام الابتداء خاصة
 وانما امتنعت في ذلك لان اصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبهه
 فان قرنه بقدر قرينه من الحال فيشبهه المضارع المشبه للاسم فقد دخل عليه وكذا على
 الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان واجاز ذلك الكسائي اى على
 تقدير قد كما في المعنى ليدر الشراى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف اى تصرفا تاما واولا
 فله الامر نحو فذرهم وقد يأتى منه ماض ومصدر كوزرتة وذر اوها قليلان كما في
 المصباح ولذا قيل ان العرب امانتهما لعدم اعتبار ذلك لقلته او شدوه فيجوز
 ان كانت سوف انزير عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يضر الاستقبال
 كما هو ظ كلام س وفتح فتنا في التنقيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنقيس
 للقسم ما ضيا غير متصرف يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا يخرج بقوله
 ما قد نفي لانها نافية لا منفية اللهم الا ان يراد ما لا ينسب النفي سواء كان واقعا
 عليه اوبه الواسط اى المتوسط من وسط القوم كوعداى توسطهم ومو
 الخبر حال منه اوبدل وفي البيت الايطالان شطرى البيت المقفى كالبيتين
 كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر التانى وعليه فلا ياطا اذا توسط الكاى
 سواء تقدم الاسم كخاتله او الخبر كان عندى لفي الدار زيدا وكذا تقدم غيرها
 كان عندى لفي الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان تشمل ذلك
 ما يصح اى لان المفعول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل اصله
 ويمكن اخذ هذا الشرط من جعل ال في الخبر للعهد اى الخبر الذى سبق دخول اللام
 عليه ففي المتن شيطان وسيأتى اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر و
 الشرايعا وهو ان لا يكون المفعول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال
 ان زيدا ركبنا منطلق او لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيدا
 لضربا اولتاديبا ضارب مخرقا لابي حيان والنظم منعها في المستثنى والمفعول
 معه ضمير لفصل سماء البصريون بذلك لما في الشعر وقد يسمى فصلا فقط

ل

كما في المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما صحى ضمير امرئ
 حرف لا محل له عند الأكثر لانه بصورته وقيل اسمه لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل
 ما قبله وقيل ما بعده بين المبتدأ والخبر أى بشرط كونهما معرفتين او ثانیتهما
 كما تعرفه في عدم قبول ال كافعل من نحو زيد هو افضل من عمرو ولا يكون اء
 بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كأولئك هم المفلحون
 كنت انت الرقيب عليهم وانا نحن الصّافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى
 اذا تأخر عن الخبر وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقديمه على الاسم كما مر كانت
 في الدار لزيد اجالس غير ممنون اى غير مقطوع او غير ممنون به عليك من الناس
 فانه تعالى يعطيك بلا توسط بيننا وى غير الموصولة اى وغير الموصوفة والمصدرية
 كان ما فعلت حسن اى ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في
 الرسم دون غيرها كفتها اى لازالتها اختصاصها بالاسماء فقد دخل على الفعل
 نحو قول انما يوحى كما نما يساقون فوجب اهلها فانه يجوز فيها الاعمال اى لبقاء اختصاصها
 بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حتى في شبه التسهيل الاجماع على خلافه ولعلم
 يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وماح زائدة ملغاة وعلى الاهدال كافة قليلا لئلا
 في غير ليت لكثرة فيها وحكى الاخفش لئلا فالاعمال مسموع في غير ليت ايضا
 لامقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلم
 بكر اجالس وكذلك اخواتها ينصب بها ويلقى ما ومشى عليه ابن السراج ووافقها
 المعص الأول هو مذهب س لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفى بالاختصاص
 الاصلى وبتأخر اى اجماعا وهو خير عن رفوعك وبعد متعلق بمحطوف كعلى ومفعول
 تستكمل المحذوف اى خبرها على منصوب ان اى المكسورة وسيد ذكر المفتوحة
 بعاطف لم يقيد بالواو لان لامثلها كان زيدا قائم لاعمرو لاعمرو واستظهر التصيب
 ان العاقبة ثم او وحى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غير
 من المتابع كما في التمع واجازه الفرط الحمى والزجاج في النعت والتوكيد وعطف الياء
 قال سم والظم بتاوه على ان الرفع على محل اسم ان على محل اسم ان بناء على انه لا يشترط
 في تبعية المحل بقاء المحرزي الطالب له لاس الطالب مرفوع هذا الابتداء وقد نسخ

كقولہ خلیلی ہل طبت فانی وانتما وان لم تبوحا بالہوی ردقان
 ولا یصح حمل الوو للفظیم کی ہے ربی أرجعون لانہ لا بد فی الاسناد من المطابقة اللفظیة
 نحو وعن الوارثون اذ لم یسمع غیرها فان قلت الصلاة فی الآیة بمعنی الاستغفا
 فکیف تدل علی المحذوفۃ الی بمعنی الرحمة فالجواب ما اختاره فی المعنی من ان
 الصلاة لغة بمعنی واحد وهو العطف ثم هو محسب من ینسب الیہ فی من قبل
 المشترك المعنوی لا اللفظی حکم ان المقصودۃ انما بشرط کونها فی موضع الجملة
 بان تسد مسد مفعولی العلم الذین اصلہما الجملة فتكون فی حکم المسورة كما اشار
 له الشارح بالمثال وكذا ما فی معنی العلم کآیة واذان من الله ورسوله الی قوله
 ورسوله وقیل يجوز مطلقا وقیل بمنع مطلقا واما لیت انما لان هذه الثلاثة
 تغیر الجملة الی الانشاء فیلزم علی الرفع عطف الخبر علی الانشاء لکن هذا لا یتم علی ان
 العطف علی ضمیر الخبر لانه مفرد لا یوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال فی متن الجامع
 یرفع مطلقا تالی العاطف ان نسق علی ضمیر الخبر وبعده ان ولكن ان قدر
 الخ ومقتضى ما ذکر ان كان لانشاء التشبیه وهو قول نقله للتامینی وصرح المعنی
 بانها للاخبار واجاز الفرائی بشرط خفاء الاعراب نظیر ما مر وخفت
 ای بشرط کون اسمها ظاهرا لا ضمیرا مع صلوح خبرها للام بان لا یتكون مقدما
 ولا ماضیا متصرا فالجملة مترطبة الی الخبر المنفی فانها تخفف معه وان لم یصلح
 للام لعدم التباين معه بان النافية اذا ماتم حمل ما زائدة وربما استغنی
 انما عرض بانہ یفیدان الاستغناء عن اللام مع القرینة قلیل والاحتیاج الیها
 کثیر مع ان القرینة تغنی عنها ابدا واجیب بان المراد بالاستغناء الترتک
 لاعدم الحاجة ولا مشک ان ذکر اللام مع القرینة اکثر من ترکها وان التقلیل منصت
 علی حالة وجود القرینة یا النسبة الی عدمها فتأمل ما ناطق انما فاعل ابدا وجملة
 بعدها صلتهما وسوء الابتداء بناطق کونه فاعلا فی المعنی ومعتمد احال من فاعل
 او ادای معتمد علی قرینة معنویة کمثال الشا واللفظیة کقولہ ان الحق لا یغنی عادی بصیرة
 اذ وجود لا یمنع من کون ان نافية لان نعی النفی یقتضی المعنی والتاکید خلاف الظم
 فتأمل لزمتها اللام ای فی خبر المبتدأ بعدها . ویقل اعمالها ای ان ولها اسم

فان وليها فعل كالامثلة الآتية وجب الالهال ولا يجوز ادعاء علمها في ضمير الشان
 محذوف كما قاله زكريا وحكى الاعمال من منه قوله تعالى وان كلا لما يوفينهم على قرائة
 تخفيف الميم فكلا اسمان واللام الاولى للابتداء اكدت بالثانية وما زائدة للفصل
 بين اللامين وليوفينهم خبران او ما موصول خبرها قرن باللام وليوفينهم
 جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التأكيد والصلة
 في الحقيقة جوابه كما في المعنى والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب
 على تخفيف الميم مع شدان اما على عكسه فان نافية ولما بمعنى الة وكلا مفعول
 محذوف اي ما ارى كلا الة والله ليوفينهم فلا شاهد فيه واما على ابتدائها فان
 ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما يملوا وفي المعنى لما
 يوفوا الاعراب وهو الاولى للدلالة ما بعد عليه وهملة القسم مستأنفة والظ
 صفة هذا الاعراب على الثالث ايضا اذا اهلته اي واعلمت وكان اسمها خفي
 الاعراب نحو ان هذا الذاهب قلزم اللام ايضا انا ابن اباة جمع آي كقضا
 وقاض من ابي اذا امتنع والضيم الظلم وما لك الاول اسم في القبيلة والثاني
 نفس القبيلة ولذا انت فعله وصرفه للضرورة او على مراعاة المحي ومن آل مالك
 حال من ابن او من اباة لان المتصاف بعض منه فحذفت اللام اي
 للدلالة مقام المدح على الالبات ولودخلت في البيت لدخلت على كرام كما
 خلا فلما قدره الشما من انها لا تدخل على ماض متصرف حال من قد فات
 هذا عام في ان العاملة وغيرها كما في الارتشاف افاده الصبان لكن هذا يظهر
 على كونها اما فارقة علماسيا في عن الفارسي اوجب كسر ان اي لتعليق العا
 باللام عن العمل لفظ الجملة فتح ان اي لطلب العامل لها ولا معلق لان الفارقة
 ليست من التعلقات فقال الفارسي قال الذماميني محجة دخولها على
 الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان
 وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه و قد يجاب بانهم
 توسعوا في التخفيف لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع مامر
 عن الارتشاف وفي التصريح ونجته انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبر في الاصل

ولا رجوعاً الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلتم مسلماً واحييت بان الفاعل مع
 فاعله لكونهما كالشيء الواحد حلاً محل الجزاء الاول مما بعد ان والمفعول كالجذر الثاني
 فان قتلتم مسلماً بمنزلة ان قتلتم مسلماً غالباً ظرف زمان او مكان متعلق
 بالنتي اى اتنى في غالب الازمنة والتركيب اتصال الفعل غير الناسخ بان
 ومفهومه ان اتصال الناسخ به لم ينتف في غالب التركيب فيصدق بالكثرة
 ولا يلزم منه كون الاتصال غالباً ولو علق بالمنفى لا قيم ان اتصال الناسخ بها
 غالب مع ان القوم انا ذكر والكثرة لا الغلبة وبينهما فرق افادتهم موصلاً
 بفتح الصاد اسم مفعول من اوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلفيه وذي
 اشارة لان فهو صفة لها فلا يليها اى ان دخلت على فعل فشطره عند
 البصريين كونه ناسخاً لانها لما ضعفه بالتحفيف وزال اختصاصها بالمبتدا
 والخبر عوضوها الدخول على فعل تختص بهما مراعاة لحقها الاصل في الجملة وشطره
 كونه غير ناسخ ولا منفي كلياً وما زال ولا صلة كادام وقد يليها غير الناسخ
 اى عند غير من ذكر واعلم ان الاقسام اربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ واكثر
 وهو ماضيه ويقاس عليهما اتفاقا ونادراً وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير
 الاخفش القياس عليه وانذر وهو مضارع ولا يقاس عليه اتفاقاً ثم ان اللام
 تدخل بعد الناسخ على ما كان خبراً في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على مفعوله فاعلاً كان او مفعولاً ظاهراً او ضميراً منفصلاً وامثلة الجميع
 في الشق ان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميراً متصلاً
 افاده في التصريح ان ترينك بفتح الياء وكذا يشين وهما من فوعان بضم
 النون قنعت بشد النون اى ضربته سوطاً على راسه وجعلته له كالقناع
 وهو ما تلبسه المرأة فوق الحمار شلت بفتح الشين افصح من ضمها جملة دعائية
 من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت اى وجبت اوزلت استكن اى
 حذف وجوباً لانهما تجملة لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن بقيت
 على ما كان لها اى وجوباً بخلاف المكسورة وان كانت فرعاً لانها اشبه بالفعل
 منها اذ لفظها كلفظ عضو ماضيا وامر والمكسورة لا تشبه الا الحركيد ولا عبرة

بشبهها نحو قيل لانه مغير عن اصله ولان طلبها المعمول من جمتين الاختصاص
 والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما علت في ضمير محذوف لتكون كلاماً
 اظهاراً لصنعها بالتخفيف لتلا تظهر فنية الفع على اصله الضمير الشان اي
 عندين للمحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور غير وجهه عن القياس فلا يحل عليه ان
 غيره ولذا قد رتب في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك وكان المناسب للشامل
 كلامه على مذهبه الامة اي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير
 الشان او غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذ او ضرورة جازكون
 الخبر جملة ومفردا وقد اجتمع في قوله لقد علم الضيف والمرملون اذا غيرا فاق وهبت شمالا
 بانك ربيع وعينت ربيع وانك هناك تكون التمثالا فربيع خبر الاولى مفرد وجملة
 تكون التمثالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت اي هبت الريح
 شمالا والتمثال بكسر المثلثة العياض وذلك عندين المحاجب شاذ من وجهين
 كون اسم غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند المص من الثاني فقط وكذا بيت الشعر
 فلوانك بالكسر وكذا سالتني لانه خطاب لزوجته وصديق فيعمل بمعنى مفعول
 فيستوى فيه المذكر والمؤنث او انه من اجراء فيعمل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي
 المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه
 الذي يعز عليه فرقه لوطلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجملة وانت صديق
 حال من تاء سالت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة
 احبابه في الشدة وان يكن اي الخبر فيفصل بينهما اي بين ان والجملة الامة
 التي هي على خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه وان عسى انما الظم في اعراب هذه
 الآية ان ان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف وجملة عسى انما خبرها ويظهر ان
 عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشان محذوف وقد اقترب
 خبرها او انه تنازع يكون واقترب في اجلهم فاعل فيه الثاني واسمها ضمير في الاول
 كما جاوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيها نبأ على انه لا يشترط
 وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي وان اجلهم اسم يكون وفاعل اقتراب
 ضميره لتقدمه رتبة نبأ على جواز تقديم خبره كان على اسمها وان كان فعلا كما في المعنى

وان منع ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة واجلهم اسمها وان يكون
خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقتراب لتقدمه رتبة قياما على ما مر عن المبرد في
عسى ان يقوم زيد او يفرق بطول الفصل هنا بالفعلان ان غضب بتخفيف
ان وهي قراءة نافع يجب ان يفصل اى للفرق بين الخففة والناصبة المهنوع
ولم يحج للفصل مع الاسمية والفعل الجاهد والدعاء لان الناصبة لا تدخل عليها
واعترض بان الخففة لا تقع الا بعد مفيد علم او ظن عند البصريين وهي بعد العلم
لا تحتاج لتفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سياتى في بابها واما بعد الظن
فالفضل بلا غير فارق بجوازه فيهما واجيب بان هذا الفرق اعلى ولذا قال
المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع احدى
النونين او لئلا يلتبس بالمصدرية ولما كان التغير مع الفعل اكثر منه مع الاسم
وما اشبهه من الجاهد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه
يجوز الفصل وتركه اخصر منه ان تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في
قول المصرا فالاحسن على بابيه بالنسبة لمذهبه اما على الاولى وجرى عليها في التوضيح
فتركه قبيح للبس بالمصدرية قال الروداني وينبغي ان محل قبحه اذا لم يكن هناك
فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور
رفع المضارع بعدها هو اى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت ان تقوم بالرفع لا بعد
العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرها لامتناع الخففة عند البصريين ولذا حملوا
ان يتم الرضاة بالرفع على اجمال ان المصدرية وسياتى لذلك مزيد في اعراب الفعل
احدا ربعة اشياء فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد لما ضي فقط كافي
التصريح ولو لاولها والظن امتناع الامر هنا ان قد صدقتنا اسمها اما ضمير
الشان او ضمير المخاطب على مذهب المصراى انك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت
مسد مفعولى تعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشان وهو
البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير المخاطب او القائب او المحكم بحسب ما يات
الثالث النفى اى بلا اولن ولم وينبغى منع لما وما حتى يسمع فيهما اسم
ان لا يجمع اى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما

كجمع زيد وهذا يدل بعدونه بالهزة واسم ان اما ضمير الشان او ضمير العجل ومن الفصل
 بلا قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة الرفع علوا ان يؤملون اسم ان
 اما ضمير الشان او ضمير القوم المحذوث عنهم والسؤال بمعنى المتسؤل كقوله تعالى قد
 اوتيت سؤلوك وما ورد بغير فصل قوله اني زعيم يا نبيسقة ان امتت من الرزاح
 وغوت من عرض المنون من العشى الى الصباح ان تصبطين بلاد قومهم تعون من
 والرزح بضم الراء وكسر هاء فرأى هو الهزال والطلاق شجر الغضا جمع طلحة بالفتح
 في قول اي قول من لم يشترط سبق الخففة بعلم اوطن وهم الكوفيون
 بجملة اسمية لا تحتاج لفواصل كالجذر المفرد اما الفعلية فتفصل بلم او قد كما في ش
 القطر وسيمثل الش وهو ضمير الشان لا يتعين عند المص كما في ان فيحمل في
 الآية ان اسمها ضمير الارض المذكورة قبل اي كانها وفي البيت ضمير الركاب اماني
 المثال الاول فيتعين ضمير الشان لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر
 جملة الام مع ضمير الشان ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الش الاتي
 او حذف كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوي وارق السلم
 اي كانها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطوي تأخذ من عطوت
 الى الشئ تناولته باليد وضمنه معنى تميل فعداه بالي والسلم بفخنين كما في التثني
 شجر معروف مشرق النحر اي مضى العنق وتديبه اي الصدد راي الثديان
 فيه وتشبيههما الحقيين في الاستدارة وهو ضمير الشان لا يتعين بل يحتمل
 ضمير الصدر وما ميني خاتمة لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها واما لكن
 فتخفف وتمل وجوبا نحو ولكن الله قليم واجاز يونس والاختفاء اعمالها والله
 وتعالى اعلم اي لتفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لأن
 النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الايقاعية وتسمى
 لا النبرية باضافة الدال للذلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر ليست نصا
 اي بل ظاهرة فيه ضرورة ان المفكرة في سياق النفي للعموم فاحتمالها النفي الوحد اي
 لتفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته من جوح يحتاج لقرينة كقولك بعد هابل رجلان
 وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله تعرف فلا شئ على الارض باقيا ولا نور وما قضى

الطلاق

مطلب
 لا التي لتفي
 الجنس
 م

واقيا

لنفي الجنس إلا أي عند أفراد اسمها بنى أو نصب خلافا للنتاج السبكي حيث
 خصه بحالة البناء فان شئ اوجع احتملت ذلك ونفي قيد الانثوية والجمعة
 كما في الممثلة والتي ليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند أفراد الاسم في الجمع كما
 اوضحه في المطول وقال ابن الهمام لا تصيد النص كالعامة ليس عمل ان أي تشبهها
 بها في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها اذا خفت
 الاشارة الحاصلة ان شروط اعمالها ستة اربعة تجمع اليها كونها نافية وللجنس ونصا
 وعدم جارها وواحد لمعولها وهو تنكيرها وواحد لاسمها وهو اتصاله بها
 ويلزمه تاخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا واما قول المصوب بعد
 ذلك الخبر اذ ذكر فلا يعني من شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في
 الدار جل قائم فلو لم تكن نافية فهي زائدة لاعاملة او كانت لنفي الوحدة أو الجنس
 نصا عملت كليس وان رض عليها جار الغيبة وكانت معترضة بينه وبين مجروره
 كجئت بلا زار وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون بمعنى غير مضافة
 للنكرة والحرف جارها وسيدكر الشرح الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه
 الخبر قضية نحو اي هذه قضية ولا ايا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر
 في حق علي رضي الله تعالى عنه كما في شام الجامع لاشطربيت من الكامل دخله
 الوقص كما قيل ثم صار مثالا للاسم المتعسر ولا مسمى بهذا الاسم فيه ان هذا
 كذب لكثرة التسمي به وايضا ليس كل مسمى توحيدية المزية المقصودة بهذا
 الكلام واما تأويله بانه على تقدير لا مثل ابي حسن وذلك المضاف لا يتصرف
 بالاضافة ففيه ان مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله فالاحسن
 تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية ولا فيصل لها
 أي لا قاضي يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بنويناها أي لكل جبار قهار
 حنانا بمهلة فنونين أي رحمة أي راحما وفي نسخ حيا من الحياة وفيه
 ان عليا ما ماتا بعد عمر القائل لذلك ان يجعل الوصف ليس من كلامه
 كما يرشده قول الشمر كقولك الغيت أي لضعفها بالفضل ووجب تنكيرها
 كما لا ينبغي على نفي الجنس اذ هو تنكير النفي كما يجب مع المعرفة جبر المافاه من نفي الجنس

واجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما غول اي شئ يغتال عقولهم
 ويذهبها وركب اذا اشار به الى علة البناء الآتية في الشئ وفي قوله فاتحاً قصوب
 سيشير اليه الشئ والثان مفعول اول لاجعلا حذفت ياءه للضرورة ^ع ورفرف
 مفعوله الثاني والفاء اجعلا مبذلة من النون الخفيفة فنقدم مفعوله ضرورة
 مضافا منه قولهم لا ابا لك ولا يدي لك عند من والجمهور قبا مضاف للكاف
 منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف اي لا ابا لك هو جود وليس معرفة
 لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانه لو يقصد نفي اب معين بل هو وانه
 يشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال الاعلى
 صورة المعرفة وقال القارسي وابن الطراوة ايا مفرد مبني جاء على لغة القصر
 اي ففتح مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبني عليها ولان شرط نصبه
 بها كونه مضافا وهو غير مضاف كما مر في المبني فحذف تنوينه للبناء وحذف
 نون يدي للتخفيف شذوذا ولك خبر وقيل هو شبيهه بالمضاف لوصفه بل لك
 والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به للاثلاثه وثلاثين اي غير علم
 بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد اما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا
 اريد جماعة معينة ههنا عندهم لانج يجب تعريفها بالفتحة لا وتكرر مع شئ
 آخر معطوف فان اريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلثين جماعة اخرى كذلك
 اهلته وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثه ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو
 نفيس فتأمل واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين
 وجوز ابن كيسان بناءه ايضا فلا ينون اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد
 بالمعول لصحة الكلام بدونه واجاز الناظم اعرابه غير منون بقلته تشبيها بالمضاف
 وعلى احد هذين يخرج حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى
 لا جدال في الحج ويمكن تحريكه على الاول بجعل الظرف خبرا متصفا بحذف لا باسما
 فهو مفرد مبني لاشبهه بالمضاف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية والجدال
 حاصل في الحج واجاز البغداديون بناءه ان عمل في ظرف كالآية امر اسقاطي وزيادة
 لتركيبه معها هكذا عملت وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فضله منها

وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه الخفيف للاصنعة البناء والالتصيني
 بعلبك وحضرموت واقا بناء خمسة عشر وسفليس للتركيب كما مر فالوجه انه يفتح
 لتضمنه معنى من الاستفراقية لان النص على استفراق الجنس يستدعي وجود من
 الدالة عليه لفظا ومعنى ولذا صرح بما في قوله فقام يذوذ الناس بها بسيفه وان اليمين بسبيل الهند
 ولان قولنا لا رجل في الدار بمعنى على سؤال محقق ومقدر كما قيل هل من رجل في الدار
 فاجبت بالتعني على وجه الاستفراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن اعرب المصنف
 وحمل عليه شبهة لا يقال التضمن المقضى للبناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض
 بدخول الا لانا نقول ذلك في البناء الاصل العارض ولا يرد ان هذا التضمن
 كتضمن الحان معنى من حيث انها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا
 يقتضي البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ايدانا بعروض البناء وكانت
 فتحة الحقة فتحة اعراب اي وحذف تنوين الحقة ورد بانها لم يعمد حذف التنوين
 لمنع صرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقاة ساكن او وقف او بناء وليس
 هذا من غير البناء وذهب المبرد واخا لان التنشئة والجمع من خواص الاسماء فيعبر
 علة البناء ورد بانها وارادة عليها ما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف الذين
 على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو ما يزيدان ولا قائل به وتظهر ثمره
 الخلاف في لابنين كما فتنى الصنف على الفتح عند الموروثه بكسر التاء واى بلا تنوين
 لانه وان كان للمقابلة مشبه لتسوية التمكين الذي لا يجامع البناء وجوز بعضهم
 تنوينه مع البناء قياسا لاسماء اعانظر الى انه للمقابلة ان الشباب يروى او
 الشباب بفتح الهزة وسكون الواو فذال مهملة اى فتى وذهب ومجد خبر عن عوا
 وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا وبالجملة صلة الذي وجملة فيه نلذ بفتح الـ
 مصارع لذمن باب تعقب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب
 اما بكسر الشين جمع اشيب او يفتحها مصدر على حذف مصافى اى لذى الشيب
 او اللام بمعنى واى في زمن الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروى
 بفتحها بلا تنوين ورافعة لاعند المص وجماعة اى سواء ركبت مع الاسم ولا
 وهذا هو مذهب المتفشي الا ترى مخالفتها انما هي في حالة البناء فقط كما هو مفاد النـ

فتحصل منه انه لاخلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به التلويين
 وينبغي ان يراد لاخلاف بين البصريين واما الكوفيون فلا يقولون بعمل
 ان في الخبر فلا بالاولى افاده الدهاميني ان لا واسمها المفرد انحصر بحرف
 المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان الخبر يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه
 النفي ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل
 وان نفيه عنه مشكوك عنه وليس مراد وايضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وكر
 غير سابق واجيب بان في نحو هذه العبارة تسمية كما اشار اليه سم وان
 المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما
 كانت كثرته نسبو ذلك للمجموع تسمية كذلك قال الاستوفي مذهب من ان
 الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول اولم تعمل الا في الاسم فينبغي ارجاع ما خا
 هذه العبارة اليها ولا يراد ان لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
 الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظا وهو باق
 تقديره ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان قنسخ لفظا ومحلا
 لقوتها افا جميع ذلك الصبان الا في الاسمى لقربه منها ولم تعمل في الخبر
 لضعف شبهها بان حيث صارت جزو كلمة قال في المعنى الذي عندي ان من
 يرى عدم عمل المركبة في الاسم ايضا لان جزا الشيء لا يعمل واما لا رجل ظرفيا
 بالنصب فمثل ياربنا لفاضل بالرفع اي ان نصب ظرف بقبية اللفظ المحل
 كما ان رفع الفاضل كذلك وذهب الاخفش ان يظهر اثر الخلاف في نحو
 لا رجل ولا امرأة قائمان فعند من يجوز ان العامل في الخبر مجموع المبتدأ من
 المتعاطفين وعند الاخفش يمنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولي
 والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول
 ولا قوة اما عند من فيجوز تقديره متنى عنها ويكون جملة واحدة كذا قيل
 ورد بانها وان كانتا عاملتين في الخبر الا انها متاثلتان لفظا ومعنى فيجوز
 عملهما في اسم واحد عاملا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان افاده المصريح والدا
 قال الروداني والحق للمجهول وقع الخبر في ذلك انما هو مجموع الطرفين لا بكل واحد

اذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلا او لاستحالة اثرين مؤثرين ولان قائمان
 لكونه مثني لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فان لم يكن معمولاً لمجوع الحرفين
 سوى ان ولا وكذا نحو زيد وعمر وقائمان وعلى هذا فلا خف بين س والاحفش
 في جواز ذلك بل في ان العامل عند س مجموع المبتدئين المعطوفين مثل زيد وعمر
 قائمان وعند الاحفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمر قائمان. وتكررت
 لاسيما في محترزه في المتن يجوز فيه اي في التركيب المشتمل على ذلك لافي الآ
 الثاني وحق فان اوجه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب خمسة
 اوجه فيه نظر لان كلامه لا يقتصى انها ثمانية لانه ان بنى الاول او نصب في
 الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشرف انصرف على كون
 الاول مفردا كالثاني كتمثال المصروع فليس في الاول البناء ثلاثة في الثاني
 او الرفع بوجهيه وان كان قول المصروان رفعت او لا انتصبا بقطع النظر
 عن مثاله يفيد اكثر لانه علق منع نصب الثاني على رفع الاول اي رفع فصح وانصب
 لكونه مصفا او شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا او مضافا
 او شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر واما الثاني فمقتدى بكلامه بالمفرد بدليل
 انه خير فيه بين التركيب وغيره فتدبر الثاني انصب هذا اضعف الوجة
 لان القياس مع وجود البناء والنصب وايضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ
 الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد على محل اسم لاى عند النظم
 اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبتدئا تشبهه بحركة الاعراب في
 العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر الوجة
 وجوز الزمخشري نصبه بحذوف اى لا ارى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثا
 في البت للضرورة كتقوين المنادى المفرد كذا في التوضيح اى فهو مركب مع لا وهى
 غير زائدة لكنه تنوين للضرورة اليوم خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف
 لدلالة الاول عليه اى ولاخلة اليوم وهو ظرف لغو متعلق بانقضى الخبر محذوف
 اما خبر واحد لهما اى لا نسب ولاخلة بيننا او كل خبر ويتعين هذا عند س ان
 نصب الثاني على محل الاول لان خبر الاول هو رفع بالمبتدأ وخبر الثاني بلا ان

لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بغا ملين
 مختلفين وهو ممتنع أفاده المصريح وفيه نظرا ما اولافان لا الثانية عند نصب
 ما بعدها زائدة لا تحتاج خبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جملة
 فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعت على مذهب ^{نصب}
 من انه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكره واما ثانيا فكونه يتعين لكل خبر
 عند سى الى اخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى
 اتسع الفتح على الراقع وهو معناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية
 على محل لا واسمها اى عند سى على التسامح الما فلا يرد ان لا الاولى لكونها خبر المعطوف
 عليه لا تسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف في الحقيقة على محل
 الاسم فقط فتدبر زائدة اى بين المتعاطفين والخبر المحذوف متنى عنهما
 فهو جملة واحدة وليس للاعمل في اى لوجود شرط القائتها وهو تكرر اراها وهو
 ح مبتدأ مستقل المعطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من
 عطف الجمل كما اذا علمت كليس هذا العمى يفتح العين مبتدأ خبره محذوف
 وجوبا اى لعمى كرسى والصغار يفتح الصاد المهملة ففين معجزة الذل والهنون
 وان نصب المعطوف عليه اى لكونه مصنفا او شبهه مع كون الثاني مفردا
 اعنى البناء اى لتركيبة مع الثانية والنصب اى عطفها على لفظ الاول والرفع اى
 لالقائتها او اعمالها كليس او زيادتها مع عطفها على محل الاسم لا عند سى لانه لا فرق
 عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدمامي
 ويؤيد ما مر من ش الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء ولا
 لفظا مع بقائه تقديره لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت
 مع اسمها في محل المبتدأ الزمان هذا المبتدأ لا يفعل في شى الا ان يقال الثاني و^{المنفرد}
 كالشئ الواحد فعل احدهما كعمل الآخر كما قاله في غير قائم الزيدان فتأمل صبا
 الاول البناء على الفتح وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء علمت الاولى كليس
 او اهلكت لئلا يتوارد عاملا من مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر
 منصوبا كما مر فوعا فلا لغوا والقول الباطل والتائيم اللوم من قولك للشخص اثمت

والضمير للجنة وما فاهو اي نطقوا به وهذا من قصيدة لامية ابن ابي الصلت يذكر
 فيها الجنة والحوها وهو مطلق من بيتين واصله فلا لغوا ولا تاثير فيها ولا حين ولا فيها هليم
 وفيها لم صاهرة وبجر وما فاهو الاولين بالفتح الهلاك والمليم اللآثم والساخرة
 ارض يجدها الله تعالى يوم القيمة فالمعنى فيها لم بروج والثاني الرفع اي على عمل
 الثانية كليس واهلها وما بعد ما مبتدأ مستقل وزيادتها وعطفها على الاول سواء
 عملت الاولى كليس واهلت وتقدير جز واحد واثنين يعلم مما مر ولا يجوز النصب
 اي عطفا على المحل او تبعا للفظ لان تقاها اما النصب مجذوف كما مر عن الزمخشري
 فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء
 او عملا كليس فملك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على عمل الاول او لفظه
 او مجذوف ورفعه على الغاء الثانية او زيادتها او عملا كليس فملك احد وعشرون
 وجهًا يمنع منها اربعة وهي رفع الاول الغاء و عملا كليس مع نصب الثاني على محله
 او لفظه فان اورد الاول فقط فسبعة الثلث تأتي في كونه مضافا او شبهه مع ابدال
 البناء بنصبه بلا الثانية فملك اربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين واربعين يمنع
 منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا او شبهه بثمانية وان اورد الثاني فقط
 فثلاثة الاول تأتي في كونه مضافا او شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة
 في سبعة الثاني باثنين واربعين يمنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين
 وهما نصب الاول سواء كان مضافا او شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نضج
 لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي الثاني اربعة عشر في ستة الاول باربعة وثمانين
 يمنع منها ضعف ما قبله فحله الصور مائة وتسعة وثمانون يمنع منها اثنا
 واربعون كما هو ظر للتأمل والله اعلم ومفردا مفعول افتح وقاؤه للتحسين فلا تمنع
 عمله في المقدم عليه ونعتا بادل منه اويان كذا قيل والاظهر اجراؤه على قاعدة نعت
 النكرة اذا تقدم يعرب حالاً وتعرب هي بحسب العوامل وليبني ويلى صفتان لنعنا
 او الاول متعلق بالثاني وحذف مفعول انصبين وارفع دلالة الاول عليه
 ولا تنازع لان المص لا يراه في المتقدم لتركيبه مع اسم لا اي قبل دخولها ضمير
 النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لامثلة الخمسة عشر كذا في التوضيح والا

وغيرها وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة اشياء كما في الصبان هذا
 وصريح ذلك ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورة
 اسما واحدا قبل دخول الخمسة عشر وبعلبك لان كلاهما في محل نصب كما اختاره
 يس على التصريح وان الاسم بنى لتركيبه مع لا والنعت بنى لتركيبه مع الاسم اذ لا وجه
 له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا ان يكون من باب
 اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف
 من تمامه كان كانهما معاً تضمنتاها فبنيا وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المناد
 المفرد حيث لم تبين بان صفة المنادى ليست مناداة فلم تغط حكمة وهذه الصفة
 هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل
 فتحها العرب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ
 والظمان من جعل الموصوف في النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا
 حيث يجعل من نفي الموصوف لامن وصف المنفى فينصب الاول لشبهه
 بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم ار من ذكره هنا
 الا ما مر عن بعضهم في لا اباك فلي تأمل مراعاة محل اسم لاى واتباعا للفظ
 واعرابه مقدر كما مر نظيره محل لا واسمها فيه التسامح المار وغير ما يلي مفعول
 تبين الجزر وميل الناهية وغير المفرد عطف عليه اى غيره من النعت والمنعوت
 كما سيشير اليه التمهيد وهو محترز قول المصنف ومفرد مع قوله لبنى قال ابن غازي ولو قال
 وارفع او انصب مطلقا نعت اسم لا والفتح زدان افراد واتصلا لاغنى عن
 البيتين مع الايضاح وتكررت لافضل وقامل ويجوز جواب اذا لاغنى بلا
 فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعد على تقدير تكرر لاى في حذف
 ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو وتبني البديل النكرة كالنعت
 المفضول نحو لا احد رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركيبه مع المبدل
 لانه على بنية تكرار العاقل فبينهما فاصل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل
 هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا احد زيد ويكرهها وكذا يقال
 في عطف البيان واما التوكيد فالاولى في اللفظي منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن

الثنون ويجوز رفعه ونصبه وأما المفعول فيمتنع بتأدي على أنه لا يتبع نكرة لأن لفظة
 معارف إما على أنه يتبعها فتعين رفعه لعدم تسلط الاعلى المعرفة واعطى لا
 قال سم يمكن شموله للعامة عملان وليس دون الاستفهام ليس فيه مع الاول اي
 لتخالفها تعريفيا وتنكيراً فالحكم كما ذكر لكن مع التوضيح كثير ومع الاستفهام عن
 النفي قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه الا ان عواى انكفا فاعن القيس هو
 اسم لا وضربها محذوف اي موجود والهمزة للتوضيح والاكثار والشببة الشبايع واذ
 اي علمت والهمزة بفتحها بين الكبر وقد همرها كتعب تعباً فهو مراد اكبر وضعف
 كذا في المضباح الكواضب والهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا وسلي خبرها او
 والخبر محذوف اي موجود والذي لاقاه امثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت
 حل ينتقى اصطبار سلمي زوجي ام تتجدد وام امامتصلة فالمطلوب بهامع الهمزة تعين
 احدهما او منقطعة فتكون اضربا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن الجدل
 دما ميني الالعلمها في الاسم اي ولا خبرها لانها بمنزلة اتعنى فقوله الماء كلام
 تام حملا على معناه وهو اتعنى ماء فلا خبرها الا لفظا ولا تغديرا كما قاله اللاميني
 والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرًا ولا يجوز القاؤ
 اي لانها كليت وهي لا تلغى بالرفع مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل
 الاسم وهو الظم فليحذر الالاماء باراد الماء والثاني نعت للاول بجواز النعت
 بالجاء الموصوف بمشتق ككرت برجل رجل صانع ويسمى نعتا موطنا فهو مبيت على
 الفم لتركيبة مع الاول ويمتنع رفعه عندس ويجوز عند المازني وتعين تنوين
 باردا لان العرب لم تتركب اربعة اشياء ولا يصح كون ما الثاني توكيدا ولا بدلا كما
 في التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فانه حتى يؤكده ولا مساو
 حتى يبديل منه لكن يجوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فكذا
 هنا ويجوز في النكت كونه عطفا بيان لجواز كونه او مخرج من متبوعه فيرب بفتح
 التحتية والهمزة وسكون الراء آخره مؤحدا اي يصنع وفاعله ضمير العروا نأت بمثلثة
 ساكنة بين هرتين مفتوحتين ثم تاء التانيث اي افسدت ويد الغفلات فاعله
 وفيه استغارة ممكنة حيث تشبه الغفلات بالفاعل المكسب واثبت من لوازمه

اليد تخيلا واجت المازني بالبيت على س فقال مستطاع اما خبر لا فينبطل قوله لا خير
 لها او صفة لاسمها مرعاة للابتداء فينبطل قوله بعدم ذلك وايا كان فرجوعه نائب
 فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والحكمة صفة ثانية لعدم بعده و
 بولي ولا خير للاقل الروداني وتجويز الوصفية مكابرة اذ لا يشك عاقل في ان الممتنى
 انما هو استطاعة رجوع العر العر المدبر المستطاع رجوعه مستطاع هو الخبر بلا شك
 تبييت ترد الالفتبسيه وهي الاستقراطية فتدخل على الجملتين نحو الا ان وليا الله اخ
 الايورياتيم والعرض والتخصيص فتختص بالفعلية نحو لا تخبون ان يعرف الله لكم
 الاثقالون قوموا الخ اذا المراد اذ شرطية كما يشير اليه صنيع الشافذال مفتوحه وليست
 هي اذ التعليلية لان المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يخفى اذ ادل دليل اي مقالي
 كوقوعها جوابا لسؤال او حالي بان دل عليه السياق نحو فلا قوت اي لهم قالوا الاضهر
 اي ليسا واكثر ما يحذفه الجازيون مع الاغول الاله الاله الله فيرفع ما بقدا على البدلية
 من ضمير الخبر او من محل لامع اسمها على ما فيه من النسخ المتار فهو بمعنى قول بعضهم من
 محل الاسم قبل النسخ وليس هذا مبني على عدم وجود المحرزم من ش الكافية فتقال
 غير من الله المراد بالغيرة لازها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمة اتفعا
 النفس من فعل ما يستكره لا سبحانه على الله تعالى يقال غار الزوم يعاد على امرأته
 كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غير الخوفا وغيره كضربة ولا يسكر وطها
 كما قال ابن السكيت مصباح ولا كرم او قيل انه طام وقيل لشخص من بني بيت اجتمع
 هو حاتم والناطقة عند امرة تسمى مارية خاطبين لما فقدت حاتم فقال - النبيته
 . هلا سالت النبيتين ما حسي عند التثنا واذاما هبت الريح
 ورد جازرهم حرقا مصرمة في الراس منها وفي الاصلاء تملح
 اذا اللقاع غدت ملقى اصرتها ولا كرم من الولدان مصبوح
 والحرف الناقه المهرولة او المسنة والمصرمة بشذ الرأ المفتوحة هي التي يعالج ضرعها
 لينقطع لبنها ليكون اقوى لها والاصلا جمع صلا وهو محول الذنب والتلمع الضخم
 لتشبهه الملح في البياض واللقاع جمع لقع وهي الناقه الحلوب والاصر جمع صرار
 . خيط يشد بضرع الناقه لتلاير وضعها ولدها واما تلقي وتترك عند عدم اللبن

والولدان جمع وليد من صبى وعبد والمصباح اسم مفعول من مصبحة سقيته الصبيح
 والله سبحانه وتعالى اعلم ٣ بفعل القلب مفرد مضاف فيم
 جزئى ابتدا الاضافة لادنى ملايسة اى جزئى جملة ذات ابتداء والمراد بالجنس
 الصادق بالبعث لان افعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم الحذف او الصد
 او غيره مما يمنع في كان الا اسم الاستفهام او المضاف اليه فيجوز هنا مقدا على انه
 مفعول اول كما يتم ظننت افضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها واما الخبر
 فيكون استفهاما في البابين كاي كنت و اين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشا
 فيهما واما قول ابى الدرداء وجدت الناس اخبر ثقله فعلى اضمار القول اى مقولا في
 كل واحد منهم اختبره تبغضه ومثله في كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدأ
 والخبر لا بعد استيفاء فاعلمها اى وجوده وذكره وان تأخر عنهما فان قلت نحو
 حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خرفا ليس اصلها المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد
 عمرو ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار اوجب بانه يصح في الاول باعتبار
 التشبيه على حذف الازاء وفي الثاني باعتبار الاول مع عدم تخفيف الذا
 للضرورة وهو متعلق باعنى او حال من مفعوله اللذ يسكون الذا لقرعة في الذا
 وكما متقدصلته اصترزب عن جعل الذى من افعال المقاومة وقد مرت والتي بمعنى
 صبر وسباق وهب بفتح فسكون امر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان
 وصلتها قليل حتى زعم امر يعنى انه من لحن الحواس ويرده قصة هب ان ابانا كان
 حمارا كذا في شام الجامع والتي مبتدأ وكصير اصلته وبها انصب خبره اى والانفا
 التى بمعنى صير انصب بها ايضا مبتدأ وخبر كما تصبها بافعال القلوب وهو
 ظن واخواتها جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر
 عنها بفعل الذا على صوت كسمعت زيدا يتكلم فريدا مفعول اول والثاني يتكلم
 بخلاف المتعلقة بميموع كسمعت كلام زيد فثغدى لواحده فقط وقال الجمهور
 لا ثغدى مطلقا لواحده كسائر افعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والوا
 فيه حذف مضاف والفعل بعد حال اى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم
 الى قسمين قسمها غيره الى اربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل جمعى وعدوزم

وهب للرجحان فقط ورأى وعلم اليقين غالباً ووطن وخال وحسب للرجحان
غالباً والشا راج الثالث في الاول والرابع في الثاني نظر الغالب فيها وتقليداً
للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على محيئه تغير ذلك فمثال رأى اى اليقينية
بمعنى علم كما هو من كلامه لا بمعنى ابصر او اصاب ربيته والامة تعدت لو احدى واما
بمعنى الربى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعدتها تارة لاشين كراى اشافى
كذالاً لاوله منه قوله راي الناس لا من راي مثل رايه خواج تراكين قصد المخارج
وتارة لو احدى هو مصدر ثانياً مضافاً لاولها كراى ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل
علم اليقينية كذلك هو صريح هذا عدم الاحتياج لنقد المفعول الثاني لان هذا
المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليحذر الاقتصاد عليه وان
كان في الامة مني ما يخالفه محاولة اى قدرة وهو متميز لا كبير بالباء والموحدة
كما ان جنوداً تتميز لاكثرهم بالثلثة انهم يرونه اى يظنون البعث بعيداً اى
ممتنعاً وراه اى يعلمه قريباً اى واقعاً لان العرب تستعمل البعد في التقى والقرب
في الوقوع ففي الآيه الظن واليقين معاً ومثال علم اى اليقينية وتأتى للظن
قليلاً نحو فان علمتم من مؤمنات وكان عليه ذكره كراى اما التي بمعنى عرف فستأ
في المتن والتي من علم يعلم علماً كرفع يفرج فها هو العلم والمرأة علماً اذا انشقت شففة
العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسره اذا شق شففة ومشقوق الشففة
السفلى يسمى افعم بالفاء والحاء المهملة المعروف بالنصب مفعول الباذل او بالجر
ياضافه اليه وانبعثت اى انطلقت وواجفات الشوق بالجم والفاء اسبابه
ودواعيه وجرى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى اصاب
الشيء اى لقيه والاعتدت لو احدى ومصدرها الوجدان قيل والوجود ايضا ولا ينبغي
استغنى او حزن او حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثلاثة موجدة بفتح الميم وكسر
البيم والثانية وجد بفتح الواو والاولى بتثنيةها كما في القاموس ^{درية والنساء}
ثائب فاعل وهي المفعول الاول والثاني الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد افعالاً
او مضاف اليه وانصب على التثنية بالمفعول به وعروم مخم مخذف التاء والاعتدلت
بالعين المعجمة من العبطه وهي مخم مثل حال الغبوط من غير ان يزول عنه والظمان

المعنى فليغبطك غيرك او انه دعا له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام وصا
 المحبة قال ابو حيان ولم يعد اصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمها
 في البيت معنى علمت والتصين لا ينقاس اهل لكن في التوضيح وغيره ان ذلك قليل
 والاكثر تعديها لواحد بالياء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعديا نحو نفسه
 نحو ولا ادرىكم به قيل لا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو وما ادرى بالقرار
 لسد الجملة مسد للمفعولين والوجه ما في الجمع والمعنى انها سدت مسد للمفعول
 بالياء فقط ففي محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت هذا صحيح ام لا وهي
 التي بمعنى اعلم اى لا التي في نحو تعلم الفقه مثلا ولا تعدت لواحد والفرق بينهما
 ان هذه امر تحصيل العلم في المستقبل بتعاطي اسبابه والاولى امر تحصيله في الحال
 بما يذكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على ان وصلها فتسد مسد
 مفعوليهما كقولك فقلت تعلم ان للصيد غرة والاه تضييعها فانك خاتله
 وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس باعور تعلم المفعول الاول شقاء
 والثاني قهر خلت زيدا او مضارعها اخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس
 كقوله اخالك ان لم تفضض الطرف ذاهوى يسومك مما لا يستطاع من الوجه
 فان كانت خال بمعنى تكبر او ظلم في مشيه اى عرج او عوج فلازمة دعانى اى
 سئاني العوانى جمع غائبة وهي المرأة المستغنية بجهاها عن الحلى والياء من خلتنى
 مفعول اول والثاني جملة لى اسم وقوله فلا ادعى به يظهر انه على تقدير الانكار
 اى فلا ادعى به والحال انه اول اسم لى وقد عمل خال في ضميرين لشي واحد وهما
 التاء والياء وذلك خاص بافعال القلوب حسب كسر السين بمعنى
 ظن والاكثر في مضارعها الكسر ويقال الفتح وان كان القياس في مضارع
 فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والحسبة بفتح السين
 وكسرها فان كانت بمعنى صدرا حسب اى ذاشقرة وبياض وحمرة فلازمة او
 عدت لواحد وفتح سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا
 كفسر وحسبان بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسر من قاموس
 ربانغيمير مخير وثا قلا كناية عن الموت لشغل الشخص به زعم اى لا بمعنى كفل

اوراسى شرف وساد ولا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالعرف ومصدرها
 الزعامة ولا بمعنى سمن او هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلا زمة اما الهزل عند
 الجديسي للفاعل فان تزعمنى اذ الياء مفعول اول وجمله كنت اثنتان واجمل مضى
 هو وفاعل خبر كان لا افعل تفضيل والمراد بالمجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب
 لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل ولا اكثر تعدى زعم الى ان وصلته كما تعلم نحو زعم الذي
 كفروا ان ينبعثوا وقوله وقد زعمت انى تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
 وكون زعم من افعال الرجحان انما يأتى على قول السيرى الزعم قول مع اعتقاد مع اولها
 فاذا قلت زعم فلان كذا انفعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح اما على
 قول المرجحى انه قول مع علم من افعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل في القول
 من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب اى مطية لتسبب الكذب الى الغير فاذا قلت زعم
 فلان كذا فكانت كذبا لى قال قول غير صحيح فعلى هذا لا يكون من افعال
 القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب اى
 هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليرى نفسه من اختلاقه ومن هذا
 المعنى حديث بسن مطية القوم زعموا اذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للحكى لانه
 لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظن انه ليس مراد السيرى ومن معه الحصر
 فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً من العلم قولت ابي طالب
 ودعوتى وزعمت انك ناصح اى قلت ذلك عالماً له بدليل قوله بعد
 ولقد صدقت وكنت ثم امينا ومن غيره زعم الذين كفروا اى قالوا ذلك معتقداً
 له لاعن دليل ولذلك قال الفاكهى انه يستعمل في الحق والباطل واكثر استعماله فيما
 يشك فيه اى فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كما لبنت
 او باطلا كما فى الآيه وقد تكون شاكاً فيه فتأمل عداى لان معنى حسب المال
 والا تعدت لواحد فلا تعدد المولى هو اللغمان بن بشير الصحابى وقبله
 وانى لا عطي المال من كان سائلاً واغفر للمولى المجاهر بالظلم
 وانى متى ما تلقى جازماله فبايننا عند الشدائد من صرير
 اى قطع والمراد بالمولى الخليف والصحابى اى لا تحسب الصحابى هو من يخاطبك

في العنى بل في العدم بضم فسكون اى الفقد اى لان كل الناس تعلق للعنى كما قال
 ابن دريد في مقصوده والناس كلان بحث عنهم في كل قطار ابلاد والقرى
 عبيدنى المال وان لم يطعموا من غمره في جرعة تشفى الصدا
 وهم لمن املق اعداء وان شاركهم فيما افاد وحوى وقال آخر
 حتى الكلاب اذارات ذاثرة حنت اليه وحركت اذناها
 واذا رأت يوماً فقيراً معدماً هرت عليه وكشرت اناياها
 حجابى بمعنى ظن لا بمعنى قصد او ساق او حفظ او كتم او غلب في الحاجب
 من حاجية فحوتة اى فاطنة فغلبته واهم تعدت لواحد في الكل ولا بمعنى اقام
 او بخل واهم فلا رمة اخائفة يتنون اخ لعدم اصنافه وثقة صفة اى موثوق به
 او بالاضافة اى اخا وثوق والملمات الحوادث والا فهنى اى ظنى هالك اى
 صيرنى هو بهذا العنى لان المضى لمرأية كالمثل والعدا بالكسر يمد ويقصر وبالفتح
 مقصور فقط قاموس وغيره اتخذت عليه اجرام مفضى الشانه بمعنى صيرت
 ففعله الاول اجر والثانى عليه لكن فسرهما البضاوى بقوله لاخذت فتأمل
 حتى اذا ما تركته حتى ابتداء ثمة وما زائدة وجواب اذ قوله بعد
 تفد حتى ظالمًا ولوى يدي لوى يدك الله الذى هو غالبه
 قاله فرعان فى ابن عاق له وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه
 لان الصغير محتاج الى من يزيل القدر عن منه وانفعه وتغدى بالغين المعجى اى ستر محمد
 واصل ترك كونها بمعنى طرح ونخل فلما مفعول واحد ضمن معنى صير فتعدا ثنين
 مثله نحو تركهم في ظلمات لا يبصرون ومعى الحد ثان نحو حد ثان للدهر بكسر فسكون
 كما يؤخذ من القاموس وفى السجاعي بفتحين تجد مصائبه فهو مرفوع بضم النون
 وفسره العينى بالليل والنهار ومقتضاه انه مشى حدث بفتحين بمعنى حادث فهو
 مكسورة وعليه فصيرون بالمقدار اى مقدار من المصائب وسمدن بفتح الميم من
 باب دخل كما فى المختار اى حزن ويطلق على السرور ايضا كما فى القاموس فهو من الضاد
 تنبيه على بعضهم من افعال التصيير ضرب الاعمال في مثل كضرب الله مثلا عبدا
 واضرب لهم مثلا اصحاب القرية فتشلا مفعول اول وما بعده ثان او عكسه

وينبغي كذا فربق من الذين أو فكتاب الله مفعول اول ووراد ظهورهم مفعول ثان
 لا ظرف لبذل لان الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الورد
 بانه لا شك في صحة قولك ابصرت الهلال بين الصحاب على ان بين ظرف لأبصر
 مع عدم احتواؤه على الفاعل فالحق ان يند بمعنى طرح ووراد ظرف له لا بمعنى صير
 واما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثاني
 بمن او بيان وخص اما ما من مجهول ويرحمه آخر اليك او امر وتوثيق قوله
 اجعل كل ما له زكن وقوله وانوصير الشان ومن قبل هب صلة ما أي ما ذكر من
 قبله والامر مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره الزما والمجلة خبر الامر رابطها محذوف
 أي الزما وان الامر مفعول ثان مقدم لا لزم مجوز تقديم مفعول الخبر الفعلي على الاصح
 وغير الماضي مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف لما الموصولة او الموصولة
 بجمله زكن أي علم ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابته
 لغيره حال كون ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفها وهو المضارع
 نيه بالحضر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وافتعل التفضيل
 والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول اصلا والثاني لا ينصب مفعولين وان
 صح صوغها من القلي كزيد اعلم من عمرو وما اعلم صيان اذا ظان اي انما زل
 ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر انما لان اسم
 الفاعل لا يعود ضميره اليه على الغائب كما قاله بعض المحققين هو سماعي ^{الاصيلة}
 الامر اما هب فالتناق واما تعلم فعند العلم وقال غيره بتصرفها حتى ابن السكيت علمت
 ان فلانا خارج اعلمت قال ستم وقياس تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء
 واختصت القلبية المتصرفه او اختصت ايضا بان يسد مسد مفعولها ان ^{وانت وصنتم}
 وان كانتا في تقدير المفرد لتضمهما السنن والسنن اليه ضمها وهي عامله في لغز الصل
 المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلقة عنها واما لكسرت ان ^{وحو}
 كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتي قائما وخطنتي لي اسم
 ان رآه استغنى والحق بها في ذلك رأي الحليمية والبصرية بكثرة نحواني راني اعصر خيرا
 وقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وشمالا

وعيدهم وفقد وجود معنى لقي بقلة دون باقي الافعال فلا يقال ضربتني ابتفاقا
 لئلا يكون الفاعل مفعولا بل ضربت نفسي وظلمت نفسي لتغاير اللفظان فان
 ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو وهزي اليك واضم ^{الضم} جناحك امسك عليك ^{جلك} زو
 اثنى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
 مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادها مع الفاعل ولا توضع النفس
 مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان
 احدا الضميرين منقوصا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياي بالتعليق
 والالغاء اى مجموعهما وان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفه منها فلا ينافي
 انه يشاركن في الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى انها مملوغة
 لازائده وفي ثا الكافية ما يساعده كذا في التثنية ويشاركن في التعليق
 بالاستتغناء خاصة غيرهن نحو فليستظرايها اركي طعاما فستبصر ويصبرون
 بايكم المفتون يسئلون ايان يوم الدين ويستنبئونك احق هو عرفت من
 انت ونسيت ايهم زيد واعلم ان الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم
 ينصب الاول والا فسد الثاني كعلمت زيدا ابومر هو قال بعض المعارفة فالعامل
 ح معلق عن العمل في لفظ الجملة عاملة في محملها النصب على انها مفعول ثان وقيل
 لا تعليق ح لان حكم الجملة في مثل هذا ان تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
 لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا ابوه قائم ويؤيد الاول ما سياتي في التثنية
 عند تمثيله بان تبتم فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط بجره في الجملة في محل
 نصب باسقاطه فكفرت هذا صحيح اى في ذلك او بنفسه فالجملة سادة مسد ان
 لو زيد كعرفت ايهم زيد والا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا ابومر هو لا حال
 لانها انشائية فقبل بدل كل تقدير عرفت شان زيد وقيل اشتغال بلا تقدير والظن
 بريان الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا ايضا فالعلاقة ترك العمل
 اوسمى بذلك لعل العامل في المحل دون اللفظ فكانه ليرجعل كالمراة المعلقة لان
 ولا مطلقا لاشاءة الزرع شيئا لمافع هو اعتراض مما له صدر الكلام وهو جميع المعلقا
 الالية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لئلا تزول صدرتها بسبب عمله فيها او فيما بعد

قد يجهل
 اى بال
 انما
 واما
 حصة
 لا
 تكون

فكون

فتكون حشوا وهو باطل ^{للمانع} أى لفظى بل معنوى وهو ضعف العامل ^{بسطه}
 أو تأخرو وكذلك أفعال التحويل أى لقوتها لأنها تؤثر في الذوات بقبلها وتحويلها
 والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها إنما تؤثر في الأحداث من معانيها الثانية
 فعلفت والغيت ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظها حالة واحدة فناسب
 كون علمها كذلك وهل المراد بعدم الغاء ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمنع
 تأخره أصلاً وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلاً أو أنه يدخل ويلقى والظن
 فيهما الأول فليحمر ^{لأى} الابتداء عطف على محذوف أى في حال توسط العامل ^{بسطه}
 أو تأخره لأى في حال الابتداء به أى جعله قبلها فهذا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اضطراباً
 فيه الجناس لتام لاختلاف معناها مع اتفاق لفظها ولا تضرب في الأول لكونها
 في نية الانفصال كما ذكره علماء البديع يجوز الغاء هذه أى بشرط عدم استبقاء
 الفعل والآية تعين الأعمال كزيداً قائماً لما راعى لأن الغاء مع يوهى أن ما قبله مثبت فيها
 نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى إلى المفعولين وأما قوله وما حال لدينا أو فهو وإنما
 سياتى لا ملغى فلا تناقض فيه لا يتناهى على النفي من أوله فامل ويشترط أيضاً
 كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والآية واجب الالغاء كزيداً قائماً
 ظنى غالب لا امتناع عمل المصدر مؤخر أو محول زيد قائم ظننت منع اللام من العمل
 بعدها وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم
 الفعل عن المعلق سياتى أى لأن الفعل لما ضعف بالتوسط قاوم ^{العالم}
 المعنوى وهو لا يتناهى وقوله وقيل الأعمال أحسن أى لقوة اللفظى وإن توسط
 بخلاف ما إذا تأخر فإنه ينعف فقدم عليه المعنوى فالالغاء أحسن أى
 إذا اليرى كذا العامل بمصدر منصوب كزيداً قائماً ظننت ظناً والاقبح الالغاء إذا
 التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في علمه فبينها شبهة التناقض فإن
 أكد بصير المصدر أو بإشارة إليه كان الالغاء سهلاً لعدم صراحتها في المصدر
 وكذا يقال في التوسط وإن تقدمت أى على المفعولين وغيرها فإن تقدم
 عليها شئ مما يتعلق بالجملة غيرها كمتى ظننت زيداً قائماً فقبل بريح الأعمال وقيل
 يجب وعلى الأول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآيتين لتقدم وهما في الأول

وانى في الثاني الاله للجل على الارض وأمل عطف مرادى وهو لا يكون الا بالواو وتدو
منصوب تقدير الضرورة على حد ابي الله ان اسمو بام ولا اب واخال بكسر الهمزة الفصح
من فتحها والتسويل العطا كذا كاي مثل الادب المذكور في قوله قبله
أَكْنِيهِ حِينَ إِذَا دِيهِ لَا كَرَمَهُ وَلَا الْقَبِيهَ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبُ
وملاك الامر بكسر الهمزة وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشبهة بالكسر خلق والطبيعة
والنقد يراد وجدت او قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن واللام
كما قدره غير واحد كالاشرفي خلافا لما يوهمه صنيع الشاه والنظ امتناع اللام في الاو
ل لأنها لتأكيد الاثبات فتأني النفي فتأمل بل هو جازي الاله مع المصدر واللام
فيجب كأمراً فإنه لازم الاله اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعمدت زيدا من هو فإنه
يجوز نصب زيد لأنه غير مستفهم عنه فهو مفعول اول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه
بتعليق العامل عنه لأنه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان احدا لا يقول ذلك حيث
وقع احد قبل النفي وهو لا يقع الاله بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى
ولعله مخالف او هذا يؤيد ما تقدم من بعض المتعارفة بعده لا التافية قيد
هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانها لا يلزم ان الصدور الاله
ح كما نقله في الغنى عن سب في الاوان مثلها قال في التوضيح والقسم امام مفعول كعمدت والله
ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمر او مقدر كشيء الله اذا قدر فيها القسم فالعامل في
ذلك معلق عن العمل في جملة القسم وجوابه فمخ في محل نصب وان كانت جملة الجواب
وحدها لا محل لها لكن في التكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريين
على خلافه قال ولذا اطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح ولا يخفى ولا
لوجوبه مع المعرفة لا الغاء لا معها لكن لا فرق هنا بين المفاة والعاملة كليهما وان
اسم استفهام اي لأنه لا يعمل فيه مما قبله الاله اذا كان حرفا ممن اخذت وعن تسال
لعلم عرفان او انما نبه على هذين دون باقي الافعال مما امر النبي عليه لانها اصل
افعال اليقين والظن ولم يخرج عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحدهم
عن القلبية قالبا اذا كانت علم بمعنى عرف او صح في ان بين العلم فرق كما علمه من
الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحوك وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات

فمَعْنَى عَلِمَتْ زَيْدًا قَائِمًا عَلِمَتْ تَصَافٍ بِالْقِيَامِ وَمَعْنَى عَرَفْتَهُ عَرَفْتَهُ ذَاتَهُ وَقَالَ الرَّضِيُّ لَأَفْرُقَ
بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى وَأَمَّا الْفَرْقُ بِالْعَمَلِ فَبِاخْتِيَارِ الْعَرَبِ وَلَا مَنَعَ مِنْ تَحْوِيلِهِ بِهِمْ أَحَدُ
الْمَتَسَاوِينَ فِي الْمَعْنَى بِحُكْمِ لَفْظِيٍّ وَلِرَأْيِ مُتَعَلِّقٍ بِأَنَّهُ بِمَعْنَى انْتِسَابِ شَيْءٍ أَنْ أَرِيدَ
بِالرُّوْيَا لَفْظَهَا وَهُوَ الْمَصْدَرُ لِاصْطِلَاحِيٍّ فَاصْطِفَا رَأْيَ إِلَيْهَا لِأَمِيَّةٍ لِنَسْبَتِهَا إِلَيْهَا
بِاشْتِقَاقِهَا مِنْهَا وَعَلَى هَذَا حَلُّ الشُّكِّ وَإِنْ أَرِيدَ مَعْنَاهَا وَهُوَ الْحَالُ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ
لِلْمَذَلُولِ وَمَا مَفْعُولٌ أَنْ وَانْتَهَى إِلَى انْتِسَابِ صِلَتِهَا وَتَعَلُّقِهَا بِمَعْنَى مَطَالِبِ حَالٍ مِنْ
مِنْ عِلْمٍ اخْتَرْتَهُ بِعَنْ الْعَرَفَانِيَّةِ وَمِنْ قَبْلِهَا مُتَعَلِّقٌ بِأَنَّهُ لِحُجْرَتِهَا لِإِصْنَاعِ أَيْ مِنْ قَبْلِ
ذِكْرِ الْعَرَفَانِيَّةِ كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ حَلُّ الشُّكِّ وَأُحَالُ ثَانِيَةً مِنْ عِلْمٍ أَيْ حَالٍ كَوْنِهَا مِنْ قَبْلِ الْمَفْعُولِ
وَهُوَ أَوْلَى لِيَنْصَحَ عَلَى أَنَّ الْحَالِيَّةَ لَا تَلْفِي كَمَا أَهْمَ عَدَمَ تَعْلِيلِهَا بِقَوْلِهِ طَالِبِ مَفْعُولِينَ إِذْ لَمْ يَأْتِ
مِنْهُ الْمَفْعُولُ الصَّرِيحُ فَلَا يَحْجُوزُ الْعَاوُهَا وَلَا تَعْلِيلُهَا خِلَافًا لِلشَّاطِئِي حَالِيَّةٍ بِضَمِّ اللَّامِ
نَسْبَةً إِلَى الْحَالِ كَقَوْلِهِ وَعَنْ مَصْدَرٍ حَالٍ كَقَوْلِهِ كَقَوْلِهِ إِذَا رَأَى فِيهَا مَاءً شَيْئًا
بِمَا ذَكَرَ أَيْ بِرَأْيِ الرُّوْيَا وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الرُّوْيَا أَنْجَوَابٌ عَائِقَالٌ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ نَصٌّ عَلَى الرَّادِّ
إِذَا الرُّوْيَا تَسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا لِرَأْيٍ مُطْلَقًا حَالِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا وَأُجَابٌ بِمَا ذَكَرَ وَمَذْهَبُ
الْمُجْرِيِّ وَالْمَصْرِيِّ أَنَّهَا لَا تَأْتِي لِغَيْرِهَا فَلَا اشْكَالَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الرُّوْيَةُ بِاللَّامِ فَالْقَائِلُ
كَوْنُهَا لِلْبَصَرِيَّةِ وَالْعَلَمِيَّةِ أَبُو حَنِيشٍ اسْمُ شَخْصٍ وَكَذَا طَلِقَ وَعَمَارٌ وَآثَا لِأَمْرٍ خَمْرٌ أَيْ
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلضَّرُورَةِ وَيُورَقِي أَيْ يَسْمُرِي خَيْرًا لِأَوَّلِ وَحَذَفَ خَيْرًا مَبْعُودًا لِلدَّلَالَةِ
عَلَيْهِ وَأَوْنَجْمٌ أَوْ أَنْ مَرْفُوعٌ لِلخَبَرِ الْمَحْذُوفِ أَيْ يُورَقُونِ أَوْنَةً وَحَتَّى ابْتِدَائِيَّةً وَإِذَا الْوَيْ
شَرْطِيَّةٌ وَتَجَانِي اللَّيْلِ وَالنَّجْمِ بِمَعْنَى ذَهَبَ وَإِذَا الثَّانِيَّةُ فَجَائِيَّةٌ دَخَلَتْ فِي جَوَابِ الْأَوَّلِيِّ
وَالْوَرْدِ الْمَهْلِكِ أَيْ لِبَاءِ الْعَذْبِ وَالْأَلِ بِالْمَدِّ السَّرَابِ الَّذِي يَرَى وَسَطَ النَّهَارِ كَأَنَّهُ مَاءٌ
وَبِلَا لَبِ كَمُرِّ الْمَوْجَةِ مَا يَبِلُ بِهَ الْحَلِيقِ مِنْ مَاءٍ وَغَيْرِهِ وَالرَّادُّ هُنَا الْمَاءُ يَذُكُرُ الشَّاعِرُ
رَفِيقَةَ فَارِقَةَ وَحَقْوًا بِالشَّمَامِ فَصَارَ بِهِمْ مَنَامًا . وَرَفِيقَتِي هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي
بِحَثِّ فِيهِ لِلدَّمَامِيْنِي بَانَ الْقَصْدَانَةَ رَأَى ذَوَاتَهُمْ لَا كَوْنَهُمْ رَفِيقَتَهُ لِأَنَّهُ مُحَقِّقٌ قَبْلَ
ذَلِكَ قَالَ رَفِيقَتِي حَالٌ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَرَفِقِي اسْمٌ فَاعِلٌ لَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَةٍ وَقَدْ بَقِيَ
الْمُحَقِّقُ كَوْنَهُمْ رَفِيقَتَهُ بِقِطْعَةٍ لِأَنَّهَا مَا كَمَا هُوَ فَرَضَ كَلَامُ الشَّاعِرِ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَرَفِقَةِ
هُنَا الْجَمْعُ الْجَسْمِيُّ لِأَنَّ الصِّدَاقَةَ الْمُحَقِّقَةَ كَمَا يُعْطِيهِ النَّظَرُ السَّدِيدُ أَيْ أَرَاهُمْ

مجتمعين في فهو مفعول ثانٍ بزما ولا اشكال اضلا فتدبر بلاد دليل والحذف آ
 يسمى اقتضارا والذي للدليل اختصارا سقطة مفعولين او مفعول اما الثاني فالتفاق لان
 المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف احدهما فقط بلاد دليل كحذف جزء الكلمة
 وهو متنع بخلاف حذفها معا فتختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وحوزه الاكثر
 مطلقا والاعلم في افعال الظن دون العلم ومنعبر والاختصاص مطلقا كما هو ظاهرا وما قوله تعالى
 اعنده علم الغيب فهو اي ما يعتقد حقا وظننته ظن السوء اي ظننته انفرادا
 الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل اي يظن مسموعه حقا فالحذف في
 كلها للدليل لان اعنده علم الغيب يشعر بهما في الاول وبل ظننته ان لن ينقلب السر
 انا وضع دليل عليهما في الثاني ويسمع في الثالث يشعر بالاول وحال مخاطب بالثاني
 في هذا الباب اي لانعدام القائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا غير دوقوع
 ظن او علم وذلك معلوما اذ لا يخلو احد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كما عرفت
 وكسوت وضربت فالأخبار يجر الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقة وظن بناء ذلك
 على اشتراط تجدد القائدة فانهم ثم محل المنع اذ اريد مطلق علم او ظن فان اريد
 ظننت فلنا مجيبا او اريد تجدد الظن مثلا واوهم المظنون لنتكته فينبغي الجواز كما في
 الروداني وكذا اذا قيد بظرف كظننت في الدار وعندك محصول القائدة كما في
 التسهيل وتحسب جعل الواو بمعنى او ابلغ في المعنى كما في الروداني والضمير في
 جهنم لا ل البيت وهو للكميت ولقد نزلت بكسر التاء جواب قسم محذوف اي
 والله لقد نزلت وقوله فلا تظني غيره مفرع على ذلك القسم وها غيره للنزول
 المعلوم من نزلت ومعنى متعلق بنزلت وكذا بمنزلة الحب الكرم بصيغة المفعول
 وواقعها المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه معنى ومتعلق بنزلت محذوف اي فلا
 تظني غيره كما تسمى فلا مشاهد فيه وكتظن مفعول ثانٍ لاجعل والاول تنزل
 او عمل اي معمول كما سيشير اليه الله وان ببعض ذي قال سم او بكلمها
 لان اصل ضم الجائر الى الجائر الجواز فلهذا الجملة حشوا ذلك ثم دعوا ما قبلها وقال
 بس الظم انها احراز من الفصل بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرع
 اهو وقد يفرق بان النهي انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لاني مذهب

واحد كما هنا وهو محل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل ان تصحى
 اى بلفظها الاصل بلا تغيير اعرابه سواء نطق قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
 كقول زيد عمر ومنطلق ام لا كما قول او قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجماعا
 فلك ان تقول قال زيد انطلق عمر ولو حكت قول زيد انا قائم او قولك له انت
 بخيل فلك ان تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل كما فى الرضى واما الجملة المنهية
 كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتبارا بالمعنى
 وقيل يجوز والظن ان محل الخلاف اذا المراد يقصد حكاية المعنى وانه فلا يسمع اطلاق
 على المفعولية اى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة منفرد فى معناها
 كقلت شعرا او قصد لفظه كيقال له ابراهيم او مدلوله لفظا كقلت كلمة اى لفظ
 زيد مثلاً فكل ذلك مفعول به للقول الا ان هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى
 خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى وخبر المحدثوف مجرى الظن اى
 اذا كان بعد جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها اى الحكاية ولا فى المفعول المنصب
 اجماعا وهل المراد مجراه فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه
 تبين الترتيب قوله فينصب الخ او فى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى
 يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سليم وعليه فالظن صفة تعليقه والغائه
 وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذى هو معناه كما بحثه
 المصحح اربعة زادات السهيلية ان لا يتعدى بلام الجر والاوجب الرفع على الحكاية
 نحو ان تقول لزيد عمر ومنطلق لانها تبعد عن الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم
 تشهد بذلك وان لم يذكره وزاد فى التسهيل كون القول حاليا وورده الاكثر
 بقوله اما الرجيل فدون بعد عد فتى تقول الدار تحمنا
 بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فجعله مستقبلا واجاب الموضع والارمى
 بانها ظرف لجر معنا والمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عن
 لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كما فى الدما ميني خلافا للمصحح لقوله
 على فتقول الرمح يثقل عما تقي اذا ناله اطمئن اذا الخيل كرت
 فان الاستفهام عن سبب القول لاعنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول

اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يختص المضارع للاستقبال اما على قول الاكثر من عدم
اشترط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها القلصن بضمين مخفف اللام جمع قلو
وهي الناقبة الشابة مفعول اول والرواسم صنفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير
في الارض لشدة الوطى او من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويجلن مفعوله الثاني
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له اي تظن النياق يدينها في اي وقت ولا مفعول
له قال ابو حيان مثله مفعول المعول فجوزا هندا تقول زيدا صاربا وقيل لا يضر الفضل
مطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سوا الاخفش نحو انت تقول الخ
معله ما لم يجعل انت فاعلا بتقول محذوفانا صيب للمفعولين والاعجاز اتفاقا العد
الفضل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه بما نقله الموضع في حواشي الالفية من ان
المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقي المفعولات انما هي للمذكور المفعول
من الاستفهام ويجاب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر
مطلقا والمذكور مجرد التفسير جاز نصب المتداوى بشرط كونه بمعنى الظن عند
الجمهور كما وما الرفع فعلى كونه بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الحالتين
هذا العر الله الامارة الى ضرب صاده الشاعر لا اعتقاد العرب ان الضباب من
منح بنى اسرائيل فيه حذف مضافين اي هذا مسموع بنى اسرائيل بالنون بدل
اللام لغة تانية وهو يعقوب عليه السلام واحج الاعلم وغيره بهذا البيت على انه
لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصد الشاعر حكائية لفظ المرأة
لانها ظنت ذلك كما هو ظم واحتمال ان اسرئين باق على حره بالفتحة بعد حذف
المصنف السابق وهو ضرب عن هذا لامفعول القول بعيد فلا يضر بالاحتجاج
المبنى على الظن والعلم في نسخ اري واعلم وكمل وجه لموافقه
هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فعل اذ ليس
احدهما اولى من الاخر حتى يقدم مطلقا الى ثلاثة متعلق بعد وابفتح الدال
مشددة ورأى وعلم مفعوله مقدم والمراد رأى المنفردة يقسمها يقينته وحليته
نحو اذير بكم الله الالية وهذا هو شأن المفردة او لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على
غير رأى وعلم من افعال الياء خلافا للاخفش في ادخالها على الجميع قياسا عليها

مطلب
اعلم وارى
م

مؤنونا

يخرجها من القياس اذ ليس في الافعال ما يتعدى الى ثلاثة بدون ما حتى تحمل عليه
 فيجب الوقوف عند السمع صار بعد دخولها متعديا مثلها في ذلك للتضعيف
 ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فانها تجعلان المتعدى لو احلاناها والمتعدى
 لاكثر ينقص واحدا وسيأتي كذا في باب تعدى الفعل ولزومه مطلقا
 حال من ضمير حقا الواقع خبرا عن ما انى والذي ثبت لمفعولى علمت بحق للثاني
 والثالث حال كونه مطلقا عن التنفيذ بحكم او حال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق
 والالغاء هنا بناءهما للمفعول اما المفعول الاول فليس له شئ من هذه الاحكام
 بل هو كسائر المفاعيل توصلا اما من معلوم فالق للثنية عائدة على علم ورأى
 في البيت الاول كالف تعديا او امر فالق بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجوب
 الفاء في جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لا ماض مجهول لانه لا يبنى من اللزم
 وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر والمفعول من الفعل
 لا الالف لانهما ليست مفعولا كغيره بل تكون للاطلاق ولا التمازق قبله لتقدمه فهو
 به تواتر بذلك لدفع توهم ان التشبيه بعض في الاحكام لكنه يقتضى منع التعليق
 هنا كباب كسى وليس كذلك فلوقال بدله ومن يعلق ههنا فاسى لوقى بالمراد وانما
 جاز التعليق هنا لان اعلم العرفانية قلبية وارى البصرية ملحقه بها ومن تعليقه
 قوله تعالى رب ارنى كيف تحي الموتى فجملة كيف تحي الموتى الثاني علق عنها
 ارى وقد يقال يصح كيف اسما معربا مجرعا عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى
 الكيفية مضافة الى الفعل بعدها على حد يوم ينفع اى ارنى كيفية احيائك كما قيل
 به في المتر كيف فعل ربك نباهى وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره
 كمارى والتسابق بالجر صفة اى السابق قبل قوله وان تعديا لو اخذ قال الدمامي
 وتعدية هذه الافعال الى ثلاثة انما هو بضمينها معنى اعلم لابلانزة والتضعيف
 اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه او لم يسمع تعديا الى ثلاثة صريحة او هي مبنية
 للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينشئكم اذا فرقتكم كل عنقركم لى خلق
 جديد لان جملة انكم سدت مسدة الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست
 صريحة بنيت زرعة الخ لاء مفعول اول نائب عن الفاعل وزرعة ثان وجملة

يهدى ثالث وقوله والسفاهة كاسمها اى فى القبح جملة معترضة قصد بها التفرغ
 بذكر رعة لسفاهه عليه فى اشعاره وما عليك الا استفهام انكارى اى شئ ثبت
 عليك فى عبادتى اذا خبرتني بكسر التاء خطاباً لا نثى وهى المفعول الاول نابت عن
 الفاعل والياء ثان ودفعا ثالث وان تعودى على حذف فى متعلق بثبت المقد
 كما قدرناه او منعتم او عطف على ابيات قبله ومنعتم ماض معلوم وتشتلون
 ماض مجهول ومن استفهام انكار والشاهد فى حدثه فالتاء مفعول اول والهاء
 ثان وجملة له علينا الولا ثالث والولا بفتح الواو يعنى العلاب العين كما فى نسخ
 ولم ابله من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجرور وحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله
 كما نحو اى لواجبه بقرية متوافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثانى والثالث
 والتاء هى الاول سواد الغيم لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد عطفان يسمى
 الغيم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله بمض صفة لاهلى اى الكائنين بمصر
 وجملة اعودها حال مقدرة من تاء اقبلت والله يجانه وتعالى علم
 هو لغة من وجد الفعل واصطلاحاً ما فى الشئ التام اى ولو ناسخاً كطلنت فخرج
 الناقص ككان وكاد المسند اليه اى المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة
 الابدات والنفي والتعليق او الاستاذل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهل
 ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحاً مسنداً اليها ولا منسوباً اليها
 بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنسق فان الاسناد
 فيها متبعى واما باقى التوابع فلا اسناد فيها اصلاً والمراد الفعل الاصطلاحى
 لا الحقيقى الذى هو الحدوث لئلا يتكرر قوله او شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتاء
 فخرج اسم كان بغير الاسناد اذ لم تسند اليه اصلاً اما على انها لا حدث لها بل هى
 روابط وقبوع المسند وهو الخبر فظم واما على ان لها حدثاً مطلقاً هو الحصول والنسب
 فلان لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مصناً فالاسمها فعنى
 كان زيد قائماً حصل قيام زيد وكذا يقال فى افعال المقاربة ولم يقيد الشئ الفعل
 وشبهه بالمقدم اصالة لاجراج المبتدأ فى زيد قائم وتريد قائم وقائم زيد فانه اسند
 اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظاً فى الاولين ورثية فى الاخير لان هذا حكم من الحكم

مطلب
 الفاعل
 م

ذمه

ذكره في المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخرج ذلك المبتدأ بقوله
 اسندا اليه فعل كاسيينه على طريقة فعل اي بفتحين وطريقته هي كونه مبتدأ للفا
 ثلاثيا كان او غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل اي بضم فكسر وهذا
 التعبير اولى من قول غيره اصلي الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفا
 وان اجيب عنه بان المراد بأصالتها عدم بنائها للجهول لاعدم النصرف فيها او شبهه
 بالرفع عطفا على فعل وحكمه الرفع اي لانه عمدة والرفع امراب العمد و اشار بذلك
 الى ان الرفع المأخوذ من قوله كرفوعى اتى ليس من قمة التعريف بل حكم من احكام اللفظ
 السبعة المذكورة في المتن ورافعه عندس هو المسند من فعل او شبهه كالا سناد
 وقد ينصب شذوذ اعدا من اللبس كما قال في الكافية
 ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رروا فلا تقس
 سمع خرق التوب المسمار وكسر الزجاج البحر بنصب المسار والحجر وهذه قوله
 مثل القنفا فهداجون قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر ٧
 برفع نجران وهجر ونصب سوات وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقي آدم من بيم
 كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بامكان حمله على الاصل من ان الرفع هو
 الفاعل لأن التلقى نسبة من الجانبيين وقد يحذفه باضافة المصدر نحو ولولا
 دفع الله الناس او اسمه نحو من قبلة الرجل امرته الوصوء ومن والباء الزائدتين
 نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيدا اي ما جاءنا نبشيرا وكفى الله وهو ج
 مرفوع تقديره وقيل محلا فيجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف
 او المصدر قيل وقيل ادم من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما
 بلا تأويل بمصدر فيصع ان يسندا اليه كسعم بالمعنى خير ويضاف اليه كيوم
 ينفع ويجز فاعله باضافة اليه حتى الغز فيه املد ما ميني بقوله
 ايا علماء الهند افي سائل فنوا بتحقيق به يظهر اسر ٧
 اري فاعلا بالفعل ارب لفظه بحر ولا حرف يكون به البحر ٧
 وليس بحكى ولا بنجاور لذي الخفض والانسان للبحر ينظر
 فصل من جواب عندكوا عقيدته فن بحر كولا زال يستخرج الدر ٧

قال الشماخي على المعنى وسبقة الى الالغاز بذكر ابو سعيد فرج بن قاسم
المعروف بابن لب الخوي الا ندسى فقال في منظومته التوتية
في الالغاز الخوية ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان
وجواب ما اشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال
يجفان نعري نادينا من سنام حين هاج الصنبر بشد النون وكسر الباء
البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما اريد منه الحدت اضيف الى فاعله فحفته
ولكون الروي في البيوت قبله ساكنا نقل كسر الراء الى الباء التي اضفا السكون والحقان
جمع حفته وهي القصعة والنادي المجلس والسنام اعلى ظهر البعير وهو امر مافيه
وعلى ذلك فهاج في محل جربا صافة حين اليه كما قيل في يومينفع فيقال في الالغاز
اي فاعل في محل جربا لصافة وفاعله محجور ساكن مرفوع اي محجور بالكسر المنقولة
ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفي الصحاح ما نصه وصنبر الشتاء شدة برده وكذلك
الصنبر بشد التوز وكسر الباء قال طرفة جفان نعري مجلسنا وسديف حين هاج الصنبر
والصنبر يتسكين الباء يوم من ايام العجز ويحتمل ان يكونا بمعنى وانما حركت الباء
للضرورة اهو على هذا فاللغز من اصله باطل لان كسر الباء اما اصلي ينطق به في
غير البيت ايضا واما ضرورة للخلص من سكونها مع الروي على اصل التخلص وفرا
من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لانه منقول عن الراء بل هي مرفوعة تفكرا
ولولا الروي للفظ برفعها فادعاء تون الفعل مضافا اليه فيه مافيه وقدم اول
الكتاب عن الشوايف ردكون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالقاء هو السنام
وايام العجز عند العرب خمسة او سبعة موصوفة بشدة البرد الصريح يدخل فيه
الضمير في نحو قاما بقية المقابلة والمؤول اي لوجود سائبك ولو تقديرا
والسائبك هنا ان وان وما دون كي ولو نحو ولم يكفهم انا ان لنا الميان للذين
امنوا تشع قلوبهم اي الميخن خشوعها يسترا المرء ما ذهب الليا الى اي ذهابها
ولا يقدر منها الا ان المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما زاعني
الا يسير اي الا ان يسير اي سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سائبك
من الثلاثة قال الدماميني في باب التسوية كسواء عليهم وانذرتم بناء على ان

سواء بمعنى مستوخران وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلاتاً أو بل اصلاً فلا
يقال يجيني يقوم زيد وظهر لي قام زيد خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدلهم
من بعد ما رواه الآيات ليسبحنه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال أن جملة
ليسبحنه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير المصدر المنهون من الفعل أي
ثم بدلهم بداء كما صرح به في قوله بدالي من تلك القلوص بداءً وما كيف فسيأتي أيها
بمعنى كيفيته وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الدماميني تبعاً
للمعنى بخصوص الاستفهام كالأية لأن الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لا
نفس الجملة إذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالأقوال أربعة ما أسند
إليه غيره أو الظاهر سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفرداً ليصح عطف قوله
أو جملة عليه أو ان قوله غير صفة محذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشان
قيداً الأسناد إلى الفعل معن عن قيد تقديم كأم والمصدر مثله اسم كجئت
من عطاء الدنانير زيد و أمثلة المبالغة نحو اضرب زيد عجت من ضرب زيد
عمر بتونين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح إضافته إليه لأن الكلام
في الفاعل المرفوع لفظاً ولا جعل عمر هو الفاعل كما تبين بالالف على أن إضافة
المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعد قليل بل قيل خاص بالشفرك قول
قوع القوارير فوه الأباريق برفع اقواه ما كان مرفوعاً بالفعل أو أشار
بذلك إلى دفع ما ورد على المص من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط
وخاص الجواب أن المراد مرفوع الفعل وشبهه الكائنين في قولك أتى ثم
عم في الفعل بين الجامد والمتصرف وبعد فعل أو إشارة لثاني أحكام الفاعل
وهو وجوب تأخره و فاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الطرف المختص ووجه
اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كما في
علمت نفسي أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل وأنه لا يكون
الأبعد وهذه هي المقصودة هنا أما الأولى فتستفاد من قوله فان ظهر أو
كما ينبغي لكن به على موعده أن بعض الأفعال لا يطل فاعلا فيحتاج لاستثنائه
كالفعل المؤكد في نحو أتاك أتاك الأحقون والبنى للجهول وكان الزائد على

الصحيح والفعل المكفوف بما قلما وطالما وكثرها وقيل ما في ذلك مصدرية
 هي وما بعدها فاعل وقال لشاطبي ان قلما لا نبات الشئ القليل وقد ترد للنفي
 المحض فممكن ان تكون حرف نفي كما لا فعلا بلا فاعل او لا يقع بعدها الالفاظ الجملة فعيلة
 فعلا مذكورا وما قوله صدت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
 حيث جعل وصال فاعلا بنحذف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على
 فعلة للضرورة كذا في المعنى فان ظهر اى الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل
 الاصطلاحي ساي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه
 لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا
 هي كما هو ظم وقوله فهو اى الظم المقهور من ظهر وخبره محذوف اى فانظ المطلب
 او فهو اى الحكم واضح والا فيحكم باستتاره وبهذا التقرير ينتقى اتحاد شرط واخر
 بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا يدمنه لفظا او تقديرا ولا يجوز
 حذفه لانه علة واية فضاير اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره بل يجوز
 كونه محذورا ويحاط بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق
 اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة
 نحو ولا يصدك لانضربين بكسر الباء والاستثناء المرفوع نحو ما قام الا زيد
 اى ما قام احد والمصدر بناء على عدم حمل الضمير بجوده كضمير يا زيدا او اطعام في
 يوم والتعجب كما سمعهم وابصر اى بهم حذف فاعل الثاني للدلالة الاولى عليه ويؤيد
 من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو ان يقوم مقامه حالان فقد
 بهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان اضله فتلقفها الناس من رجلان رجلا
 اى متساويين كما في ادخلوا الاول فالاول اى مرتبين فحذف الفاعل واقيم مجموعا
 مقامه فصارا كأنها شئ واحد لا تعدد اى في اجزائه لقيام مقام الفاعل الذي
 لا يتعدد فرفعها كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في اجزائه
 فتمتع فهما العطف كما تمتع في حلوحا من و زاد يس واحدا وهو ما قام وقعد
 الا زيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في احدها يفسد المعنى لا قسما
 نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اهو وقد يقال يضم في احدهما مع

الايتان بالاخرى فلا يريد ما قاله وقد ينزع في الباقي بما كان جعل ما في النجب
 من الحذف والايصال بان يجعل فاعل بصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوف
 واما المصدر فصح السيوطي تحمله الضمير لتأوله بالمستحق فضرى بمعنى اضرب واطعام
 بمعنى ان يطعم ففاعل مستترا محذوف واما في الاستثناء المفعول ففاعل اصطلاحا
 ما بعد اة وكون الاصل ما قام احد منظور فيه للمعنى ونظر النجاة للفظ والفعل المؤكد
 حذف فاعله لعله تصريحية مع الدلالة عليه بضم ما قبله او كسره فهو كالثابت واما
 الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد التائب مسد ومثله يقال في رجل رجل
 فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فاعله هذا
 واجاز الكسائي حذفه مطلقا تمسكا بحديث لا يرفى في الزاني حين يرفى وهو مؤمن
 ولا يشرب الخمرين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقي وقولهم اذا كان
 غدا فاتي ورد بان الفاعل في كلاهما مستترا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشا
 المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعلوم من السياق والتراقي اعلى
 الصدر وفي الاخير ضمير يعود لما دللت عليه الحال المشاهدة اي اذا كان هو اي ما
 نحن عليه من السلامة غدا فاتي ولا يجوز تقديمه اي الا في الضرورة كما نص عليه
 الاعلم وابن عصفور وهو ظم كلام س وقيل يتسع مطلقا لان الفعل وفاعله كجرتي
 كلمة فلا يقدم غيرها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل
 ضمير مستترا والمقدم اما مبتدأ كزيد ضرب او فاعل محذوف ونحو ان احد من
 المشركين استجارك فاجازوا التقديم اي تمسكا بقول الزباني في الزاي وشدة
 الموحدة ما للجبال امشيه او نيدا اجنلا يجلن ام احديدا ام الرجال جثما فعودا
 برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له نصب ونيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لو
 مقدما عليه وهو يفتح الواو وكسر الهزة كفصيل من التوءدة وهي التاني وهو عند البصريين
 ضرورة كما مر في قوله وفيما وصل او ومن بمنه مطلقا جعل الخبر محذوف والسد الحال
 مسد اي ينظر ويبدأ او غير ذلك ويروي مشيها بالنصب على المصدر اي تمشي
 مشيها وبالجزم بدل اشتمال من الحال ومجرد الفعل في هذا رابع الاحكام ومثل
 الفعل الوصف واما خصه لانه الاصل او اريد الفعل القوي على حذف مضاف

أى منهم الفعل ومثل ذلك يُقال فيما مر من قوله وبعد فعل أى من علامة
 التثنية أو وانما لم يجردوه من علامة التثنية للحاجة إليها لان الفاعل قد يكون لفظه
 مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد إلا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية
 والجمع فان صيغتهما تعنى عن العلامة تولى قتال الضمير لصعب بن الزبير
 والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذ اخرج واسماه أى خذلاه وفيه الشاهد
 اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين اوفتحها الاجنبى والحميم القريب والصديق
 يلومونى قياسه يلو منى وبعدل بالضم من باب نصر كجاقى المختار
 مبتدا او بدل لا أو لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء او الابدال لا
 ائمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كناية
 التائيد وتلا يكون الابدال وتقديم الخبر واجبا ولا قائل به اكلوتى التبر
 حقه على الافصح الكنى واكنتى بالتاء وعلى هذه اللغة اكلنتى بنون التسوية كما
 هو الشأن فى جمع غير الفاعل وانما اقبوا والعقلاء لتزويلهم منزلة من فى الجور
 والنعدي المعبر عنه بالاكل مجازا يتعاقبون أى تأتي طائفة عقب اخرى
 هكذا عم المص اشار بذلك الى انه مردود بان حديث مختصر حذف الراوى صدق
 ولفظه ان لله ملكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون
 صفة للملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان
 ما اجمل اوله وكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائدة على ملكة الخد
 كأصلها لكن قال سم يبعد كون الراوى مختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بالادليل
 فيتعين جعل الواو حرفا لتلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير
 ويرفع الفاعل لهذا ما مس الاحكام ولو قال ويرفع الفاعل فعل حذف
 كمثل زيد في جواب من وفا لسلم من التجوز بالاضمار عن المحذوف لان الفعل
 لا يسمى مضمرا بل محذوفا التقدير قرأ زيدا فلما لم يقدم زيد القارى ليكون جملة
 اسمية كالسؤال لان الفعلية فى هذا الباب اكثر فالحل عليها اولى تصريح وتاء
 تائيد وهذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للدلول تلى الماضى مثل لو
 نحو اقامته هندا اما يستوى فيه المذكور المؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول

بهي فاعل فلا تلتحق تاء اذا كان لانثى ائ مسندا اليها ولوعلى وجه التقى والمراد
 بها المؤنث حقيقة وهو الماله فرج كالمرأة والنخلة او مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس
 والارض وتا ويلك كالكتاب مراد به الصحيفة او سماك وهو المضاف لمؤنث كصدر الفتاة
 تدل على كون الفاعل في قيده لكونه محل الحث والا فتله نائبه واسم كان ولو عبر
 بمرفوع الفعل لشهدا ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد في المذكور
 وقصد الدلالة على تأنيته ابتداء الحقو اعلامته بالفعل لكونه كجر منه كما وصلوا على
 الرفع في الافعال الخمسة بمرفوعها فعل مضري فاعل مضمر ولو مجازي للتأنيث
 مستتر ان كان كما مثله او بارزا وهو خصوص الالف في نحو قاتلنا خلف قت للمؤنث
 وقاتلناها وقتن وقتن يجمعها فلا تلتحق التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها
 ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود
 امرأه بعد لكن لا تلتزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان
 عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند
 ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم او اخر اذا جمعها ضمير واحد كهند وزيد قائمان
 او مفهم عطف على مضمرى او فعل اسم ظاهر مفهم او بشرط اتصال ذلك الظاهر به
 كما يفيد البيت بعد وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره في الاول فيه
 ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فالاول
 ما سمعته تلتزم تاء التأنيث في المثال في اللزوم وعدمه تاء المضارع المستند لمؤنث
 قلزم مع الظ الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا او مثنى
 واما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كقوله هندات كما سيأتي في تاء الماضي او ضمير
 استغنى عنها بالنون كيرتضن ان يعفون يبايعنك فعل تمنع لذلك تاء
 الماضي ولا فيجر ما قام الالهى مثله انما قام هي حقيقى التأنيث اى سواء كان
 بالتاء كفاطمة ام لا كرتيب ويستثنى من الجرد ما لا يتميز مذكوره عن مؤنثه كيرتضون
 فلا يؤنث فعله وان اريد به مؤنث كما ان ذالت التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث
 قوله وان اريد به مذكورا بخلاف كملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كحلفي
 النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ فعلم ان الاستدلال على ان عملة سليمان

كانت انثى بقوله تعالى قالت عملة وهم لعدمة تمييزها وكل ذلك في الحقيقي اما المجازي
 فذوالثناء مؤنث جواز والمجرد مذكر وجوبا الا ان يسمع تأنيده كشمس وارض وسماء وقد
 نظمت ذلك فقلت اذا سقط التمييزين مذكر وانثى ففعل الكل انثى مطلقا
 تذي التاؤذكري في المجرد ياتي كملة مع هرغوث فاعلم وحققا وان ميزانث لانثى ولو خلا
 من التاؤذكري في سواه لثنتي وذاتي الحقيقي لا المجازي فانه مع التاء بالوجهين في الحكم قدر
 ومع حذفها ذكر وجوبا بسؤاله ينقل كشمس بنقله علقا تنبيه حكم تأنيث الضمير
 والوصف وهو ما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا اريد معنى الاسم فان قصد
 لفظه جاز تذكره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف
 الهاء والقرآن وفهجا مؤنثة ولا تذكر الا في الشعر حرج اى بدليل تصغيره
 على حرج وجمعها على ارجح فحذف لامه وهي الهاء اعتبارا بقية كيدوم وفذيعوض
 منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الخاء والمرأة كما في المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج
 معدلوطى ولو دبرا كالطير الفضل اى بين الفعل والفاعل الظم فتضعف
 العناية به بل بعد عن الفعل ويصير الفضل كالعوض من التاء والاجود الا
 اى كما ينهم من تعبيره بقدر فرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازي فنقل
 الدما ميني ان الاجود في ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه
 لان اثباتها كثيرا في القرآن على حذفها لمجرد نزاهة لان الفاعل في الحقيقة مذكر
 محذوف اذ المعنى ما قام احداهما هندا واما جواز المصائب فانظر الظم الملقوظ به مثل
 الاسوى وغيره فيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف
 اليه فاقبيلت اصدده لذي الرمة طوى النخز والاجراز ما في غرضها فابقبت النخز
 يصف ناقته بالخرال من كثرة السفر والنخز بماء ملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل
 طوى اى ذهب والاجراز جمع جز بجمع فزاي ارض لا نبات بها والغرض بمجتبين
 بينهما اى جمع غرض كفلوس وفسل كما في الصحاح وهو حزام الناقة والبراشع جمع
 جرشع كقنا فذوقنقذ اى الصلوع المنتفحة الغلظة واما الرقيقة فذهبت من الخزال
 ووجه الشاهد منه انه اذا جاز اثبات التاء في الفضل بالجمع مع الصلوع وهي جمع
 تكسيرا يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفضل فيلحز فيما يجب وفيه الاثبات

عند عدم الفصل بالأقوى فاندفع ما اعترض به هنا وليس كذلك اى ليس جازما
 في النثر به هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح جواز نثره ايضا
 خلافا للجمهور وقد قرئ فاصححو لا ترى الا مسألتهم بالرفع فانب فاعل ترى ان كانت
 التهجئة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التريده هو المراد الى مؤنث
 حقيقى اى ظاهر اما ضميره فالظن انه لم يسمع فيه المحذف مخصوص بالشعر جوزه
 ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس فلا منزلة بالنسبة على
 اعمال لا كليسوا اهلها واما الثانية فعاملة كان والمنزلة التعابة البيضا ووردت
 ودقها اى امطرت كما مطارها وابقى اى ابنت البقل كانباتها والتاء مع جمع
 افا بهذا ان هاء من لزوم التاء مع الظن الحقيقى التائىث خاص بغير الجمع والمراد به ما
 دل على متعددا مثلا كان كزبدون وفاطيات وطلحات او مكسرا كهوندوز بوداوم
 جمع كسواء ووقورا و اسم جنس كشمير وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء اوله بالجماعة
 وهى من المؤنث المجازى والفرج فى نساء وفاطيات ليس لنفس الجمع حتى يكون حقيقيا
 بل لاختاره هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تائىث جمع
 المؤنث السالم الحقيقى التائىث لا كطلحات وتمرات ووجوب تذكير جمع المذكر
 السالم لان سلامة الواحد فيها صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليه بقوله
 تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقولن الشعر
 فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والتاظرون الى ثم تصدعوا
 واجيب برفض كلامهم فيما اذا سلم ببناء الواحد كما افحصه التعليل اما ما تغير
 كينين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى واما التذكير في جاءك
 فللفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجاراه عليه الشمن جواز الاخرين
 فيما اجمع المذكر السالم المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب
 الفارسي من البصريين كما فى التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري
 ان قومي يجمعون ويقتلى تحذثوا لا ابالي بجمعهم كل جمع مؤنث اى جواز ليس
 عندهم جمع يجب تائىثه او تذكيره واما الفرغ من قال ايا فاضلا وقد حاز كل فضيلة
 من عنده علم العويعين مراد ابن جهم تصحيح محى مذكرا وفي فعله تاء الاونات تزداد

سالتنا وادام
 سالتنا وادام
 سالتنا وادام

فانما يصح على مذهب البصريين او المص من وجوب ترك التاء في سالم المذكور ويحذف
 عنه بالتغير فيه بناء الواحد كما منت به بنو امير ايل فتأمل وسكت المص والتش من حكم
 المثني وهو كالقمر حقيقيا او غيره كالتاء مع احدى اللين اى فى اصل الجواز والى
 فالتاء مع نحو لينة ارجع والحذف فى جميع التكسير مطلقا واسم الجمع ولهم الجنس ارجع
 على ما للدا ميني والذى السيوطى استواء الامر بين مقصوده استغراق الجنس
 اى بناء على ان ال فى فاعل نعم للجنس لا للعبد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل
 مؤنث قصد به الجنس لا بعذفيه كصا والمرأة خير من الرجل ومن ذلك ما قام
 من امرأة في غير فيه لان من افادت بالجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد
 بها الفرد وانما جاء العموم من النفي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين فى الاول
 للفصل بين لا للجنس ونقل ابن هشام ان التائىث فى المقرون بين الزائدة اكثر
 قال ويتعين التذكير فى كفى بهند لا لترامه من العرب بقى ان الحكم لا يختص باسنا
 نعم الى الظاهر كما يوهه المتن والتش بل يجوز الوجهان مع الضمير ايضا نعم امرأة هند كما
 صرح به السيوطى والاضل اى الراجح والغالب وهذا ما تبع الاحكام التى فى
 المتن ومن هنا الى الاخر من تعلقاته وبقى منها اغناؤه من الخبر فى نحو اقام الزيد
 وكونه لا يتعدا جماعا كما فى تعليق ابن هشام واما نحو احصم زيد وعمر وفاعل
 المجمع اذ هو المسند اليه فلا تعدد اى فى امرائه واما فلتقها رجل رجل فن حذف
 الفاعل كما مر ايضا والاصل فى المفعول اى قال ثم لا ينعى عنه ما قبل الاحتمال
 ان الاتصال اصل فى كل كانقل عن الاخفش اى ان الاصل اتصال احدهما لا بعيه
 اذ لا يمكن اتصالهما معا وقد يحى بالقصر فى لغة من قال بجايحى وشايشا
 كراهة توالى نحو تقدم فى العرب والمبنى بفضه بنحو شجرة فانظر ما يجب تقديمه اى
 على الفعل ذكر التث من ذلك مستلذين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط
 والاستفهام اى وكو الخبرية نحو كوكب عبيد ملكك والمصنف الى ذلك كعلام من
 تصرب اضرب وعلام من ضربت ومال كم رجل اخذت الثانية كونه ضميرا متصلا
 اى فى غير باب سئلته وخطبته وكذا يجب تقديمه اذ وقع عامله فى جواب اما
 ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره ظاهرا كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر

او مقدرة نحو وريدك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالنظر ولا
 يرد ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير اما لكون الفاء معها
 من حلقة عن موضعها كما سيوضح في بابها ما يجوز تقديمه اى على الفعل وتأخير
 عنه وذلك اذ اخلا من موجب التقديم المآز ومن مانعه وهو غالب ما تأتي
 مما يوجب تأخيره عن الفاعل وتوسيطه وكذا يمتنع تقديمه على الفعل اذا كان
 ان المشددة او المنخفضة منها ومغولها فلا يقال انك فاضل عرفت الا مع اما
 نحو اما انك فاضل فعرفت او كان معمول فعل تجبى او مغول صلة حرف مصدر
 ناصب كان وكى فلا يقال جئت ان زيدا اضرب او كى زيدا اضرب بخلاف
 غير الناصب فيجوز كعجبى ما زيدا تضرب ووردت لوزيدا تضرب وقيل يمتنع
 مطلقا او معمول فعل مجزوم او منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن ايضا
 فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسافى او معمول لا عامل مقرون بلام ابتداء
 لم تسبق بان او بلام قسم او بقدا وسوف او بقلا او نون توكيد فكل ذلك
 يمتنع تقديم معموله عليه كما في الجمع وغيره واما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره
 عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين غير مخصص بكسر الصادى غير مخصص
 غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشرح الآتى غير محصور اى فيه غيره ولا
 يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب
 السناد كما اذلخنى الاعراب فيها صور ذلك ستة عشر من ضرب اربعة
 المقصور واسم الإشارة والموصول والمضاف للياء فى نفسها واجازتم
 هو ابن الحاج فى نقد على ابن عصفور لها عرض فى الالباس اى بدليل تصغير
 عمر وعمر على غير ويجوز ضرب احدهما الامر وتأخير الياء الى وقت الحاجة جا
 عقلا وشرعا واجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجمال
 والمحى الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد كالذى هنا وهو ممنوع لا يقال
 فى الخطا والاجمال احتمال اللفظ لها على الشواء كقولك للاعور ليت عينه سورا
 وهذا هو الذى من مقاصد البلغاء دون الاول قرينة اى مضمونة كما
 ذكره اول لفظية كظهور الاعراب فى تابع احدهما كضرب موسى النظر يسي

واتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو
 رتبة او تانيث الفعل كضربت موسى سلمى الكثرى بفتح الميم مشددة في الاكثر
 ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كثره فيصرف كاسماء الاجناس كذا
 نقل من المصباح وانظر ما وجد صرفه مع الف التانيث المقصورة الا ان يكون مراده
 المفرد لا الجمع وتأخير المفعول اى من الفاعل والوجوب اصنافى اى بالنسبة لا
 توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بان كانا ضميرين
 متصلين كضربته وجرىز تقديمه على الفعل كمثل الشفان قد مر في المتن حذف
 المخطوف اى ضمير الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقياً
 ولا يمكن مثله في الشلان مثاله ياباه وما بالامفعول مقدم لقوله اخر وقوله
 انحصر اى غيره فيه وقد يسبق اى ما انحصر به الا او انما بشرط ظهور القصد
 وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر
 الا مع فلا يهاجم في المتن مما هيئت لنا مفعول بذر وقد تقدم عليه الفعل
 المنصور مع التاء وعشبة طرف يهيئت والائاء كالا بعد وزنا ومعنى ووشا
 بكسر الواو فاعل هيئت جمع وشيمة وهى كلام الشر والعداوة وانت فعله لانه
 جمع ويظهر ان ضميره لعاذلته الاضعف مفعول زاد تقدم وهو محصور
 بالة على الفاعل وهو كلامها والنت لمجنون ليلى مذهب الكسائى هو الذى
 في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا يخرجى انما فيقدم للمتأخر عاملاً كما ذكر في
 الاول شاع في لسان العرب اى والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياسياً
 وقوله شداى قياساً وان سُمع كثير ايضاً فمن اجازها التاى ومن منعها نظر
 الى تأخر مفتى الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره
 الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور ايضاً
 ممنوعة اى شعروا نورا وقوله واجازها اى فيها ابو عبد الله الطوال بضم الطاء
 وتخفيف الواو وابن جنى بسكون الياء لان اصله كنى فعرب بابدال الكاف
 جياً وليس منسوباً للجن كما قد توهم ويبنى قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعراً
 لانترأ لما رأى الخ الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طاب لئونة :

الى المفعول المؤخر وهو مضعوب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر وابنى للجهل
اي خافوا جوابا بلما وهي اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب او حرف وجود
لوجود خلاف ورتي بشد القاف اى علا ورفع والند العطاء والذري
بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهي اعدا الشيء والشاهد في شطر
ظم ولو ان محذوا الخيطان بن ثابت رضي الله تعالى عنه في به المطعم بن عد
احذروا ساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل
الهجرة وابقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعم وهو
مفعول مؤخر جزاء الكلاب العاويات قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعا
عليه بالابنة لانها انما سعاوى عند طلب السقار وعدى بن حاتم الطائي
صحا بي فلا يليق به هذا الهاء ابا الغيلان بكسر الميم وعن بمعنى بعد
بالمصارع في مجزى استحضار الحال الماضية وسنار بكسر الميم التون وشد
الميم رجل رومي بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس
ملك الحيرة فلما فرغ القاه من اعلاه لثلاثين لغيره مثله فضرب به المثل في
سود المجازاة الصخر احسن جزاء فعندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله اعلم
هذه الترجمة مصطلح المص وهي اولى واخصر من قول الجمهور
المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول مما يتوب كاظرف اذ المفعول
به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو اعطى زيد دينار
وليس مرادا وان اجبت بان تلك العبارة غلبت على ما يتوب عن الفاعل ايا كان
دون غيره خيرا نال في الصحاح النوال العطاء والتائل مثل لكن المراد هنا
الشيء المعطى لانه تمثيل لانه المفعول به لا المصدر يحذف الفاعل اى لغرض
اما لفظي كالاخبار في نحو يمثل ما عوقبت والسمع نحو من طابت سيرته حمدت
سيرته وتصحيح النظم كقوله علقها عرضا وعلقت رجلا غيرتي وعلق اخوي ذلك الرجل
اى علقها الله ما جعلني احبها عوضا بلا قصد او معنوي كالعلم به في خلق
الانسان ضعيفا وجهله كسرق المتاع وابهاه كصدق على مشركين وتعظيمه
بصون اسمه من لسانك ومن قرنه بالمفعول لخلق الخنزير وتعظيمه كظعن عمر

مطلب
التائب من
الفاغل
٢

وكراهة سماعه والخوف عليه ومنه ونحو ذلك مقامه بضم الميم لانه من اقام الرباعي
 فمعطى ما كان للفاعل منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجرح
 واغناؤه عن الخبر في نحو امضروب العبدان وعدم تعدده كما سيدكره آخر الباب
 وتأنيث العامل لتأنيته وتجريد من علامته التثنية والجمع على ما سبق فيها وصير
 مبتدا اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والجرح لان الكلام الآن
 في التأنيث للمفعول به لا مطلق تأنيث فأول الفعل انما الاستدراك على قوله
 فيما له اى في كل شئ لاف صيغة العامل فان الفاعل يرفع بفعل الاصل واي
 الفعل والفاعل والظرف وامثلة المبالغة والجمادى المؤول بمشتق ولا يرتفع تأنيث
 الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل اقول
 تأنيثها الاصح جوازها حيث لا يلبس كحجبت من اكل الطعام بتسويين اكل ورفع
 الطعام اى من ان اكل بخلاف حجبت من ضرب عمرو اذا كان عمر ومضروبا فيغير
 اضافة له على انه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه اضمن
 اى ولو تقدير كليل وكذا قوله اكسر كرد فان وجد الضم والاكسر قبل ذلك كعلم ويكرم
 فاما ان يقدر محي غير الاولين او يراد بقوله اضمن والاكسر اذا لم يكن كذلك وكذا
 يقال في قوله منفتحاً اكسر في معنى اى في لغة الاكثر ومنهم من يستكنه مطلقاً
 كقوله لوعض منها البان والمسك انعصر ومنهم من يفتح في مقتل اللام فنقل
 الياء الفاقية قول في رؤى زيد رؤى بفتح الهمزة في المعتل ثلاث لغات فاده في
 النصيح كينتهي من الانتها وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انحيت حجة
 كذا اى اعتمدتها في السر وملت اليها وانحيت لغلان عرضت له وانحيت
 الساكن على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة ليستى الاول بفتح الياء والثاني
 بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظهما تا المطاوعة هي قبول للتأثير
 وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيدت اليها
 بكونه ثانياً لئلا يفتقد على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تأنيثها في المصادر ثالث
 فيسبق على اصله وثالث الرواية نصب ثالث مفعولاً اول المحذوف يفسر
 اجعلنه وكالاول مفعوله الثاني ويشير عليه مما من ان الفعل المؤكدة لا يعمل فيما

قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدا خبره اجعلته بقى الاشكال في قوله كالاول
 لتقدمه عليه وقد مر ان المصار تكب ذلك كسر الضرورة وفي تقابلها اشار
 بذلك الى ان مثلنا المطاوعة ما اشبهها من كل تام معتاد زيارتها وان لم تكن
 للمطاوعة كبتخته وتواني وتعاقل بخلاف ترمس الشئ اى رمسه اى دفنه فلا يضم
 تاليها لعدم اعتياد زيارتها اذا الاصل التوصل للناسن بالهزة لا التاء وفي نطق
 لوصري ببناء اللام للمجهول وقد منعه اكثرهم مطلقا ولا يرد عليهم قراءة واما الذين
 سعدوا بضم تسين بحكاية الكسائي سعدا متعللا ومنعه ابو البقاء فيما لا يتعدى
 بحرف كقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبرا بلا خبر عنه بخلاف ما يتعدى به يجوز
 كربه وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس الخوس واما
 الفعل الجامد فلا يبنى اتقاقا واما بناء كان وكاد واخواتها فاجازه من والمجهول
 ومنعه ابو حيان تبعا للفارسي كما في النكتة واكثر تخفيفا لقوله المائر
 فاول الفعل اضمين او اشتم ينقل فتح الهزة الى الواو وليست مكسورة لانه
 من اشتم الرباعي ومصدره الاشمام وفا بالقصر تنانعه كل من اكسر واشتم فاعل
 فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلا وعينا تمييز محمول عن تائب
 الفاعل اى اعلت عينه وضم مبتدا سوغه التقسيم وجا بالقصر خبره قال ابن هشام
 ولما كان ذكر الضم لا يكتفى ليان هذه اللفظة قال كسوع لينبه على اسكان العين
 وقلها واوا معتل العين الاولى هنا وفيما ياتي معتل بلا تاء ليساوى عبارة
 المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا
 بنى للمفعول سلك به مسلك التصحيح ثلاثة اوجه الكسر اعلاها والضم ارداها
 حيك بالياء وروى بالواو فاورده الاشموني شاهدا للضم وضميرها
 لردا يصفه بالقوة والمتانة وهو يوث ويدكر اى سجت تلك الرداء على يمين اى
 طاقتين واذنك اى اذ حيك وتختبط الشوك اى تضر به من اختبط الشجر
 ضربها بعضى ونحوها ولا تشاك اى لا يخرقها الشوك لصفاقتها شيئا اى
 ليت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها في مفعولها بالضم الظاهر
 والثالثة مؤكدة للاولى وما بينهما اعتراض والاستفهام التجارى وشيئا مفعول

مُطلق لينفع اى لا تنفع ليت نفعاما لا مفعول به خلافا للعينى وروى بما يدل
 هل بنى دبيز بمهملة فموصولة مصغرا بالفاء محركة بالميم فهو حال من لقاء
 وفي نسخ الايتان بحركة تين او لا غبار على هذين وفي نسخ الايتان بالفاء بحركة
 او وفيها تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا ان تجعل الباء الاولى
 لجر التعدي والثانية للملابسة او الثانية للتعدي والاولى بمعنى على بين الضم
 والكسرى اى بان يوتى بحر من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثيرة لاحق ومن
 ثم تحضت الياء قاله العلوى فالينية على جملة الافراز لا الشبوع والقرايسون ذلك
 روما والاشمام عندهم يُطلق على الاشارة بالشفقين فى الرفع والضم عند الوقف
 على نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الراى بالصاد فى الصراط وصادق
 فى السبعة اى الكسرى وهشام الى ضمير متكلم المراد به وبما بعد الجنس فيصدق
 بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا وبعنا وبعنا وبعنا الا ان الغائب لا يثنى الا عند اسناد
 لنون النسوة فما قيل ان الصواب اسقاط قوله او غائب خلاف الصواب نعم الاولى
 بدله او غائبات كما فى نسخ ولا يجوز الضم اى اذا لم يكن مكسورا العين كحقت
 والامتنع فيه الكسرة كالياء لا الضم لان المبني للفاعل ليس بالاكسر من الاشكال
 السابقة فوضيح فى ان الاشمام شكل وهو كذلك ان اريد بالشكل كيفية اللفظ وصبغته
 المسموعة لكن لا يحصل به لبس الجهول بغيره فالمراد منه مجموع الاشكال السابقة وبقيا
 الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان اريد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاق
 على الاشمام بالتغليب هذا ما ذكره المصنف فان قوله يجنب ظه فى المنع وان
 احتمال الكراهة بل يجوز ان اى ولا يضره الالباس كما لم يبالوا به فى نحو مختار وتصار
 فانها احتملان الجهول والمعلوم وورد بان هذا الجمال لا لبس كما هنا لكن فى التنك
 عن ابي حيان ان اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونسخ على جوازها
 الذى ثبت لفاعول ولكن الافصح فى المضاعف الضم فالاشمام فالكسرى وفى باع
 بالعكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز واعلمت ردت الياء ولوردوا
 لغادوا بالكسرة وقرا الجماعة بالضم الخامس والتاسع الثانى بأمر الجماعة مدفوع بغير
 لان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لواجم الالباس وهو قول العين

اخذ هذا القيد من تشبها بانقاد واختار وليس بلازم بل مثله المصاعف كاشتد
 وفيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي بمثل حركة التاء اي من ضم او كسر او استقام
 وقابل مبتدأ منصوعه كونه وصفا للمحذوف اي ولفظ قابل او وصفه بالظرف بعد
 ان جعل صفة له او عمل فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحرى اي حقيق
 خبره وبنيابة متعلق به او حرف جر اي مع مجروره كما هو ظم الشبها بالظاهر
 التسهيل وش الكافية من ان التائب هو المجرور ونقل ترجيح عن ابن هشام لكن
 قال في الارتشاف لم يذهب الى ذلك احد بل مذهب البصريين ان التائب هو
 المجرور وحده فهو في محل رفع كما انه بعد المبنى للقاعلة في محل نصب وعندا لقرا
 الحرف وحده وهذا مرغوب عنده اذا الحرف لاحظ له في الاعراب اصلا او على
 الثاني ففي المتن مضاف مقدر اي او مجرور حرف جر وذهب التسهيل و ابن
 درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور اصلا وما او هم ذلك يفيد فيه ضمير المصدر
 المفهوم من الفعل او ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث او زمان
 او مكان اذ لا دليل على تعيين احدها والمختار مذهب البصريين ما لزم
 النصب على الظرفية هو ما لا يخرج عنها اصلا كقط و عوض واذا وسحر ومثله
 ما لزم الظرفية او شبهها وهو الجرح عند وثم بالفتح فكل ذلك لا يجوز اذ نيابة
 لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا اصلا ولا منصوبا او مجرورا بغير ما ذكر فلا
 يقال ما جئ قط ولا يحاء اذا جاء زيد على انها ما واجازة الاخفش فيقال
 جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد اجاز في قوله
 قد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلا ومبتدأ
 مع نصبه على الظرفية لكن المشهور ان فتحه بنا ولاضافة الى المبنى لا اعرابا فانه
 في التصريح وهو عندك عطفت على قوله ما لزم لا على محل لا يقتضي انه يلزم النصب
 ابدا وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجرح من وقوله من لزوم النصب اي
 او شبهه معاذ الله مصدر مبني تائب عن اللفظ بفعله اي عوديا لله معاذ
 وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سمي
 وكذلك مما لا فائدة فيه في الاستفهام انه لا ينوب عن الظرف والمصادر لا تنصرف

المختص فالتصرف من الظرف ما يفارق الظرفية وشبهها كقوله ومن المصاد
 ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظرف ما خصص
 بشئ من انواع الفصصات ومن المصادم ما ليس له التأكيد بان يكون ميبنا
 للعدد كضرب ثلاثون ضربة او لنوع مخصوص كضرب ضرب اليم ولنوع مقصود
 ابهامه كقوله تعالى فن عفى له من اخيه شئ اى نوع مما من انواع العفو سواء صدر من كل
 الورثة او بعضهم واما جعل شئ مصدر الامفعول لانه عفا لازمه وجعله بمعنى
 ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل اعفاه كما فى البضاوى واما الناء
 من الجور فشرطه ايضا الاختصاص كما يفيد قول الشوكلا جلس في دار وان لا يفر
 الجار له طريقة واحدة كذا ومنذ الملا زمان للزمان الظرف وكهوف القسم والاستثناء
 الملازمة للمقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له
 واما قوله يفضى حياء ويفضى من مهابة فلا يكمل الا حين يتسم
 فتائب فاعل يفضى ضمير المصدر اى ويفضى هو اى الاغصاء المعهود وهو اغصاء
 الحياء واغصاء كائن من مهابة والتقدير ويفضى هو اى الطرف اى تطبق العين
 من مهابة كما استقر به الروداني لان الاغصاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس
 الجور تائب لفاعل لانه لكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة
 اخرى ولهذا امتنع انا بة المفعول لاجله والحال والتمييز واما منع المفعول معه
 والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح بنزير العابدين
 ابن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة ابيه ومحمد
 ان يستلم الحجر فنعته الزحام فجلس بعيدا على كرسي ينتظر الفصوف جاءه من العابدين
 يطوف وهو احسن الناس وجها واطيبهم ارجا فلما انتهى للحج تنحى له الناس حتى
 استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيئة فقال هشام
 لا اعرفه مخافة ان تميل اليه اهل الشام فقال الفرزدق ٧ انا اعرفه
 هذا ابن خيرة عبد الله كلهم هذا النقي النقي الطاهر العلم هذا الذي تعرفه البطحا وطانة
 والبيت يعرفه والركن والحجر تكاد تمسكه عرفان راحته ركن الحطيم اذا جاء يستلم
 هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله مجده ابناء الله قد شتموا يفضى حياء وكوالى ان قال

من معشرهم دين وبغضهم كفر وقهرهم علما ومعتصم ان عدا اهل النفي كانوا ائمتهم
 او قيل من غير اهل الارض قيل هم لا يستطيعون ان يقاتلوا ولا يدانهم قور وان كرموا
 من يعرف الله يعرف اولوية ذا الدين من بيت هذا ناله الامم فغضب
 عليه هشام حتى مجئته فارسل اليه زين العابدين اثني عشر الف درهم فدها وقال
 مدحت لله لا للعطاء فارسل يقول له انا اهل البيت اذا وهبنا شيئا لم نستعبد
 والله يعلم نيتك ويشبك عليها فقبها ولا ضرب ضرب اى لانه لا قائد في ارضنا
 الفعل الى المبتهم من المصدر والزمان او المكان لان فهم الاولين منه وضواو الثالث
 التراما فلا بد من تخصيصها بشي من التخصصات ولا عبرة بافادة المصدر تؤكد
 الفعل لان هذه غير فائدة الاستناد واولى من ذلك بال منع ضرب على اخصار ضمير
 الضرب اليهم لان الضمير اشدا بها ما من الظم نعم ان عاد على مصدر مختص
 بلام العهد او بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر في بعض حيااء اذ ومثله قوله تعالى
 وحيل بينهم وقوله وقالت متى يجعل عليك ويعتقل يسوك وان كسفت غمك تذكر
 وقوله فيا لك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امر هو طائله
 اى حيل هو اى الحول المعهود الحاصل بالموت وبغزوة بدر في احد التقاسير ويعتقل
 هو اى الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة او حول كائن بينهم واعتلال كائن
 عليك كذا في التوضيح وغيره اى ولا يصح جعل بين في الآية ودون في البيت ثابت
 الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما في التصريح نعم يجوز ذلك
 عند الاخفش فيكونان منصوبان على الظرفية في محل رفع بالتياب كما مر في عند
 وكذا عند من يجوز تصرفهما كما في قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر
 وقوله المترى اى حيت حقيقتى وياشرب حذ الموت والموت دونها
 بالرفع وعلى هذا فيكون فتحها البناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي
 حاجة لان الفعل لا يتردد على المفعول بنفسه فتدبر في اللفظ خرج به
 ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمنع انابته غيرهم مفعول
 اى ولو منصوبا بيزع الحافض فيمنع انابته غيرهم مع وجوده كذا نابتة مع وجود منصوب
 بنفس الفعل كما حذرت زيد الرواحل عند الجهور خلافا للفر والتسهيل وقد مر

اى شذوذ او ضرورة ابي جعفر هو من العشرة ليجزى قوماً انما يبني على
 للمجهول وثائب فاعلم بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوماً وكذا لم يعنى مجهول
 وبالعلماء نائبه مع وجود المفعول به وهو سيد اعلم يعنى الله اى لم يجعل احداً يعنى
 بالعلماء والاسيداً واوله البصريون بانة ضرورة والتائب فى الآية ضمير الغفران
 المضموم من يغفروا وغاية ما فيه انا بة المفعول الثانى وهو جاز هذا وحقق
 فى تمام الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون اهم فى الكلام مثلاً لو كان القصد ايقاع
 ضرب زيد امام الامير انبى الطرف مع وجود المفعول به وهكذا من باب
 كسرى هو ما كان ثانياً مفعوليه غير ضمير فى الاصل ولا احد هما منصوباً بنوع النحى
 كاخترت الرجال زيداً لئلا يحصل لبس انما ولا يدفعه تاخير التائب لأن
 كون الاصل تاخير الثانى عارضه كون الاصل انا بة الفاعل معنى فلا يدل على كون
 المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تاخير المفعول دافع للبس
 لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأييد الفعل لتأنيته لان غاية ما يفيد
 كون المؤنث هو التائب وانما كونه مأخوذاً او مأخوذاً فشيء آخر ليس بجيداً
 عنه بان لم يصح عنده حكاية الخلاف او مراده اتفاق جمهور البصريين ولا
 يجوز عندهم انما وان لم يحصل لبس لان المعرفة احق بالاسناد وقيل بالمتع مطلقاً
 طرد اللباب اذا القصد ظهر اى بشرط ظهوره فاذا اشبه طية لا اذا التعليلة
 فقد نقل غيرها الخلاف اى اجازة بعضهم حيث لا لبس كمثل وهو مقتضى
 كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثانياً مفعولى ظل فقبل الاتفاق غلط
 قاله ابن هشام تنبى شرط انا بة الثانى مع عدم اللبس ان لا يكون جملة
 وانما تمتع اتفاقاً كما تمتع فى غير الثانى الا اذا حكيت بالقول لانهاج كالمفرد
 لقصد لفظها نحو واذا قبل لم لا تقصد وان كان الثانى ظرفاً مع وجود الاول
 ففيه الخلاف المكارى فى الطرف مع المفعول وعلى الجواز التائب متعلقة لانه
 المفعول الثانى فى الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لاسم لانه مفعول المتعلق لا المفعول
 بخلاف من يركب كما فى فلا تقول ظل انما لان كلامنا ما يصح ان يكون ظلانا
 ومقلوننا ونصبت الباقي اى لفظاً فى غير المجرور وعلا فيه والله اعلم

مطلب
اشتغال
العامل عن
المفعول
٣

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطه بين المرفوع
والمنصوبات لرفع تارة ونصبه اخرى هـ صبان وفيه ان اول المنصوبات المفعول
بفي باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعد المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب
فكان ينبغي على هذا توسيطه ايضا ان ضمير اسم المفعول محذوف ويفسر
وفعل المفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظ الاسم السابق والباء في نصب
بمعنى معنى وهو يدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وان في المحل بدل عن
الضمير على مذهب الكوفيين اى ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك
الاسم كزيدا ضربه او محله كذا ضربه فالسابق انما هو اللفظ والمحل للاسم السابق
لا للضمير لان نصبه محلى ابا هذا ما اشار اليه الموضع والاشموني وهو التحقيق واثار
التكفير الى ان اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل
اليه بنفسه وبمحله تعديه بحر فالحركة يدا مرت به مجازا من اطلاق المزمور
نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا الضمير
في لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الا ترى وفصل مشغول
بحر فجر تعيما بعد تخصيص لان فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق
كما ذكر او من سببية كزيدا مرت بغلامه فلا تكرر فالسابق نصب محذوف
يفسره انصبه وافاد بذلك مثال الاشتغال مع محكمه اضمر اى حذف
حتم اى اضمارا حتما كما سيدكره الشرح لانصبا حتما لان في النصب التفصيل الا ترى
ان يتقدم اسم اى واحد لانه نكرة في الاثبات فيفيدان المشغول عنه
لا يتعدى مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع واما زيدا وعمر ضربه كما لا يتم
الواحد بسبب العطف واجازة الاخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا
اعطيه ياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيدا اخاه غلامه ضربه
اى لا بست زيدا اهنت اخاه ضربه غلامه وافاد ايضا اشتراط تقدمه واما
ضربت زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد فبديل من لها عا ورفع فبستد مؤخر
ويشترط فيه ايضا قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتيميز ومصدر
موكد ومجروح ما يختص بالنظر حتى كذا في الصبان لكن سياتى في المفعول المطلق

نياية الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين إلا ان يكون فيه خلاف وكونه
 مفقور المابعد فلا اشتغال في جأوك زيد فاكرمه وكونه مختصا لانكزة محضة
 ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصيبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابدا
 بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف اي وحب وحببانية
 وابتدعوها صفة كما في المعنى ويتأخر عنه فعل هذا هو المشغول وهو العامل
 الذي يذكر بشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصلوحه للعمل فيما
 قبله سواء كان فعلا متصرفا او اسم فاعل او مفعول دون الصفة المشبهة
 والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا
 الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس
 عند مجوز تقديم معمول الأولين وخبر الثالث كزيد است مثله اي باينت
 زيد است مثله في ضمير ذلك الاسم هذا هو الشاغل وشروطه كونه ضميرا للاسم
 السابق او سببته كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح ما فيه من القطع بعد
 التهيئة اهصتان ومراد الشرح فيه خصوص النصب بدليل باقى كلامه
 ومقتضى ذلك مع قول المصنوب لفظه وقوله فالسابق انصبه ان كان العامل
 اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان احد من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا
 والمنقول عن شمس التسهيل وابي حيان انه منه وكذا في التوضيح وهو الوجه في الضمير
 قصور فاحذفوا عن محذوف يفسره استجارك لا اشتغاله بضميره ولا يرد انه لو
 تفرغ له لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعل فيه والجمهور على
 اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصح الدماميني خلافه لحكاية
 الاخفش عن العرب ان زيدا جلست عنده مع ان زيدا مفعول به وعنده ظرف
 والتقدير لا يست زيدا جلست عنده مضمرة وجوبا اي لان المذكور كالقول
 عنه فلا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا
 بل رايت الثاني تأكيد وصاحدين مفعول ثان لرايت الاول ومفعوله الثاني
 محذوف اي صاحدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رايتهم
 والجمع للتعظيم وما وافق معنى دون لفظ اي سواء كانت الموافقة بالتوضع

كما لو لم يتعدى بالباء والمجاورة بخلاف المتعدى بعلى فمعناه المحاذاة او بالزوم
 ولو عرفنا كزيدا ضربت اخاه او قتلت عدوه اى اهدت زيدا او سررتة لان ذلك لا يجر
 عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيد امررت بعلا امرى لا يستزيد لا جاور
 لان المجاورة ليست له واعلم انه لا محل للحجة العاملة المظهر على الصحيح لانها مفسر
 خلافا للشاويين في جعله للمفسرة بحسب ما تفسره فلا محل لها في زيد امررتة ومثله
 الرفع في انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يا كله لانها مفسرة للخبز والنصب
 في وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعود به المفسر
 بجمله لم مغفرة كان منصوبا بهذا وكون المفسر جملة انما هو في اشتغال النصب
 الذى كلامنا فيه اما الرفع فالمفسر فيه لفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله
 اعراب ما يفسره لفظا ومحلا ولذا جرد في قوله فمن نحن نؤمنه بيت وروى
 بأنه لا يعمل الخ وبانه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنتين وهو خرم
 للقاعدة لا تلغى الخ وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل بالباء بحرف فكيف
 يلغى مع وجود الحرف المتعدى وايضا لا يمكن الالتقاء في السببي لانه مطلوب الفعل
 في الحقيقة كزيدا ضربت علام رجل محبة كأدوات الشرطى والتخصيص
 والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وادوات الاستفهام التى لا تختص
 بها اذ ارئت في خيرها بخلاف ما اذا لم تره كاي ن زيد وهى قائم وانما ذكرنا
 ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالتفعل كما مر واما الهمزة فلا تختص
 مطلقا لانها ام البناب وهم يتوسعون في الامنيات لكن الغالب فيما الفعل
 وحيثما زيد تلقاه انما وهى لا زيد اكرمه ومتى زيد اكرمه وانى زيد
 فارقته فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس محذوف وما لانه مع فاعله
 للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر للفعل وحده حتى يكون محذوف المفسر وفى
 نسخ تلقه بالجر اجراء له مجرى المحذوف تنبيهه لتسوية الناظم بين ان حيثما
 انما هى في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها اعم من كونه في شعر او
 لا من جميع الوجوه فلا يرد ان جميع الادوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح
 الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضى لفظا ومعنى واذا

مطلقا فلا يقع تلويغ غير الفعل ظاهرهما في النثر لضعف طلبه لانه لان لا يظهر
 عليها مع انها م بابها واذا لا تعقل اصلا قال الروداني ومثما كل شرط لا يجوز
 نحو لو ذات سوار لطلعتي لو غيرك قالها يا ابا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لهما
 ظهر اثرها فيه قوي طلبها له فقع تلويغ غيره لها في النثر كما في الادوات ويستثنى
 من ادوات الشرط اما فان الاشتغال يقع بعدها نظا ونثر الكن لا ينجب النصب
 لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو واما ثود فقد ينادى هم قري بالرفع على
 الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد النصب لان اما
 لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لانه لا يفصلا من اما الا اسم واحداى واما ثود
 فقد ينادى هديناهم ولا يجوز الرفع اى على الابتداء كما ذكره اما على القاعلية للفعل
 مطاوع للمذكور فيجوز كقوله لا تجرعى ان منفس هلكه واذا هلكت فعند ذلك فاجزى
 اى ان هلك منفس هلكه والظان مثل المطاوع المنى للمجهول كان زيدا كرهته
 اكرهك على ان زيدا نائب فاعل محذوف اى ان اكره زيدا كرهته فندير
 واجاز بعضهم وقوع الاسم اى المبتدأ بعدها اى ادوات الشرط وكذا التحضيض
 والاستفهام وهذا القول ضعيف السابق بالرفع فاعل تلاوما بالابتداء
 او مفعوله اى ما يختص بذى الابتداء كذا هو مفعول مطلق محذوف وفاعل
 تلاضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبله بالضم اى قبله فاعل يرد ومعمور
 من اى اذا تلا الفعل شيئا لم يرد ما قبله مع لولا لما وجد بعده بان كان له صد
 الكلام فالترفع الرفع التزاما مثل ذلك فيجب رفع الاسم المشتغل عنه او
 مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره
 وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شىء ولم يدخل تحت
 ضابطه لان العامل لو وقع من الضمير لم يصح للعامل الاسم السابق والتجيز
 ما اقتضاه المتن والنسب من عدمه لانه العامل صانع في ذاته للعامل فيه وانما
 امتنع لعارض وقوعه في هذه الاماكن فقول المصنف الضابط ينصب لفظه
 او المحل على الاعراب الاول يعنى باعتبار حالته الذاتية وان منعها عن عارض
 ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجاهد افادهم لا يقع بعد الفعل

أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية
 فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلا لئتما فلا يجوز ان نصب في
 لئتما بشرافته على الاشتغال لان ما لم يزل اختصاصا لئتما بالاسم خلافا لابي
 ابي الربيع نعم يجوز انصب على اعمالها وما يلزمه الابتداء والحال مع المضارع المثلث
 فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو لما سياتي في قوله وذا ان بدء بمضارع بيت
 نحو وكذا الام ابتداء فلا نصب في اني لزيد يضربه اذا ولى الفعل نحو كذا اذا فعل
 بين الاسم والفعل باجنبي نحو زيد انت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه
 للفصل بين العامل والمفعول باجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله
 كذا اذا الفعل ثلاثي كادوات الشرط اي والتخصيص والعرض ولام الابتداء
 وكما الخبرية والجر وفي النافية والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل
 ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيدا تضربه او لا تضربه او لا تضربه او كذا وانى تضربه
 او زيد الذي تضربه او رجل تضربه او ما زيدا تضربه عمرو وبخلاف حرف التنقيح كزيد اضرب
 نصبه على الراجح وما النافية مثلما لا في جواب القسم لانها الصدر ايضا ولذا قال
 س في قول الشاعر آلت حبت العراق الدهر اطعمه واحب ياكله في القرية السوي
 ان نصب حبت بنزع الحافض وهو على لا يمحذوف يفسره اطعمه على الاشتغال
 لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله اي حلفت على حبت العراق لا اطعمه في الدهر
 بخلاف زيد لا اضربه او لم اضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم
 الخامس الآتي ولا يجوز نصبه اي على الاشتغال وقوله لا يضطمان يفسر علملا
 اي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدور
 يدل عليه بالمفوظ دون تعويصن جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم
 صلاحية المفوظح للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر يا ايها الناجح دلوي دونك
 بان دلوي مفعول المحذوف يدل عليه دونك اي خذ دلوي مع ان اسم الفعل
 لا يعمل فيما قبله وح يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال وبعد ما يلاوه
 اذاعى وبعد شئ يغلب في لسان العربي جعل الفعل تاليا له فاولاوه مضرك
 مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول اول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف

أى ايلآء العرب الفعل له على معول فعل أى على جملة معول فعل أى الجملة التى
 هوفيهالان العطف على الجملة الفعلية بتمامها كالامرى ولو باللام نحو زيدا
 لتضريده لانها كلالا الناهية لا يلزم ان الصدر فلا يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها
 وانما امتنع تقديم الفعل عليه ما الضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما فى تم وكذا
 ولن والدعاء أى بخيرا وشرب صيغة الطلب كزيد اللهم ارحمه او الخبز كما مثله
 والمختار نصبه أى لان الاخبار بما يطلب من المبتدأ قليل وخلاف القياس
 لعدم احتماله الصدق والكذب لا يتأويل كما مر في باب قبل منعه وانما اتفقت
 السبعة على الرفع فى آية السرقة والزنا لانه ليس مما يحس فيقبل تقديره عند من مما
 يتلى عليكم حكم السارق او الزانية او خبره محذوف والفصل بعد مستأنف لسيا
 الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من مواضع دخول لقاء في الخبر عنده كما مر
 وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودخلة لقاء لما فى المبتدأ من منع الشرط ولهذا
 امتنع النصب لان ما بعد لقاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على انه لا يمنع
 اجماع السبعة على المروج قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث
 الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن
 بابشاذ مختار الرفع فى العموم كالاية والنصب فى الخصوص كزيد اضربه
 كقوله الاستفهام مثلما انفى بما اولا او ان وكذا حيث المجردة عن ما لان دخول
 الجمع على الفعل اكثر فيترجى النصب بعدها كما زيد رايته ولا عمل كقوله وان بكر
 رايته واجلس حيث زيد اضربه بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع لاسم
 بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت المجرى بغير ظرف نحو انت زيد
 تضربه ترجم الرفع اما المظرف فلا اثر له نحو اكل يورن زيد تضربه والظمان مثل
 المجرى فى ذلك ما ذكر معها بعد عاطف أى وشبهه كضربت القوم حتى زيد
 ضربه وما رايت زيدا لكن عمر اضربه فيترجى النصب لان حتى ولكن وان كانا
 حرفا ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما اشبهما العاطفتين فى كون ما بعد حتى
 بعضا مما قبلها وفى كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان ظنا من ذلك
 كما مرمت زيدا حتى عمرو اكرمه وقام بكر لكن عمرو ضربه ترجم الرفع لعدم تشبههما

بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذ غايته انها مثل زيد ضربه افادته
 للعطف جملة اذ ان قلت كما يرحح النصب بذلك يرحح الرفع بكون الامثل مد
 التقدير اوجب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل
 جدا بل نقل في المعنى قبح عن الرازي فلا يصح للترجيح ومحل قلة التعالف اذا
 عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم ام انتم صامتون فان
 مقتضى التعالف ان دعاء الاصنام متحد منهم فناسبه الفعلية وعبر في
 الثاني بالاسمية لتنفيذ ان هذا الدعاء كالصمت الدائم في عدم الافادة فكانهم
 لم يدعوا اصلا ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فنذر قام زيد واما عمرو
 اذ انما اختيار رفعه لان ما بعد اما مستأنف ومنقطع عاقبها ومثلها اذا انقضا
 كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا اثر
 للفضل بغيرها كقام زيد وفي الدار عمر ضربه فيختار نصب عمرو واذا اراد ان
 محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتضى النصب مقتضى آخر غير العطف كالطلب
 والاترجح النصب لتعد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
 الا اذا كانت زائدة او مع اما لكونها معها منقطع عن مكانها كما سيأتي بيانه
 ويمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفضل بينهما وبين اما باكثر من جزو واحد
 فالتقدير واما عمرو فاكرم اكرمه بعد عطف اي غير مفضول باما لما مر وشبهه
 العاطف في هذا ايضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كما ياضربت
 القوم حتى عمر اضربه والثاني هكذا ضرب زيد وعمركم جملة ذوات وجهين
 اي غير تعجبية لبيان فعل التعجب مجرى الاسماء بحجوده ولذلك صغروه جاز
 الرفع والنصب اي بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو
 اكرمه في داره او عطف بالفاء لترابط بالاولى قال ابن هشام او بالواو و
 لافادتها الجمعية كما كان في الفاء السببية وورد بان جمعيتها في المفردات كما في الجمل فان
 خلط عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والتسوية
 لان المعطوف على الخبر خبر ولا يربطه ويجوزه الناطق وجماعة ومنه مثال الشئ
 للتوسيع في الثواني وقد اجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى واليوم نجزى
 بئنه

والسماء ورفعهما مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجح الرفع
 لتناسب المتعاطفين والنصب يرجح على حد زيد اضربه ويكون من عطف
 فعلية على التسمية افاده الاستطاطى وللأخفش ان يدعى مثل ذلك في الآية قد بر
 في البيع فائدة دفع توهم ان ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس
 عليه نقله سم عن الشاطبي فارما ما غادره اى تركوه وما زائدة ومما يفتح
 الحاء المهملة اى غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاى وشد الميم الجبان
 والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل امره اى
 غيره لبعوه او يفتح الكاف فعل ماض ولا يرد ان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفا
 نكرة محضة لان ما قائمة مقام الوصف وان كانت زائدة اى فارس اى فارس
 بكسرتين هي شاذة او بياضه اى بذي اضافة او بمضاف ولو تعدد
 كزيد اضربه غلام صاحب اخيه او ما نعتة خلوف تجوز الجمع كما اشار له الشبقوله
 مررت بعلاهما لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد اضربه راغبا
 فيه وضرته من اكرمه او رجلا يحبه كما سيأتى في قوله وعلقة حاصلة بتابع الخوخ
 فليست اول منع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدر في اتصال الضمير بالفعل
 من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه او لازمه كما مررت الاشارة اليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال احسن منه عند الفصل فماتقدم اى في الجملة اذ
 لا يأتى فيه وجوب النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل اسم الفاعل
 نحو اى وامثلة البناءة لا الصفة المشبهة ولا افعل التفضيل فلا يجوز نصب
 زيد اى بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالحل للجملة اما هو وحده
 فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيد ضرب بالاية لان المصدر لا يعمل فيما
 قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذى تاب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيما
 عند الكتابة المحوز معول اسم الفعل والسير في المحوز تقديم معول المصدر الذى
 لا يعمل بحرف مصدرى وهو التائب عن فعله اما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله تقا
 لان الصلة لا تقبل فيما قبل الموصول وحل ما ذكر مما يمنع منه مانع كالتقاء في والد
 كفر واقسم فيمتين في الابتداء اتفاقا ونعسا مصدر محذوف هو الخبر اى يقسم

تعباً ودخلته الفاء مع ان فعل الصلوة ما ض مجازة على قلة كآية ان الذين فتشوا
المؤمنين في زيد انا صار به الآن اي ينصب زيد بفعل مضمر يفسره جملة انا ضميراً
او باسم فاعل على مضمر خبر عن انا مقدم عليه او مبتدأ وانا فاعله ان اعتمد على نحو استغنى
نحو زيد انا صار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف كما قاله الزمخشري
او هو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدأ له كما قاله سم فان قيل قد مر في
الابتداء ان الوصف لا يفصل من معوله باجنبي ومع فلا يصح صار به لان يفسر
عاملاً في زيد لانه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بانا قلنا هو صامح في ذاته لا باجر
للفصل وان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى والمعمول عن الوصف كما في آية
ارغب انت عن المتى اخذ من كلامهم كما افاده الصبيان ولا يرد انهم صرحوا بامتناع
زيد انت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه
الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل وعلقة اي يعنى ان الارتباط بين العامل الفاعل
والاسم السابق الذي لا يدمنه في الاشتغال يكون العامل موجهاً اليه في المعنى كما
يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلاً لكونه ضمير السابق او سببياً يحصل بتابع
الشاغل الاجنبى اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلة بمعنى الارتباط
والملازمة والياء في يتابع وبلاسم سببياً كما يشير اليه صنيع الشافى كلامهما
سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه او في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه
او بيانته ونسق عليه بخصوص الواو لا فادتها الجمعية لا البدل والتوكيد وحصل
ان المراد بالعلقة الضمير والياء في يتابع وبلاسم الواقع على هذا خصوص السبب
فتأمل والله اعلم
لزمه عطف على تعدي فهو تابع له في غريب
الترجم من رفع او غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف اي الفعل المتعدي
والفعل اللازم لانها المذكوران صراحة لانفس التعدي وللزوم وفي هذا
الباب ذكر المفعول به وهو اول المنصوبات فكان الاولى تأخيرها عن التنازع
كما في الاشتغال علامة الفعل المتعدي اي بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق
لا المتعدي بالحرف ولا ينزع الخافض ان تصل اي صححة ان تصل قوله علامة
ثانية وهي صححة صوغ اسم مفعول منه تام اي غير منقروا جارا ومجروراً ما بالقطر

ملبس
تعدى الفعل
وروده
٢

مفعول متصل وغير بالجر مضاف اليه ايها هي ضمير غير مصدر اي وغير ظرف ايضاً
فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو اللبلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكر المصدر
لان لا يتصل به الا توسعاً بحذف الجار والاصل قمت فيها وصحت فيه بخلاف ضمير
المصدر واللازم ما ليس كذلك هذا كقول المصدر ولازم غير المعدي صرح في
انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان واخواتها واسطة قيل ولعل
المصدر دخلها في المعدي تشبهاً به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها غير المصدر
والظن ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والا
لقال او خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل ان ما
يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيعه الاستعمالين كشكرته وشكرت
له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال ابو حيان فهو قسم براسه مقصور
على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعد والحرف زائد كما قيل لكل واما
ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغرفاه بقاء فعين معجزة اي فتحه وفتح فوه اي انفتح
وكراد ونقص فلا يخرج عن القسمين فانصب به مفعوله اي المفعول به
لان المراد عند الاطلاق اما بقية المفاعيل فينصبها اللازم ايضاً كهم في
القاموس انهم محركة وكسابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الاكل
ولا يشبع نهم كفروج وعنى اي بضم فكسر فهو نهم ونهيم ونهوم اراه وفيه ايضاً
نهم كفروج وضرب فحم وعلى هذا الثاني فهو عوض لا سببية وتمثيل بنهم المكسور بعيد
ان افعال التباين لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه والمضاهي كسر الهاء
اي المشابهة واقعسسا اما مفعوله اي والذي مشابه واقعسسسا في كونه بعدونه
الزائدة حرفان اعم من كونها اصليين كما حرم جمع اي اجتمع واحد هما زائد اللضعيف
كاقعسسسا وغيرها كاسنق اي نام على ظهره واحر تبي الذيك اذ انتفض للقتال
واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصدر من جواز حذف ما تدا ال
المفعولة اي والذي ضاهاه واقعسسسا المحاق به وهو وزن افعال اصلي
اللامين كما حرم جمع فان السين الثانية في واقعسسسا زائدة لا محاقه باجر جمع الاصلية
بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد واقعسسسا وما شابهه لاشتهار هذه

العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول انه لا يفيد الاحتاق المذكور فالنسبة عليه
 مقلوب لما علمت من الحاقه باخر نعم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلقتي فان اقعسست
 لم يلحق بي بل هو ايضا ملحق باخر نعم فالاولى حمل المضاهاة فيها على مطلق الموازنة
 والحاصل ان كلامنا افعال المضاعف كاقعسست ومن افهنتي كاسلقتي ملحق بافعال
 اضلي اللامين وكلها لازمة واما قوله قد جعل النعاس يسر نديني اذ فعهني ويغير نديني
 فشاذ ومعنى اسر ندي واغر ندي علا وركب وهي الطبيعة المراد بها المعنى الملاذ
 للفاعل اي الذي لا يفارقه غالبا او بشرط عدم المعارض فلا يرد ان نحو الظرف
 يزول لعارض كالمرض ولك التزم عدم زواله بذلك وانما يستتر كظهور
 بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير كدس ووسخ كلاهما كخرج على عرض
 المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فمنها الازم كمتني وعتقت
 كدما ما يلازم من السجاييا كما مر ودخل في العرض تطف ودرس فقطعة عليها عام
 وشمل ايضا فهم وعلم مع انها متعديان فان جعلنا ثابتين او كالثابت اشكلا
 على افعال السجاييا مطاوعا والمطاوعة قبول الاثر اي حصوله من فاعل
 فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقية اشتقاقا فان حصل الاثر
 بلا ملاقات فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال
 علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس واما
 نحو قولهم انقطعتم الى الله وانكسفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فجاز
 لاحقيقة او انه ليس مطاوعا لفعلة بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت
 هذا الكلام فان قال اذ اعني الالفاظ المسبوقة لاحساس علاجها بغير
 اللسان والشفتين فان اردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر اللفظ
 امتنع افاده الالهاميني ويستفاد من كلام المصاع عليه الجمهور من ان الفعل
 ومطاوعة لا يتعديان معا الى مفعول او اثنين ولا يلزمان معا بل التقيد
 لو اذ يلزم ولا اثنين يقصر عن واحد واما استعطيته درهما فاعطاني درهما
 واستنصتته فنصحتني فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة واما قوله
 وكه موطن لولاى طحت كاهوى بلجر امه من قنه التيق منهوى

فضرورة او ان منهوى مطاوع اهوية المتعدى لاهوى اللازم لكن مطاوعة
 انفعلا لافعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون الحنة وبالقاف الجبل وقنه
 اغلاه وعدلانها المثلثة المتعدى لواحد واكثر فانه يتعدى لغيره بالجار
 بحرف جر وكذا بالهمزة كأذهبت زيدا وانما تنقاس في اللازم عند س قيل وفي التعدى
 لواحد ايضو قيل سماعية مطلقا وتصنعيف العين ما لم تكن همزة كناية والهمزة
 ويقال في غيرهما من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد
 وفي قياسيته فيها خلاف وبغير ذلك نقلا راجع في المعنى للحذف فقط
 كما يقتضيه صنيع الشبقرية قول المصوفي ان وان يطرد فهو متعلق بحذف
 من مادته اى ويحذف نقلا كما قدره الاشرفى وليس راجعا للنصب كما قد يظن
 لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلا لا ولئلا يفتضى ان عدم
 النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل
 رجوعه لهما معا وان استوجبه شيخ الاسلام افاده الصان ^{فصل الى المفعول}
 انما في نصب وجوبا وانما نصبه عند البصريين الفعل فقوم منصوب بنزع الخافض
 اى عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب للباء الالة وشذ بقاوا في قوله
 اذا قيل اى الناس شرقية اشارت كليب بالاكف الاصابع
 اى اشارات الاصابع مع الاكف الى كليب ولترتجوا اى تملوا وتدخلوا
 مع غير ان وان مثلها فى المصدرية فيطرد تقدير الام قبلما حجت كى تكرمى
 انما كى وفي التسهيل اذ ما ورد فيه الحذف كثير من غير ذلك قيل وقيل عليه كدخلت
 الدار والمجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يذكر كوجهت مكة
 وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع
 في غير مكة والشام مع قلته فيها وكذا مظهر السهل والجبل وضربة الظهر والبن
 اى عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة او على التوسيع
 الحرف او ظرف شذوذ لان ظرف المكان شرطه لابهام وهذا مختص بخلاف
 لكن القول الثالث لا يأتى في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى الاق قنته لذلك
 وسيأتى في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماعى ما ورد في السعة

كما مثل وكشكرته ونصحة بقاء على حذف الجار منها ومنه ما لم ير دالة ضرورة فلا يجوز
 لنا نثر ولو في التركيب الذي سمع فيه كقوله لان بهز الكف يعسل منته
 فيه كما عسل الطريق الثعلب وقوله ألبت حب العراق الدهر اطعمه
 اى خلقت على حب العراق وكما عسل الثعلب اى اضطرب في الطريق ولدن يفتح
 فسكون اى ربح ومنته صدره قال حفيد الموضع والحكم بقيا سببه الحذف مع ان وان
 دون نصحة وشكرته غير ظ لان المراد بالقياس جواز في اى تركيب وان لم يسمع
 وهذا بعينه في نصح وشكره الاخفش الصغير الاولى الاضغ لان الصغير
 هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ س والاضغ على بن سليمان تلميذ ثعلب
 والمبرد والاكبر هو ابو الخطاب شيخ س ومجمله من لقب بالاخفش احد عشر نحويا
 وميبويه اربعة كما في التصريح برئت القلم من باب رضى ويقال بهر وتبه بالو
 ولا يستعمل الا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففي قولهم برئت القلم بحجاز الأول
 كأعصر خمر اى غنبا يؤول للخر افاده في المصباح فلا يجوز حذف في الاحتمال اى
 هذا مبني على مذهب المص من عدم الفرق بين الاجمال والبس وهو خلاف التحقيق
 كحرف واللام في المثال انما هو الاجمال لا متواو احتمالية فهو من مقاصد البلغاء
 الا اذا اقتضى المقام التبيين فيمنع كالبس فينبغي ان يحل المثال عليه بخلاف
 وترغبون ان تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من مرغب في النساء
 بالهين والهين ومن مرغب عنهن لدعائهم وفقرهن اشارة الى طلب تعلق
 الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية لفقرته كانت وقت النزول لانها
 نزلت في فرقة ترغب فيهن بالهين وقيل فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقة
 فالقرينة في كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك في محل حراى تمسكا
 بقوله وما زرت ليلي ان تكون حبيبة الى ولادين بها انا طالبه ل
 مجردين عطف على محل ان تكون لاملى توهم دخول اللام عليه كما قال الاخر لان الاو
 اظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا معنى اللفظ المقدر اذ هذا المحر
 لفظى اى مستحق اللفظ المصدر المقدر لا محلى بمعنى استحفاة للموضع حتى يشترط
 بقاء طالبه وذهب الكسائى اى والتحليل وهذا هو الاقرب لضعف الجار

فيه يعود لال اي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا
 الى هالان الوصف المحلى بال لا يضاف للخالي منها ولا ضميره عند من ويجوز
 عند غيره كما سيأتي في الاضافة في باب الاشتغال اي والندافان ناصب
 المنادي دعوى محذوفانابت عنه يا ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب
 المحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثال كالتلاب على البقراي ارسل وهاجرى
 مجراه كأنه واخير الكراى انتهوا وأواخره والله اعلم
 واصطلاحا ما سيذكره الش ان عاملان فاعل محذوف يفسره اقتضيا وعمل
 مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق
 بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة او للتوسع في النطف والمراد باقتضائهما
 العمل توجهها لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى اما مع التوافق في الغاية
 او المفعولية او الخالف فيهما كما سيمثل قبل حال من عاملان اي حال كونها
 قبل الاسم ذا اسره في القاموس الاسرة بضم الهرة الدرع الحصينة واسرة الرجل
 رهطه الادنون وضبطه لعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية عن توجه علمين
 قال الموضع اي فعلين متصرفين كأقوى افزع عليه فطر او اسمين يشبهانها كقوله
 عهدت مغبثا مغبثا من اجرتي فلم اتخذتهم فناء لك مؤثلاف
 او اسم وفعل كذلك نحوها وقرأ في كتابه هو وقوله يشبهانها اي في العمل كقوله
 كما قاله شارحه للبلديا فيه تمثله بها وقرأ في كتابه اسم فعل جامد بمعنى خذ واستاذع
 هو وقرأ في كتابه فاعل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وللم
 علامة الجمع والهمزة تبدل من كاف الخطاب فشمع اسم الفاعل كالبيت والمفعول
 كقوله وعزة ممتطول معنى غريمها واسم الفعل كالاية والمصدر كقوله
 لقيت فلم انكل عن الضرب مسمعا فليقت والضرب تنازع مسمعا وانكل
 اي اعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما اشتظهره الصبان كأن
 يقال من قبلة الرجل ومما مرته الوضوء ولم ار من ذكر الصفة المشبهة وافعل
 التفضيل ولا مانع منها فيما يظهر كزيد اضبط القوم واجمعهم للعلم وزيد عذر
 وكريماهه فليحرف فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره واما خوفان لم تفعلوا

مطلب
 التنازع في
 العمل
 م

فلم جازمت الفعل وبها في محل جر بيان ولا بين فعلن جامدين او فعل جامد وغيره
 لان الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لا زفر في التنازع عند اعمال الأو
 ل فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا
 يؤخذ منع زيدا فصل واكرم عن عمرو لانه لا يفصل بين افعل ومن بأجنبي قال
 الروداني مما لم يتأخر الجامد عن غيره والايجاز لعدم فصله سواء اعمل الاول والثاني
 كالعجبي ولست مثل زيد واجازه المبرد في فعلي التعجب مطلقا واختلف فضل الأو
 ل من معموله اذا كان هو العامل لا متراجح الجملتين بالعاطف واتحاد مطلقهما
 وقيد في نه التسهيل باعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين
 العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل او يعمل او هما في ثابتهما نحو وانهم ظنوا كما
 ظنتم ان لن يبعث الله احدا فظنوا وظنتم تنازعا ان لن يبعث والثاني معمول
 للأول لانه صفة لمصدره المحذوف اي ظنوا ظنا كظنكم او يكون الثاني جوابا
 للأول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او الشرط كما في
 افزع عليه قطرا ومنه كما في الاسقاطي ها ومارا قرأ كتابيه وغير ذلك من اوجه الاتقان
 كما في المعنى فلا يجوز قام قعدا حرك الى معمول اطلاقه يشمل الظم والضمير
 بشرط كونه منفصلا مطلقا او متصلا مجرورا نحو زيدا قام وقعد هو وما ضربت
 واكرمت الاياته ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخير واشترط قومه وجوز
 توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى انه كان يقول سفيهنا لاحتمال ان اسم
 كان ضمير الشأن فلا توجه الى سفيهنا ولا ظهر عدم اشتراطه فيحوز التنازع
 في الاية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين اناك اناك اللاحقون فليس تنازعا
 والا فسد اللفظ لوجوبه ان يقال اناك اناك او توك اناك بل الثاني لمجرد
 التوكيد كما في الزائد فلا فاعله اصلا ومثله هيئات هيئات العقيق وخرج
 ايضا قول امر القيس ولوان ما اسعى لادنى معيشة كفا في ولم اطلب قليل من المال
 فقليل فاعل كفا في ولم يتوجه اليه اطلب والا فسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف
 اي توسعيت للادنى كفا في القليل ولم اطلب اليك بدليل قوله
 ولكما اسعى لمجد مؤثله وقد يدرك المجد المؤثله امثالي انظر الصبان

واحظا هره منع التناع فيما يتعدى لاثنتين او ثلاثه وهو راى وصح في
 التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدا المفعول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد
 اجتمعوا في حديث تسبحون وتكبرون وتجدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين قننا
 الثلاثه في الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا في فاعل الاخير وحذف الضمير
 من الاولين لكونها فضلتين اى تسبحون فيها وتكبرون فيها اياها ولو اعمل
 غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضله لا تحذف الا من الاول على المختار
 ومن ذلك قوله طلبت فلم ادرك بوجهي وليستى فقدت ولم ابغ النداء عند سائب
 فتنازع فيه ثلاث فقط خلا فالمنوم فيه وهو طلبت وادرك وابع في الندى وعند
 فاعل الاخير كما مر ومن تنازعها مع اعمال الاول قول
 كسالك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر
 ونقل الاجماع على جواز اعمال اى الثلاثه لكن قيل لا يصفى اعمال الثاني
 لم تكن المسئلة من باب التناع اى لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل
 من الفعلين مستوفى لمفعوله وهو ضميره فلم يطلبه ليعمل فيه وان نصب كزيد
 ضربت واكرمت فهو معمول للاول مجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله
 بعضهم ولئلا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو ممتنع الا في ضروف لم يسر
 عند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير المفعول لانه اذا دخل على محذوف اى قعد وافرغ
 يسر والى ما عند الجمهور بل يطلب ضميره لانه فضله يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التناع
 في المتوسط كضربت زيدا واكرمت فزيد معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله
 ابن هشام وتعقبه بان غاية ما فيه كون الاول اولى بالعمل لان معمول العامل
 يجوز تقدم مفعوله منع تقدم ما في حيز العاطف عليه واجازة جماعة منهم الرضى
 في المتقدم النصب والقارى في المتوسط اما المتقدم المرفوع فيبعد جواز
 لما مر ولا خلاف ان عمل ذلك مالم يتفقا في عمل الرفع كما هو وقام زيد لما سياتى
 عن الفرغ الى ان الثاني اولى اى وان كان اصغف ملامن الاول بدليل
 استدلناهم على اعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم انكل نحو وعلى اعمال المجموع بقوله
 قد جربوه فازادت تجاربهم ابا قدامة الامجد والصفى

ولو جملوه على ان العامل لقيت وزادت لقربه اى ولسلامته من العطف قبل
 تمل العطف ومن الفصل بين العامل والمفعول باجنبي وان اغتفر هنا للضرورة
 على ان الرضى نص على جواز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل في حيث ائتم التفضيل
 استقامي لتقدمه اى ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حد
 ضمير الرفع كما عند الكسائي وحصل الخلاف ما لم يمكن لاحدهما مرجح ولا فيجب افعال
 الثاني في نحو ضربت بل اكرمت زيدا والاول في ضربت لا اكرمت زيدا كما في النكت
 عن صاحب البسيط واستحسنه والترغيب والترهيب من وجوب اضمار العدة
 ومطابقتها للظن افرادا وغيره اذ اصح العامل لكل فيضمر مفردا مذكرا لا غير نحو
 ابرج وقبيل هندا وزيدون مثلا لكن في التسهيل ان تلك المطابقة اغلبية
 فقد جوزت الافراد في الاحوال كلها كضربى وضربت قومك بالنصب اى ضربت
 هو اى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدهاميني فالمراد الترويض في الفصح لان
 تركه اذ هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره او جواز اتمه ان
 يقال اقتصر على جزء العلة لكهايته في الرد على الكسائي اى ولان اظهاره يؤدى
 الى التكرار فتعين الاضمار اما في الثاني وهو اتفاق اوفى الاول عند البصريين
 واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه في غير هذا الباب
 كربه رجلا وبسماعه فيه نظما ونثرا حكى س ضربوني وضربت قومك وكقول
 جفوني ولم اجف الاضمار اى لغير جميل من خيلي مهمل وغير ذلك
 من جواز حذف الفاعل اى في باب التنازع عند افعال الثاني فمرا من الاضمار
 قبل الذكر لكن حذف العدة اشنع مما فهمه ان يقال انه عهد حذف الفاعل في
 المواضع المتقدمة في بابه فليقتس عليه هذا لكن قال في ش الايضاح ما اشتهر عنهم
 حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عند مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما
 مر عن س افاه يس على توجه العاملين معا اى ان عطفا بالواو واتقفا
 في طلب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول الجمع في الاغراب
 المطلوب اهو وينبغي تعيينه بنصب العدة لم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا
 اضمر نحو ضربت زيدا هو فرارا من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل

ويروى لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل إلا ان يدعى ان العامل مجموعها
 أو هلا ما من مجهول من أو هله الله لكذا أي أهله بشدتها أي جعله أهلاً
 له ولا تسمى أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا يمكن فيه الاضمار قبل الذكر إلا اذا وقع
 حذفه في لبس فيضم مؤخر كترغت ورغب في الزيدان عنهما مع وفي شالكافة ميل
 الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظم التسهيل ايضاً اذا كنت أو الشاهد في ترضيه
 وههنيك فالاول يطلب صاحب مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً فاعمل فيه الثاني
 وحذف من الاول ضميره مع انه فضلة وتقدم الكلام على قلما في الفاعل
 بكفاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم طاء مشالة سوق كانت تقام في
 الجاهلية يقرب مكة ايام الموسم ويعشى من الاعشاب بالعين المهملة وهو عدم
 الابصار ليلاً والمراد عدمه مطلقاً ومحو من اللحم وهو سرعة البصر فيعشى يطلب
 شقاعه أي التسلاع فاعلاً ومحو يطلبه مفعولاً فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف
 ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة وهو شاذ في خلافها
 لما يقتضيه مفهوم قوله والترجمان من جواز حذف الفضلة من الثاني المعمل
 لعدم التزام ذكره في غير ذلك وانما شذذ حذفه لان فيه تهينة العامل للمعمل شذ
 قطعه عنه لغير مقتضى بخلاف حذفه من الاول فانه للقرار من الاضمار قبل الذكر مع
 كونه فضلة فان كان عملاً أو اشارة الى ان المراد بالخبر في قول المص غير خبر العلة
 من ذكر الملزوم واردة اللزوم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين
 المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقاً وظننتي منطلقاً هندا ياها فاياها
 مفعول اول لظننت فاندفع ما يوهه المتن من القصور نعم كان عليه ان يذكر
 وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كافي المكوردي
 واحذفه لكن مع لبس اوضر او مبتدأ اخره فهو المعتبر بسلم من ذلك
 ودخل في ذلك خبر كان ككت وكان زيد قائماً اياه فاياه خبر ككت قائماً
 وجب اضماره لانه عن لا يحذف وقوله مؤخر أي خلافاً لما في التسهيل تبعاً لابن
 عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزوم
 فصله من عامله باجنبي كذا قيل وفيه انهم صرحوا بحذف مفعول في ظن وضربوا

في قول لدليل فكيف يمنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه اقوى
 لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر ظننى وظننت ان الاول يطلب زيدا
 فاعلا ووقا ثم مفعولا ثانيا والثاني يطلبها مفعولين فاعمل فيهما الثاني
 فهما منصوبان به واصر في الاول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة
 والياء مفعوله الاول والثاني اياه المؤخر العائد لقيام ظننت وظننته
 الاول يطلب زيدا وقيام مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب زيدا فاعلا
 فاعله في ضميره مستتر فيه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الاول
 ويطلب قائما مفعولا ثانيا فاعله في الهاء العائدة عليه في مفعوله الثاني
 والياء مفعوله الاول واظهرى ضمير المتنازع فيدى انت به اسما ظاهرا
 بدل الضمير لغير ما يطابق اى المبتدأ فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء
 في يظناني في مثاله فتفوت مطابقة المفسر بكسر السين وهو اخون
 للمفسر بفتحها وهو اياه وجب الاظهار ونحوه وحيث كان آخا اسما ظاهرا
 فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفة للاخوين لعدم افتقاره اليها
 بل انما يطابق مبتداه الاصلى فلا تكون المسئلة من باب التنازع اى بالنسبة
 للمفعول الثاني لان اخوين مفعول لا ظن ولم يتوجه اليه يظناني لعدم مطابقتها
 لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضع وتبعه
 الشوا وجاب يتم بما محصله ان كلام من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر
 عن لفظ النسبة فكلامها يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما
 عملنا فيه اظن وطابقنا به مفعوله الاول تعذر علينا الاضمار في الثاني لما
 مر فانقطع طلبه له فعذر لنا الى الاظهار وقلنا انما موافقة للخبر عنه وان
 خالف المفسر وهو اخون لعدم احتياجه اليه لا ترى صحة التنازع في ضميرى ضمير
 زيدا التوجهما اليه بقطع عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب المناصب له
 وبالعكس فكذا ما هنا هو وتقول عند افعال الثاني اظن ويظننى الزيدان ايا
 اياها اخوين او يظناني واظن الزيدين اخوين اياها واجاز الكوفيون
 اى كما يجوزون الاظهار والحذف ايضا لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزه

عند عدم الخالف في المسئلة السابقة لوجود دليله كذا في التوضيح والاشتمالي وغيرهما
 لكن يعكس عليه ما نقله المصريح في المسئلة السابقة عن ابي حيان في النكت الحسن ان
 شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افراد وغيره وانه امتنع ضوملي وعلت الزيد
 قائمين فلا بد ان تقول اياه ولا يجوز حذفها من عايفه جانب الخبر عن ابي واخالف
 المفسر ويضمر مقدما عن معمول الاول كما مثلته الش وليس انما را قبل الذكر لنقدم مفسره
 رتبة لكونه معمول الاول فان عمل الثاني اضمر مؤخر كما في النصيح عن المراد في يقال
 اظن ويظنني الزيدان اخا اياها اياها او يظنني واطن الزيدان اخوين هما اياه فما
 فاعل يظنني واياه مفعوله الثاني وتقول على الاظهار اظن ويظنني الزيدان اخا
 اياها اخوين ويظنني واطن الزيدان اخوين هما اخا وتقول على الحذف اظن ويظنني
 الزيدان اخا اياها فاياه عائد على الزيدان وحذفنا العائد على اخا ويظنني واطن
 الزيدان اخوين هما وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله اعلم

مطلب
 المفعول
 المطلق
 م

يدل على شيئين اى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول
 النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام اما عند من يقول
 بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على احدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والكاد
 التزاما وهو المصدر اى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحديث مدلوله والمراد
 بالحديث المعنى القائم بغيره المصدر اسم الحديث لا يقال يدخل فيه اسم المصدر
 كاعتسل غسلا وتوضا وضوا واعطاء عطاء لان مدلوله لفظ المصدر لا الحديث كما نقله
 الدهاميني عن ابن يعيش وغيره واقوه فهو يدل على الحديث بواسطة والمراد الدلالة بعبارة
 فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لاخرجه من قيد ملحقى التجارى على فعله
 واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه والمراد الدال على الحديث بالاصالة
 واسم المصدر ثابت عنه وبما ذكره في الفرق بينهما هو المصدر اى الصريح فلا يقع
 المؤول مفعولا مطلقا والمنصب يخرج الرفع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا
 في الاصطلاح خلافا لظم الاشرف واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموم وجهي
 في ضربت ضربا وينفرد المصدر في ضربك ضرب اليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر
 سياقي فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر القدر نظر الاصل

فالصِّدْرَ اعم مُطلقا توكيدا للعامله اى لنفس عامله ان كان مصدر امثله وَاة
 فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التاكيد اللفظي الذي هذا منه
 ففنى قولك ضربت ضربا احده ضربا كما افاده الدماميني والرضي فاذا قلت
 كيف يكون لفظيا مع قول الخاص اجمع النخاعة ان توكيد المصدر يرفع الجازم كما لغوي
 نحو وكلم الله موسى تكليما اى بذاته لا بترجمان اجيب بان ذلك ليس خاصا بالمفعول
 بل يكون في اللفظي ايضا كما في المطول نحو قطع الصخر الامير الامير او بيانا لما في
 مع كونه مؤكدا ايضا فالنوعى والعددي مؤكدا وان كان القصد منهما بالذات
 البيان واما القسم الاول فالتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره واما الباقيات فيجتمعا
 في ضربت ضربتي الامير غير مقيد بحرف اى لانه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل
 اذ لم يوجد من الفاعل اى ذلك الحدت بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد
 واما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها او وقوعه لاجلها او معها فلذلك
 لا تستي به اى مقيدة بما ذكرنا لاحق بالذكر واولها المفعول المطلق واما قدم المفعول
 به في باب تعدى الفعل استطرادا لا قصدا وعند اجتماعها ترتب على ما في قوله
 مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق وقرن به فيه له معه قد كمل
 تقولا ضربت الضرب زيدا بسوطه نهارا هنا تاديبه وَاَمْرُ اَنْ كَلِمَةٌ
 بمثله اى المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم فهو كذا الضمير
 في قوله وكونه واما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا فنيه استخدام
 بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يعجبني ايمانك تصديقا ووقعت
 جلوسا على ما صحى الناظم من انه منصوب بالمذكور من باب النيابة وستاتي في
 اوضح الجدل افاده شيخ الاسلام او فعل اى متصرف تام غير ملغى عن العمل في
 فعل التعجب وكان واخواتها ويا بطن عند الغناء فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
 او ووصف اى متصرف اسم فاعل ومفعول وبناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة
 قاله الشاطبي واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامم لوما وابيضهم سرى بال طباخ
 فناصب لوما محذوف اى تلوم لوما والحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل
 كقولك التابغة واراى طرفا في اثرهم طرب الوالها والاختيل

مشتقان منه الاشتقاق رد لفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولو مجازيا يجمع انما
 في الحروف الاصول فان اتفقا في كلهما على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق
 ونطق بمعنى التكلم حقيقة والدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاقا
 كبير كما في جند وجذب وان اختلفا فيها بعض الاصول فاشتقاق اكر كتلب
 من التلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع ان الفعل اصل اى لا نه
 يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان اصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع
 انه ليس اصلا له والمراد الفعل المضارع على الاصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق
 فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا ويعد ما ضا
 وقيل الماضي هو الاصل لسبقه بمضى زمنه وشرح الاول انه فرض الاوصاف
 الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظان غير الاصل من الفعل
 مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف واما الامر عندهم فقطعة من المصارع
 لا قسم براسه والوصف مشتق من الفعل اى فهو فرع والفرع وذهب
 ابن طهة هو شيخ الرمشى وانظرا اصل الوصف على هذا يبين اى المصدر
 بقيد كونه مفعولا مطلقا او الضمير للمفعول المطلق في الترجمة مبينا للنوع
 اى لكونه مضافا او موصوفا كما مثله او محلى بال العهدية كسرت السيرى المعهود
 بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة اقسام ويسمى المختص ايضا لاختصاصه بما ذكر
 والتحقيق ان المعدود مختص ايضا لتحديد بالعدد المخصوص ولذا جعل في
 التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود
 ونوعى واعلم ان النوعى ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق
 لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سير امثل
 سير ذى ريش فخذف المصدر ثم صفة وانيب المضاف اليه منابها كما حققت الدمامية
 ولا يرد ذلك على المص لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه اصلا او تابعا
 واما ذوال فالظ انه قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الان بسير
 سابق معهود للمخاطب سواء كان منك او من غيرك وقد يكون اصليا كان
 قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضار الصورة

قد بر وقد يوب عنه أى عن المصدر المتاصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ
 عامله لاعتى مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا بد ان الجدل
 في مثاله بفتح الجيم والذال المنجحة مصدر جدل كفتح وزنا ومعنى وظه كلامه ان
 المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيراقي والمبرد
 واختاره المعر لا مراده واما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل محذر
 من لفظه أى فرحت وجدلت جدا فلا يطر في نحو حلفت يمينا اذا لا فعل له
 مع ان الاصل عدم النقص بالاضروقة ملحقة قاله الرضى قد يوب انجمله ما
 ذكره الثم من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعد
 والآلة اما المرادف فينبوب عن المؤكد والمبين كما اشار له الثم وكذا الاشارة
 والضمير كما في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما يوب عنهما المصد
 غير العلم كاعتسلت غسلا وتوضأت وتوضا العلماء والملاقي للمصدر في الاشتقا
 بان يشاركه في مادته اما مع كونه مصدرا فعل آخر كبنتل اليه بتبتيلا فانه مصدر
 لبنتل كقدس وقد ناب عن مصدر قبيل وهو البنتل كالجبل او مع كونه اسم
 كانبنتكم من الارض بنا تا وابنتها بنا تا حسنا فبنا تا اسم للنابت من نزع
 او غيره وقد ناب عن ابنا تا وقال سيبويه مصدر جار على غير فعله أى فيكون
 من الاول لانه في الاصل مصدر لبنت سمي به النابت كما نص عليه في واحد
 فيصح فيه الاعتباران والظمحة اعتباره ايضا اسم مصدر لا بنت كغسلا ووضو
 لاغتسل وتوضا مع انه مصدران لغسل ووضو واما بتبتيلا فلا يمكن
 جعله اسم مصدر لبنتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شأن اسم المصدر
 فتأمل وقد جعل الموضع الملاقي للاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى
 فيمكن في النيابة ملاحظة الملاقة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر او غيره
 وبقي ما يوب عن المبين فقط نوه كجمع القهقري وصفته كسرت احسن
 السير وهيئة كيموت الكافر مية سوء ووقته كقولهم ان تقض عنك دليله ارحم
 أى انقض ليلة ارحم وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أى ضربت ضربته
 وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى اجلس من شئت فاجلس وجمله ذلك مشتمل

منها ستة منها وعشرة من المبين لكن لم ارضأ في انا بة مصدر فعل آخر عن المبين
 والظن جواز كبتل الية بتبيل الخائفين ذلك الضرب اى المعهود للمخاطب كان
 علم الضرب وجهل فاعله فاخبرته بانته انت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك
 مثال التوكيد لعوده للمصدر البهم المفهوم من الفعل وقدينوب عن التائب
 كان يقال ضرب الامير يدا فنقول ضربت اللص ذلك الضرب اى ضرباً مثل
 ذلك لان فعل الامير لا تفعله انت فحذف الموصوف وانيب عنه الصفة ثم
 الصفة وانيب عنها الاشارة نحو ضربته زيداً ان رجح الضرب الى مصدر الفعل
 المبهم فمؤكد لانه لو صرح بالظلم بقدا لا التوكيد وان رجع الى مصدر معهود
 لدلالة المقام فتوعى فقول الشاى الضرب يحتمل جعل ال فيه الجنس واللفظ وحل
 ذلك مما يجعل زيدا بدم لا مفسر للضمير والما كان مفعولاً لانه لا مطلقاً وهكذا
 قوله من كل ما نال الفتى قد نلته وقوله هذا سرقة القرآن يدرسه اى نلت
 النيل ويدرس من الدرر فيحتمل التوكيد والتوعى بالطريق المذكور وانما لا اعذب
 احدا من العالمين فتوعى لا غير لرجوعه لعدا با قبله بمعنى تعديباً عظيماً لان
 تنوينه للتعظيم والاصل اعذبى من يكمر تعديباً عظيماً لا اعذب تعديباً مثله الى التعديب
 المذكور احداً لان تعديب من يكمر لا يقع على غيره حتى يصح تقيده فحذف الموصوف
 واناب عنه صفة وهي مثله ثم حذفها واناب المضاف اليه وهو التعديب منها
 ثم حذفه واناب عنه ضميره وافاده في التصريح وغيره فتأمله والآلة اى اذا
 كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة مقام اى في اعرابه
 وافراده وتثنيته وجمعها كضربته سوطين واسواطاً غيره تنازعه الفعلان
 قبله فاعل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فصلاً وحذف مفعول
 افرل لدلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من الامرين قبله ولا يفتى
 عنه قوله فوجد ابدأ من حيث ان مفهومه ان غير المؤكد لا يوجب ابدأ لان هذا
 المفهوم كما يحتمل نفي التأييد اى لا تدم توحيد غير المؤكد فيحتمل تأييد النقي اى
 لا توجد في وقت ابدأ فاندفع الاعتراض بان الافراد هو الاصل فلا حاجة
 لذكره ستم بمثابة تكرم للفعل فيه انه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل للمصدر

المفهوم منه كما مر فالاولى ان يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا او كثيرا
 كما ان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك فالمشهور انما يدل قوله وتظنون
 بالله الظنونا والالف زائدة تشبها للفواصل بالقوافي تصريح متسع الى التسامع
 مبتدأ خبره في سواه اى وفي حذف عامل سواه اتساع او المعنى والحذف في سواه
 متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله لا يجوز حذف عامله اى ولا تأخير
 بخلاف النوعى والعددي فهما لتقريب عامله اى دفع المجاز عنه لكون المجاز
 لا يؤكد وقوله وتقوية اى تثبت معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد
 قوله تعالى ومكرنا مكر او قوله بكي النحر من عوف وانكر جلده وعجت عجمان من جذام المطا
 حيث اكد المكر والعجم اى التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والبناء
 والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة
 ايضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجازا قطعاً كما في القسط لا في على البخاري والمتعين
 للمجاز يؤكد كآية وآية والبيت وما يمتا لهما لا يؤكد الا اذا استعمل في حقيقة
 لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً فيحذف عامله
 اى دلالة على معنى زائدة على العامل فاشبه المقبول به وهو يحذف عامله
 وقول ابن المص مبتدأ خبره قوله الاتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف اى
 مقول ابن المص وسهو خبران والضمير في منه للناظم لان قوله ضربا زيدا اى
 هذا احد دليلين لابن المص واصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في
 نحو انت سيراً ووجوباً في نحو انت سيراً اميراً وما انت الا سيراً وضرباً زيدا وغير
 ذلك مما سياتي فمنعه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا وما للبناء على
 ان ذلك من المصدر المختص بالمؤكد وهو دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل المص
 بان العصبه التقرير والتقوية المنافي للحذف ان اراد ان المقصود منه ذلك
 دائماً فمنوع ولا دليل عليه وان اراد انه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد
 التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف منافي لتلك القصد لانه اذا جاز ان يقر
 معنى عامل المذكور فليقر المحذوف لتقرينه بالاولى هو واجاب الشاطبي
 عن الاول بما في الشموسيات ما فيه وعن الثاني بان الحذف منافي للتأكيد

مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الايتان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ
الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضى طرحه وعدم الاعتناء به فيتناقيا ان
فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم ان الخليل وسن يجيز ان الجمع بين الحذف والتأكيد
فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبي بان نحو انت سير التأكيد
مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالأولى التزام ان هذه الامثلة
من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لنكات
تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم فلا ترد على الناظم لا يقال الأدليل
على استثناءات سير الانه لم يذكره لانه نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر
لانه واقع موقعه اى فقائده النيابة عن فعله واضطأؤه معناه لا تأكيد
والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل ليست من باب التأكيد بل هي قسم
براسه فالمصدر اما مؤكدا ونوعى او عددي او يدل من فعله ولا ضرر في
زيادة ذلك على قوله تأكيد او نوعا اخر وان المراد ليست منه الآن بعد النيا
وان كانت منه اصالة عدم جواز الجمع قد يقال ان ذلك لغرض نيابتها
لا بالنظر لذاتها وايضا لا يأتي في نحو انت سير لان الحذف فيه غير واجب
فالاولى الجواب بما مر وما يدل ان فيه ان من قال بعمل التائب يحمل انه يراه
من المؤكد ولكن اختص بنية اقتضت عمله وهي نيابة عن فعله فتأمل بدلا
من فعله اى عوضا عن اللفظ به اى عن التلفظ بفعله ولو تقدم في المصدر الذي
لا فعل له كانه بمعنى ترك اى قوله سيف الشيف تذر الجاهم ضاحيا هاما لها بله الاكف كأنها لم تخلق
اى ترك الاكف في رواية خفض الاكف بالاضافة قبله اما منصوب بفعله
المهمل وان لم يصح التعلق به او بفعل امر مرادف لفعله المهمل وهو ترك عند
الجمهور اى ترك ذكر الاكف بله اى تركها على رواية نصب الاكف قبله اسم
فعل يعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ويح وويله وويسه وويسه وهي بحسب
الاصل كنايةات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كبرت
حتى صارت كالتعجب بقولها الانسان لمن يحب وبغض وقيل ان ويح وويل
كلمات حمة وويل وويل للعذاب فهي مقاميل مطلقه لفعل مهمل او لفعل

من معناها اي احزنه الله او اهلكه او رحمه مثلاً وقيل منصوبة على المفعول به
 والتقدير الزم الله وبه وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب زيد او قياماً لا يقع
 مفعول به ايضاً عندئذ اي الزم ضرباً اي فكره بدلاً من فعله انما يظن عند غير القائل
 بأنه مفعول مطلق في الأمر والنهي شواً ذكر كقولهم فصبر في مجال التوسير في فعل الخلود بمسند
 ام لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بال تكرار ليقوم مقام العامل
 اي تم قياماً لا تقع اذا عترض بان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى التخص
 عن ذلك ان يجعل قياماً مفعولاً به لفعل محذوف ولا يعود اعطف على اي فعل
 قياماً لا يعوداً وما جعل اي حيان لانافية للجنس وقعوداً اسماً نون شذوذاً تكلف
 مع انه يحتاج كما قاله للما ميني الى جعله خبراً بمعنى النهي افاده الصيان وعلى هذا
 فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلاً من فعله في النهي مع
 انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما
 اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل نحو سقيالك الجار هنا
 لبيان مفعول المصدر وفي سحقا زيدا وبعد له لسان فاعله فهو متعلق باعني
 محذوف و فاعلي لك اعني اوضه محذوف وجوب اي امر ادتي او دعائي لك وعلى كل
 فالكلام جملتان وتقدم لذلك مزيد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر
 بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل يس
 واما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقتك فلا يرفع لعدم خبره واما ذوال
 فرفعه احسن كالويل له والخيبة لكن ادخال ال سماعي عندس فلا يقال السقي له
 لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمي كما في الجمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف ايضاً
 وهو الاوجه اذا ما منع من تقديم خبره ويجوز الرفع ايضاً في المكرر والمختص
 والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كما في التسهيل نحو له على الف اعتراف وزيد
 قائم حق اي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبر اسواء كان انشائياً كعجب
 لتلك قضية وقول الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف اصيبت اي امرى عجب
 وشأنى حمد الله او غير انشائي كافعل وكرامة اي وتلك كرامة هو قال الصبان والظن
 ان ما للتفصيل كذلك والوجه اطر الرفع فيما ذكر كما يفيد كلام ابن عصفور

وكذلك يحذف ان مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر ليسا
من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والصدر نائب منابه ان نص في انهما منه ففي
عبارة قلاقة والثاني هو الصواب فالآتي بدلا نوعان طلبى وخبرى فالاول هو
الواقع امر او نهي او دعاء او توبيخ وهذا النوع مقبس على الصحيح بشرط ان يكون
له فعل من لفظه وان يكون مفردا منكر او الا كان سماعيا كويله والخبرى اما
مسموع ولم يتعرض له المص ومثله الش بقوله افعل وكرامة واما مقبس وهو ما ذكره
بقوله وما لتفصيل الى اخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه
الش في الفعل المقصود به الخبر المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء
غير الطلبى كقولهم عند ذكر النعمة حمدا وشكرا الاكفر او عند ذكر الشدة صبورا
لا جذعا وعند ظهور معجب محببا وعند الامتثال سماعا وطاعة اى حمدت حمدا
وشكرت شكرا وصبرت صبورا انما المقصود في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم
الخبر نظر اللفظ العامل وعن ابن عصفور انها اخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة
المحذوف في ذلك قصره على السماع فان الصدر الخبرى خمسة انواع اربعة
منها قياسية وهى المذكورة بقوله وما لتفصيل انمو واحد سماعى وهو هذا واصل
ان يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهن الامثلة ومثال الش فالعا
في جميعها محذوف وجوب الكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عن ما ورد
كالامثال ولا يتجاوز مور السماع وانما يجب الحذف في حمدا وشكرا الاكفر عند اجتماع
الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على ان الكلام يذكر
الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء يكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كما قال الدهاميني نقلنا عن الشلوبين والظاهر ان صير الاجزعا
وسماعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعها او عند قصد الانشاء
هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يربا
بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف او باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا او سقيا
الله سقيا واما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله ومنه الله ووعدا الله ومنه الله

وحنانك ودوا ليلك او بحرف جر كسحا لك اى بعدا وبوسا لك اى شدة اوبين
 مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولسديك ومعاذ الله
 او بحرف كذا لك وشكر او عجا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا
 والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابطا لكل محذوف الفعل حيث وجد وهو
 ما سمعته من ذكر الفاعل والمفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا
 مكروهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره على حين اذ قبله
 يمرون بالدهنا خفا فاعيا بهم ويرجعن من دارين بحر الحقايب
 والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في يمرون
 للصوص وكذا في يرجعن وانته تحقيقهم وعيا بهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي
 كالحقايب او عية الثياب والراد ونحوها ويجر بضم الموحدة وسكون الهمزة جمع خرا
 كحجرهم اى ممتلئة حقايبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء الاضنا
 بحلة المجرى وبالجر على الاعراب والظن انه متعلق بقول محذوف اى فيقولون بذلكين
 الهى والمال مفعول به لندلا او لفعله المحذوف اى اختطف المال وزرق
 اسم رجل لا ينافى قول العيتى اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم ايها وما انفصل
 عطف على نداء فهو مثال ثان للآتى بدلا من فعله وكذا ما بعد فمفعوله عاملة
 محذوف تأكيد لمفاد عاطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لثلاثي يوم
 انه قسم للآتى بدلا من فعله مع انه منه عاقبة ما تقدمه اى القائدة المربة
 عليه والحاصلة بعد سواء كانت عاقبة طلب كالاية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه
 ما فصله بالمصادر بعد او خبر كقوله لا يجدن فامارد وواقعة تخصى واما بلوغ السؤل والا
 فلا يجدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعد ما يترتب عليه
 واستمر بالقبلية عن نحو اما اهلاكا او تاديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله
 وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب ايضا فصل به مفرد قبله كما زيد
 سفر فاما صحة او اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة
 وتقدمها اذا اختلفت هو اى اكثر ثم فيهم القتل فشد والوثاق اى فامسكوا
 عن القتل واسروهم وشدوا وثاقهم اى ما يقيدون به كما ذكر اى حزين

فأكثر ورادى المذكور من المكرر والمحصور لأن الجملة نعت لها ونائب حال من فاعله
ولأنه عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره العرب وجعلوا الكرد
نعتا ثانيا للمكرر وما عطف عليه اسندا ويستفاد منه ان شرط وجوب الحذف
ثلاثة كون عامله خبرا أى ولو منسوخا كان زيدا سيرا سيرا او كون المبتدأ اسم عين
وتكرار المصدر او حصره ويقوم مقامها دخول الهزة على المبتدأ نحو وانت سيرا
والعطف عليه كانت اكلا وشربا كما فى التصريح ويشترط ايضا استمراره الى الحال
كما نصوا عليه لا منقطعاً ولا مستقبلاً وإنما اشترط اسم العين ليوم من معهن
توهم خبرية المصدر اذ لا يخبر به عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى
فيرفع المصدر بعده على الخبرية لتحتها بلا تأويل كما مر سيرا ومقتضى ذلك
ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كما ملك نقصا وشغلك
زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير املك ينقص
نقصانا ويزيد زيادة ويحذف في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل بس صرفا
نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنها امثالا لان فى مثال واحد
لا يحتمل غيره ان اراد انها لا تقيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فابعد كذلك وانما
لا تقيد معنى غيره ولو عجزنا فممنوع سم اى لاحتمال كونها التكرار كما عجزنا ان يراد
لا يحتمل غيره احتمالا قربا والتكسر بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر
كالذى بعده على الجملة وتوسطه بين جزئيهما لانها دليل العامل فلا يفهم الاتمامها
واما قولهم احقازيد منطلق فحافظ لاصدر كما نص عليه وهى نفس المصدر
فيه تسمي والراد ان التكلم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالصدر مؤكدا
للاعتراض الذى تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما فى ضربت ضربا ولا يشك
ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لما عارض هذا منسختى منه او يقال لها
دلت الجملة على العامل كان كانه مذكور لقيامها مقامه انت ابني حقا مثله
لا افعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء للوحدة والبت القطع
اى قطع بذلك القطعة الواحدة اى لا اتردد ثم اجز مرة اخرى وكان اللام
للعهد اى القطعة المعلومة التى لا ترد معها ولا يجوز حذف ال على المشهور

ولم يسمع فيها إلا قطع العزة والقياس وضلما تصريح وانما كان مثله لان البتة
 محقق لا يستمر النفي قبله بعد احتمال الانقطاع ^{يتمثل ان يكون حقيقة مقتضا}
 ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز اما اذا كان بمعنى ضد
 الباطل فلا يرفع بل يصح معه ان مراد ببنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان ^{الفضية}
 لاحتمال الجملة قبل الصدق والكذب فتصير به نصا في الثبوت وسمى مؤكدا لغيره
 لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضي وهو مؤكدا لنفسه ايضا لان
 الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها واما احتمالها للكذب والمجاز
 فامر عقلي لا مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد
 الا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة واما احتمال الخبر للصدق والكذب وليس
 المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وح فانما سمي هذا
 مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض
 الجملة في نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له ولتنقيضه
 فقبل مؤكدا لغيره واما الاول فلا يوثق به لمثل هذا الغرض ^{كل ما ينبغي}
 جعله صفة لجملة اى بعد جملة كانه كذا لئلا يكون مشيرا للباقي الشروط واليكباب القصر
 اسئلة الاعم وبالمدر رفع الصوت وقيل لفتان في كل كافي المصباح وعلى الاول
 يحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الاول او مد الثاني والوردان الجملة لم تعني
 المصدر لكن مراد انها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذا فاعله ذات عضله اى ممنوع
 من النكاح وهي غير اليا في لى ويدفع ان المعنى لى بكما مثل بكها واصحاب
 المثل هو المتكلم والعضلة ايضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل اى داهية
 من الدواهي اذا قصد به التشبيه لوجملة الشروط متبعة كونه مصدر او مشعر
 بالحدوث وقصد به التشبيه وبعد جملة ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس
 فيها ما يصح العقل ذكر الشئ منها ثلاثة وترك الباقي ^{تستعمل حترها الكلى بفتح اللثة}
 مقصور اى الخيرية لفقدها ولها يقال بثكت ولها اذا فقدت تشبيهى
 اى لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لان
 فاعل المثل هو زيد وهو ايضا مشعر بالحدوث لكن مراد مصدر صات يصوت اذا صاح

فهو بمعنى التصويت أي أخرج ما يسمع وأحدثة لا بمعنى المسموع خلافا للمرادى
 وليس في الجملة قبله ما يصلح له لعلها ماسية أي فاستوفى الشروط ومثله مثال المسموع
 له ضرب ضرب الملوك وأعلم أن هذه الشروط أوجب حذف الناصب إذا
 نصب ويجوز معها رفعه بلا ما قبله أو صفة له بتقديم مثل أو خبر المحذوف
 وهل نصب مع أرفع أوها سواء قولان بفعل محذوف وجوبا إلى كمال المصد
 الذي في الجملة لأن المصدر لا يعمل إلا إذا كان بدلا من فعله أو مقدرًا بالحرف
 المصدرى وليس هذا كذلك أما الأول فظن وأما الثاني فلأنه مبتدأ والأصل
 فيه لام ضم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتصار منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو
 ممنوع وعمل المرادى مثال الصوت بان الأول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا
 حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في الشذور لأن الصوت الأول لم يرد
 به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مرت فاذا له صوت صوت
 حمار انك مرت به وهو في حال تصويته فلذلك قدروا الثاني ناصبا اهوا
 واشترطوا الأشعار بالحدوث إنما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فيلتأمل
 هذا وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز
 النصب بالمصدر الذي في الجملة بلا تقديم فعل وهو ظن كلامهم في هذا المثال
 قاله الرضى وجب الرفع أي خبر الما قبله وكذا أي يجب الرفع لكن
 ليس خبر الما قبله بل بدل منه أو نعت بتقديم مثل أو خبر محذوف أي هو كذا
 والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافي جواز النصب على الحال
 إن وجد مسوغه كالمثال الثاني لأنه حال من المستكن في الظرف ومما لم يشتمل
 على القاعل قولهم عليه نوع نوع الحمام لأن ضمير عليه للمنوع عليه لا للنوع وكذا يجب
 الرفع إذا عدم المصدر كلة يد يد اسدا ولم يشعر بالحدوث كلة ذك ذك الحمام
 لأن الذك من الملكات الراضية لامن الأفعال المتجددة بالفلاج كالضرب
 والتصويت ولم يكن للتشبيه كلة صوت صوت حسن ولم يكن في الجملة قبله
 معناه كلة ضرب صوت حمار أما إذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد
 يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به تنبيه المراد باشتغالها على معناه

ما هو اعم من ان يكون فيها اللفظ ايضا كما مر او معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور
 ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طى المحصل
 اى بلغ فى الضور الى حيث لو اضطلع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف سا
 فالمعنى انه مدمج الخلق مدكوك بعضه فى بعض ومطوى كطى الحمل فهو علاقة
 السيف اى كدمج فى بعضه بالضمير والله اعلم
 ومن اجله وقدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه فى المفعولية واقرب الى المفعول
 المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق
 وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الطرف اشد من العلة وذن امر
 من الدين بفتح الدال اى اقرض غيرك او من الدين بالكسر بمعنى المجازاة والتخصيص
 وحذف علة لدلالة علة الاول اى دن شكر لانه يجوز حذف المفعول له للدليل
 او ان شكر المذكور علة لهما معا وقتما تميز محمول عن الفاعل اى متحد وقته
 او منصوب بنزع الخافض كل هذا يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك
 سواء جر كماله او نصب كقوله طهت وما شوقا الى البيض اطرب وفيه تقديم
 معمول الخبر الفعلى فى الوقت اى بان يقع حدث العامل اثناء زمن المصدر
 كهرت جينا او يقع اول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفا من فرارك
 او عكسه كجئتك اضلاحا كمالك تصريح والفاعل اى بان يكون فاعل
 المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم
 البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الارادة هو الله والخوف من مخاطبين
 مع نصبه على المفعول له وورد بانه متحد بتأويل الخوف والطمع بالاختاف والاطم
 اوها حالان من مخاطبين كما قاله الزمخشري وامات تأويله بانه علة للرؤية من
 مخاطبين التى تضمنها يريكم لا الارادة التى هى فعل الله تعالى فيرده ان
 العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وايضا
 لا يظهر كون الخوف باعتماد الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم
 لاجل ذلك فقدر ضربت ابى تأديبا قيل فيه تعليل الشيء بنفسه ان التاديب
 هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقديم ارادة تأديبه لصيرورة المعنى اذ بته

طلب
 المفعول
 له
 ٢

او ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذا ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه
 لانها هي الباعث واجيب بأن المراد بالتأديب اثره وهو التأديب اي ضربته
 لارادة ان يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل او ضربته لاجل ان يتأديب بناء على
 عدمه ولا شك ان التأديب يحصل اثناء زمن الضرب واطرفه فما متحدان وقتنا
 على حد جنك اصلا حال مالك فلا حاجة لبثائه على عدم اتحاد الوقت ايضا لكن بر
 عليه ان الضرب هو سبب التأديب وعلته فكيف يجعل التأديب علّة للضرب
 ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علّة في وجوب التأديب وتصور التأديب
 علّة في ايجاد الضرب كحفر البئر لاجل الماء قد بر جواز النصب اي بالفعل قبله
 على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنوع الخافض عند جمعه هو البصر بكونه مفعول
 مطلق لفعل مقدر من لفظه اي حيثك اكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل
 المذكور بل لاقائه له في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون ان وجدته
 ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا تسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جمعه
 والجمهور على ان الجور ولو مستوفيا للشرط مفعول به وعلته هذه شروط لتحقيق
 ماهيته الثلاثة لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن اي مفهوما لعلّة الفعل
 والباعث عليه لانه ترتب على فقدها الجرح في التعليل وذلك ممتنع عند فقد
 العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن بأن العلية محل الشروط لا شرط
 كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له او تحققه على ما مر لا العلية بل هي
 شرط يخرج به نحو احسنت اليك انعاما عليك لان الشئ لا يعقل بنفسه وهي
 تعنى عن اشراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنوع ان شرط فقد
 خاص بغيرها وبقي كونه قليلا فلا يجوز حيثك قراءة للعلم او قولا للكافر او ضرب
 زيد خلافا للفارسي لان الحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح ليست
 كذلك ورده الرضي بان ان اراد ان الباعث يتقدم وجود المنوع بنحو الماء
 المتأخر عن الحفر او تصور السلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تاديبا وحذرك
 اصلا حال مالك فانه مفعول له اجماعا وليس قليلا ولا متقدما للوجود فان قد
 فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فيلجرح حيثك اكرامك لي وحيثك اليوم اكرامك

غدا بل حبثك سنا و سلا على تقدير اعادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم
 المذكور لا مضاف مقدر وان على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من
 افعال القلوب كقعدت جينا او تصوره فقط لكونه غرضية ترتب على الفعل
 ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا وهو اللام هي الاصل في التعليل وما
 بعدها ثابت عنها نحو فيظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل دخلت
 امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تنقلوا اولادكم من املاق احلنا دار القا
 من فضله لعدم القلب ان قلنا باشرطه والافهم جمع استيقا والشروط
 وتبقى مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هديكم اى هدايتكم واسلم حتى تدخل الجنة وحثك
 كي تكرمي ولتكره والله على ما هديكم وفي شة الحجة لابن هشام ان الكاف وحتى وكى
 لا تجر المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه او وينبغي ان
 على كذلك ومقتضاه ان المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان افاد
 التعليل حبثك للسمن مثله والارض وضعها للانام اى المخلوقا حتى اليوم
 مثله قول امر القيس فحنت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السترة لبسة المنفصل
 ونضت بتحفيف الضاد المعجمة اى خلعت وزمنه قبل النوم لا كراه عرو
 له مثله وانى لتعرونى لذكر الهزة كما انفض العصفور بالله القطر
 ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكر التكلم ولا يشترط اتحادة انه هو مذهب
 والمتقدمين كما فى الجمع ومر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبى واجاز يونس عدم
 المصدرية تمسكا بخواتم العبيد فذوعبيد بالانصب اى هما تذكر احد الاجل
 العبيد فالمدكور ذوعبيد فلم يبق له شرط اى العلية لكن قال يس روايه النصب
 ردئية جدا فلا يخرج عنها وجعله بعضهم مفعولا به اى مما تذكر العبيد الخ
 ان يصح بها اى الحرف المذكور فى قوله فاجره بالحرف وانث لتا ويله
 بالكلمة وفى نسخ ان يصحبه بالتذكير وفى اخرى فاجره باللام فالتايت ظاهر
 وانشدوا اى النجاة شاهدا الجوزة قول بعض العرب لا اعدوا نفوس
 من نظم المص لكن الاكثر فيما تجرد الخاى لانه اشبه الحال والتميز في الشكر واليبين
 لا يهون البرد بقول من اقم لوعبة فيك جبر ومن تكونوا ناصر به ينتصر

فليت لي بهم الباء للبدلية اي بدلم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله اي
فرقوا انفسهم لاجل الاغارة او هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء ينفقون
لما توهم من كل الجهات عوزاء الكرم بفتح العين المهمله ومدوداى كلمة القبيحة
وكل ما يستحي منه فهو عورة ومنه عورة الانسان اي اذا قلت من الكرم كلمة قبيحة
سترتها لاجل اذخاره ومثله قوله تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات لله ومن
جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا التلاف قرش فانه علة ليعبدوا ووذلة
الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت
لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لاجل ايلانهم رحلة الشتاء والصيف اي
التفرغ فيها الى اليمن والشام مع امنهم من القطار والمنتهبين واحترامهم
لكونهم خدمة بنيت الله بخلاف غيرهم لكن انهم هنا متعين عند من شرط اتحاد
الزمان لان العبادة مستقبلية والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بما يجبو
مقدرا وقيل بقوله تعالى فحطلم كعصف ما كول لان السورتين سورة واحد
تصريح تبيين لا يجوز تعدد المفعول له نصب او جر ومن ثم منع في قوله
تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضرارا
مفعولا له اي بل هو متعلق بضررا وانما يتعلق به ان جعل حالا اي مضى
هم واسم جانه وتعالى اعلم اي تسمية مجازية اصطلاحا عليها
البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد ان الظرف هو الوفاء المنتهي
الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراعلا والكسائي واصحابه صفة ولعله
باعتبار الكون في ههنا وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر واستلزامه
له ولو صور العامل اليه بنفسه لا يعرف مملفوظ . وقت اي اسم وقت واسم مكان
لان الظرف اصطلاحا من صفات اللفاظ والالف ضمنا اما للاطلاق
ان جعلت اول اللأخذ الدائر على التصير ويرجى ان المراد بيان حقيقة الظرف
المتصقة في احدها او ضمير التثنية ان جعلت تنويحية بمعنى الواو وهو ظاهر لان
كلامنا ظرف لاحدها فقط ازمننا بضم اليم جمع زمن كجبل واجبل وجمعه
مع ان الزمن المطلق يصدق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة

رين

مطلوب
المفعول فيها
وهو السمي
ظرفا
م

من الوقت وافاد بالثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف
 جنسه اما المتفق فلا يتعدا مع اتباع الثاني للأول بدلا كسرت يوم الجمعة محرا
 ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم احسن منه امس وفي عطف الزمان على
 المكان وعكسه قولان وظا الكشاف منعه حيث قدر في قوله تعالى ويوم حين
 وموطن يوم حين او في ايام مواطن كثيرة ويوم حين ووجه بعدم سماعه
 وبان الفعل مقتضى لكل منهما فلا يجعل احدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل
 على احد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافها باشتراط الابهام في المكان دون
 الزمان ومن جوزه نظرا للاشتراك في الظرفية افاده المبنى معنى في هو الظرفية
 ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدر في نظم الكلام وان لم يصح التصريح
 به في الظروف التي لا تنصرف ولذلك اعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه
 محذوقا لان معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم
 معنى الهرة مثلا حتى يقتضى بناءه فتدبر باطراد بان يتعدى اليه سائر الافعال
 مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشرح له الشرح فخرج وترغبون ان تنكحوه لانه
 وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطر في غيره هذا الفعل على ان النكاح ليس
 زمانا ولا مكانا فلا حاجة لاجراجه بذلك الا ان يجعل مكانا اعتباريا للرغبة
 لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل اذ لا ينصب الا بما تدته لانه مستثنى
 من شرط الاطراد بدليل ما سياتي وكذا اسماء المقادير لا تنصب الا بما تفعل
 السير من نحو دخلت البيت اى مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان
 مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال
 نمت البيت مثلا لكن في ذكره ذهبت الشام نظرا لانه على معنى الى لاني فهو ما نصب
 بحذف الحافض توسعا لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا
 توجهت مكة فلا ياتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فاعل
 على التشبيه بالمفعول به اى لاجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاستقراطي
 فيما سياتي وهذا غير القول بانها مفعول به على التوسع باسقاط الحافض لان
 الشر كاه معه فيما سياتي لانه متضمنة اى فنى خارجة بالتضمن فلا يصح

لقيد الاطراد لان الفعل اجري مجرى المنعدي بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف
 اصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بنزع النفي فقول
 ابن الصا لا يحتاج اليه لانها لم تضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي
 ما يع وجود لفظها او ملاحظته بعد حذفه توسعا واما المعنوي فهو الاشارة الى
 معناها من غير توسع بحذفها سواء امكن النطق بها ام لا لكن المشهور ان المراد
 باللفظي وجود لفظها في الكلام وبالمعنوي خلافة فقيدا لاطراد يحتاج اليه على
 هذا كما ديع عليه الاستثوي واما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد قد
 وهو المصدر فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو حدث لا المصدر لانه لفظ
 وايضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله اي نفس الزمان
 والمكان في المتن حذف مضافين اي فانصبه بدال الواقع في مدلوله اي باللفظ
 الدال على الحدث بالمطابقة او بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الش
 الاتي اوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله
 فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما اشأ ان
 يقع فدخل ما سمت اليوم متى جئت اذ هي لطلب تعيين الزمان خاصة كما في
 في المكان وكذا لطلب تعيين العدد وزمانا او مكانا او غيرها في اعم ووقعا صفة
 اذ كما يجب في المشتغل عنه يوما الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف
 لا ينصب على الظرفية بل يجب جره في كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب
 توسعا بحذفها وفي المسوع بالحذف كقولك لمن ذكر امر اتقاد مع الاثن اي
 وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الان قولني فها من جملتين والمقصود به
 عن ذكر ما يقوله وامره بسام ما يقال له واعلم ان الظرف المضموم لقطع عن
 الاضافه لا يقع صفة ولا نحوها كما في التصريح والكيس ومجمله اذ لم يعلم المضا
 الدل لعدم القائل مع والواقع وكل وقت اي داله وقوله ذلك اي النصب على
 الظرفية والمراد الوقت الظم لما في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد
 به الزمان تقعدت مقعد زيدا اي زمن فقوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون
 مكانا وما صيغ من الفعل اي من مصدره او مادته ليوافق مذهب البصريين

ويندفع اعتراض الشاقي وهو معطوف على مبهما كما يفتح به ضمير الشاقي لا على
 الجحاشات لئلا يفيد انه مبهم مع انه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كما في
 النكت مبهما كان المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت وحق
 وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعروف بالعلمية كرمضان او بالآ
 كرم من الشتاء او بال كسرت اليوم او غير معلوم وهو النكرة العددية كسرت يوم
 او يومين او الموصوفة كسرت زمنا طويلا كذا في الاستوفى فقول الشاقي المختص
 ينبغي تقييدهما بما اذا اريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفيها والسا
 المقدرة بخمسة عشر درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد
 اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزده عليه كليا لمن اسرى بعينه ليدلا اذا السرى لا يكون
 الا ليدلا لظرف يكون مؤكدا كالمصدر الا ان تأكيد من عامله باضافة
 لم تصنف العرب لفظ شهر الا لرمضان والربيعين مع جواز تردها والراجح جواز اضافتها
 الى غير الثلاثة قياسا عليها اية نوعان اى لضعف دلالة الفعل وهو اصل
 العامل على المكان كونها بالانترام فلم يتعد الى جميع اسمائه بل الى المبهم لدلالته عليه في
 الجملة والى ما هو من مادته لقوة دلالة عليه واما قويت دلالة على الزمان بالتضمن
 تعدى الى جميع اسمائه احدهما المبهم المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة اى هيئة
 وشكل محسوس ولا حد ومحصورة اى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص
 بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف
 اليه وهو معنى قول الموضع تبعا لابن المصمما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه
 اى صورة هي مسماه كما كان لا تعرف حقيقته الا بالمضاف اليه كما كان زيد و
 وما الحق بهما من عند ولدي ووسط وبين واراؤ وحذا أو نحو ذلك ونقل الدمايني
 عن المصم ان نحو داخل وخارج فقط وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية
 بل يجب جرها بغيري قال لان فيها اختصاصا صامما اذ لا تصنع لكل بقعة وكذا استثنائها
 الحفيد نقلها عن الرضوي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنت ثم
 قال فقول بعضهم سكنت ظم باب الفتوح لمن اهل لكن ذكر الموضع مما يشبه الجحاشات
 في الشيعاء جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بانه يجب جره

بقى فقطضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد المصع فيها وفي جانب
 ايضاً ونحوها كجثة ووجه ولعل هذا هو الاوجه قد بر ويمين وشمال مثلها
 ذات اليمين وذات الشمال اى البقعة ذات اليمين نحو والمقادير جعلها
 من المبهم احد مذهب ستاقى غلوة بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات
 فهو الف باع والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ وفي المصباح الغلوة
 الغاية وهي رمية سهم بعد ما يقدر عليه ويقال ثلثا ذراع الى اربعة اذرع والجمع
 غلوات كسهوة وشهوات من لفظه انما لا يكفوا بالتوافق المعنوي كما اكتفى
 به في تعدت جلوساً لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز
 به السماع بخلاف تعدت جلوساً اى كايين مقعداً للقبلة اى في مقعدها
 ومنى متعلق بذلك المحذوف ايضاً ومن بمعنى الى اى هو مستقر منى اى
 بالنسبة الى في مكان قريب مقعد القابلة اى محل قعودها عند ولادة
 المرأة ومثله هو منى مقعد الازار اى هو مستقر منى في مكان قريب مكان
 مقعد الازار وهو وسط الشخص وزجر الكلب اى هو مستقر منى اى بالنسبة
 الى في مكان بعيد كبعيد مكان زجر الكلب من زجره فهو ذم ومناطق الثريا يدع
 اى هو بالنسبة الى في مكان بعيد كبعيد مكان فوط الثريا اى تعلقها من
 الشخص الراى اى لا ادركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا ولكن نصب
 شدوذا اى على تقدير المتعلق كايين او مستقر فلو قدر قعد منى اى بالنسبة الى
 وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً لما في اضله والمراد بالاضل المادة لا الضد
 فلا يرد انه في مجبى جلوسك مجلس زيد ظرف لاضله لا لما اجتمع معه فيه
 اى لان المتبادر عطفها على الجهات وقد اشار التث فيما قرى الى ان ما صيغ عطف
 على مبهما يفيد انه ليس منه وغرضه هنا التنبية على ان فيه تفصيلاً مجهولاً الضمة
 اى لعدم تعيين محلها ليست من الظروف المهمة اى فتكون مستثناة من التخصيص
 وبقى قول ثالث صححه ابو حيان وهو انها مبهمة حكما اى تشبه المبهم في عدم التعيين
 في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جرى المص على
 هذا بان اراد المبهم حقيقة او حكماً من رضى او قد علمت ضعفه مع دخل وسكن

مثلهما نزل كما في الرضى ونصب الشام اى فقط وكذا تمكيد مع توجه على
 الظرفية شذوذ اقبل هو مذهب سن والمحققين وصحة ابن الحاجب ونسبة الشلوين
 للجمهور تشبيها بالهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر على اسقاط الخافض
 هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسبيويه على التشبيه بالمفعول به اى
 لاجراء القاصر مجرى متعدى وبقي قول رابع انها مفعول به حقيقة لأن نحو
 دخل يتعدى بنفسه وباجرف وكثرة الامر في تدل على انها اصلان اواسقيا
 او شبهها عطف على محذوف اى لزوم ظرفية فقط او ظرفية او شبهها بانصبا
 الزوم على الاحد الاثرين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفها على ظرفية المذكورة
 في المتن لاقتصانه ان بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت او
 تنوعت مع انه ليس كذلك او ان غير المتصرف هو ما يلزم احدهما الدائر ان جعلت
 على بانها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشا
 ظرفا او شبهها والحاصل ان غير المتصرف قسما ان ما يلزم الظرفية فقط وما
 يلزمها او شبهها او كلام الش والمتن لا يفيد ذلك الا بالنظر في المذكور نحو محرف
 مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها اصلا اذا كان معيننا واعتراضه بانها
 بدليل جسيما سمى فيه نظر لان هذا غير معين كما هو صريح الش والكلام في المعين
 ومما يلزم الظرفية ايضا قطع وعوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان
 الا بعد نفي او شبهه وبدل بمعنى مكان كخذ هذا بدل هذا لا بمعنى بديل فانه اسم
 متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بعناه الاصلى فظرف متصرف والظرف
 المركبة كصباح مساء وبين وبيننا وبيننا ومد ومد عند من جعلها خبرين فكل
 ذلك لا يخرج عن الظرفية اصلا ومنه غير ذلك وفوق فيه نظيره بين في قول
 تعالى من فوقهم فومن القسم الثاني كعند بل اجاز بعضهم تصرفها في نحو فوقك
 راسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك
 وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرها لكن السمع نصبا
 في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض براءة البخاري وفوقه عرش الرحمن
 ويتوقد تحته نار بالرفع وانما يخرج على التصرف دما يعني واعلم ان الظرف

مطلب
المتعول
مع
٢

وقت كما مثله اوبيان محقداره وان لم يعين كانت نطرتة نحو جزور وحلب ناقة اى
 مقدار ذلك فحذف المضاف واقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر
 الى اسم عين فنقوم مقامه كلاً اية الفرقين اى مدة بقائها ولا اكله القاطنين
 اى مدة عيائها وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذى يصنع به فلم يعلم خبرهما
 فضرب بهما المثل والله اعلم
 قال الجلال اخوه عن المفاعيل لاختلاف
 فى قياسيته ولو وصول العامل اليه بالمرف دون باقيها تالى الواو فيه اشارت الى انه
 لا يفصل منها اى ولا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها التثنية
 واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور تيسر فى نحو سيرى ففعل امر
 للمؤنثة والطريق مفعول معه ومشرعته حال من الياء بما تخبره مقدم عن ذا
 النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها او من ضميرها فى سبق الذى هو صلها
 هو الاسم اى الفضلة وقوله بعد واواى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل
 واو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل المخرج بالاسم الجملة كما زيد
 والشمس طالعة والفعل كلاً اى كل السمك وتشرب اللبن فلا يستبان مفعولاً
 معه وان كانت واوها للمعية فله الموضع والحقيد ينبغى ان يكون ذلك
 فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويل لا ينبغى ان يكون مفعولاً معه وبصرح
 بعضهم وهو الحق وبالفصلة اشترك زيد وعمرو وبكونه بعد الواو بنية المفاعيل
 ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد بئياً بهما يقيد المعية بغير واو وهو وان خرج
 بقول الله المنتصب لكنه محرم من احكامه لا ينبغى جعله قيداً فى التعريف والمراد
 بكونها للمعية انها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها المفعول العامل السابق
 فى زمان تعلقه به سواء مصاحبه فى حكم العامل ايضاً كجئت وزيدا فان العُدول
 عن العطف الى النصب نديل على قصد المعية ام لا كما ستوى الماء والخشبة على ما
 سيبين عكس ولو العطف فانها تنص على المصاحبة فى الحكم سواء مع الزمن
 ام لا لكونها مطلق الجمع فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العال
 نصاً على ما بعدها كضربت زيداً وعمراً فلعطف اتفاقاً وكذا اشركت زيداً وعمراً
 وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها الجملة كل رجل وضعته

ان قدر الخبر مقترنان مثلاً فيجب رفع ضيعته فان قدر مفرد اقبل الواو حاز نصبها
 لانها ح من قبيل جئت وزيداً اي كل رجل موجود هو وضيعته ويكون الجملة ذات فعل
 ان نحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافاً لاني على بل يجب جبرائيل لعدم اشتغال
 الجملة على حروف الفعل او شبهه اي في الفعل بشرط صحة عمله في المفعول به كافي
 المعنى فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيد
 درهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان
 جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به المحذوف
 اي وحسب زيد المفعول معه مقبوس فيما كان مثل ذلك اي فيما يمنع
 فيه العطف من حيث المعنى خلافاً لابن جني في اشتراط صحة وانما امتنع فيما
 ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن ان يقال سرت وسار الطريق
 بل المعنى اوجدت السير حال كوني مصاحباً للطريق ومثله استوى الماء والخشبة
 اي ارتفع الماء حال كونه مصاحباً للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة
 في العلوص العطف بل الظاهر وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا
 باثنين كاشترك زيد وعمر وقتأمل واما سرت والنيل فالظن انه مما يصح فيه العطف
 معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظاً لما يأتي والمعنى على النصب
 سرت مصاحباً في سيرى للنيل بلا نظر لكون النيل سائر اولاً وعلى العطف
 سرت وسار النيل ولا نظر لكونها مصطحبين زماناً لا وهذا هو الصحيح
 قد علمت مقابلة ابن جني والصحيح منعه اي خلافاً لابن جني ولا حاجة
 في قوله جمعته وفحشاغية ونغمة ثلاث خصال نسيت عنها بمرعوى
 لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه من لسان العرب
 اي بعضهم واكثرهم على الرفع في مثل ذلك بقول مضمري جواز الاوجوباً
 خلافاً للاشموني ولذلك اکتفوا بتقديرين هنا دون هذا لك واباك لتنزيل
 جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد
 جواز النصب في حاله وزيد امع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضياً آخر
 لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذي هو اولى به فتوى طلبه للفعل جلالاً الاول

فان فيه مقتضياً واحداً وهو الظرف والحاصل ان المسوّج للنصب هو الاستفهام
 وجذرف ام لا لانه يشترط عليه للفعل فقد روه بعده عاملاً هذا ولقائل ان يقول
 قد يجوز ان اضمار الفعل في قوله ازمان قومي والجماعة كالذي انما ازمان كان قومي
 مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا
 لك وابل او في الوجود مقتضى الفعل الا ان يقال انه لا يمكن تخرجه البيت على
 غير ذلك فيكون مقصوداً على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب بانها
 ان ابا على اجازة قياساً ولم يسمعه فتامل وتقدم الكلام على البيت في كان
 مشتق من التكون لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين
 لبيان حاصل المعنى ما تكون فهي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها
 واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز وانفصل قال يس عن الاما
 ويجوز التمام مع كيف يجوز كونها حالاً بخلاف ما هو وسوى بينهما ابن هشام
 يجوز جعل ما مفعولاً مطلقاً اي وجود وجود توجب مع زيد كالاخوين مقتضياً
 جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الاخفش ان ما بعد المفعول
 معه يطابقها ماعاً قياساً على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس
 والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال
 متعين ولذا مثل النصب في القطر بكت انا وزيدا كالامخ للفصل اي بين
 الضمير المتصل والمعطوف عليه كاسيأتي في قوله وان على ضمير رفع متصل
 عطفت فافصل بالضمير المتفصل وقوله والشريك اي في الحكم لصحة توجه الفعل
 الى المعطوف اولى من عدمه لثلاث تصير العدة فضلة ولان الاصل في الواو العطف
 ولم يختلف في قياسيته واما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك
 قوله تعالى اسكن انت وذكرك الجنة فعطف على الضمير المستتر اولى لما ذكر
 ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظن لانه يغتفر في التابع فجعل فاعلاً بمخذوف اي
 وليسكن ذورك والمعطوف الجملة لا داعي اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ
 ويجوز النصب في ذلك عربية اي اسكن الجنة مصاحباً لذكرك لكنه ضعيف الامر
 واعلم ان المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع

لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يروح العطف مع اختلاف المعنى
فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصفا فنصب اوبقاء الاحتمال والاباء
فارفع اولم يقصد شي عجزا لامران ولعل هذا الاخير محل كلامهم وما ميني
بضعف اي من جملة اللفظ كما مثل والمعنى كقولهم لو تركت الناقة وفضيلا الرضعا
فان المعنى لا يصح مع العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة ترا فضيلا
اي تعطف عليه وتركت فضيلا يرضعها اي يتمكن منه لرضعها لان رضاعه
لا يتسبب عن مجرد تركها الاحتمال نفر تها منه وكذا قوله
اذا انجبتك الدهر حال من امرء فدعه وواكل امرء والليالي
فيحتاج العطف الى تقدير واكل امرء لليالي والليالي لامره وفي النصيب سلامة
من ذلك اي لو تركت الناقة مع فضيلا اي حسا ومعنى وواكل امرء مع الليالي
قل ومن الضعف المعنوي نحو كن انت وزيدا كالآخ وقوله
فكونوا انتم وبنى ابيكم مكان الكليتين من الطحال
فان العطف يقتضى توجه الامر الى ما بعد الواو وانت لا تريد الا امر الخاطب
بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره
ابو البقاء وتبعه المصريح لا ترجمه لفساد المراد بدونه وايضا يمنع العطف في
المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان المأمور كل منهما لقال كالآخ
فيه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالآخون تعين
العطف كما مر وان لم يكن عطفه اي لعدم صحة توجه العامل اليه اعا الفساد
المعنى ولو في القصد والزرور محذور لفظي كما مر في مثال الآخ ونحو مالك وزيدا
لامتناع العطف على ضمير الجربلا اعادة الجار عند الجمهور او على ضمائر فعل
ان ما امتنع فيه العطف بخير فيه بين المعية وضمائر العامل ويرد عليه امتناع
المعية كالعطف في علفتها اذ ونحو زجج المحوجب والعيون اذ الماء لا يشترك
التين في معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب المحوجب في معنى
الترجيم وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتها في الزمان امر معلوم لا فائدة
في قصد فيجب فيما تقديرا تعامل اي وسقيتها اما در محلن العيون فينبغي

جعل اوفى المتن تنويعية كما في الامثولة اي ان ما امتنع فيه العطف نوعان
 ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت
 والحائض ومات زيد وطلع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير
 مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولا بست النيل فلخالص جعلها تنويعية مع
 ملاحظة ان ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار
 وقوله او اعتقد ان اى اوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الامران والثاني يجب
 فيه الاضمار وتقدم نوعان تخرج النصب وتخرج العطف وبقي خامس وهو تعيين
 العطف لكل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعد اعدم
 شروط النصب السابقة ونحو كن انت وزيد كالآخرين لما مر فتذكر فلا يصح
 ان يقال اجمعت ان اى لان اجمع بالهزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال
 اجمع امره و اجمع عليه اى عمرو واما اجمع فمشتق بينهما ما يدل فجمع كيد جمع ما لا
 فنصب شركاء كما اما الكونه مفعولا معه او لكون الواو لعطف مفرد بتقدير مضاف
 اى وامر شركاءكم او جملة على جملة بتقدير و اجمعوا شركاءكم بوصول الهزة وفتح الهم
 امر من جمع وقيل ان اجمع يستعمل في الذوات ايضا وعلى فلا اشكال في العطف
 وكذا على قراءة ف اجمعوا بوصول الهزة ويقروا برفع شركاء عطف على الواو اجمعوا
 وما يمنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايان لان الايمان لا يتيقن
 فهو اما مفعول معه او محذوف اى واخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور
 بفعل متعدى لها كما ولتهايتنا ونحو حسن الحواجب ونحو الواو الدار فتقدير
 وانما علم هو لغة استفعال من التثنية بمعنى العطف لان المستثنى
 معطوف عليه باخراجه من الحكم او بمعنى الضرف لانه مضاف عن حكم المستثنى
 منه وحقيقته اصطلاحا الاخراج بالواو او احدى اخواتها لما كان داخلا او كما
 لكن الراديه في الترجمة المستثنى بديل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن
 ارادة المعنى المصدرى وذكر فيها باعتبار متعلقة كما في تعدى الفعل ولزومه
 فالخراج جنس وبالله يخرج التخصيص بالوصف او الاضافة والتقييد بالشرط
 ونحوه وما كان داخلا اى في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في الية من الامر

مطلق
 المستثنى
 ٢

او المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظه خروج المستثنى من اول الكلام
 بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء
 لتلايل زمة التناقض باذخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله
 وكذا داخل لا ذخال المنقطع على ما ستره واما المرفع قد اذخ في المستثنى منه المقدر
 حقيقة فالذخول الحقيقي اما لفظي او تقديري ستم ما استثنيت الخ الافاعل
 استثنيت والجملة صلة ما حذف عاندها اي استثنيتها وينصب خبرها والمراد
 الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما بدأ بها لانها اصل الادوات وغيرها
 يقدم بها والمقصود هنا علمها النصب وذكر المرفع استطرادى لتتم القسمة
 فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب ابدا وليس ولا يكون مع تمام اى
 للكلام السابق بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر اى ومع ايجابه ايضا
 بقرينة قوله وبعد نفي ان فانه مقيد بالتمام ايضا كما بينه الشارح وعن تيمم فيه الاظهر
 ان الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التسوية
 لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تيمم فتدبر النصب ان وقع
 او قيل هو واجب اتفاقا ويرده جواز الاتباع في لغة حكماها ابو حيان وخرج
 عليها قراءة فشرى بواحدة قليلة بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة
 بالمتصل كالآية ام لا وقيل ان الآية نفي لا ايجاب لان شروا في تأويل لم يكونوا
 منى بدليل فن شرب منه فليس منى فالخيار فيه الابدال وجعل الفراقيل مبتدا
 خبره محذوف اى لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة
 الفصحى لان وجوب النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا
 ينافي جواز الرفع مبتدا خبره محذوف اى او مذكور ويكون المستثنى جملة كما
 في قوله تعالى لست علمهم بمسيطر الا من تولى وكفر في عذبه لله قال ابن
 خروف من مبتدا ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع في
 من الجملة التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغنى ومتى كان ما بعد
 الاجمالة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالى الا فكل من الشدة
 كما سياتى او فكما للحققة افاده الصبان من الدما ميني بواسطة الا اى

فتكون معدية له الى ما بعدها كرف البحر لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى
 وهذا رأى السرياني وعزاه ابن عصفور وغيره الى مس والفارسي وجماعة من
 البصريين وقال السلوبين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبلها استغلا
 لا بواسطتها وقيل امتثني محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن
 قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل او شبهه كالقوم اخوتك الازيدا اوله
 كما ويل اخوتك بالمنتسبين لك في غير هذا الكتاب اي ويشعر به كلامه هنا
 حيث قال ما استتشت الالهة ثم قال والنعمة فان ظاهره النصب عن النصب المذكور
 قبل وانما علمت لنيابتها عن استتشتي كرف التذاعن ادعوظم التمجيز ان الخلاف
 في المنقطع ايض فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الاله عند المص وهو
 المتخار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعلت علما وخبرها محذوف غالبا نحو
 جاء القوم الالهة اى لكن حمارا لم يجي وقد يذكر نحو الالهة قوم نونس لما امتوا كسفتنا
 وعند مس نصبه بما قبل الالهة كالتصل فيما بعد الالهة مفرد في المتصل وغيره
 وهي لكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح
 ان بعدها كرف الالهة شقي افاده الرضى على النفي اى لفظا ومعنى كما
 سيمثله اول لفظا فقط نحو لا يمسه الالهة المطهرون فانه نفي في المعنى وقد يراد
 بالنهي الاقنى ما يشتمل المعنوي فيدخل فيه هذا او معنى فقط كقراءة فمتر بظا
 الالهة قليل كما مر ونحو قل رجل يقول ذلك الا يزيد اى لا رجل يقول ذلك وقوله
 وبالصرامة منهم منزل خلق عاف تغير الالهة النوى والموتد
 فتغير معنى لم يبق على حاله والصرامة رملة منصرفة اى منقطعة عن معظم
 الرمل والنوى بعين النون وتكون المصغرة تعمل حول الحجة المنع المطر ومن النفي
 المعنوي ويأبى الله ان يتم نوره اى لا يريد الالهة ذلك وانها الكبرية الالهة على العالمين
 اى لا تسهل الالهة عليهم لكن هذين من المرفع وليس الكلام فيه واما نحو وجاء القوم
 الازيدا لا كرمتم فيصعب فيه النصب لان نفي لوصفتي لا قصدتي واما الرفع
 في لو كان فيها الالهة الله فلما سياتي والاستبها اى المؤول بالنفي كما راي
 كان وهو ماء تعلقة غير واقع ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا ايض نحو ومن اصدق

من الله حديثا او توبخا وهو ما متعلقة واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه
 نحو افعك آلهة فهو معنى نفي الابتناء واللياقة ومثال الشيطان لها بعضا مما
 قبله عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الاحمار او جاء
 بنوك الة ابن زيد لانقاها في الجنس مع انه منقطع وتاويل الحسن بالنوع لا ينفع
 في الثاني وان صح في الأول ولئلا يخرج منه نحو احرقت زيدا الايده مما كان المشتق
 فيه جزءا ما قبله لانه لا يصدق عليه انه من جنس كله مع انه متصل فقوله بعضا
 المراد به ما يشتمل الفرد وانجز لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يذوقون فيها الموت
 الموتة الأولى لولا ان كلوا الموتى بالباطل الة ان تكون تجارة فان المشتق
 بعض ما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فينبغي ان يقال المتصل ما كان بعضا
 محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما فقد القيد
 الأول كقام بنوك الاحمار او الة ابن زيد والثاني كاليتين فانه لم يحكم على الموتة
 الأولى بذوقها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها لولا على التجارة
 يجوز ان كلها بالباطل الذي هو نقيض منع كلها بالباطل قاله العراقي والأسهل
 ان يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الة مثلاها صبيان واعلم ان كل من
 المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نفي في النوع واما
 ما اشتهر من انه حقيقة في المتصل مجازي المنقطع فالمراد به ادواته لا تشبه
 وهو المختار عما لم يتقدم المشتق لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل والة اخير
 النسب كما جاء في احد من كتب جالسنا هنا الة زيدا ومنه الحديث القدسي
 ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه الة الجنة بالنسب
 لان الاتباع انما يختار للشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا اختار النسب
 في ما قاموا الة زياردة المن قال قاموا الة زيد المحصل النشاكل ودعوى تعيين
 النسب في هذه مردودة بل بانع ابو حسان في اختياره فيها وفي التي قبلها
 وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بالة والة كان اثباتا فنسب ما بعد الة الثاني
 وجوبا كما شرب احد الة الماء الة زيدا لانه بمنزلة شربوا الماء الة زيدا يدل
 من متبوعه اى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفتقد

محصول الربط بالآلة لالتها على اخراج الثاني من الاول فتفيد انه كان بفضائه
 ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف يكون بدلاً وهو مثبت ^{متبوعه}
 منقح مع انه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه اجيب بمنع ذلك لأن
 سبيل البدل جعل الاول كأنه يذكر والثاني في حاله في موضعه بالنسبة الى عمل العا
 بلا نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة الى نسبة
 مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيد قائم لا قائم
 والصفة والموصوف في مررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد
 على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكرنا على قول المحققين انه
 المستثنى مع انه فلا يرد اصلاً لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو
 بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذ هي في تأويل ما في الوجود آله الله ويصح فيها
 الاحلال وعند الكوفيين ان الآخرف عطف في الاستثناء خاصة فابعد
 عطف على ما قبلها لا بدل وهي كلاً العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها و
 عليه انها تباشر العامل باطراد في ما قام الآخرف زيد والعاطف لا يباشره ويجاب
 بانها مفضولة تقدير الآصل ما قام احد الآخرف زيد ويرده ان حذف المعطوف
 عليه لا يطرده مع ان هذا مطرد وهذا هو المختار مثله في المعنى قال الدمامي
 ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى النصب
 على البلية والاستثناء في هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل في نوع
 النصب وان حصل في لفظه واعلم انه اذا تعذر الابدال على اللفظ ابدل
 على الموضع كما جاء في من احد الآخرف ولا احد فيها الآخرف وما زيد شيئاً آية
 شئ لا يعنأ به وليس زيد بشئ آية شيئاً حقيراً فيجب نصب ما بعد الآخرف
 الاخير ورفع في الباقي باعتبار المحل لأن من والباء لا يزدان في الاتبات
 وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجرورين
 والباء الزائدتين وهو الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل
 من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود الجر زاو خبر محذوف
 ان قلنا به اي آية هو شئ ويكون آية بمعنى لكن واقعا في الثاني فبدل من محل الآ

مع اسمها لان صلحها ما رفع بالابتداء عند س او من محل الاسم قبل دخول لا او من
 الضمير في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد وعرف في باب
 لا يزيد لذلك واجازه بنو ابي عمير اي على ان حمارا يدل غلط كما صرح به الرضوي وقيل
 بدل كل بملاحظة معنى الة اذا المعنى غير حمار وهو وان صدق على الأحد وغيره ولكن
 يراد به غير مخصوص وانما يبدلون في المنقطع اذا العنك تسلط العامل على
 المستثنى وحده ولو في مادة اخرى كما هو شأن البدل والة وجب النصب اتفاقا
 نحو ما زاد هذا المال الة النقص وما نفع زيادة الضراد لا يقال زاد النقص
 ونفع الضر ومثل ذلك لاحاصم اليوم من امر الله الة من رحم من رحم في محل نصب
 على الاستثناء المنقطع ويتمنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الة
 متصل اي الة الرحم وهو الة او الامكان من رحم وهو السقينة ومن الابدال
 في المنقطع قوله وبلدة ليس بها انيس الة اليعاقير و الة العيس
 وقوله و بنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب الة السنان وعامله
 وعليه قراءة ما لم به من علم الة اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل
 لا يعلم من في السموات والارض الغيب الة الله فاعرب الجلالة ببدل من
 هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخرج قراءة السبعة على لغة مرجوحة
 فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المص متصلا بتقديم متعلق الظرف
 من يذكر في السموات الة لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل استثناء منه
 والله فاعل هذا والمسموع من بني تميم انما هو حجر درفع ما بعد الة في تلك الشاهد
 وخوها وكونه بدلا او غيره من تخرج النحاة فلم يخلوا البدلية على جعله مبتدأ حد
 خبره مع انه مقيد عند الجميع كما في نظيره الة ان يكون قد سمع منهم جر ما بعد الة
 تبع المحرور قاطبا وغير نصب سابق اي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد
 غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الاتي في الرفع وهذا البيت
 تقييد لقوله وبعد نفي في قدياتي اي قليلا وفي القياس عليه خلاف ان
 ورد اي السابق والرواية كسر ان اي ان لردت وورد السابق اي النطق به
 فاضر نصبه وان ورد السابق عن العرب فاضر نصبه اي احكم باختياره والة

فالوارد متبع نصبا وغيره على المستثنى منه أى بدون عامله كما مثله لامتناع
 تقديمه عليها معا عند المصنف خلافا للكسائي وأما قوله
 خلافا لارجو سواك وإنما اعد عيناى شعبة من عيالك
 ضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الأزيد اضريت . بدلاى
 بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الأ فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام
 اريد به الخصوص فعلى ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل
 بعض فقلب المتبوع تابعا كما فى نحو ما مرت بمثلك احد سابق بالسنون
 والأ مفعوله واصنافته لما تحل الوزن يكن أى السابق او ما بعد وقوله كالو
 لوزائدة وما مصدرية او عكسه والأ فاعل مخذوف يفسره عدم ان بنى للجحوز فان
 بنى للفاعل كانت الأ مفعوله وفاعل ضمير السابق او ما بعد أى يكن السابق
 أى حكمه كحكم انعام الأ او حكم عدمه فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند
 غير الكسائي اما هو فيجوز ان نصب فى نحو ما قام الأزيد الجحوز حذف الفاعل
 المفعول سعى به لتفرغ العامل لما بعد الأ فى الظم وان كان معموله فى الحقيقة وهو
 المستثنى منه مقدرا ويجوز التفرغ بجميع المفعولات الأ المفعول معه والمصدر
 والحال المؤكدين فلا يقال ما سرت الأ والنيل وما ضربت الأ ضربا ولا تفت الأ مفسدا
 لتناقضه بالنفى والأثبات واما ان نظن الأ نظنا فتقديره الأ نظنا عظيما فهو
 نوعى لا مؤكد فلا يقال ضربت الأ زيدا أى لاستحالة ضربك جميع الناس غيره
 ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة او المبالغة نادر فاطلق المنع طرد الباب
 الأ اذا ممكن تأويله بالنفى نحو وبأى الله الأ ان يتم نوره كما مر هذا مذهب المصحوب
 ابن الحاجب التفرغ فى الموجب بشرط كونه فضلا وان تحصل به فائدة كقرأت
 الأ يوم كذا لا مكان ان تقرأ فى غيره من الايام ورد بأنه نادر فضع طرد الباب
 كما اتفق على الجواز فى النفى وان لم يستقم المعنى كما مات الأ زيد لذلك الأ الفلا
 بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر
 جمع عليها كذلك وعلى كل فقيه حذف مضاف او نحوه كما فى زيد عدل اذا كثر
 الأ فى الايجاب او النفى كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعد وهذا معنى

القائلها اى والمراد القها عن افادة معنى الاستثناء واعنه وعن العمل فيه بناء
 على الخلاف المتأخر في البدل اى بدل الكل كما مثل وكذا البعوض والاشتمال والاشتمال
 كما العجبتى احدا لا يزيد الا وجهه وعمله او عمرو والعطف اى بخصوص الواو
 فالعلا بد له من الفتى اى ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير
 في بهم لان الجمهور بمنهون الابدال من البدل ويرد على الاول ان العامل في البدل
 نظير العامل في البدل منه فالآ الثانية محتاج اليها لتعمل في البدل لا موكدة ملغيا
 فالآ ثلث تجعله عطف بيات لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى
 الاشكال في بدل البعوض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل في البدل منصوب
 لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت المحض التوكيد لا عاملة قد ير
 ثم غيرها بالعين المعجمة من غارت الشمس اى غابت وفي نسخ ثم غياها بالموحدة بدل
 الواو مالك من شيخك اى بملك والرقيم والرمل نوعان من السير فوسيه
 بدل اى بدل بعض لان العمل مطلق السير وان تكرر بالبناء للجمهور ونائب
 فاعله يعود على الواو قوله لا لتوكيد عطف على محذوف اى لتأسيس التوكيد وفي نسخ
 دون توكيد على كل فالظرف المحذوف او المذكور متعلق بتكرار واحال من حرف
 بالفاعل المراد به ما قبل الآ وقوله دع في واحد اى اترك تاثير العامل الذي
 قبل الآ باقيا في واحد وانصب سواه بالآ كما قدره الاثموني وهو مقتضى صنيع
 الشرف قوله اجعل البيان الحاصل المعنى لانه تفسير لدع باجعل لانه غير معروف
 في اللغة وليس المراد اترك تاثير العامل في واحد وابقه فيما سواه كما يوجه ظم
 المتن لفساده نعم ان لو يد بالفاعل الاصح اى اترك تاثير بها في واحد وانصب
 بهما سواه فيكون قوله ما بالآ اظها را في محل الاضمار للضرورة وثبت
 هذا عدم التقدير في قوله دع وثوبد الا اول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواو
 المتروك واما على الثاني فمشكوت عنه وان كان يعلم من قوله تباقا وان يفرغ اى
 قد ير وليس من نصب اى مضمون اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
 اى موجودا والا اسم ضمير مستتر يعود الى الواحد او التاثير ومغن خبرها وقف
 عليه بالتكون على لغة ربيعة ونصبت الباقي اى وجوب الامتناع شغل العامل

بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد البداء لان الرفع تكون مؤكدة وليس الكلام
 فيها ودون تفرغ اذ دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من الرفع
 لدالتهما او الفعلان تنازعا هما بناء على جواز في المتقدم ونصب مفعول
 المحذوف يفسره احكم اى امض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا اخذ
 معموله ولا بالترلان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم
 وجوبه قال والترم بفتح التاء ليعيد ذلك كما لو كان الرفع الكوزى
 في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية
 او عكسه وكان قامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف
 اى وجى بواحد حال وجوده دون زائد عليه هو وفيه تسمية لان الواحد يكون
 مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كاخبر المحذوف والجملة حال من
 واحد وصفة له اى وجى بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه فى الحكم
 ويصح جعل ما سما واقعا على الواحد ومحملة كان ان وصفها اوصلتها افاده الصان
 سواء كان الكلام موجبا او لا يعارضه قول المصنفين وغيره نصب سابق فى النفي
 اوله فى غير تكرر المستثنى وهو المختار اى فى المتصل اما فى المنقطع فيجب
 نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام احد الاحمار الاربعة جملالا الاربعة جملالا
 فى واحد على لغة تميم فامر بديل من الواو اى على منصوب سكن وقفا على
 لغة ببيعة وك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال حكم المستثنى الاول اى اذا
 لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان امكن ذلك كلمة على عشرة الاربعة
 الاربعة الاربعة فليل الحكم كذلك وان الكل خارج من اصل العدد فيكون
 فى المثال مقر اواحد لكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقر سابقة
 وطريق معرفته ان تجمع الاعداد الواقعة فى المراتب الاربعة وهى الاولى والثالثة
 والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة فى المراتب السبعية وهى الثانية
 والرابعة والسادسة مثلا وتسقط اخر الاعداد مما قبله ثم باقية مما قبله وهكذا
 فابقى فيها هو المراد من الدخول اى ان كان الكلام منفيما والخروج ان كان موجبا
 لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه والمراد الدخول فى النسبة الشبوية

والخروج منها فلا ينافي ان الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج مما قبله اثباتا
 او نفيا بغير التتوين تنازه كل من استثنى ومجروا ومعربا حال من غير لقصد
 لفظه ويعرب غير اذ اى لفظا وقد يبنى على الفتح جواز في الاحوال
 كلها اذا الضيف لمبني كما في التسهيل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حامة في غضون ذات ارفال
 بفتح غير لاضافتها الى ان وصلتها واجاز الفرباءها على الفتح مطلقا لتضمنها
 معنى الة واعلم ان اصل غير كونه صفة مفيدة لتغاير مجرورها لموصوفها ذاتا
 او صفة ولتوغلها في الابهام لاستعرافها لاضافة فلا يوصف بها الة نكرة كصا
 غير الذي كما نعمل او مشبهاتها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم باعيا
 وقيل انها اذا وقعت بين مندين ضعف بها ما فتعرف بها فلذا وصف بها
 المعرفة في الآية واما الة فاضلها معايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا
 في مطلق المعايرة حملت غير على الة في الاستثناء بها اى في المعايرة نفيا واثباتا
 بلا نظر لمعايرة ذات او صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه
 مشغول بمجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك
 يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمرو بالرفع اذ المعنى ما قام الة
 وعمرو وهذا عند من العطف على المحل اى محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة
 لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا او في الاصل وعند
 السلوبين على توهم وجود الة ويتبع في تابع ما بعد الة الجر على مراعاة كونها بمعنى
 غير لعدم استحقاقه اصلا وكما حملوا غير على الة حملوا الة عليها في الوصف بها
 فتفيد المعايرة ذاتا او صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكن حمل غير على الاكثر لان
 النصرف في الاسم اكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الة ولا تقع الة
 في موقعها الة بشرط كون موصوفها جمعا نكرة او شبهها كما لو كان فيها الة
 الة الله لفسدنا وقوله لو كان غيرى سلمي الدهر غيره وقع الحوادث الة الصارم بالذكر
 فالصفة لغيرى لانه شبه جميع نكرة فالجماعة ولا يوصف بها الة بحيث يصح الاستثناء
 ويرد الة لامتناعه فيها معنى ولفظا اما الاوك فلانه يصير التقدير

لو كان فيها الهمزة اخرج منهم الله لفسد ما يقتضى عدم الفساد مع التعدد اذا
لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا
للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد واما الثاني فلأن الهمزة جمع منكر في
الاثبات فعمومه بدلي وشرطا لاستثناء العموم المشعولي كذا في المعنى فان قلت
قد يجوز ان يخشع في قوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين آل لوط كون آل
لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت اجاب الدماميني
بان العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الاخرى انا ارسلنا الى قوم لوط
والقصّة واحدة افاده الصبان ومن امثلة من لو كان معناه رجل لا يزيد علينا
مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وايضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الا
عكس قاله اولئك وجعل من الشاذ قوله وكل اخ يفارق اخوه لعربيك الا الفرقدان
لصحة فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المشي الالف وقال الرضوي
عذب من جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما اتاني احد ازيد بالرفع بدلي
او صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكاً بهذا البيت اهو وما مر عن المعنى من ان عموم الهمزة
بدلي في الكلام اقناعي للنظر فيه بحال لان عموم الجمع انما يكون بدلياً بالنظر لكل جملة
يصدق عليها الجمع اما بالنظر لافراده الداخلة تحته فشمولي قطعاً فيصح استثناء
المفرد منه كلفظ الجملة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جماعاً حتى يتجهم
ما ذكر فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على عرفتها فيكون الوصف مجموعاً مع ما بعد
وظهر اعراب هذا المجموع في آخره وان تكون اسماً بمعنى غير مصانفة الى ما بعدها وظهر
اعرابها عليه بطريق القارية كما في زيد لاقام ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما
بعدها مجرور بتقدير الحركة القارية باضافتها اليه بنصب غير اى على الاستثناء
كما اختاره ابن عصفور قياساً على نصب ما بعد الواو ان كان العامل فيه الهمزة على
الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل وشبهه وقيل على التشبيه بظرف المكان لا بتمام
كل وجعلها الفارسي حالاً فتؤول بمشتق اى قام القوم مغايرين لرؤيد وكذا
يقال في سوي فالمشهور فيها كسر السين لظاهره انه يستثنى بها في جميع لفظها
ومحل ذلك عالم تكن الاولى بمعنى مستوي نحو ما كانا سوي مستويين بقاء ولفظك

استثناء

تقاً

اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى ومسط نحو فالقوه في سواء الحجم أو تأمر
 نحو هذا درهم سواء أو مستو نحو قوم فيه سواء أي مستوون فلا يستثنى بشئ من
 ذلك . الفاسي نسبة إلى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام في
 الجامع وأبو حيان وابن الجوزي الاظر فأي مكانيا ملازما للنصب على الظرف
 بدليل أنه يوصل بها الموصول فمعنى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي استقر
 في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك
 وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ومن ثم اشعرت بالاستثناء وفيه
 أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبر المحذوف والحيلة صلة الموصول حذف صدرها
 لطولها بالاضافة أو حال آمن فاعل ثبت مقدر مع ان وقوعها صلة لا يدل
 على ملازمتها للظرفية الا في ضرورة الشعر أي فلا ترد الايات الآتية لكن
 يرد عليه الحديثان الايتان اما الاول فلأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى
 شبهها واما الثاني فخرجت فيه عنها ولا ضرورة فيها وحمل ذلك على التذود
 كما حمل عليه قول بعض العرب اتاني سواك لا يليلق واما قول أبي حيان لا يجمع
 بالاحاديث على اثبات القواعد فقد مرده في الابتداء بما تعامل به غير أي
 من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز
 مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لثمة أو شبهها ووقوعها تأثير
 العامل ولا ينطق الفحشا نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مفعول
 مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشا أو مفعول به يتضمن ينطق
 معنى يذكر ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بيننطق واذا
 تبع كريمة أي خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على بابها فقول
 فسواك بانهما راجع للأول وما بعده للثاني أي اذا وجد ينفع فليس إلا من غيرك
 أو مترا فليس إلا منك دناهم كما دناواي جازيناهم جزأهم والحيلة جواب لما
 في قوله فلما أصبح الشر فاسي وهو عربيان ولم يبق أي لديك كقيل أي عند
 جود كقيل أي وهو تجريد والمواد انت كقيل محتمل للتأويل أي بانه ضرورة
 أو شاذ وبعضه لا يخرج الظرف عن الروم وهو الحرم ومذهب الرمانى والكبير

انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا اعديل المذاهب لعدم تكلفه في بعض
المواضع بليس اخوتنا زعم الاستثنائي وناصباً نظير ما مر وقوله بعد لاجال من يكون
لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لا يكون الا مع التمام والاتصال
ولا يكون زيدا اي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقباله
ومضى قاموا ثم عائد على البعض اخواني نظير قوله تعالى فان كن نسبا فكان
التون عائدة على البعض المفهوم من كلة السابق فان اولادكم يشتمل الذكور
والاناث والتون للاناث فقط وقيل الضمير للاولاد وانته باعتبار الخبر
وانما كان هذا هو المشهور لا طرده في جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف
او المصدر المفهوم من الفعل السابق كما قيل بكل اي ليس هو اي لتمام زيدا وليس
مواي قيامهم قيام زيد فلا يطرران في نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل
وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال
ليس هو اي المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم
المصدر لا يوترى مقصودا لاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم
القيام على ما هو المختار وكذا يقال في اعل خلا وعدا مستتر وجوبا اي لان
هذه الافعال محمولة على الا في تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيقوت الحمل وخلا وعدا فعلا ناي جبا مدان
لوقوعها موقع الا ونصب الاسم بعدها على انه محفول به لانها متعديان بمعنى
جاوزا اعدا فتعد قبل الاستثناء ايضا كعدا فلان طوره اعي جاوزه وفي القاموس
انه يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وترك واما خلا فاصله لازم نحو
المنزل من اهله وقد يضمن معنى جاوز فيتعدي بنفسه والتم ذلك في الاستثناء
لينصب ما بعدها كالذي بعدها وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد
جاوزه عائد على البعض اخواني لاعلى الوصف والمصدر على ما مر لكن اعترض
الرضي هنا بان لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلا مجاوزة الكل
له الذي هو المقصود واجيب بان مرجع الضمير بعض ميمم فلا يتحقق مجاوزة
الا بمجاوزة الكل وفيه نظر وان المراد بالبعض من عد المستثنى وان كان باطلا

البعض

البُعض على الأكثر قليلا ويحث الصبان في عوده فيما عدا القس ولا يكون للاسم
 السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالآلة والجر يانده كالمثل
 مثل جذا الزيدان فلامر وتنظير الرضى كما لا يراد على مودة للوصف او المصدر ثم
 الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل اى قام القوم حال نومهم
 مجاوزين زيدا ولا يراد وجوب اقتران الحال الماضى بقدر لانه في غير الاستثناء كما
 قاله ابو حيان وقيل مستأنفة اى لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلق
 به معنى فلا محل لها وصحة ابن عصفور تصریح بسابقى يكون اى بالذين
 سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا حرفا جرى بتعلقان بما قبلها من فعل او شبهها
 فوضع مجرورها نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالزائد
 وانما محل مجرورها نصب عن تمام الكلام اى الجملة قبله فى الناصبة له محلا على
 الاستثناء كما ان نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاء
 فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولا نهما لا يعديان معنى الافعال الى الاسماء بل
 يزيدانه عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولا نهما بمنزلة الآوهى وتعلق
 بشئ ويرد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثانى بان التعدية ايضا
 معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت او نفي لا الثبوت فقط
 الا ترى ان انتقاء الفعل فى ضيوعه لم اضرب زيدا لا يخرج من كونه مفعولا به والثانى
 بانه لا يلزم مساواتها الا فى جميع الوجوه الا ترى انها غيران وهى لا تجزى ^{وتعطف} ولم ^{وتعطف}
 ان ليس كذلك بل ذكر الجرح لا تركنا ذكر البيت الاول ليدل على ان القافية مجر
 فيتم الشاهد من الثانى والحضيض بمجتين موضع وينت عوج اى بنا تخيل عوج
 جمع اعوج وهو فربس مشهور عند العرب وعواكف اى مقيمين خاصعين تأكل
 منها السور لا يبال عنعتها ورحيم مفعول ايضا فقتلا تميز محمول عنه او هو
 المفعول ورحيم نصب بنزع الخافض اى فى جهنم والشمطاء هى المرأة التى تعاط
 سواد شعرها يياض الشيب لكرها والرجل شطت وجب النصب اى لتعينها
 بها للفعلية لأن ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل
 جامع كما فى التسهيل واجيب باسماء هذين او ان النوع فى الجامد امالة وهذا

بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقل على الظرفية وما وقية ثابت هي
 وصلتها عن الوقت اى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعتمد لانه كثير اما يحذف
 الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب غيرى قاي
 غير زيد وقال السيراني على الحال وفيها معنى الاستثناء اى قاموا مجاوزتهم زيدا
 اى مجاوزين له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالا لتعريفه بالضمير
 المشتمل عليه على جعل ما زائدة ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف
 الجر فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعد نحو عما قليل فيما رحمة او سماء فحوا
 من الشذوذ بحيث لا يصح به وحيث جرت متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
 فهما حرفان اى تثبت حرفيتهما حيث جروا وادخل القاء لاجراء الظرف مجرى الشرط
 على حدواذ لم يهتدوا به فسيقولون او انه جرى على اجازة الفرش طية حيث مجردة
 من ما كما الظان ما مصدرية وصلت بحلة هما فعلا ن والكاف متعلقة
 بنسبة الجملة قبلها على انها صفة لمصدر متصيد منها اى تثبت حرفيتهما حيث جروا
 ثبوتا كثبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل تستعمل فعلا ويأتى فى فاعلا ومحل
 جملتها ما مر على المشهور وقال الفراهي فعل لافاعل له ولا مفعول ونصب ما بعد
 على الاستثناء بالحمل على الاول لم يتقل عنه ذلك فى خلا وعدا مع امكانه فيما

وعرفا فجر وفي متعلقها ما مر حاشا الشيطان ليس ينظم كما قد يتوهم واما الا
 بفتح الهمزة فمملة ثم مبعثرة وانما اتى بحاشا تكما لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن
 نقص كضربت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا الا اذا اريد المبالغة
 فى خسته كما هنا فكأنها تنزه المعفرة عن الشيطان تحسه وعن ما بعده لا التحاق به
 ما حاشا فاطمة تبع الثابتين المصطفى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشا استثناء

جاءة بناء على انهما من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه يقال قام القوم
 ما حاشا زيدا وليس كذلك بل مانافية وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك
 حاشية حاشية اذا استثنيت على قوله ولا ارى فاعل فى الناس يشبهه ولا حاشى من الاقوام من احد
 فى من كلام الراوى اى انه صلى الله عليه وسلم قال سمعت احب الناس الى ولم يستثن فاطمة
 بدليل ما فى مع الطراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما البيت فشاذا رابت الناس

الظان مفعول مرابت الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالقاء وتعليلية
 لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو ان جملة فانا فهي المفعول الثاني بزيادة القاء على رأى إلى
 في نحو زيد قائم وقد روي فأمّا الناس فالقاء في جوابها وان بالكسر على كل حال وقابل
 انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا علق له سهو ولا ان يكون
 مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كنهها نحو ظننت زيدا انه قائم لانه في الاصل
 خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعلا بفتح القاء أي كرها ما بكسر هاء جمع فعمل
 وحشا ظاهره كالمث وش الكافية انها الفتان في حاشيا الاستثنائية وظم التسهيل
 انها في التثنية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون اقبل للتصرف
 مما يكون حرفا واعلم ان حاشيا ثلاثة اقسام الاستثنائية وكونها فعلا مختصرا فاعني
 استثنى وقد مل والثالث التثنية أي الدالة على تنزيه ما بعد ما من نقص كحاش لله
 والصحيح انها اسم لافعل خلافا للكوفيتين بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك
 حاشا لله واصافتها في قراءة ابن مشهور حاش الله كما قال الله وسبحان الله وهل هي مصدر
 او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في
 الفاعل هي هيات هي هيات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وقسمها الرخصى
 براءة لله فتكون مصدرا مرادفا للتثنية بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيها لله كما
 يقال رعا زيدا والعامل فيه فعل من معناه كوع وويل والوجه انها عند ترك تنوينها
 واصنافها مبنية لشبهها بما حاشا الحرفية لفظا ومعنى وقد مر ان الشبه اللفظي مما يجوز
 البناء لا بوجبه والله اعلم
 الافصح في ضميره ووصفه التانيث وفي
 لفظه التذكير بان مجرد من التاء فيقال حال حسنة وقرئ قوله اذا بعجتك الدهر حال من
 والهاء بدل عن واو جمعها على الحوال وتصغيرها على حويلته مشتقة من التحول وهو
 النقل في حال بلا تنوين لان المضاف اليه مفرد التنوين في حال كذا وهو في
 محل جرياضافة مفهوم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف اي مفهوم
 في حال أي ان قولك جاء زيد راكبنا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد
 في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشرح بأنه
 الوصف المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل

خفش

طلب
الحال

والمفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة وافعل التفضيل والمراد الوصف
 ولو تأويل للدخل الجملة وشبهها والحال الجامعة لتأول كل بالوصف المشتق
 الفصلة المراد بهما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
 وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعيين واذا قاموا الى الصلاة قاموا
 كسالى المنتصب انما صالة وقد يحذفه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله
 فارجعت بجأثبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها ولا يردان النصب محكم
 من احكام الحال فاخذ في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور والتصور على
 التعريف لأنه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور
 المستفاد من الحد وان قوله المنتصب خبر محذوف والجملة مفعولة لا قيد في التعريف
 وهذا ما يقتضيه صنيع الشرح لم يخرج به شيئا للدلالة على الهيئة هي صيا
 وصفته وقت وقوع الفعل لبيان المتعجب منه اي لبيان جنسه فهو بمعنى من اليا
 لا في بل تخصيص الرجل اي المقص منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة ايضا لكن
 بطريق الزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهوم في حال اي قصد يخرج هذا لكن
 ليس مستحقا فآذنته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصح كما قاله
 وضيم ليس اما للكون مستحقا بفتح الحاء والحال في كسرهما ومتعلقة محذوف اي
 ليس مستحقا ان يكون مستقلا اي لانه مأخوذ من التحول وهو المنقلب ومشتقا
 لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون الا مشتقة وقد تحي الحال غير منتقلة
 اي في ثلاث مسائل احدها كون عاملها مشعرا بتجددها صاحبها كما بعد حنا
 الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية ان تكون مؤكدة اما العالم كما بنوع
 حيا ولصاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا او مضمون جملة قبلها
 كزيد ابوك عطوفا الثالثة ان يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كحال الله
 الاول ونحو قائما بالقسط انزل اليكم الكتاب مفصلا الزرافة بفتح الزاي
 افصح من منها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
 في الكلام زاده كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات
 فراسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها واطرافها كالبقرة وذنبها كالظبي

حبه

والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المضاع ويديها بدل بعض
 منها واطول حامن الزرافة كما في ثم الشذور وقيل من يديها ويروي يداها اطول
 مستدا وخر والجملة حال من الزرافة او صفة لها لكون ال فيها جنسية قال
 الفرغلي لما كانت الزرافة ترى الشجر وتقتات به جعل يداها اطول ليسهل عليها
 ذلك وجاءت به اى ولدت له امه سبط العظام بفتح فسكون او فكسر لكن في
 غير البيت اى محمدا القائمة حسنهما واللواء الرابية الصغيرة اى ان عامته كاللواء
 في الارتفاع والعلو على الرأس اذا المعنى مسعرا اى بفتح العين ان
 جعل مداها من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر ها ان جعل
 حالا من الفاعل وبكذا صفة لمداى كائنا بكذا او المشتق المؤول به ما اخذ منه
 مع صفة ويصح كون مد مبتدأ سوغه الوصف المقدم اى مد منه وبكذا خبر
 والجملة حال وكذا يقال في يداي يداك اى يداك اى يداك اى يداك اى يداك اى
 هذا يعلم ان قول المص في مبتدئ تاوول عام بعد خاص لان السمع من المؤول
 اى مناجزة بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوم من السياق
 اى مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول
 باسم الفاعل اى مشبه بالاسد الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والجموع
 انما هو محذوف الكاف اما على قول التوضيح كزيدا اسدا اى شجاعا كالحمار لغوى بناء
 على مذهب السعد من تجوز الاستعارة في مثله لظهور تاء ويطا بمشتق مثلها
 ماد على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين اى مرتين وضابطه
 ان يذكر الجمع او لا ثم يفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلامه ما نصب على
 الحال وان كانت الحال هي مجموعها لكن لما لم يقبل الجمع من حيث هو مجموع والنصب
 جعل في اجزائه كما مر في طلوع امض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مينا
 اى رجلا ذار رجلا او مفارق رجلا واستحسن بعضهم عطفا على الاول بتقدير القاء
 اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بضم اهو ومن العطف لفظا اذ
 الاول فالاول اى مرتين الا ان هذا فاته الاشتقاق والتكرار ايضا لتأوله
 بما فهمت مع ما في المتن اربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهورها

تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقى مستمسائل لا يظهر تأويلها إلا بتكلف
 وهي كونها موصوفة بخو قرآن عربياً فمثل لها بشراسوتياً بناء على أن مثل بمعنى
 تشخص أقام على أنه بمعنى تصور فنصب بشراسوتاً لئلا يحال لأن النص
 في حال الملكية لا البشرية فآله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدابكذ أو يدابذ
 مع أن الكل موصوف أن المقص هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيداً وتوطئة
 لها ولذلك تسمى حالاً موطنه كالخبر الموطوع في بل انتم قوماً تجهلون والحال في هذا النوع
 مجموعاً كما قرأه أو كونه آله على عدد خوفاً ميقات ربه أربعين ليلة أو على طور
 فيه تفضيل بالصدار المعجزة كذا بسر الطيب منه رطباً أو نوعاً لصاحبها كذا أمالك
 ذهباً أو فرعاً لهكذا حديثك خاتماً وتختون الجبال بيوتاً أو اضلاً لهكذا خاتمك
 حديداً أتجد لمن خلقت طيناً فهذه لا تؤول اضلاً لما فيها من التكلف والخفاء
 بخلاف الأربعة الأولى ولهذا كثرت وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبعا لشم
 الكافية يجب تأويل الجميع أي مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات البشر من استواء
 الخلقه ونحوها ومعدوداً ومطوراً بطور البسر والطيب ومنوعاً ومصنوعاً
 ومتأثلاً وفيه تكلف وجعل الموضع الشعر من القسم الثاني ليكون المقص متعزياً
 للقسمين فقوله وفي مبدى تأويل عطف مغاير لإعام لكن فيدان تأويلها بلا
 تكلف فالأولى عامر الانكزة أي لأن الغالب تعريف صاحبها فلو عرفه
 كونها مشتقة لترجم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الأعراب وحمل
 غير الغالب عليه وإن ماورد أي عن العرب لأن تعريفها سماعي كما قاله الشيخ
 الجليل في فتح الجيم وشده الميم معدوداً والخراء من الجؤم وهو المكثرة ومنه قوله تعالى
 جباها أي كثير أو أنه لأنه صفة لمؤنث أي الجماعة الجاء أي الكثرة والعفر من
 العفر وهو الشراى الساتر من كثرتم وجه الأرض وحذف التاء منه وإن كان
 فعيل بمعنى فاعل يجب فيه المطابقة لأنه قد جعل على فعيل بمعنى مفعول في استواء
 المذكور والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضاً جأوا جمعاً فكثيراً بالتمكين والمد
 وجماء العفر وهم الغفير بالاضافة والجم الغفير كافي الصالح والقاموس فلا ينظر
 لما قبل لا يذكر الغفير الجمع الجاء بالمد لا بالجم وارسلها العراك أي في قول الشاعر

فارسلها العراك ولم يزد لها ولم يشفق على نغص الدخال
 والضمير في ارسلها للابل والخيول والاتق اي ارسلها للشرب معتكرة ولم يزد لها اي
 لم ينعها عن ذلك ونغص الدخال اي تنغصها من مداخلة تاني بعضها واوزعها
 على الماء فيستكرو وينغص عليها فلا تتم الشرب واجتهد وحده وهو قصد
 وحيد وحدا كوعديعد وعدا اذا انفرد فلذلك اول بمنفردا من تاويل المضد
 باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً وكذا في غورابت زيد او حد
 عندس لان المصادر انما تجي احوالاً من الفاعل غالباً فالتاء مفعوله بحذف
 الجار اي حال كوفي منفردا به اي برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وجره بالهز
 اي افرد مؤولاً باسم الفاعل فالتاء مفعوله بلا حذف اي حال كوفي موحد
 اي مفرد به بالرؤية واجاز المراد كونه حالاً من المفعول واوجبه ابن طحطه وضعف
 فاه الى في ما ذكره الثمن ان فاه حال احدا قول والى اللبيين كهي في
 سقيالك فلا تتعلق بشئ كما قاله الدماميني واستظهر الصبان انها صفة
 لغاه كما في مذابك اي الكائن الى في اي الوجه اليه اه وهذا من الجاهل المؤول
 بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى في دلالة على التفاعل كما في يدايداي مشا
 لكن انتفي فيه الاشتقاق والتكسر كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب
 بحذف وهو الحال اي جاعلاً فاه فتاب عنه في الحالية وقيل غير ذلك ويروي
 فوه الى في في الحال الجملة قال في التسهيل ولا يقال قياساً على ذلك جاورة منزله
 الى منزلي وناضلة قوسه الى قوسي خلافاً لهشام نحو وجه عن القياس بالتعريف
 والجود وعن الظمن الرفع بالابتداء ويجعل الجملة حالاً وينبغي جوازه عند
 بنية الكوفيين لانه عندهم مفعول محذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقدر
 اهدماميني معتكرة الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك
 مفعول مطلق والحال عامله المحذوف اي تشارك العراك او عامله ارسلها
 على حذف مضاف ولا حال اي ارسلها ارسل العراك مشافهة امام مصدر
 او اسم فاعل كما في مناخره مطلقاً اي تضمن معنى الشرط او لقياساً على الخبر
 وعلى ما سمع منه يقع بكثرة كلامه يشعربان وقوع المصدر المعرف حالاً

قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حذام فبداد علم
 جنس على التفرق ومعرفة بالجنسية كاسطالع العراك والصحيح انه مؤول بنكرة
 مشتقة كما في المنكر اى متبددة ومعترة ليس بمقيس اى عندس والجمهور لان
 الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرده فكما ما بمعناه وقد يقال غاية
 ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه
 على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يجوز فيه اللهم الا ان يكون
 مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح
 البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطراء مطلقا كما نقل عن البرد اى سواء
 كان نوعا كجاء زيد سرعة ام لا كما طراد خيرا فان الحال اشبه به من النعت
 بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتكبرها وتقرن بغيره
 ولا كذلك النعت ولكنة ما ورد منه حق صاحب الحال اى لانه مبتدأ
 في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة او نكرة بمسوغ منها ان يتقدم
 الحال اى بالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبر
 بناء على ان المسوغ هو التقديم شحوب كقعود بجمعة فجملة مصدر شحبت
 جسمه من باب تعدد اذ تغير ويقال شحبت شحوبة كسهل سهولة وهو مبتدأ
 خبره بالجسم ومعنى صفة الجسم وبينا حال من شحوب على مذهب من من شحبت
 الحال من المبتدأ وغيره الشاهد اما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال
 من المستكن في الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر
 التاء خطا بالثبوت معتضة وجواب لو محذوف اى لو حمتنى فيها
 يفرق نحو اى فامر حال من امر الاول لتخصيصه بالوصف بحكم
 اى محكم والامر الاول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد النهى اى حال
 ككونه ما موراه من عندنا كذا العربية الناظر وابنه مع قولها بامتناع الحال
 من المضاف اليه بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام
 انه حال من كل او من الضمير في حكم او من فاعل انزلناه اى حال كوننا اولى
 او من مقولها وهو مفعول به بمنزلة من او مصدر معلوم يفرق اى يفرق مقول الجاء

وقد يجاب عن الناظم بان المصنف هنا كالمخبر في صحة الاستغناء عنه من حيث
 ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما تصنف اليه فيسوغ بجي الحال منه افاده
 الفارضى وذكرىا في فلك بضمين وماخر بكسر المعج صفة له وهو الذي يشق
 البحر بسيره ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشقونا اي مملو حيث
 وقع حال امن فلك مع انه نكرة لتحصيله بالوصف ما حم بضم المهملة اي ما
 قدر ونحو بمعنى حماية ثابت فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا
 لتقدم النفي وفيه مسوغ آخر وهو اقرارها بالواو الحالية لانها من المسوغات لقوله
 تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية خلافا للزخشي اي في جعله الجملة صفة
 لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان
 فصلت بينها لفظا بعد الاستفهام اي انكاريا ووضعه على الاظهر ياصح
 مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وواقيا حال من ميش وقوله فترى جواب
 الاستفهام الانكارى اي فلا ترى مستهلا اي اللبغى قطري بفتح القاف
 والمطله المهملة نسبة الى موضع يدعى قطر بين البحرين وعمان والنجاة بضم الفاء
 مذودا وقطري هذا خارجي مكث مشرين سنة يقا تل الحج وغيره وسلم عليه
 بالخلافة ثلاثة عشر سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني
 وصرح الشيباسمرد اعلى ابن المص حيث نسب البيت للطرماع بكسرتين
 ومثد الميم اخره مهملة الى الاحكام بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه
 مصد ما جهم كذلك اذا آخر والوغى بالمعج الحرب والحام بكسر المهملة
 وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من احد وبقى من المسوغات كون
 الحال جملة مع الواو كالم لا نهاتر فع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف
 الاصل لجودها نحو هذا خاتم حديد او كون النكرة مشتركة مع معرفة او نكرة مخصصة
 في الحال نحو هذا زيدا ومرجلا او رجل صالح وامرأة منطلقين بلا مسوغ هو مقيس
 عندس لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا مضى كمشة المسوغ في صاحبها وقصر
 التحليل ويونس على السماع فعلة بكسر القاف اي مقدار قصده مائة ايضا
 بكسر الباء حال من مائة لا تميز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجردا باضافة ما

اليه تصریح وسبق حال مفعول مقدم لأبواب وهو مصدر مضاف لفاعله وما
 مفعوله وجهلة بجر صلتها أي منعوان يسبق الحال صاحبها المجرور بالحرف وكذا
 بالاضافة لكن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا لاجمعا
 وكذا يمنع تقديمها اذا كانت محصورا فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين
 ومنذرين او كان صاحبها منصوبا بكان اوليت او فعل تعجب او كان
 ضميرا متصلا بصلة ال كالقاصدك صائلا لزيد او بصلة حرف مصدر في كالمعنى
 ان ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء في كتاب الامم زيد
 والمضاف الى ضمير ملايسها كما جاء في انرا هذا اخوها وذهب الفارسي او جعل
 التحلاف اذا كان حرف البحر ضليا اما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء في ايمان
 رجل هيمان صاديا كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان اي مترادفان
 لان صاحبها واحد وهو اليا، ويجوز جعل الثانية حال من الضمير في هيمان فتكون
 متداخلة فان تلك اذواد بالذال المجرمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة
 الى العشرة وفرغ بكسر الفاء وفتحها مع سكن الراء آخره مجع من قولهم ذهب معه
 فرغا اي هدم الم يطلب بشاره وجمال اسم ابن اخ الشاعر يعمل اي عمل الحال اي
 العمل فيه وهو نصيبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف
 اليه اي اذا اقتضا المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفعل لامن حيث
 الاضافة وانما اشترط احد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
 الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معقول للمضاف وهو
 لا يعمل في الحال الا اذا اشبه الفعل بان كان مصدرا او صفة ورج فالقاعدة
 موفاة فان كان المضاف جزءا او كجزء المضاف اليه صار كانه صاحبا للحال
 لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجيه ما عمله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه
 الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه اشبه بالخير من النعت وعمل
 الخير غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف
 اليه مطلقا فيجوز اليه مرجعكم مصدر ميمي بمقتضى الرجوع والقياس فتح جملان
 مضارعة مكسورا العين مع صحة لانه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان

والكان الكسر تقول بنتي نحو واحد حال من الكاف المضاف إليها الصدر والرفع
بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتارك خبران مضاف لمفعوله الأول
وجملة لا ابا ليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصيري وخبر لا محذوف اي موجود
اذ يصح الاستغناء وتو ايضا فالملة لان تقارق الشخص كالايقارفة حمزه

وقول بن المصنف هو تابع لايه في ثبات التسهيل صر فابتداء الراء وصفة لفعل اي
بأن يتغير من الماضي مثالا الى غيره اشبهت المصرف اي لفعل المتصرف

يجوز تقديم الحال اي ولو مقتضية بالواو وعند الجمهور لا فاللغارية اوصفة
مثلا المصدر التائب عن فعله كجر اضرب يا زيدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم
الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء او قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولا صيرن محسبا
او كونه صلة طرف مصدرى نحو ذلك ان تتنفل قاعدا او صلة لال كانت المصلى
فذا فلا يقدم الحال في شئ من ذلك لان اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا ينفذ
وقبل التأييد نحو اي قبولا غير مقيد بشئ ليصح اخراج افعل التفضيل فانما
يقبل ذلك مع ال والاضافة لا مطلقا وفيه ان نصيلا بمعنى مفعول انما يقبل
ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلعلة مستثنى صبا

مخلصا اذ فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا كافعل التفضيل مثله
اسم الفعل كزال مسرعا مستقر اعمال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قال ابن
قاسم وهو صريح في ان المراد به الاستقراء العام اذ هو المقوم من الظرف وقيل
خاص اي غير متحرك فهو حال مؤسسه على حد فلما راه مستقرا عنده لان القائم
يجب حذفه لكن حقق بعضهم ان محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول
يقوم مقامه والابان يظهره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت
هذا حاصل مثلا افاده الصبان اي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال
معمول للخبر المحذوف لا مستقرا وفي الآية لراه وهو ما تضمنه اي لفظ تضمن
فليس المراد بالمعنى هنا ما قابل اللفظي كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل
في الحال اصلا اذ لا يعمل الرفع وما ذكره المتن والشئ من العوامل المتضمنة
ما ذكر خمسة الظرف والمجوز والاشارة وحرفا التثنية والتشبيه وبقي حرف الرفع

كلعل زيد امير اقام والتنبية كما انت زيد راكبا فراكبا حال ممن زيدا ومن انت
 على راى بس والعامل فيها التضمنها معنى انبه والاستقهار المقص به التعظيم
 كما جارتا ما انت جارة بقاء على ان جارة حال لا تميز والنداء نحو يا ايها الرجل قائما
 وعاشرا اما نحو اما فعلا لربنا على تقديره مما يذكر احد في حال علم فالمدكور على فعلها
 حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه اما فلا تقدم الحال في شئ من ذلك
 على عاملها الضعفة قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وان ولكن اه وفي الكرى
 على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيد هذا وفي الغنى المشهور
 لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بل ان عند سى ويشهد له العجبتى
 وجه زيد متبسا وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف
 وفي قوله لمية موحشا تطل عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه
 امتكامة واحدة وان هذا صراطى مستقيما عمل فيها حرف التنبية والاشارة وفي
 صاحبها ان وفي قوله ها بينا ذاصح النصح فاضع له عمل فيها التنبية وفي صاحبها
 غيره ولك ان تمنع ان موحشا حال من تطل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا
 من المعرفة واما البواقى فالاتحاد موجود فيها تقدير اذا المعنى اشير الى امتكروا الى
 صراطى وتنبه لصريح النصح اى فالعامل في الحقيقة الفعل الذى اشير اليه بهذه
 الأدوات كأنتى واترعى وفعل الشرط فى اما فاستناد العمل اليها ظاهرى فقط
 واما مثالا الاضافة فصلاحيته المضاف فيها للسقوط تجعل المضاف اليه كانه
 معمول الفعل وعلى هذا الشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا وتقديرا هو ومن هنا
 يظهر وجه منعهم الحال من البتة لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه
 ففتحاح الى عامل فيه والاختلاف ممنوع واجازة سى ببناء على مذهبه من جواز ذلك
 قال الرضى وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجى اليه واعرف
 التمنى والنشبية جميع الأخرى لان التشبيه كان والكاف فذكر الجار عام بعد
 خاص وقد ندر اى فاورد من ذلك يحفظ ولا يقام عليه عند البصريين
 وقاسه الفراء والافخش مطلقا ووجهه فى الجامع والكوفون ان كان صاحبها
 ضميرا كانت قائما فى الدار وقيل ان كان الحال ظرفا قوى تقديما والاضعف

ويرجع في التسهيل وضابط المسئلة ان يكون الظرف خبرا مؤخر او الحال
 بينه وبين مبتدأ كما رأيت اما تقديم الحال على الجملة كما رأيت في الدار فمتنع اجماعا
 كما في شذو الكافية ومحلها اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كفذلك ابي
 وامر جبار مد الاخفش واجازه ابن برهان اذا كانت الحال المقدمة ظرفا نحو
 هنا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة كما
 ظرفا في قراءة من كسر لاء هو الحسن البصري وهي بشارة فطويات حال موصولة
 بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات اي والسمو
 كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات او ضميرها في الخبر
 ورد المانعون ذلك بان السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته بما معنى
 مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير
 والارض جميعا مقبوضة له والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشهور
 للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيمة وخو زيد بن محمد اخبره مستجاب
 ويمن بالكسري يضعف وامثلة يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتها الياء
 والكسرة وغومضنا في قوله زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لتقصد لفظها
 ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله او صدقة اشبهت
 كايئنة الشر وهما حالان فقامتا حال من الضمير في احسن وقاعد حال من الضمير
 المحرور بين والعامل فيهما احسن منصوبان بكان في صريح في ان كان
 ناقصة والذي في التصريح وبتم الجامع عن السير في انها تامة والمنصوبان
 حالان من فاعلها ونسب في ش الجامع نقصنا بها لبعض المعارفة ومردده ان فيه
 تكلف اضار ستة اشياء اذا وكان واسمها اولا وثانيا ويلزم عليه اعمال فعل المنصب
 في اذ امع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فهمه لان حيايت بالتوسع في الظرف دون
 الحال زليذا كان اي يوقى باذ الاستقبال وباد للباحي فاعلم الجملة
 معترضة تعريفية رد قول ابن عصفور الا ترى يجوز تعدد الحال اي تشبهه بالخبر
 في كونها كوماه في المعنى على صاحبها وبالنعث في اتمام الانصاف بصفة
 وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع لما هو المقص منه وهو تقييد العامل وبيان

كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما شاكر او اما كفوراً ومع لا يجاوز زيداً لثباتها
 ولا اسفاً واما قوله قهرت لعدا المستعينا بعصية ولكن بانواع الخبايا والكر
 ضرورة حالان من زيداى فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالاً من الضمير
 في الأولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فاكثراً
 على شئ واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف
 والمنصوب الثاني اما نعت للأول او حال متداخلة واستثنوا الفعل التفضيل
 فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين
 في قوة عاملين اذ المعنى ترديد زيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعداً ورتبة
 بان القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين او مكانين
 بخلاف تقييد الحالتين بقيدتين مختلفين فجاز كالوصفين ومثال الثاني
 ان تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين ٧
 او معانها ووجب تفريقها اما مع تأخيرها كما مثله او مع ايلا وكل حال صاحبها
 كلقت مصعداً زيدا مضراً وان اخذ اللفظ ومعنى ووجب جمعها لانه اخضر
 سواء اخذ معنى العامل وعمله في صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر ابين
 والشمس والقمر والنجوم مسخرات او اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو
 مسرعين او عمله كضربت عمراً قائمين وجاء زيد وضربت عمراً كبين ونقل عن
 الرضى انه لا مانع من التفرقة كلقت راكبا زيدا راكبا اولقت زيدا راكبا راكبا
 ويظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلاً
 لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد اذ فاده الصبيان فان قلت حيث ان
 تعدد الحال بالمثل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا جمع يجوز جمع النعت
 وذلك بان يتخذ العامل معنى وعملاً والواجب التفرقة فلا يقال جاء زيد
 وضربت عمراً العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجوز كل نعت يجب
 صاحبها لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعاً منصوباً بالجواب
 ان الحال لكونه منصوباً ابداً لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبها فيمكن
 ادعاء ان العامل في مجموعها لا اتحاد عملها فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوتة

في العمل فيلزم كونه مرفوعاً منصوباً مثلاً وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طرد البيا
فتدبر الى ما يليق به اي تقدم او تاخر يجعل اول الحالين لتباني الاثنين
ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة
فان جعل كل حال مجنب صاحبها فلا كلام في جوازه الى مؤكدة وهي التي مستغنا
معناها بدونها وادعى المبرد والفر والسهيلي ان الحال لا تكون مؤكدة بل هي
مبنية ابدالاً ان الكلام لا يخلو عند ذكرها من قاندة وغير مؤكدة ويقال لها
مؤسسة وميمنة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها على
قسمين زاد الموضع ثالثاً وهي المؤكدة لصاحبها نحو لا آمن من في الارض كلهم
جميعاً لانعت يقال مئتي يعقوثوا من باب قعد وعثي يعقوثا من باب
فزع وعلى الثاني جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان يفتح المثلثة كالاتحش
فكذلك او يضمها كالاتع فمن الاول مضمون الجملة هو مصدر مسند لها مضاف
للمسند اليه ان كان المسند مشتقاً كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف
للمسند اليه مخبر عنه بالمسند ان كان جامداً ككون زيداً كاخا في زيد اخوك عطوف
وهذا هو الممكن هنا ما سياتي من اشتراط جمود جري الجملة والتأكيد في الحقيقة
للأزم الكون اخا وهو العطف واخو كما قاله الشنوافي ففي كلامه حذف مضاف
اي ما اكدت لازم مضمون الجملة وشرط الجملة ان يمكن اخذ هذه الشروط من المتز
فتعريف جزئياً من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكده الا ما عرف عند البصريين
والاسمية والمجود من افعال الحال او من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في
الجملة فعل او مشتق لكان عاملاً في الحال فلا يضم عاملاً وتكون هي مؤكدة له
لا لمضمون الجملة والمراد بالمجود المحض ليخرج نحو انا الاسد مقدما فانها مؤكدة لها
وهو الاسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لانه ليس عاملاً محضاً وكذا ان زيد ابوك عطوف
وهو الحق بينا كما في التسهيل لتأويل الاب بالعاطف والحق بالواضح في وجهه ليس
محضاً ولما كان عطف الاخ وحته قليلاً بالنسبة للأب وغير لازم له لزوم اللفظ
لم يؤول به بل جعل جامداً محضاً بخلاف الاب انا ابن دارة هي اسم امرؤ ويا
للاستغناء واما ان كان معروفاً مؤكدة للجملة لا شتار تسببه بذلك حتى لا يعجز

ق
ف

محذوف وجوبا اي لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والعوض في الاول
 يعني به زيد اخوك الخ ويعني بالثاني الاثنان بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان غير انا
 يقدم الفعل مبينا للفاعل ومع انا للفعل او يقدم حقيقى فعل امر احقه
 بفتح فضم من حقت الامر بالتحريف اي تحققت او بضم فكسر من احققت بمعنى
 اثبتة واحق الثاني بضم ففتح لا غير ولا يجوز تقديم اى لضعف عاملها بوجوب
 حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعمالها فانها كالمصدر
 المؤكدة يجوز تقديمه وموضع الحال ظرف مكان لتجى وشاذ لعدم اجتماعه معه
 المادة والمراد موضع الحال المفردة او الاصلية فلا ينافى ان الجملة حال حقيقة
 لاناثبتة عنها دليل تقسيمها الى مفرد وجملة كالتخبر والنعته ولا يرد فيها
 من رابط لا يدايى من كونها خبرية غير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف
 ولن واداء الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل يعطى لاستقبالها كما قاله المطرزي
 فان اردت محبة ذلك فقل وهو ان يسأل ان يكون جملة اسمية دما ميني وصح
 بعضهم وقوعها حالا في نحو لا ضربن ان ذهب او مكث لانسلاخ الشرح من اصله
 اذ المعنى لا ضربن على كل حال وجعل منه مثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث تحامى يلهث
 على كل حال لكن يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل وواو الايتاء
 انما لدخولها كثيرا على المبتدأ وان لم تلزمه او لوقوعها في ابتداء الحال صحة وقوع
 اذ موقعها اى لانها تشبه اذ في كونها محي وما بعدها قيد للعامل السابق كما ان
 كذلك وليس المراد انها بمعناها اذا حرف لا يرادف الاسم ان صدقت
 بمصارع خرج المصدرية بمعمولة فتربط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك
 نستعين حالا من فاعل نعبده وقوله مثبت اى غير مقترن بقدره واللام الزمته
 الواو وضوء قد تعلمون انى رسول الله وكما تمتنع فى المتببت تمتنع فى المعنى بلا كما فى التث
 نحو وما لنا لا نؤمن ما لى لارى الهدى والمنفى بما كقول عهذتك ماتصنوب وفيك تبتية
 فالك بعد الشيب صبا ممتما بخلاف النفى بلم او لما فان مضية يقرب من الماضى
 الجائر الاقتران بها وكذا تمتنع فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو فجاها باسنا
 بيانا وهم قائلون والمؤكدة لضمون جملة هو الحق لاسمك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

والجملة التالية الة اسمية كانت كما ضربت احد الامزيد خير منه او ما ضوية كما نكل زيد
 الاحمال حقا وما ياتيهم من رسول الا كانوا الخو شذ قوله نعم امرهم لم تعرفنا بة ٧
 الا وكان لم راع بها وزرا وقيل غير شاذ وجملة الماضي المتلوبا ونحو لا ضربينه ذهب
 او مكث ومنه قوله كن الخليل نصيرا جارا وعللا ولا تسخ عليه جادا ونحو لا فقه سبع مسما
 تمنع فيها الواو في المضارع المثبت تعاد الجائز جمع جنسية وهي الفرس تساق
 بين يدي الامير بلار كوب اذا فيره اي اسلمتهم اما ان تكون اسمية فتؤخذ
 من كلامه ست صور تمنع الواو في واحدة وتجوز في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه
 في بعضها كما مر ومنسبة عليه الجملة الاسمية اي غير المؤكدة لضمون جملة والمعطوفة
 على حال والواقعة بعد الة كما مر والمضارع المنفي اي بغير لا وما والماضي المثبت
 اي غير التالي للاء والمتلوبا وواشترط البصريون اقترانه بقدم مطلقا ظاهرة او مقدر
 والمختار لان لزم الة مع الواو كما زيد وقام ابوه فان قيل قام ابوه وجب تقدير قد
 ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الة ما تمنع قرنه بالواو فتمنع فيه قد ايض
 حظن الة فمجة اي منع يحذف عامل الحال اي غير المصنوع اما هو كالظرف واسم
 الاشارة فلا يحذف علم اولا اما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد
 يمنع كونه محصورا فيه نحو ما ضربت زيد الا قائما او تابعا عن عامله هينئا مثيرا اي كلمة
 هينئا او توقف عليه المراد كما هو كسالى او جوبا او تابعا عن خبر كان ومثاله في الش فلا
 تحذف الحال في شئ من ذلك اشترية اذ اي من كل حال تفهم ازدياد او نقصا بتدريج
 ويجب اقترانها بالفاء وجوبا وبتم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره التثنية
 فذهب الثمن فالمعطوف بالفاء جملة خبرية مخدوفة فان قدر فاذهب بالعدد صا
 كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة تويحنا نحو قائما وقد تعد
 الناس اي اثبت قائما وحذف العامل في كل ذلك قياسا اما في نحو هينئا فسما اي
 والله سبحانه وتعالى اعلم هو لغة تخلص شئ من شئ ومنه وامتا زوا
 اليوم ايها الجر مون اي انفر دواعن المؤمنين اطلق على الاسم الاتي مجازا من اطلاق
 المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية اسم اي صريح لان التمييز لا يكون جملة
 ومبين صفة لاسم ولا يصح بوجه صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة

مطلب
 التسمية

ولا نصبها الا لانها اذا لا يتساعد الرسم الا عند ربيعة بما قد فسره الضمير المستتر في
 فسره يعود للتمييز والبارز لما هو صلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز لان البس كالمتر
 واعترضه الموضوع بانه يقتضى نصب التمييز بالفسر به مفردا كان او نسبتة مع ان تمييز
 النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة او ما فيها من فعل وشبهه على الخلا
 الآتى بالنسبة المفسرة واجاب الاستوفى بان كلام من الجملة والفعل بوصف
 بالابهام من حيث نسبتته فيصح كون التمييز مفسرا لهذا ولهذا باعتبار نسبتها
 فيصدق انه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجرى على كل من القولين او يقال
 هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بفاعل فانه يدل على ان افعال ليس مفسر
 به والا كان محض تكرار فيقام عليه ما اشبهه من تمييز النسبة او انه مقيد بقوله
 كثير ارضا بان يجعل ما لا من ما اى ينصب بالذى فسره حال كونه كثيرا ارضا
 فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فاما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فيما يتوهم انه
 لا يفعل وقيصر بمقدار القفيز من الارض مائة واربعه واربعون ذراعا
 ومن الكيل ثمانية مكايك والمكوك صاع كما في الصبان وفي السحاي صاعا ونصف
 وفي الصحاح المكوك ثلاث كيليات والكيلمة مئاة وسبعة اثمان مئاة والى كعصى
 افصح من الن بالتشديد رطلان وتثنيته مئوان وجمعه امنا هو وهذا أقرب الى الظا
 في القفيز مقدار مساحي وكيلي والمراد هنا الثافي لذكر المساحي فستبر ارضا واوزني
 في مئوين كما يؤخذ من صنيع التث وجمعه اقفرة وقفران كركبان وهو للعراق كالار
 لمصر والمراد بالبحار والريستاق المر اسان كل اسم فلاحظ في التعريف كونه مناصبا
 فا دخل فيه كل التي للافراد وليس حذا حقيقيا واردا على الماهية معنى تنافيه كل لكن
 اعترض بانه يشمل نحو عندي عشرة دراهم بتنين عشرة واشتى عشرة اسباطا لانه
 على معنى من مع انه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتميز العدد المركب
 لا يجمع ويجاب بانه ليس على معنى من بل المراد عشرة دراهم واشتى عشرة هي اسباطا
 واما الجور في غور طل زيت وقيصر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزا كما هو مقتضى
 كلام المع والشر فيما سياتى وغيره او على منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاجراءه
 من المناصب على عظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما نكرة

خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تميز عند البصريين
ولا يرد وطبت النفس لأن ال فيه زائدة تضمن معنى من ليس المراد انها مقدره في نظم
الكلام اذ قد لا يصلح التقديرها بل انه مفيد معناها وهو بيان ما قبله اي بيان جنسه
ولو بالتأويل كما ان من اليانية كذلك فشميل تميز العدد والمقادير ونحوها فانه يبين
جنس المعدود مثلاً ويميز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه
فمثلاً طاب زيد بنفسا في تأويل طاب شيء زيد اي شيء يتعلق به و جنس هذا الشيء منهم
ففسر بنفسا كما سم لا مقتضى صنيعة انه اراد بمعنى من ما يعبر اليان وغيره من
معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخرجه بقيد اليان لكن يرد عليه ان الحال
لا تخرج بقوله بمعنى من لانها تدر للظرفية نحو اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة بل
يبين مع ملاحظة قيد اخر اي مابين اللذوات لا الهيئات وقد يجاب بان المراد
معاني من المشهورة لها كما لا ابتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لأن
الظرفية لتوسع فيها مابين على هذا تخرج لاسم لا فقط وانه اراد بمعنى من خصوص
اليان فيخرج به اسم الحال فقوله مابين قرينة على المراد لا للأخراج والاول اكثر
قائمة اجمال نسبة التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التميز انما يفسر الذوات مطلقا
غاية الامر انها مقدره في تميز النسبة اذ لا ابهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً الذي هو
النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيتمثل كونه داره او علمه مثلاً لا لتمييز في الحقيقة
لأمر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمى تميز نسبة نظر النظم بعد المقادير اي ونحوها
ما اجرت العرب مجراها بالشبه بها في مطلق المقدار وان لم يكن معيناً كذوب ما ونحو
منها الشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلاً زيدا الشبهه بالوزن او المساحة والحاصل
ان تميز المفرد يكون في اربعة انواع كما في التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع
ما كان فرعاً للتمييز كما تم تحديده وليس هذا الا عند اللبر والمصم لمجوده وتكبر صاحبه
ولزومه والغالب في الحان خلاف ذلك اما نحوه اتمك حديدا فيتعين حال التعريف
صاحبه واوجب س فيما الحالية لانه ليس مقدراً ولا يشبهه دما يبنى واما تمييز
التعجب فسيأتي ما فيه والاعواد ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب
وجعله المصم قسمها الاقسام منها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة

كما يقال مقدار شبر انما طى اى فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل والزيت مثلاً
 واما العدة فهو نفس العدد و اذا العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا في عطف قوله والا
 على المقادير لا على المسوحات بما فسرته اى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جموده ^{لشبهه}
 اسم الفاعل في الامة وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين او النون
 فعشرون درهما شبيه بصار بين زيداً ورطل زيتاً بصار ب زيداً وقيل لشبهه بافعل
 ووجه المصريح لبيان ما تعلق به العاقل انما صرح في ان الميم ليس هو النسبة بل ذات
 مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالنقسم لما راينا هو بحسب الظن من فاعل او مفعول
 بيان لما واقتضاه عليه ما يقتضى ان تميز النسبة لا ينقل من غيرها وسيأتى ما في افعل
 التفضيل ثم انه قد يكون غير محمول اصلاً كتميز التعجب في لله دره فارساً ونحوه بناء على
 انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلاً او ضيفاً ان كان هو الضيف فانه غير محمول عن
 شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير ان الاصل كرمت رجولية زيداً وضافته لأن
 هذا المصدر غير التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محمولاً عن الفاعل ومنه امتلاء
 الاناء ماءً وبناء على ان المحول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً للفعل المذكور امثال
 على الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولولا لانه المذكور وهو التحقيق فحول عن الفاعل والا
 ملاء الماء الاثا والصابط انه متى كان المنسوب اليه المحكم ظاهر نفس التمييز في المعنى كان
 غير محمول اصلاً كنعم رجلاً زيداً وما احسن زيداً رجلاً وان كان في المعنى فاعلاً في الاصل
 ومفعولاً في الثاني بخلاف ما احسن زيداً ادباً فانه محمول عن المفعول اى ما احسن
 ادب زيداً لانه غير المنسوب اليه في المعنى قد بر نحو طاب زيد بنفسه اى ونحو عجب
 من طيب نفس زيد ونريد طيبة نفسه فالنسبة الميزة لا يلزم كونها في جملة سلب
 تكون في غيرها كما مثل ومثله اشتعل الخاى في انه محمول عن لفاعل اذا الاصل
 اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع
 بدله وحصل في الاسناد اليه ابهام في ذلك المضاف الذي كان فاعلاً وجعل
 تمييزه لأن التفصيل بعد الاجمال وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبه
 مريان الشيب في جميع الراس باشتعال النار في الحطب يجامع العمو والبيار
 او استعقاب الفتاى كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلاء او شبه الشيب بالنار

علا

الصدر
من فاعل المصدر
زيد بنفسه
او ال

استعارة

استعارة بالكناية واشتغل تخييل والجامع ما متر هو العامل الذي قبله اى من
فعل وشبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب
عن تمام الكلام اى عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد
مر صحة حمل المتن على المذهبين وبعد ذى اى المقدرات ونحوها اى مما يشبهها
كيلا او وزنا او مساحة وقوله اذا اضفتها اى الى التمييز بقريته البيت بعدد لانه تقيد
لهذا اى فتمييز المقدرات اذا اضيفت له جرا وبقريته نصب كمدحظة مبتدأ وغدا
خبر كما فى الكوردى والخبر محذوف اى عندي وغدا بدل احوال والكاف جارة للجملة
لقصد لفظها ان كان مثل الاسم كان ضمير يعود على ما الموصولة او على المضاف
المفهوم من اضيف ومثل خبرها اى ان كان المقدار الذى اضيف مثل المضاف
فى ملى الارض ذهباً فى انه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يفيد
حل الشئ وقال الاسموتى والمرادى ان كان اى المضاف مثل ملى الخاى فى انه لا يقع
اغتناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سجايا اذ لا يقال ملى ذهب ولا قدر
محاب فان صح اغتناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجرا بالاضافة بعد ج
المضاف اليه الاول كاشيع الناس رجلا واشيع رجلا هو فيه ان الذى يعنى عن المضاف
اليه فى اشيع الناس اذ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذى عمل
فى محله فالاولى على هذا ان يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام اى ان كان
التمييز مثل ملى فوفى انه لا يصح اغتناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغي ان
يراد بقوله بعدما اضيف اى لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتعقيد
بقوله ان كان اذ فائدة انه محترزه وهو ما يعنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقد
رات وشبهها فلا حاجة لاجراجه منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافة لغير التمييز
مع عدم اغتائه نحو لله دره فارسا ووحيد رجلا كما فى الجمع لكن يرد على هذا ان التمييز
ليس للمضاف الذى هو دم ووجع بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سياتى فالوجه
ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل فيجوز
جر التمييز بظاهره كالمثل ان يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز
الجر اذا اريد بالشبر وضوه نفس الشئ المقدر من البر والارض مثلا فان اريد به

الآلة التي يقدر بها واجب البحر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لأنه على معنى اللام لا من
 ولذلك يتعرض له المعنى والشئ فان اضيف الدال على المقدر قيد به لان الكلام في
 المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا اطلقت المرادى والاشتموى لكن الشئ جعل
 قوله ان كان ان ليسان الواقع وبيان المراد من اضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره
 التقيدها ووجب نصب التمييز اي بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافي جواز
 جره من اخذ ما سياتي والفاعل المعنى مفعول لان نصبه مقدم مع تأكيد ما لنون
 للضرورة والمعنى نصب بنزع الحافض كما في السند وفي اوهو مفعول للفاعل اي
 منصوب او مجرور باضافة اليه من اضافة الوصف لمفعوله اي الفاعل الذي فعل المعنى
 اي قام به لان فاعل العلوم مثلاً في الحقيقة اي القائم به العلو هو المنزل اذ يعم
 جعلها فاعلين في ظاهره كما تمت ان هذا التمييز يحول عن الفاعل الاصطلاحي
 كما ذهب اليه بعضهم ويؤيد حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول وفيه
 انه يفوت التفضيل المستفاد من افعال اذ لم تنسب العرب فعلا يؤدي معناه حتى
 يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام انه يحول عن مبتدأ مضاف والاصل من ذلك
 اعلا فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف اليه مبتدأ فان فصل وارتفع وعلى هذا فراد
 بقوله والفاعل المعنى ان هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى اي المتصرف به في الحقيقة
 لانه محمول عنه او قد يجاب بامكان ان يراد اعلا علواً اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ
 يفوت التفضيل تحويلة عن الفاعل اذ بان قوته غير متناه اذ لا يجب بقاؤه في
 الفعل الموضوع مكان الفعل في غير هذا الباب فكذلك في غير هذا الباب ومثالها ليس
 بفاعل اذ من ابطه ان يكون فعل بعضها من جنس التمييز بان يقع وضع لفظ بعض
 مكانه فتقول في مثال المعنى ببعض الرجال وهذا بعض النساء فيجب فيه البحر لوجوه
 اضافة افعالها هو بعضها وانما نصب في اكرم الناس بجماعه ان بعضه لتعذر
 اضافة افعال مرتبي فالجواب ان تمييز افعال بنصب في صورتين ويجري في صورة
 وبعد كل في قول لا قائل في هذا البيت اذ الايمان بالتمييز جائز بعد التعجب
 وغيره فلا خصوصية له واجيب بان المراد بقوله ميزاي بالنصب وجوبها كما يشتر
 بالمثال فيمنع جره بالاضافة ما دل على تعجب اي بالوضع وهو ما افعله افعال

او بالعرض نحو الله دره فارساً وما بعد والتمييز في كل ذلك من ميمز النسبة كما قاله الخوض
 لكن نقلتم عن تاء التسهيل ان التمييز في نحو الله دره فارساً لا يكون من تمييز النسبة
 الا اذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارساً وياله رجلاً وحسبك به ناصر او لله درك
 عالماً او كان بدل الضمير ظاهر كالله در زيد رجلاً فان جعل المرجع كان من تمييز الخبر لان
 افتقار الضمير المهم الى بيان عينه اشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير
 المعلوم بالعكس هو هو في الرضى ايضاً ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس
 المنسوب اليه كنه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وهو في
 ذلك غير محمول كما هو وقد يكون متعلقة كما في طبت على اهو والظم جريان هذا التفصيل
 في ضمير ما افعله وافعله به واما الضمير في نعم ونس فقال الرضى وغيره من تمييز الخبر
 وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المعان من تمييز الجملة ومثله نعم
 رجلاً واما تمييز كرفن تمييز العدد لانها كناية عنه والله درك عالماً الدر يفتح اللام
 اللين فيحتمل انه كناية عن فعل المندوع او مراد به لين ارتضاعه اي ما اعجب هذا اللين
 الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافة لله للتعظيم
 لانه من شئ العجائب يا جارا مضاف ليا والتكلم المنقلبة الفاكيا غلاماً وما
 للاستفهام التعظيمي مبتدأ وانت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع
 بالخطاب اي لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار ان شئت اشار به الى
 جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد اي الصريح فلا ينافي ان تمييز كرفن
 وهو من ذي العدد لانها غير صريحة فيه والفاعل بالجر مطلق على ذي اي وغير
 الفاعل والمعنى منصوب ومحجور على ما مر ان لم يكن فاعلاً اي محجولاً عنه
 فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه فعل التفصيل على ما مر وكذا
 عن المفعول لان المحول عنها مفسر للنسبة اول ذات مقدرة على ما مر فلا يصلح
 للجر على المذكور قبله وذلك شرط في مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلاً
 لا يصلح للجر لانه مفرد وما قبله متعدد فامتصت من هذه الثلاثة بخلاف غيرها
 من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول اصلاً وان كان فاعلاً او مفعولاً
 في المعنى كالله درك فارساً وابتحت جارا وما احسن زيداً رجلاً فيجوز جره بمن وكان

في الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظم والضمير شئ واحد اذا المعنى عظمت
 فارسا وعظمت جارا وفي الثالث مفعولا معني لكنه غير محمول لانه عين ما قبله ومن الجز
 قوله يا ستيا ما انت من سيد موطا الاكثاف رجب اللذاع وكذا يجري نعم رجا لزيد
 لانه غير محمول كما في قوله فنعلم المرء من رجل تها من غرست الارض فمثال غير صحيح لانه
 محمول من المفعول وقد سمعت ما فيه سبقا ما مضى مجهول ونائب فاعله يعود
 للفعل وفيها صفة مصدر محذوف اي سبق سبقا ترا الاحال من ضمير سبق كما قيل لان
 القصد لسناد القلة للسبق للفعل المتصرف لا يجوز تقديم التمييز لانه كالنعت
 في الايضاح فلا يتقدم مثله ووافقهم المصنف في ما على سائر الفضلات المنصوبة
 بفعله متصرف وتمسكا بما سمع منه قوله انفسا تطيب بيل للمنى ودلى المنون ينادى جهلا
 وليس من التقديم قوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثرى ولم يعن بالاحسان كل من هذا
 لان الرفع اعل محذوف يفسره قر المحذوف هو العالم في التمييز والاسماوية وتعالى اعلم
 سميت بذلك لانها تعمل الحركا قبل حروف النصب والجر ثم لذلك
 اول انهاء معاني الافعال الى الاسماء اي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها
 الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انها لا يخرج
 لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من
 ثبوت او نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المنصوب
 وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة
 بالحرف المقدر هالك اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف
 خطاب تتصرف تصرف الكاف الامة من تذكير وغيره كالكاف في
 رويدك وذلك واياك واريك بمعنى اخبرني وقد تبدل في هالك همزة متصرفة
 كذلك فيقال هاء هاء في موضعين زيد عليها ثالث وهو المصدرية وصلتها
 كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرعى الفتى كما يميز وينفع اي الضر والنفع لمن
 يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب ما الاستفهامية
 اي المستفهم بها عن العلة وحى بالها اي وقفا لتفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا
 يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سياتى في قوله وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واطا لها

حروف
 الجرة

بان مضرة علم ان كى ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً
 او ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً وان خلت عنهما كما
 احتملت الجارة بتقدير من بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني اولى
 لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الحمل عليه وان قرنت بها
 فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه التثاقيل مرجوع عقيل بالتصغير
 وكذا هذيل الأتي ابى المغوار بكسر الميم وسكون العين المعجمة كنية رجل وروى
 ابا على عملها كان واول البيت فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهم لعل
 شرم بالشين المعجمة اى مشرومة اى مفضاة مبتدان اى ورفعهما
 محلى او مقدر للجار التشبيه بالزائد على ما مر حرف جر زائد صوابه شبهه بالزائد
 ومثما لولا ورتب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تفيد الترجي
 والامتناع والتقليل وانما اشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كما في المعنى
 وكذا حرف الاستسنا في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء اى اى في عدم
 التعلق فقط لا من كل وجه وروى ايضا حذف اللام اذ لا يجوز الحرفي
 غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح يريدون من كنه اى فهم عندهم
 بمعنى من الابتدائية شرب من ضمنه معنى روين فعدها بالباء اوهى بمعنى
 من التبعية والجمع لجة بالضم وهي معظ الماء وينبج بنون فخره فياء فجمع
 كسهيل اى صوت عال وجملته نبيج حال من نون شرب العادة للسحاب
 لزعم العرب والحكام انها تدنو من البحر الملح في اماكن مخصوصة قمتد منها خراطم
 عظيمة كخرطوم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك
 الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تنطرح حيث شاء الله
 ولم يعد المص لولا كذا المبعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضا عن باء
 القسم فانه يقال الله بالمد مع وصل همزة وها الله لافعلن بقطع همزة ووصلها
 مدا وقصر او اضعفها القطع مع القصر بل انكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع
 والقصر بلا تعويض شئ عن الباء لما في التسهيل ان البحر بالباء المعوض عنها
 لايها خلافا للاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش ان البحر بوا والقسم

مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو انها من حروف الجرامى الشبيهة
بالزائد فلا تتعلق بشئ كرت ولعل التجارة كما ترى مجرورة بلولاى مع كونها فى
محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها مجلان على راي من فان عطف عليه باظ
تبين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظم فقولهم وزعم الاخفش انها
فى محل رفع اى فقط ووضع ضمير الجرامى كاعكسوا فى قولهم ما انا كانت ولا
انت كانا ولا يردان النيبية انما عهدت فى الضمائر المتفصلة لوجودها فى المتصلة
ايضاً فى عسك وعساه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند من
وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الماء ونحوها ليست من ضمائر الرفع انها
لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى انها تكون فى محل رفع وهو كجئت من ضريك
زيداً انطعم بالضم من الاطعام والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المائر
وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت خير بيض لعمادتي
على قتاله وكلم موطن كرم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحى او مبتدأ خبره جملة لولا
طحى اى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح اى هلك وتاء الخطاب
وما مصدرية وهو اى سقط وقاعله منهوى اى ساقط والاجرام جمع جرمانى
جثة والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل كالقنة وزناو معنى وكذا
النيق بكسر النون وسكون القية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم
بالظاهر اخصص البناء داخله على المقصور عليه عكس قوله الاتى واخصص بمذاتى
وكذا يختص به كى ولعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاص
بقييل كالوقت او المنكر او الاخر والمتصل به او بكونه عوضاً من بقاء القسم اصلاً
فيه او بغيرية الجرم او بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كلف فطر المنع وما عداها
يجرهما والتاء لله ورب بفتح الراء يوم التسوية بينهما مع انها قليلة مع رب
الاء ان تؤخذ القلة من تأخيره عن الجمالة الا انهما الزمان اى لانها اذا كانا
اسمين يكون مدلولها الزمان فخصا به حرفين طلباً للمناسبة بين معنيهما
ولا يرد قولهم ما رايته منذ ان الله خلقه لان الزمن مقدر فيه اى منذ زمن ان الله
واما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سياتى

وشرط الزمان المجرزها ماكونه معينتا لامبنا ما كند من وماضيا او حاليا مستقبلا
 كند عند ومتصرفا لا غير كند سحر تر يد به معينتا وشرط عاملا كونها ماضيا اما مضيا
 يصح تكرره كما رايته منذ يوم الجمعة او مشتبا متطا ولا كسرت مذ يوم الخميس بخلاف
 قتلتها او ما قتلتها مذ كذا فان قلت ما قتلتها مذ كذا بلاهاء صح لان القتل
 المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره عالم يتجوز بالقتل عن الضرب فغيره من افعال
 الزمان الظروف الاستفهامية كند كذا او منذ متى او منذ اى وقت سرت وقد
 شذرها الضمير قال ابن هشام الخضراوى وكذا الانقطفة ايضا فهى مختصة بالظ
 عاطفة وجارة وقيل تعطف الضمير كضربهم حتى اياك لا يلقى بضم الياء وكسر
 الفاء اى لا يجدا ناس حتى يجذولك فيجدون الفتى من الواو مفاعلتن مفاعلتن
 فعولن تحياتك اى وحياتك فالتاوبدل عن واو القسم ولا تجوز بيا
 نكرة اى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لا الزوم اخلافا للبرد كما فى التسهيل
 ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يارب كاسية فى الدنيا عارة
 يوم القيمة والنقليل قليلا كقوله الارب مولود وليس له اب وذى ولد لم يلد له ابوان
 فيورها اما مبتدا كما ذكره في الحديث عارية وفى البيت اما جملة ليس له اب
 وواو هاز اذ كفى فى آية وفتحت ابوابها وهو محذوف اى ثابت والواو حالية وذ
 المولود هو عيسى وذى ولد اى هو آدم عليهم السلام او مفعول به كمثل التثا من
 باب الاستفعال ان قلت فيه لقسمة بالماء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين
 وذهب الكوفيون والاعفش الى اسميتها واوبده الرضى بانها مثل كثر التكثيرية
 وهى اسم اتفاقا كما ان معنى كثر رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك
 معنى رب رجل عندي كثير او قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه التمامينى
 قال وعلته بتأنيها تعنيها معنى الانشاء كاقيل وكما وشبهها وضع الحرف فى لفتح
 تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بقدها مجرور باضنافتها اليه وحمل الفعل
 لها نفسا مثل كثر لاجر وهاو فيها سبع عشرة لفة ضم الراو وفتحها مع فتح الباء
 مجرودة من التاء او معها ساكنة او مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة
 اما مع تخفيف الباء او تشديدها وربتا بضم ففتح مشددة ورب بضم الراو وفتحها

مع اسكان الباء افاده القبان عن الجمع وفي التبعي ثمانية عشر منها عشرة هنا
والثانية ضم الراء وفهما مع شدة الباء وخفها وكل من الاربعة مع ما فقط او مع ما
والقاء فالجملة ثمسة وعشرون وقد شذجها ضمير الغيبة اى شذ قيا مثالا
امتعا لآكثرته ويلزم هذا الضمير الا افراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسير
باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو بر رجلا او امرأة او رجلا
او نساء واه اسم فاعل من وهى اى صنعف مجرور برب محذوف اى ورب واه
ورأيت برآ فمتره فمحل اى اصلحت ووشيكاً اى سر يعاصفة لصدر محذوف
اى ربا ووشيكاً ووهن اعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء اى مشرفا على
العطب وهو الهلاك بدليل انقذت اى ابعده منه وام او عال انصدده
خلى الذنابات شمالا كسبا وضمير خلى جار وحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم مفعول
وشمالا ظرف اى ناحية شماله وكتبنا بفتح الكاف والمثلثة اى قرى بئامنه والمفعول
الثانى محلى امام مثالا وكتبنا حال او بالعكس وام او عال اسم مفعول مرفوع عطف على
الذنابات او مبتدأ خبره كما اى كالذنابات واقرب على الاول عطف على محلها
وعلى الثانى لعطف على لها ولا ترى بغلا اى زوجا ولا حلا نلا اى زوجات كه
اى كالحمار الوحشى ولا كهن اى الاثن الا تماطلا اى الا بغلا ما نفا انتاه من النز
بغيره كالعاضل واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة
عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها وجرها غير
من الضمائر شاذة ونظما كقول الحسن اناك وانت كى وقولهم ما انا كانت وما
انت كنا وما انا كاياك وما انت كاياى فى الامثلة متعلق بابتدئ وبين
تأخره الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلا واعلم
ان ما ذكره هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادلرت كلها من الحرف كالأ
والياء والتبعيض فى من والاستعانة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها
بطريق الاشتراك اللفظى فرار من الصكر اذ التبادر علامة الحقيقة ولا يردان
المجاز والى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تبين حقيقة
احد المعاني ومجمل حال الآخر لا عند تبادلرت الجميع وان لم يتبادر منها كابتدأ والانه

في البناء نحو شرب ماء البحر واحسن بي فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً
 فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروب النصب والجرف عن بعضها وما
 اوهم ذلك فهو امام مؤول بما يعبدك اللفظ من تضمين الفعل معنى فعمل متعد
 بذلك الحرف كتضمين شرب معنى روين واحسن معنى لطف او جعل على الجاز
 كالظرفية المجازية في جذوع الخل تشبيهها بالظرف لتحقيقي بجامع التمكن وفي
 تخييل واما من باب نيابة كلمة عن اخرى شذوذ اذ اقول ليجوز عندهم في غير الحرف او
 مع الشذوذ وهذا الثاني محل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين
 بلا شذوذ قال في المعنى وهو اقل تعسفا للتبعيض علامتها صحة حلول
 بعض مكانها كما قر ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وعلامة اليانية
 صحة الاخبار بما بعدها عن ما قبلها والابتدائية ان يحسن في مقابلتها الى
 او ما يفيد قاندها كما عوذ بالله من الشيطان فان معنى اعوذ به التي اليه منه
 فالبناء افادت الانتقاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سار معانيها ترجع
 اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجوز على الكل
 اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى انتهاء الغاية
 في غير الزمان اشارة الى ان المراد بالامكنة في المتن ما ليس فيها فيشمل
 نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص اماكن بالتأويل
 ملازمة المكان لها ومن الناس من يقول المتبادران من الناس خبر عن
 من يقول ولا يظهر له قانده ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن
 يقول خبر ومن صرح بان التبعيضية اسم الامام الطيبي وقال السغد بعد كلام
 قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجاز والمجرور مبتدأ وهو ما قيل التبعيضية يكون
 اقل مما بعدها اذ ثامن يقول اقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديراً والبيان
 بالعكس والجس اكثر من الاوقات وقد يكون اقل كما تم من جديد من اول
 يوم ان يريد بالتأسيس البناء لابتداءه او مجرد وضع الاساس فن بمعنى كما قاله
 الرضي قال ومن في الظرف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعد
 ومن بيننا وبينك حجاب اهصيان تخبرون ماض مجهول وتون النسوة السوف

ويور حليمة من ايام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر ملك
 غسان وجه ابوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها
 فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبا يدريك ويعطيك حاجتك فبناشرو
 واصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقال انه ارتفع
 في ذلك اليوم من العجاج اى الفبار ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد
 جمع تفرقة كما في المصباح الاله بشرطين بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا
 كما ياتيهم من ذكر او مفعولا كهل تحس منهم من احدا ومبتدا ولو منسوخا كهل من
 خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما او مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام
 نحو ما فرطنا في الكتاب من شئ اى من تفریط فلا تتراد مع غير الاربعة عند الجمهور
 وقاندها التخصيص على العموم ان لم يخص النكرة بالنعى كما مثل او تأكيد النقص
 عليه ان اختصت به كما قام من احد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب
 للعامل بدونها فهى مقترنة بين الطالب ومطلوبه لانها لا تنفد شيئا اذ
 سقوطها يحل بالمراد منها ان يشبهها نعى فلا تتراد في الاثبات الاله في
 تمييز الخبرية اذ ا فصل منها بفعل متعد نحو كترت كوا من جنات كما نقله السقذ
 عن القوم والاستفهام اى بهل وكذا الهرة على الوجود ولم تسمع مع غيرها
 لانه لا يطلب به الاله التصور بخلاف هل فقلت تصديق والهرة له وللتصور
 خلافا للاختصاص اى في علم الشرطين معا يغفر لكم او اجاب عنه
 الجمهور بان من فيه تبييضه لا زائدة فهى بمعنى بعض مفعول به وذنوبكم
 مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذا لنا
 معاشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا افضل الصلوة والسلام
 على ان الموجبة الجزئية لا ينافيها الاله السالبة الكلية لا الموجبة وفى الانقار
 من بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفا
 تفرقة بينهما قد كان من مطر اوجب بانها تبييضية كما مر او بيانته تجرد
 اى قد كان شئ من مطر او ان زيادتها فى ذلك حكاية لسؤال مقدر كانه
 قيل هل كان من مطر فاجيب لذلك حكاية للسؤال والظاهرة صحة اليات

في الآية ايضاً وجملتها ما ذكرهنا من اربع معان وسياتي التبدلية وبقي الظرفية
 كما ذكروا في الصلابة من يوم الجمعة والتعليل ما خطاياهم اغرقوا والمجازرة
 كعن قد كنا في عقلة من هذا حتى عجز الحديث من الطيب والاستعانة كالبناء
 ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كعلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا
 في الجملة عشرة على انتهاء الغاية اى المسافة في الزمان والمكان كما مر
 حتى مطلع مثال الثاني وهي متعلقة بتنزل الاسلام كما نقله بس عن ابن هشام
 اى تنزل الملائكة فيها الى طوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول
 بجملة سلام هي ومثال الاخر اكلت السمكة حتى راسها وسرت حتى آخر الليل واعلم
 ان حتى اجماع قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجزئ الا
 والمتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية ^{استثنا}
 كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في اى وحتى او عدم دخولها عمل بها
 والا فالصحيح دخولها في حتى لاني الى حملاً على الغالب فيما عند القرينة
 ولا تجزئها خالفه في التسهيل لم تاكل المرققا اى الرقيق الرقيق والبغو
 بخضراوات الارض مشوا الاغارة اى فرقوا انفسهم لاجل الاغارة فالاغارة
 مفعول له ومفعول شوا محذوف للملك هي الواقعة بين ذاتين ثانيها
 يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيها
 لا يملك بفتح الياء كما مثله ايضاً او اهلها لا يملك بضمها كانت لي وانا لك ولزيد
 اخ فان وقعت بين معني وذات كالحمد لله وللكافرين النار اى عذابها كانت
 للمستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاصي المحل بضم الجيم وفتحها
 ما يبلى للذابة تحت الشرح لمنع البرد وغوه وللتعدية اى المجردة عن ايجاد
 معنى فلا ياتي في انها في بنية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها ^{تعب}
 الى نحو جعلها في التسهيل لشبه التملك فتكون في وهبت لزيد ما لا للتمليك
 قال في المعنى والأولى ان تمتل التعدية المجردة بما احب زيد العمر وما اضر به
 ليكر اى لأن ما بعدهما مفعول حقيقي للفعل لكونه متعدي اليه اصالة فلما ابنى
 التعجب صارا زما بالنسبة اليه عند البصريين فعدي له باللام واما الهزة

فتعدية لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعدية الاصلية فاللام لم يثبت
 للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وزائدة اي اما
 لتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كمثل الشا او يكونه فرعا في العمل نحو
 مصدقا للمعجم فعال لما يريد واما الجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل
 ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد او بين المتصايفين كلا اياك في قول
 وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ اصلا لكونها زائدة
 محضة واما الاولى فتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعدية
 بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كما في التوضيح وشعره حشاش
 مثلت الحاء والفتح الشعر وهو هوام الارض وحشرتها وقيل غير ذلك
 للاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بالآلة وبالسيب هي الداخلة
 على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احدهما في الاخرى والتعدية اي الخاصة
 وهي تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصير
 مفعولا كفي كالمرة في ذلك واكثر ما تعدية الفعل القاصر كذهبت بزيد اي
 اذهبتة ولذا قرأ اذهب الله نورهم اما تعدية معني العامل الى المجرور فعامية
 في كل حرف غير الزائدة وللتعويض وتسمى بالمقابلة وهي الداخلة على
 الاعواض والاثمان ففيها مقابلة شئ بشئ اي دفع شئ واخذ آخر في مقابلة
 اما بالبدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار احد الشئين على الآخر
 واستظهر في المعجم ان باء البدل تدل على اختيار الشئ اعم من كونه مقابلا بشئ
 احرام لانه مطلقا اشترى والحياة اذ اي حيث بدلوا ما في التوراة مما
 يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم ولم يخوف انقطاع ما ياخذونه من اسافلهم فكأنهم
 جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان واخذوا بدله الدنيا من
 اسافلهم فهو ممن معنوى لا حسنى كقوله تنال ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
 لان هذه بالتعويض ايضا لدخولها على الشئ المعنوى وهو العمل ومن المعنوى
 ان ما يؤخذ بعوض قد يغطي مجانا وليست بباء السببية بخلاف المعنوية بقاء
 على زعمهم وجوب الصلوات تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث ابن بديل

احدكم الجنة بعمله فان المنفي فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والثبت في الآية
 التعويض والمجازاة وللصاق هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه من
 فكان ينبغي تقديمه ثم هو اما حقيقي كما مسك بزيد اذا قبضت على جسمه او ما يحسبه
 من ثوب او غيره او مجازي كخمال الثوب فان فيه الصاق المرور بكان يقرب من
 زيد لا يزيد نفسه واستظهر الدماميني انه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال
 الشئني لا يليق باللغة هذا التدقيق فاسك ثوب زيد يقال له في اللغة ما سك
 زيدا بخلاف المرور ومعنى مع اى المصاحبة فذكرة لها بعد مكرر وعلامتها
 ان يصلح في موضعها مع وينفي عنها وعن مدخولها الخال كما هبط بسلام اى
 معه او مسلما وقد دخلوا بالكرم كذلك قال في المعنى وقد اختلف في الباء من
 قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والمجد مضاف للمفعول اى سبحه حامدا
 له اى زهده عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والمجد مضاف
 للفاعل اى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه محمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة
 عطل كثير من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله فتسبحون
 بحمد واختلف في سبحانه اللهم ومجده فقيل جملة واحدة على زيادة الواو فياني
 في الباء ما ذكر وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اى ومجده
 سبحتك في اتي ما مر وقال الخطابي المعنى وبهوتك التي هي نعمة توجب على احمد
 سبحتك لا يجوز ان يراد منه من اقامة المسبب وهو المجد مقام سببه وهو المهونة
 التي هي نعمة اهبتصرف. ويعنى عن اى المجاوزة قيل تختص بح السؤال
 نحو فاسأل به خيرا يدل بيئنا لون عن انباءكم وقيل لا بدليل يسهى نورهم بين
 ايديهم وبأيمانهم اى وعن ايمانهم بعن انهم تطلق بمعنى ومن قد فطن فاعلم
 وتجاوزا بضم الواو ومفعول مقدم كما على انهما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعل
 والفة للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسى لانه من غير مادة لا الجملة
 الاسمية صلة ما وان كان انغالب وضمها بالفعلية اى يجعل على
 اى العلو فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقي ان كان
 حسبا كجباله ومعنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب

على ما يقرب من الجور ونحو واحد على النار هدى اى هاد اباد ما بينى قال الفارسي
 واما نحو توكلت على الله فن باب الاضافة والاسناد اى اضعفت توكلت واسندته الى
 الله اذ لا يعلو عليه تعالى شئ لاحقيقة ولا مجازا المجاوزة هي بعد شئ مذكور
 او غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رويت السهم عن القوس اى جاوز
 السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضى الله عنك اى جاوزتك الموازنة بسبب
 الرضى ثم المجاوزة اما حقيقة كما ذكر او مجازا كما أخذت العلم من زيد كما نعلم
 عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ افاده سم وكذا اسألتك عن
 كذا كأنه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا
 اجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجيب فالاولى ان يقال كأنك لما سألتك جاوزتك
 المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك اياها في صدق
 انه بعد شئ وهو السائل عن الجور فتأمل طبقا عن طبق اى حال البعد حال
 ولم يذكرها البصريون غير المجاوزة وتا ولو اغيرها في الآية متعلقة بمحذوف
 اى طبقا متباعدان في الشدة عن طبق فكل حال اعظم بما قبله لاه ابن عمك اى
 لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من الجملة شذوذ فيها ومحذوف
 المضاف وهو در وانا ب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف
 وافضلت اى زدت ودانى بشد التحية اى مالكي والقائم بأمرى فخروني اى
 تسوسنى وتقربنى وهو يسكون الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا يابعد
 قاء السببية او هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله اى ما انت ديانى فما انت
 تخروني اذا رويت على محتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
 بالتصغير قد يعنى التعليل بالنسبة الى التشبيه والاعلم ان كافي في الكافية
 اى الهداية فامصدرية ليس كمثل اى لزوم الحال على عدم زيادتها وهو
 اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من
 الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شئ فيكونان مثبتين الا ترى
 ان قولك ليس كابن زيد احد يدل ظاهره على ان زيد ابنا وان احتمل ان نفي المشا
 للابن لعدمه وانما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها

كأعادة الجملة كذا قال الأكثرون ومنع آخرون زيادتها فهم من قال المثل بمعنى
 الصفة أو الذات أي ليس كصفتها أو كذا تسمى والمحققون منهم على أنها باقية على
 حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه
 كما في قولهم مثلك لا يجعل حيث نفوا الجمل عن مثله والمراد لا زعم أي أنت لا تبخل
 وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق الجمل به ولو على سبيل النفي فكذلك في الآية المراد
 لازمها وهو نفي المثل إذ لو كان له مثل لكان هو مثلا للمثله لأن المماثلة إنما تحقق
 من الجانبيين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقتها المقصية لاثبات المثل فليست
 مرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضر في الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن
 استحالة لازمها هذا ما ذكره وطال ما كنت أجد في نفسي منه شيئا لأن محصل
 هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقر سابقا أنها تقتضي إثباته
 ولذا ولو هابهذه الأوجه فكيف يعقل أن إثبات الشيء ونفيه يلزمان معا
 لشيء واحد مع تصريحهم بأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي اللزومات وبفرض
 صحة أن كلامها لازم لما قصدها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد
 أبطل دلالتها على الحال ولا يكفي فيه قولنا أنه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن إثبات
 المثل ليس زما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وإن كان الأول أقرب
 نظير ما مر في ليس كائن زيدا حد لكن عارضا في خصوص هذه المادة ما ذكر من
 أنه لو كان له مثل لم يفتل ذلك الاحتمال من أصله بالتعويل في نفي المثل على هذه
 المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلاف المثال فتعلم ذلك فإنه مما تحير فيه
 الأفهام وقد أوضحناه والله الحمد **ب** لواح الأقرب جميع لاحق بمعنى ضمير والأقرب
 جمع قرب كعق ووقف هي الحاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن والمق بفتح
 الميم والعاق الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مستأخبره فيها أي الخيل كق
 العين يصفها بضمون البطن والطول وقيل الضمير إلى الوحش أسماء قليلا
 خصه من والمحققون بالضرورة كقوله يخشك عن كالبرد منهم أي من سن مثل
 البرد الذائب وقوله بك القوة السعوا رطت فلم يكن لأولع أن بالكى المقنع
 وأجازة كثير من منهم الفارسي اختيارا فهي زيد كالأسماء مضافة للأسماء

كما في المعنى او متعلقة بحذوف هو الخبر انتهى ونحو الخمره للاكثار والشطط
 الظلم والجور وجملة ولن ينهى حال من واوانتهون وجملة يذهب حال من لطفن
 فان قلت يحتمل فهذه الشواهد انها حرف وهي ومجوردها صفة لحذوف اي تنى
 كالظن وبقر من كاللقوة اجيب بان حذف الموصوف بالظرف كالمجمله له
 مواضع ليس هذا منها عند دخول من ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك
 فان قولك زيد على السطح وسرت من البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من
 تعينا للاسمية وكذا غير من فان عن جرت بعلى فادرا ولذا جعل المتن دخولها شأنا
 للاسمية لا ضابطا فكان الاولى للثبوت موافقة ومايرد اسما الى بمعنى المنتهى وترد
 منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشري والطبري وترد على فعلا
 ماضيا من العلو ومن امر من المين وهو الكذب فاستجلا اقسام الكلمة
 عدت نحو اي سارت القطة من عليه اي الفرج والظن بكسر الظاء المشالة
 وسكون الميم وهو زائدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال
 الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره للقطة وهو وي خمسها بكسر الخاء
 وهو الشرب في كل خمسة ايام وهذا ايضا للابل لا للطير لانها لا تنصب كذلك لكن
 ضربه مثلا وتصل بفتح الفوقية وكسر الممثلة اي تصوت احشاؤها من العطش
 وعن قيس عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعد ما صاد
 معجمة قشر البيضن الاعلى وزنا بزايين معجمتين مكسورة اولها وقد تفتح كما قاله
 السيوطي وبينها تحتية ارض غليظة ومجمل المقعد القفر الذي لا يهتدى فيه لقد
 علاماته لا تنى ولا يجمع كما في القاموس وهو مجرور باضافة نون اليه لانعت لها
 لان اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزنا بمجورور بالمكسرة لان الاضافة
 تبطل منع صرفه بالالف الممدودة اما ان يجعل بدلا فيجرب بالفتحة درية
 بمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لازي وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي
 والظن وفيه شواهد المعنى للسيوطي جواز باء موحدة بدل الخمره حيث نفا
 بالياء للفاعل وقوله واوليا الفضل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي
 مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى اي جعل الفعل واليا

لها والبراد الفعل الماضي فلا يقال مذي يقوم لان عامليها لا يكونان التاماضيا فالجمع
 مع المستقبل ولو قال او اوليا الجملة نحو مذي دعا لشملة الجملة الاممية ايض كقول
 فاذلت ابغى الخير مذي ايا فاع وليدا وهكذا حين ثبت وامر دأ
 لكن اقتصر على الفعل وتبعه لانه لكونه الغالب فهو مثال لا قيد اسم مبتدا
 وسوغه كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول
 فعنها اول حلة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثاني او محدودا
 كما رايته مذي يومان فعنها نفس المدّة اي مدة عدم الرؤية شهرنا او يومنا
 وكذلك منذ اي تكون مبتدا ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذ وهو واجب
 التأخير فيما اجراءها اسمين مجراها حرفين في التقدم على الزمان لانه ان اسميه
 اغلب من الحرفية ومنذ بالعكس خبرين اي ظرفين بمعنى بين وبين متعلقين
 بخذوف هو الخبر ما بعدها فمضى ما لقيته مذي يومان بيني وبين لقائه يوما واعترض
 بان فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مذي لانها ح زمانية بمعنى بين واذ
 بان هذا يراد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بل انكرا فكان جوابا عنه
 فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا
 للحققي كما في قولهم امس قبل اليوم اي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا من بقى ان
 التفسير لا يطردها اذ قلت في يوم الاخذ ما رايته مذي يوم الجمعة لان بينك وبين
 الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط واجيب بان على حذف العاطف اي الجمعة
 وما بعد الى الآن ومثله مذي وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استثناء
 بيانها لا مرتبطة بالجملة الاولى وقيل انها ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع
 بعدها فاعل بفعل محذوف اي مذي كان او مضي يومان وهما متعلقان بمضمون
 ما قبلها بملاحظة استمراره الى ان التكلم فمضى ما رايته مذي يوم الجمعة اشفت الرؤية
 وقت وجود الجمعة او مضى واستمر الى الآن فلا يصديق بالرؤية بعد وقبل التكلم
 حتى يبا في المقص وكذا يقال في سرت مذي كذا تقدير اسم منصوب اي فهو ظرف
 لمضمون ما قبله ومضاف للجملة بعد فعلية كانت كما مثله او اسمية كالسبت المارن
 ويأتي فيه ما قر من ملاحظة الاستمرار الى ان التكلم ليوافق المقص وقيل انها مبتدا

والجمله بعد ما خبر بتقدير من مضاف اليها والتقدير في بحث مذمذ وقت المحي
هو من دعائه وفي البيت المار اول وقت طلبي الخبر هو وقت كوفي يا فعلى عبا
للبلوغ فجملة مذمذ مستثناة كما مر بمعنى من اى البيانية هذا اذا كان مجرورهما مقدر
كمثاله فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا يكون النكرة الا معدودة لفظا
كذ يومين او معنى كذ شهر لغير من انهما لا يجزان اليهم اى ما رايتهم من ابتداء يومين
الى انتهائهما ان كان حاضرا ولا يجوز في الحاضر بعد ما اتاها الجرح عند اكثر العرب
اما الماضى فبعد من ذرت جرحه وبعد من دفعه والراجح ان اصل مذمذ من ذم
النون تخفيفا بدليل ضمها للملاقة ساكن كذ اليوم والى لكسرت على اصل
التخلص وبعضهم يضمها بلا ساكن اصلا وقيل لها اصلا ن مطلقا وقيل
عند كونها اسمين فقط وبعد من متعلق بزيد بكسر الزاي ماضى مجهو
وما تائب فاعله والضمير في يعق عائد على ما اى فلم تكف ما الزائدة هذه
المذكورات عن العمل لانها لاترسل اختصاصا صها بالاسماء وانما يحكم بزيارتها
مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة ففى موصول حرفى نحو بما نسو يوم
الحساب اى بنسبناهم مما خطاياهم الاولى التمثيل بقراءة مما خطيتا تم
كفاى المفتى لظهور جرحها لا يقال يحتمل في جميع ما ذكر ان ما اسم بمعنى شئ والذم
بعدها يدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظم وقد يليها فاعله ضمير يعود
على ما كاتب فاعل زيد وذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف
فتكفها اى غالبا وبعيد خلان على الجمل كما مثله فان الحرجع حمار وسكت
مبهم للضرورة او تخفيفا من الضم والحيطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من ميم
سماوا باسم ابيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الواو او بفتحها وهو الحارث بن
مالك بن عمرو سمي به لانه اكل نباتا بالبادية يسمى الزرق وهو الحندقوق فاشق
بطنه واشقاع البطن من اكله يسمى الحبط بفتحها والمنتفع بطنه يسمى الحبط
بفتح فكسر وجعل ابو حيان مما موصولا حريا بناء على جواز وصلها بالجمله الا
لا كفاة لانها لاتكفى الكاف عنده اى ككون الحطات شروهم بها الجاحل
بالجيم وهو قطع الابل مع رعاته والموبل بشدة الموحدة المعد للقبينه والعناجج

بعين ماملة وجمين الخيل الجياد والمهاري بكسر الميم جمع مهر بعضها وهو ولد الفرس
 والانشى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجح لعله منه ودخول رب الكوفة
 على الجملة الاسمية كالبيت نادى حتى قال الفارسي يجب ان تجعل ما اسما بمعنى
 والجامل خبر المحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال اي رب شئ هو الجامل حال كونه
 فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرباط فيها والغالب دخولها على
 الماصي نحو رب ما اوفيت في علم ترفع ثوبى شمالات او المضارع المنزل منزلة لتحقق
 وقوعه نحو رب ما يود الذين كفر واكما ان الغالب على غير المكفوفة كون العامل
 فيما يفدها ما ضيا نحو رب رجل كريم لقبته بل اوجه بعضهم كما الناس
 ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه من الجر وهو الظلم وروي
 مظلوم عليه وظالم ماوى منادى مرخم ماوية وباللتبسية والشاهد في بيتا
 غاره حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غاره والشعوا بالعين الممثلة الى القافية
 المتفرقة وكالذمة خبر القارة والميسم بكسر الميم الة الوسم اي الكى بالحمية
 وحذفت رب بفت نحو صرحة كالشاهان ابرز بعد المذكورات برب المحذوفة لا يها
 وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل
 والقاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من ان الجر بهما لنيابة ما مناب
 كما قال الكوفيون في الواو قليلا اخذ من تقييد المص الشيوخ بالواو لكن
 بعد بل اقل من القاء ومع التجر اقل منهما فمثلك ان مجرور برب المحذوفة
 وهو متعول طرقت اي انتهت التلا وحيل بدل منه ومرضع عطف عليه والهيتهما
 شغلتهما عن ذي تمام اي عن ولد ذي تمام اي تعاويد معلقة عليه نحو العيون
 والمحول بضم الميم اي عمره حول ويروي مغيل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء
 التحتية وهو الذي توثى امره وهي ترضع وانما خص الجمل والمرضع لانهما ازهد
 النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالت اليه بل بلاى رب بلاد الفج
 بكسر القاء جمع في بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمشاة الفوقية
 الفبار كالقمام والقم بفتح فسكون وجمجمة بفتح الجيم اصله جمجمة بيا النسبة
 وهي بسط تنسب الى جمجمة قرية بقارس فحذف ياء النسبة للضرورة وقيل

الجهرة بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعد رسم دار بالجر
 اى رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها الاصبقا بالارض كالرماد والطلل فما تخض
 اى ارتفع من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى اى
 من اجله او عظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من اجل وبمعنى عظيم وحقير ايضا
 واما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم كقول ربه بضم الراء وسكون
 الهمزة ابن العجم وهو من فصحاء العرب قال الزنجشري وهو من اممض العرب
 للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدويا الاحقيقة المصنع لان هذين
 النباتين لا يصنعهما الا آدميون تصریح على خبر اى او خبر اشارت كلب
 بالجر مصغرا من قبيلة والاصابع فاعل اشارت اى اشارت الاصابع بالاكف الى كلب والبناء
 بما معنى مع اى مع الاكف وهو مقلوب اى اشارت الاكف بالاصابع
 وكريمة اى ورب رجل كريمة والتاء للمبالغة على غير قياس لان امثلتها افعالة ككسابة
 وفعولة كفروقة ومنعالة كمهذارة وليس منها فاعلة كما فى العينية اوان المعنى
 ورب نفس كريمة وذكر فى الفقه على تأويلها بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية
 والتأنيث على معنى القبيلة والفقه بفتح اللام من باب ضرب اى اعطيته الفاء
 واما بالكسر فى معنى اجبته وتبذخ بمشاة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر واتسع
 من البذخ بفتح التين وهو الكبر والاعلام الجمال وهو محل الشاهد حيث جره بالى
 محذوفة والمطراد اؤمنه لفظ الجلالة فى القسم بدون تعويض عن البناء نحو
 الله لا فعلت وكى المصدرية حيث يعقد قبلها اللام جارة لها مع وان وان مع
 صلتهما لانها فى محل جر بالجر المقدر عند التحليل والكسائى اما عند من فتحها
 نصب بنوع الخافض وكذا يطرء الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سوادا
 بعد استقنهام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بمن مررت ونحو ازيد بن عمرو جوابا لمررت
 زيد او بعد تخنيص كلات دينار لمن قال جئت بدرهم او شرط كما مر يا ايها الميث
 ان زيد وان عمرو بالجر او عطف نحو وفى خلقكم وما يثبت من دابة ايا القوم يوفون
 واختلاف اى وفى اختلاف فهو خبر عن ايات بعدة وليس محرورا بالعطف
 على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان فى والابتدا

والمعو لان خلقكم وآيات ونحو قوله ما محت جلدان هجر ولا حبيب رافة فيجبراً
 اني ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطرده الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصلح لدخول الماء
 كقوله بدالى اني لست مذرك ماضى ولا سابق شيئاً اذا كان جائئاً
 بحر سابق على توهم الباء في مذرك خاتمة لا بد لكل من الظرف والجار غير
 الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار
 موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل معناه الى الاسم هو
 المتعلق العامل فيهما وهو ما فعل او ما يشبهه من مصدر او اسم فعل او وصف
 ولو تاء ويلان نحو وهو الله في السموات وفي الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة
 لتأوله بالعبود او المسمى بهذا الاسم واما مشير الى معنى الفعل نحو ما انت
 بنعمة ربك نجون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفي بناء
 على جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي
 تشير اليه اي انتفي جنونك بنعمة ربك والله اعلم
 هي لغة مطلق

اسناد شئ لشيء اي ما التله او نسبة اليه واصطلاحاً نسبة تمييزية بين اثنين
 توجب لثانيتها الجرايد وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلاً الثاني من الاول
 منزلة التسوين او ما يقوم مقامه ككون الجمع في لزومه حالة واحدة وهي الجرايد
 ويسمى الاول مصفاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل
 منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه
 اي فاضلها ضيف كالكلام فعل بهما ما فعل باقامة واجازة وسيأتي في ابنية
 المصادر نوناً الى الاعراب اي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما الحق
 بها بخلاف نون بسايتين وشياطين فلا تحذف الاضافة لانها لا تلي الاعراب
 بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الربة بتعبية الحال للمحل وان كان
 الاصح ان الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتأخر عنه هو وظاهر ان المقارن
 انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من ان الكلمة قبل
 التركيب لامعربة ولا مبنيّة فوصف الحركة بكونها اعراباً او بناء متأخر عن وجود
 الكلمة وعن تركيبها مما تصيف اي تريد اضافة وقوله احذف اي ان كان

مطلب
 الاضافة
 م

ما ذكر موجودا والاول حذف في نحو ليك وذوي مال لعدم النطق بالتون ولا
 في نحو افضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل
 في الاول والحرف في الثاني ولو جرد ال في الثالث الا ان يراد الحذف لفظا وتقديرا
 وانما وجب حذفها لدلالة ال على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل
 على الاتصال كطور سيننا بالقصر للضرورة واصله المد وهو جبل بالشام ويقال
 طور سينين وهو مثال لحذف التنوين وان من اوفى اى معناها وهو بيتان الخبز
 المشوب بتبعض والظرفية وليس المنوى لفظها اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره
 اذ لم يصلح اى بحسب القصد بان اريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد
 والتبعض في مصارع مصر وقوله لما سوى ذينك اى مالم يرد فيه ذلك بان اريد
 فيما ذكر مجرورا لاختصاص والنسبة هى على معنى اللام لان الظروف والبعض
 له اختصاص بظرفه وكلمه افاده يس وبهذا يعلم ان نحو مكر الليل يجوز كونه
 بمعنى في او اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا عقليا كما اطلقوه
 بل ان اريد اختصاص الظرفية فلا يجاز اصلها واختصاص الفاعلية بجعل الليل
 ما كان فيه مجازا عقليا في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كترم الامير
 لحدوثى الايقاعية كنومت الليلة اى وقعت النوم على اهلها ومنه قوله تعالى
 ولا تطيعوا امر المرءين حيث اوقع الاطاعة على الامر وهى الامر فتأمل
 بالمصنف هو مذهب سى والجمهور يدل اتصال الضمير به وهو انما يتصل به
 ولانه يقتضى المصنف اليه ويطلبه كطلب العامل مفعوله مع تضمنه معنى الحرف
 الجاز فلا يرد ان الاسماء المحضة لاحظ لها فى العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر
 عند جميع النحويين فيه نظر فقد قال ابو حيان تبعا لابن درستوبين ان الاضافه
 ليست على تقدير حرف اصلا والاول الزمان غلام زيد يساوى غلام زيد وليس كذلك
 فان معنى العرفه غير النكرة واجيب بان قولنا غلام زيد ليس تفسيراً مطاب
 من كل وجوب لبيان الملك والاختصاص فقط ويمكن ان الشتم يعتبر ذلك القول
 لضعفه وهو اختيار المع اختار ولدن والرضى وغيرهما مذهب سى والجمهور
 انها بمعنى اللام او من فقط وما اوم معنى في محمول على اللام توسعا فمضى ضرب

اليوم ضرب له اختصاص باليوم على بسبب الوقوع فيه وكذا امر الليل هو ولا حاشية
 للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظ في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من الى اللام
 كما قال بعضهم لظهور الاختصاص فيها ايضا لانها كثيرة فاستحقت ان يجعل
 قسما مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فوردت الى اللام تقليلا للاقسام فتصل
 ان الاقوال الاربعة جنس المضاف يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول
 فلا حاجة لجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه
 فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزء وصحة الاخبار
 تخرج الاول فهو يزيد وبعض القوم على معنى اللام لا من لعدم صحة الاخبار
 اما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيدي من الاكتفاء بالبعضية فعلى
 معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الأعداد الى المعدودات
 كثلاثة دراهم والمقادير الى المقدرات كسبعة ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي
 على معنى اللام واما اضافة عدد الى عدد كثلثمائة فقد اتفقوا على انها بمعنى من ولا
 يضري صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمآت نظر فإيضا ما بناه ومكانها
 حقيقيا او مجازيا كالمكر الليل يا صاحبي السجن الدخام بمعنى اللام أي وان
 لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه في كفي افادة مدلولها وهو الاختصاص
 وبهذا يرتفع الاشكال عن موارد الاضافة اللامية كما في الجاهلي وقد يصح انظر
 عند ابدال اللفظ بمرادفه او مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه
 بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية الاضافيا
 اللفظية كما صرح به ابن جنى والشلوبين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها
 ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما يريد حافظ الغيب
 لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص تخصيصا ليس المراد به ما يشمل
 التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد ان التعريف داخل فيه فكيف
 يجعل قسمه وتعرفيا أي نوعا من انواعه المقررة في ال فان الاضافة
 تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف
 قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا تعرف لتو غله

في الابهام وكذا غروب رجل واجهه ولم ناقة وفصيلها وجاء وحده لان ربك ولم
 لا يحران المعارف فيما في تاويل اخر له وفصيلها وقيل معرفتان للتسامح في التا
 واما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف بها
 في تاويل مصدر مضاف لفاعلها او مبتدئها او التخصيص لان الجمل نكرات
 استظهر الورد في الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها
 وقطع النظر عن التاويل وظاهر ان محل ذلك اذا كان الفاعل او المبتدئ معرفة
 كما هو مفاد التعليل والى كانت للتخصيص وان يشابهه هذا كما الاستثناء
 من قوله واخصص اولها وكفى بفعل عن المضارع مطلقا وصفا حال
 من المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا مع كبر راجعيا استشكل بان رب
 تعرف ما بعدها المضي وازافة الوصف الماضي محضة وفيه نظر لان الذي
 يجب مضية عنده الاكثر هو العامل في محل الجر ولا الجرور نفسه وقال في التسهيل
 لا يلزم مضي عاملها ولا وصف مجردا فتدبر وذي الاضافة تؤذي اسم شارة
 مبتدأ او الاضافة نعتة او بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله وجملة اسمها
 لفظية خبره وكما تسمى بذلك لرجوع قائدها اللفظ بتخفيف وتحسين تسمى محضة
 لانها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها غير الترمز
 الاصل من الاضافة وهو التخصيص او التعريف محضة ومعنوية اى حقيقة
 نظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثا وهي
 الشبيهة بالمحضة وحصر في سبعة انواع منها اضافة الموصوف لصفة
 والمسمى الى اسمه وعكسها كما بينه الاشموني كل اسم فاعل منه امثلة المبالغة
 كشراب العسل بمعنى الحال اى لانه يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل
 المفعول به والفعل لا يتعرف فكذلك اما هو بمعناه فاضافة لمعموله لا تفيد
 التخصيص بخلاف الماضي او مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في المفعول به
 لبعده من المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار
 فقال الرضى هو الحال وقال السعدي ثم الكشاف دافعا للتناهي بين كلاميه
 في مالك يوم الدين وجاعل الليل سكما الاستمرارية على الارزمنة الثلاثة

فتارة يعتبر الماضي فلا يفعل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف
المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجامل الليل
سكنا وذلك لثلاث يلزم مخالفة الظ بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية
ويجعل سكنا منصوبا بحذف اى يحمله سكنا والقبول على القران والقائ
اهو في الدماميني وغيره ما يوافق واختار السيد في دفع التناقض ان الاستمرار
في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جامل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثاني
عاملا وضافته لفظية لورود المضارع بمضاه دون الاول وفي حواشي السعد
انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف الى الظرف مغنوية عند الجمهور اه ولا
يلزم مثله في جامل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل مفعول جامل لظ
بخلاف يوم فان ظرف لمالك اذ المعنى مالك الامر والتهى في يوم الدين بدليل
قراءة ملك قدبر اوصفة مشبهة هي ما دل على فاعل الحدث وافاد الدوام
سواء وازنت المضارع ام لا وائم القاعل هو ما وزن المضارع وافاد الحدث
فان افاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقة على ما في التوضيح وغيره وقال الرشيدي
وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع اضلا وما ارى به الدوليم مما وازنه
كضامر البطن ومطهر القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين الحقت بالصفة
حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها التثنية الماضى كسابقتها لانها للدوام
ابدا ولا تكون للماضى وحده اضلا ومقتضاه ان اضافتها لفظية ابدا وهو ما في
الرضي والنصر ع قيل لانها تشبه المضارع في بعض احواله وذلك اذا افاد الاستمرار
وقال الرضى لانها جائرة الفعل ابدا مارفعاً و منصبا واما اسما القاعل والمفعول
فعملهما في مرفوع جائز مطلقا لان ادنى راحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما معنى لفظية ابدا كضامر بطنه
ومسود وجهه واما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال والاستقبال
او الاستمرار ليشبه المضارع الصانع لهؤلاء الثلاثة فيقولوا على عمل النصب وضا
ح لفظية دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا اضيف لمنصوب معنى
كان مضافا لغير معموله فتعرف به وهذا ظن ان قلنا ان الوصف الاستمراري

اضافة لفظية بلا تفصيل كما هو مظهر اطلاق الرضى اما على ما مر عن السعد من ان
 فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع انه منها حقيقة او ملحق
 بها على القولين ودفعه في حواشي السعد بان اسم الفاعل قد يتخص للماضى في
 بعض احواله فتكون اضافة معنوية فلذا اعتبر جانبى في الاستمراري والصفة
 لا يتخص له اصلاً فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من ان
 الاستمراري الشبوبي لا يعمل واصفاته معنوية ان الصفة كذلك دائماً لان اعتبارها
 شوبى ابداءاً والاشكال الفرق بينهما فاقترن في المقام دقة كالمصدر
 مثال لغير الوصف وقيل اضافة لفظية لانه عامل في محل محوره رفعا او نصبا
 فاشبه الصفة ووردت بعبارة المعرفة في قوله ان وجدى بك الشديداً رانى عاذراً فيك من محمد بن
 وبن تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر
 واسم الفاعل هو مثال للوصف غير العامل ومنه افعال التفضيل لانه لا يعمل في
 المفعول به فاصافة محضه كما هو مذهب من يدل بعبارة المعرفة لا يفيد
 تخصصاً اى حصوله بالمفعول قبل ان يضاف اليه التحفيف اى بحذف التنوين
 الظاهر كما في ضارب زيد واصله ضارب زيد او المقدر نحو حواج بيت الله او حذف
 نون المشى والجمع وحصر فائدتها في التحفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص
 والافقفيد رفع القبح ايضاً كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة
 عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به قبح اجراء وصف القاصر محروم
 المتعدى وفي البحر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدة بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة
 على تقدير الانفصال اى بالضمير المستتر في الوصف كما مر بهذا المضاف الى المشا
 يفعل فالمضاف بدل من اسم الاشارة او نعت له لا يجوز انما لان المقصود
 الاصل من الاضافة التعريف فيكلم من دخول التحصيل الحاصل واجتماع
 معرفتين على شئ واحد من انهما اى الاضافة وال بشرط ان اعترض بان
 لا فائدة للاضافة لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعد
 فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت في الحسن

والحسن وجهه لعدم قاندها كما قر واجيب بان هذا الشرط بحسب الاصل
 انما هو مجواز اضافة المشبهة المحلاة بال كالحسن الوجه لان رفع القبح فيها لا
 يكون الا بذلك الشرط كما مر فحل عليها الصارب الرجل في جواز الجر لا شتر كما في
 تعريف الجرئين كما حملوها عليه في جواز النصب وان كان فيجاء فيها وايضا ليكن
 دخول على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمسألة او على ما
 اضيف اليه اي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فذلك لا يجوز ان
 يكون بين الوصف وما فيه ال اكثر من اسم واحد فيمتنع الصارب راس عبد
 الجاني وبقى من صور المجواز الاضافة الى مضاف لضير ما فيه ال كقوله الودانت
 المستحقة صفوه وواجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والافصح في
 المسائل الثلاث النصب بالوصف امتنعت المسئلة اي مسئلة الا
 ووجب النصب واجاز القر الاضافة للمعارف مطلقا كالصارب زيد والضا
 هذا والصارب فيجوز نصب الثلاثة او جرهما بالاضافة بخلاف الصارب رجل
 فيتعين فيه النصب لامتناع اضافة المعرفة للذكرة ووافقة المبرد والرهاني في
 الضير دون غيره لكن اوجبا في البحر ومذهب من ان الضير كالظن الخالي من ان يتعين
 فيه المفعولية ان كان الوصف محلي بها كالصارب لك فقد شرط الاضافة وتعين
 فيه الجر ان كان مجردا كصاربه لفقده التوسين واما الصارباك والصاربه فبالجر
 فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف متنى او جمعا وكذا النصب ايضا ولا يمنع منه
 حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظم تخفيفا كما تحذف في الاضافة كقوله
 الفارق الحق للمدلب والمستقلوا كثيرا وهبوا بنصب الحق وكثير ورد ذلك
 جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين
 غيره بظهور النصب وذلك في الظم دون الضير هذا وظم مذهب من تعين النصب
 في نحو الرجل انت الصاربه وان عاد الضير لما فيه ال ولينظر الفرق بينه وبين الود
 انت المستحقة صفوه فان هذا الاولى منها لقر به من المضاف فامل فلا تقول
 هذا الصارب رجل لانها لا تنفقا فان الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب
 مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير القر وكونها في الوصف الخاير يتعلق بالكون ان كان قائما

ن

صناعة

رب

ن

وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكاف خبره من حيث الاستدلال وقع
 بفتح الهمزة في تاويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقة محذوف اى وجودا في المضاف
 يكون في اغتفاره وقوعه متنى او قيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف
 رابطها اى في اغتفاره ونقل عن المص كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها للدلالة
 عليها عليه وعليه محل الشئ ان وقع الوصف متنى او جمعا فوجودا فيه مخف عن وجودها
 في المضاف اليه لكن فيه ان الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف
 بل وقوعه متنى الخ لان وجودها في المضاف الاصل فيحتاج لمسوع وهو مشاكلة كونها في
 المضاف اليه كما في وقوعه متنى او جمعا لانه لما طال بالثنية والجمع ناسبه التحقيف
 فلم يجمع لانتصاها بالمضاف اليه فاده الصبا ولا يضاف الله في نسخ تاخير هذا البيت
 مع شرحه عما يفهم وعليها شئ الاشموي لما به تحذف معنى اى فقط كتحذفها ومعنى لفظا كزيد
 زيد من بابها ذات واحدة فيجب فيها الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشرك المتحد
 اللفظ دون المعنى لفظيا كان كعين العين وزيد زيد من اياها ذاتان او معنويا كما في
 الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ وما ورد في مقتضاه كالمثل ان يبقعه في
 ذلك على المسوع وان التأويل المذكور انما هو تخرج للمسوع على وجه صحيح للمسوع لا ريبا عليه
 ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معنوا
 ابق الاضافة الواردة مؤولها بما هنا كما اسلفناه هناك مؤول اجازة الكوفيين
 بل ان تأويل بشرط اختلاف اللفظين في قول الاول بالمسمى انما اذا كان الحكم مناسبا
 للمسمى فان ناسب الاسم ككبت سعيد كز عكس التأويل اى كبت اسم هذا المسمى كيوم
 المحسن فيه انه ليس من المترادفين بل من اضافة الاسم للاخص وهي جائزة لا فادتها تخصيص الاسم
 واما عكسها فمتنع حجة الحق بالمدى الرحلة وصفت بالبحر لانها تنبت في مجاري الماء
 فتم بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها ان يقال
 الاصل بقلة الحبة الحقا ولا شك ان الحبة التي هي في الرحلة توصف بالبحر كما توصف بنفس الرحلة لانها
 جملة ما ينبت في المجاري فكل من العبارتين موم لاضافة الصفة للموصوف لا مانع من جعلها من اضافة
 الاسم للاخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار ان الحقاء صار كالمعلم على تلك البقعة وان كان خلاف
 واعلم ان التأويل في هذه المذكورات يصبر لاضافة حقيقة على معنى لام الاختصاص

قوله

موهلا بفتح الهاء من اوهله لكذا بمعنى اهله له اى جعله اهلاله والمراد لازم ذلك
 وهو كون المضاف اهلا فى نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل واداءة
 سببه وهو كونه اهلا واقامة المضاف اليه هو هذا مع ما بعد تفسيره لصاحبه
 المحذف وليس شرطاً مستقلاً اى معنى كونه صالحاً للحذف انه يستغنى عنه فى افادة
 المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط اى كونه بعضاً من المضاف اليه او كعضه فالاول
 نحو قطعت بعض اصابعه تلتقطه بعض السيارة كما شرت صدر القناة من الدم
 والثانى كفى الرياح الاقوى وكقوله اقى الفواشع عندهم معروفه ولهم ترك الجبل جميل
 زاد الدمايينى او كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال اعجبتنى
 يوم العروبة لان المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا بعض وان كان صالحاً للحذف
 مشين اى النسوة كما اهترت اى مشياً كما هترت اى ما هتت اى امالت و
 الرياح اى مرورها فاعله وفيه شاهد فاكسب التذكير اى بالشرط المذكورة فى
 كلام المتن اكتفاءً وما يكسبه المضاف اى ما من التعريف والتخصيص ^{التخفيف}
 ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدير كقلام
 من عندك وبلغ كقوله فاحب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديارا
 والبناء بالاضافة الى مبنى كما سياتى فى الاربعة عشر من خمسة عشر زيد من فاعل
 لاضافة للعرب وفيه ان اعرابه انما هو لمعارضته الاضافة شبهة لانه كسابة من المضا
 اليه بدليل ان من يعربه لا يختصه باضافة العرب بل مع المبنى اى خمسة عشر
 كما قاله الدمايينى واكتسب التذكير اى بدليل قوله قريب واما لقال قريبه واداءة
 عليه لعل الساعه قريب حيث ذكره بلا اضافة فالوجه ان التذكير فى الآيتين لاجراء
 فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول فى انه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو
 بمعنى مفعول اى مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب فى غير النسب للفرق بينهما
 وقيل الرحمة بمعنى الغفران او المطربى ان فى كلام الله اطلاق التذكير عليه تعالى و
 سواء ادب والحوار ان التذكير هنا وصف للفظ بالجلالة لا للمعناه فلا ضرر فيه
 وذلك ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا اخبر عنه تعالى بحكم
 لا يكون الا كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه

اذا الاضافة لاتصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار ان يصير المحكم عليه كالحكم على
 المذكور قدبر وبعض الاسماء انما يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيها
 للاضافة وعدمها وقوله وبعض اذا يشعر بان الاصل في ملازم الاضافة ان لا يقطع
 عنها واعلم ان اقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافة هو
 الغالب وما تمتنع كالمضرات والاشارات وغيرها من الموضوعات واسماء الشرط
 والاستفهام وما تجب اضافة للجملة فاما مخصوص الفعلية وهو ذات او ما الحينية عند
 من جعلها اسما او لمطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث او يقطع وهو ذات
 وما تجب اضافة للمفرد مطلقا فاما لفظا اونية وهو غير ومع والجملة ونحوها ككل
 اذا لم يقع توكيد او لانفتا او لفظا فقط ككلا وكلتا وعند وما عطف عليه في
 الشا والمفرد الظم وهو اول او اولات وذو وذات وفر وعما كذا وذواتا وكل
 المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل والضمير مطلقا كوحك وكل في التوكيد
 او مخصوص ضمير المخاطب كلبيك واخواته وقصاري بضم القاف مقصورا
 وحمادي بجاء مهيمة بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الاول قصيرا
 كالمصغر حتما اي اضافة حتما اي واجبة ايلاوه مصدر اولي المتعدي
 بالهزة بمعنى اتباعه اي امتنع ان يجعل الاسم الظم تابعا له فالهاء مفعولة الثاني
 واسما مفعولة الاول لانه هو الذي كان فاعلا قبل الهزة وقوله الاتي وشذ ايلاء
 يدي مصدر مضاف لمفعولة الاول والبي مفعولة الثاني ولامه للتقوية هذا
 هو الصواب وحك هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والتنصب فقيل
 على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفضل الابوة والحوثة وقيل لفظ به حتى الاضمي
 وحديج وحدا كوعد يعد وعا اذا انفرد وقيل اصله ليجاد مصدر اوحده بمعنى
 افرده حذف زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا اي منفردا وقيل يحجر على المجلس
 على وحده او باضافة كسج وحده بوزن كسج اي لانظير له في الخبر وكذا قرع وحده
 بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال بحيش وحده وغير وحده مصغر
 بحش وغير وهو الحاراي لانظير له في الشر. ليك اصله الب لك البابين اي
 اقيم على صاعتك واجابتك اقامتين من الب بالكان اذا اقام به حذف الفعل

واقیم المصدّر مقامه فصار البابين لك ثم حذف زوائد وحذف الجار واضيف
 للضمير كل ذلك ليسع الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك
 ويجوز كونه من لب بمعنى الت اي اقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي اذلة
 الانسب تداول بعد تداول او مداولة بعد مداولة لان الادالة هي الغلبة ولا
 تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب اي تداول ولا لطاعتك ومناوبه فيها
 وسعديك لاستعمل الت بعد لبك لانها توكيدها ودوفي زور بالزاي ثم
 الرأى هي الارض البعيدة والجملة حال من يادعوتني والمنع البحر من قولم حوض نزع
 بفتح التاء الفوقية والرأى ممتلى وبيون بفتح الموحدة وضم المشاة التحتية اع
 واسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبينه التقات من الخطاب الى الغيبة على حد اذا
 كنتم في الغلك وجرين بهم دعوت نحو قائله لزمته دية فدعا مسورا الجملة اهالياه
 اي اجاب بقوله لبك فقوله فلما فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت
 والفاء الثانية سببية اي فاجبته اجابة بعد اجابة اذا سألني في امر نابه وخص
 يديه لانه اعطاه بهما ففيه اشارة الى انه اجاب بالفعل كالقول مشى اي
 بحسب الاصل ثم قصد به التكرار وانسلاخ عن التثنية والحق بها في الاعراب
 على المصدريه اي المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادير محذوفة الزوائد
 لا اسما ومصادر وقوله بفعل محذوف اي من الفاظها الت لبك وهذا ذيلك
 بذالين معجبتين فمن معناها فيقدر في سعديك اسعداي اعاون وفي ذوا
 اد اول وفي حنانك اتحن او احن ويقدر في هذا ذيلك اسرع لان معناه
 الاسراع وفي لبك اقيم لانه لا فعل لها من لفظها كما قيل وفيه ان لبك معان
 من الت بالكان اذ القام به او من لب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر في
 كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودوالميك في ذلك نعم ذكر
 جماعة ان معنى لبك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه اي
 اجيب لان لب والت ليسا بمعنى اجيب احصيان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه
 على هذا ايضا وهو لبي كما في البيت المار فان معناه اجاب كما مر لاننا نقول مذلول
 لبي انه قال لبك فلا يصح ان يشتق منه لبك للزور الدور فتأمل ثم ارجع

البصرى رده في نواحي السماء كرتين اى مرتين وقوله في الآية هل ترى من فطور
 اى من خلل بصدع او غيره انه ليس بمثنى اى ليس بكفاح فخللاف يونس في خصوصه
 وغلط ابن الناطم في اجرائه في اخواته ايضا وان ينون نائب فاعله ضمير يعود على
 اذ ونائب فاعله محتمل هو قوله افراده ولم يقل افرادها ايضا كالمثل لا يتوهم عود ضمير
 الى المذكور من حيث واذا وما كاذمبتدا خبره كاذالتانى ومعنى منصوب على
 نزع الخافض اى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا مبرها ما مضيا مثله
 فى الاضافة الى الجمل وقوله اصف جوازا كالاستدراك على قوله كاذمين به انه مثله فى
 مطلق الاضافة لافى وجوبها ويحتمل ان الخبر قوله اصف والرباط محذوف وكاذم
 صفة لمصدر محذوف على حذف مصنف اى والذي مثل اذ اصفه اضافة كاضافا
 اذ فى كونها للجمل حال كونها جائرة وهو حيث واذا الاول ظرف مكان لا يخرج
 عن الظرفية الا نادرا او قد يراد بها الزمان وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياؤها واوا
 قيل والفاو بنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء المكان غيرها
 والثانى ظرف زمان ماضى وقد ترد للاستقبال فى الاصح بدليل فسوف يعلمون
 اذا الاغلاط فى اعناقهم وتلزمه النصب محلا على الظرفية ما لم يصف اليها زمان
 كيوئذ والامه كانت فى محل جرب الاضافة فلا تقع مفعولا كبره ولا بدلا منه عند الجمل
 واما نحو واذا انتم قليل واذا ذكر فى الكتاب مرهم اذا ابتدئت فتقول بانها ظرف
 محذوف اى واذا ذكر وانعمة الله عليكم اذ انتم واذا ذكر قصة تريم اذا ابتدئت وتردد
 للتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ ظلمت انكم اذ اى لاجل ظلمكم وهل هي حرف كاللا
 او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للمفاجأة بعد بينا وبينما
 كقوله فبينما العسر اذ دارت مياسير وهل هي ظرف زمان او مكان او حرف
 لمعنى المفاجأة او زائد اقوال الى الجملة الاسمية قال فى التصريح شرط الاسمية
 بعد حيث ان لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ ان لا يكون خبرها فعلا ما مضيا
 على ذلك س هو وتعل ذلك شرط للحسن لا يجوز لما فى المعنى ان نصب تريم فى جلست
 حيث تريم اراء ارجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية اكثر اهورى
 المفعول يقع اضافة اذ الى اسمية مجرورها فعل ماضى حيث اذ زيد يقوم دون اذ زيد يقوم

لان اذ الماضي فيقع ان تفصل منه اما ترى ان تمامه نجما يضئ كالشهاب لا يحيا
 وترى بصريته مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل
 مفعول حيث وطالعا حال منها اي ترى مكان سهيل حال كونه طالعا فيه اذن
 سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هي مبنية على اصلها او
 لروا السبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذفت خبره
 اي حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه اذ قام زيد يشعر باشرط اضمت
 الفعل لفظا كما في المثال ومثله الماضي معنى نحو واذا يرفع ابراهيم القواعد لا غيرا
 ويحذف الجملة او مثل اذ في ذلك اذ اقوله تعالى ولكن اطعمتم بشر مثلكم انكم اذا
 تحاسرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله والعيش منقلب اذ اذنا
 اي اذ اذنا كذلك وليست مضافة لمفرد كما توهم غير محذود اي ليس للاختصاص
 اصلا كما مثله ومنه يوم لانه لا يختص بالنهاية بقريته كان يقال ما رايت يوما
 وليلة والما كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهارا وله اختصاص
 من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف
 للجملة بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين واسبوع وسنة وعام وعلى تعيين
 وقت كأمس وغدا بل الى الفعلية هذا مذهب س من ان مشبه اذ واذا يعامل
 معاملة ما يضاف الاول الى الجملتين والثاني الى الفعلية فقط مثلها وواقفة
 الناظم في مشبه اذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه اذ فجوز اضافة للاسمية تدل
 يومهم على النار يفتنون وقوله فكيف شفيعا يوم لاذ وشفاة بمفعول فتلا عن سوادين
 فان يوم فيها مستقبل كما اذا واجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق
 وقومه فيوم فيها مشبه لاذ لا هذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذ يجوز اعرابه
 وبنائه على التفصيل في مشبه اذ هو شهر وحول اي وسنة وعام كما في السيوطي
 والدمايني وقيل ايضا فان الجملة كسنة او عام كان كذا انظر الضبان او اعراب
 ينقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن ما كذا تنازه الفعلان قبله متلوف فعل
 اي الذي تلاه فعل مبني يجوز فيه الاعراب والبناء وقيد في الكافية بما اذا لم يكن
 مشي فقال وما كذا جرى شرثني فليس عن اعرابه يستغنى

قارب

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة تجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كقولهم
 وح وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهد ونحوها ما هو شديد الالتماس
 اذا اضيفت لمفرد مبنى جازان تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من
 المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح
 الا بما اضيف اليه فهو اهل لاكتسابه منه البناء نحو مثل ما انتم تنطقون لقد تقطع
 بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الاول صفة لحق والثاني
 فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتحصل ان الاضافة تجوز البناء في ثلاثة انواع ايضا
 الظرف المبهم الى الجملة واصنافه الى مفرد مبنى واصنافه المبهم غير الظرف الى مبنى منع
 ابن الناطم الاخيرين قائلان لا يجوز ان تكون الاضافة الى المفرد المبنى ميبا للبناء
 لافي الظرف ولا غيره لانها تكف سبب البناء واختصاصها بالاسماء فكيف تكون
 سببا فيه والقصات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال
 من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفعول من الفعل ودون صفة لمبتدأ متخذة
 اي مناقوم ودون ذلك اهاى واما يومئذ فنصب على الظرفية لامبني تنبيه
 عد في الشذوذ هذا البناء بانواعه الثلاثة مما ينبغي على الفتح لا غير الا انه جعله
 نوعين فقط احدهما الزم المبهم المضاف للجملة والثاني الاسم المبهم زمنا او غيره
 لمبنى فبناء الاول الاضافة الى الجملة ولما كانت جائزة كان جائزا لخلاف حيث واما
 الثاني فلاكتسابه من المضاف اليه كما مر وبنيا على حركة اشعار بعروض البناء
 في الجمع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصلا بالفتح تخفيفا لتقل الاضا
 للجملة والمبنى حتى آثره على اتباع الكهريين بعد في يومئذ كذلك فعلم انه لا يجوز
 بناء المذكورات على غير الفتح لاقياسا ولا سماعا لانه لو سمع لم يذكرها صلحت الشذوذ
 وغيره فيما بنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عل الاية بان البناء الجائز
 بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجملة لانهما من واحد
 وهذا مما لا يخفى على من له ادنى الملم بالعلم واهل الكوفة يخفى على متعصبى زمنا حتى
 جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره بفعل ما مضى الاولى مبنى كعبارة المصنف المشهور للمضارع
 مع اخذى النونين على حين نواى في حين وكذا ما يأتى لما مر ان على الجملة للظرف

بمعنى في تمامه فقلت الماصح والسبب وازع بالزاي والعين المهملة اي مانع
 من الهو ومذهب البصريين هو علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة
 فلا وجه له مع الاسم والفعل العربي واجابوا عن الآية بان اسم الاشارة عائد
 للمذكور قبله ويؤخر طرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى
 القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وايضا فالمشاكلة انما تطلب بين المضاف
 والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده الا ان
 يقال الفعل هو المقص بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى
 مجموع الجملة وعلله المصيان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط
 في جعله الجملة بقدر مفتقرة اليه والى غيره بعد ان كانت كلاما تاما وذلك
 عام في كل جملة جعل الافعال بنقل حركة الهرة الى اللام للوزن كمن يظن الماء
 من هان يهون اذا سهل اي تواضع اذا اعتلا اي تكبر غيرك الى الجمل
 الفعلية اي الماصوية غالبا ويقبل للمضارعية وقد اجتمع في قول ابى ذؤيب
 والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما لمزمتها لتضمنها معنى
 الشرط غالبا وان خالفت الشروط في انها لا تجزم اختيارا وفي اختصاصها
 بالمتيقن والمظنون بخلاف باقى الادوات فانها المشكوك والمستحيل كانت
 كان الرحمن ولد واما نحو اذ ان مت فلنتريله منزلة المشكوك لا بهام زمن
 وقد تجرد من الشرط نحو واذما غضبوا يغفرون بدليل خلوه جملة هم يغفرون من
 القاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف
 للمستقبل وقد تجرى للماصي كآية واذ ابروا تجارة وللحال كالواقعة في القسم عند
 جماعة بناء على ان عابها فعل القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية اصلا عند
 الجمهور واما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عنى راضية
 فني فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم اي لاعلم شانك اذا كنت
 وقوله تعالى حتى اذا جاؤها حتى فيه ابتداء لا غائية تجارة لا ذا وهي منصوبة
 بحرفها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوا
 بالقاء واذ الفجائية لا يمنع عملها فيما توسعهم في الظروف وان لم تستحق النقد

فما ظنك بما يستحقه او يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترن بهما واما ان كان عاملا
محدوفا يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو لعامل فيها كسائر الشروط قال انها
غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جازمت كما في المعنى وحق فالفرق بينها
وبين اذ وحيث انه يحصل الربط فيها من جملة الجواب والشرط بكونها شرطا
كما في اين ومتى واما اذ وحيث فلولوا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجرد
عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر لي يحصل بها الربط
فتدبر ومثل اذ الما الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره
بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط قصاف لشرطها وتنصب بجوابها
كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي فلا يكون شرطا
وجوابها اما ضامين عند كثيرين ولذا اختار في المعنى كونها بمعنى اذ لا بمعنى
حين كما قيل واما نحو فلما انجأهم الى البر فنهتم مقتصد فلما ذهب عن الهمم الروع
وتجاءت البشرية بجار لنا فالجواب فيها محذوف اي انفسموا قسمين واقبلت الجار
ولا ضايق الى الجمل الفعلية كما اذا واما قوله اقول لعبد الله لما سقاونا ونحو يواذي عبد الشمس
فعل محذوف احد من المشركين استجارك لان سقاونا فاعل محذوف يفسر
وهي اي سقطت وشم فعل امر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود
لوجود فلا محل لها بفعل محذوف اي يفسره المذكور ومثله اذا السماء انشقت
واما قوله اذا باهلي تحتة حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضرار كان اي
اذا كان باهلي نسبة الى باهلة ارض ذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة
اكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال معجمة من امر اشرف من ابيه وخالفة الاخضر
اي تابعا للكوفيين كما اجازوا دخول اداة الشرط على الجمل الامعية بلاتفرق
اي بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانها موضوعان
لتأكيد الشئ فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق ان الجواب
المدى الغاية والوجه والقبيل بفتحين الجملة اي وكلا ذلك المذكور من الخير
والشرذ وجهه يصرف اليها فذلك مفرد لفظا متشعب معنى على حد عوان بين ذلك
اي المذكور من الفارض اي السنة والبيكر الشابة والعوان النصف واجد

بكسر الدال خبر عن كلابا اعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجدأى بالالف لانه
 خبر مفعول والياء مفعوله الاول وعصدا مفعوله الثانى اياى شرطية كانت
 او موصولة او استفهامية او وصفية وضمير كرى بها الاى لا بالعموم السابق لان الوصفية
 لا تكرر ولا ينوى بها الاجزا او تنو الاجزا بمجرد حذف الياء لعطفه على كرىتها
 وفصل بينهما بحجاب الشرط لكونه ليس اجنبيا ولا يراى بان تقديم الحجاب على الشرط
 وهو تنو متنع لانه يقتصر فى الثواني افاده يس واخصص بالمعرفة اى غير
 ما سبق منعه وهو المرفد المرف غير المنوى به الاجزا والياء داخله على المقصود
 عليه وايا مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة وبالعكس عطف على
 المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على اياهى مفعوله اى واخصص
 ايا الصفة بعكس المعرفة وهو الكثرة والاولى بالصد لان العكس لغة تبديل اول
 الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل ان الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس اى والصفة
 ملتبسة بعكس ذلك الحكم اى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغيير
 فطلقا اما صفة لمصدر محذوف اى تيمكلا مطلقا او حال من الهاء فى بها
 اى سواء اضيفت لشكرا او معرفة غير ما سبق منعه لكن يرد على هذا ان الحال
 لم تطابق صاحبها فى التائيد الا ان يجعل مصدرا ميميا اى ذات اطلاق
 لا اسم مفعول الا اذا تكررت ولا يجب اضافة الاولى منها للضمير المتكلم خلافا
 لبعضهم او قصدت الاجزا مثله قصد الجنس كاي الدينار دينار لك و اى الكسب
 اطيب وكذا العطف بالواو كاي زيدا وعمرو قام اذا قصد الاستفهام المحصر
 ممنوع فان التكرار وقصد الاجزا با تيان فى الموصولة والشرطية ايضا دون الحالة
 والوصفية وهما وان شتمها قول المص وان كرىتها ولكن خجما منه بقرينة انما لا
 يضافان لمعرفة اصلا افاده سم فانشطية المكررة كاي وايك جاء يكره وذات
 الاجزا اى زيدا عجبك العجبتى والموصولة اضرب اى زيدا واى عمرو وهو قائم واقطع
 اى زيدا هو قبيح اى الجزاء الذى هو قبيح منه الا الى المعرفة اى غير ما سبق منعه
 الا الى شكرا اى مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول او معنى فقط
 كالذى بعده وتكررت برجل اى فتى وهى دالة على الجمال اى رجل كامل

مجتهد هو اسم رجل وايمافتي بنصب اى حال منه وما زائدة وفقى مصناف اليه
 فانها لا يضافان ان قد علمت ما فيه لدن كعصده على الأثر ويقال لدن كبحر
 ولدن كبيد ولدن كقلت بكسر التاء ولدكهل ولدكقل ولدبفتح فضم وغير ذلك
 واذا اضيفت المنقوصة النون الى مضمر وجب رد النون فلا يقال لدن
 فجر فائدة بيان ان عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدم لانه
 لم يصح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال
 المصدر وبعد جره الذي اضيف له وفي اسم الفاعل وانصب بذا الاعمال تلوا
 واخفض وفي الصفة المشبهة فارفع بها وانصب وحرف في اسما والافعال
 ويعملان الخفض مصدرين ومع مع أو الأولى بفتح العين عطف على لدن
 فهو مفعول الزموا كما اشار له الش والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل والمجمل مستأ
 لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الأولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع المقص
 الملازمة للاضافة اى لفظا فقط لظاها وضير ومع اى الظرفية ففى
 الملازمة للاضافة بخلاف المفردة فى جاؤها فلا نزمة للحالية على ما سياتى
 فلا تبدأ أو عبارة غيره لمبدء غاية زمان أو قال الدمايين فسمها نفس المبدء الا
 ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 اى ان الثلاثة مجموعة فيها فى وقت واحد بخلاف عند فانها وان لزمت الظرفية
 او شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا
 يجوز حيث من عنده ومن لدنه وجلست عنده لالذنه لعدم الابتداء فيه وايضا
 فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعملة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لأنها
 جزء خبر ولا يجوز فى لدن اى كونها فضلة فنبت لشبهها الحرف فى الجمود حيث
 لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جمودها بلزوم الظرفية او شبهها كما قيل لان
 عند كذلك وقيل نبت لشبهها وضع الحرف فى بعض لغاتها وحمل الباقي عليه
 ووجهها فى اسباب البناء حلة اخرى عن ابى حيان وكذا الجواب عن بتانها مع
 اضافة فانظره واعلم ان لدن تخالف عند فى بتانها عند الاكثر ولزومها
 ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا فى ان الغالب جرها من ويجوز افرادها

قبل غدوة كاسيأتي وتضاف الى الجمل كقولهم وتذكر نعماء لدن انت يافع
 وقوله صريع غوان راقصن ورقنه لدن شبت حتى شاب سودا الذوايب
 وفيه تخص للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظرف المكان
 غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق فتلك ستة امور وامالدى فمثل عند
 مطلقا حتى في الاعراب كما صرح به في الفنى الا انها تمتنع جرها بالحرف وقد مر الكلام
 على عند في باب الظرف وهو الكثير من غيره ما مر من قوله لدن شبت ولدن
 انت يافع وقيس تعربها الى تشبهها بعند وعرابها عندهم مخصوص
 بلغتها المشهورة وهي كعند فتحرك النون بالاعراب كما في التسهيل وللمع
 لكنه استكن الدال الخائى وكسر النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص
 بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اشامها الضم كما صرح به
 في الجمع ونقل عن الفارسي ان كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال للاعراب
 ويحتمل الخائى كما يحتمل ان الكسر للساكنين من جر الكلب ظرف مكان متعلق
 بمخذوف خبر زال فان قدر من مادته لمجرد ان كان قياسيا والافسماعى كما مر
 على التمييز الى لدن لانها اسم لاول من منهم ففسر بغدوة فهو تمييز لفرد
 ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولهذا قال في فان المتبادر
 منه ان الباء للالة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه انه يصدق بنصبها على
 التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة
 وحذفها اخرى ويضعفه سماع النصب بها مخذوفة النون واسم الفاعل
 لا ينصب بلا تنوين الة مع ال فان جعلت الباء للمصاحبة صدق باضاركا
 لدن كانت الساعية اى او الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن
 وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة
 الجراى باضافة لدن اليها للاصل اى الغالب في ثالى لدن من الحجر
 فالمتقنى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرورغا بالانصب المعطوف
 على مجرور غير في الاستثناء وامة غدوة ليس في محل جراضلا فهو من العطف على
 التوهم مرفوع بكان اى التامة لمكان الاستصحاب اى فقط كزيمع

والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات او وقته فقط كجئت مع العسر وقد
يحتالهما كاكل او جلس زيدا مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في الاكل والجلوس
ولكانه ولذا امتل به الشئ للكان وقد تأتي لزمان يقرب من اخر نحو ان مع العسر
يسر ان مع اليوم اخاه غذا وهي ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترا
عند فخر بن حكى شى ذهبت من معي ومنه قراءة هذا ذكر من معي بتسوية ذكرا
من عندي وقد تعرف عن الإضافة فترة لأمها وتنصب على الحال دائما كجاء الزيدان
او الزيدون معا وقيل كثيرا ويقال كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان او الزيدون معا
فاصله معي فعل به كفتى واعرابه مقدم على الالف المحذوفة عند المص ومذهب
الخليل ان فتحه اعراب وليس مقصورا واختاره ابو حيان وعلى الاول ففي ناقصة
في الإضافة تامة في الافراد عكس اب واخ واما ايده فناقصة فيما وغالب الاسماء
تامة فيها فالاقسام اربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المص ومال
اليه في المعنى وفرق بينهما ثعلب بان معاتدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا
عليه قول امرئ القيس مكرم مقبل مدير معا اذ وقت الكرو والقبال غير وقت
الغرو والادبار الا ان يخص ذلك بعدم القرينة وهي في هذا البيت استحالة الاجتماع
فتح اعراب اى اشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلته ودالة على
حضور نحو فتحى ومن معي او على قرب كما مر بقله ثم عن المص ارضبان ولينظر ما هذا
التعليل مع ان اعراب الاسماء لا يحتاج لعلته ولو سلم فالتعليل بلزوم الإضافة
المعارضة لشبه الحرف الأتى اولى فتأمل فرشي أو المراد منه اللباس الفاخر والمال
ولما ما بكسر اللام اى وقتا بعد وقت والبيت بحرير يلبس به هشام بن عبد الملك
مبنية على السكون قبل مجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان
له يوضع له حرف فالذى ينصبها اوظاهره ان كلام المص على التوزيع والاقرب
فيه ان الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للحنفة والكسر على اصل التخلص وذلك لان
الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل اليه في الساكنة ولان فتح الاعراب مر ذكره
في قوله ومع فذكره ثانيا تكرر واضم بناء او مفعول مطلق على حذف مضاف
اى ضم بناء او حال من المفعول وهو غير او من فاعل اضم وعليه فيستانع هو ووا

في غير لانه في معنى بانبا وكذا يقال في قوله واعربوا نصباً ولو قال وغير واضمها
 اذا عدت ما اختلفا دلزوما للاضافة لعطفها على لذن الا ان يقال راعي جواز
 قطعها لفظاً ومعنى بقلة قبل كغير مبتدا وخبر ويجوز البناء فيها ما في حسب
 حكاية بحال نية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها
 ما يوجب تركه واما الباقي فيستعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها او بنا
 وهي اما عطف على قبل حذف العاطف في بعضها او مبتدآت حذف خبر الدلالة
 ما قبلها واعربوا نصباً اي او حرامن واقصر على النصب لانه اصل الظرف
 وما من بعد قد ذكر ادخل فيه غير لذكها بعد قبل في قوله قبل كغير فيجوز
 اعرابها نصباً كما سيأتي لكها ليست طرفاً فينبغي ان يراد بقوله نصباً ما يع نصب
 الظرف وغيره وهي غير اى اذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فيجوز
 الاحوال الاربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير
 بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل في الابهام كما قاله المبرد
 وجعله الاخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز فهمها منونة
 لقطعها عن الاضافة رأساً وعلى كل في اسم ليس والخبر محذوف اى ليس غيرها
 مقبوضا وهي الخبر على الاول في محل نصب والاسم محذوف اى ليس المقبوض
 غيرها ويجوز قليلا لنصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين
 لنية اللفظ كما في التوضيح لانها فتحمة بناء لامناقة المبنى لان حذفه يضعف عن
 تأثير البناء ويجوز الحذف ايضا بعد لا كما حقه في القاموس ومراد على من جعله
 كما سماعه في قوله جوابا بنحو اعمد فور بنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
 وع فتبنى على الضم في محل نصب على انها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت
 عن الاضافة لفظاً ومعنى كانت فتحمة بناء كفتحمة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه
 فتحمة اعراب لاضافتها تقديراً فان قدرت لاعاملة كليس تعين ضمها اسمها
 فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء اول لفظه فاعراب كما اذا نونت لقطعها
 عن الاضافة رأساً فتدمر . وحسب اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح
 وغيره احدها اضافة لفظاً فتكون معرفة بمعنى كما في اسم فاعل لا يعرف بالاضافة

فتارة تعطى حكم المشتقات نظر المعناها فتكون وصفا للنكرة وخال من معرفة
 كمررت برجل حسبك من رجل او بر يد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجمود
 نظر اللفظها فتقع مبتدا وخبر في الحال او في الاصل نحو حسبهم حجمم بحسبك وهم
 فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكنى لان العاقل
 اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال اتفاقا الثاني قطعها عن الاضافة لفظا
 فتشرب معنى النفي زيادة على معناها الاصل فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم ابدا
 وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب او الحالية هكذا زيد حسب اي حسبى او حسبك
 اي كافيك عن طلب غيره او الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالقاء زائدة لتزيين
 اللفظ وحسب مبتدا حذف خبره اي نحسب ذلك او عكسه اي فذلك حسبى وهذا
 اولى لانها نكرة كما مر في خبر بها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين و
 فكلام المص و الشارح منتقد لان قوله واعربوا نصبا او يقتضى ان يقال فيها حسبيا
 بالتسوية لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكر مع انه
 لم يسمع ولا وجه له من القياس وايض قوله نكر يقتضى بفهمومه انها عند اصنافها
 لفظا ومعنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت ان محل قوله وما من
 بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الائمة افاده
 المصريح واول التصحيح ان اصله اوال بواو بين هرتين بدليل جمعها على اكل
 قلبت الهزة الثانية واو ادم وقيل اصله ووال بهزة بعد واو بين قلبت الهزة وواو
 والواو الاولى همزة وكان حقه ان يجمع على ووائل لكنهم استثنوا واو بين اول
 الكلمة وله استعمالان فتارة يرد اسمها بمعنى مبداء الشيء نحو ماله اول ولا آخر وتا
 يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عامها واولا بالتسوية لانه قد يؤنث بالتاء ووزن
 افعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه تاء كما سيأتي وتارة بمعنى اسبق فتليه
 من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لجرده من التاء هكذا اول من هذين
 وهل هو فعّل تفضيل لافعل له من لفظه او جار مجراه في تجرده من التاء
 وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الملا واول الناس اي قبله قال
 ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعها عن الاضافة قاله ليس اخصا بزيادة

ودون هو اسم للمكان الادنى اي الاقرب من مكان المضاف اليه كجسنت
 دون زيد اي قريباً من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة
 المفضولة تشبيهاً للمفعول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم في مطلق تجاوز
 شئ لشيء كفعلت زيداً الاكرام دون الاهانة واكرمت زيداً دون عمرو
 ويميناك وشمالك مثله في التوضيح والمجمع وغيرها وخالف الرضى شنع قطعها عن
 الاضافة مبنيين على الضم او معربين بلا تنوين وعل علمها انها بمعنى فوق
 وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة
 لقطعها عن الاضافة اصلاً بان اريد بها علو محمول كقوله كجلود صخر حطه
 السيل من عل بكسر اللام اي من شئ عال فحقها التنوين لكثرة ترك الروى لالنية
 ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوي لفظه او معنا
 الا اذا علم كامر وهنالك كذلك اذ المراد من اي شئ عال لا علو شئ بخصوص
 وتوافقها في انها لا تستعمل الا بمجروبة عين ولو معرفة ولا يجوز نصبها وفيها الانقضا
 لفظاً اصلاً واما قوله يارب يومرلى لا اظله ارض من تحت واضحي من عله
 فالهاء فيه للسكت بدليل بئانه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافاً ولا يقان بخ
 لاضافته الى الضمير المبني لانه كان يجب فتحه كامر وهذا مضموم وفتح ما يقتضيه
 جعلها في عدا هذه الاسماء من انها تصناف لفظاً وانما يجوز نصبها قال التوضيح
 ما اظن شيئاً عنهما واقعاً واما قول الصحاح يقال آتته من عل الديار اي بالاضافة
 فسهو كما في شام الشذور ويجاب بما مر عن المصريح ومن قبل نادى او بحر قبل
 بلا تنوين اي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى او محرو وياضافة مؤولى اليه
 والمفعول محذوف اي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومؤولى الثاني مفعول
 عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة
 والصدقة وغنوها من قبل ومن بعد بالتنوين قراءة شاذة اغص
 بفتح الحزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء وغرغ
 وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال اغصنته متعدداً بالهزة فصل
 هذا يكون اغص بضم ففتح مبني للمفعول والقرابة العذب ويرى بدله الحميم

اى البارود ويطلق ايضا على الحار فهو من الاضداد وينوى معناه اشهر ان المراد
 بذلك ان ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وكذلك
 المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وامامية اللفظ فهي ان يكون لفظ المضاف
 اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق
 الا بمجموع المتضامين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الامير
 في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم
 يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والله
 يظهر بالبال انه عند الحذف لا ينوى اللفظ وفي تلك الحالة يجوز ان اعراب
 والبناء على حد نحو يوم اذا اضيف للجملة ويقويه انه لم يوجد هنا سبب بنهض البناء
 بل يقولون علمته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلا لم تستعمل
 في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وقارة يقولون غير ذلك مما سيأتي
 هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي ان المراد بنية المعنى ان يلاحظ
 المضاف اليه معبر عنه باى عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف
 نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضناف
 مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ في قوة نية لفظ المضاف
 اليه اه وفيه ان ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضي
 البناء الذي هو المراد والاعراب اصل في الاسماء فلا يحتاج لمقتضى الازالة عنها
 الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له
 نظير محل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الاول ان الاضافة
 ولو كانت نسبة بين المتضامين لكن خص بها الثاني لانه العلة في افاذ
 لانك اذا قلت وبعد وسكت كانت البعدية كلية تشمل بعد زيد وغيره فاجاد
 البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الا من المضاف اليه فقولم وينوى معناى
 المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا دنى ملايسة وانما خص بناؤه
 بهذه الحالة لانه معنى جزئ لا يستقل بالمفهومية فحقه ان يوردى بالحرف وقد ادى
 هنا بالمضاف وحده فصار مشبها الحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لضمته معنى

اى لا فادته معناها ودلالة عليها في الجملة وان كانت بعد مثلاً لم تستعمل فيها كما تنقل
 من في الشرط لان البناء العارض يكفيه اذنى سبب اولانه لما ادى بالمصنف ووجه v
 واستغنى به عن المصنف اليه صار مشبهها لا بحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده فمن
 ثم يسمونها العايات لانها صارت غاية اى آخر اى النطق بعد الحذف واما في نية
 اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمصنف ووجه بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقد
 فلم يبين ويقال للدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبني بالامورج فاصح
 الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصححاً للقواعد كما لو في نحو
 عمران الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان في ذلك مقتضا
 يكفى في التفرقة بين حالتى البناء والاعراب واما الاقتصار على حالة واحدة يجوز
 فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خالياً عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما
 تعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله اعلم
 فانها تبني اى لما تر من تضمنها معنى الاضافة او شبهها باحرف الجواب
 اول شبهها الحرف في الجوز بل زومها استعمالاً واحداً وهو انظر في غالبها وعدم التثنية
 والجمع والافتقارها للمصنف اليه وان كان مفرداً لان هذا البناء عارض يكفيه
 اذنى شئ بخلاف البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما اعربت عند
 ذكر المصنف اليه اونية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظاً او تقدير
 وحركت للدلالة على طر والبناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات اولستو
 باقى الحركات اذنى حالة اعرابها لا تضم بل تنصب او تجر من فقط لكن نقل المصنف
 على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة اصلاً اي
 اما بعد فكان كذا والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف المعنوي والرابط مخذوف اى
 اما من قال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع علم
 القطع ايضاً اقب من القبح وهو دقة المحصر يصف فرسا بانها ضامر البطن عريض
 الظهر فقوله من على اى من علوه وهو ظهرو من اول اى من اول غيره اى من قبله
 اعرابها لا ينصرف لا يثنيها ان الكلام في اول التي هي ظرف بمعنى قبل اذنى
 التي هي وصف بمعنى اسبق لانه ذكر الفتح استطراداً للتميم ما حكاها الفارسي

ولعل المعنى ابدان في وقت اسبق من غيره يأتي خلفا في اي غالباً يدل
 قوله ورماعوا ثم لقيام قرينة اي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد ترديد غلام
 زيد لحصول اللبس بخلاف امثلة الشرفان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور
 ولا بد من صلاحية الثاني لا عراب الأول فلا يحدف المضاف للجملة لانها لا تصلح
 لا عرابه تنبيه قد يحدف مضافان فاكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو
 وتقولون رزقكم انكم تكذبون اي وتقولون بدل شكر رزقكم تكذبون فكان
 قاب قوسين اي فكان مقداره مسافة قرينه قاب قوسين كما قدره الرخشي
 بناء على تفسير القاب بالمقدرفان فسر بما بين مقبض القوس وطر فيها احتيج
 الى مضاف آخر في الخبر اي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب اي مثل قابي
 قوس والاصح ان الحدف تدريجي تحذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث
 وهكذا باعرابه مثله باقى احكامه لانه يخلفه ايضا في التذكير والتأنيث والامر
 والتنكير وغير ذلك كما بينه الاستثنوي ورماعوا اي استداموا جره كما قد كان
 اي كما تجر الذي قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي
 التركيب لبالذات او بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل
 من الجزئين اثر المضاف ودفع بذلك توهم انه جرد يد بغير المضاف لكن
 بشرط اى ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف توقد مضارع اصله في
 توقد فحذف كل اوزاعا لم يعطف نار الاول على امر الاول العامل فيه كل والثاني
 على الثاني العامل فيه تحسين لان العطف على معمولي علملين مختلفين ممنوع
 عند س اما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسين في
 قراءة من جرا الآخرة هي مخالفة للقياس من جهة ان المضاف بعض المعطوف
 وهو الجملة لا المعطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من الجر وبغير لامع
 ان شرط الحدف اتصاله به كالبيت او فصله منه بلا كقولك
 ولما مثل الخبر يتركه الفتى ولا الشريانية امر وهو طانع اي ولا مثل الشر
 ونحو ما كل سودا فحة ولا ايضا شمة اي ولا كل ايضا لكن نقل سم عن الاكثرين عد
 اشترط ذلك والاول اولى اي تقدير باقى فيكون مقابلاً للمعطوف عليه

والشيء كثيرا مما يحل على مقابله كالحال من الاول واذا ظرف لحاله اي فيسبق
الاول كاشا كاله وصفته وقت اتصاله اذا عطف لى ولو بغير الواو
اسم مضاف الى مثل المحذوف اى او عامل في مثله بغير الاضافة كقوليه
مه عاذنى فهما نالان امرجا بمثل واحسن من شمس الضحى وقد يترك تسوين المضاف
لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول لبي برزة غز ونامع
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثمانى بفتح الياء بلا تسوين اى ثمانى
غزوات سهل وخرزها بدلان من الارضين والخرن بفتح الهمزة وسكون
الزاي ضد السهل ونيطت اى تعلقت فى مرمى الامال استغارة بالكناية
وتخييل ونيطت ترشيع ومن قبل ذلك وقيل الامثل من قبلي فحذفت الياء
وبقيت الكسرة دليل على انها فلا شاهد فيها لان حذف ياء التكلم جازا كثيرا بدون ذلك
الشروط فلا خوف عليهم اى بالضم بلا تسوين مع كسر الهاء وهى قراءة ابن محنص
ولا هملة او عاملة كليس وقرأ يعقوب بفتح بلا تسوين على علمها كان مع ضم الهاء
فان قدرت الفتحه اعرابا كان فيه الشاهد ايضا او بناء فلا وعند الفخر المخصصة
الفرا بما يكثر اضطرارها فى الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقيل ويجوز ان العامل
فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على مفعول واحد بخلاف نحو رايت
دار و غلام زيد فيمتنع لعدم الاضطراب فصل مضاف مفعول باجر وهو مصدر
مضاف لمفعوله ومثبه فعل باجر نعت لمضاف وما نصب فى موضع رفع فاعل
بفصل وعائد ما محذوف اى نصبه ومفعولا الخ حال من ما او من ضميرها المحذوف
اى اجزان يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف
او ظرفه فصل عين نائب فاعل يعب باجنبي متعلق بمحذوف حال من
ضمير وجد اى وجد المضاف مفعولا باجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير
وجد على رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به التجارز او هذا
مستتر اجاز المص اى تبعاً للكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة
مطلقا ولما تبعهم الرنخشى رد قراءة ابن عامر الآتية مع قوا ترها وشرط الفصل
مطلقا لان لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله من مفعول به

اى غير هامة فلا يجوز اجنبى قول زيد منطلق عمرو وبجر عمرو ورفع زيد وتردد سم في
 جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع ان المتضايقين
 كالشئ الواحد قتل اولادهم برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى
 شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار امرهم به واولادهم مفعول فصل به
 بين المتضايقين وحسن ذلك كونه فضلا غير اجنبى من المضاف وربته
 التأخير عن المضاف اليه لفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا يستكره
 الفصل بالرفع اختيارا التمكن في موضعه ترك يوما الخ ليس ينظم ويوما
 ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف اى
 ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل ان مضاف لمفعوله والفاعل محذوف
 اى ترك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى بنصب وعده هو المفعول الثالث
 لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسوله
 تاركولى صاحبي اى فتاركوم مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه و
 فصل بينهما بالتجار والمجور والالهامين ويحتمل ان حذف النون للتخفيف
 كقراءة المحسن وما هم بضارى به من احد الاضافة بالقسم زاد في الكافية
 مما يفصل به اختيارا اما كقوله هما خطتا اما اسارومنة وامادم والقفل بالمر اجد
 اى الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا اسرا و قتل والخطبة بالضم
 الحصلة لكن المضاف في هذا القسم ليس مشبها للفعل فقتضاه عدم اشتراط
 ذلك فيها فاقامتل باجنبى المراد به مفعول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره
 كالمثل او مفعولا كقول جرير تسقى متيا حاندى المسوك ريقها كاتضمن المنة الرصف
 اى تسقى المسوك ندى ريقها والامتياع الاستياع فهو اما ظرف اى وقت
 امتياع او حال اى محتاحة والرصف حجارة من صوف بعضها الى بعض وماؤها
 ارق واصفى من غيره اوفاعلا لغيره كقوله انجب ايام واللاه به اذ جلاه فنعم ما جلا
 الحانجب واللاه به ايام اذ جلاه ومن المختص بالضرورة ايضا الفصل بفاعل
 المضاف للمرأة انه اسهل من الفاعل الاجنبى كقوله نرى اسمها الموت تسمى ولا تسمى
 ولا نرى من نقص هو انا العزم وقوله ما ان وجدنا الموت ولا عدنا ما نرى وجد صب

برفع اهواءنا ووجد وجرا العزم وصب ومنه غير ذلك كما خطت وما مصدرية
 هي وصلتها خبر عن محذوف اي رسم هذه الذا كخط الكتاب نحو ويقارب اي بين
 حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء اي يباعدها عنها والجملة صفة يهودي فالضير في
 الفعلين له نجوت اذ قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله
 وقتل على عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم فسموا سيفهم وتواعدوا لبيع
 عشرة ليلة من رمضان فلما خرج على ذكر الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن
 ابن ملجم المرادي نسبة الى مراد بفتح الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس
 بسيفه فارجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به
 الارض فجسوه حتى مات الامام على بعد يومين قتلوه واما معاوية فضربه
 صاحبه فاصاب اوراكه وكان سميما فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد
 ذلك واما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وانا بن ريبلا من بني
 سهم يقال له خارجة فضربه الرجل فقتله فلما اخذ وسمعهم يحاطبون عمرا
 بالامارة قال او ما قتلت عمرا لو ابل خارجة قال اردت عمرا وازاد الله خارجة فقتله
 عمرو وفي ذلك يقول الشاعر وليها اذ فدت عمرا خارجة فدت مليا بمن شاك من البشر
 والاصل اذ اي ففصل فيه بين المضاف وهو ابي والمضاف اليه وهو طالب
 بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح وفيه انه ليس نعمت النفس المضاف بل المجمع المتضا
 لان العلم مركب منها لكن لما كانت تبعيته في الاعراب انما هي للجزء الاول جعل نعمتا
 له وفاق كعب الاقاله بمير بالجم مصغر الخو كعب بن زهير صاحب بانة سعاد
 يحرض به كعبا على الاسلام لانه اسلم قبله كان يزدون اذ قال ابن هشام محتمل
 ان ابا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهدية والتم
 افده بالذکر لان له احكاما ليست في الباب السابق

يفين

م
 المضاف الى باب
 التكلم

معتلا المراد به خصوص المنقوص والمقصور يقرب منه تشبها لا نحو ظي فانه كالصحيح
 هنا وان كان المعتل يشمله اويلك كائنين في حيز النفي كالذي قبله اي اذا
 لم يكن واحدا من هذه المذكورات فذي مبتدأ اول وجميعها ثان والباء
 ثالث وفتحها رابع وبعده بالضم حال من الياء اي بعده هذه المذكورات او متعلق

باحتدى بضم التاء وماض مجهول اى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء
 ربطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرابط محذوف وهو المضاف
 اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاكيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط
 وحق المقابلة ان يقول فذى جميعها سكون آخرها احتدى لان كلامه اولاً
 فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله والقاسم الاستنزال
 ذلك السكون وتدغم الياء اى التى فى آخر الاسم المضاف وقوله فيه اى فى ياء التكلم
 المذكورة بقوله جميعها الياء وذكره هنا لتأولها باللفظ والواو اى بعد قلبها
 ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثليين والاشغاريين من قوله
 وان ما قبل واو ضم فأكسره يهن بضم الهاء اى يسهل فى النطق وكسر الهاء
 مفسد للمعنى لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يلىن لسلم من عيب السناد
 يكسر اخر المضاف اى مع سكون الياء وفتحها كما سيذكره فذان وحما
 وهو من حذف الياء اكتفاء بالكسرة قلبها وقبلها الفابعد فتح ما قبلها كغلامها وقد
 تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجملة خمسة اوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لهما تختص بالاضافة المحضة اما فى غيرها المكرمى فلا
 حذف ولا قلب لانها فى نية الانفصال فلم تكن الباء بحرف الكلمة كالمقدّم
 ذكر اربعة اشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن فى اربعة فنقول قاضى اعرابه
 مقدر على ما قبل ياء التكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك ثقيلاً
 فقط رايته غلامى يفتح الميم وزيدى بكسر اللام وكذا ما لم يعد فحذفت
 اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر
 ان حذف اللام للتحفة والنون للاضافة فليس فى الشرح متخلاف من توهمه
 ولعل وجه ما اشتهر ان اللام لاتانى للاضافة للجمع بينهما فى نحو لا ابا لك عند
 من كما مر فى باب لا لنصح الياء اى المنقلبة عن الواو زيدى هو مرفوع بواو
 مقدره لتعذر تمام الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر فى باب
 الاعراب تقلب الف ياء اى جواز اعراب الكسرة التى يستحقها ما قبل
 الياء فهو ما ناب فيه حرف عن حركة فى غير باب الاعراب ومثله لارجلين اهنيس

قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء في على وُلدى مع كل ضمير لاخصو
 الياء كعليه ولدينا هو ومثلها الى سبقوا هو ي قاله ابو ذؤيب في قصيدة
 يرقى بها بنية المحسة هلكوا جميعا في طاعون واعنقوا الى اسر عوامن العنق
 بفتحين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول اي خرمتم المنية اي اخذتم
 ان ياء المتكلم تفتح اى في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بان
 ادغم فيها كسلي وقاضي وبها قرأ حمزة بمصر خي وكسر الحسن والعش يا عشوا وهو
 من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع ولما تسكين محياى لورث
 فمن اجراء الوصل مجرى الوقف واما ما عدى هذه الاربعة هو المفرد وجمعها
 التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فكل هذه مجرى
 فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبني والفتح لانه الاصل في كل ما كان على حرف
 واحد فهو اصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر بتبينة اذا كان
 آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكوسى وحوارى فهو
 من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا اضيف للياء وجب حذفها نحو الى الامثال مع
 انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الى الوجوب واذا
 حذفت فاما ان يبقى كسر ما قبلها او يفتح على حذفها بعد قلبها الف لانها بدل
 ثقيل وتحذف احد اليائين الاولين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فنفتح على
 الاصل فيها والله اعلم بفعله المصدر اذا عترض بانه
 يفتضى ان عمل المصدر يشبهه بالفعل كما لو وصف وليس كذلك بل لانه اصل
 للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه اصل الكمل والوصف لا يعمل الا اذا كان
 بمعنى ما اشبهه وهو المضارع وقد يجاب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل
 فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبهة بالمشبهة فعلة الأفعال مشكوت عنها
 في العمل اى لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا به بشرط الالئنة وفي
 جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان تابعا عن فعله وفي
 رفة نائب لفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط ان اليبس كحجت من قراءة
 في الحمام القرآن ومن كل الخبر وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع ان كان نحو

مطلب
 اعمال
 المصدر
 ٢

فعل اسم كان ومع ان او ما صفة وجملة محل خبرها نائبا من باب الفعل قيل عليه
سماعى وقيل يقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء هو محمد
والوعد نحو قالت نعم ويلو غا بنية ومنى والنوبج كقولهم وفاقا بنى الاهواء والنمى والنمو
او صبيان واما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه ان يكون
مقدرا في التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذ
اخاك يقول ذلك فسمع مبتدا مضاف لفاعل واخاك مفعوله ويقول حال ان
مسد الخبر على حد ضربى العبد مسيا اى سمع اذنى اخاك حاصل اذ كان يقول ذلك
ونحو ان ضربك زيد اقبج وكان اكرامك بكر احسنا ولا اغراض من احد فخذ
المصادر عاملة مع انه يتبع تأويلها بالفعل لا التزام العرب عدم وقوعه في هذه
المواضع لانهم كانوا يسمون لا يقولون ان اضرب العبد مسيا ولا يوقعون
ان وصلتها بعد ان وكان الالف مفضولة بالخبر نحو ان لا تجوع فيها وكالم
المصدرى وصلت بعد لا غير المكررة او عطل بعضهم الاول بانه لا يصح تقديره
بما ولا بان الخفة لا شرط ان يسبقها طالب يعمل فيها ولا بان الصدية لانها
تخلص المضارع للاستقبال والقصد الاخبار بان التمتع حاصل لا يستحصل
او ونظر فيه بانه يصح تقديره مع الماضى فالاول اولى لكن اجاب عنه من جعل
ذلك شرطا بان التقديم سائغ بحسب الامل وان امتنع لهذا العارض وهو
الوقوع في تلك المواضع وبانه لا يلزم من كون اللفظ مقدر بان صحة النطق
به مكانه فالحاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محل
ويخرج به المصدر الذى لم يرد به الحدوث كما مر من الشذوذ في مررت فاذا اللفظ صوت
حمار من ان العامل في صوت الثانى محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى
يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد
به اسم عين او معنى كان مراد بالصوت الاول في هذا المثال الشئ السمعى فانه
لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثانى يفوت
العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باسنادا بالفعل الى فاعله والقصد انه لا يجرى
التوكيد اما النوعى فيعمل ولو نوى صالته كونه مفعولا مطلقا ضربت زيد اضرب عمر وكذا نقل

وفي الاستقاضي قال ابن هشام قد يورد على هذا الشرطان المحلى بال لا يحل عمله
 فعمل مع انه يعمل والجواب انه يحل وال كالجزم منه اهتتسبب يشترط ايضا ان
 لا يكون مضرا خلافا للكوفيين ولا مصغرا ولا ابتداء الوحدة كضربة اما التي في
 اصل بنيتها كرحمة فلا تضر ولا مفصولا من معموله بتابع او غيره فلا يجوز ان يحسب
 ضريك المبرح زيدا بخلاف ضريك زيدا المبرح لان معموله كالصلة من الوصول
 فلا يفصل بينهما واما قوله انه على رجعه لقادر يوم تنبى في يوم معمول محذوف
 اى يرجعه لا يرجعه للفصل بينهما بخبر ان ولا محذوف او لهذا ضعف تقدير متعلق
 البسمة اسما كما ابتدئ كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخر عن معموله لكن جوز الرضى
 تقديم معموله الظرفي واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه فلما بلغ مع السعي
 ولا تاخذكم بهما رافة لا يسعون عنها حولا اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا
 وجعل الظرف متعلقا محذوف حالا من المصدر تكلف وان يكون مفردا
 وشذاعمال غيره كقوله قد جربوه فازادت تحارهم ابا قدامة المجد والفتحا
 بالقاء والنون والعين المهملة اى الخير والكرم وترك المص هذه الشروط لاغتناء
 ما ذكره منها اذ المضمير لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا اصلا وتأويل المصغر
 وذى التاء والمجوع يفوت المقص منها واما المفصول والمؤخر فلان معمول الصلة
 لا يفصل باجتناب ولا يتقدم على الوصول واما اطلاق ذلك للاحتياج اليه
 فتدبره واسد علم ويقدر بما اقتضاه ان ما لا يتقدم مع الماضي ولا المستقبل
 وليس كذلك بل هي صالحة للارمنة الثلاثة ان يقال انما خصوها بذكر الحان
 لتعذر مع ان ولان دلالة ان مع الماضي على المقضى ومع المضارع على المستقبل الشد
 من دلالة ما عليها . اكثر من المنون اى في الاستعمال والة فالنون اقبس
 لشبهه بالفعل في التذكير ويليها المضاف لانه كثير اما ينوى فيه الانفصال بضم
 متعلق بارزنا والهام جمع هامة وهي الراس كلها وتطلق على جملة الالهام وحدها
 فاضافة لضمير الراس للتاكيد على الاول وسهله اختلاف اللغتين ومن اضافة
 الجزم لكل على الثاني واراد بالتمثيل العنق لانه محل اقالة الراس اى استقرارها
 يحال الفراء اى يظن الهرب من الحرب يمنع الموت فانك قال التابين

هو مصدر بنت الرجل بشيد الموحدة واسكان النون اذا بكته واثبت عليه بعد
الموت ومن معانيه ان يعاب الانسان في وجهه او يذكر بقبیح وكلها متماثلة
هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فحتمية فوحدة وفسره بالتعنيف
وهو منصوب على انه مفعول مجرأ وعطفا على اسم ان وعروة مفعوله وخبر
ان في بيت بعده ودعاك اى طلبك لتضرته ويروي دعاك اى حفظك
وشواع اى محمداً لقتله اولى الغيرة اى اوائل الخيل الغيرة على العدو ٧
وانكل اى اعجز مثلت الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في ٧
القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب . في الدلالة على معناه
اى معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذى صوبه بعضهم
ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوى وما
ذكره التث لفظى وخرج بهذا القيد نحو الكحل والذهن بضم اولها فانه وان شغل
على حروف الفعل لم يبدل على الحدث بل على ذات وهو الجواهر المعلوم من
بعض ما في فعله اى من الحروف الاصلية او الزائدة فان حق المصدر ان
يتضمن حروف فعله اما مساواة له ككلمة تكلم او زيادة كما ذكرنا اما فان
نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضووا وتكلم كلاماً دون
تعويض متعلق بخلو ولكن عوض عنه اى سواء كان العوض في آخره كما
ذكره اولاً كما ذكره اولاً كعلم تعليماً وسلم تسليماً فانه نقص عن فعله احدى
اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في اوله لا المرة قبل آخره لوجود
غير تعويض في نحو اكراما وزعم ابن المصنف ان ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه
الدماصنى في شذو السهيل فقال ينبغي ان يقيد البعض الناقص بكونه اكثر
من حرف كاقيد المص في شرم كالوضو والغسل والكلام والعرف والعون والكبر
ليعد ما بينها وبين افعالها اى توضوا وغتسل وتكلم واعترف واعان وكبر
واما نحو العطاء والثواب فمصدران لقرينهما من الفعل اذا اطل اعطاء
والثواب اخذ في زائدتها وهو الهزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به
وبعد عطائك اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله اى المائة من الابل

والرتاع بالفوقية جمع راتعة من قبلة الرجل اسم مصدر مضاف لفاعله
 وامرأة مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم على الوضوء اذا صح عن الخالق
 هو بمعنى قوله اذا كان عون الله للعبد مسعفا تهقاله في كل امر مراده
 وان لم يكن عون من الله للفتى. فاول ما يحى عليه اجتهاده
 فلا تزين مضارع مجهول والوفا بفتح الهمزة وضم اللام اى محبا مفعوله
 الثاني فان الخلاف فيه مشهور محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء
 بيم زائدة لغير مفاعلة اما العلم فلا يعمل اتفاقا كيسار وفجار وبرة ان كانا
 من الفجر وبراى صيره ذافجور وبه والة فهما مصدران لفجور ولا يرد ذلك على
 قوله ولا اسم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل
 واما المبدوء بيم الميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمد ومنه قوله
 اظلم ان مصابكم ريملا اهدى السلام تحية ظلم فالهمزة للنداء ومصابكم
 اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام صفة رجل تحية
 مفعول مطلق لاهدى كقعدت جلوسا او حال من الفاعل وظلم خبر ان
 واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح
 وتبعه الاشموني هنا وذكر غيرهما ان ذالم مصدر مطلقا وجرى عليه الشذوذ
 الصيبري بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالبحر وبعد جره نحو فإداة
 ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل
 اى ان اردته والة فهو غير لازم فيزاد على صور التثنية صورتان اضافة
 للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم اى ربه وعكسه نحو
 لا يسام الانسان من دعاء الخيراى من دعائه الخير تنفى يداها اى الناقمة
 المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفى الدراهم مفعول
 مطلق اى نفيا كنفها وهي جمع درهما لغة في درهم والياء منقلبة عن الف
 المفرد لا للاشباع بخلاف يا صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد
 فاعل نفى وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الا تلاقا وتبيان فالكرم
 وليس كذلك اى لان مج المستطيع ليس اى على نفسه لا على غيره والة التور

تأتي جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الردي منى على ان ال في الناس
 للاستقرار فان جعلت للعهد الذكرى صح الامتداد به لتقدم ذكر الناس رتبة
 لان رتبة المبتدأ وهو حجج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع
 واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون واصبح منه في الامتداد حديث
 وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن بدل من الناس اى بدل بعض والربط
 محذوف اى منه كما اشار اليه الترمذي ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل عنه
 باجنبي وهو المبتدأ وقيل من مبتدأ وهي اما شرطية او موصولة وجرما
 يتبع اى اما الاولى مفعول جبر والتانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر المحذوف اى
 فراه حسن وانما جبر التابع اذا عدم المانع لاني نحو اجبني اكرامك وزيد لا متناع
 العطف بلا اعادة الخافض عند غير المص حتى تجر اى سار ذلك الحجاز
 الوحشي في الهجرة اى شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها اى اثار
 انثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طراح على حد قعدت جلوسا
 مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة اى الغريم الطالب لغريمه
 من عقب في الامر طلبه مجد وحقه مفعول طلب والمظلم صفة المعقب على
 محله اى هاجها هيجانا كطلب المظلم وحقه قد كنت دايت بنقديم القيمة
 على النوع اى اخذت تلك التجارية المعلومه في دين لي عليه والبيان بفتح اللام
 اكثر من كسرها المماثلة والله اعلم
 عرفه في التسهيل بانه الصفة
 الدالة على فاعل الحديث التجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من
 افعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع او الماضي فخرج بالدالة
 على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كعتيل وبالجارية على المضارع التجارية على الماضي
 كخرج وغير التجارية على فعل ككريم وتأنيث نحو ايهين فانه لا يجرى على المضارع
 الا في التذكير لان مؤنثه هيفا ولمعناه او معنى الماضي لاخراج نحو ضمير الكسح
 ما دل على الاستمرار ويخرج به ايضا افعال التفضيل لانه للدوام كخرج بما قبله هذه
 المخجات ما عدى الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح
 المشهور واما ما سياتي في ابنية اسماء الفاعلين من انه يطلق عليها اسم الفاعل

مطلب
 اعمال اسم
 الفاعل
 م

فباعبار اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيأتى وان شئت فقل اسم الفاعل ماد دل على
 فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول
 وبالثنائي الصفة مجمع اوزانها وفعال التفضيل في العمل اى لا في غيره
 فانه يصنف لعموله ويظهر دجر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمرا
 عمل التعدى ان تعدى فعلة والنزوم ان لزم والتجار متعلق بما تعلقت به
 الكاف او بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف
 الذى فيه معنى الفعل بمعزل بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان
 والباء ظرفية وعن مصيئه متعلق به لاكتفاء الظرف برأحة الفعل وان كان
 اسم المكان لا يفعل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل اى ابعاد عن معنى
 حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء
 للملابسة اى ان كان ملتبساً بانغزال لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس
 مفعول للحدث من مكسور عين المصانع كما سيأتى ان كان مستقبلاً او حالا
 مثله الدال على الاستمرار على ما مر في الاضافة ويشترط ايضا ان لا يكون مصغراً
 ولا موصوفاً قبل عمله كالمصدر لانها من خواص الاسماء فيبعد عنه عن الفعل
 ولا تنصرف التثنية والجمع لانها لا يغيران صيغة المفرد كما لتصغير ولان علامتهما
 تعلق الفعل وانما ابطال عمل المصدر لبعد عن الفعل بضعف دلالة على
 الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف وان كان بمعنى
 الماضى لم يعمل اى الا اذا وقع المصانع موقعه نحو كان زيد صار با عمر امس
 لصحة كان زيد يضرب نحو بخلاف هذا صار ب زيد امس لعدم صحة يضرب بـ
 فهو مشبه له اى للماضى معنى لكونه بمعناه لا لفظاً لانه لم يوازنه واجبا
 الكسائى انما حصل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال اما الفاعل فان كان
 ضميراً رفعه اتفاقاً وواظماً فكذلك على ظاهر كلامه واختاره ابن عصفور قال
 السيوطى وهو الامح لكن بشرط الاعتماد على شئ ما ذكره او مقتضاه انه
 يرفع الضمير وان كان لم يعتمد في نحو صار ب انت امس حكايته حال اى
 بدليل ونقلتم دون وقلبتهم والمعنى يبسط ذراعينه والمشهور في حكايته الحال

ان يقدر الماضي واقعا من الكلام وقيل ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن
 وقوع الفعل ويعبر عن كل ما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار
 المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لاحاجة
 الى الحكاية لان حال اهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز ان يلاحظ في باسط
 جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيد الآ اذا اعتمد على شئ اى ليقر به
 من الفعل وأشار التث الى ان ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو
 الاعتماد على احد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاختش والكوفيين
 وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر وعدم المضى بشرط عمله في
 المفعول فقط فقول المعنى ان اشتراط الجمهور للاعتقاد وكونه بمعنى المتعارف انما
 هو لعل النصب يعنى به مجموع الامر من والآ فالاعتماد بشرط لعل الرفع في الظم
 ايض عند الجمهور قاله الدماميني والشمسي افاده الصبيان او حرف نداء
 الصواب ان المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير بار جلا طالعا
 جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لرفع
 ان حرف النداء مسوغ بل اذا اولية الوصف عمل وهذا لا يتا في كون المسوغ الموصوف
 المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون ان لدفع توهم ان النداء
 يبعد من الفعل فلا يعمل او النفي اى ولوتا ويلان نحو انما صار بزيد عمرا
 وغير مضيع نفسه عاقل او مفعوله اى مفعول تامخ محذوف عرف
 اى بقرينة حاله كاختصاص الصفة به نحو مرت بعاقل او مقالية كبنيتي الله
 بدليل بقيتها ما كالندا لانه ظم في العاقل بخلاف مرت بقائم ولم مالى اى
 كخبرية مبتدأ حذف خبرها اى لا يفيد نظره شيئا ومالى اسم فاعل
 من ملاملا تميز لكم مجرور باضافتها اليه وعينية مفعوله ومن شئ غيره اى
 ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض اى النساء الحسنان فاعلها
 وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة كذلك وهى الصورة من العاج شبهة
 بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
 نحو اجمرة اى صار البيض كاشة نحو اجمرة وكالدمى حال ايض والمعنى على تمامها اظهر

قد ير ليوهها بالياء التحتية بعد الهاء يقال او هي الشئ يوهيه اي اضعفه
 ويروي بالنون بدل الياء بمعناه وورع لكشف وذهب النيس الجبلي قد ارتضى
 اي بلا شرط اعتاد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما في الفية ابن معطي
 والسيوطي لا يميل مطلقا اي وال فيه معرفة لاموصولة وزعم ابنه انه هو
 ما في ش الكافية ولعله لم يعتبر الخلان لضعفه بديل خبر عن المذكورات قبله
 على حد والمملكة بعد ذلك ظهيرا ولان العطف با والتي للاحد الاثر ان كل
 واحد منها على حدته بديل وسوغ الابتداء بها كونها اعلاما على اوزان خاصة
 وقوله في كثرة اي في النصيب عليها كما او كيفا واما فاعل فتحمل لها والمفلة
 يصاغ للكثرة في نسخ من الثلاثي واخذ من قول المصنف فاعل لانه انما يجي
 من الثلاثي فلا يتنى هذه الامثلة من غير الة ما شد من قولهم ذراك وسائر
 من ادرك واسار اي ابقى في الكاس بقيه ومعطى ومهوان من اعطى واهان
 وسميع ونذير من اسمع وانذر وزهوق من ازهق فتعمل عمل الفعل اي
 كلها على الصحيح حملا على اصلها وهو اسم الفاعل وانكر الكوفيين انما الازياء كما
 بالمبالغة على معاني افعالها ولزوال الشبهة الصورية والنصب بعدها بفعل
 مضمرة تفسره هي وانكر اكثر البصريين الاخيرين والجزمي فعلا فقط على حد
 اسم الفاعل اي بشرطه وفاقا وطلافا اما العسل فانا شراب فيه ردك
 منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انما
 هو مع غير اما كما مر مسياتي انا الحرب كتابية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام
 واراد بالجلال بكسر الجيم جمع جبل يضمها اما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه
 والولاج فعال من الولاج وهو الدخول والخوالف بالحاء المعجمة جمع خالفه وهي
 في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بمهمله فتاق من اعقل
 الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو حال او خبرتان للنيس لمنار
 بوانها جمع بانكة وهي الناقة السمينة عشية ان نصب على الظرفية وسعد
 بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية اي لو آتت في الرحلة في محل حرباضافة
 عشية اليها على ما في الصبيان فهي ظرف لشي غير مذكور في البيت اي كان كذا

وكذا عشية كون سُعدى من المجال بحيث لوتراوت ان وصحتل انها ظرف لتراون
 فلا تكون مُضافة ولم تنون للضرورة او لمنع صرفها بان اراد بها عشية معية
 اى لوتراوت سُعدى لراهب وقت العشية قلا انو وبد ومة صفة لراهب وهى
 بضم الدال قريبة بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتجر وتيج فروغان
 بالابتداء ودون خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما انما جمع لتاجر وحاج للاجعا
 لان الصحيح ان فعلاً وفعيلاً ليسا من صيغ المجموع قيل والمسوغ للابتداء
 بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون احد المتعاطفين فقط مسوفاً
 ولا مسوغ هنا فان اعتبر في احدهما كونه وصفاً لمخذوف اى قوم تجر مثلاً على
 حد مؤمن خير من كافر او الوصف المقدر اى تجر كثير لان المقام للمبالغة
 فالثاني مثله في ذلك ولا حاجة للعطف وقلا بالقاف اى ابغض جواب
 لو واهتاج اى ثار واخوان القراء اى الملازمين للتصير مفعول مقدم ليهوج
 لانه من حاج المتعدى لا اللازم يقال هاج الشئ بنفسه ووجهه انا اى اثره
 اتانى انهم انوا ومعمولاها فاعل اتى وضر قون بفتح فكسر جمع من ذلك من
 فرقت الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرهلين
 بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طى تشرب منه الحياش والقديد بقاء ودا
 مهلنين التصويت اى هم مثل حياشى انو فامور منصوب بجزاى لا عماده
 على البندا المقدر اى هو حذر وكذا ما ليس بنحية منصوب بامن وماسوى
 المفرد مبتدا خبره جعل ومثله مفعول ثانى لجعل وحيث ظرف له وفاز اذنة
 وجملة عمل مصناف اليها حيث او ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه مخذوف
 اى جعل مثله وهو الشئ والمجموع اى من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم
 من الشواهد او الفاعل جمع الالف وهى المحبة وهو حال من القاطنات
 فى قوله القاطنات البيت غير الرجم بضم الراء وشد الخيبة جمع رائية بمعنى ذاهية
 وهى مفعول او الفاء والورق جمع ورقاء وهى الحامة التى يضرب بياضها الى اسود
 والحمى بفتح فكسر اصله الحام حذف اليم الاخرة وقليت الالف تاء والفتحة بكسرة
 للروى ثم زادوا انهم انو بفتح الهمزة على تقدير الباء اى زادوا على غيرهم بانهم انو

او يكسرهما على الاستنساخ لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زاد والعموم
 وكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضمين جمع غفور وغفور بالفتح والجمع
 اى غير مفترقين او بالجمع من الفجر وهو الكذب وذنهم مفعول غفر واصنافه
 لادنى ملايسة اى ذنب الغير معهم وانصب اذا افاد بتقديم النصب اى
 اولى لانه الامثل وقيل الخفض للتحفة وقيل سواء وافاد ايضا ان العامل ايضا
 للفاعل لانه لا ينصب وكذا الايضاف للحال ولا التمييز للمفعول وحكى
 اضافة الخبر فى انا كائن اخيك لشبهه به واما قائم الاب فاضيف الى
 فاعل لعدم عمله النصب ومحل جواز الوحشين فى الظاهر اما الضمير المتصل
 فيتعين جره بالاضافة لعدم التنوين هكذا مكرمك وجعله الاخفش وهشا
 فى محل نصب كانهما فى الدرهم زيد معطية كما قرئ فى الاضافة وهو نصب
 ما سواه اى ما سوى الثلو وهو ما فصل من الوصف بفاصل ولو غير مضاف
 اليه نحو انى جماعل فى الارض خليفة وانما ينصب ما سواه اذا لم يكن فاعلا
 واما وجب رفعه كذا صار ب زيد ابوه ولم يكن الثلو ما يفصل به بين المنضاي^{ين}
 واما جازمه كذا معطى درهما زيد ومخلف وعده رسلة ولم ينه على ذلك
 لظهوره من مواضعه العامل خرج غيره فوجب اضافة لتاليه ونصب ما سوا
 ولو اكثر من واحد لامتناع الاضافة لتبيين كذا معطى زيدا من درهما وعلم
 بكر اسمر قائما ونصبه بفعل مقدر عند قوله لعدم اهلية الوصف له وعند
 السيرانى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم التنوين
 بسبب الاضافة ولطلبه له فعل فيه كغيره من المقضييات ولما تعذر الاضافة
 تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكا بلا احتياج الى اعتبار
 الاستمرار فاقبل فقولوا وبالجحيم قرءان الله بالغ امره هل هن كاشفا
 ضره وجب نصب الاخرى بالوصف لانه عامل تابع الذى يشمل
 جميع النواصب لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يختص وقوله انخفض مخرج
 لتابع المنصوب فلا يجوز جمه خلافا للبعد ادين لان شرط الاتباع على المحل كونه
 اصليا والاصل فى الوصف المستوفى للشرائط النصب لا الجر وانشاء منظم المخر

الى اوجيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيد اليل يلزم
 اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوزده من لا ينصرف في التابع
 على اضمار فعل الاربع اضمار وصف منون ليطباق المذكور ولان حذف المقدم
 اسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تبين الفعل نحو مجال
 الليل سكتا والشمس اى وجعل الشمس وهو الصحيح اى عندس لفقد
 الطالب للحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منونا او بال
 او مضافا الى احد مفاعيله وضراب ليس كذلك الواهب الخ الهجان كتاب
 الابل البيض الكر اى استوى فيه المقدم المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة ووزن
 بضم المهملة واخره مبيحة حال منها وهو جمع عانذ اى الناقة الحديثة النتائج
 بعشرة ايام وخمسة ثم هى مفضل وتزجى بزى نجيم مضارع مجهول اى تتناق
 بينها اطفالها ويلزم على جر عند اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وهو جار
 عندس لا عتقار هو فى التابع كما مر او يخرج على مذهب المبرد من انه يضاف الى
 مضاف لضمير ما فيه ال دينار اسم رجل وكذا عبد رب واخا عوف بدل من عبد
 رب وابن محرق صفة لآخا وكل ما قرى نحو جعله مفعولا ثانيا يعطى واسم
 مفعول نائب فاعله اولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لسلامته من حذف
 الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل اى يعطاه ومن اناية المفعول الثالث
 مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولا ثانيا بلا تقاضل
 متعلق بيعطى اى انه لا يشترط فيه زيادة على شروط اعم الفاعل وذلك لا يستفد
 من قوله وكلما اذ حق يكون تأكيدا كما قيل بل هو تاسيس فهو كقولهم الاظهر كون
 الفاء فصيحة اى اذا اردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشرط فهو كقولهم
 ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدها لم يعمل من الكلية السابقة فى معناه
 اى فى حرته وهو الحذرت والمراد فى عمله من اطلاق المسبب واردة السبب لان
 عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد ان الكلام فى العمل المعنى
 كالمعنى اذ ال فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى اصلتها وهو معطى لكونها
 بصورة الحرف وفى معطى ضمير يعود الى ال هو نائب فاعله وكذا واسمها مفعول الثانى

وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقشير ويكفي خبر المتدا
وقد يضاف ذى اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى
الرفع لكن بشرط كونه على وزنه الاضلي بان يكون من الثلاثي كمفعول ومن غيره
كصارع المجهول فان حول الى فعيل وغوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل
كحل عينه وقتيل ابيه بالجرح خلافا لابن عصفور تشبيها قال الموضح في الحواشي اذا
اريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شأن
الصفة لانها تشبه لانسلاخها كما كان له قبل فاعطى حكم الصفة فخصيف اسم
المفعول انما ظاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين
مرفوعه معنى اذ مدلول المصروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول
الاسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف
مبالغة يجعله هو المصروب والمجود مثلا لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلا
والوصف منون فينصبه تمييزا وتشبيها بالمفعول ثم يجرب بالاضافة رفعا للرفع
اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى المتعدى لاثنتين فالجرح نصب وهو فرع
الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم يثبت المص على جواز النصب فيه ايضا كالصفة
للزوم للاضافة لما علمت انها فرع ولانها اكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلي ههنا
الشيء الى غير من هو له ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل لثوى المتعدى لاكثر من
واحد اتفاقا فان تعدى لواحد جاز عند المصان لم يلبس فاعله بمفعوله كمثل الثوب قبل
ان حذف مفعوله ما قبضا واجاز واهم فلا واختره ابن عصفور وغيره والجمهور
على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما الراح القلب ظلاما وان ظلم ولا الكريم بمباع وان جمعا
اما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان يريد به الدوام كصام البطن لانه يصير صفة
مشبهة حقيقة او ملحقا بها على ما مر في الاضافة والله اعلم
قدم اعمال
الباين على صيغها لان العمل لم يكن من علم الاعراب والصيغ من الصدف
فذكرها هنا استطرادى فلا يرد ان معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل
فعل يفتح فسكون اى موازته ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبصير اى
حال كون ذلك المعدى بعض الافعال الثلاثة على فعل قياسا يستثنى منه

مطلب
البنية
المصدر
٢

مادد على صناعة فقياسه فعالة كما كنه حياكة وخاطه خياطة وجمه جماعة قيل
 وعبر الرؤيا عبارة والمراد بالقياس هنا عندس والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم
 كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا انك تقيس مع السماع خلافا
 للفرا فنقول ان عدد المثال امثارة الى انه لا فرق في المتعدى بين كونه مصفا
 او مفتوح العين او مكسورا اما مضمومها فخاص باللازم ولا فرق ايضا
 بين كونه صحيحا كضرب ضربا او معتلا القاء كعدو وعدا ووطى ووطئا والمعين
 كباع بيعا وخاف خوفا واللام كرمى رميا وورق بالكسرى صنع السمل رقا
 وورد فيه ايضا رقا بضم فكسر على فعول كما في الصبح او مهورا كما كل الاكل
 انما لا ينقسم الى لان مصادر الالفعال الثلاثة لا تترك الا بالسماع
 فاذا عدم الالقياس على شئ منها وفعل اللازم الماكسور العين اما مقنوا
 ففي البيت بعده والمكسور المتعدى سبق بابه فعل اي قامة مصدره
 موازن فعل بفتحين الة اذا دل على لون فالعالب فعلة بالضم كسمر سمره
 وشهب شهبه ودهم دهمه كخرج ان مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام
 ومنه عى عى وبقي بقا والجوى حرقه العشق وضوه وبقي معتل القاء كوجع
 وجعا والعين كعور عورا والمهورا كاسف اسفا وشلت يد اي فسدت
 عروقتها وبطل عملها واصلته شللت بالكسر مثل قعدا حال من الضير
 في اللازم وقوله كذرا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذا لوجع لعلم
 العطف مع انه مثال ثان الة ان يجعل قعدا مثلا لللازم من حيث فتح
 العين وغدا مثلا لاله من حيث المصدر وامثارة الى انه لا فرق فيه بين الصحيح
 والمعتل وبقي المضاعف كمرورا والمعتل اما باللام كغدا غدا وعتاعتوا
 وعلا علوا والقاء كوصل وضولا اما معتل العين فالعالب فيه فعل كصا
 صوما ونام نوما وفعال كصا وصيما وقام قياما او فعالة كناع نياحة
 ويقال فيه فعول كغابت الشمس غيوبيا باطراد حال من المستكن فله
 مستوجبيا اي مستحقا فعلا بكسر القاء او فعلا تا بفتحات او فعلا بالضم
 اي او فعلا كما يؤخذ من قوله وشلت يد كاي اى اللازم كما هو فرض الكلام

بمعنى امتنع وجاءوا ايضا للمتعدى بمعنى كره ففي القاموس ابى الشئ يا باء ويا بيه ابا
 و اباة يكسرها كرهها للداء القصر للضرورة اول صوت هو مع قوله وتثل
 ان يفيد ان الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعيل فاذا سمعنا فيه ذلك
 كنعق نعيقا ونعاقا واحدا فقط اقتصر عليه عندس والاختفاء كنعق النبي
 بغاما وضمهل الفرس صهيلا وان لم يرد احدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب
 لسماع ما في غيره وكذا يقال في قوله الاتي فعولة فعالة او فلانم داعراض سم
 يانه ان اراد التخيير فبعيد وانه لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل وتثل
 يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرها كصهل من بابي ضرب ومنع كما في
 القاموس اذ لم يستحق ان يحصل ان فعل بالفتح القاصر يطر في مصدر
 فعول الاتي الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفه او ولاية فمصد
 فعالة بالكسر كبحر تجارة وسفر سفارة وامر اماراة وثقب نقابة اى صار نقيباً
 اى عرف القوم فحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية
 من فعل المفتوح لازماً كان كما هنا او متعدياً كما مر ومنه بحر نجارة بالنون والهم
 وكتب كتابة واما ايتانها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادركون عليهم
 ولاية وشردى بمعنى نفرو من الامتناع ايضاً جمع جباها وابق اباقا ثقل
 هو تحرك مخصوص مع اهتراز واضطراب لا مطلق تحرك فلانم دقار قياماً وقد
 قعوداً ومشى مشياً جال بالجمع بمعنى طاف ونزى بالنون والرأى يقال نزل النخل
 على انشاء اى وثب وهو خاص بذي الحافر والظلف والسياب وذكره هو من
 الافعال اللازمة لبتاء المجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لاصل المقد
 وجعلوه من المفتوح اشارة للاختف وحمل على النظائر وما في القاموس من انه
 يقال زكركه كغنى وازكركه فهو من كوز لا يدل على انهم نطقوا باصله لان كلامنا في زكركه
 بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه زكركه وازكركه فهو من كوز لا يقال اصله متعد بديل
 ببناءه للفعل والكلام في اللازم لاننا نقول اللازم مبنى للمجهول سماعاً لكن فيجعل
 هذا منه او يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم على ان ببناءه لذلك
 ضرورى فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لاننا شبهه ومثل نجبت الشاة

وعنى بجاهتك اى اعتنى وزهى علينا اى تكبر وسقط في يديه اى ندم فهدن
 الخمسة افعال مبنية للمفعول صورة نعب بنون فمهمة فموجهة اى صوت
 ازت القدر بشد الزاى اى غلت من شدة النار ذمل بالمجحة اى سار
 بلين ورفق نعب نعيباً اذا فاد بهذا مع ما مر انه قد يجتمع في الصوت فعيل
 وفعال ومنه صرخ صراخاً وصرحاً وقد ينصرف فعيل كصهل صهيلاً وصرخ الطائر
 صرخيداً بمهمله فمجهه ولم يمثل لانفراد فعال كينغم الظبي بغاما بالموحدة فمجهه
 وضبح التغلب ضباحاً بمجهه فموجهة كل ذلك بمعنى صوت اما الدا فيضن
 به فعال وبالسير فعيل فعولة فعالة اوفيه مام فلا تغفل وقد ذكر ابن
 الناطم ضابطاً لكل منهما فقال في شئ اللامية اذا كان الوصف من فعل المضموم
 على فعيل كليلح وظريف وشبيح فقياسه فعالة كملاحة وظرافة وشجاعة اولى فعل
 كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اى وهو
 اغلبى فان ضم وصفه على فعل ومصدره ضجاعة ومع اى صار ما الحامصدره
 ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل فبابه النقل اى السماع كسخط
 ورضى قالك الاشموفى بضم السين وكسر الراء وقياسه ما فعل بفتح السين فاعتز
 عليه بان يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسه ما كضرب لا كضرب ورد بان
 تعديهما توسع بحذف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض
 لا يرد على المعاصلا لانه لم يتعرض لمصدرها القياسى وليس في كلامه ما يدل
 على انها مثالان للارزما والمنعدي كما لا يخفى خلافاً لمن توهم ومثلها فى ان
 قياسه كفتح حزن وبجل بالضم مصدر احزن وبجل بكسر زهاياً بقياسه
 ذهباً للدلالة على السهول اذ هو با كما قيل وشكر شكر انا بقياسه كضرب
 لتعديه وعظم عظمة بقياسه عظامة وعظومة او الاول فقط على الضابط
 المائر ومثله قبح قبحاً وحسن حسناً والله اعلم وغير ذى الثلاثة اى الاحسن
 فى امر ايه ان غير مبتدأ اول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره مضاف اليه
 وكقدس خبر الثانى والجملة خبر الاول والتقدير سبح تائب فاعل قدس او كقدس
 حال من ها مصدره والتقدير هو الخبر اى غير الثلاثة فى قياس مصدره كالتقدير

او قيامه حال كونه كقدس هو النقيس واما جعل مقيس اسم مفعول خبر عن غير
 ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس اخبر المحذوف اى وذلك كقدس في
 في العرب فيقتضى ان مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله
 وغير ما امر السماع عادله ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر
 مقيس كما فسره الاستوفى بذلك اجمال من يؤمن بموصولة مصناف اليه
 وتجيلا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله
 ضمير من والجملة صلته اى اجمال من تجل تجلا وقوله الآتى وضم ما يرب مع مجموع ذلك
 فهو من ذكر القامع بعد الخاض وغالبا اذا مبتدأ خبره لزوم التاء مفعولة مقدم
 اوعى مبتدأ ثان خبره لزوم والجملة خبرها حذف رابطها اى هذا المذكور من استعادة
 واقامة التالزمة غالبا اى صحتها لا ينافى في الغلبة ولم يرجع ذالى اقامة فقط
 ليكون لذكر استعادة هنا فائدة لزومها التالزمة ففى داخله فى اية بعد
 وما يلى فى الآخر فاعل يلى ومفعوله محذوف اى ومدا محرف الذى يلية الآخر
 وافتحه مع كسر متعلق بدوما افتحا حال من تلو ما يربع من ربعت
 القوم من باب منع صرحت رابعهم فى امثالهم متعلق بضم والراد المماثلة
 فى الحركات والشككات وعدد الحروف والبدى بمباء المطاوعة وشبهها وان لم
 يكن من بابيه وذلك عشرة ابنية تفصل كجمل تجلا وتفاعل كعاقل تعا فلا
 وتفاعل كاتلمر تلمما وتدرج تدرجا وتفعيل كتبيطر تبيطرا وتفعيل كتسكن
 تسكنا وتفعول كتجرب تجوربا وتفعول كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول
 ترهولا وتفعول كتعفرت تعفرتا والعاشر تفعلي كندى تديا وتدى تديا
 وتلقا تلقيا فكل ذلك بضم رابعه لكن تقلب صفة الاخير كسرة لمناسبة الياء
 ويأتى على فعال ويأتى ايضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة باتت تنزى
 بضم التاء وفتح النون وشد الزاى مكسورة اى تحرك والشبهة الجوز تفعلة
 هو اغلب من تفعيل وحذفت اى العين بعد قلبها الفاء تحركها حسب الاصل
 وانفتح ما قبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فانفتحت
 لاحاجة للقلب كما هو فى الشر لوجود الساكنين قبله وايضا فشرط قلب الواو والياء الفاء

تحرك ما بعدهما كما سيأتي في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن كفى اطلاق
 غير اللام فهو ولذا صححت العين في نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها
 قلت اجاب سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالتفعل
 لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فيما يحل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب
 بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مستندا لاشتنين فلا
 يخفى ظلمه على من فهم قوله ان حرك التالى انما هو هذا وصرح الشان المحذوف العين
 من اقامته ونحوها كالفادة واجازة واعادة فوزنها اقالة وهو مذهب القبرا
 والاختش والراجح مذهب الخليل وسن ان المحذوف الالف الزائدة فوزنها ^{فعل}
 وقد جاء حذفها هو مقصور على السماع وان كان في اوله همزة وصل
 اى ثابتة اصالة فخرج ما اصله تفاعل او تفاعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا
 يزد قبل آخره الف كطائر واطير يشد الطاء فان اصلها تطاير وتطير اذ عمت
 التاء في الطاء واتى بهمزة الوصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير
 اطييرا فعلا ان كسر الفاء وجوبا الا في المضاعف وهو ما قاوه ولا اله الاولى
 من جنس وعينه ولا اله الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس
 وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من بشر لوسواس اى الموسوس
 وليس في العربية فعلا بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفعلا بالكسر
 الا تلقاء وبيان وما عداها بالفتح كذكار وتعداد وتنقاد وفتح المصنات
 النفعان مصدر لفعل المشددا لا المخفف كما قيل وهل ينقباس فيه كالتفعل
 كذكر تذكر او تذكار او سماعي قولان وسرهف يقال سرهفت الصبى
 احسنت غذاه وهو المقيس فيه اى الفعللة هو المقيس في فعلل كما مثله وكذا
 في ما الحق بكليب جليبة اذا صوت وبيطر بيطر اذا عاج الخيل وقلنس قلنسة
 واما الفعلل فسماعي كسرها فالك في التوضيح وشرحه في المضاعف كذا
 فقياسي ولم يسمع في دارجا كما قاله الصميري وغيره ولا في الحق بفعلل
 الا في حوقل حوقلة وحيقلا اذ اكبر وضعف عن الجماع وبذلك يشتد قول النا
 فعلا او فعللة لفعللا اه فقول الشدحرا جرد مثال وليس مشموعا

وقيل انه قياسي مطلقا برهم بالميم اى نظير مع سكن طرفه وفي نسخ بهرج
 بالجيم اى اى بالباطل والردى من الشئ لفاعل الفاعل انما قاله الدماميني
 والمطرود انما عند من المفاعلة واما الفاعل فقد يترك الجالس مجالسة وتقر
 يقولوا جللاسا وتنعين المفاعلة فيما قاؤه ياء كياسه مياسرة ويامنه ميامنة
 لتقل الابتداء بالياء المكسورة وشذيا ومه يواها لاميامة عاده فعل ما
 من المعادلة كما يشير اليه الشئ وفاعله ضمير السماع او ان عاده فعل ما ضم معنى رجع
 وفاعله ضمير السماع ايض وضمير له يعود لغير فقيه قلب وعكس الضمير وان
 اغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار
 ثبتت بفتح الباء اى بدليل ونقل عن العرب واما بسكنها فهو الرجل الثابت القلب
 وشرحيقال الذى فى الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه تملأنا
 بكسر التاء والميم وشذ اللام يقال تملفه وتملق له تملقا وتملأنا تو دالنه وتلطف له قال
 ثلاثة احباب فحبت علاقه وحبت تلاق وحبت هو الفتل صحاح
 وفعله لمره اى من مصدر الثلاثى بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين ان يكون
 مصدره الاصلى على فعل كضربة من الضرب او لا يجالسة من الجلوس ثم فعلته
 التى لمره انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كاهتلة الشئ لا ما يدل
 على الفعل الباطنى كالعلم والمجهل والصفة الثابتة كالحسن والظرف لهيئة
 اى هيئة الحدث وكيفية فان بنى عليها اى مع الفتح لامع الضم ككرة
 ولا الكسر كشدته فانهما يفتحان للمره بكسر الفاء اى ما لم يبن المصدر المطلق
 عليها كشدته وذرتبه وهى الحرة فى الشئ والاد دل على الهيئة بالصفة او غيرها
 كشدته عظيمة ودخل فى ذلك فعلة بالضم والفتح فيكسر ان الهيئة بالتاء المره
 اى فى غير ما بنى عليها كقائمة والاد دل عليها بالوصف كالحجره بكسر الخاء المعجمة
 من اختمت المره عظمت راسها خاتمة يصنع من الثلاثى مفعول بفتح العين
 للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لانه مطلقا او صحت ولم تكسر عين
 مضارعه كمقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كيف ضرب ففتح فى المصدر
 وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحح اللام بتفصيله المذكورين كونه

واوى لقاء كوعدا ولا عند طى واما غيرهم فيكسرون واوونها للثلاثة مطلقا
كثرت عين مضارعه ولا عند اكثر العرب واما من غير الثلاثي فالمصدر والزما
والمكان بوزن اسم المفعول وقد نظمت ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول	بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
بمعنى زمان او مكان ومصدر	كفرا او مرماه ومرقاه من رقى
كذلك صحيح اللام حيث مضارع	اتاك بغير الكسر فاعلمه وحفظا
واو ففتح المراد لمصدر	وفي غيره كسرت فقل فيه منطقا
وواوى فاء صحح بالكسر مطلقا	لدى غير طى تجاء فاجعله موثقا
وان رمت من غير الثلاثي هذه	فجى باسم مفعول كجى ومرثقا
وما تجاء من لفظ على غير هذه	فذلك اضحى بالسماع معلقا

اضافة ابنية

والله اعلم

الشيبة بن زيد
والفعل من
الشيبة بن زيد

لاما والبيان واصناف اسماء ما بغير لامية والصفات عطف على اسماء لا على
الفاعلين لان اللامية لاتصح فيها اى ابنية هي اسماء للذوات الفاعلين او
وغير الفاعل من تلك الذوات على غيره بجمعه بالياء والنون فاقبل ان اسماء
الفاعلين الفاظ وهي لا تجتمع كذلك لانها من غير الفاعل غفلة بحسبة لان
الفاعلين ليس وصفا للالفاظ بل للذوات وقوله بها اى باسماء الفاعلين
كظاهر القلب او المفعولين كحود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيد
ما مر من ان اسم المفعول اذ اريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة ومرتو
فاعل لانابه لكن الموافق لقوله الا ترى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع
الضمير للاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية
ويجمع ما فيه يصح لكونه صفة مشبهة اذ اريد به الدوام واما الترجمة الابنية
فلا حكاها كما ان عمل اسم الفاعل بترجمة كفاعل انما حال من اسم فاعل
اى صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره
فلا يوازن فاعل او صفة لمصدر محذوف اى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف
محذوف من الشرط متعلق بصنع او شرطية حذف جوابها العامل فيها للدلالة
على

عليه

عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله كغذا بمجتبين يستعمل لازما كغذا الماء
 اى سأل ومتعديا كغذوت الصبي باللبن اى ربيته وكلاهما صحيح ففى تمثيلة
 اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به ايضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى
 لانه حال من فعل المكسور بل قياسه فعل اى ان دل على معنى عارض
 غير مستقر كفتح فهو فرح واشرو ويطر فهو اشرو ويطر اى لا يجد النعمة ويشتم بعض
 وكل اذ قياسهما كفتح لانها عرضان وقوله وافعل اى ان دل على لون كحمر فهو
 احمر وطلقة اى حال ظاهرة فى البدن كعور ووجور وجمهر فهو اعور وواحور
 واجهر اى لا يبصر فى الشمس وقوله فعلا ن اى ان دل على الامتلاك وى فهو
 ريان او حرارة الباطن كصدى فهو صديان اى عطشان نحو من اى
 اللانزهم كما من البلداى اطمان اهله وقد يتعدى كما منت العدو وفعل
 اولها انه لعله لم يصح بالقياس لانها لم يكنز اى المضموم كثيرة تقطع بقياسها
 فيه عنده قال الشاطبى وغير المصمى قياسية فعيل لافعل والفعل
 جعل ليس حشا بل يخرج به جميل من جملة الستم بالفتح اى اذبتة فجل هو بالبناء
 للمفعول فهو جميل اى مجبول قاله الشاطبى ويرد ان كون الفعل جعل بالضم
 معلوم من كون الكلام فى فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان
 الواقع لا للاحتراز قد يعنى مصانع غنى يعنى كفتح يعنى اى يستغنى
 ضم هو الغلظ والتهنم الجلد ذكى القواد خضب بالحاء والضاد
 المجتبن اى احمر الى المكرة تنبئة جميع هذه الصفات التى ليست على
 فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت ان لم تصنف لرفعها واطلا
 اسم الفاعل عليها مجازا فى الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت
 اسما فاعلين ونقل الاسقاطى انه اذا اريد بها النص على الحدوث تحولت الى
 فاعل فيقال حاسن لاحسن واما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل
 الا اذا دل على الثبوت واضيف لرفعها فيكون صفة مشبهة او ملحقا بها على
 ما مر وبقية الاوصاف الانية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثى واسم المفعول
 من الثلاثى وغيره كفاعل فى هذا التفصيل بعد زيادة ميم اى بدل حرف

المضارعة لامعة كإيئة المثال وكيسر ما قبل آخره أي ولو تقديرًا كعقل ومخزنا
 اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ من تن بضم التاء اتباعًا للميم اسم فاعل من اتن
 كما شذ الفتح في الفاظ كاحصن فهو محصن والفتح بالقاء والحاء المهملة فهو ملح
 أي فقير مفلس واسهب فهو مسهب إذا تكلم بما لا يعقل أما في المعقول فيكسر
 على القياس ولكن تفتح منه أي ولو تقديرًا كعقل ومخزنا اسمي مفعول فيقد
 فيهما الفتح كأت من قصد أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو
 مقصود بوزن مفعول وما هو بوزنه ايض مبيع ومقول ومرعى إلا أنها
 غيرت إذا ضلها مبيع ومقول ومرعى نقلت حركة الياء وأو في الأولين
 إلى الساكن قبلها المحذفت وأومفعول للساكين وقلبت ضمة الأول كسرة لتسلم
 الياء وقلبت وا والثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها
 تبيسة مراده بالثلاثي فيما من المتصرف أما الجاهد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا
 مفعول وناب نقلًا أي سماعًا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو
 فعيل أي ناب صاحب هذا الوزن من مفعول حال كونه منقولًا عن العرب

وليس متصرف مقيسة فلا يقال ضرب وعلم بمعنى مضروب ومعلوم خلافا
 لبعضهم أي في نوع منه وهو ما بينه الشبه فيما ليس له فعيل أي لأنه
 لا ليس فيه خلاف ما له ذلك فيلبس بالفاعل كعلم أي وقدير ورحيم
 فالخاصل إن كل فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينتاس فيه بمعنى مفعول
 وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انتاس فيه هذا مفاده فترفع عبدك بجر
 مفعول على المنفي فهو منفي لأن العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصدر رفع الضمير
 المستتر لا إطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل الضمير والمعنى أنه لا يفعل
 في الظاهر وقد صرح غيره أنه هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المغرب
 اسم المفعول وما بمنه من الصفات حكمة بالنظر إلى ما يطلبه من المفعولات
 حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم
 ومن قام به وقبها الأفراد والتذكير وغيرهما غلبا فعملت النصيب كالمثني
 لو احدث لكن علمًا حط منه لأنها لم تقدر الحدوث مثلها وأما اسم التفضيل

مطلب
 التفضيل
 المشتق باسم
 الفاعل
 ٢

فيقاله مطلقا للزومه الافراد والتذكير واقادته الدوام فلم يفعل النصب اصلا
 صفة استحسن اخبر مقدم عن المشبهة ومعنى تميز او نصب بنوع
 الخافض وقيد به لان الصفة لاتصاف للفاعل التبع بعد تحويل اسنادها
 عن المضمير الموصوف فلم يتبق فاعلا الا في المعنى والمراد استحسان الجربون
 لا ينحصها الثلاثة في صور امتناع الجرب وضمه الآتية قيل استحسان الجربها
 يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة
 لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور ويرد بمنع توقف الاستحسان على العلم
 بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاسناد
 عنه لم يقع ولم يلبس فيستحسن الجرب وان لم يعلم بانها تستحق بذلك فلا دور
 والاصل حسن وجهه فظاهر ان الجرب عن الرفع وليس كذلك بل
 عن النصب كما علم مامر فلا تقول زيد ضارب الاب اذ اى لان اسم الفاعل
 المنعدي لو احدثت منع اضافته لفاعل عند الجمهور وان قصد ثبوتها لالباسه
 بالاضافة للمفعول كما مر اما اللازم كقائم الاب فانما تمنع اضافته اذ قصد
 به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها
 ان اسم المفعول اذ اى بشرط قصد الدوام وصوغها عطف على جر
 اى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب او مبتدأ حذف خبره اى
 وصوغها من ذلك واجب او قوله من لانه خبر فيفيد الحصر اى انما يكون
 صوغها من لازم اى لا من غيره لاتصاع من متعد اى ما لم ينزل منزلة
 اللازم او يحول الى فعل بالضم كما قيل به في العلم والرحمن الرحيم الالهي
 اى الذي هو من لوازمها لا تنها على الدوام في الآزمنة الثلاثة لا خصوص
 الحان اما اسم الفاعل فيدل على احد الثلاثة بدلا عن الآخر واقادتها الدوام
 عقلية كما نقله ليس لا وضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت
 الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه على نوعين اى بخلاف اسم
 الفاعل فانه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازته مجاز كما مر في تعريفه
 ومذهب الزمخشري وابن الحاجب انها لا توازن المضارع اصلا ونحو

طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة
 وليس منها حقيقة والاختيار خلافه المعدي لواحد والمراد العمل بصورة واحدة
 فنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيه به وتمييز على الحد حال من
 المستكن في لها الواقع خبر عن عمل وهو انه لا يدعى لزيد ذكر كونها للحال ^{سابقا} والاول
 لزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطها فيها وانما يشترط الاعتماد لعلها
 النصب على التشبيه بالمفعول به كما اشار اليه بقوله المعدي اما عمل الرفع او نصب
 آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي
 تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعها
 والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر انها لا تنصب المصدر اذ ليس سبق
 بهذا ان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معيها ولو كونه ذا
 سببية اي ذات تعلق وارتباط بموضوعها لا شتماله على صغيره كما سيبين ^{تقدم}
 منه تصريحا وتلويحا اربعة هي استحسان الجرح واصوغها من اللازم وكونها
 للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الا في وما اتصل
 بها فهو وهوانه لا يفضل معيها منها منصوبا كان او مرفوعا بخلاف اسم
 الفاعل كزيد ضارب في الدار ابوه عمر او بقي اشياء في النصح وغيره فلم
 يجوز تقديم معيها اي التشبيه بالمفعول به لانه الذي يفرق ان فيه اما المرفوع
 والمجروح فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل او مضاف اليه واما المنصوب على
 وجه آخر فيقدم مطلقا كزيد بك واثق اوفرح كما جاز في اسم الفاعل اي لانه
 يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بال او مجرورا باضافة او حرف اصلي هكذا
 غلام قاتل زيدا ومهرت بضارب زيدا فيمتنع تقديم زيد لاني نحو لست بضارب
 زيد الزيادة الجار فلا تقول زيدا اي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول
 اما رفعه مبتدئا ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه الا في
 سببي اي اذا عمل النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجرح لانه فرعه فلا يبدن
 كون معيها سببيا اما المنصوب على وجه آخر او المرفوع فلا يشترط فيه ماد
 لان عملها في الحال على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها اجنبيين

نحو احسن الزيدان وما قبج العيران وزيد بك فرح نفسه محب ذلك في
 مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما ان انتم الفاعل الذي
 كزيد قائم ابوه فلا مخالفة بينهما الا في التسمية بالمفعول كما مر والمراد بالسببي
 ما ليس اجنيا من الموصوف فيشتمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديرًا
 كحسن الوجه اى منه وقيل ان خلف عن الضمير ويشتمل الضمير نفسه فيجوز كاني
 التسهيل كون مفعولها ضمير ابارز متصلًا وصورة ثلاثة لانه اما متصل
 بالصفة مع ال كالحسن الوجه الجميلة او بدونها كقوله ٧
 حسن الوجه طلقة انت في التسليم وفي الحرب كالح مكنه
 فاعمل طلق في الماء المضاف اليها واصطفا نصب لانها ليست اجنبية
 من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلفا الضمير وهو ال واما مفعول
 منها ضمير آخر مع ضلوعها من ال كقريش مجيء الناس ذرية وكرام موعها
 ومحل الضمير جري الثانية تحلوا الصفة من ال مع مباشرتها ونصب
 على التشبيه بالمفعول به في الباقيين واما انفصال الضمير منها مع قرنها
 بال فلم يذكره احد لعدم جوازه مع ال حال من الضمير الجور بالباء وودون
 ال عطفت عليه ومصحوب ال بالنصب تنازع الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير
 وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة من احوال ستة بقى ستة اخرى وهى
 كون المفعول موصولا كحسن ماتحت نقابه او موصوفا يشبهه في كون صفة
 جملة كحسن نوال اعطاه او مضافا الى احداهما كحسن كل ماتحت نقابه وكل
 نوال اعطاه او مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف
 كررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفة فقاء انفر راجعة للوجه المضاف
 للجارية المضافة لضمير الموصوف او مضافا الى ضمير مفعول صفة اخرى كررت
 برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط
 في الاولى كون مرجع الضمير معمولا لصفة اخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه
 بخلاف هذه فتكون صور التسمي اثني عشر وكلها تدخل في كلام المص لان قوله
 مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشتمل ثمانية ذكر الثمنا اربعة فقط والمجرد

يشمل ثلاثة ذكر الش منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثني عشر في كون الصفة بال اولا يحصل اربعة وعشرون في احوال اعراب المفعول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الش وهي التي جد لها الامتياز وفي ادعيلها صور كون المفعول نفسه ضميرا تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة او مشناة او مجموعة بسلامة او تكسير مذكرة او مؤنثة فتلك ثمانية وعمرؤها كذلك فتلك اربعة وستون في احوال اعراب الصفة الثلاثة فلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارة تبلغ اربعة عشر الفا واربعائة ينعذر منها مائة واربعة واربعون لان الصور الثلاثة من كون المفعول نفسه ضميرا لا تعدد في جمع التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكرا ومؤنثا بستة في احوال الصفة الثمانية اى كونها مفردة او ثمانية واربعين في احوال اعراب الصفة بمائة واربعة واربعين في المنعذرة والباقي منه الجائز والمتنع وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لان انواع السببي الاثني عشر منها ستة في كون مضافا للضمير او لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال اولا ويختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون انواع السببي ثمانية عشر في احوال اعراب اربعة وخمسين في كون الصفة بال اولا بجماعة ونما ثم ثلاثة كون المفعول ضميرا امام رجه بال اولا بستة فبالجملة مائة واربعة عشر تضرب في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ احد وعشرين الفا وثمانمائة وثمانية وثمانين ينعذر منها ضعف مما مر لانه يضرب في كون المرجع بال اولا فتأمل والله اعلم اما ان يرفع اى على الفاعلية للصفة وجوز الفارسي كون بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث امكن او ينصب اى تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة وعليه وعلى التمييز ان كان نكرة او مجرورا فانه ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرها كما مر ويدخل تحت قوله مضافا او كذا يدخل تحت المضاف للموصول او للموصوف او للضمير عائد على مضاف لمضاف ضمير الموصوف او للضمير مفعول لصفة اخرى فتحت ثمان صور كما مر اربع مسائل

اى من العدد الذى ذكره هو وهى تسعة من الاثنين والسبعين المادة عن الاشموني
 وضابطها كل ما لم عليه اضافة الصفة المحلاة بال الى الخالى منها او من الاضا
 لتاليها ولضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل وانما يكون هذا من الانواع المارة
 باعتبار صدقة على المصاف لضمير معمول صفة اخرى فهذه ثلاثة تسقط من
 انواع السببى الاثنى عشر سببى ما ذكرتم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجهه
 المنع لزوم اضافة المعرفة للذكرة فى نحو الحسن وجهه ووجه اب لان ال فى الصفة
 المشبهة معرفة على الاصح ولان هذه الاضافة لا تقيط تخفيفا فى نحو الحسن
 وجهه او وجه غلامه او ماتحت نقابه او نوال اعطاه كما مر فى بابها وظاهر ان محل
 المنع حيث لم تكن الصفة مشتاة ولا مجموعة والاعجاز لحصول التخفيف بحذف
 النون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل ان جمع قوله فارفع
 بها اذ اى وما لم يخل من ال ولا من الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو
 بجواز الجر وسماهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب فى صور السببى الاثنى عشر
 بسبعة وعشرين تضم للمستنة والتلاتين التى فى خلوا الصفة من ال فالجملة ثلاث
 وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم يزيد الحسن وجهه يتبعى
 ان محل منعها اذا كان الموصوف بغير ال كزيد والاعجاز بالجر كررت بالرجل
 الحسن وجهه لان معمول الصفة مضاف لضمير ما فيه ال كما مر عن التسهيل
 ومنه قوله سببى الفتاة البضة المترد السطيفة كشمه وما خلت ان اسبى
 بجر كشمه لاضافته لضمير ما فيه ال وهو المترد اى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة
 بفتح الموحدة وسد الصناد المعجزة رقيقة الجلد مملئنة والكشم ما بين الخاصرة
 والصلع ومر فى الاضافة ان المترد يمنع هذه الصورة وفى الصبيان عن ستم ان
 مثل ذلك فى هذا التفصيل نحو الحسن وجهه ابيه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن
 وجهه جاريتها الجميلة انفع فحل منع جرهما اذا كان الموصوف خاليا من ال كزيد
 وهند والاعجاز هو فيه نظر ظاهر لما مر فى الاضافة من اشتراط ان لا يكون بين
 الموصوف وذى ال اكثر من ائمة واحده حتى صرحوا باجتماع المنار ب راس عبيد
 الجاني فضمير المحلى بها فى نحو الرجل الحسن وجهه ابيه اولى بذلك وكذا ما بعدة فتأمل

يجوز جره كما يجوز ان لا يكون منه القبح وضابطه ان رفع الصفة بال اولان
 وذلك اربعة الحسن وجه او وجه اب وحسن وجه او وجه اب نحو الصفة
 لفظا عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع
 المعمول بال او مضافا لما هي فيه وهو اربعة ايضا الحسن الوجه او وجه الاب
 او حسن الوجه او وجه الاب لان ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع
 بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه ان تنصب الصفة المنكرة المعارف
 مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجه او وجه الاب او وجه او وجه
 ابيه او ماتحت نقابه او تجرها سوى المعرف بال والمضاف لتاليها كحسن
 وجهه او ماتحت نقابه ووجه الضعيف في الاولى انها لا تقوى قوة الموصوف
 من المنعدي وفي الثانية ما فيها من شبه اضافة الشيء لنفسه فتأمل والله اعلم
 هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال

مطلب
التعجب

اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى تعجب لانه لا يخفى عليه
 شيء وما ورد منه في الشرع فاما مضافا الى مخاطبين ضوفا صبرهم على
 النار اي يجب ان يتعجب من ذلك وامام اذ لا زعم وهو الرضى والتعظيم
 كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة في السلاسل اي وهم اسارى
 المشركين يؤول امرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة تعجبا مفصول لاجله
 كما يشير له قول الشاعر بعد ما للتعجب او حال من فاعل انطق اي ذات تعجب
 او متعجبا للتعجب صيغتان اي المبوب لهما عند الحاجة واما فله صيغ كثيرة
 لم يبوبها نحو كيف تكبرون بالله سبحانه الله ان المؤمن لا يخس لله دره فار
 وغير ذلك وصيغاتي في باب نعم وبئس صيغة وهي فعل بالضم كسرف وظرف
 فامتدا ويجب تقديمه الجمعا كجريان بحري المثل فلا يغير نكرة تامة
 اي غير موصوفة بالجملة بعدها لان التعجب انما يكون فيما يحل سببه فيناسبه
 التنكير والمسوغ للابتداء قصد الا بهما كما في التسهيل ضمير مشترك
 اي وجوبا عند علي ما ولذا الجموع على اسميتها ويجب اضراره فذكر اغائب
 لا يتبع بتابع والتقدير ان هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب

من حسنه وانمى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب ما يستحيل كونه
 مجعولا كصفاتة تعالى وفاقا للسبكي وجماعة نحو ما اقدر الله وما اعظمه
 لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سوا كان مجعولا وله سبب اولا
 كما قاله الرضى فلا يبرهانه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لانحاء هذا المعنى فلم
 ينظر اليه اصلا على انه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شئ اعظم الله شئ وصفه
 بالعظمة اى دل عليها وهو مصنوعاته او ذاته اى انه تعالى عظيم لذاته لا لشئ
 جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه
 الاول وكونه منقولاً الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يفنضى كونه مجازا
 لان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب ان يكون مفيداً له والافعال
 لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا في اصل قول اى ما حق التركيب ان يكون
 عليه وان لم ينطق به فاستعماله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى
 وغيرها فتأمل اما اذا اريد به في جانبته تعالى الاجار بانه في غاية العظمة
 وان عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الشاء عليه بذلك فجاز ففعل
 امر اى صورة ماض حقيقة والمجرور بعد فاعل على المختار واصله احسن زيد
 بمنزلة الصيرورة اى صار ذا احسن فهو في الاصل خبر ثم نقل الى انشاء الخبر
 فغير اللفظة من الماضى الى الامر ليكون بصورة الانشاء فقع اسناد صيغة
 الامر الى الظاهر فزيد البناء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر زيد
 رفعا للقم فلزمت الا اذا كان الفاعل ان وصلنها كقول واجب اليان
 تكون المقدما اى بان تكون لا طرفا الحذف معها وصار في حكم القصد
 فلم يؤنث الفعل له وجاز حذفه للقينة كما سياتى واما البناء في فاعل كفى
 فلا نلزم كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فلذا لا تصيره كالفضلة
 الا في عدم التائنت له دون الحذف بلزوم نون الوقاية اى لانها لا تلزم
 الا الفعل كما مر اول الكتاب واما وروده مصغرا في قوله ياما اميغ غز لا شدا لنا
 فشاذا لا يدل للاسمية . ومستبدل بنحو وروى وارب والغضبي بمجتان
 فوحدة بوزن سلمى المائة من الابل كما في الصحاح وتعبته في القاموس بان تصحيف

والصواب انه بالمشاة الحقيقية بدل الموحدة وصريحة تصغير صرمة وهي نحو التلاوة
 من الابل وقوله واحريا بالمشاة الحقيقية اي به حذف فاعله لدلالة الاول عليه
 ومن طول فقر بيان للضمير اي ما اخرى ذلك المستبدل وما احقه بطول الفقر
 لكونه مفعولا لكنه خالف الفاعيل في عدم حذفه لانه دليل ولا يتقدم على
 عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة او نكرة مختصة ليكون
 للتعجب منه فائدة وكذا فاعل الفعل نكرة موصوفة هو قول الاخفش ايضا
 وله قول ثالث كقول من وهو الصحيح المأر يضع بكسر المعجمة اي يضع والمز
 به مطلق الظهور لانه لا يشترط الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قرأته بالهملة
 يجوز حذف المنجب منه اي من وصفه او فعله لان التعجب انما هو من
 ذلك لامن ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما احسن زيدا وان
 يزيد لعدم الدليل عليه ولا في نحو زيد ما احسن زيدا لثلاث نفوت نكرة الاظها
 في مقام الاضمار وهي التخييم فحذف بهم اي لان لزوم جره كناه صورة الفضة
 وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء فذلك ان يلق اني
 التمثيل به يجوز الحذف في الفعل به يقتضي ان الشرط وجود مطلق دليل على الحذف
 وهو الاوصية وقيل يشترط عطية على مثل المحذوف كالاية فهذا البيت شاذ
 من ذي ثلاث اي من مصدر فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا ووجا
 سبعة شرط ولم يبعد الفعل شرط لانه جعله موضوع الشرط فلا يضا
 مالا فقل له كالحاق قيل والحذف فلا يقال ما احمره وما اجلفه لكن في القاموس جلف
 جلفا كفتح فرجا وجلا فصار جافيا غليظا فثبت له الفعل فيجوز ما اجلفه
 مما زاد عليه وشذ ما اتقاه وما املا القرية من انفي وامتلا واختلف
 في الفعل كأكرم واظم فاجازه س مطلقا واختاره في التسهيل وقيل ان كانت
 هزنة لغير النقل نحو ما اظم الليل وقيل بالمتنع مطلقا متصرفا اي تصرفا
 تاما يخرج نحو يدع وينذر للمفاضلة اي الزيادة والنقص ويظهر ذلك
 في اوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والهدرة مثلا قابل لذلك وان
 كانت في جانبه تعالى لا تقبله منفيها اي لا تناسبه بالثابت ما عالج

مضارعه يبيع اى ينتفع اما عايج يعوج بمعنى مال يميل فيجئ في الالبات ايضاً وتجي
 الاول في الالبات نادر كقوله ولم ار شيئاً بعد ليلى الذه ولا مشرباً روى به فاعيج
 اى فانتفع ان لا يكون الوصف منه على فعل اى لا التباس فعل التفضيل
 بوصفه فمنعوه وهو والتعجب لا شراً لها في امور كثيرة فلا نقول ما اسوده وكذا
 ما اسمرعرا وما اصفر هذا الطائر وما ابيض هذه الحمامة وما احمر هذا الفرس ان ارد
 اللون في كل ذلك فان اردت السيادة والسمي الحديث ليلا ووصف الطائر
 ويبيض الحمامة وبتن في الفرس جاز اسقاطى اى لانه يقال حمر ليدون بالكسر
 يحمر كعرج يفرج ورحاً اذا انتن فوه من اكل الشعير واذا عير احد بالجزيقا لاه
 يا فافرس حمر فاده في الصحاح لتلايل نيس فان امن اللبس جاز كما في التسهيل
 بان كان الفعل ملزماً للبناء للمجهول فنقول ما اعناه بما جئتكم وما ازهاة
 علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول واشدد بوزن اسمع
 بهم واشدد بفتح الهزرة والشين وفعلها شد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العمدة
 لا استدحتى برد انما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس واما اشدر الربا
 فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح والقاموس اشدر الرجل اذا كان معه دابة شديدة
 ويبعدان يئبى منه نحو ما اشدا استخراجا يخلف ما الخ وكذا يخلف ما استكمل
 الشروط كما اشدر به ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا ومصدر
 العادم اى مصدر الفعل الفاعل قد بعض الشرط ينتصب الخ وذلك شامل
 للمنفى والمجهول الا ان مصدرها يكون مؤملاً ولا يصحها كما اكثر ان لا يقوم
 وما اعظم ما ضرب زيد واشد بهما واما الحمامة والذى لا ينفوت فلا ينعجب
 منها البتة اهل لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما اكثر عدم قيامه واعلم
 ان اشدر ونحوه قد يكون للتعجب ابتداءً نحو ما اكثر ابله وما اشدر عبده فلا يؤتى
 بالمصدر بعد او محرف جراً او مانعة خلو فتجوز الجمع قياساً على نظائره مما مر
 وان افنضى كلام الدمامي خلافه اوصبان باجني المراد به غير المفعول
 في ما احسن زيداً وغير الفاعل في فعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المنحدر
 فلا نقول ما احسن جالساً زيداً ولا احسن جالساً زيد ولا فرق في ذلك

بين المجرور اى المَعْمُول تغير فعل الثَّجِب كما مثله بقوله نحو ما احسن يزيد ما تارا
 فان الجار متعلق بما را الا باحسن ومثله احسن عندك بحالس اما المَعْمُول له فية
 الخلاف الآتى والمشهور ان محل الخلاف ما لم يكن فى المَعْمُول ضمير يعود على
 المجرور والاعتين الفصل كما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب
 وقوله خليلي ما احرى البيت نقله في النكتة عن ابى حيان ففي تمثيل الشبذلك
 محل الخلاف نظر الا ان يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف عمرو
 ابن معدى كرب صحابى من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى
 وعشرين من الهجرة في الهيجا بالمد والقصر اى الحرب والنزاع بفتح اللام وسكون الزاي جمع
 لزيته وهى الشدة والخط والمكر ما جمع مكرمة بضم الراء فيه ما اى الكرم اعز على
 تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لان الاصل اعز بان اراك كذا على اى ما اعز
 ذلك واشده على وفيه الفصل ايضا بالنداء وهو ابا اليقظان فهو شاهد بجوزة
 خليلي ما احرى الاصل ما احرى ان يرى ذواللب صبورا اى ما احرى الرواية
 صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول احرى فصل بينهما بذى اللب وهو
 فصل واجب لكان الضمير فى يرى كما مر ومثله قوله اخلق بنى الصبر ان يحظى
 ومد من الفرع للابواب ان يلجا فان يحظى فاعل باخلق حذفت منه الباء وفصل
 بينهما بذى الصبر وجوبا والاصل اخلق بان يحظى الصابرها جنة اى ما احرى
 الفوز بالمطلوب بالصابر وما احرى الولوج اى للدخول لمد من قرع الابواب
 اى الملازمة والله تعالى اعلم اى فى افادة الملح والذ

كحذاء وساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثى ولو قال وما جرى بالهمز
 لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فنصرت
 كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا نعم به فهو ناعم وبئس زيد ببئس فهو بئس
 واخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سياتى وهو المراد هنا فعلا
 خبر مقدم عن نعم وبئس وغير صفتها ورافعان خبر لمخذوف اى هارافعان لانفذ
 ثان لتفعلان لان المتدا فاصل بينهما وهو اجنبى من المنعوت ومقارن فال
 صفة لاسمئ اى المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذ

مطلب
 نعم وبئس وما
 جرى مجراها
 م

ويرفعان عطفت على رافعان من عطفت القفل على الامم المشبهة الي
 انها اسمان اي بمعنى المدح والمذموم وبنيا على الفتح لتضمنها معنى الانشاء وهو من
 معاني الحروف ولا يرد ان المفيد له الجملة بتمامها لانها العدة في افادته فهما مبتدان وما
 كان فاعلا على القول الاول يدل على هذا وعطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل
 العكس والمعنى المدح الرجل زيد افاده في البسيط قال سم ويبقى النظر في نحوهم ولا
 زيد فيحتمل ان رجلا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى المدح اي المدح من
 جهة الرجولية وهو حال ثم قياس ما ذكره الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للولد
 اي ما هي بالمدح الولدان كان مرويا بالرفع قلعله مقطوع عما قبله على نفس الخبر
 بفتح العين المهملة وسكون الختية هو الحار وجمعه اعيار كبيت وبيات والانشى غير
 ما هي بنعم الولد اذ قاله حين بشر بيئت نصرها بكاء اي انها اذا ارادت
 ان تنصر ياها ملاما على اعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث
 بالناس ونصرها بكسر الباء وبالراء اي اذا ارادت ان تبرأ احد اسرقت له من زوجه
 او غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عز
 بزاي من غلب اخذ السلب اي ان لا تقدر على الاخذ قهرا اجمارا كالرجل بل سرقة خفية
 لا ينصرفان اي نحو وجمعا من اصل الافعال من افادة الحدت والزمان
 ولزومها انشاء المدح والذم على سبيل المباينة والانشاء من معاني الحروف وهي
 لا تنصرف فكذلك اشبهها بالجنس اي في ضمن جميع الافراد في الاستغراقية كما عرفت
 بعضهم وقوله حقيقة اي ان اريد بمدخولها جميع افراد الجنس حقيقة من اجل زيد
 اي فالجنس كله مدح تبعاً لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكانه قيل بمدح جنسه
 لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا ينوهم كون ذلك
 المدح طارئا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى
 كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وينسب الرجل عمرو لان الجنس الواحد صابر
 مدوما ومدوما معا واجيب باختلاف جهة المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف
 الجهة مجازا اي مرسلان اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية
 العموم وقدر زيد بهما فرد معين وادعى انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره

من الكليات او بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة في كل
 فغير هذا الفرد ليس محدوداً لا قضاء ولا تبعاً للعهد اى الذهبى لان مدخولها
 فرد منهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فقرو ذلك الفرد بعد ابهامه بزيد مثلاً فتخيماً
 للمدح والذم وقيل للعهد الخارجي والمعهود هو المخصوص فكانت قلت زيد نعم
 هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقدير والتخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص
 كما ذكر وكذا ان اخر واعرب مبتدا خبره الجملة قبله لتقدمه رتبة لان اعرب خبراً
 لمخدوف او مبتدا خبره مخدوف ولا شئ في بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء
 بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالمذموم مصانفا الى ما فيه ال اى
 او مصانفا للمصانف لما فيه ال كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب واما كو
 مصانفا للضمير ما هي فيه كقوله فنعم اخو الهيا ونعم شبا بها فالصحيح لا يقاس عليه
 وازافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
 ان يكون مضمراً اى مستتراً لازماً للافراد فلا يبرز في ثنية ولا جمع استثناء
 بجمع تمييزه وشذ قول بعضهم نعموا قوماً كما شذ جره بالباء الزائدة في نعمهم قوماً
 كما حكاها الفارسي ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو ما يعود على متأخر
 لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتصان الا بشئ منظر
 بعد وشذ تأكيده في نعمهم قوماً انتم ومثله في كل ذلك ضمير الشأن وهل
 اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوباً كنفخت امرأة هنداً وجوازاً او تنوع اقوال
 مفسر بنكرة اى عامة متكررة الافراد فلا يجوز نعم شمساً هذه الشمس
 اذ لا تاتي لها اما نعم شمساً شمس هذا اليوم فيجوز لتعدد ايامها بتعدد الايام ومن
 احكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن الفاعل وتقديمه على المخصوص وشذ
 نعم زيد رجلاً ومطابقته للمخصوص افراداً وتذكير او غيرها وقبوله ال المعرفة
 لانه خلف بما يجب قرته بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحية لها فخرج مثل وغير
 وافعل من وجوز المص حذفه اذا فم المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت
 اى فبالسنة اخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة وهي الوضوء يوم الجمعة
 ومعه مبدء اى خبره الجملة قبله على ما سياتى والرابط اعادة المبتدا بمعنى

ان اريد بالمستتر مضموم معين هو المخصوص وعمومه المبتدأ وغيره ان اريد به
 الجنس وهو الفاعل اى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص تمييزا محملا
 عن الفاعل والاضل نعم القوم معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب
 القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد بنس للظالمين لما تمييزا للفاعل
 المستتر والمخصوص محذوف لعلمه بما قبله اى بليس وذريته لنعم مؤنثا
 اى ملبا تمييزا للصغير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح الهمزة
 جمع احنة بكسر فسكون وهى الحقد تقول عرسى اى زوجتى والعمرة بالعين
 الهمزة الصياح والعصب والى بمعنى معى والشاهد فى بنس امر واما المرة بفتح الميم
 والراء لغة فى المرأة ففاعل بنس الثانية لانها بال وحذف المخصوص من كل منهما
 للاشعار به اى بنس امر أنت وبنس المرأة انا وفاعل بالجر عطف على تمييز
 وجمله تظهر صفة فاعل لا يجوز اى لعدم اتمام الظاهر حتى يميز وتا ولو اورد
 بجعل المنصوب حالا مؤكدة او ضرورة ورد بان رفع الابهام غير لازم للتمييز
 فقدير الحجر التأكيد كقوله ولقد علمت بان دين محمدا من خير اديان البرية دينا
 فكذا ما ورد من هذا والتقليبون نسبة لتقلب بالعين المعجمة كتضرب
 لكن تفتح لامه فى النسب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوزي
 وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقدهما جمر بهذا
 البيت وارا د بالفتح الابد وهو فاعل بنس وفحلا تمييزا مؤكدة وفحلم هو
 المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم ميم الظاهر على المخصوص وهو كذلك
 بخلاف ميم الضمير كقوامى والزلا بفتح الزاى وشدا اللام المرأة اللاصقة البحر الحقيقية
 الالية والمنطق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيه المذكور وغيره ومعناه
 البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازارها قاله العينى وفى القاموس
 المنطق البليغ والمرأة المتأزرة بحشيتة تعظم بها عجيزتها هو وكان الثانى مأخوذا
 من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل اعلاها على اسفلها نرود
 اى الشاهد فى زاد آخر البيت فانه تمييزا لفاعل نعم الظاهر وزاد ابيك هو المخصوص
 وقيل زاد امفعول تزود ومثله حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه

فنقول نعم ما اى بلا ادغام ونعما اى بادغام اليمين هي بكرة منصوبة
 اذ هي اما ناقصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف اى نعم هو شيئاً
 يقوله الفاضل ذلك الشيء او تامة لا تحتاج لصفة وبالجملة بعدها اما صفة لمخصوص
 محذوف اى نعم هو شيئاً شئ يقوله اذا وصلت لما اخرى محذوفة هي المخصوص اى
 نعم شيئاً الذي يقوله اذ ولا يرد ان التامة تساوى الضمير ابهاماً فكيف تميزه
 لانه يرد بهما شئ له عظمة او حقارة بحسب المقام فتكون اخص منه على ان
 التمييز قد يكون للتأكيد هي الفاعل اى فهي مستثناة من وجوب قرنه بال
 وهي اسم معرفة اى اما تامة لا تحتاج لصلة وبالجملة صفة لمخصوص محذوف
 اى نعم الشيء شئ يقوله اذ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف اى نعم الذي
 يقوله الفاضل ذلك القول واغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف
 وقيل هي بكرة تامة او موصوفة بالجملة على قياس ما مر وقيل غير ذلك فان عمل
 مفرد نحو نعمها هي في اى اما بكرة تامة تميز للفاعل المستتر او معرفة تامة هي الفاعل
 والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب
 كجذ او ما بعدها فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدقفته دقانها فهي امام معرفة
 تامة فاعل او بكرة تامة تميز والمخصوص على كل محذوف اى نعم الشيء او شيئاً
 ذلك الدق يذكر بعد نعم اذ اى ووجوبها على ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وغلبا
 على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب ايضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر
 هو المخصوص شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كسئل القوم
 الذين اى مثل الذين وكونه معرفة او قريناً منها واخص من الفاعل لا مساوياً
 له ولا اعم ليحصل التفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس ولذا وجب
 تأخيره وبالجملة قبله خبر عنه هذا مذهب س وهو الصحيح والرابط عموم
 الفاعل او تكرير البند بمعناه كما مر وقيل هو مبتدأ تم حمل المتن على هذا
 مع احتمال له لعدم صحته كما في ش التسهيل لان هذا الحذف لا زمر ولم نجد
 خبر يلزم حذفه اذ ومحلّه مشغول بما يسد مسده وبق قول رابع انه بدل من
 الفاعل وورده ان البدل لا يلزم وهذا لا زمر ولنه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد

يقال يفتقر في التابع كما في انك قائم فان انت بدل مع عدم صلوحه لمباشر
 ان ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كما لزم تابع مجرور
 رب وان يقدم مشعره بعبارة هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص
 وان المتقدم مشعره فقط وان صلح له حيث قال اولا ويذكر المخصوص بعد
 شعر قال وان يقدم او شعر مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصا اذا افر
 لان العلم مبتدأ خبره الجملة بعده وهو خلاف مما صرح به في التسهيل من جواز
 تقديمه واختاره الموضع بشرط صلاحية للتأخير ولذا اعترض مثال المتن
 بانه من تقديم المخصوص لا المشعر به الا ان يجعل العلم مفعولا لا محذوف
 اي الزم العلم او خبر المحذوف اي المدح والعلم او عكسه وجمله نعم المقتنى
 مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحية للتأخر
 لكونه من جملة اخرى ويمراد بقوله ويذكر المخصوص بعد اي غالبا وقوله
 وان يقدم مشعره اي بمعناه كفي عن ذكره مؤخر اعم من كون المقدم
 مخصوصا ان صلح او غيره ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبر
 الجملة بعد قول واحد ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم مسجلا اي مطلقا
 عن التقيد بحكم دون آخر الى ان كل فعل ثلاثي اتم من ذلك سواء كان
 اصلا سوايا الفتح قول الى فعل بالضم ليلحق بافعال الفرائز اي الطبايع
 وليصير قاصرا كبئس وانما افردها بالذكر لكثرة تها والانه للذم العام هي
 اشبه ببئس من نحو حق ولو لم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون
 فعل يجوز ان يبني منه او لكن بشرط صلوحه لبناء النجيب منه لكونه متصرفا
 تاما او لتضمنه معناه معاملة نعم او لكن فعل بحالفها في ستة امور اثنان
 في معناه اشرابه النجيب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز
 خلوه من ال نحو وحسن اليك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها باسمع
 بهم كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفة او لمام واثنان في فاعله
 المضمر جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا
 كما في نعم والى زيد كما في فعل للنجيب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجلا

على الاول وكرهوا رجلا على الثاني فقول المصنف كنع منسجلا ليس على سبيل الوجوب
 في كل الاحكام والكلام في غير سماء ما هي فنلازم احكام ينسج كما يشير له الشرح
 واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجه آخر لا فرادها بالذکر
 لان العرب اذ في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة ببعض العرب
 ومنهم من يجوزها فيصح التمثيل بعلم ومثل نعم حبذا اي حب من حبذا امثل نعم
 في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضي والجوزية
 باشعارها بان المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا يدل على المحصور في
 القلب وتفرقتها في جواز دخول لاعليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك
 الفاعل ذا وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل
 فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة اخطا عليه ضمنه معنى جار فعداه يعلى
 وجعلنا اسما اي بمنزلة قولك المحبوب وقلب جانب الاسم على الفعلية
 مع تركبه منها الشرقيها واول ذا اذ فعل امر من اولي الشئ بالشئ اذا تبعه
 به لا بمعنى اعطى كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول اي اجعل المحصور
 واليا ذا اي تابعه وايا اسم شرط منصوب خبر الكان وهي فعل الشرط
 واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تغفل بنا حذفت قاءه للضرورة
 بعد ذا فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قدم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا
 رجلا زيد اما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما في الصيف
 امثل لمن يطلب الشئ بعد تفریطه فيه والصيف بالنصب ظرف نصبت
 بكسر التاء خطاب لمؤنث واصلة ان امرأة طلقت زوجها غنيا كبيرا واخذت
 شابا فقيرا فلما جاء الشتاء ارسلت للاول تطلب منه لينا فقال ما ذكر اي
 نصبت اللبن في زمن الصيف فكيف تطلبينه لان فقامت هذا ومدقة خير
 اي هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشبخ الفنى او غير القا
 زائدة لاعاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله وهي في جواب شرط مقدر اي
 او ان شئت فخر ودون ذا حال من محذوف للعلم اي وانصتصام الحاء من حب
 حال كونها دون ذا كثر وجره بياء زائدة كافي فاعل فعل بالضم لان حب

عند مجردها من ذاتكون من بابها بخلاف فاعل نعم كما مر وجب فتح الحاء اى
ان جعلتها كلمة واحدة بالتركيب فان بقيا على اصلهما بلا تركيب جازا الوجدان كما
في التصريح جاز ضم الحاء اى بنقل صفة العين اليها لان اصله جيب بالضم
اى صار جيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بلانقل وهذا النقل والحذف جائزان
في كل ما حوّل الى فعل لقصد المذبح او الدهر سواء كان حلقى الفاء كحب او لا كضرب
فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الصاد او فتحها كما في التوضيح
فقلت اقلوها اى اخلطوا الحمر بمر اجما وهو الماء من قنلت الشراب اذا مررت
به لانه يكسر حدة والشاهد في وجب بهما مقنولة اى ممروجة فالهاء في بها فاعل
حب مجرور بالباء الزائدة ومقنولة تمييز والله اعلم
صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن
او تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن افعال خير وشر فلا اعتراض وصف
اى فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن
الفعل ويؤخذ منه تعريف افعال التفضيل بانه الوصف الموازن لافعال
ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في اصل الفعل فالوصف جنس والموازن
لافعال مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والشعب والدال المخرج لموازنه من
ذلك وقولنا ولو تقدير الادخال خير وشر فاصلها خير وشر وقد يستعملان
كذلك كقراءة من الكتاب الاشر وقوله بلال خير الناس وابن الاخير
حذف هزتها لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لا استعمالا وفيها شذو
آخر وهو كونها لافعالها وقد يجعل عليها في الحذف اجب كقوله وحشيت الى الانسا
ما منعها وهو قليل من زائد في بناء من افعال الخلاف المارة في النجبة
ومما سمع عنه هو اعطاهم للدار هو واولاهم للمعروف وهما شاذان عند من منع
مطلقا وان كانت الهززة للنقل لان هزتها كذلك وهذا المكان اقفر من غيره
وهو شاذ على الاول فقط لان هزتها للنقل مبنى للمفعول فيه التفضيل المار
بين خوف اللبس فيمنع وامنه بان كان مجهولا لزوما فيحوز كانت ارضي من
ديك واعني بجاحتك وكذا مع القرينة فهو اشغل من ذات النجيين اى اكثر

مطلب
افعل
التفضيل
م

مشغولية وليس هذا من المجهول لزموا خلافا لابن الناطق بدليل شغلنا المتو
 حلك الغراب بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب
 بالنون بدلها وهو منقاره يقال اسود حالك وحالك اي شديد السواد
 صحاح وما به اذ فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل الضر
 كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان
 صلة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه فاده الصبان وقوله لما منع
 متعلق بوصول والحرفان بعده يصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما يتوصل
 اذ لكن اشد ونحوه في النجيب فعل وهنا اسم ويستثنى المجهول والمنع فلا يتوصل
 اليها هنا بذلك لان مصدرها يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالسند
 اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف النجيب كذا قيل وفي ذكر المنع نظر
 لما مر من صحة الأتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو اكثر
 عدم قيام اما المجهول بلا قرينة فصدره الصريح يلبس بالملغوم فتأمل
 فلا بد ان يتصل به من ولا يفصل بينهما الا بمعمول افعال نحو النبي اولى بالمؤمنين
 من انفسهم اوبلوه وما اتصل بها كقوله ولغواك اطيب لو بذلك لنا من ماء موهبه على خمر
 والموهبة نفرة يستنقع فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك
 قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية في الارتفاع في الخبر او الانخراط في الشر
 وقال المص للمجازة فغنى زيدا فضل من عمرو انه جاوز عمر في الفضل لا لابتداء
 والماجازان يقع بعدها الى الانتهاء او اجيب بان الانتهاء قد لا يخبر
 به كجمل غايته او عدم قصده وذلك ابلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد
 في الارتفاع من عمرو الى ما لانهايته له واذا بنى افعال ما يتعدى بمن جاز
 تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو اقرب من كل خير من عمرو واقرب من
 عمرو من كل خير للدلالة عليها اي فيمتنع حذفها بلا دليل لانقصه
 من اي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول لانها انما تذكر توصلا لمعرفة
 مع الجر وهو مذكور في المضاف صريحا وفي المحلى بالحق لا انها عهدية
 لتقدم ذكر مدخولها الفظ او حكما وذلك يشعر بالمفضول واكثر ما يكون ذلك

اى حذف من ومجروها من الجر دللقرية خبر اى ولو منسوخا دنوت اجمل اى
 اشارة الى ان كالبدر مفعول ثان محذوف اى طنناك الزم نذكرا و اى لان الجر
 يشبه فعل التعجب وزنا واشتقاقا ولا لزم على الزية فلهذا لفظا واحدا مثله ومن شرحوا
 ابانوس في قوله كان صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء نزل على ارض من الذهب
 لان حقه اصغر واكبر لتجرده وسيأتى الجواب عنه والمصنف لئلا تكون كالمجرد في التنكير
 فاعطى حكمة من امتناع مطابقتها للوصوف لكنها تجب في المضاف اليه كما مثله الله
 الآتية واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافرين فتقديره اول فريق كافر والفريق
 جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان افعال التفضيل لا يضاف اليها
 هو من جنس موصوفه فلا يقال زيدا فضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه
 وتلوال طبق اى وتالى الى المطابق لما قبله لان قرينه بها اصنف شبهها بافعال
 التعجب عن ذى معرفة تعريض بقول ابن السراج الآتى معنى من
 اى الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى طابيل لافعل وظاهر ان قصد
 التفضيل وعدمه خاصتان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله الجر ولكن
 فيه خلاف كما سيأتى والهندات التفضل بضم ففتح جمع تكسير لفضل بضم
 فسكون والفضليات جمع تصحيح لها ولا يجوز ان يقترن به من هذا رائد
 على كلام المصنف هنا وهو محتمل قوله اولا ان جر بالحقة ان يذكر هناك كما في نسخ
 ولست بالاكثرت بقاء الخطاب وحصى اى عدد اتميز لا اكثر والكثير
 بالثلثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف عليه فيها وقصدية التفضل
 اى على المضاف اليه خاصة ارض الناس بفتح الصاد مفعول ثان لتجدد مفعول
 اول ولو طابقه كسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للأضافة وياؤه
 للتاكين وبقيت العسرة قبلها وكذلك جعلنا في الاولى تفسير الجمل
 بالتمكين كما في البيضاوى فاكثر مجرئها مفعوله وفي كل قرية ظرف لغو متعلق
 به واما كونها بمعنى صيرنا واكثر مجرئها مفعوله الاول وفي كل قرية الثانية
 فغير ركة وتوهين للمعنى والشاهد اضافة اكا بر مجرئها مع مطابقتها لموصوفه
 المقدراى قوما اكبره وهذا ما يرد قول ابن السراج اى اوصافا فان الجواب بان اكبر

ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرمها مفعول اول لونه المطابقة في الجرد من ال
والاضافة وهي ممنوعة فان قال ان اكابر عنوى اضافة للمعرفة اى اكابرها وقع
فيما فرمه وقد اجتمع الاستعمالان اى حيث افرد احب واقرب وجمع احسن
وقال الزمخشري انما جمع احسن لانه قصد به الزيادة المطلقة وافرد احب
واقرب لقصد التفضيل الخاص الموطون بصيغة المفعول من وطأه بشد
الطاء المهملة اذ امهده وسهله والاكاف الجوانب اى الذين سهلت اخلاقهم
ولانت جوانبهم فلا يتأذى بهم احد فان لم يقصد التفضيل اى على المضاف
اليه وحده بان قصد تفضيل مطلق اى عليه وعلى غيره او لم يقصد تفضيل
اصلا بان اول باسم فاعل او صفة مشبهة فتجب المطابقة فيما شبهه
بالمعرف بال في التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفي هاتين الحالتين
لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون
بعضه كجاء صلى الله عليه وسلم افضل قرشي اى افضل الناس من بينهم وقد لا يكون
كيسف احسن اخوته اى احسن الناس من بينهم او احسنهم ولا يصح فيه
التفضيل الخاص بان يراد احسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع ان
يراد بهم ما يشتمل يوسف لثلاث يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون احسن بعض
ما اضيف اليه فلو قيل احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب اى احسن منهم
محاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل في المضاف اليه بحسب مفعول
اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لثلاث يلزم
تفضيل الشيء على نفسه الناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به
لنقصه انزاق الجند والاشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه سمي به لشبهه
كانت في وجهه اضيقا الى بنى مروان ليعرف انها منهم لا للتفضيل عليهم اذ
لا عادل فيهم سواها قيل ومن استعمال التفضيل بقيل لان ما تقدم
في المضاف الى معرفة ولا خلاف في جواز عرويه عن التفضيل مع وجوب مطابقتها
ح واما هذا ففي الجرد عن ال والاضافة ومن وفيه الخلاف الاتي واذا امرى
الجرد عن التفضيل فالأكثر فيه عدم المطابقة عملا على اغلب احواله وقد يطابق

مخلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت ابى نواس المار و قول العرويين فاصلة
 صغرى وكبرى خلافا لمن جعله مخنا اى هين اى لان جميع الاشياء بالنسبة
 لقدرة تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها اهون من بعض اذا اجتمع
 القوم من الحشم وهو شدة الحرص على الاكل بجهل اى فالمنفى اصل العجلة
 لزيادتها فقط بقرينة مدح نفسه واما اعجل الثاني فلا مانع من كونه على باب
 كما يشير له اقتضان على الاول لكن فيه ان الاول مصنف لمعرفة لا مجرد فليس من
 محل الخلاف فتأمل ان الذى سمك يستعمل متعديا بمعنى رفع كما هنا
 ومصدره سمكا كضربا ولا زما بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كقفودا و اراد
 بالبيت الكعبة والدعايم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة اى العمود عزوة
 طويلة لم يحل على معنى اعز من بيوتكم لان قصده نفي المشاركة بالاصالة مع
 ان النزاع ليس في ذلك ليس وهل يتفاس ذلك اى عرو المجرى عن التفضيل
 وحاصله ثلاثة اقوال اشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك اى يمنع قياسا
 وسما عا قال في ثم التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم
 المطابقة لاجته في ذلك اى لتاويله فاهون و ارد على ما يعرفه المحاطون
 من ان الاعادة اهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد واما اعلم بك
 فتفضيل علم من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى
 في علمه واما اعجل واغز واطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا اريد
 بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد يجب تقديم من ومجروها اى
 على افعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المص و جاره عليه السلام لان صدارة
 الاستفهام انما هى بالنسبة للعامل فيه لامطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين
 العامل وهو خير والمعمول وهو من باجنبي لان المبتدئ ليس من معمولات الخبر
 فلو قال الله انت ممن خير لكان حسنا واما المص فقد يعتذر عنه بالضرورة
 اهلا وسهلا من صوبان مجذوف اى ايتهم اهلا ووجدتم مكانا سهلا وقول
 جنى النحل اى شتمه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق
 باطيب لا يروى عنوان اى من باكيد المدح بما يشبهه الدم والقطن بفتح القا

آخره فالمتقارب الخطا طعينة هي في الاصل الموقوع فيه امرأة والاشم سميت
 به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وامح اي احسن ورفع
 الظاهر المراد به ما قابل المستر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورويعل افعل
 في تميز وحال وظرف وفاعل مستر مطلقا لا في مصدر ولا مفعول به مطلقا
 ولا في فاعل ملفوظ به الا في منسلة الكحل عاقب فعلا فيه قلباى عاقبه
 فعل اي صح ان يعقبه ويقع في مكانه فعل الا في لغة ضعيفة اي ففعل افضل
 نعمتا الرجل مجرورا بالفتحة و ابوه فاعله واكثر العرب يرفعونه خبرا مقدا معن ابوه
 والجملة نعت لرجل بعد نفى اي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيزيها ويبقى
 مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل
 في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فينبقى اصل الحسن وذلك صادق بما
 حسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح بعين الثاني فاذا وضع الفعل المثبت
 مكانه بان قيل حسن الكحل في عين رجل كحسنه في عين زيد فاذا المساواة الصا
 بها الفعل ثم يتوجه النفي الى ذلك المفعول فننتفي المساواة كالزيادة ويثبت
 النقص المزداد كالاول فكون افعل مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة
 فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل او شبهه
 هو النهي كلا يمكن احدا حب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل
 احدا حق به الحمل منه بحسن لا يمن قال في ته السهيل ولم يرد بهذين سماع لكن
 لا يابس باستعماله بعدها اجنبيا انما لم يتصل بضمير الموصوف ليجوز ما
 وجلا احسن منه ابوه وان خرج ايضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين
 لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمسأخر على المتقدم
 باعتبارين اي باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل
 عليه شئ واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد
 يعني ما قبله لان غير الاجنبى لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر ذلك
 ليضعف افعل بخروجه عن اصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات
 فيقومى النفي على اخراجها ايضا الى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما اذا جرف

على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا يقوى التقي على ذلك لقوة افعلة
 وبقي قيد اعتبره المص وابن الحاجب وهو كون افعال صفة لاسم جنس ليس بمد
 عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتب بالنتي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا
 لا ينصب المفعول به ما رأيت اذ ان جعلت بصرية فاحسن صفة رجلاً
 او علمية فهو مفعولها الثاني والكل فاعل احسن وفي عينه حال منه واظرف
 لغو متعلق باحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والاصل
 في هذا المرفوع الظاهر ان يقع بين ضميرين اولها الموصوف وثانيهما المجرور عن
 المرفوع نفسه هكذا المثال وقد حذف الثاني فندخل من على الاسم الظاهر الغفل
 عليه او على محله او على ذي المحل كما رأيت رجلاً احسن في عينه الكل من كل عين
 زيد او من عين زيد او من زيد فتخذف مضافاً واثنين وقد تدخل من على
 ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما احسن به الجمل من زيد فاصله
 من الجمل في زيد فاضيف الجمل لزيد لئلا يستعمله فتخذف من على ملاء
 وهو زيد ومثله مثال المتن اذ اصله لمن ترى رفيقا اولى به الفضل من الفضل
 في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس
 الاصل من ولاية الفضل بالصديق ومن حسن الجمل زيد كما قيل ان الغائبة
 انما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولانته او حسنه وقد
 لا يؤتى بشئ بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل فالماصل ان
 الضميرين قديداً كراماً وقد حذف فامعاً وقد حذف احدهما دون الآخر
 ما من ايام اذن من زائدة وايام اسم ما الحجازية واحب خبرها اوها مبتدأ وخبر
 والى الله متعلق باحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل احب لانه
 بمعنى محبوب من حب الثلاثي فنيه شذوذ لسانه من الجهول الاله عند من جوز
 مع امر البس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية احب الى الله فيها الصوم
 من ايام العشر فهو كمثل الناظم مررت ارجله ولا اري كاليه وادياً مفعول
 اول لاري وكوادي مفعوله الثاني ان جعلت علمية واليه فهو حال من وادياً
 مقدم عليه واقل به بالنصب صفة وادياً وركب فاعل اقل وفيه الشاهد

وجملة اتوه صفة ركب وتبئية بمشناه فوقية فمزة مكسورة فخصية مشددة اى مكثا
وهو يتميز لأقل فيما يظهر لاصفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى
لا يظهر عليهما اى ولا اى واديا اقل به ركب اتوه من جهة المكث منه اى من
الركب فى وادى السباع اى لم ادر كبا يقل مكثه فى واد كفلنه فى وادى السباع
واخوف عطف على اقل وفاعل ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ
اى فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله اعلم

مطلب
النعته
م

يراد فى الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما التبصريين
الاسماء وخصتها بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع النواع فلا يردن
التوكيد اللفظى والبدل والتسقى قد تتبع غير الاسم وفى قوله الاول اشارة الى
منع تقديم التابع على المتبوع وهو المشهور ويصرح به فى النعت قوله الا فى مقم
ما سبق واجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لمتعدد تقدم بعضه
كقوله ولست مقررا للرجال ظلامة ابي ذاك عمى الاكرمان وناليا
واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط تاتى واعلم انه يمنع فضل
التابع من متبوعه باجتناب محض عن كل منهما كررت برجل على فرس عاقل
ابيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا سير او المتبوع
كيجبى ضربك نريد الشديد وكعامل المتبوع نحو زيد اضربت القائم ومنه غير
الله اتخذ وليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم
الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما آتينهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرء
هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربى لتاتينكم
عالم الغيب والاعتراض نحو وان لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو لم الليل
الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن اهلهم فى اعرابه قيل اى
وجودا وعدم ما يدخل نحو قام ولا لا ما ليس معربا لكن هذا خارج بقوله
الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييد به والمراد الاعراب
وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يا زيد الفاضل بالضم مما اتبع فيه المنادى
على لفظه فانه مشارك فى شعبة الاعراب وكذا فى نفس الاعراب كفى محلى فى زيد

ومقدر في الفاضل لان ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضاها
فندبر مطلقا اي احاصل في ذلك التركيب والمجرد في غيره و زاد ابر الناظم غيره
قد غير خبر ليخرج صوراً من قولك الرمان طو ما مض فانه مشارك في الارب
الحاصل والمجرد بالنسخ وليس تابعا على خمسة انواع والعامل فيهما عند الجمهور
هو العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر بخلاف المبرد وقيل العامل في
الجمع مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقادة الخلاف
جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت
التوابع فاعمل بترتيب قوله قدم النعت فالبيان فاكد ثم ابدل واختم بعطف الحرف
بوسم الهاء فيه وفيه عائدة لما سبق وهو المتبوع والبناء سببية والوسم لما
اتم بمعنى العلامة فيه حذف مضاف اى تم متبوعه بسبب بيان علامته اى
صفته وعلى هذا حل التام مصدر بمعنى التعليم بهما من وسمته بالاسم وسماعته
بالعلامة اى تم متبوعه بسبب تعليمه اى دلالة على معنى فيه ان كان نعتا
حقيقيا وفيما تعلق به ان كان سببيا الكيل متبوعه اى اصل وضعه التكميل
بيان الصفة للايضاح بها او التخصيص واما كونه للمدح ونحوه فجازا
القبيل او المراد بالكيل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص
او مدح مثلا فنشمل جميع اقسامه وهذا القرب لصنيع الش فندبر لما عدى
النعت اى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع او صفة ما تعلق به
سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات والمعنى القائم
بها فيخرج البدل والنسب بالتكامل لانه لا يقصد بهما وضع التكميل بايضاح
ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلا بالايضاح
ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما اصرح من الاول اذا
عين متبوعهما وكذا البدل اذا عرض له الايضاح والنسب اذا كان للتقدير
للتخصيص اراد به ما يعرّف الاشتراك اللقطي في المعارف وهو المستحق
بالايضاح كمثل له وتقليل الاشتراك المعنوي في التكرار وهو المشهور بان
التخصيص لجاء رجل تاجر . نفخة واحدة لا شك ان واحدة للتاكيد لان الرفع

مستفادة من تحويل المصدر الاصلى وهو نغخا الى فعله وليس هذا كرحمة وبغثة
 ما بنى على التاء حتى يكون قوله واحدة تاسيسا لا تأكيدا كما قيل فتأمل في
 التعريف والتكثير في بمعنى من البيانية لما الأولى لا الثانية لانها واقعة على
 المنعوت والواو بمعنى اولان الثابت للمنعوت احدهما وقوله تلاصقة او صفة
 للثانية جرت على غير ما هي له ولم يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين وثابت
 فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثاني اى وليعط النعت ما ثبت
 للمنعوت الذى تلاه هو من التعريف او التكثير مجرى الفعل اذا رفع
 ظاهر اى في وجوب تأنيته بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريد من علامة التثنية
 والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا مؤنثا تام لان نعتها يجوز على هذه
 اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمرت برجل كراما بآؤه بل هو الافصح
 لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته
 وجمعه تصحيا على لغة اكلوني الرعيث كالفعل فيقال مرت برجل كريمين
 ابواه وحسنون غلمانه وهو كذلك ومقتضاه ايضا جواز رجل قائم اليوم امه
 بل تأنيث للفصل وبامراة حسن نعمتها المجازية التأنيث وبصرح بعضهم سم
 طابق المنعوت في لغة اخرى ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوى فيه الفرد
 وغيره كصبور وجرح وكونه افعال تفضيل مجردا او مضافا لنكرة فانه يلزم التذكير
 والافراد ودرج بالذال المعجمة هو الحاد اللسان مطلقا اوفى الشر فقط
 او الحاد من كل شئ وبالمهملة الخبير بالاشياء العتاد لها الا يشق نحوى
 عند الاكثين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى انه لا يشترط في النعت
 كونه مشتقا بل الصواب دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية
 دما مبنى وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بال بعد اسم الاشارة كونه نعتا كونه
 بدلا او بياناً نحو هذا الرجل قائم اما على الاول فلا يجوز كونه نعتا الا المشق كذا
 القائم رجل وهو اسم الفاعل انما افاض بالحصر ان اسماء الزمان والمكان والالة
 لا تدخل بالمشق بهذا المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه او مكانه
 او الة وهو اصطلاح للنحاة اما تفسير الصريحين بما اخذ من المصدر للدلالة

على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل بما بعناه من امثلة
 المبالغة وفي اسم المفعول بما بعناه من نحو قتل وصبور كما ساء الاشارة الى
 غير المحمانية اما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك اي كائن
 ذواي و فروعها والموصولة لا يشتملها قول المتس وذى بالياء الا على
 لغة اعرابها لان المبنية تلزم الواو ومثطا في الوصف بها سائر الموصولات البدوة
 بال وال نفسها بخلاف من وما واى مؤولة بالنكرة اي لانكرة حقيقة وان
 جرى على الالستة قال الرضى لان التعريف والشكر من خواص الاسم والجملة من
 حيث هي جملة ليست اسما وان اولت به فحواجر رجل قائم ابوه وابوه قائم في تأويل
 جاء رجل قائم ابوه ونحو جاء رجل ابوه زيد في تأويل كائن ابوه زيدا الجسمة
 هي لام الحقيقة في ضمن فرد منهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها الياسين
 لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن وآية لم الليل اي حقيقتهم في ضمن
 اي فرد من اللياي لان السلب من الافراد لا الحقيقة حالين اي نظر الصورة
 التعريف لا يقال الحالية تفيد تفيد السبب بحال المرور مع انه المراد انه ذاته وانه
 ابدأ وان لم ير عليه لانه لا مانع من ارادة التفسير بل قوله فمضيت اخيد على انه عليه حال
 السبب وتعاقل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك من ضمير
 يربطها اي في كالحجر في اصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير كما مر لان طلب
 المبتداه اقوى من طلب المنعوت للنعف فاكتفى فيه بادنى ربط بخلاف النعت
 ولم يقل ما اعطيتة حالا للاشارة الى ان جملة النعت اشبه بالخبر من الحال
 ولذا لا تربط بالواو خلافا للتر محشري وما ادرى اخ قبله
 كتبت اليهم كتبا مرارا فلم يرجع الي لها جواب وما ادرى اخ وامنع هنا
 اخ في قوة الاستثناء من قوله فاعطيت اذا كما اشار له الشافعي البيت الاول
 شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب
 لانفع اذا اي لان النعت يعين منعوتة ويخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع
 قبل ليحصل به ما ذكر والاشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل
 الا باللفظ بها والمالم يكن الخبر معر فاللبتدا والاخصصا له جاز كونه اشائيا

جاويزوق اي بلبين مخلوط بآماء كثير احق قل بياضه واشبه لون الذهب
 في زرقة فان قلت نحو حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبر اهل احتيا
 ج لاضار القول ام لا المختار لا و قد تم تحقيقه في المستند كثير ومع كثرته مقصود على
 السماع كوقوعه حالاً وان كان اكثر من النعت به وقد يشير اليه قوله ونفوا وشرط
 المصدر كونه مفرداً مذكراً كما في المتن ومنكر او صريحاً لا مؤولاً وثلاثياً او زرنه وان
 لا يبدء بهم زائدة كمرار ومسير قيل وانه امتنع النعت به راساً وقائدة هذه الشرط
 ضبط ما سمع لا القياس عليها فالتموا الخاي لان المصدر من حيث هو
 مصدر لا يثنى ولا يجمع فاجروه على اصله تنبيهاً على ان حقه ان لا ينعت به ^{بجوه}
 وانهم توسعوا بحذف المضاف او قصد المبالغة مجازاً اي مرسل من اطلاق
 المعنى على محله وهو الذات واما على الاول فن اطلاق اللازمه وهو المصدر على
 الملزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالمحذف وقوله او ادعاء اي بان يدعى
 ان الذات هي نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج الى تاويل اصلاً
 كما نقل عن ابن هشام ونعت غير واحد بالرفع مبني اخبره جملة اذا اختلف
 او لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر
 عاملاً فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثني كان او جمعاً كما مثله الشواسم
 جمع كقولته فوافيناهم منابيح كأسد الغاب مردان وشيب او اسم جنس جمع
 كعندي غنم بيض وسود قيل او اسما متعاطفة كجاء زيد وعمر الطويل والقصير
 لكن هذا يجوز فيه وصنع كل نعت بجانب صاحبه ولا ينعين فيه العطف رب
 اذا اختلف اي النعت لفظاً ومعنى كالضارب والكريم او معنى فقط كالضار
 من الضرب بالعضا والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها والفظا
 فقط كالذاهب والمنطلق فكل ذلك تفريقه واجب بالعطف اي بخصوص
 الواو اجماعاً ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام ان تأتي بحرفين
 ساكنين متحركين الا نعت اسم الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير
 لان نعته لا يكون الا طبقة لفظاً وفي الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعته
 بخلاف حتى يفرق نعتهم بعض ذلك المثال على البديل لا النعت وما اخص

نعت اسم الإشارة كونه محلي بال فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه
 ولو بغير اجنبي واما كونه جنسًا لا مشتقًا فغالب دما ميني كريمين ولا يجوز
 كريم وكريم نعت مجوز مرت بانسانين كريم وكريمة لا اخلا فهما تانيا ويجوز
 كريمين نظر المنقلب ومحل وجوب الجمع في المتفق اذا عدم مانعه واما فيمنع
 اعطيت زيدا اخاه الكريمين لان التابع في حكم المشوع ولا يكون اسم واحد مفعولا
 اولاو ثانيا بل يفرد كل بوصف او مجعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العاقل
 في المنعوتين نص على ذلك الرضى ونعت معمولي ان نعت مفعول مقارم
 لا تتبع ووحيدى صفة لمخذوف اى ونعت معمولي عاملين ووحيدى اذ ومعنى
 وعمل بالجر لاصافة ووحيدى اليهما وقوله بغير استثناء اى اتبع مطلقا سواء كان
 المعولان مرفوعي فعلين او خبري مبتدئين او منصوبين او مخفوضين خلافا
 لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا استلف حيث
 افاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت منقطة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع في
 لفظ واحد فكان قائدا قال وهل اذا اجتمعت تكون نعتا تايعا او مقطوعا
 فاقاد انه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين مقنى وعملا كما مثله التثنية
 والقطع في ذلك منصوب على جوازه بشرطه فقوله اتبع اى ان اردته وسكت
 عن نعت معمولي قائم واحد وحكمة انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى
 كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب
 زيد وعمرو العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل كما عرفت
 زيدا اباه العاقلان كما مر من الرضى وان اختلف العمل دون النسبة كاسم
 زيد وعمرو وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم
 فيقول يتبع بالرفع تغليباً له وقيل بايها شئت لان كلاهما محاسن ومحاسن
 متحدى المعنى والعمل زاد بعضهم شرطاً تانيا وهو اتفاق المنعوتين تعريفيا
 وتنكير النعت راتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو ان لا يكون اول
 المنعوتين اسم إشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت
 اسم الإشارة لا يفصل منه فلان اخر جاز لعدم الفصل لكن مران نعت لا يكون

الاطبقة في اللفظ فتأمل فان اختلف معنى العاملين اى ولو بالتحيز
 والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمرو العاقلان لاختلافها خبرا
 وانشاء وان اتحد معناهما اما نحو هذا ابوك ومن اخوك فيمتنع فيه القطع
 كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون احد المنعوتين مجهولا فيجوز فيه
 تفريق النعتين كما قاله الرضوي اذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشي
 واحد وجب القطع اى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفريق
 وابداء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لثلاثي يعمل عاملان متساويان في
 شئ واحد اذ العامل في التابع هو العامل في المشبوع ولا يمكن ان يجعل العامل
 مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد اما
 اتحادهما معنى وعلا فيجعله كما كالتشئ الواحد وفي ذلك بحث قدمناه في باب
 المحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها او معناها وجب
 تفريقها اياها بالعطف او بابداء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين
 او لا وان اتحد لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المنعوتين معنى وعلا
 او كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا
 وتمكرا وجب جمعها مع كونها تابعة او مقطوعة فان انشغى شرط من ذلك
 جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل اذا تكررت
 النعوت ليس يقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع
 تعين المنعوت بدون النعت واحد او اكثر واعلم ان النعت اذا قطع
 خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملة مستأنفة لا محل لها كما
 قاله الشاطبي وجب اتباعها اعتراضا بالقطع لا يزيد على تركها بالكلمة
 فكيف منعوه مع جواز الترك واجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض
 والقطع يشعربا الاستغناء وبينهما تناف او اتبع بنقل فتحمة الهمزة الى الواو
 لان من اتبع الرباعي فحزمته للقطع مفتوحة اما قوله في البيت الآتي وانصب
 فكسر الواو على اصل النقص من الساكنين لان من نصب الثلاثي فحزمته
 للوصل او بعضها اقطع مقتضى حل الشان بعضها باجر عطفها على دونها

اى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنفين
 جواز العطف على الضمير المخفوض بلا اعادة الخافض اى وان يكن معينا بدون
 بعضها وعليهما مفعول قطع محذوف اى قطع ما سواه على الاول او اقطعه
 وحده على الثانى ويكون المتن مصرحا بمسئلتى الاستفتاء عن جميع النعوت
 وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول قطع كما قاله العرب
 والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها او اتبع جميعها او اقطع بعضها
 دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة
 الابتاع والقطع اى بشرط تقديم المنبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من
 اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والمثلث من الذكر
 نحو الشعر والعبور فلا يجوز قطعها تنبيها محل التفصيل المتقدم اذا كان
 المنعوت معرفة اما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز فى الباقى
 القطع سواء انفردت جميعها ام لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل
 بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعها على المشهور الا فى الشعر مضمير
 بكسر الهمزة من فاعل ارفع او فاعل نصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه
 ولانواع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمرا وناصبا عطف عليه والالف
 فى لن يظهر اللثنية كما حل عليه الشان او التثنية لا يفر الضمير بعدها وهذا
 صحيح اذ اى ليكون حذف الملتزم علامة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صح
 بذكره كحفي ذلك القصد وتوهم كونه ضمرا مستأنفا واما اذا كان التخصيص
 مراده به ما يشتمل النوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طال ما توقفت فيه
 وهوان شرط القطع تعين النعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى فى نعت
 التخصيص مع ان المنعوت يفنقر اليه فى تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لى جوابه
 من التثنية المتقدم وهوان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص
 غير الاول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعنين النكرة
 تعينا ما بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه
 للتخصيص لكونه نعت نكرة واما النعتين فى نعت النوضيح فى المعارف فظاهر

واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعنى التثنية نعت التخصيص
 اما في نعت المدح ونحوه فيقدر باذكارا وامدح مثلاً كما نقله الدماميني عن المحققين
 والله اعلم وما من المنعوت ان يشمل حذرها معاً نحو لا يموت فيها ولا يحيى
 اى حياة نافعة واقامة النعت مقامه اى بشرط صلوحه بل مباشرة العامل
 بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلاً او مفعولاً او مجروراً
 او مبنيًا اذ الجملة لا اتصل لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحدف المنعوت بها
 في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن او في نحو مناظرة ومناقام
 وفيما لم وفيما هلك اى فربق ظعن اى ومنه قوله
 لو قلت ما في قوع بالو تيمم يفضله في حسب وميسم اى لو قلت ما في قوعها
 احد يفضله التايم فكسر التاء من تائم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك
 كقوله يرمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل كان اى دل عليه دليل
 اما بصاحبة ما بينه نحو ان اعمل سابعات بعد والناله الحديد واما باختصاص
 الصفة بكنهية بكاتب وصاهل او غير ذلك والله اعلم هو
 بالواو اكثر من الهزة وبها جازا التنزيل يقال اكد وكدت اكد او توكيدا اطلق على
 التابع الا ترى من اطلاق المصدر على اسم الفاعل بالنفس او بالعين اى مراد
 بما جملة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان اريد بالنفس
 الدم وبالعين الجارحة كسفتك زيد نفسه وفتات زيد عينه لو يكونا توكيدا
 فهما في المثال بدل بعض واولمغ الخلو فتجوز الجمع واذا جمعا وجب تقديم النفس
 لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل بحسن فقط ويجوز عروها
 بياء وزائدة كجاء زيد بنفسه وعرو بعينه بخلاف باقى الفاظ التوكيد واما جازا
 باجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وافلس اى بجاءاتهم فالباء اصلية وليس
 هو اجمع التوكيدى واية وجب تجريد من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها
 كذا في المعنى لكن نقل الدماميني وغيره فتح الميم طابق التوكيد اى افرادا
 وتذكيرا وغيرهما بافعل اى جمعا متبسا بوزن افعل او على افعل وهذه
 العبارة احسن من قوله في التسهيل جمع قلة لان عينها جمع في الغلة على اعيان

مطلب
التوكيد
م

ولا يؤكد به على المختار ما ليس واحدا هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما
 فيهما لكن نقل الاشعري وغيره جواز غيره في المثنى بخلاف الزيدان نفسيهما ونفسهما
 والمختار لنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى ولكن كراهة اجتماع مثنيين وكذلك مثنى
 في المعنى اضعف الى ما يتضمنه كقطع راس الكباش ورأس الكباشين
 والمختار ورؤسهما جاء زيد نفسه اضافة للضمير من اضافة العام للخاص
 لا المثنى الى نفسه لان النفس اعم من زيد توهم ان يكون اتواى فهو رافع
 لتوهم المجاز بالحدف وهو رافع لاحتمال المجاز العقلي باسناد الجي لتغير من هو
 لتعلقه به كضرب الامير اى جنده واما توكيد الشمول فيحمل رفع المجاز المرسل بطلا
 الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسناد ما للبعض ككله ورفع الحدف وتوهم
 القسامين ما يرفع توهم غير الظاهر واما رفع السهو والغلط فانما يكون باللفظ
 كما نقله تم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكينة
 كما استظهره ابن هشام بدليل الاثنيان بالفاظ متعددة ولوصار نصا بالاول
 لم يؤكد تائبا جاء خبر زيد مثله جاء القوم انفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر
 القوم اورسوهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر ذاجزاء اى ولو
 بالنسبة لعامله كما اشترت العبد كله ورايته جميعه لصحة اشترت نصفه ورايت
 بعضه بخلاف جاء زيد كله لان الجي لا يتعلق ببعضه ويؤكد بكلا وكلتا
 المثنى اى الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد
 وذهب عمرو وكلاهما ولا يشترط طول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش
 والفرافيجيوز اخضم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص الواحد لان التوكيد
 قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال ولا بد من اضافة اتواى لفظا كما يفيد
 قول المص بالضمير موصلا فلا يكتفى بنية ما خلافا للزمخشري ولا جهة في قوله تعالى
 خلق لكم ما فى الارض جميعا ولا في قرآءة انا كلا فيهما على ان المعنى جميعه وكلا لان
 جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فما اذا
 جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يستجون فاعلة اى مواز بها حال كونه
 مأخوذا من عم ولم يقل عامتها فيهما من الجمع بين الساكنين الذى لا يتأني في الشعر

وقوله مثل النافلة حال من فاعلة مضافا الى الضمير اى لفظا ككلم ولا يؤكده
 بدالة و اجزاء كما يؤخذ من التشبيه لأن اكثر النحويين لم يذكرها فانه من
 ذكرها وهو من اجلهم فليست زائدة وايضا فجميع لم يذكره التمهيز ولم ينسب عليه فاعله
 اراد مثل النافلة في لزوم التأملها مع المذكور وغيره كاشترت العبد عاينه كما قال تعالى
 ويعقوب نافلة اى زائدة على ما طلبه برهيم ياجمع وقد جاء بعد اجمع بانكغ ثم
 بأبضع زاد الكوفيين ثم يابتع وكذا بعد اجمعون واخوانه ولا يجوز تقديم بعضها
 على بعض وقدمت كل لتصرها على الاحاطة ثم اجمع لتصر احده في الجمعية على الباقي ثم
 اكغ لأنه من تكغ الجدل اذا انقبض واجتمع ثم ابضع لأنه من تبضع العرق اذا
 سأل وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم ابتع لأنه من البتع وهو الشدة او طول العنق ولا
 يخلو عن اجتماع ككل واحد ضعف ما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ
 يمنع اضافة الضمير لانها معارف اما بنيتها او بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة
 والشمول وعلى هذا اجمع ونحوه غير مضر وف للعلمية والوزن وجمع لها والعد
 لان جمع لجمعها فجمع بسكون الميم كجرأ وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية
 وقال الدماميني بتشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي واما جمعها فلا
 التائيد الممدودة مطلقا الذلقاء بالذال المعجمة والقاء اسم امرأة وتطلق على
 المرأة المحسنة والشاهد في اجمع حيث اكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه ايضا
 الفصل بين المؤكد والمؤكد بحجة ابي ومثله في التنزيل ومريضين بما اشبهن كلهن
 لا يجوز توكيد النكرة اى لأن الفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف
 لفظا وغيره فيلزم مخالفا تفرقا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم المحدودة اى الموضوعة
 لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد
 ككلم واجمع وعمامة لا المطابقة تفرقا وتنكيرا ولم يشترط الرضى والشاطبية
 حصول القائدة ومثلا بهذا اسد نفسه وعندى درهم عينه حولا الكغ اى
 فحولا نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكد من الفاظ الشمول من قولهم حول
 كتبع اى تمام وفيه شاهد ايضا لافراد اكغ عن اجمع قد صرت من الضمير
 وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفحتها الغن والمراد بكرة البئر

ائ لو ينقطع الاستقاء من المرطول اليوم واغن امر من غنى كرفع بمعنى
 استغنى في مثنى ائ في تأكيد ما دل على اثنين وان لم يستم في الاصطلاح مثنى
 كخاء زيد وعمر وكلاهما عن وزن فعلا ائ عن تشبيهه موازن فعلا من اللفظ
 المارة في قوله وبعد كل اكد وابطا جعلا فو كان الاولى ذكر هذا بعدد الا انه من
 تعلقاتها واشد مناسبة بهما من توكيد النكرة واجاز ذلك الكوفيون ائ وان
 مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازه في تواجب اجمع كاتقان وكفان
 فبعد المنفصل ائ فالكراهة بعد المنفصل لثلاث يقع اللبس في نحو هذبت
 نفسها وسعدى خرجت عنهما لتبادر انهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هي
 نفسها اندفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين
 لكثرة استعمالها في غير التوكيد كعلت ما في نفسك بخلاف باقى الفاظ
 المرفوع المنصل ائ بارزها كما مثله ومستتر اكر نيد قام هو نفسه بضمير منفصل
 الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار انفسكم كما يفرضه كلام
 التسهيل وما من التوكيد تام موصول مبني ولفظي خبر لخرى وبالجملة صلته
 ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لانه في تاويل المشتق وجمله يحي خبر ما ائ والذ
 هو لفظي حال كونه من التوكيد يحي مكررا وحذف صدر الصلة لطلوها بالنظر
 وهو تكرار اللفظ الاول ائ اما بهينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير
 نحو قول الكافرين امهلم كما قاله السيوطي او براد فقه قوله انت بالخير حقيق من
 ومنه تأكيد الضمير المنصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق
 الادياء على انتفاء اكثر منها في كلام العرب واما ما في صورة الرحمن والمرسل
 فليس يتأكد لانها لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد
 التأكيد بما ذكر فيها . دكا دكا منع بعضهم كونه توكيدا لان الثاني غير الاول
 اذ المراد دكا بعد ذلك وانما هو حال لتاويله بمكررا دكا كما اول ادخلوا رجلا رجلا
 بتناوبين وعلته الحساب بابا بابا مجوعا ابوابه ومثله صففا صففا اي صفوفا
 مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن اعراب المجموع من حيث مجموع
 ظهر اعرابه في كل من جزئيه دفعا للتكرار كذا قيل ورده الفارسي بان الدك

في القيمة مرة واحدة بدليل فدكا دكة واحدة فينعتين كون الثاني تأكيدا وكذا صفا
صفا ان قلنا ان الملكة تكون يوم القيمة صفا واحدا لا يعلم طولها الا الله تعالى
كذا الحروف وكذا الموصولات لا تؤكد الا باعادة الصلة نعم حرف جواب يصدق
المخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثله في ذلك جبر يفتح الجيم وسكون التحتية
مبنيا على كسر الراء واجل يفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واي بكسر الهجزة كما في المعنى
فكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب ونفي واقما لا فلا بطلان الايجاب خاصة فلا
يجاب بها نفيها اصلا عكس بل فانها لا يجاب بها الا النفي لتبطله وهو اما مجرد
كفرهم الذي كلفوا ان لم يبعثوا قل بل او مع استفهام حقيقي كقوله في جواب اليسر
زيد قائما اي لم ينتف قيامه او توحيخي نحوام يحسبون انا لا نسمع سترهم ونحوهم
بلى وتقرى كآية الست برتكم فالوايلى وكان القياس ان لا يجاب بها هذا
لان اثبات معنى لان هزة النفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمنع ادخال احد
بعده لئلا يمتد للنفي لكم واعوا لفظ النفي وحده فردوه بيلى في الاكثر لتقرى بطلان
المستفاد من الهزة وتؤكد ويجوز اجابته بنعم نظر المعنى الايجاب بشرط امن اللبس
بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نزع جماعة كالتسهيلى
فيما نقل عن ابن عباس لولا انهم لكفروا لعدوا صراحة في الكفر اذ يحتمل ان نعم
تصدق للايجاب المستفاد من مجموع الهزة والنفي اي اناركم كما يحتمل ان تصدق
لنفي نفسه بقطع النظر عن الهزة ولا كفر على الاول نعمه هو غير كاف في الاقرار
لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفي
الوحدة اقاده في المعنى والله اعلم
هو لغة الرجوع اطلق على التابع
المخصوص لان التكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالتالي او شره معه في الحكم

مطلب
العطف
٢

الحامد قال في التسهيل او ما بمنزلة بان كان صفة فصار علما بالقلبة كالصق
والرحمن الرحيم في ايضاح متبوعه اي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة
وقد يكون المنع في الكشاف ان البيت المحرم عطف بيان للكعبة على جهة المنع
لا النوضيح والتاكيد كما قاله بعضهم في قوله يا نصير نصير نصير لكن احتار المصنف
جعل هذا تأكيدا لفظيا فخرج بقوله الحمد الصفة وتخرج ايضا بقوله شبه الصفة

لأن شبه الشيء غيره وقوله حقيقة القصد به منكشفه يوضح كونه بياناً لوجه الشبه
 ان نظرنا الى مطلق انكشافه وكونه بياناً لوجه الفرق بينه وبين الصفته ان نظرنا
 لقوله به اى ان عطف البيان يفارق النعت في انه يكشف المتبوع بنفسه والنعت
 يكشفه بيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول بالمشتق وان امكن في
 النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامداً لا يوضح ان اى الاصل فيها ذلك
 وقد يعرض لهما الايضاح لانه مستقل ظاهر ان البدل خرج بعدم الاستقلال
 دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح ايضاً فلا حاجة لذكر الاستقلال
 ولا يرد على الخراج ان كل عطف بيان يصح بدلالة ما استثنى كما سيأتى لأن جواز
 الامر ينزل على مقصدى الايضاح والاستقلال فأوليه تفرج على قوله
 شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة
 من عشرة فاشبهها كذلك واول بمعنى اعطى والهاء مفعولة الاول وقوله او لا من
 وفاق بيان لمخدوف مضاف الى ما هو المفعول الثانى وما بعد بيان لما
 ولا تكرار فيه لان التقدير اعطى عطف البيان من موافقة اوله وهو اليمين
 مثل ما تولى النعت من موافقة اوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لأن القطع
 لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر وتعرفه اى فلا
 يجوز تخالفهما تعريفاً وتشكيكاً واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان
 على ايات فخالف لاجتماعهم ولا يصح تحريمه على مختار الرضى من جواز تخالفهما
 في التعريف لتخالفهما افراداً وتذكيراً ايضاً وهو ممنوع وكذا لا يصح اعتذار المعنى
 عنه بان مراده انه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لتصم
 على ان المبدل منه اذا تعدد ولم ينفى البدل بالعدّة تعين قطعه فيخرج عن البدلية
 فالاولى جعله مبتداً حذف خبره اى مقام ابراهيم منها فقد يكونان تفرج
 على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والاوجب عطفه بالواو على فأوليه اى اذا ثبت
 ان لمع متبوعه ما للنعت مع منعوتة فقد يكونان نحو واتى به مع علمه ما قبله رد على
 المخالف ذهب اكثر النحويين الى اى محتمل بان البيان بيان كاسمه والتكرار
 مجهولة فلا تبين غيرها وورد بان بعض التكرار اخص من بعض فيبين غيره

وكما يجوز ذلك في النعت صديد هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل
ذلك كله بدلا وصالحا لبديلية اى لبدل الكل دون غيره يا غلام منادى
مبنى ويعمل بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر وعمر وهو منصوب عطف
بيان على محل غلام مسئلتين يؤصفت ابن هشام ما يمنع فيه البدل دون
البيان بما لا يستغنى عنه التركيب او لا يصح حلوله محل الاول او والشق الاول
له يتعرض له المص ولا الشارح ومن افزاده ان تغنر جملة الخبر الى رابط وهو في
التابع كهدى قام زيد اخوها فلوا عرب اخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط لا
من جملة اخرى تقديرا وكذا جملة الصلوة والصفة كجاء الذي اورجل قام زيد اخوه
والحال هكذا زيد قام رجل اخوه واقا الشق الثاني فيدخل فيه مسئلتنا المتن لأن
المنع فيها ما لعد صحة احلاله محل الاول كما بينه الشرح ومن افزاده ايضا كون تابع
المنادى اسم اشارة او محلى بال كما زيد هذا او الحارث وان يتبع ووصف اى في النداء
ووصف اسم اشارة بالتحالي من ال كما ايها الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء
هذا الرجل عمرو وان يتبع ما اضيف اليه كلا وكلنا بمفرق وجاء كلا اخويك زيد و
وذهبت كلنا اخنيك هند وودعد فيمنع البدل في كل ذلك لامتناع احلاله محل
الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الاشارة بدون ان يوصف
ولا توصف اى في النداء ولا اسم الاشارة بالتحالي من ال ولا تصاف كلا وكلنا لمفر
كما يعلم من ابوابها ومن افزاده ايضا ان يضاف افعال التفضيل الى عام اتبع بقسميه
كزيد افضل الناس الرجال والنساء لان افعال بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد
بعض النساء والمنع في هذه الصور كصور في المتن مبنى على ان البدل لا يبد من صحة
حلوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يغنر في الثواني وقد جوزوا في انك انت
زيد كون انت بدلا مع امتناع انك انت وغير ذلك مما هو كثير الثائر البكر
وصف مضاف لمفعوله وخملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقيه حال من ضمير
الطير المستكن في عليه اى انا ابن الذي ترك البكرى بشر حال كون الطير كائنة
عليه ترقيه لاجل وقوعها عليه فمعلق وقوعا محذوف لانه هو عليه المذكور وخبر الطير
جملة ترقيه لئلا يلزم تقديم معمول المفعول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصريح بجوزة تقديم

نفسه افاده الصَّبَان والمعنى انه ترك بشر المذكور مشتمنا بالمجرع يعالج طلوع الرُّوح
 فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تاكل منه لانها لا تنفع عليه مادام حياً والله اعلم
 بفتح السين اسم مصدر من نسفت الكلام انسقم عطفت بعضه على
 بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفتح ايضاً ويقال نسقت الدرر نظمته
 ونسقت الشيء بالشيء اذا اتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقاً المصدر على
 المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض
 قال بحرف ائى معطوف النسق تابع بسبب حرف او مع حرف ولو تقيداً
 لأن حذف العاطف جائز عند المص ولو في غير سرد الاعداد وقوله متبع اى مشترك
 للثاني بالاول في الحكم مخرج لاي التفسيرية في رايه غضنفر اى اسد افات
 اسد اعطف بيان بالاجلي لا نسق وان كان تابعا بحرف لأنه غير مشترك بخلا
 للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصریح ودخل في التعريف
 النعوت المعطوفة فان اعربها بالعطف ولا تسمى نعوتاً في الاصطلاح
 مطلقاً اى لفظاً ومعنى كما يفسره النقيدي بعد وهو حال من المبتدأ على اى من اولى
 ضميره في الخبر على مذهب الاخفش والمص من جواز تقديم الحال على عملها الظرفي
 امر او ينقل فتح الحفرة للميم احدهما ما يشرك اذ قال الناظم هذا هو الصحيح
 في امر او وان قال الاكثر بعدم تشريكهما في المعنى لان ما بعدها مشارك لما قبلها
 في المعنى المراد منهما من مساواة اوشك مثلاً نعم اذا اقتضيا اضربا مشتركا
 لفظاً فقط بكل ولم يبين عليه هنا قلته والخلاف لفظي لان نظر الاكثر الى عدم
 تشريكهما في معنى العامل اذ القيام مثلاً لم يثبت له لاحد المتعاطفين لانهما معاً
 والثاني نظر الى معناها المفاديهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام
 ونفيه وصلاحيتهما له فحسب القاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ
 مبني على الضم بحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف او هي خبر محذوف
 اى فحسبك ذلك او فذلك حسبك اى كافيك عن طلب غيره طلب بفتح
 المهملة مقصوفاً هو ولد الظبية اول ما يولد وقيل ولدا البقرة الوحشية وقيل ولد
 ذوات الظلف مطلقاً والجمع اطلاقاً كسبب وامسياب واما الطلاء بالكسر وذاق

مطلب
 عطف
 النسق
 م

وأما المضموم فمدوده الهم ومقصوده الاعتناق أو اصولها جمع طلية أو طلاء كما
 في القاموس لمطلق الجمع أي الاجتماع في المحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي من
 التقييد بمعينة أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء
 مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك ورد أي لأن مراد المشركين
 بقولهم ونحى الحياة الدنيا لا حياة البعث لا بخارهم له وأعلم ان استعمالها عند
 القرينة في المعية ارجح وأكثر وفي سبق ما قبلها ارجح وكثير وفي تاخره مرجوح وقليل
 لا يعني متبوعه أي تكون الحكم لا يقوم إلا بمتعددا لا اختصاص وغوه وإنما
 اخصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال في النصيح ذكر المعنى مما اخصت به
 ثلاثة احكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حرف وبقى معمله
 كما سيأتي في آخر الباب ثم وصلها الى احد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبان
 فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كانت كل اب لي حتى آدم والقاء في الثالث
 كاشتهية بدرهم فصاعدا تنبيه زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون
 دخولها كحرف جها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها وقال لهم
 خزنها وقوله فلما اسلموا وتلقوا للجهنم وفاديتاه فالاولى فيهما والثانية زائدة وما بعد
 جواب اذا ولما وقيل هما عاطفان او اللحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي
 كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله فابال من اسغى لاجر عظمه
 حفاظا ونيوى من سفاهته كسرى وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها
 فاذا وانت تعين من يبغي فاني فان ما بعد اذا النجاسة لا يقترن بالواو
 وجملة نيوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا ان يقدر له
 مبتدأ أي وهو نيوى افاده في المعنى بانصال المراد به التعقيب وهو في كل
 شئ بحسبه كترجيز زيد فولد له اذ لم يكن بينهما اتمدة الحمل وان طالت ولا يرد على
 الترتيب قوله تعالى اهلكها في آءها باسنا من حيث ان الاهلاك بعد البس
 لا قبله لان المعنى اردنا اهلكها فجاءها وكذا يقال في حديث توفنا فغسل وجهه
 او ولا يرد على الثاني قوله تعالى اخراج المرعى فجعله غثاء ولا قوله فتصبح الارض
 مخضرة من حيث ان جعله غثاء اخرى أي اسود من شدة اليبس لا يوجب اخراجه

واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فضت مدة فجعله غطاء وفتح
 الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه يكتفي تعقيب
 اولها وقيل الغاء فيها ثابتة عن ثم وهو من باب تزوج قولده اى تدل القاء
 والغالب اذا وليها جملة او صفة ان تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو
 فوكزه موسى فقضى عليه لا يكون منها فالوون ومن غير الغالب عدم السببية نحو
 فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقر به لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا فاقبلت
 امرأتى في صرة فصكت فالزجرات زجرا قالت ليات ذكرى ولا يرده على كون السببية
 تعيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام
 السبب اذ السبب التام الجنة وصرها هو الاسلام واستمراره الى الموت لا يجب
 لتطهيره بالنار ولا قاله الذماميني وشم على تأخيرها او امترض بقوله تعالى
 خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا فان خلق بني آدم متأخر عن خلق زوجة
 حواء واجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس اى من نفس انشاها
 ثم جعل ذواوان ثم بمعنى الواو وزعم الاخفش والكوفيون انها تراد كافي قوله تعالى
 ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد بان الجواب محذوف اى حتى
 اذا ضاقت عليهم الارض لو كان كيت وكيت ثم تاب اى اختصت الغاء بآياتها
 اذا انصرت على ذلك مراعاة للمتن واما فتحخص بعكسه اى وهو عطف الصلة
 على ما ليس صلة كما الذى تقوم هند فيغضب هو وكذا اتخص بعطف جملة
 لا تضلع للزير او الوصف او الحال على ما تضلع له وعكسه كزيد يقوم فيقعده عمر
 ومررت برجل او يزيد يقوم فيقعده عمر وعكس ذلك فلو قال وتنفرد القابستو
 الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمنت جملتين من صلة او صفة او خبر او حال كان
 اولى وفي التسهيل فتحص ايضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو وناد
 نوح ربه فقال اى والترتيب في مثله ذكرى لا بمعنى لا اتحاد معناها ويمكن
 ان يجعل من ذلك توفنا فغسل وجمعه اى الذى يطير بجملة يطير صلة
 الذى وعاندها الضمير المستتر فى يطير وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت
 من العائد لعطفها بالفاء المتبينة والذباب خبر الذى بعضاى جزأ

كالكلمة السمكة حتى رأسها وفردا كما كرمت القوم حتى زيدا ونوعا كما مثل وكذا
 ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كما يجتني البحارة حتى حديثها بخلاف حتى ولدا
 واما قوله التي الصيغة كى يخفف رحله والزا حتى نقله القاها
 ينصب نعل فعلى تأويله بالتي ما يشقله والنعل بعينه فصح عطفه والقاها على
 هذا تأكيد وان حتى ابتدائية ونعله نصب مجذوف يفسره القاها كما اذا رفع
 على الابتداء والخبر وروى بالجزم على جعلها اجارة فيكون التي النعل اخرا في زيادة
 او نقص اي معنويين كما مثله ويعبر منهما بالشرف والخسة او حسيين كونهت
 الاعداد الكثيرة حتى الالف المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط
 ايض كونه مفردا لا جملة صريحا لا مؤولا قيل وظاهرا لا ضميرا كما هو شرط مجزورها
 والحق عدم هذا فيجوز قام الناس حتى انا فشرط معطوفها اربعة فقط سواء
 كان آخر ام لا واما مجزورها فشرطه ان يكون مفردا وظاهرا واخرا ومتصلا به
 سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر ومؤولا كحتى يرجع الينا موسى وسواء كان غاية
 في خسة وشرف ام لا فكل منهما عموم وخصوص ففي اكلت السمكة او تصلم
 للعطف والمجزلان الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستعدادها غالبا وفي حتى
 يرجع يتعين الجز لا اتصال الرجوع باخر العكوف مع كونه ليس صريحا ولا بعضا
 ولا غاية في زيادة او نقص وفي امثلة التثنيين للعطف لان ما بعدها
 ليس آخر اما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة اشكل او ما ضوية كحتى
 عفوا او مضارع مرفوع لكونه حالا او ما ضيا كحتى يقول الرسول في ابتدائية لا
 هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشي قبلها وسيأتي لذلك مزيد تنبيه حتى
 العاطفة لمطلق الجمع كالواو والالتزيم في الحكم فيجوز مات كل اب لي حتى آدم
 بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ان لا ينخر
 تعلق القضاء والقدر بما عن غيرها فقدر نعم هي تعيد ترتيب اجزاء ما قبلها
 ذهنا اي تدرجها من الاضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخر
 مجزورا وجب كما في التسهيل اعادة الجار لئلا تلبس بالجار كما عكفت في الشهر
 حتى في آخره بخلاف غير الاخر كجبت من القوم حتى بينهم اثرهم التسوية

اى بعدها وهى الهزرة الواقعة بعد لفظ سواء وما ابالى كما اقتصر عليه الرضى
 واما الواقعة بعد ما ادرى وغوه كلا علم وليت شعري فلطلب النعيين كما
 قاله الدماميني لا التسوية اى ما ادرى جواب هذا الاستفهام خلا فالما
 فى المعنى بل مال بعضهم الى انها بعد ما ابالى كذلك بدليل تعليقها الفعل
 عن لفظ جزئى الجملة بعد مع انه متعدي بنفسه ويقبل بالباء فعنى ما ابالى الى زيد
 قائم عمرو ولا اكرت جواب هذا الاستفهام اى لا اغنيه ولا افكر فيه ازدد
 به ورتبما يؤيد ذلك ان اى الاستفهامية تخلفها كقول ^{هـ}
 ولست ابالى حين اقل مثلًا على اى حال كان فى الله مصرى
 فتأمل ومتصلة سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى باحدهما
 لان التسوية فى النوع الاول وطلب النعيين فى الثانى لا يتحققان الا
 بين متعدي وتسمى امر المعادلة ايضا لمعادلتها الهزرة فى التسوية والاستفهام
 وهى مخصصة فى النوعين ويحب فيها كما فى الجمع تاخر المنفى فيمتنع سواء
 على الريق زيدام قام سواء علينا انما امرت الجمهور سواء خبرا مقدما من
 الجملة بعد لنا وطها مصدر اى جزعنا وصبنا سواء علينا او عكسه لان الجار
 متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلائسا
 كذا يوم ينفع مما اضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالبعدي خير من ان
 تراه مما اخبر فيه عن الفعل بدون تقدير ان ولا يرد ان سواء لا تقتضئها
 التعدد تنافى ام التى لاحد الشيئين لانسلاخ امر عن ذلك وتجردها للعطف
 والتشريك كما استلذت الهزرة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار واستواء
 الامرين فى الحكم يجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التبيين فالكلام منها
 خبر لا يطلب جوابا ولذلك لم يلزم تصديرا بعدها فجاز كون مبتدأ مؤخر او على
 هذا فيمتنع بعدها العطف با ولعدم انسلاخها عن الاحكام ولذا الحن فى
 المعنى قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وصوابه ام لكن نقل الدماميني عن
 السيرافى ان اول ما تمنع فى ذلك الامع ذكر الهزرة لامع حذفها قال وهذا نص
 صريح يصح كلام الفقهاء واما الثنا فى المذكور فيخلص منه بما اختاره الرضى

من ان سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها
 على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه واتي بها لبيان الامرين اي ان قت
 او وقعت فالامر ان سواء فام للاحد كما ووالجملة غير مسبوكه ونقل عن السيرافي
 مثله هو واذ اتاملت ذلك علمت انه على اعراب الجمهور لا تصح او مطلقا فلما فانه النسوية
 الا ان يدعى انسلاخها عن الاحكام وعلى اعراب الرضى تصح مطلقا فلا وجه لتقصير
 جوازها على عدم الهمزة اذ المقدم كالشأن على ان التسوية كما قاله المصنف مستفاد من
 سواء لا الهمزة وانما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها و قال الاشكال
 في اجتماع او مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف مغنية فاذ هي مع ام يعينان
 عن اي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني وتحت الهمزة
 النسوية بامر من الاول انهم لم يتسلكوا عن الاستفهام ككك فتطلب جوابا يعين
 احدا الشئيين لا بنعم واولا لانك اذا قلت ازيد قام ام عمرو كت عالما ثبتت
 القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بنعينه وقد يجاب بالاختصاص للسائل
 في اعتقاده ثبوت احدهما كما في قصة ذي الديدن وقياسه جواز نعم لا ثباتها معا
 تخلفه للسائل في اعتقاد احدهما فقط اه صبا وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي
 الديدن ليس بجواب بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا ينصرف
 على نعم بل نفي بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع ام فان
 اتى باوبدها كان السؤال على الثبوت للاحد او عن النفي اصلا كأنك قلت
 اثبت القيام لاحدهما واولا فيجاب بنعم واولا ويجوز بالنعنين لانه جواب وزياد
 الثاني ان العاقل دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما يسئل عنه نحو انتم اشد
 خلفا ام السماء او يتأخر نحو وان ادري اقرب ام بعيد ما توعدون وقد تدخل على
 فعلين كقوله فتمت للطيف رثاء فارقتي فقلت اهي سرام عادي في حلم
 اذا لا يرجح ان هي فاعل محذوف يفهوه سر واسميتين نحو ما ادري ازيد قائم ام هو
 قاعد ومفرد ومعلمة نحو قل ان ادري اقرب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا بخلاف
 النسوية فلا تدخل غالبا الا على عملين من جنس او جنسين في تاويل المفرد عند الجمهور كما مر وعمل
 على مفرد وجهته كقوله سواء عليك النفر ام بت ليلة يا قل القباب من غير بن عامر

ويعني بل عطف لازم على ما قبله وضير وقت وقيدت وختت لأم
 في قوله وام بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة
 لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحديهما بالآخرى ان تلك كما
 قيدت به خلت أي بان لا تسبق باستنهما ولا تسوية اصلاً بل بالتحيز المحض
 نحو لاريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه او تسبق باستنهما
 بغير الهزة نحو هل يستوى الاعمي والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور تسبق
 بهزة لغير التسوية وطلب النعيين كالانكار والنفي في الم ام رجل يمشون بها
 ام لم ايدوكا لتقرير اي جعل الشيء مقرراً ثابتاً نحو في قلوبهم مرض ام لربنا بوا
 فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدمايني لانه يمكن في صحة الكلام
 احد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهزة اذا كان
 ما بعدها نقيض ما قبلها كزيد عندك ام لا لانه لو اقتصر على الاول لا يجيب
 بنعم ولا فلم يقتصر السؤال الى الثاني وانما يذكر لبيان انه عرض له ظن لا يتقاه
 فاستفهم عنه ضاربا من الثبوت ولو لا ذلك لصنع قوله ام لا بلاقائده كما
 نص عليه س واما اذا لم يكن نقيضه كزيد قام ام عمرو فتحتملها فان كان
 السؤال من تعيين القائم مع تيقن قيام احدهما منفصلة وان كان السائل
 عرض له ظن ان القائم عمرو وبعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضاربا عن الاول
 فنقطعة كما نص على ذلك س وتفيد الاضراب اي لزوماً لا تقاربه
 وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كانهما لا بل ام شاء اي بل هي شاء فاضر
 عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تنقضه اصلاً
 نحو ام هل يستوى الظلمات والنور من هذا الذي هو جند لكم اذ لا يدخل
 استفهام على استفهام وكذا ام يقولون افتريه كما يفيد نفديرا لشيء لعدم
 المقام الى الاستفهام وجعل الدمايني هذه للاستفهام التوبيخي
 بل هي شاء انما قدر هي لان ام المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي
 وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالمثل وعلى هذا فذكرها
 هنا استطراداً لتتميم اقسام ام وقيل تعطف الجملة فقط وقال المصنف

وكذا المفرد بقلته ومع ان هناك لا بلا ام شاء واول بان شاء نصب باري محدثا
 للتخيير والاباحة قال الشمي اى بحسب العقل والعرف فى اى وقت
 كان وعند اى قوم كانوا الا الشرعيين فان الكلام فى المعنى اللغوى قبل ظهور
 الشرع اى فالمراد ما يعم الشرعيين كترجوع هذا واختها وغيرها كمثالى الشان
 امتناع الجمع وابطاحه فيما انما يؤخذ ان من قرأ فى الحال قال فى المعنى ومن
 العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير لصيغة افعال ومثلوها بهذين المثلمين
 ثم ذكروها الا ومثلوها بذلك لكن فى ابن يعقوب على التلخيص ان المستفاد
 من الصيغة مطلق الاذن ومن او الاذن فى الاحد الآخر وما وراء ذلك
 من جواز الجمع وعدمه من القرآئن فالفرق الذى فى التام ليس راجعا للفظ او
 بل للقرآئن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير والاباحة انما يكونان بعد
 الطلب وبقيّة المعانى بعد الخبر كما فى التوضيح لكن صرح الشاطبى بان التخصيص
 بالخبر هو الشك والابهام فقط واما الباقي كالنقسيم والاضراب ففى الموضع
 وكلام المعنى يشعر به وللاضراب اى بشرط تقدم نفي او نهي واعادة
 العامل عند س كما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقيم زيدا ولا يقيم عمرو ولم يشترط
 الكوفيين وابو على ذلك ويشهد لهم بيت التمر وقراءة ابن السماك او كلما
 عاهدوا بسكون الواو ولكن يحتمل انها فيما يعنى الواو ما ذاترى قوله
 جزير لعبد الملك بن مروان وقوله قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر
 الراء اى صخرت وسمت عاقبت الواو اى جاءت بمعناها وهو مطلق
 الجمع جاء الخلافه فآله جور عديع عمرو بن عبد العزيز ويروى اذ كانت بدل
 او ولا شاهد فيح تنبيه او بعد النفي او النهى لئلا يجمع كقوله تعالى
 ولا تطع منهم آثما او كفورا الا الاحد فقط فى القصد اى المعنى لا فى
 العطف فففيه اشارة لرد القول بانها عاطفة اما الثانية اى ان ذكرت كما هو الغالب
 وقد تحذف لذكر ما يعنى عنها كما ان تكلم بخير واما فاسكت وقوله
 فاما ان تكون اخى بصدق فاعرف منك غنى من شئى
 واما فاطر حنى واتخذنى عدوا اتقيك وتتقيتنى

ما يفيد او اى من المعاني المشهورة المنفوق عليها فخرج الاضراب
 ومعنى الواو فلا تأتى لها اتماء ولم يبنه عليهما لقلتهما والخلو فيهما
 وليست اما هذه اى الثانية ولا خلا في ان الاولى غير عاطفة لانها تعترض
 بين العامل ومفعوله كقيام اتماء زيد واما عمرو واولا لكن الخ اى جعلها
 والية اى تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكوفيين في العطف
 بها فيه فتقل الحكم الى ما بعدها وتصير الاولى مسكوتاً عنه كجمل في الاثبات
 واما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاء استدراك فمتخص بالكل كقيام زيد لكن عمرو
 لم يعم ولم يمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز وبيشترط ايضاً
 ان لا تقترب بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمداً با احد من رجالكم
 ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفاً بالواو
 على اى الاختلافهما ايحياً وسلباً وذلك متمنع في عطف المفرد بالواو بل
 المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وان يكون معطوفاً مفرداً فلا
 تعطف بالكل سواء كانت بعد نفى او نفى او امر او اثبات بل تخضع للاستدراك
 ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة ولا الخ لا مبتدأ جملته
 ثلاثاً اولها ان لا يشرط العطف بلا ان تلو نداء او امر او اثباتاً
 وكذا الدعاء والتخصيص ويشترط ايضاً ان لا يصدق احد متعاطفياً بها
 على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه كما في السهيل بخلاف اى امرأة
 وان يكون ما بعدها مفرداً ليس صفة لما قبلها ولا خبراً ولا حالاً ولا اخرجت
 عن العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب
 ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً وان لا تقترب بعاطف والى كان
 العطف به وتمتخت هي النفي تاسيساً كما زيد لا بل عمرو او تأكيداً كما جاء
 زيد ولا عمرو كما في المعنى وبل كلكن اى في المعنى وبعد حال من بل
 اى اذا نلت نفياً او نهيماً كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف
 واستدراك يفرحكم ما قبله ويثبت نقيضه لما بعد كما ذكره الشافعي لقصص
 القلب لا غير مثلها وهذا المعنى وان لو يذكر المص في لكن الا انه مشهور لها

فليس فيه حوالة على مجهول فان تلك ايجابا او امر انقلبت الحكم الى ما بعدها كما
 ذكره المصنفين مما قبلها كالمسكوت عنه بثواتا ونقيا وهي ح حرف عطف
 واضراب تنقالي كما في المفتي فلا تعطف الا بعد هذه الأربعة لكن يختلف
 معناها كما رايت ويشترط ايضا ان لا يرد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف
 ابتداء للاضراب الا بطلاني نحو بل عباد مكرمون اي بل هو عباد م يقولون
 به جة بل جاء هم بالحق والاذن تنقالي من غرض الى آخر نحو قد اطلع من تركه وذكر
 اسم ربه فضلي بل تؤثر في مربع كعقد منزل القوم في الربيع خاصة
 واليتها بقوقية فتحية كصحة وزنا ومعنى لكن قصر للوقف سميت بذلك لتو هان
 الماشي فيها الجلي الى الظاهر وقيد بليخرج العرض والتخصيص والتمني لان الامر
 قد يرد به ما فيه معنى الطلب فيشبهها فليس حشوا او فاصل ما بالجر عطف
 على ما قبله وما نكرة صفة لفاصل لقصد التقييم اى اى فاصل كان على
 ضمير الرفع للمفصل اى سواء كان مستترا او بارزا وانما اشترط الفصل لانه
 كالجذر من عاملة لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير
 المنفصل حصل له نوع استقلال فصيح العطف عليه والحق به مطلق فضيل
 لخصوالطول به فزوجك معطوف الخ لا يرد عليه تسليط فعل الامر
 على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل مجذوف والعطوف الجملة اى
 وليسكن زوجك كما سياتي لانه يعترف في النواني ورتب شئ يصح تبعها
 لا استقلال قلت اذا قبلت اى المحبوبة وزهر اى ونسوة زهر جمع
 زهر كجرح وحمراء وتهادى اصله تهادى اى تتجترع حذف احدى التاءين
 والمراد بالفاح بقر الوحش والفلا بالفاء اسم جنس جمعى للفلاة اى الصحراء
 وتعسفن جملة حالية اى ملن عن الطريق المساكين ورملا نصب تنوع الخافض
 اى في رمل وقيد تعسفن الخ لانه اقوى من التخر لبعدها ح عن المارة
 المستتر في سواء اى لتاويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المفصل البارز
 بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابوبكر وعمر لازمة اى سواء كان
 الخافض حرفا واسما فلا يعطف على ما هو كالجذر وتأكيده بالمنفصل غير ممكن

لتعدرا لا يقضال في البحر الا بالاستعارة فجعل اعادة الجار عوضا عن الفصل
 واعلم ان المعطوف هو المحرور ووجهه وهل جره بالفاعل الاول لان الثاني
 كالعدم معنى وعملا بديل فوطر بيني وبينك مع ان بين لا تنصرك الا المتعدد
 او بالثاني وهو المحرور التأكيد كالباقى كفى باعنه وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم
 السلام عليه كما قولان اصحهما الثاني بحر الارحام اى وتحفيف تستاء لون
 وجعل الجمهور الواو للتقسيم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها
 وخلة ان الله جوابه واجابوا عن البيت بشذوذه والفاقد تحذف الخ
 قال ابن هشام هذا والبيتان بعدة تغلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها
 على قوله وان على ضمير الخ لانه من احكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصر
 بفا الخ قال سم وقد يقال هذه ايضا تغلق بالمعطوف من حيث انه يحذف
 مع ما طفه اى يحذف ويبقى معموله والووعطف على الضمير في
 تحذف الفصل بالظرف او مبتدأ حذف خبره اى كذلك واذا ظرف متعلق بتحذف
 مضاف الى جملة لا لبس اى تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بان يدل
 عليهما دليل وهى اى الواو وحرال بضم الميم نعت لفاعل اى محذوف
 وجملة قد تبقى معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المفعول الباقى
 مرفوعا كما سكن انت وزوجك او منصوبا ككتبوا الدار والايمان وكبيت
 الش او محذورا كما كل بيضا شحمة ولا سودا شحمة فالمعطوف في كل ذلك
 القائل المحذوف اى وليسكن زوجك والغوا الايمان ولاكل سوداء وقوله
 دفعا لتليل المحذوف اى وانما لم يجعل المعطوف هو المفعول المذكور لان جلد دفع
 الوهم اى المحذوف من تسليط فعل الامر على الظرف الاول وكون الايمان متبوعا
 اى مسكونا في الثاني وانما يتبوع المتزل والعطف على معمولى عاملين مختلفين
 في الثالث العاملان ما وكل والمفعولان بيضا وشحمة وكذلك الواو
 وتشاركها ام كقوله فما درى ارشد طلابها اى ام غى وسكت عنه لندوره
 طليحان بفتح الطاء المهملة اى ضعيفان مهزولان وثينة هذا الخبر
 دليل على المحذوف فالعيون منصوب بمحذوف اى لان الترجيح هو

تدقيق الحواجب بأخذ الشعر من اطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا
يصح في العيون لكن اكثر للمقدمين على انه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى
يتاسب المتعاطفين فضمن زيجي معنى زين وتبوا ومعنى استحسنوا وااثروا
وحذف متبوع هو المعطوف عليه وقوله هناى في هذا الموضع وهو
العطف بالواو والقاء لأن الكلام فيها لكن الحذف مع القاء قليل كما في
التسهيل اقل تكن الخ مثله افضرب عنكم الذكر صفا اولو يسيروا
ومحذوفك فالهزة في ذلك كله بحملها الاصل والفاء والواو عطف الجملة بعدها
على جملة مقدرة بينهما وبين الهزة اى انهما لم يفرض عنكم ولعجزوا ولم يسيرا
ويضعفه انه تكلف ولا يطرد في نحو اتمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
مع ان الزمخشري جزم في مواضع بمذهب الجمهور من ان الهزة قدمت من تاخير
تبيينها على تصديرها والاصل قائم نكن فالمعطوف جملة الاستفهام تبا ما
وفي الأفعال اى بشرط اتحادها زمانا سواء اتحد نوعها ام لا كما في
مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيمة فاورد هم النار ونكسه
نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك الآية على قراءة ويجعل بالحرف
للعطف على الجواب وهو جعل لانه مستقبل بسبب الشرط والدليل على ان المعطوف
الفعل وحده لاجملة الفعل والفاعل ظهور النصب والحرف في نحو يعجبني ان
تقوم وتخرج ولو تقوم وتخرج فالمفردات اى الفاعل اللاتى انزل صبيحا
على العطف فاذن به اى بذلك الوقت ويمكن الاعادة نقعا اى عبادا بشدة
حركتهن فظهر ان اثره لا محل له لعطفه على صلة ال وهو كذلك واما جرها
فبالعارية من ان فالقينة اى وجدته ويبر بضم التحتية وكسر
الموحدة آخره راعاى يهلك والشاهد في قوله ومجر اسم فاعل من الاجراء حيث
عطفه على جملة يبر لانها في تاويل الاسم اذ هي مفعول ثان لالقيته فجر نصب
بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطا مفعوله والمعابر جمع معبر
وهو المركب بان يعيشها الخ يصف الشاعر رجلا بان يعاقب امرأته بالعصية
الباراى السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة

ويقصد من القصد ضد الجور في محل جرفه ثانية لعصب في تأويل قاصد لان
الأصل في الوصف الافراد لا حال بدليل جرم العطوف عليه والاسوق كافلس
جمع ساق والله اعلم

مطلب
البدل
م

هو لغة العوض قال الله تعالى عسى ربنا
ان يبذلنا خيرا منها واصطلاحاً ما ذكره الفصيح هو المسمى بلا اي عند البصر
اما الكوفيين فقبل يسمونه ترجمته وتبييناً وقيل تكريراً المقصود بالنسبة
اي الحكم المنسوب الي متبوعه اثباتاً او نفيها بلا واسطة المراد بها حرف
العطف خاصة والافراد لبدل من الجور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله الخ ونحو تكون لنا عيداً الأولنا وآخرنا

مكمل للمقصود اي تخصيصه ورفع الاحتمال عنه وايضا
المعطوف ببل اي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بلكن بعد بتاء على
قول الكوفيين به فان كلامها هو المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات
دون ما قبلها لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن اما
المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصوداً به اصلاً كما ان المعطوف بلا ليس
مقصوداً بما قبلها بل ثبت له نقيض الاول والحاصل ان عطف النسق
ثلاثة انواع ما ليس مقصوداً اصلاً بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة فخرج
بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف
بل ولكن في الاثبات فيخرج بعده الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو
ما عدى ذلك واخرجه الشر بقيد عدم الواسطة نظر الكونه مقصوداً والمراد
بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر ان البدل منه
ليس مقصوداً اصلاً وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط
لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا لعدم ما يعود عليه
الضمير الا ان يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر يعود الضمير في المثال وكما ثبت الخبر
في قوله ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوزن مثل قرن الاعصب
او المراد ان عامله مطروح ليس عاملاً في البدل وقال الزمخشري معنى طر

ان البدل مستقل بنفسه لا يتمم مطابقا مفعول ثانٍ يلحق مقدم عليه وتائب فاعله يعود
 الى بدلا في البيت قبله او ما يشتملها واقعة على بدل ويشتمل معنى الفاعل وهو ضمير في بيت
 لما وهما عليه للبدل منه المشعور به من لفظ البدل اي اوبدا يشتمل على البدل منه بناء على قوله في
 التسهيل ان المشتمل هو البدل كما على انه ليول منه كما اشار اليه الترمذي بقوله الدال على معنى متبوعه
 فيعكس الضمير لكن يلزم عليها ما عيب السناد وعلى الثاني جريان القسمة على غير ما هي مع خوف اللبس
 فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه تائب فاعله ليسل منها ثم مرد على القولين
 ان الثاني لا يطر في سرق زيد ثوب لعدم اشتغال زيد على الثوب ولا الاول في
 نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيها الا ان يراد بالاشتمال
 مطلق الملازمة والتعلق بغير الكمية والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة او مجازا
 واختار الموضع ان المشتمل هو العامل قبل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البدل
 اي يدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب البدل منه فيفهم انه مرتبط بشئ آخر كما يحكي
 زيد علمه او حسنه اذا لا يحجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن
 وكذا سرق زيد ثوبه او فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته
 وكذا يسألونك من الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع
 في الشهر لا من ذاته لانه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البدل اجمالا وهو
 معنى اشتماله عليه وفيه انه لا يطر في ضوزيد ما له كثير مما عمل له الا بذاته فانه يتعلق
 بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل في
 المتبذ الضعفة وايض يرد عليه قتل اصحاب الاخذ والثار فان اصحاب ينسب
 للاخذ وحقيقة فلا يدل على البدل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازي معنى
 اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يرد ان بدل
 البعض والكمل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتمال
 في كل من الاقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكمية والجزئية وانه
 لم يطر في شئ منها وذا اي الذي كالمعطوف ببل اعرض الرأى اي انسيه
 للاضراب بان تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد
 ظرف لمحذوف يدل عليه محب اي وان وقع دون قصد للمتبوع اي قصد صحيح

بان لا يقصد المتبوع اصلاً بل يسبق اليه اللسان او يقصد ثم يتبين فساده
 كما قاله ستم وهو المستعمل ببدل النسيان وغلط خبر مبدئ محذوف على حرف مضاف
 اى هو بدل غلط وجملة به سلب صفتها وثابت فاعل سلب يعود للحكم المفهوم
 من التسيان اى سلب ببدل الغلط الحكم من الاول واثبت للثاني فالصفة
 جرت على غير صاحبها هذا اعراب المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى
 الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط على الاستخدام اى وان وقع دو
 قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الاول
 على اربعة اقسام زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقية غدوة
 يوم الجمعة بنصب يوم او لا يصح جعله ظرفاً ثانياً لأن ظرف الزمان لا ينعقد
 بلا عطف ذلك السيوطى ووجدت لها شاهداً في التزويل قوله تعالى
 فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه انه يصح كونه
 بدل كل من كل يجعل ان في الجنة للجنس بدل كل سماه المصير ببدل مطابق
 لوقوعه في اسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل
 على ذى اجزاء تعالى الله عن ذلك المساوى له في المعنى اى بحسب التقيد
 بان يقع اللفظان على ذات واحدة فيتنفقان ما صدقا وان اختلفا مفهوم
 كزيد اخوك بدل البعض اى قليلاً كان او مساوياً او اكثر كما قلت
 الرغيف ثلثة او نصفه او ثلثيه ولا بد فيه وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود
 للمبدل منه عند الجمهور وخلافاً لما في شام الكافية وهو اما مذكور كما مثله او مقدر
 نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بدلاً من الناس اى منهم وكشال المصير فان
 تقديره قبله اليد منه او ال عوض عن الضمير اما بدل الكل فلا يحتاج لربط
 لانه عين المبدل منه في المعنى كجملته الخبر اذا كانت عين المبتدأ قيل وادخال ال
 على كل وبعض خطأ لئلا زمتها الاضافة لفظاً او نية كقبيل وبعد وارى لكن
 جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة اصلاً وهو الدال انما فى تسوية
 مشتمل عليه كما مر الاضرب اى الانتفا على لا الا بطلان وبدل البداء
 بفتح الموحدة والدال المهملة مع المدائى الظهور لأن التكلم بعد ذكره الاول

قصدا بدأى ظهر له ذكر الثاني وبعضهم نفاه وجعل التابع معطوفا
 بحذف الواو والابل لانه لم يثبت حذفها بدل الغلط والنسيان اى بدل
 شئ ذكر غلط بان سبق اللسان اليه او نسيانا بان قصدوا لانه لم يثبت فساده
 قصد لان البدل نفسه هو الغلط او النسيان بل هو لدفعهما قنيتين
 ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالحنان فهو نوع ثالث كما قاله الوضح
 لكن الشبه باللص وكثير لم يفرقه من الغلط لكل من القسمين اى الثالث
 ايضا ان كان ارادا اول الامر باخذ النبل نسيانا وهو اسم جمع للشتم ثم بان له
 فساده تلك الارادة وان الصواب اخذ المدي فذكره وهي الشفرة بفتح
 المشين المعجزة هي السكينة العريضة والجمع شفا وكلمة وكلاب وشفرات
 كسجد وسجدات والمدى بضم الميم في المفرد والجمع ومن ضمير الحاضر
 اى متكلما كان او مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمر او اقتضى
 عطف على جلاى الاماى بدلا جلا احاطة اى اظهارها بان كان بدل كل بال
 على الشمول او بدلا اقتضى بعضا اى وسكوتة عن بدل الاضراب يقتضى عدم
 الجواز فيه لكن صرح الجاهل بجوازه كأنك اى بكسر الهمزة اى هذه الجملة وابتها
 اى فرك بدل اشتمال من الكاف وجملة استمالا بالنسيان المهملة خبران
 والنسين والتاء زائدتان اول التصيرة اى ان ابتهاجك امال لقلوب
 او صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير
 الابتهاج ولما لقال استملت لاولنا اى بجميعنا على عادة العرب من
 ذكر الطرفين واردة الجمع كسبحان الله بكرة واصيلا اى كل وقت وفي
 اعادة اللام دليل على ان البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر
 امتنع اى عند جمهور البصريين واجازة الاخفش والادام
 جمع ادم وهو قيد الحديد وشنة بشين معجمة فثلاثة فنون اى غليظة والمنا
 جمع منسم بفتح الميم وكسر النسين المهملة اصله خف البعير استعير تقدم
 الانسان بجمع الغلط فوجب اى الاولى بدل من الباء وقيل منادى
 استمر اى بالموعود مطلقا اى بدل كل او غيره وان ضمير الغيبة اى

جك

سم

١٥

قال الصبان اي البارذوان لم يحضري الآن الصريح به لا المستر فلا يجوز هند
 اعجتني جماله كما لا يجوز تعجني جمالك اه وهو غير مسلم لتصرحهم في كلمة
 الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وانما افتناع
 ما ذكره فليس للاستئثار بل لان اعجتني كاض مؤنث فلا يسند المذكور بناء على وجوب
 صحة حلول البديل محل الاول وتعجني مضارع مبدوء بتا الخطاب فلا يسند
 للظاهر واما في نحو زيد اعجتني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل
 المستر على انه مر في عطف البيان عن اذما ميني ان صحة الاحلال غير لازمة
 لانه يعترف في النايح ما لا يعترف في المتبوع قائل ان الضيف واعلم انه لا يبدل
 مضمرا من مضمرا ولا من ظاهر مطلقا الا اذا افاد اضرابا واما نحو قمت
 انت ومررت بك انت فوكيد اتفاقا وكذا رايتك انت عند الكوفيين والمصنف
 ونحو رايت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا ويبدل المضمرا المضمرا
 اي ويبدل الاسم الذي ضمن معنى هجرة الاستفهام على نحو وكذا يبدل المضمرا معنى الشرط
 على ان الشرطية كمن يقيم ان زيد وان عمرا فمعها وما تصنع ان خير وان شرا
 تجزئ ومثي لتسافر ان ليلا وان نهارا التبعك وخرج بالمضمرا ما صرح مع بحرف
 الاستفهام او الشرط فلا يبدل ذلك نحو هل احد جاءك زيد وعمرو وان
 نصرت احد زيد او عمرو الضمير سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم
 ايما امة ولدت من سيدها فهي حرة عن دير منه برفع امة بدلا من اي مع ان لم يبدل
 حرف الشرط والجواب ان ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب في الكشاف
 ان يوثق بديل من اذا زلت وكذا قال ابو البقا ولذا لم يركه هنا ولا في التسهيل
 مع كثرة جمعه فيه واهاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان البديل انما
 يبدل حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لاقبله كما يؤخذ من امثلهم واستحسنه
 خاضره مع ان يرد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جوابا آخر وهو ان المفهوم
 من امثلهم ان حرف الشرط انما يذكر في بديل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا
 الحديث لكونه فيها ليس تفصيلا قائل كمن اخبر من اسم استفهام مبتدأ
 خبره ذ او سويد بدل من من والجملة في محل جواب الكافي لقصد لفظها

ويبدل الفعل اخذ اي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز
ان جيتني تمس اني اكرمك قاله ابن هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محي الاقسام
كلها فيه فبدل الكل لهذا المثال فان الجي هو نفس المشي وبدل الاستمال كالآية
والبيت للذين في السارج فان لقي الأتنام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هو
هو فهو يبدل كل والمبايعة تستلزم الاخذ كرها او طوعا ومنه مثال المتن
فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول
لا يشتمل عليها او يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين
اليهم بنفسه او رسوله بناء على ان البديل هو المشتمل وانما يتقوله يعز على
الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم انه من الكرام فلا يخيب
قاصده وبدل البعض نحو ان يصل تسجد لله برحمتك ومن جعل هذا بديل استمال
لان الصلاة تشتمل على السجود فقد بعد ما مر من ان المراد الاستمال بغير
الكلية والخبرية والا كان كل بدل بعض كذلك فاداه الصبان وبدل
الفلط جوزه س وجماعة والقياس يقتضيه كان نطعم زيدا تكسه
جدة يشكره اه ان على الخذ قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك
اي الانقياد اليه وعلى بتشد يد الياء خبر ان مقدما والله نصب بترغ الخافض
وهو واو القسم وان تبايعا بكسر الياء اسم ان وتؤخذ بدل الاستمال من تبايعا
وكرها مفعول مطلق يتقدر مضافا اي اخذ كره او حال اي كرها وهو انصب
بقوله طائعا تنبيه الدليل على ان البديل في هذه الأمثلة هو الفعلي
وخذ لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عرابا الاول من نصب وجزء على التثنية
فهو بديل مفرد من مفرد اما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين لان الاولى صلة الذي والثانية بديل بعض
منها والله سبحانه وتعالى علم هو بكسر النون اكثر من ضمها والممد
فيها اكثر من القصر فلغات اربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسي لان
قياس فاعل كنادى الفاعل وغيره سماعي لكن وجه الضم مع الممد ان لما انتقلت
للمشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت وقياسه فعال بالضم
كصخ

مطلب التدا

كصريح صراخا فمن رأى اللفظ كسر ومد ومن رأى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما
 تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساة كما في القرى وهو
 لغة الدعاء بآي لفظوا اصطلاحا طلب الاقبال بيا او احدى اخواتها والمراد
 بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا الله ولا تقنا قض في يا زيد لا تقبل فان يا الطلب
 اقباله ليسمع النهي فلم يتوجه له النهي بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا الميزلا
 الذي تآ في اجابته واما غيره كما جال ويا ارض فاستعارة مكنية حيث شبه
 بالميز في التفسير ويا تجيل ولما نادى الاظهر فتح ذاله وان صح الكسر ايضا والتاء
 صفة من التاء وهو البعد والكاف في كالتاء بمعنى مثل اى مما مثل معطوفة
 على مدخول الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة اى ولما نادى الذي هو ناي
 او مماثلة يا نحو واما قد هما لانها اعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند
 غيرها وتعين في الجلالة والمستغاث وايتها وايتها العدم سماعها بغيرها لا بعد
 حقيقة او تنزيلا فانه غير لازم في يا واي يفتح الهمزة مقصودا وقد تمد كما في
 التسهيل مع سكون الياء فيها فتكمل الادوات ثمانية واهو همزة ممدودة
 والهمزى المقصودان اى القريب فائدة ذهب بعضهم الى ان حروف المنداء
 أسماء افعال تحمل ضمير للمنادى بالكسوف كالمنداء اقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام
 وفعل امر من الواى وهو لوعود اسم فعل بمعنى ادعوا لکنها في الثاني مكسورة وها
 في ذلك نظائر مرت كعلى ومن فان له الخاى لان البعيد يحتاج لمدا الصوت
 ليسمع وهذه الادوات شتملة على حرف المد لكن هذا ظاهري في غير اى بالقصر
 ومذهب المتردان ايا وهما للبعيد واى والهمزة للقريب ويا للجميع وكذا ابن
 برهان الا انه جعل اى للمتوسط واجمعوا على جواز نداء القريب بالبعيد لتنزيله
 منزله كما اشار اليه الش بقوله اوفى حكمه وكذا المجرد التاكيد اهما ما بما يتاوى
 النداء على منع عكسه للتاكيد لعدو تآيته ولا مانع منه للتنزيل اوسم وازيداه
 واخر نداء ونديته وزيدان نادى مضموم تقدير المناسبة الفالذبة وهما اللسك
 قد يعرى بضم آيا وشبه الراء اى يحسن من حرف المنداء لفظا وذلك اى
 القرى المفهوم من يعرى والمشار له حقه ان يقال والمشار بى اللم اشار

لأنه الذي تدخل عليه يالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم المشار له أي هو
 الاسم للدلالة عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه انه ينادى مطلقا
 وقد الشاطبي بغير المتصل بك في الخطاب فلا يقال يا هذا لا يجوز
 حذف الخاي لان الحذف ينافي هذا الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث
 ويفوت الدلالة على نداء المضمرة لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على
 الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا واول ما سمع منه كما اياك قد كفيتك وقوله
 يا البحرين بحر يا انت الذي طلقت عامر جئت بان يافيه للتنبية
 واياك مفعول المحذوف يفسره كفيتك وانت مبتدأ مؤكداً للتانية والذي
 خبره ومحل الخلاف ضمير الخطاب اما غيره فلا ينادى اتفاقا واما حديث
 يا هو يا من لا هو الا هو فلفظ هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير وقوله
 يا انا نحن وكذا مع اسم الجنس قيده في التسهيل بالمبنى للنداء وهو النكرة
 المقصودة انا غير المقصود كما رجاخذ بيدي فيلزمه الحرف كما في شالكاف وظاهر
 الا شمولي بلا خلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم اجاز الحذف معه ايضا وعمله لم يعتبر
 لضعفه فهذا موضع رابع يتبع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لتلا نفوت
 الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لا يحتاج لمد الصوت المنافي
 المحذوف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كما للماء والعشب تعجبا من
 كثرتما فاجملة سبعة وفي الاشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذي في الش
 حمان اكثر النحويين متعوه اي المحذف فيها وهو مذهب البصريين وحملوا
 المسموع على ضرورة او شدوذ وحنوا من استعماله من المؤلدين وهو عند الكوفيين
 مقيس مطرد فيها والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونشرا
 وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شالكاف
 وقول الكوفيين في اسم الجنس اصح ثم انتم هؤلاء الخ ا قوله البصريون بان
 هؤلاء بمعنى الذين خبر انتم وتقلون صلته او هو اسم اشارة خبر انتم او عكسه
 وتقلون حال ذا ارعوا مصدر نائب عن فعله اي يا هذا انكف عن دوعي الصبا
 انكافا اصح ليل مثل يضرب عندا ظهرا لكرهه من الشئ اي انت

بالصبح بالليل واصلة ان امر القيس وقع على امرأة كانت تكرمه فقالت له
 اصبحت اصحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها
 تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بحجى الصبح اطرق كراي ياكروان فرخم
 بحذف النون على لغة من لا ينظر قبيعتها الالف لكونها ينازلة اساسا كنا
 رابعا كما سيأتي ثم قلبت الواو الفالحرها وانفتح ما قبلها واكله حلالا اجماعا
 كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر
 وقد تواضع اشرف منه وابن العرف اى سواء سبق تعريفه النداء
 كما لعلم او حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد
 والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ونزله بالنداء وضو
 لانه ينكر قبل النداء اذا الندى قد لا يقبل التكرار كالجلالة واسم الاشارة
 وانما ذكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف او التخصيص فلو
 بقيت العلمية لغت الاضافة واما النداء فمقصوده الاصلى طلب الاصغاء
 لا التعريف فلا حاجة للتكرار وانما لم يجمع لنداء مع ال لئلا يجمع بين اداتى
 تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فانها بغير اداة ظاهرة فتدبر بنى
 قبل علمه بتأنيدهم بكاف ذلك خطابا وافراد اعن الاضافة وورد بان
 النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في هو
 ادعوك خطابا وافرادا وتعريفها وهي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو
 مشبه للرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة
 وبنى على حركة ايدانا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس المحاصل بغيرها
 اذا كسر يلبس بالمضاف لئلا المتكلم بعد حذفها والفتح يلبس به عند قلبها
 الفا وحذفها واما ضمة بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به بالضمة
 اى ظاهرة او مقدره فيجب تقديرها في ياموسى ويا قاضى وحذف تنوين
 قاضى اتفاقا لئلا تثبت يائه عند التحليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتسمى
 محذوفة عند المبرد لانه نودى منونا محذوف الياء وحذف تنوينه البناء وبني
 حذف يائه افاده الصبان والظ جريان ذلك فى يافنى يازيدان الظمان

من التكررة المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره ولذا قلزمه ان في غير
 النداء عوضا عن العلمية فكذا يعوض عنها تعريف النداء وما يفيد صنيع الشارح
 من انه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعد التكررة المقصودة فانما ذلك باعتبار
 انه قبل التنشئة كان عالما يارجلون صغره ليسوع جمعة بالواو والنون
 فعل مضمرى عند س وواك المبرد نصب بحرف النداء لسد مسد الفعل
 فعلى المذهبين يازيد جملة الا ان جزيةها مقدران عند س وهما الفعل والفعل
 وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما
 عمل عمله تحمل الضمير مثله واما المنادى ففضله مفعول به الا انه واجب الذكر
 للتلايفوت النداء فحذف ادعواى لزوما لكثرة الاستعمال ولسد الحرف
 مسد في طلب الاقبال ولا يرد ان ادعواى فلا يكون اصلا للانشاء وهو
 النداء لجواز ان يقصد بالفعل الانشاء ايضا ولذا كان الأولى تقدره ماضيا
 لانه الغالب في الانشاء في انه يتبع بالرفع اى ولا يجوز اتباع حركة
 الاصلية في نحو يا سيوبه ويا هو لانه بعد ما باصا لتها عن حركة الاعراب مجلا
 الضم فانه يعرضه اشبه الاعراب العارض بالفاعل وبهذا يصل للفرق المشهور
 في هو لانه وكذا المحكى فيبني على ضم مقدر للحكاية كأعرابه في غير النداء ويخرج
 تابعه او ينصب كياتا بظن المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركة الاصلية
 وفي قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتى والمصافاى لغير ضمير الخطاب
 والا فلا ينادى اصلا للتلايلزوم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة اذ النداء
 خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو متسع عاذا ما خلافاى في الجملة
 والا فتغلب يجوز الضم فيما اصافته غير محضية او كما قيل
 وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ من النظر
 او مشبه به هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمصافاى ما يكون
 عاملا فيه رفعا او غيره كيا حسنا وجهه ويا طالعبا جلا ويا رقيقا بالعباد
 وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالا من الضمير في غافلا او يعظم
 عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا التكررة الموصوفة قبل النداء

عند كثير سواء وصفت بمفرد او غيره كحكاية القر يا رجلا كوما اقبل وكقوله
 صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيما يرحى لكل عظيم ويا عظيما لا يحجل وقول الشاعر
 اذا احرزوى هجت للعين عبزة لان النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من قية
 المتأخر كالعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لهدم
 احتياجها للموصوف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لأنياع
 مفردة مقصودة وان احتمل الاثران جاز وجاز ولا يرد ان النكرة تتعرف
 بالنداء فلا يصح وصفها بعد بنكرة ولا بجمله لانه يغتفر في المعرفة الطارئة
 واما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معاً لا المنعوت وحده
 اذ به المصريح وفي التسهيل ان الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه
 المضاف لكن نصبة ارجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن العرف اعى
 وجوبها في غير الموصوف وجواز افيده قال تم وبخصر الشبيه بالمضاف فيما
 ذكر يعلم ان الموصول في نحو ما من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في
 س ايارا كما اذا ان شرطية مدغمة في ما الزائدة وعرضت اى ايتت العرض
 وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن ويا صاحب عمر و اشارة
 للرد على ثعلب في الاضافة غير المحضة ويا ثلاثة وثلاثين اى فيمن سميت
 بذلك فيجب نصبيها بلا خلاف الاول لشبه المضاف في الطول والثاني
 لعطفه على المنصوب ويمتنع ادخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبد شمس
 فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبتهم ايضا وان عينت
 فان اردت بهما جماعةتين معينتين ضمت الاول لانه نكرة مقصودة
 وعرفت الثاني بال على المختار لانها نكرة اريد بهما معين ولم يكف بتعريف
 النداء لان يالم مباشرة ونصبتة اوردت لانه تابع المضموم الا اذا اعتديا
 فيجب ضمهم مجردا من ال وان اريد بهما عدد واحد معين فالظم نصبيها كما في
 التسمية تتم ونحو زيد مفعول ضم ومفعول افتح ضمير محذوف يعود
 عليه ومن نحو ادخال من زيو ولا تنه بفتح التاء من وهن يهن اذا ضعف
 او بضمها من اهان غيره اذ لم اذا كان المنادى مفردا فذكر مشددا

افادها المتن بالمثل وسياً في محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهراً لارباب
 فحقوا يعيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا تنقل مع التقدير حتى يخفف
 بالفتح وثامن وهو كونه ابن مفرد الامثلي ولا جمعاً ولا يخفى اخذهما من صنيع
 المصنوع وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالفتح
 واجمع على حد خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كما زود ابن بكر وابن عمرو
 وابن خالد هل هو كالمفرد ام لا ومقتضى تعليم جواز الفتح بكثرة الاستعمال
 امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجاً بالمفرد كما خرج به المضاف
 فتأمل وشرط النووي في ضم من كونه السنوية حقيقية وصف بابن ابي
 او ابنة بخلاف بنت لقلته استعمالها في ذلك مضاف الى علم ابي مذكر
 او مؤنث وكذا العلم الاول كما زيد بن فاطمة ويا هند بنت زيد بالضم والنصب
 وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً ام
 صيماً وحقه ان يقول مضافاً بالنصب على انه حال من ابن لانه معرف بقصد
 لفظه فلا يوصف ببنوة وجهان اما الضم فعلى الاصل واما الفتح
 فاتباع لفتح ابن لكون الحاجر بينهما ساكناً غير حصين او هو فتح بنوة
 على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر اوفتح اعراب على اتمام ابن وايضا
 زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للملايسة له واما فتح ابن فعلى
 الاول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر
 وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فقوله
 فتقول في اعراب على الاول زيد منادى قد ضمته لفتح اتياعه لابن وابن صفته
 منصوب بالفتح الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى وضمه مقدر
 على ابن لمحرك البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد
 ولفظ ابن مغم بينهما المحل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الاول
 الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا لفظيا بالمرادف كما سياتي في سعد
 سعد الاوس فتكون فتحه اعرابا تامل ويجب حذف الف ابن خطأ اع
 بالشرط السابقة كما يصح به قوله والحالة هذه ما لم يقع اول سطر او تقطع

هزيرة للشعر والآن ثبتت وكذا ان عدم شرط كان لم يقع بعد علم كذا وابن بكر او ابن
 بكر على او فصل منه ولم يكن صفة له بل بدلا او خبرا او لومنسوخا او نصب
 باعنى او كان منادى كذا زيد ابن بكر اى يا ابن بكر او مستغما عنه كهل زيد
 ابن بكر او شئ الابن او جمع او وقع بعد مثني او جمع كما مر مثاله او لم يصف كمنم
 ابيه حقيقة بل لضميره او بحدته او معلمه او للفظ ابن او اخ مثلا قال الدينوري
 في كتاب الرسم واللقب غلب على ابيه او لصناعة اشهر بها كذا زيد ابن الامير والقاضي
 زاد الطبري في نظم له والامه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبتت فيه الالف وهو
 مقتضى الشروط المارة لكن مر انهم غلطوا من شرط تذكر العلمين في مسألة
 جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم او جوب حذف
 تنوينه في غير النداء الا للضرورة وحذف الف ابن خطاه وفي الصبان مثل
 ابن في ذلك ابنة نظير مام ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما او كنية
 او لقباعلى ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب التنوين وثبوت الالف
 اذا كان العلم الاول مضافا كذا ابو محمد ابن زيد واختاره الصفدي بعد
 نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كذا زيد ابن عبد الله اه
 والضم اذ هو مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
 والواو فيه يعنى اولان انتقاء احدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوقوع
 شرط حذفه اختيارا وهو مضمي فعل الشرط في المعنى كما سياتى في عواميل
 الجزم اى فالضم محتم او ان قد حتما جوابه حذف فاقوه للضرورة والشرط
 وجوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم والوجه الاول اولى لعدم احتياجه الى
 ضرورة كما مر غير مرة . اى اذ لم يقع اذ دخل في هذا محترز ثلاثة بشرطين
 المتقدمه عدم العلم الاول والفضل بينه وبين ابن كما ذكره الشوكاني وكذا عدم
 ذكر ابن كيان زيد الفاضل اذ يصدق عليه انه لم يقع الابن بعد علم لان السالبة
 تصدق بنفى الموضوع وقوله او لم يقع اذ هو مفاد محترز البيت وهو محترز بشرط
 رابع اى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن
 غير صفة له بان كان بدلا منه او عطف بيان وهو محترز بشرط خامس

وكذا يجب الضم ان ثنى الابن او جمع او وقع بعد مشى او جمع اوله لكن البنوة حقيقية
 اما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترزا الاول كما عند الله بن زيد فيجب نصبه
 يا غلام ابن عمرو اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها
 او يجوز على ما مر ان يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع او
 فلا ينافي جواز النصب كشيبه المضاف افاده الصبان واضم نحو في تغييره
 بالضم والنصب اشارة الى ان المنون اضطرار يكون مبنيا اذا ضم كماله قبل
 الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا لاصل الاسماء وحق يتعين في تابقه النصب
 وفي الضم يجوز معه النصب جملة النويان لما الاولى حال منها واستحقاق
 مبتدأ خبره بنى وله متعلق به بتضمينه معنى اثبت وجملة المبتدأ والخبر صلة
 الثانية ضربت صدرها الى اى متعجبة من نجاشي مع ما لاقيت من الحروب
 على عادة النساء من ضرب صدرهن عند التعجب قالى بمعنى منى متعلق
 بحال محذوفة كما ذكر او بضربت لتضمنه معنى تعجبت واصل واقي وواقي جمع
 واقية اى حافظة فابدلت الواو الاولى همزة لما سياتى في قوله وهمز اول
 الواوين ردا في قرين فعيل بمعنى مفعول من قرنت الشئ قطعته
 سمي به الشعر لا قطاعه من الكلام بين حرف النداء اشارة الى ان
 ذكر المص يا مثال لا قيد فمثلها باقى الادوات واما مع اسم الله تعالى او
 زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به نحو يا اسد شدة اقبل لان تقدير
 يا مثل الاسد محذوف مثل واقم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا في الحقيقة على
 ال ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا اهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول
 يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا ثم وزاد المبرر ما سمي
 من الموصول المحلى بال مع صلته كما الذى قام وصوبه الناظم وان منعس
 فان سمي به بلا صلته منع نداء اتقا قاصبان بقطع القرية اى لئلا يهدم
 مفارقة له صارت بجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحق تثبت الف باو حوفا
 وقوله ووصلها اى نظر الاصطلاح تثبت الف يا او تحذف ففيه ثلاثة اوجه
 بخلاف يا المطلق زيد فيجب قطع همزة مع ثبوت الف لان ما بدو به همزة المثل

فعلا كان او غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم فنقطع
 في النداء ايضا ولا يجوز وصلها نظر الاصلتها كما في الجلالة لان له خواص
 ليست لغيره اللهم اذ اى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل
 نصب والميم عوض عن يا فراز من دخولها على ال وخصت الميم لتناسبها الياء
 في انها للتعريف عند حمير وشدت لتكون على حرفين كيا واخرت تيمر كما
 بالنداء باسم الله تعالى اذ لا يجب كون العوض في محل العوض منه كما علة
 والف ابن اما البديل فيجب فيه ذلك كما في ماء وماءه وتعالى وتعالى فكل بدل
 عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند من كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء
 واجازه المبرد دخول اللهم فاطر السموات والارض وحمله من على النداء المستا
 وقد تحذف منه ال فيصير لاهم وهو كثير في الشعر اى اذا اذ اذ الحمد بفتح
 الامر الحادث من محارة الدنيا والمازل تمة تستعمل اللهم على ثلاثة اوجه
 احدها النداء المحض كما سمعته ثانيها ان يذكرها المحيب تمكينا للجواب في ذهن
 السامع نحو اللهم نعم في جواب ازيد قائم الثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة
 الوقوع او بعد نحو انا انورك اللهم اذ لم تدعى اذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة
 ومنه قول المؤلفين لله ان يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا مفرجة
 ولا مبنية نحو وجهها عن النداء فهي غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على
 النداء مع دلالتها على التمكين او الندرة فتكون معرفة كالاول ولو سلم فيقال
 انه منادى صورة فله حكمه والله اعلم

فصل
 م

بمحذوف يفسره الزمه والمصنف صفة ودون ال حال من تابع او من ضمير
 في المصنف قيل ولو قال ذى البناء لشملى المشنى والجمع وانت خير بيان البناء
 عند المصنف لفظي هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذى هو واحد انواعه
 يصدق بالصفة وما ناب عنها فندير والمراد الضم لفظا او تقديرا كما س
 ذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبذل وهو النعت والياء
 والنوكيد بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه
 الخطاب نظر الكونه مخاطبا والغيبة نظر الكونه اسما ظاهرا كما يزيد نفسك

او نفسه ويرتيم كلهم او كلهم ويأذ الذي قمت او قام وجب نصبه اي مراعاة
 محل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت
 اضافة محضة والآن جاز لكونها في نية الانفصال كما راجل منار ب زيد بالضم
 والنصب ومثل التشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان صرح السيوطي بوجوب
 نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه
 مع انه نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كما في الصبان وقد
 مر انه يتسامع في المعرفة الطارئة ومع فقول الشبان زيد صاحب عمر ومشكل من وجهين
 كما لا يخفى الا ان يراد بصاحب الدوام او انه غلبت عليه الاسميه فتكون اضافة
 محضة ويتعرف بها وما سوى المضاف المذكور اي من تابع ذي الضم حال
 فيجوز تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا او غيره محلي بال اول الا انه النسق في البدل
 فكسبتقل لما يأتي والمفرد اي عن الاضافة فقط كما زيد الظريف او غيرها
 وعن ال كما راجل زيد وكذا يارجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة
 بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من ال والمشتبه به
 كما مر عن الرضي برفع الكرم فيه تسمع فان ضمته التابع اتباع اللفظ المنادى
 لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتح مقدره محركه الاتباع
 ولذلك ينون اذا خلا من ال والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك
 في النعت اذا كان طارئا بعد النداء اما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف
 كما مر في نصب النعت تهاله ففي حكم المنادى المستقل اي لأن البدل
 على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالتائب عنه وجب ضم اي
 ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده وان يكن اذ اسمها ما نسق وحق
 ال خبرها مقديا وهذا تقيد لقوله كسبتقل اذ خص التقيد بالنسق
 لان البدل لا يكون الا خاليا من ال اذ عرف النداء مقدر قبله فلا يجمع
 بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه التقسيم وجهان اي لامتناع تقديده
 حرف النداء قبله بسبب ال فاشبه النعت في ان العامل فيه هو العامل في
 الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا

كما زيد والحسن الوجه فالتصان ولا بعد فيه اهـ اي لان اضافته تكون غير
 محضة ابداني نية الانفصال اذا ما اضافته محضة لانتدخلة الـ والخنار الرفع
 اي تبعاً للفظ لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه اكثر واختار ابو عمرو وغيره النصب
 لان ما فيه الـ لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتسمكاً بظاهر الآية
 فقد اجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير عطفاً على محل جبال واجيب
 باحتمال انه بالعطف على فضلاً او بسخرنا مقدرًا وايها انه مبتدأ خبره يلزم
 ومصحوب الـ مفعوله مقدم وبعد وصفة وبالرفع احوال منه اي وايها يلزم مصحوب
 الـ حال كونه صفة له مرفوعاً كما غابا بعد او مصحوب مبتدأ ثان خبره يلزم وبالجملة
 خبر ايها حذف رابطها اي يلزمها وردا في ضمير الفاعل اما لتأويله بالمدكور من
 ايها ذا وايها الذي وحذف خبر احدهما دلالة الآخر عليه اي ورد ايضاً وقوله
 بسوى هذا اي المذكور من مصحوب الـ وذا والذي فاي منادى مفرد اي
 نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبتت صفتها او جمعت كما ايها الرجال
 او الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كما ايها النفس ولا يجب كما قاله
 الدماميني وهما زائدة اي حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضاً عما
 فاتهما من الاضافة كما عوضوا عنهما الترانة في نحو اياها تدعوا وخصت ها
 بالنداء لانها محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الابهام والغلب فتح هذه
 الهاء وقد تضم ازا لم يكن بعدها اسم اشارة ويجب رفعه اي تبعاً للفظها
 ففيه التسمي المثار وكذا يجب رفع نعتها اذ انعت كما ايها الرجل الفاضل فيمتنع
 نصب الفاضل تبعاً للمحل كما في الاشموني والظمان المانع من ذلك عدم
 السماع والا فتابع اي في محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع
 من مراعاته في نعتها كما وجد في اي لانه المقصود بالنداء اي واي وصلة
 لتدائه لا امتناع جمع النداء وال وهو مفرد فوجب ضمها كما لو باشره الحرف تنبيهاً
 على انه المنادى وخصت اي بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها
 للمخصص فتكون الصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة في
 ذلك قام مقامها محلي بال اي الجنسية بحسب الاصل وان صارت لان

للخصو كما تصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزبدية والزائدة
 سواء قارنت الوضع كاليسع والسمول او كانت تلحق الاصل كالحارث او في العلم بالجملة
 كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لتدائه باى ولا بدله بى نادى هو مجرد اسم ال واجاز في شأ
 الكافية ادخال يا على ال الزائدة المقارنة للوضع كاليسع وباسم الإشارة
 اى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا ايها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان
 ولا يشترط نعت بى كى كما مثلته وفاقا لابن عصفور والناظم بدليل قوله
 ايها اذ ان كلاً زاد كماً ودعاً فى واغلا فيمن وفل بخلاف ما اذا نودى اسم الاشارة
 نفسه كائى فى الصفة اى فى لزومها ولزوم عرفها وكونها بال من اسم جنس
 او موصول دون اسم الاشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثله ويراعى فيه
 حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذاك الرجلان بخلاف اى كما مر بقيت
 بضم الياء مضارع افات الرباعى ومفعوله الاول محذوف اى بقيت مخاطب
 معرفة المشار اليه ان جعل هذا وصلته لتدائه بان قصد نداء ما بعده كقولك
 لقائم بين قوم جلوس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الاشارة
 وحده وقد را لوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه
 فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير
 ما فيه ال كحاله فى غير النداء فى نحو سعد اى من كل تركيب وقع المتاد
 فيه مفرداً وكرر مصناً الى غيره علماً كما مثل او اسم جنس كيارجل رجل القوم
 او مصناً كما صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فان لم يصف الثاني
 كيارزيد لم يجب نصبه يا تيم تيم عدى احترز بالاضافة عن تيم مرة من
 قرينين وتيم قيس وغيرها اليعملات جمع يعمله وهى المناقة القوية على
 العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زيد اليها لاشتهاره بالحد اى
 الغناء لهما فى السير فان ضم الاول اى لكونه مفرداً معرفة على التوكيد
 اى الاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بانه لا يصح توكيداً معنوياً لانه ليس
 من الفاظه ولا لفظياً لانتصاليه بما لم يتصل به الاول ولا خلافاً لجهتي التعريف
 اذ تعريف الاول بالعلمية او النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى مجرد

من العلمية والمصان يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت
 جهة واتصل به شئ والثاني مقم اي زائد بناء على جواز زيادة الاسماء
 والفصل به بين المتصانيفين كلا فصل لا تقاده بالاول لفظا ومعنى وكان
 حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للمشاكله وعليه ففتحة اتباع للاول
 فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل وصرح الاثموني بنصب الثاني في توكيد الفظيا
 ويوافقه تفسير الحفيد الاقام بالتاكيد اللفظي ففتحة اعراب ويفتفر
 الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلا ولا بياننا كما كان في صورة
 الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الاول كما مر في زيبين سعيد انه مضاف
 الى مثل المحذوف اي ونصب الثاني على احد الاوجه الخمسة المذكورة عند
 ضم الاول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين الخمسة عشر وجعل مجموعها
 منادى مضافا الى ما بعد الثاني منصوبا بفتحة مقدره بحركة البناء التركيبية
 على الاسم الثاني واما حركة الاول ففتحة بنيت كما هو ظم والله اعلم

مطلب
 المنادى المضاف
 الى الاسم المتكلم
 م

وقد سبق حكم وهو ثبوت ياء المتكلم على الاصح فيما آخره الف
 او واو اوباء غير معشدة كفتاى ومسلى وقاضى وحذفا فيما آخره يا مشددة
 مع كسر ما قبلها وفتحة كما مر بيانه وتجويز العصام حذفا في المشى والجمع اكتفاء
 بيانهما يرده التباس الجمع بالفرد المضاف للياء ساكنة وان كان صححا
 اى او معنلا يشبهه جاز فيه خمسة اوجه اى بشرط ان لا يكون المضاف
 وصفا مفردا عاملا كما مكرهى والاعتين اثبات يائه مفتوحة او ساكنة
 لشدة طلبه لها ما في المشى والجمع فتفتح فقط لانه من المعتل وهو دون
 الاول ويليه في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها الفاتحة حرف الالف فهو
 اضعفها ولذا منع الاكثر من اجازة الاخفش ما الفارسى كقول
 ولست برابع ما فات منى بلطف ولا بليت ولا لوانى
 اى بقولى يا لهفا ولم يرتبها المص لضيقة النظم وكان على الشيبانية وتقدم
 ان سكون الياء اصل اول لانه اصل كل مبنى والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى
 على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفا كما لمفردا اكتفاء

بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر تداءؤه مصفا للياء كالرب والابو
والقوم لانحو الفلامرقى رب السجى احب الى وحكى يارب اغفر لى ويا ابر
لا تفعل بالضم فهو منصوب لاضافة تقدير الكثرة منع ظهور نصبه مشاكلة
المفرد فعلى هذا لا يجوز فى تابعه انما النصب لكن يجوز ابو حيان رفعه اجراء
له كالمفرد فى حكم التابع ايضا قلب الياء الفاي لحقتها ويتوصل اليها
بفتح ما قبل الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظمان هذه الالف اسم
فى محل جريا لاضافة كاصلها وان الفتحه قبلها المناسبتها ونصب النداء مقدر
سم وفتح مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على
كسر والواو فيه بمعنى مع اى او كسر مع حذف الياء واستمر اى اطره خبر واوده
على ارادة المذكور لان العطف بالواو ان والتقسيمية كالواو
فى ابن ام مثله ابن ابنة وكذا بنت كما فى التصريح فتحذف الياء منها اى حذفت
واقما ثباتها فى قوله يا ابن امى ويا شقيق نفسى وقلبها الفاي قوله
يا ابنة عمالاتلومى واجمعى فضرورة وتكسر الميم اى لتدل على الياء المحذوفة
وهو اوجود من الفتح او تفتح هو عند الكسائى لمناسبة الالف المحذوفة المنقلبة
عن الياء فنصبه مقدر للمناسبة وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين
كخمس عشر وهو مصنف للياء تقدير كما قاله الرضى فنصبه مقدر لمحركه البناء
التركيبى ويحتمل قطع عن الاضافة اضلا فيقدر فيه الضم كخمس عشر
ومن الياء متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء يا ابت اى زيادة على
اللغات الست فى يا عبدي كما يفيد قول المصعوض فابت منادى منصوب
لان مصناف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التانيث هى حرف اذ لم تنقلب
الياء اليها كالالف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي تقنضى فتح ما قبلها
ابدا وحضت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء فى انها تراد آخر الاسم المنفتح
كعلامته وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء وقفا وخطا وبها قرئ
فى التسع ورسمت فى المصحف بالتاء كما فى التسهيل فالاولى موافقته
بفتح التاء هو الاقرب تعالما هي عوض عنه والكهركثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء

لرؤاله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فاجلته تسع لغات في نداء الابوين
 ولا يجوز اثبات الياء ولا الالف المنقلبة عنها واما قول
 ايا ابتي لازلت فينا فاما لنا امل في العيش ما دمت عايشا
 وقوله يا ابتاعلك او عساك فضرورة ملكن الثاني اهون لذهاب صورة
 الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء
 بل هي التي تلتحق المنادى البعيد والندوب والمستعانت فتكون لغة مباشرة
 والله اعلم لازمت فعل ماض كصارت لرسم التاء
 مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر من الرسم يحقل انه اسم فاعل كصارت لما
 منون والنداء مفعوله او هو مضاف له بعض ما يخص افراد ان هناك
 الفاظ اخر تختص بالنداء كابت وامت واللحم وزن يا جات فاعل
 اطرد وفي سب متعلق به والامر عطف على وزن جذف مضافين اى
 واطرد اسم فعل الامر حال كونه كجبات هذا في الوزن والبناء على الكسر وكذا
 في الشروط وقوله من التلاقي متعلق باطرد فهو راجع لها لانه شرط في كل
 منها يا فل بضم الفاء واللام وللانثى فله بضم الفاء فقط واصطفا
 عند الكوفيين فلان وفلانته حذفتهما الالف والنون للترخيم وكلها
 كذايات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والسلوبين والمصا
 ان الحذف عندهم للتخفيف والترخيم وانه لثقل للذكر فلا وللانثى فلان
 كما يعلم مما ياتي في المص ولا ينقصان في غير النداء لضرورة وهو
 المراد بقوله هنا وجر في الشعر فل والصحيح عند البصريين ان فل وفلة
 كذايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما اشار اليه لشم بقوله اى يارجل
 وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه اصلا واما الآتي في الشعر فاصله
 فلان حذف للضرورة وما دتما فلي بالياء واما فلان وفلانته فكذايتان
 عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء وما دتما فلن بالنون فهما
 غيرهما معنى ومادة وحكا ويا لوما بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم
 اللؤلؤ اى الشئ ودناه النفس وبمعناه وحكمه ياملتم ويا ملتمان ويا مجنبتان

مطلب
 اسماء لازمت
 النداء
 م

ونومان بفتح النون والاكثر في بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء
 في المدح كما مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وانما قولهم رجل مكرمان
 وامرأة ملثماتة فعلى اصغار القول اي مقول فيه يا مكرمان وهو مسبوغ
 اي مقصود على السماع باجماع في جميع الاوصاف المذكورة كما يفيد تعبير
 المص باطردي فيما بعدها المفعلان ففي القياس عليه خلاف في النداء
 او انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كما ذكر خلاف العلم كقطا
 واما قوله اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع فعلى
 تقدير مقول فيها يا لكاع او هو مندورة مينا على الكسر اعلم ان فعال
 امر اكثر ال مبني لشبهه الحرف في الجود كسائر اسماء الافعال اولتضمنه
 لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن
 فاعلة كما ان الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبنيا
 على حركة لا لتقاء الساكنين وكانت كسرا لانها الاصل ويا لكاع اي
 يا خبيثة للدلالة على الامر ذكره هنا استطرادى لمناسبة خبات في وز
 وبنائه على الكسر وشرطه لان كلامها لا يبني اية من ثلاثي تام كامل التصرف
 فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك معاى ولا من ناقص ولا جامد
 ولا من نحو يذير ويذع لعدم تمام تصرفهما يافسق او يوزن عمر ممنوع من الصرف
 للوصفية والعدل عن فاسق وغادر واما لكع فعن الكع لانه من لكع لكاعة
 كظرف ظرافة فصول الكع اي لئيم فعدل عنه الى لكع للبالغة ولم يسمع من هذا
 النوع الا هذه الثلاثة وحيث معدول عن حيث قد يستعمل الشعر
 ضعيف كما مر في لجة متعلق بقوله قبله تدافع الشيب ولم تقبل
 والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل اطلق عليها نفسها واللجة بالقح
 اختلاطا لاصوات في الحرب وامسك اوصفة لها بنقد مقول فيها امسك
 او يصف الشاعر ابلا اقبلت متراحة متدافعة فشبها بقوم في لجة قدا
 يقال فيهم امسك فلانا عن فلان اي اجربنيهم والله اعلم
 هي نداء من يخلص من شدة اوبعين على دفعها ولا يستعمل فيها من جروف النداء

مطلب
 الاستقامة

اليا ويمنع حذفها كما مر كما المر تضي افادانه يجوز اقتران المستغاث بال
 وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات فيجر المستغاث
 بلام اي فهو معرب وان كان منادى مفرد الان تركيبه مع اللام اعطاه شيئا
 بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام
 والا فكثيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء واليه بقي
 على بانه كما لهذا فذا منبئ على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه
 في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل اي
 الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به
 وعن الرضي تعين الجر بلام مفتوحة اي مع غير ياء التثنية اما معها فتكسر
 كقولهم فيناشوق ما ابقى ويالي من النوى ويادفع ما اجرى ويا قلب ما اصبى
 اجاز ابو الفتح ان يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن
 الصحيح ان يالي لا يقع الا مستغاثا من اجله والمستغاث به محذوف وفاقا
 لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل والاصل
 يال زيد فحذفت الهرة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بالفاء فحذفت
 احدها للسالكين وبقيت اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء اظهر
 فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر
 وفتحت لما في الشر والفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشئ
 والصحيح انها اصلية فعند من تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما ينفذ
 باللام كالتي وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا
 ايض وغير المستغاث له اي من اجله وهو اما منتصر له فتعين اللام
 كقول عمر يا لله للمسلمين او منتصر عليه فقد تخلفها من لانها تأتي للتعليل
 كقوله يا الرجال ذوقوا الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لم ديننا
 مكسورة اي على اصل لام الجر مع الظاهر اقام مع الضمير فنفتح كما زيدك
 الا مع ياء التحكم على ما مر واذا قلت يالك احتمال ان الخطاب مستغاث به
 وله وهي متعلقة بتفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء اي ادعوك

تزيد فالكلام جملتان وقيل بفعل النداء او بيا التائبة عنه او بحال محذوفة
 من المستغاث به اى مدعو الزيد فهو جملة واحدة وافق مفعوله ضمير اللام
 محذوف وقوله مع المعطوف اى مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما
 تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله اى في سوى المستغاث
 افاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الاول والثاني على تاولهما
 بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلاياء وبالمستغاث له كررت
 يا ام لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار
 لئلا يشتمل المستغاث الاول فيناقض قوله باللام مفتوحا مع ان اولهما
 يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك الف مفعول
 عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة او فاعله والمفعول محذوف اى
 عاقبتها الف اى ناولتها من العقبة وهي النوبة فكل بحى نوبة عوضا عنها
 فلا يصح بينهما وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى في الحكم كقوله الايا قوم بحى العجا
 فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمّه بقطع عن الاضافة
 اصلا يا زيدا الظم انه مبنى على ضم مقدر لمناسبة الالف في محل نصب
 على النداء قياما على ما صرح به الشاطبي من ان المرفوع مع الف النذبة ضم مقدر
 افاده سم وليس فيجوز في تابعه الرفع اتباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل
 ولا وجه لما نقل عن الرضى والحامى من بئانه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صيان
 فان لحقت الالف مصافا كما غلام زيد اظهر نصيبه في الاول وقد اخرج في الثاني
 للنسبة او مشى او جمعا فالظن ان تكون بعد نونهما وانها يبنيان على ما يرفع
 بين الف او واو فيقال يا زيدا ناويا زيدا ونافتا مل نحويا للذاهية اى تعجبا
 من عظمها وقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتها وظم كلا من الاستغاث
 غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل انها باقية مع اشراب اللفظ
 معنى التعجب لكنها ليست استغاثا حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح
 به الرضى بل تنزيلا فاذا قلت يا للماء فكأنك تناديه وتقول احضر حتى ينحى
 منك وبالعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفعول محذوف على ما يرفع

ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف اي بالقومى
 للجب وبالمال واللدواهي فان اتى بالالف تعين الاعتبار الاول خاتمة
 اذا وقف على المستغاث والتعجب منه مع الالف جائز الحاقها بالسكت كما في
 النذبة والله اعلم هي بضم النون لفظة مصدر نذب الميت اذا ناع
 عليه وعدد خصاله واكثر من يتكلم بها النساء لضغفهن عن احتمال المضايب
 وعرفانها المتفجع عليه والمتوجع منه ما للمنادى فيشير الى ان المندوب
 ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم اجاز وانذب المضاف
 لضمير الخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما قر تصريح ونقل الفارضى عن ابن
 يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا الاحقيقة
 فاذا قلت يا حجة فماتك تقول له اقبل فاني مشتاق اليك وواخراه احضر
 حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك ولما ابها عطف على الضمير المستتر
 في يندب للفصل بلا على حد ما اشركنا ولا ابانا وينذب الموصول في قوة
 الاستثناء من البهم كما بينه الشما بالذي متعلق بالموصول لا يندب وقوله
 اشترى بي فحذف العائد بحره بماجر الموصول وان لم يتجد عامل الحرفين لا غير
 شرط عند المص كما نقله عنه الشاطبي افاده السجاعي كبر زمره ونحو مثال
 للموصول بما اشتهر به ويتر بالنصب على حكاية مفعولية لحفر وقوله يلى في حال منه
 واصل زمره زمر بثلاث ميمات ابدلت الثانية زايا المتفجع عليه اي لفقد
 حقيقة او تنزيلا كقول عمر حين اخبر بحرب اصاب بعض العرب واعمره
 واعمره والمتوجع منه هو اما سبب الالم كوا مصيبتاه واخزناه واما
 محله كواظراه وارأسه وقيل هذا يسمى المتوجع له الية العرف اي بالعلمية
 او بالاضافة او بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من ال كما في المنادى فلا تذب
 النكرة اي لقوات غرض النذبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع
 عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصبيته وان جعلت المصيبة قيل ومثله المتوجع
 له كواظراه لكن يمكن انه مضاف لياء التكلم محذوفة ولا الموصول الاولى
 والموصول ليكون مثالا ثانيا للمبهم لانه منه ومنه ايضا الضمائر واي فلا يقال

مطلب
 النذبة
 م

وانتاه ولاوا اليهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شئ من ذلك علما واشتهر
وامن حرفة واحرف نداء وندبة ومن منادى مندوب وضمه مقدر
لسكون البناء الاصل لان الموصول من المفرد كما قر وطحا الف لم يؤثر فيه
شيئا لعدم اتصالها به وجلة حفر صلة وزفران اعتبره مذكرا كالقليب
او المكان فمنصرف تقدر فيه كثرة الجر لمناسبة الالف او مؤنثا كالبر غير
منصرف وتقدر فيه الفحة نيابة عن الكسرة واما الموجودة فلما نسبة الالف
ومنتهى المندوب اى حقيقة او حكما كالصلة فانها في حكم الاخر
صله بالالف اى جواز اى سياتى للمص متلوها اى الذى قبلها وهو آخر
المندوب ان كان الفاقما مثلها حذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالمحذوف آخر المندوب
لا الالف الندية لانه اتى بها الغرض كذلك اى كحذف مثل الالف لا يجملها
يحذف تنوين الاسم الذى تكمل به المندوب لاجلها ايضا فالصلة جرت على غير
صاحبها فان فاعل كمل ضمير المندوب فى البيت الاول وهاء به للذى لا تنوين
وقوله من صلة اذ بيان للذى وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان
مفردا فلا تنوين فيه وانه فالثنوين فيما تكمل به من صلة او الجزم الثانى من
المصاف وشبهه والمركب المنجى والاسنادى وكل ذلك داخل فى كلامه واما
الجزء الاول من شبه المصاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الالف له فتقول وا
ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك ان كان الف اى لينة سواء كانت جزء كلمة
كالقصور او كلمة مستقلة كالالف المنقلبة عن ياء المبكلم اما الفحة فلا تحذف
بل تقع بعدها الف الندية كواذ كوياء واجاز الكوفيون حذفها فتحذف الالف
قبلا الالتقاء مع الف الندية واموساه مبنى على ضم مقدر للتقدير كما
قبل الندية على الالف المحذوفة لالتقاء الالفين والالف الموجودة للندبة
والهاء للشكك واتى بها فى هذا دون ما قبله ليعرف انها الف الندية لا الالية
واجاز الكوفيون قلب الف ياء فقا لوايا موسياه تنوينها خرج نون
الثنوى والجمع فلا تحذف بل يقال وازيدناه وازيدناه ويبنان على الالف
والواو كالتداء المحض والف الندية لم تؤثر فيها شيئا لعدم اتصالها

بحرف الاعراب فتأمل والشكل الذي المراد به حركة الحرف الذي تليه الالف اي ان
كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف موقعا في بس وسجب بقاؤها وتقلب
الالف خروفا بجانبها فقول اوله اي اتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا الاول
اي جعل الجانسان تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع
لا يسا من لبست الامر عليه خلطته هاسكت وتسمى هاء الاستراحة وان
تشا ان تصحح بما علم من قوله ان تردى بالنسبة لها لا للدلان قوله صلها بالالف يوم
وجوبه فبها على عدم وجوبها مطلقا وقيل يجب ان نذب بيا لئلا يلبس بالنداء المحض
ثم ان نذب المفرد بالالف فكالمنادى فيظهر منه في نحو وا زيد وامعدي كرب ويعقد
حركة البناء الاصل في وا سيدويه والحكاية في واقام زيد وان نذب بالالف قدر
ضمه في الجميع لكن في الاولين لمناسبة الالف وفي الاخيرين يحتمل انه كذلك وانه
مقدّر بحركتي البناء الاصل والحكاية المحذوفين لاجل الالف كما كانا قبلها قال
الصبيان والاول اظهر لان اعتبار الملقوظية اولى من المحذوف ويجوز في تابع
ذلك الرفع تبعا للضم المقدّم مع الالف والنصب على المحل كما في المستغاث واما
المضاف وشبهه كواغلام زيدا واطالعا جبلا فجزؤه الاول منصوب مطلقا
كالنداء المحض ويعقد اعراب الثاني مع الالف لمناسبتها وسيأتي المضاف لياء
التكلم الايام وعمره من الصبح وعمره الاول مندوب مبني على الضم الظاهر
والثاني توكيده وليس فيه حرف نداء لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو
الاول والشاهد في عمراه لأن العروض محل الوصل لافي قوله وعمرو بن الزبير لان
آخر البيت محل وقف وقديقال لا شاهد في الاول ايضا لان العروض المضروعة
في حكم الضرب وقابل خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وابدي صلته والياء مفعول
ابدي وذاسكون حال منها واعبديا بفتح الياء لاجل الف لندبة وعبدالمنسوب
بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبني على سكون مقدر لمناسبة
الالف واعبدا بحذف الياء اي لانقائها ساكنة مع الف لندبة فنقلب
الفتحة كسرة لمناسبة الالف فهو مضاف تقدير او نصبه مقدّر واما المناسبة
الالف الموجودة والياء المحذوفة نظير مامر واعبداليسر لا عمل فيه

سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الالف المنقلبة من الياء على الثالث
يقال واعبديا ولاعمل فيه سوى محي الالف بعد ياء والله اعلم
على الحذف الآتي تسمية قديمة روى لما قرأ ابن مسعود و نادوا يا مال قال ابن
عباس ما كان اشغل اهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم
انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك
بعقابهم لكن قد توجه لانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم فعجزوا عن اتمام الكلمة
وبهذه القراءة رد على من انكر ورود حذف بعض الكلمة المستي بالاقطاع في
القرآن وكذا بفواع السوران جعل كل حرف من اسم من اسمائه تعالى اداة في
الانفان ترخيا اذ نصب على انه مفعول مطلق لا حذف على حد قعد جلوسا
لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى او مصدر نائب عن اللفظ بفعله في
الطلب اي رخم ترخيا واحذف اذ تاكيد لفظي بالمساوى او حال مؤكدة من فاعل
احذف لان المنادى لان حال المضاف اليه لا تثقدهم على المضاف او ظرف احذف
بحذف مضاف اي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى
رخم حال كونك رخما او وقت الترخيم ان يعقد مريرا للترخيم او وقت ارادته
واما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبيا فان قدر ارادة
صار المعنى رخم لا ارادة الترخيم وفيه ركابة بخلاف ما قبله لما بشره ونحو بعد
وعيان قال الله كونا فحاننا فقولان بالالباب ما تفعل الخرحا لها ذوالرمة في
قصيدة اولها الايا اسلمى بادارحى على البلاء ولا زال منها لاجم عانك القطر
والحوشى جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما في القاموس والمراد هنا نواحي
الكلام اي اطرافه وخصها بالذكر لان تشويق السامع لاول الكلام واخره اكثر
او على عادة العرب من التعبير باطراف الشيء عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة
بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كتابية عن رقعة كلة وهراء بضم الهاء وتخفيف الراوى
كثير ونزردنه اي ان كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقللة
المحثة حذف او اخره هذا احد انواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضمة
وسياتى هنا ايضا والثالث ترخيم التصغير الآتى في بابها والتعريف العام لها حذف

او اخر الكلم على وجه مخصوص مطلقا سياقي تفسيره وهو حال من الهاء الرجعة
 للترخيم وفره بعد اى لا تحذف منه شيئا بعد حذفها ولو كان قبلها لين زاد رابع
 كارطاقى ارطاه واجازتس ترخيمه ثانيا ان بقى بعد الهاء اربعة فاكثر وجعل منه
 احارين بدر قد وليت ولاية اى يا حارثة فافوق بالضم اى فوق العلم
 بدل من الرباعى ودون اضافة حال من الرباعى متم اسم مفعول نعت اسناد
 اى ودون اسناد تام قال سم وكانه احترز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية
 اهو وكيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان الاضافة تمنع الترخيم كالاسناد
 فان صح الاحترز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب
 من موصوف وصفته فيكون كالمركب الترخيمى والا فحويان للواقع اى سواء
 كان علما تخييا لمراره بالاطلاق اشارة الى انه لم ير الاطلاق الكلى بل من بعض
 القيود المذكورة بقوله اى الرباعى ان شرط الترخيم فى ذى الهاء وغيره ان لا يكون
 مضافا كطلح الخمر وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا وثلاثا وثلاثين ولا اذا استأ
 كقامت فاطمة وبرق غره ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة ويار جلا خذ بيدي ولا
 مختصا بالنداء كقل وفلة ولا مبتدئا قبله كخمسة عشر وصام ولا مستغاثا ولا مند
 فكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء واما شرط كونه رباعيا وعلما فمختص بالمجرد فخر المص
 الاطلاق عن هذين فقط يا شا ارجنى اى اقيمى فى البيت من قولم دجن بدين
 دجونا اذا اقام وشاة راجن اذا الفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشابا بالعصر
 لانه مفرد اصله شاة فبعد حذف التاء تحذف الفه ان لقيها ساكن كهد المثال
 اما شابا المذموم شاة واصلها شوهة تجمع على شياه وتضغيرها على شوهة قلبت
 واوها الفاعل حذفت هاؤها وقصد تعويضا للتاء الموجودة عنها الثالث
 قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالمجرد وما كان غير علم اى سوى النكرة المقصودة
 وغيرها وشذ عند الاكثر باصناع ويا غضنفر واطرق كوا فى صاحب وغضنفر
 وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعلية فلا تشذوذ
 الذى تلا فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذى محذوف اى احذف حرف
 الذى تلاه الآخر فالصلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الاخر نال الامتلاء

ان زيد في شمل المشي وجمع التصحيح اعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله
ويمنع بقاء الالف في هذات لان تاءه ليست للتانيث حتى يرفر بعدها فارض
لينا حال من الضمير في زيد وهو مخفف لئن كما قاله المكدري فهو يفتح اللام
ويجوز كسرها مصدر اى ذالين وعلشان حروف واى ان سكنت بعد حركة
تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول وبيع او بعد حركة لا تجانسا
سميت حروف علة ولين فقط كفروعون وغريق او تحركت فعلة فقط فكل مد
لين وكل لين علة ولا تمكس فالالف حرف مد دائما لانها دائما ساكنة بعد فحة
اذا علمت ذلك فقول المص ساكنا وصف كاشف للين والاولى مدا بدل لينا
ليفيد اشراط ان يكون قبله حركة تجانسه لفظا كالمصور او تقدير الكسطينون
ويخرج به نحو فروعون فان فيه الخلاف الذي ذكره بهما متعلق بقفي بالياء
للمجول اى اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوع فيما يظهر لانه نوع غير
ما تقدمه والجملة صفة لواو ويا اى اذا اتبع بالواو والياء فتح اى جعلنا تابعين
له مع صكونها في جواز حذفها مع الآخر خلف كخيار اى لان الفة منقلبة
عن اصل اذا صلح مختير بفتح الياء او كسرها او غير لين كفروعون جعل اللين
بمعنى المد فاخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر واما اللين بمعنىاه المتقدم فخرج
به نحو شمال فان هزته رائدة وليست لينا كما يخرج به نحو نور لتحرك واوه واللين
لا يكون الا ساكنا كقصور بفتح القاف والنون وشدا الواو اخره راء هو الصعب
الجابس من كل شئ ومثله هبيح بفتح الهاء والموحدة وشد التحية فحاء وهو الغلام
السمين الممتلئ الحما كغريق بضم الغين المعجم وسكون الراء وفتح النون آخره
قاف هو طير من طيور الماء ففيه خلاف محله في غير جمع المقصور بالواو والياء
كصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع التوقؤا واجدا
لوجود الضم والكسر قبلها تقديرا وقل فعل ماض من القلة وترخم جملة فاعله
وذا عمرو وذا اشارة لترخم الجملة وهو اما مفعول مقدم لتقل او مبتدأ خبره
الجملة بعده حذف رابطها اى نقله ان المركب المزجي يرخم مثل نحوش وخمسة عشر
فنقول يا سيب ويا خمسة بحذف العر ومنع الاول الكوفون والثاني الفرا

ويشكل على الجواز فيها ما مر من ان شرط المرخم عدم البتاء انه ان يكون فيه خلاف
او يستثنى منه بقاء المركب المزجي ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو معايا وانما قاسه
النحويون على ما فيه تاء التانيث لان عجزه يشبهها في فتح ما قبله غالبا وفي حذفه
للنسب وغير ذلك تبيينه اذا زحمت ما ثني عشر واثنى عشر واثنى عشر عشرين
حذفت الالف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فنقول يا اثنى عشر واثنى عشر
مع النون في اثنان واثنان لانها ليس زائدان والعجز هنا بمنزلة النون من اثنان
ولذلك لا يضافا وكما مر بين اهدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر في ابوا
النسب اي حيث قال فيها فتقول في النسب الي تابط مشرا تبطي كن من العرب
من يقول يا تابطا ه فاذا ان ترخيمه لغة قليلة بعد حذف بالشون وما
مفعول نوبت اي اذا نوبت ثبوت الحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا بما اعى
بحاله الذي الف فيه قبل الحذف من حركة او سكون وصحة او اعتلال والحاصل
ان المرخم اما ان يحذف منه حرف كسعدا وحرفان كروان والمثنى والجمع او كلمة
كعدى كرب وخمسة عشر وتابط مشرا او كلمة وحرف كاثني عشر والباقي بعد الحذف
اما مفتوح كروان ومصطفون او مضموم كمنصور وقاضون او مكسور ككار
وقاضين او ساكن صحيح كقطر او معتل كشمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى
على ضم مقدر على آخر الحذف اثنى عشر والمثنى والجمع فعلى الالف والواو
الحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف اذ كان سكونه
عارضيا للادغام بعد مدة كضار ومجاح فيحرك بحركة اصله من كسر في اسم الفاعل
او فتح في المفعول ولا يجمع المعتل كصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذي
كان حذف لانتقائه ساكنا مع او الجمع او يائز لزال سبب الحذف فنقول
يا مصطفي ويا قاضي يرد الالف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود
السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فيعتس الرد قطعاً لانقضاء السبب
او لفظا او تقديرا لكن يلزم التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سياتي من مرعاتهم
عدم اللبس امتناع ترخيمه على اللغة الاولى بلا رد ومن الرضى ما يؤيد فنقول
يا مصطف بالفتح مطلقا ويا قاض بالضم في قاضون وبالکسر في قاضين

افاده الصبان كالمواضع في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولو مضى
 وهو اولي من عكسه لكثرة زيادة ما وحمله تمام بالبناء للمجهول خبر كان ووضعها
 نصب بنزع الخافض اي اجعله لكونه متمما بالآخر في الوضع ان لم تتوافر
 قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والزر
 القصير كما في القاموس وقسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤ
 وربما انت بالماء فقبل قطرة واجمع قاطر على الضم اي الظاهر ان كان صحيحا
 والاقدرته فيه كما يقدر في المضموم قبل الحذف لو جرد الضم الاصل ويحذف على
 هذه اللفظة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الاولى كما استظهره يس لان الحرف
 المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد اجاز الجمهور ووصف الرحم بدليل قوله
 ابار بن عمرو وفي المانع يجعله بدلا فنقلب الواو ياء اي لتطيرها بعد ضمة
 كما تقلبها في اجر وادل جمع جر وود لولذلك اذ اصلها اجر وواد لو كافس قلبوا
 الضمة كسرة والواو ياء فصارت اجري وادلى ثم اعل كقاص وتقول في كروان على
 الاولى يا كرو وفتح الواو وعلى الثانية ياكرا بقلبها الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها
 وفي نحو سقاية وعلاوة على الاولى ياسقاي وعلاو وفتح الياء والواو وعلى
 الثانية ياسقأوعلا بقلبها همزة لتطيرهما بعد الف زائدة كما فعل برشاء
 وكسأ ولا يوجد اسم اخر اي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل
 كيدعول وضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمي به فامر عارض وبالعرش
 المبنى هو ووذ والطائية وبعث ما قبلها غود لو والمراد ضمة لازمة لتخرج هذا الياء
 واما نحو منبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمند واسم طير
 في كسمة بضم الميم في الاولى اسم فاعل مؤنث والثاني يفتحها مصدر ميمي من
 السلامة وانما لم يلبس هذا القلة استعماله بيلاتا بخلاف الاول لئلا
 يلبس قياس ذلك امتناع الترخيم اصلا اذا ليس كل من الوجهين كما افادة
 واما تجوز المصدر بضم المشي واجمع بحذف زيادتهما فانما هو على الفتح من يتنظر حتى
 لا يلبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيد بن علي بن يازيد بالفتح في الاول
 والكسري في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلبس بالمفرد واما زيد

فيمنع ترخيم مطلقا لذلك وقدم ما في جمع المعتل صالحة للنداء خرج المحلى بال
 ولذلك خطي من جعل قوله قواطنا مكة من ورق الحى مرخم الحام للضرورة
 والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم لعدم الصلاحية للنداء بل حذف
 الشاعر الميم والالف وكسر الميم الباقية للوقوف في غاية الشذوذ ويشترط ايضا
 كون الاسم اما بالتاء او اكثر من ثلاثة واما فلا يخر للضرورة ولا تشتط العلية
 بل ترخر النكرة كقوله ليس حى على المنون بحال اى بحالده تعشوبتاء
 الخطاب اى تسيير في العشاء اى الظلام وانحصر بفتح المعجزة فانه ملة شذوذة البر
 وضبطه بمهملتين هموز كرىا تنبيه ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائر
 باجماع هذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جوه بالانفاة كالاسم
 التام ولو انظر لم ينون واما على اللغة الثانية فاجازة من صنع المبرد ويشهد له قوله
 الاضحت جبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما وقوله
 انا ابن حارث ان اشتق لرؤية او امتدح فان الناس قد علموا
 قرخم امامة وحارثة بحذف التاء وابقى ما قبلها على فتحه لانظارها واولا لضم
 الاول وكسر الثاني منونا والله اعلم
 بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم اسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعد
 معمول لاخص محذوف واجوبا والباعث عليه اما في جعل ايها الكرم يعتمد
 او تواضع كأي ايها العبد فقير الى عفوري اويان المقصود بالضمير كضمير العرب
 اقربى الناس للضيف وضم معاشرا لانياء لانورث باثر ارجو نيا اى
 بعد بان يقال ارجو في ايها الفتى فارجو امر الجماعة والواو فامله والياء
 مفعوله وايها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب باخص
 محذوف واجوبا وها للتبنيبة تخفها الما في النداء والفتى صفة اى مرفوع تبعا
 للفظها بضمه مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المنكسر
 نفسه يشبه النداء اى فهذا خبر استعمل بصورة النداء وتوسعا كما استعمل
 الخبر بصورة الامر في احسن نريد والامر بصورة الخبر في والوالدات صنع
 من ثلاثة اوجه سنزيد عليها لا يستعمل معه حرف نداء اى اللفظا

مطلب
 الاختصاص
 م

ولا نقدياً بخلاف المنادى يسبقه شيء أي يسبق المخصوص وهو الاسم
 الظاهر شيء يقع في أثناء الجملة كخس العرب أو بعدها كما رجونا أيها الفتي والواو
 كرسبقه ضمير المتكلم كالأمثلة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم
 وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير
 غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء السابق لمخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة
 النداء أن تصاحبه أي المخصوص الالف واللام لعدم حرف النداء فيه خلا
 المنادى ومخالفة أيضاً في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقال كونه علماً
 وينصب لفظاً ولو كان مفرداً أي فنضم ولا يصح وصف أي هنا باسم إشارة
 بخلاف النداء في الكل والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسماً ظاهراً معرفة
 واقعاً بعد ضمير مخصوصه كما رجونا أو ويشترك فيه كخس العرب أو ثم هو أربعة أنواع
 الأولها وإيتمها وحكمها كالنداء فيلزم أن الضم لمرء والموصف بذى الرفع
 تبعاً للفظهما لا باسم إشارة الثاني والثالث المرفوع بالواو الإضافية كخس
 العرب اسحق الناس ونحن معاشر الأنبياء لا نورث فاسحق ولا نورث خبر عن العرب
 ومعاشر نصب باخص محمد وفا وجوبا الرابع العلم وهو قليل بقوله بنا تيمم يكشف
 الضباب ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم إشارة بخلاف النداء ومجمل الاختصاص
 المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف والتقدير
 أرجونا حال كوني مخصوصاً من بين الفتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصاة
 اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي أما في مثل نحن العرب ونحن
 معاشر الأنبياء فمعتزلة كما في المقتضى ما تركناه بسند غيره صدقة وقال الشيعة
 ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركناه أي لا نورث ما تركناه
 حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحمل على هذا
 التحريف الباطل المخالف للرواية والدراية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم القائلين
 لم يتصلوا به إلى الطعن في إمامة أبي بكر حيث منع فاطمة أن تهاجمه بهذا الحديث
 والله جانه وتعالى أعلم

مطلق
 التحذير والاعتراف
 م

التخلية بالمعجزة على التخلية اياك ان تقدير البيت نصب الشخص المحذوف لفظ اياك
والشر بعامل وجب استناده وقوله ونحوه اي نحو الشر كاياك والاسد واياك
والمرء ونحو اياك كاياك واياك واياك ودون عطف نحو حال من اياك او متعلق
بانسب اي وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوبا لاياك محال
كونه دون عطف شيء عليه وما سواه اي المذكور من اياك مع عطف ودون
بان يحذف بغير اياك كالضيم اي الاسد والشاري اي الماشي ليللا سواء
وجد عطف اي المحذوف منه كالشر على اياك ام لا بان ذكر المحذوف منه مع اياك بلا عطف
سواء ذكر اياك كقولك فاياك اياك المرء فانه الى الشر دعاء ولكن الشر جالب
ام لم يذكر كاياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك في كل ذلك لكثرته
في التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل الضمير الفاعل فاياك ضمير
منصوب متحمل لضمير مرفوع هو فاعل الفعل المحذوف فان اكدت المرفوع
بالتنفس والعين او عطف عليه فلا بد من الفصل كاياك انت نفسك
واياك انت وزيد بالرفع ويقبح تركه بخلاف اياك في ذلك والتقدير
اياك احذ اعلم انه اختلف في تقدير العامل في اياك والمعطوف عليه
فقال السيرافي وكثير الاصل اتق نفسك ان تدن من الشر والشر ان يدنو
منك اي امنع نفسك من دنوها من الشر وحذف ان والفعل وجار المقدر
والتجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصارت اتق نفسك
والشر وحذف الفعل والمصنف وايب عن الضمير فان فصل وقيل التقدير
باعد نفسك من الشر والشر منك وهو اقل تكلفا وقيل هو من عطف
اجل فكل منهما عامل اي اياك ق او باعد واحذر الشر او دعه واختار في
ثم التسهيل ان الاصل احذر تلاقى نفسك والشر بجرها فحذف الفعل ثم المضا
الاول وايب عنه الثاني فصارت نفسك والشر بنصبها ثم حذف نفس وايب
عنه الضمير فان نصب وان فصل فصارت اياك والشر فنصبها انما هو بطريق
النيابة عن المصنف المحذوف الذي عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو اقل
تكلفا اذا علمت ذلك فقول الشر اياك احذر يقر وبصيغة الامر ويكون

اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتصانه ان الشر محذر ايضاً لعطفه
 على الضمير الا ان يبني على ان العامل في الشر مقدر اي احذرك ودع الشكر مشقياً
 عليه الشكر فيما سأتى حيث قدر ق راصك واحذر السيف لكن يكون فيه
 عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه
 بصدد تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل ومثاله بدون عطف اي
 بان ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وقوله فاياك اياك المراد
 واختلف في تقدير العامل فقول الجمهور العامل في اياك باعد محذوفاً
 ويحذف جر المحذر منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كما ياك من
 الشرائى باعد بنفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنوع التحاقص لانه سماعي
 وما في البيت ضرورة وجوزة الناظر بتقدير عامل آخر كدع وابنه بتقدير عمل
 يتعدى للثنتين كأحذرك الشر او يجب بنفسك الاسد ويشهد لها البيت
 ويجوز عندهما من الشر واما نحو اياك ان تفعل كذا فجار عند الجميع لصلابة
 لتقدير من قال الحفيد والواو انه لا يتعين تقدير باعد ولا غير بل
 كل فعل يليق باعمال كدع واتق وظل وخذ اذا المقدر ليس متعبداً به وان كان
 بغير اياك اعلم ان التحذير يكون بثلاثة اشياء الاول باياك واخواته ويجب
 معه ذكر المحذر منه معطوفاً او بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقاً كدع
 امر لا عطف عليه ام لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم ظاهر مضاف للضمير
 المحذر كراسك او بنفسك الثالث بذكر المحذر منه فقط كالضيق وقد
 يكون بذكرهما معاً كراسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الا مع اياك
 الا مع العطف اي بالواو وخاصة وتعطف محذراً على محذر كما ياك وزيدان
 تفعل او محذراً منة على مثله نحو ناقة الله ومسقيها اي امر كوها وسقيها
 فلا تمنفوها عنها او محذراً منة على محذر كراسك والسيف واياك والشر
 وستر العامل في الجميع واجب كما شمله اطلاق الصلابة لانهم جعلوا العطف
 والتكرار الاتي كالتبدل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون الواو
 للعتبة فينصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل ما زالواي

من مخرجات اسم رجل ق راسك واحذر السيف جرى على ان عامل الثاني
 مقدر والظم جريان باقى الاقوال المارة هنا ايضا فيقدر احذر تلاقى
 راسك والسيف او باعد راسك من السيف والسيف منها او ارفع
 راسك ان تدن من السيف والسيف ان يدنو منها لكنها لا تثنى في نحو فاقه
 الله وسقيها واياك وزيدا ان تفعل بل الظم ان العامل فيهما واحد قولاً
 واحداً وانما تثنى الخلاف في عطف المحذره منه على المحذره فاعمل او التكرار
 اى المحذره منه كمثل اول غيره كراسك راسك وعن سبيل القصد
 اى من قاس على ذلك انتبذ اى ارمى وبعد عن سبيل العدل اى
 وان يحذف نحو هواتر عن عمر حتى الله تعالى عنه اوله لتذكركم الاسل والرماح
 والسهام واياتى اى يامرهم بانهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد كما
 والسكين او الرماح او السهام عند الرضى بها وينهاهم عن حذف الارب
 بنحو جولا لا يحل به والاصل اياى باعد واعن حذف الارب وبعده وانعم
 عن ان يحذف اى فها تحذير ان حذف من كل منهما نظير ما اثبتة فى الآخر
 اذ المحذره منه وهو حذف الارب ذكره فى الثانى دون الاول والمحذره هوياء
 بالعكس فاجتاك وايا الشواب بشين معجزة ثم موحدة جمع شابة ويروى بسين
 مملئة ثم هرة فتاء فوقية جمع سواة والتقدير فلحذر تلاقى نفسه وانفس
 الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب واصافة ايا للظم وحذف الفعل
 مع لام الامر فاعلم ذكر الرضى ان المحذره المكرر يكون ظاهر كسيفك
 سيفك ومضمر كاياك اياك واياه اياه واياى اياى وفى الهم ان المحذره
 قد يكون ضمير غائب معطوف على المحذره كقوله فلا تصعب اخ الجمل فايتاك واياه
 فاياه هنا حكم الهمد فى اياك والاسد فعلى هذا لا يكون التحذير بصيغرى الغيبة
 والتكلم ساذاً الا اذا جعل محذراً لا محذراً منه والله اعلم
 اى واسماء الاصوات كما سيصريح به الشمامسة والاصنافه بيانته وقيل بالرفع
 عطفاً على اسماء لانها الست اسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع
 على معنى اذ الدلالة تنوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بما غير ذلك

حمله
 اسماء الادب
 والاصوات
 ٢

واجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بوضعه
 معناه وهذا كذلك ولم يقل احد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل
 ماناب عن فعل اي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر
 التائب عن فعله وامم الفاعل لتأثره بالحروف لانها فضلة فيان ان قوله
 كشتان تثمير للحد فيجعل الامن ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما في الاشتقاق
 وجعله ابن المصم مثالا لانتميا فيكون خبر المحذوف وواقع ما على اسم بدليل
 الترجمة فخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في افادة معناه وفي استعماله من
 كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر وضوه هو وفيه ان الفعل يستعمل معمولا
 للجوازيم والنواصب فالتياب عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر
 والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون معمولا لفعل ولا اسم بطريق الاصل
 ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر كشتان بفتح النون وكان الفراء يكسر ها
 وكذا ووه بفتح الهزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم اه واه
 بالضم والتكون فهما اسمان فاعل بمعنى اتوجع كما في المرادى اسماء الافعال اسماء
 اي حقيقة عند جمهور البصريين لا افعال حقيقة كالكوفيين ولا افعال
 استعملت كالامعاء في التنوين وعدمه وفي انه لا ينصل ضمير الرفع البارز بها ولا
 يؤكد طلبها بالنون كالبعض البصريين واستظهر الصبيان ان هذا عين
 ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالامعاء والآن كان مكابرة فاشلا
 بينهما في العبارة وعلى الاول فالانح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم
 فعل لكن من حيث دلالة على معناه لامن حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما
 تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر اول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا
 على انها افعال اما على انها اسم لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي محل رفع
 بالابتداء اغنى مر فوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر التائب عن فعله
 فمحلها نصب بافعالها التائبة هي عنها كذا في النسخ وانما بنيت مع اعراب
 تلك المصادر لانه دخلها معنى الامر والمضي والاستقبال التي هي من معاني
 الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم اسماء الافعال اي المقنونة وهي المصادر

في الدلالة على معناها اي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الارجح
 المتقدم بمعنى انكف فسر بذلك لان ملازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى
 اكف فينبغي جعله من اللانزوليوافق المفسر وان كان غير واجب لان كف
 يستعمل لازما ومتعددا يقول كففته عن الشيء فكف اي منعته فامتنع كما في
 الصحاح بمعنى افرق كذا اطلق الجمهور وقيد الزحشري بالافتراق في
 المعاني والاحوال كالعلم والجهد والعحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان
 عن مجلس الحكم وتطلب فاعل الامل اثني كشتان الزيدان وقد
 تزايد بعدها ما كقوله شتان مانومي على كورها ونوم حستان اخي جابر
 فازائدة وما بعدها فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزايد ما بين بعدها
 كقوله فستان ما بين اليزيديين في الندا فاليزيديين فاعل مرفوع تقدير
 وما بين زائدة وقبلها موصولة بيبين واقعة على المسافة وهي فاعل شتان
 بمعنى بعد لا افرق اي بعدت المسافة التي بينهما افاده الدماميني واما
 قوله جازي يمتوني بالوصال قطيعة شتان بين صديقكم وصديعي
 فقال في الشذوذ لم تستعمل العرب وقد يخرج على اضمارها موصولة بيبين
 اي فتكون شتان بمعنى بعد وما بمعنى المسافة هيما العقيق اسم موضع
 بالحجاز فاعل هيما ت وقد تزايد في اللام نحو هيما هيما لما توعدون وفيها ايتف
 واربعون لغة منها ثلثت تاها ووي اى كقوله تعالى وى كانه لا يفلح
 الكافرون فوى بمعنى اعجب والكاف امثال التعليل اي اعجب لعدم فلاح الكافرين
 او حرف خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كان حرف تشبيه
 بمعنى التحقيق وكذا يقال في وى كان الله يبسط الرزق وكلاهما غير متفقين
 اي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب التاخذ وجعل اوه ووى بمعنى توجهت
 وتجهت وهكذا والفعل اى فعل الامر مبتد اول وعليك مبنيان
 لتعند لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسما
 من جمل كام ومنقول اما عن احد الظرفين كد ونك وعليك او من مصدر
 كرويد وبه وهذه ظروف يقتصر فيها على السماع مخروجها عن الاصل

وقاسن الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك وتك ومن المسموع اما ملك بمعنى
تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك اي تنح ومكانك اي ائتت فيكون لازما وحكي
الكوفيون مكانك زيدا اي انظره فهو متعدي ولا تستعمل الهمزة مع الكاف لان امر
غير المخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا غيري اي ليلزمه وعلى الشيء
اي لا لزومه والى اي لا تنحى واما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فقد حسنه الخطاب قبله في يامعشر الشباب اذ قالها فاعل والصوم
مفعول على ما سياتي وقال ابن عصفور عليه خبر مقدم لاسم فعل والصوم
مبتدأ زيدت فيه التاء وقيل عليه امر للمخاطبين اي الزموا الصوم اذ لوه عليه
وكذا قيل في على الشيء اي الزمونه فالها كمفعول اول والصوم ثان والفاعل
مستتر عليك زيدا عليك اسم فعل بمعنى الزم زيدا مفعوله وقز بقدي
اليه بالياء كعليك بذات الدين فيكون بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضوي
بانها زائدة لانها تزداد كثيرا في مفعول اسم الفعل لضعف عمله واما الكاف
فهي ضمير عند الجمهور لاحرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء
والهاء في قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهما فاعل باسم الفعل او مفعوله
والفاعل مستتر اي الزم انت نفسك زيدا واليك بمعنى غ نفسك وكذا
الباقى او مجرورة بالحرف في نحو عليك او يا لاصنافه في خود ونك نظر اللدال
قبل النقل والفاعل مستتر اقوال اصحها ثالثها فاذا قلت عليكم كلامكم زيدا
جاز رفع كل توكيد المستكن وجره توكيد المجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو
الجار فقط وفاعل مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من جار
ومجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة باصنافه بعد النقل لان اسم الفعل
لا يعمل بالجر ولا يصناف فتدبر رويد زيدا اصله اورد زيدا واد الى امهله
امها لا فصغر والار واد بجزف زيادته وهي الهجره والالف تصغير الترخيم
واستعملوه مصدران تابعا من فعله وهو اورد واما بله فصدمه لا فعل له من
لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما اشار اليه الشكا ان دع فعل
لامصدر له من لفظه بل من معناه وهو اترك ثم تارة يتونان فينصبان

والمفعول وهو الأصل كرويدا زيدا ولها عم وتارة يضافان اليه كمثل الشئ فصافيه
 مصدران تائبان عن فعلها ومضافان لمفعولها وقيل بل اضافتهما للفعل
 والمفعول محذوف ولا يردان فاعل المصدر التائب عن فعله يجب استنانه
 لان محله في المنون بدليل تمييز ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر
 فقالوا رويدا رويدا وبله عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء
 سوى ما ذكره فقول المتن ناصبين اى مع بنائهما لامع تنوينهما لانها مع مصدرا
 وقد يخرجان عن الطلب فيكون زويدا لا او نعتا على التاويل بالمشتق كسا
 رويدا اى مودين اوسيرار ويدا اى مودا فيه ويكون بله بمعنى كيف خبرا عما
 بعد كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير محروقة بمن كالحديث القدسي اعدت
 لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
 بشر من بله ما اطلعتم عليه اى من غيره ويحتمل كما في الشئى انها على اصلها
 مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية اى من اجل تركهم ما علمتموه من المعاصى
 وما لما اخبرها مبتدأ خبرها وما صلتهما وتنوب صلته ما الثانية جرت
 على غير صاحبها ولم يميز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب اى وما استقر
 للفعل الذى تنوب هي عنه كاش لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها
 او من ضميرها فى الصلة لافى الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرفى
 او من بمعنى فى متعلقة بتنوب والاو او وقع واخر ما الذى هو ما مفعول
 اخر ولذى اى اسماء الافعال خبر مقدم عن العجل وفيه متعلق بالعمل والجملة
 صلته ما اى واخر المفعول الذى العمل فيه كاش لهذا ما يثبت لما تنوب
 عنه اى غالبها والامه فامين لم يحفظ له مفعول مع نيابة عن متعد وهو
 استجب بمعنى كف فيه مام فلا تفعل ولا يجوز تقديمه اجازة الكوفيين
 تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر يا ايها الماع دلو دونا انى رايت الناس يقصدونكا
 وايضا بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون حرم
 عليكم الميتة اى كتب الله ذلك عليكم كتابا محذوف الفعل واصيف المصدر اى
 فاعله كصفة الله ودل على ذلك المحذوف ان التحريم يستلزم الكتابة

وعليكم متعلق بالمصدر والفعل المحذوف لا اسم فعل فاما دلوى فمبتدأ
لامفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها اي دونك والجملة خبر
مقصود بها الطلب والمائع هو الذي ينزل البئر عند قلته مائة ليملائها الاثا
بخلاف الفعل يخالفه ايضا في انه لا يعمل محذوف فاعله الاصح واجازه المص
بشرط تأخره ان على المحذوف وخرج عليه لاية والبيت المتقدمين وفي انه
لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء كحاق الشون بفتح اللام كما في التخرها اي
لبعضها وتوينها وعدمه سماعي كما اشعر به كلام المص والحاصل ان ماسع
غير ممنون فقط كترال وامين وهنجات واوه فهو لا زفر التعريف ولا يجوز
توينه وما سمع ممنونا فقط كواها وويها فهو لا زفر التنكير ولا يجوز ترك
توينه وما سمع بهما كما مثله الش في عرف وينكر وفي جهل اي بالبناء
على الفتح حيث لا اي بالتونين ويبدل في الوقف الفاء وقد ثبتت في الوصل
وهي مركبة من حي بمعنى اقبل وهل التي للث والعلة لا الاستفهامية فجعلنا
كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير افرضى ويكون بمعنى احضر فينعد
بنفسه كجهل الشريد وبمعنى اقبل فينعدى بعلى كجهل على الخير وبمعنى
عجل فينعدى بالباء نحو اذ ذكر الصالحون في جهل بعمر وقد تفرد حي عن
هل فتكون بمعنى اقبل اوات كما في الدمايني فانون منها اذ قال
الرضي ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذي هو بمعناه
وتعريفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذي هو
اصل ذلك الفعل فصه ممنونا بمعنى اشكت سكوتها اي افعال مطلق السكوت
عن كل كلام اذ لا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اشكت السكوت المعهود
عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا احقق المقام ودع الاوهام
اهو سندوبي وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بال العهدية وهو الظم ثمر
هذا الكلام يتمشى على ان مدلولها المصدر وهو وظم وكذا على ان مدلولها الفعل
خلاف المصريح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول
كما هو صريح ما ذكر من شبهه او بيان لما الاولى وقوله صوتا اي اسم صوت

في الاكتفاء بها اي عدم احتياجها في افادة المراد الي شيء آخر كما ان اسم
فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظن وان كان في الحقيقة مركبا مع فاعله
المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو يا ظبيات القاع
يا دارمية ما حو طب به غير العاقل ولم يكف به في افادة المراد لان حرف
النداء لا يفيده وحده بل لا بد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء لزره التحليل
اي عن البطل عوف قوله للبقول اي لزره كذلك وهلا بوزن اية كما في الجمع وقيل
ينون وعدمه بمصلاات مفتوح الاولين مبني على السكون كقبح
القاف ومكون الموحدة جكاية صوت السيف على الدرقة الى ان اثناء
الافعال انما يحتمل انه اراد نوعي الاضوات لتقدم الكلام على اسماء الافعال
اول الكتاب في النياحة عن الفعل اى في كونها عاملة غير معمولة
لشبهها باسماء الافعال اى في مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى
ذلك لا مكان الشبهة مباشرة فالارجح ان بناءها الشبهها بالحروف المهمل
في انها لاعاملة ولا معمولة كلام الابداء وحرف التنفيس
للفعل فقدم المعمول لافادة الحصر بنونين اى بكل منهما على
انفرادهما واصلا عند البصريين لتخالف بعض احكامهما باختصاص
الخفيفة بقلبيها الفا وحذفها للتاكين والشديدة بوقوعها بعد الالف
كاسيأتي وردد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه ان المفتوحة فرع المكسورة
ولها احكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها
وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي اليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقلية اشد
على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا اليسبحين وليكونا
او لانها كانت احرص على سجنه في بيتها لراه كل وقت من كونه صائما يؤكد ان
اي جواز الوجود على ما سيبين افعال اي فعل الامر ولو دعاء بى صيغة
لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج
بها الماضي ولو لفظا فقط فلا يؤكد انه اصلا لانها يتلصقان الفعل للامثلة
الناقضي وكذا الاسم واما قوله دامن سعدك ان حمت متهما لولا لم يك الصباية بانها

مطلب
نونا التوكيد
م

وقوله اقول احضر والشهودا فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الاول
 استقباله معنى لكونه دعا ايتاحال من يفعل وذاطلب حال من الضمير في آتيا
 والمراد الطلب الحقيقي كالامر والعرض فاما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك
 للعاطس يرحمك الله فلا يؤكد هو شرط اعطف على ذاطلب وقال يا صغته
 واما بالكسر مفعول تاليا اي او ايتا فعل شرط تاليا اما وان شرط بمعنى اداة
 شرط مفعول تاليا واما بديل منه او مبتدأ اعطف على شرط فهو حال ايض من
 ضمير آتيا ومستقبلا اما حال من ضمير مثبت او من ضمير آتيا ويكون معطوفا
 على مثبتا بواو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا وبعد لا اي النافية ولم يقيد
 بذلك لما علم من اطراده بعد الطلب الذي من جملة لا النافية وغير
 بالجوع عطف على لا فعل الامر اي بالصيغة كقول من اما الامر باللام فداخل
 فيما بعد والفعل المنضاع اعلم ان له خمس حالات الاولى وجوب
 توكيد وذكرها بقوله او مثبتا اذا الثانية قرب من الواجب وذكرها بقوله او شرطيا
 اما تاليا الثالثة كثرته وهي قوله آتيا ذاطلب الرابعة قلته وهي قوله وقل بعدها
 وفي هذه مرتبان قليل وهو توكيد بعد ما الزائدة او الالف النافية وقل وذلك
 بعد لم وبعد شرط غير اما كذا في التوضيح وبقية سادسة وهي امتناع توكيد وذلك
 في جواب قسم منفي وصالح او مفضول من لامة كما سيأتي وهل تضر من زياد
 الاستفهام بجميع ادواته اسمية كانت او حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمني
 كذا تضر من زياد او لا تنزل عندنا وليتك تقيم معنى فكل ذلك داخل
 في الطلب وبقية من اقسامه التي لم يمثلهما الشرح والرجح والاول داخل
 في الامر والنهي والثاني لم ار من ذكره شرط بعد ان هو مذهب من ان
 التوكيد قرب من الواجب ولم يقع في التنزيل غيره لان ان المؤكدة بما تشبه
 القسم المؤكد باللام واوجبه المبرد والرجح وحملوا عدمه على الضرورة
 مثبتا مستقبلا اي غير مفضول من لامة وحيب التوكيد باللام والتون معا
 عند البصريين وظلوه من احدهما شاذ او ضرورة فان خلا منهما معا نحو والله
 اقور قدر قبله حرف النفي وكان المعنى نفي القيام ولذا حكم الخفية على من قال

والله اصوم غنثه بالصوم وعذيرهم يحنث بعده لا بقتناء الايمان على العرف
 واجاز الكوفيون الاكتفاء باحدهما وقد ورد في الشعر وحكى عن الله لا ضربه
 لم يؤكد بالنون اى ولا باللام ايضا لامتناعها في المنقح واما قول
 تالله لا يجحد المرء مجتنبيا فعل الكرام ولو فاق الورى حسنا
 فشاذا وضرة ومن الجواب المنقح غير المؤكد تالله تفنؤا ذكر يوسف اى تفنؤا
 وكذا ان كان حالا اى لا يؤكد بالنون فقط لاقصانها الاستقبال
 فيتنايان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيمة وقوله
 يمينا لا بغض كل امرئ يزخرق قول ولا يفعل
 فلم يؤكد بالنون لان البغض والاقسام اى الحلف موجودان حال التكلم
 لامستقبلا وكذا امتنع النون في الفعل المنفصل من لام القسم نحو لا
 الله تحشرون ولنسوف يعطيك وبلك فترضى وقل دخول النون يتبع
 المص في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصح المص في غير هذا
 الكتاب بكثرته بعد ما بل ظم كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر ومن
 عن التوضيح ان مثلها لا واما بعد لم وبعد شرط غيرا ما فنادر سواء أكد الشرط
 او الجزا بعد ما الزائدة شمل الواقعة بعد رب حكي عن وما يقولون ذلك
 ومنه قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات وظاهر التسهيل
 انه لا يختص بالضرورة لكن صرح في ش الكافية بشذوذه بعين ما ارتكبه
 تقوله لمن يخفى عليك امر انت بصيره مالم يعلم الشاهد فيه توكيده
 بالخشيفة المنقلبة الفا والشاعر يصف جلاعه الخصب والنبات وقيل
 لينا في القعب اى الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات
 لانصيبين او الجملة صفة لفنسة فتكون الاصابة تامة للظالمين وغيرهم قال
 في ش الكافية واما الكون لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر
 فلا الحارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها انان محول
 الا ان توكيد تصيب احسن لاتصاله بلا فهو اشبه بالتهى من تلحينها وظاهر
 ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المنفصلة ضرورة بل عند الجمهور

مطلقا وحملوا الآية على النهى فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهى الظالمين والاصل
 لانعترضوا للظلم فتصيب الفنة خاصة بقول النهى من تعرضهم الى اصابة الفنة لانه
 سبها ووقع الذين ظلموا موقع ضمير الخطابين تبيينها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين
 فالاصابة خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فنة بتقدير القول
 مع تحويل النهى المذكور الى فنة مقولا في شأنها لا تصيبن الاى لا تجعلوها
 تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفنة منزلة العاقل فيتوجه النهى اليها بلا
 تحويل لانه كان يجب كسر الياء من تصيبين لكونه خطابا للمؤث وهو الفنة الا ان
 تقول بالافتذان او بالغذاب مثلا فالاصابة عامة من يتحقق بالتحية
 مبني للمفعول وبالفوقية للفاعل يقال ثقفته من باب فهمى وجدته والايب
 الراجع سبى على الفتح اى امر كان او مضارعا صحيحا او معتلا كما غزوه وارت
 واخشين وهل تغزوه او وبني لتركة معها خمسة عشر وحرك تخلفا من السكون
 فى الامر والمضارع المجرور وحمل الباقي عليهما وكانت فتحه للتحفة ومرزب لذلك
 اول الكتاب واشككوا العلم ان المص ذكر اصلين واستثنى من كل مسئلة
 الاول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يحا نسبه
 وهو المراد بقوله واشككوا الثانى ان ذلك الضمير حذف ان كان ياء او واوا
 وهو المراد بقوله والضمير حذفه واستثنى منه ان يكون آخر الفعل الفا كتحنى
 فتحذف هي ويبقى وا والضمير او ياء مشكولين بما يحا نسهما وهو المراد بقوله
 واحذفه من رافعها تين اذا فاده الموضع لين يفتح اللام مخففة لين صفة
 لمضمر وبكسرهما مصدر رغت به الف ليس فيه مع الالف الاولى ايضا اختلا
 تعريفيا وتكيرا فاجعله ومفعوله الاول لهاء والثانى قوله يا اى جعل الالف
 الذى فى آخر الفعل ياء حال كون تلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير الياء
 وغير الواو بان رفع الف اشين او ضمير امسترا او نون نسوة او انما ظاهرا كما
 سياتى واحذفه اى الالف الذى فى آخر الفعل من رافعها تين اى الواو الياء
 فحذف النون اى نون الرفع لتوالى الامثال اى الراء وادفلا من النسوة حين
 وهذا التوالى فى الثقله وحملت عليها الخفيفة طرف اللباب واحذف معها التخفيف

لا لتقاء الساكنين ولم يفتقر كما في دابة لانه هنا ليس على حرفه اذ شرطه كون الاول
 حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون سفاك كلمة منفصلة
 لكن صحح عدم اشتراط الاخير بديل كما جرت عادة الحذف في استئصال الكلمة
 واستطالها لوقوع الضمير وانما لم تحذف الالف مع تاني العلتين فيها مخففتها
 وثلاثا يلبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون في فعل الاثني دون النفر
 لان علة الكسر وقوعه بعد الالف كاسيأتي فلوحذفت لم تكسر النون ولم تحذف
 الالف مع نون النسوة في اضربان لتفصل بين الامثال هل تغزون اى
 بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعد واصلة تغزرون وترميون وتغزوين
 وترميين بضم الزاي وكسر الهم حذف ضمة الواو والياء من الاولين وكسرتهما
 من الاخيرين لتقلما ثم حذفت واو الفعل وياؤه للساكنين فسارت تغزون
 فتحذف نون الرفع اى لتوالي الامثال وواو الضمير وياؤه لالتقاء ساكني
 مع نون التوكيد والتخفيف اى وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحذف الجاء
 للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قولك لم فعلت به ما فعلت بالصحيح
 مع ان الصحيح لا تحذف لامه قلت المراد انه مثله في التفسير لاجل التوكيد من
 حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانس ما حذف لامه فسابق على
 التوكيد عند اتيان الضمير لاجله هل تغزون وهى تر من بضم الزاي والهم في
 هذين وكسرها فيما بعد فان اسند الى الالف لم يحذف آخره وكذا لا يحذف
 مع المفرد ولا نون النسوة هل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزونا وترمينان
 يانسوة باسكون كالصحيح سواء من كل وجه كالالف والضمير المستتر
 وكذا نون النسوة بالاسم الظاهر كاسعينان يانسوة وهى يشعين زيد فنقلب
 الالف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة اخشون واخشين فعلا امر وكذا
 بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل واصلهما قبل التاكيد
 اخشوا واخشي قلبت لام الفعل الفاعل تحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين
 فسار اخشوا واخشي بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا
 جاز ان يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك

الضمير بما يناسبه هل تخشون بفتح الشين فيه وفيما بعده واصلة تخشون
 فعل به ماضى ولم تقع الحروف فيما تنفرد به كل من النونين فهذا اللقبلة وذكر
 الخفيفة بقوله واخرف أو وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة
 من السياق او هي الفاعل وتشدّد تعطف عليه بلكن ايا كان بعد الالف
 اسماء كانت بان استدل بها الفعل او حرفا بان استدل للظاهر على لغة اكلوني البرغيث
 كيصريان الزيدان او كانت هي التالفة لنون النسوة كاضربان فلا تقول
 اضربان اى ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه بنى
 مكسورة اى لشبهها بنون المثني في زيادتها آخر بعد الف ومثلا اضربان
 الآتى ويجرى فيه خلاف يونس في الوقف تنازع اردد وحذفها وما مضى
 اردد وكان عداصلتها ومن اجلها متعلق بغيره وقوله وايدلتها اى مقابل قوله
 وبعد غير فتحه اى لانتهين اصله قبل التوكيد لانهم يحذف الياء وهي عين الفعل
 لانثانها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما اكد تحت اللام فردت العين لاول
 الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسيا لكون الفعل طلبيا
 وح فيظهر انه معرب تقدير الاستيقاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو
 كالفعل الجوزم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها في محل حرف لام
 قال السيد البلدي لكن في باب الاعراب ومباني في اعراب الفعل انه اذا دخل
 عليه ناصب او جازم يكون في محل نصب او جزم مع كل من النونين فنذر وقوله
 عليك لغة في تعلقك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن
 دخل في مستعملين اول جزمته الخبيص فصاوتفعلمن مركب من وتدين فدخله
 الخزم بالراء وهو حذف اول الوند فصاوتفعلمن وقيل كذلك نشاذ وبعده
 وصل جمال البعيدان والجبلى واقض القربان قطع وارض من الدهم انا الذي
 من قرعنا يعيشه نفعه قد يجمع المال غير آكله ويأكل الما من غير من جمعه
 وكذلك تحذف اى فلها سيمان فقط الساكن والوقف ونذر حله ابدو
 كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس القوس
 وما قيل قبل اليوم خالف تذكر ا بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة

الذي شرح بالفتح في الوقف قال أبو حيان الظاهر دخول التون في الوقف خطأ
 لأنها تدخل للتأكيد تحذف بلا دليل عليها هو ويزده أنه ليس المراد أنها تدخل وقفاً
 تحذف بل أنه إذا ورد فعل مؤكداً وصلها وصلها وأريد الوقف عليه حذف وورد المحذوف
 لأجلها صبان وترد نواي وجوباً الزوال عنه الحذف وهي النقاء الساكنين
 وإنما كان الأكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضاً لأن
 المحذوف منه خبر وكلمة بخلاف ما هنا فإنه كلمة تامة والاعتناء بها الشدة وإثباته
 ذكره عقب النون لأن له تعلقاً بالفعل يشبهه كما أنها متعلقة
 به الصرف تنوين أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجواب الكثرة فليس
 من مستصي الصرف بل تابع له وجوداً وعدمه التأخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف
 والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف
 بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبه الفعل معنى مفعول مبيهاً وحمله
 به يمكن أوصفة معنى ^١ يمكن أي زائد التمكن في باب الأسمية فهو فعل تفضيل
 من يمكن بالضم مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لأن بناءه من غير الثلاثي
 الجرد شاذ ومتمكناً غير ممكن وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباناً
 وبدونها هذا محل الافتراق بينه وبين غير المصروف وما قبله مشتمل
 لغير مقابلة إذ لو اقتصر كالاشموني على قوله الدال على معنى إذ خرج المقابلة
 والتعويض كما يخرج به التكرار ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام
 في المعربات إذ كل من الثلاث لم يدل على ذلك المعنى بل القصد فيها مجرد المقابلة
 والتعويض والدلالة على تكبير الاسم عدم شبهة الفعل أي والحرف أيضاً
 فهو باق على أصله من التمكن في باب الأسمية ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح
 كاتوهم وإنما هو في عبارة من قال بانه لم يشبه الحرف فينبني ولا الفعل فيمنع من
 الصرف وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون
 الاسم متمكناً أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فأخذ الحرف وهو الصرف جزأ من
 تعريفه وهو دور لتوقف الحرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فتوقف على نفسه
 وجوابه أن المقبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة

طلب
 لا يعرف
 م

الانصراف وعدمه واما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لان
 مرتب على النسبة ولو حذف منه كما فعل الشماضر افاده سم وهو يصحب غير المنصرف
 اى من جمع المؤنث وهو ما سمي به انثى كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على
 جميعه كسلمات وهذات وما قيل من كلام الشماضر في ان مسلمات غير منصرف
 فهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فاذا ان الباقى على جميعه منصرف
 وهو ما صرح به ابن هشام وغيره ومع فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا
 عن الثنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون
 منصرفا مع انه لم يعم به الصرف وهو الثنوين المذكور اجيب باحتمال ان الصرف
 حالة قائمة بالاسم هي امكنية وبقاؤه على اصله والثنوين المذكور علامته والعلامة
 لا يجب ان تكسرها فمسلمات باق على اصله من الامكنية لكن لو يدل بتثنيه على
 ذلك عند الجمهور يدل ثبوته مع العلة عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة التثنية
 في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته لا المقابلة مع الصرف
 كما قيل فندبر كهذين المثالين وقد يصحب المنصرف لكل وبعض فيكون المعنى
 مع الصرف ويجوز بالفتحة اما سمي به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا
 يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك باحد كراهى الاولى بافضلكم وبالافضل لان
 العلم لا يضاف ولا تدخل حتى ينكر فيكون منصرفا قبله الزوال احد العندين
 ومر في باب الاعراب من يلهذا المحل علمتان اى فرعتان لفظية ومعنوية
 مختلفان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لا اشتقاقه منه
 وفي المعنى لاحتياجه في ايجاد معناه الى الفاعل وهو لا يكون اهما اسما فنوقف
 على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاسماء عن
 غيره كذلك فقد اشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله
 بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية اصلا كرجل وفرس لانه مفرد حامد
 نكرة مذكور وما فيه فرعية واحدة كزيدية العلمية علمه معنوية فرع التكبر واخره منها
 التائيت فرع الذكر ومجمعه اللفظ وكذا ما فيه فرعتان في اللفظ فقط كاجمال
 فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التكبير اوفى المعنى فقط كما نص وطاعت فيها الوصيفة

فرع الجود ولزوم التائيت فرع علامه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة
 واحدة كدريهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما قرعان عن عدمها
 وكل منهما مشتق عن التصغير فكل ذلك مضر وف لعدم شبه الفعل فيما هو مجاز
 نحو احمد كاسيين علله تسع ليس فيها معنى سوى العلمية والوصفية
 وباقيها لفظي حتى التائيت المعنوي لظهوره في اللفظ بتائيت الضمير والفعل
 مثلا عدل اي تحقيقى او تقديرى وتائيت اي لفظي او معنى ومعرفه
 اي علمية ثم تركيب اي مزجى والنون عطف على عدل وزائدة حال منها وجمله
 من قبلها الف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه من الاول تقريب اي لم يبين
 فيه ما يمنع وحد او مع العلمية او الوصفية وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله
 لمنتهى الجوع منع والالف عرف مع العجة تركيب الف
 تائيت الحاق و عرف اوصف مع وزن عدل وزيادة تنفى

ادتها احداهما الف التائيت انما استقلت بالمنع لان في المونث بها فرعية اللفظ بزوا
 وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالبا الجمع
 المتناهي انما استقل بالمنع لان فيه فرعية المعنى بدلالة على الجمعية وفرعية اللفظ
 بخروج عن صيغ الاحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه وحكا لانه لا يصغر
 على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة اخرى تكسيرا ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجمع اليه
 بخلاف غيره من الجمع فانه يجمع ويصغر كنعام والكلب يجمعان على ناعم واكالب
 ويصغران على لفظهما كانيعام واكيلب ويوازنان المفرد كصلصال وتنضب
 فعلم ان افعالا وافعالا لم يخرجوا عن صيغ الاحاد كذا الجمع خلافا لابن الحاجب
 كيفما وقع كيفما اشترط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه
 محذوف لعلمه من منع اي كيفما وقع الذى نحو الالف منع الالف صرفه اي علما
 كان او لا كما مثله التاء مفردا كما ذكر او جمعا كجرى واصدقا اسما كهنه او صفة
 كجبل وحمراء هذا ما يقتضيه صيغ الشكالاشموني واما جعل فاعل وقع ضمير
 الالف كما في المعرب فيرد عليه ان التعميم فيها علم من قوله مطلقا اي سواء
 كانت او تفسيرا للاطلاق وقوله علما تفسيرا لكيفما وقع او معدودة v

اطلاق المد عليها الجا ورتها له والا تسمى الحفرة الاخرة فقط واصطفا الفالسية
 فاصل من امر اجزا بالقصر فلما قصد والمد زاد واقبلها الفا فقلبت الاخرة
 هزة وزائد افعلان اما مبتدا حذف خبره اى كذلك او عطف على الضمير
 في منع للفصل بالمفعول اى الالف منع الضرف هو وزائد اذ وفعلان
 مجرور بالفتحة للعلية على الوزن والزيادة وهو بفتح القاء لا غير لما في المعاصير
 على الجامى انه لا يوجد في الصفة فعلان بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثة فعلا
 بالهاء كخصان وخصانة وليس الكلام فيه لانه مضموف اما الاسم فعلى الاوزا
 الثلاثة في وصف حال من زائد اوصفله سلم انه هذا شرط وفي العدة
 وشرحه شرط آخر وهو اصاله الوصفية ليخرج مررت بزجل صفوان قلده اى قاس
 فلا يمنع لغرض وصفية لانه اسم للمجر الصلداى اليابس ويمكن ان قوله الاق
 والعين عارض الوصفية اى من فعلان وافعل وتمثله باربع لا يختص
 الثاني لان المثال لا يختص للصفة هي العلة المعنوية فرع عن الجود
 لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجا مد واللفظة هي زيادة الالف
 والنون المضارعتين لالفى حمرا في انها في بناء يخص المذكور ولا تلحقهما التاء
 كما ان الفى حمرا في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانه كما
 لا يقال حمراء وانما لم يكف بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ ايضا باشتقا
 من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الازمنة
 والشكر ولا يخرجها الاشتقاق الى اكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر
 صالح لذلك اجمالا كقول عدل فكانت كالفقودة ولذا صرف في نحو عالم وبترهف
 بشرطان لا يكون نواى بان يكون مؤنثة فعلا بالفتح والقصر كما مثل
 لولا مؤنثة لاصلا كهيان لكبير اللحية ورحمن والاول غير مضموف اتفاقا والثاني
 على الصحيح لانه لوفضاله مؤنثا كما ان فعلى كثرته اولى بد من فعولانته
 والمؤنث على فعولانته لم يجزى من ذلك الا الفاظ معدودة جمعها
 المصنف في قوله ابو فعلا لفعولانا اذا استثنيت كحللانا
 ورضانا ورضانا وسيفانا وحميانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصاننا

وموتانا ونديمانا واشبهن نصرانا وفيه المراد في بقوله وزد من خصصانا على لغة واليدنا
فهذه اربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء وموئنها فقلانته وما عداها من اوزان
فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلا فقول المصاحف في مقابلة الامتناع فيصدق
بالوجوب وقد نظمتها الششم الاندلسي مع تفسيرها فقاك

كل فعلان فهو لغتاه فعلى غير وصف الذمير بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان ايضا ثم دخان للكثير الدخان

ثم سيفان للطويل وصوجان لذي قوة على الحجلات

ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موتان للضعيف فودا ثم علاان وهو زوال النسيان

ثم قشوان للذي قل لحما ثم نصران جاء في النصراني

ولذي اليه كبيرة اليا ن وخصمان جاء في الخصمان

ثم مصان للثيم وفي حيان رخص يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمة الصنان لما زاده المرادى والخصمان ضمائر

البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء والمصان بيمر

فضاد مهيمة والقشوان بقاف وشين معجة والعلاان بعين مهيمة

والصوجان بالمهملة والحجم الجمل القوي وكل منكب من الدواب والنامس وخرج

بنديمان بمعنى النديم اي المتادم فديمان من الندم فلا يصف لان مؤنثه فعلى

صرف اي لضعف زيادته يشبهها الاصول في لزومها للمذكر والمؤنث

وقبولها علامة التانيث فكانها لم توجد ويشبه ذلك ان بني اسد يصفون

كل صفة اتت على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا ووصف عطف على

الضمير في منع لاملي زائد الان الصحة ان العطف بحرف غير متب على الاو

او مبتدأ حذف خبره كما مر واصلى ينقل حركة همزة الى التنوين قبلها والواو في قوله

ووزن بمعنى مع صنوع او حال من وزن افعل او من افعل نفسه لانه علم

على الوزن وشرط صحة الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن

المضاف كاشبهلا الشهلة اخلاط سواد العين برزقة لم تقبل

التاء اي اما لان مؤنثها فعلا وبالفتح والمد كما شهل واحمر او فعلى بالضم والقصر
 كأفعل التفضيل او لامؤنث له اصلا كما كركب كركب كركب الذكر وادركب كركب الارز فلهذا
 الثلاثة لا تصرف للوصف الاصل وهو فعمية المعنى ووزن الفعل وهو فعمية
 اللفظ لان هذا الوزن اصل في الفعل وهو به اولى لدلالة الهزة على معنى التحم
 فيه دون الائم وما كانت زيادة لمعنى اصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو
 ما كان الفعل احق به لما ذكره فالاولى تعليق المنع عليه لا على وزن افعل فقط
 لئلا يخرج ضوا حير وافضل من المصغر مع انه لا يتصرف لانه على وزن متماثل
 في الفعل كما يطر مصراع يطر اذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا
 لئلا يشتمل نحو بطل مع انه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل اولى بظهور
 ان الوزن المعبر عنها هو وزن المصراع المبدوء بالهزة في بعض صيغه دون
 غيره من باقي الافعال لعدم وجودها في الاوصاف اولانها مشتركة فضلا
 مع العلمية كما سيأتي صرفت اى عند غير الاخفش لتضعف شبهها بلفظ
 المصراع لان التاء لا تلحقه برجل ارجع قولهم عام ارجل اى قليل المطر
 فانه لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة وملا فلا يقبل التاء والغيب
 او تخرج بمفهوم قوله اصلى وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف
 او بمعنى من وكذا عارض الائمة كارجع بفتح الباء وكمرت بنسوة اربع فانه
 في الاصل اسم للعدد المخصوص لكن الرب ووصفت به فهو منصرف نظرا لاسمه
 والتمثيل به لذلك لا يتا في ان فيه ملغيا اخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل
 بارنب اى جيان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية
 القيد عطف بيان بالاجلى مفسر للادم كما تقول البر القم والعقار محرر اسند
 وفيه ان المراد من الادم لفظه لانه هو الذى يوصف به ويمنع من الصرف
 لامضاه وهو قيد الحد يدحق يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل
 بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظوفيه للمعنى وان
 كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادم الذى معناه القيد واجدل هو
 الصقر وفى المثل بيض القطا يحضنه الاجدل يضرب للوضع ياوية الشريف

واخيل طائر اخضر على جناحه نقط كاخيلان جمع حال وهو نقطه تخالف
لون البدن والعرب تتشام به تقول اشأم من اخيل ومع هذا في منع مثله
اسود اسم الحية العظيمة وارقم اسم الحية فيها نقط كالورق لتحيل الوصف ولكن
المنع في افعي ابعده منه في الاولين لان اجوبل من الجدل بالسكون وهو الشدة
واخيل من الخبول وهي كثرة الخيلان واما افعي فلا مادة لها في الاشتقاق لكن
عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من
فوعان السسم اي حرارته فاضلها افعق قلبت العين موضع اللام وقيل من فقوة
السسم اي شدته فلا قلب ومنع عدل مضمر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف
اي منعه الضرف ومع وصف ضنقة عدل ومعتبر ضمير منع في لفظ متنى مع
قوله ووزن متنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الالفاظ بتصغير ولا غيره
والتصرف للاخلال بالعدل افاده ستم ووزن متنى اي موازنة والكاف
من كها بمعنى مثل مضافة للضمير لامر فيه لان جرها الضمير شاذ كما مر وقوله
من واحد حال من ضمير الخبر اي حال كون موازن متنى ما اخذ من واحد
لاربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمتنى وثلاث فلو قال من واحد واربع سلم منه
العدل هو تحويل الاسم من حالته الى اخرى مع بقاء المعنى الاصلي لغير قلب التحفيف
او الحاق او معنى زائد خرج من المعدول نحو ايس مقلوب يئس وخذ بالسكون
مخفف المكسور وكثرة زيادة الواو في كثرة لاجابة بجعفر ورجيل مصغر رجل
لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان احدهما في العارف
وله في المذكور فعل معدول عن فاعل غالب الكرم وفي المؤنث فعال عن فاعله كخادم
بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو اما في العدد وله صيغتان فعال
ومفعول كاحاد وموحد وفي غيره وهو اخر وقائده اما تخفيف اللفظ باختصاص
كافي متنى واخر وتخفيفه مع تخضبه للعلمية كافي عمرو زفر عن عام وزافر كحما
قبله للوصفية ثم هو تحقيقى ان دل عليه غير منع الضرف بحيث لو سمع مضرفا لعلم
كونه معدولا كما سيأتي في متنى واخر وتقدرى ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص
بالاعلام كاسيين في عمرو ونحوه على فعال بضم القاء ومفعول بفتح الميم والسين

فثلاث معدول انتهى فتقولك جاءوا ثلاث اصلها جاوا ثلاثه ثلاثه
 بالكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث اختصارا وتخصيفا والدليل على العدل
 كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في اخواته ولا تستعمل هذه الالفاظ الا ملظا فيها
 معنى الوصف وان كان اصلها اسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها باعراضه
 كاصلها فلا فوتر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه افاده الرضى
 فتكون فعوتا كما وتلى اجته مشى ثلاثا وراعى واحدا لا كقوله تعالى وانكحوا ما طاب لكم من
 النساء ومشي اذ واجبان كصلة الليل مشى مشى وكرر هذا للتاكيد اذ لو اقتصر
 على واحد لو في بالمتعود وزعم بعضهم انه هو الصحيح كما قاله ابو حيان ونقله
 عن جمع من اهل اللغة اخر الذي في قولك اذ اى فهو جمع اخرى بمعنى معايرة
 في مقابلة اخرى بالفتح جمع اخر كذلك بمعنى معاير ومعنى المقابلة ان اخر وصف
 لجمع المؤنث كما ان آخرين لجمع المذكر وكلها في الاصل افعال تفضيل بمعنى اشد
 تاخر في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المعايرة وصوب الموضع في نحو
 انها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعطى حكمة لتشبهها به في الوصفية
 وزيادة الهرة وقيام معناها باثنين معاير ومعاير كما ان افعال لا بدله من مفضل
 ومفضل عليه وخرج بذلك اخر جمع اخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع اخر بغير
 الحاء فيها فانه مضروف لعدم عدله اذ ليس افعال تفضيل ولا في حكمة واخره في الجملة
 بقوله ومنع العدل ووصف اخر مقابلا لآخرين فاحصرا
 وهو معدول عن الاخر اى بضم ففتح معر قابال بدليل انه افعال تفضيل او في حكمة
 فحق ان لا يجمع ولا يؤنث الا مقرونا بال او مصنفا للمعرفة في حيث وجد بدون
 ذلك حكما بعدله ما يستحقه من التعريف بال هذا قول ابي الخليل وفيه انه
 في نحو نسوة اخر وايام اخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع انه ليس بمعناه التحقيق
 ان عدله عن اخر بالفتح والمدم اذ يجمع المؤنث لان حق افعال التفضيل ان يكون
 في حال تجرده من ال والاصنافه مفر دامت كرا في جميع اخره نحو ليوستف واخر
 احب الى ابنا قل ان كان اباؤكم الى قوله احب اليكم ونحو هذا والهندية
 احب اليك فكان قياس اخر كذلك لجرده لئنه ورد بغير ذلك قال الله

فذكر احدهما الاخرى فعدت من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقولان
 فعلنا ان كلا من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العذل
 باخر لان اثره لا يظهر في غيره اذا الاخرى فيها الف التائنت اوضح من العذل
 واخرون واخران لا مدخل لهما هنا لاعتراهما بالحروف واخر المقول لا عدل فيدل
 في فروعهما وانما منع للموصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الآية الاولى
 لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما انتت لقرنها بال قدبر وكن
 لمجمع تخصه لغليته وليس بقيد بدليل قوله الآتي ولسر ويل في كل لفظا شبه
 هذين الوزنين بالشروط الآية منع وان كان مفردا وضابطه في قصور
 وحقق ان يقال كل جمع فتح اوله وكان ثالثة الغالست عوضا وبعدها حرفان
 او ثلاثة اوسطها ساكن لم يبوذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها
 ايضا كسر اصلي ولو مقدر اكد وواب وعذاري اذا اصلها دواب وعذاري بكسر
 ما بعد الالف فادغم الاول وقلت كسرة الراء في الثاني فتح والياء الفاقى استو
 الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع نحو وجه عن صبيغ الاحاد العربية اذا لا يتجدد
 مفردا غير يتباين هذه الاوصاف واما سراويل فاعجمي ومتى انشأ احداهما صرف لانه
 اما مفردا ووزنه فتح مضموم الاول كعذاري فمهملة فجمع الجمل الشديد واسم للسند
 وكذا ان كانت الف غير ثالثة كصلصال او كانت عوضا عن احدي يائي النسب
 كيما ان وشام اصلها يعني وشامى بشد الياء حذفوا احدي اليائين تخفيفا
 وعوضوا عنها الالف ففتحت همزة شامى بعد سكونها فصار يمانى وشامى
 ثم امل كقاض فصار يمان وشام ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن
 بالضم وهو الجوز الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فاصله ثمنى فتحوا اوله
 لكثرة التفسير في النسب ثم حذف احدي اليائين الى آخر ما مر هذه الثلاثة
 مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف لفوات
 صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رايت
 ثمانيا وشاميا بالثنيين بخلاف جوار وفي البحر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للثنيين
 كما يقدر الرفع وتعود الياء للاضافة كيا قاض فتقول ثمانى مائة وحذفها نحو

وخرج ايضاً ما ليس بعد لفه كسر كندارك او كان غير اصلي كندان اذا ضله الضم
 كسر لناسبة الياء او تحرك وسط الثلاثة بعد الالف كطواعية وكرهية وبن
 ثم صرف ملكة وصيارفة او كان ساكناً منوياً انفصاله بأن يكون ياء مشددة
 عرضت للنسب حقيقة بان تأخر وجودها عن الالف كرملي وطفاري نسبة
 الى زياد وطفار بلد باليمن او تقدير بان بنيت الكلمة عليهما معاً نحو الى الخيال
 وحواري للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدروا التسبب
 في الاخيرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة في نسبة
 المفرد قبل وجود الالف كقري وختي وكرمي فان جمعها وهو قاري وخطي
 وكراسي يمنع لعدم عرض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد
 ظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية التجمع او منقول منه للمفرد
 بالاصالة والله اعلم وذا اعتلال مفعول محذوف يفسره اجرو منه اي من
 التجمع المتقدم صفة لذا احوال منه وكذا قوله كالجواري وخرج به المعتل الذي ليس
 مثله كالعذاري فلا يجري كسار بل يقلب كسره الاصلي فتحا اتباعا لما قيل
 الالف فنقلب ياءه الفاء وقوله اجرو كسار اي في حذف الياء وشبوا التنوين
 فقط لا من كل وجه فان جوارح بفتح مقدرة وتنوينه للمعوض بخلاف ما
 فيها وجره اي فنقدر فيه الفحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة بالنسب
 لانها بدل ثقيل فحذف الياء في ظاهر الشان اصله جوارح بلا تنوين بناء
 على تقديم منع الصرف على الاعلال فحذف الضمة وفتحة الجرح لثقلها على الياء ثم
 الياء تخفيفاً ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر
 الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من احوالها مع خفاء
 سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارح تنوين الصرف حذف الحركة لثقلها
 على الياء ثم الياء للساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً اذ
 المحذوف لعله كالثابت خفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها
 التنوين قطعاً لطمع رجوعها هذا مذهب من ذهب المبرد والرجاجي
 الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فاصله جوارح بلا تنوين

حذف الحركة لثقلها وعض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين ويرده ان التعويض
 عن حركة المقصور وكوسى وعيسى اولى من هذا لعدم ظهور اثر العامل فيه بالكلية
 فاحتياجه الى التعويض اشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب **ولس** **يل**
 وهو اسم جنس مفرد اعجمي نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل ففتح الصر في ما
 عرفت ان هذا الوزن لا يكون الا بجمع او منقول منه فحق ما وازنه بالشرط والمارة
 المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مضروف لوازنته منتهى الجمع وليس جمع **والله**
 سبحانه المفرد كما زعم لان سر والته لم يسمع واما قوله عليه من اللؤلؤ **سر** والته
 فليس عرف المستغطف فمؤلد ولو سلم فهو لغة في سر ويل كأنها بمعنى فليس
 جمعا لها كما في شالكافية وزعم بعضهم هو ابن الحاجب و اشار المتن الى
 رده بقوله عموم المنع اى في جميع الاستعمالات وان به سمي نائب فاعله
 لفظه وان تقدم عليه لما مر ان النائب الفظ في يصح تقدمه لعدم ايقاعه في ليس
 بخلاف غير الفظ كتر اصيل بالسين العجة والحاء المهملة علم العدة اخص من
 الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس العلمية وشبه العجة وعلى هذا لو نكر
 بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه مطلقا
 تشبهه باصله كما منعوا سر اويل وهو نكرة لزنه مفاعيل والله اعلم والعلم ان
 العلم ان ما لا ينصرف نوعان احدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو
 الخمسة الماضية والثاني لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما
 احدى عليه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الان تركيب نوح
 اى خلط خرج تركيب الاصنافه فانه مضروف والاسناد فانه محكي كما مر في باب
 العلم مع تعريف الثلاثة كعدى كرب يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيبويه
 فانه مبنى تقليبا بحرفه الثاني كما مر وهو مجرد التمثيل ليدخل ما ذكره عند من يعنى
 غير مضروف ولا ترد لغة بئانه لان الكلام في الخبرات وكذا تركيب العدد فانه
 محتمل البناء كما سياتى في بابيه واذا سمي به ففيه ثلاثة مذاهب اقر او على حاله
 واصنافه صدره لغيره وامر به غير مضروف فيجعل اعرابه على الخبر الثاني
 واما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معتلا وللسكون ان كان هذه هي اللفظة **والله**

ومنهم من يضيف صدر المركب الى محزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب
 يكون يانه في نحو معدى كرب فنقد عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتثقل التركيب
 ويخفف من محزه ابدأ وهي اضافة لفظية لان كلا من الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة
 لها امة التنبيه على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى العجز من الصرف وعنه
 ما استحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجز في هر من رام
 هر من اسم موضع منع الصرف فيجرب بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والاصرف
 كوت من حضوره فانه ليس فيه امة العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مضروب
 في اللغة المشهورة وبعضهم يمنع اي حال الاضافة بتاء على انه مؤنث تائينا معنويا
 قال الخبيصي من قدر كرويا امما للذكورة منعه ومن قدره امما للان صرفه ومن
 قدره كوا وقلاني بعليك وقالى قلا امما للبقعة منعه او لموضع او مكان صرفة او
 دما منى وهكذا حكم محج العلم المضاف اصاله فيمنع في نحو ابي هريرة و ابي زينة و ابي
 عمرو و ابي عثمان و ابي يعقوب اعلاما لا في نحو عبد الله علما اما صدره فلا يمنع ابدا
 وان وجد فيه السببان لانه مضاف فآفة وقع السؤال من ام كلثوم هل يمنع
 محزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في ابي هريرة و ابي بكره للتأنيث اللفظي
 فاجبت قبل ان ارى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي التأنيث
 في هرة تامة مستقلة قبل التركيب وبعده فانضمت محزه العلمية المحاصلة بعد
 التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوي
 لانه مدلول لمجموع الجزئين لا للجزء وحده فالظمان لا يمنع لتجري كل من العلتين فيه
 وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدره بكا انه يمنع وذلك
 لان اسم البقعة مجموع بعليك لابلك وحصه ففيه جزء كل من العلتين فكذلك كلثوم
 وهو في الاصل كثير لحم الحديد والوجه من الكلمة وهي اجتماع علم الوجه ويؤخذ من قوله
 ومن قدره كرويا امما للذكورة منعه ان محج العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب
 مؤنثا نظرا الاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل كذلك حاوي اي علم حاوي
 حاوي وان لم يكن على وزن فعلان كما اشار اليه بالتمثيل فمثل نحو نجران وعمران و
 بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر ونقل عن من قوله كذلك

حاوى في مفيد العموم وهو بلا نظر للمثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى في ذلك
 فعلان بخلاف قوله فيما مر وزائد افعلان في وصف فانه يعين ان زائد غير
 المفتوح لا يؤثر ان اهو وهو تحكى محض اذ زائد نحو عمران ليس اذ ادى فعلان
 بالفتح كما لفظ به بل زائد المكسور وتسلم ذلك يلزم ان زائد نحو حصان بالضم
 من الاوصاف مما تراد المفتوح فيكون ما مر مما كهذا بلا فرق وهو باطل فالاول
 ما ذكرناه من النظر للمثال فتأمل وكأصبهان بفتح الهاء وكسوها بفتح الواو
 عند المغاربة وتبدلها المشاركة فواسم مدينة بفارس سميت باسم اول من نزلها وهو
 اصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام زائد ثان علامة زيادتها
 هنا وفيما مر شقوطةما في بعض التصاريف كسنيان وكقران من نسي وكفجر جلا
 طجان وتبان بفتح التاء فان النون اصلية فيها لانه نسبة للطن وسبع التين اما
 تبان بالكسر فنعت لتبع الجهرى وبالضم سر فالصغير نسيتر العورة فان كانا
 في غير متصرف فعلاهما ان يكون قبلها اكثر من اصلين كعثمان هذا في غير
 المضاعف اما هو فان قدرت اصالة تضعيفه فالزيادة والاصالة النون اصلية
 كحسان وعفان وحيان فتمت بها ان قدرتها من العفة والحياة والحسن بالكسرى
 الاحساس او بالفتح وهو القتل كاذ تحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتها من
 الحسن والعضن والحيين بالفتح وهو الموت صرفها الاصلية النون فون ناهج فعلا
 لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاطا اذا احترق او من شطن اذا بعد
 وحمل ما ذكر في حسان غير الصحاح اما هو فمتوع قول واحد لانه المسموع في شعو
 وعلى السنة الرواة قاله ابو حيان فيستفاد منه ان محل الومحسين في غير ما لم يسمع
 فيها احدها فقط والامة فلا يتعدى بها على الاولى بناء كما عبر في باب التائيت
 فان مذهب سى ان الهاء بدل من التاء في الوقف وكافة انما عبر بذلك للاعتزاز
 عن تاء بنت واخت لانها لا تمتنع العلمية بل ان سمي بها مذكر صرف قطعا او مؤنثا
 كان ذوا وحسين كنه لان تاءها ليست للتائيت عند سى بل بنيت الكلمة عليها
 واسكن ما قبلها كما وجبت وصحت لما على انها للتائيت مع بناء الكلمة عليها ففتح
 مع العلمية مطلقا فلا يصح الاعتزاز عنها ان قلت هو لا يصح على الاول الاص

لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم
 ان قوله مؤنث بتاءى معها فيصدق على بنت قطعاً فذبر الفاعل على الخاطئ
 من التاء مع كونه مؤنثاً فوق الثلاث اى ذى الثلاث لان الاستمرار فوق
 فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى احرف شاطبي او يجوز عطف على محل
 ارتقى وقوله اوسقراوزيد عطف على جوره وقوله اسم امرأة حال من زيد وهذان
 ميتدان سوغه التقسيم لانها في مقابلة تحت المنع وفي العادم خبر وتذكير مقبول
 العادم وسبق صفة وعجبة عطف عليه وكان ينبغي ان يزيد او تحرك وسط لكن
 اكلقى عنه بمثيله بهند للعلمية هي فرعية المقضى والتأنيث فرعية للفظ لان
 تاءه ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة في زينب وشعاد فاقا موا تقديرها مقام
 ظهورها وذلك ان تقول انما جمع تأنيث زينب للفظ لظهوره في الوصف
 والصبر وانما اخص من التأنيث بالعلمية لان العلم المؤنث تلزمه التاء لفظاً
 او تقديرًا كما ذكر فاشبهت تاءه الف جنباً في اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة
 كقائمة وقاعة ففي حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعد فلم تؤثر
 بالتعليق اى بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظاً كزينب تاءى
 لتزويل الرابع منزلة التاء كسقراى لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام
 التاء وليس ذا وجهين خلافاً لابن الانبارى كجور يضم الحاء اى لان نقل
 الحجة يقاوم تحرك الوسط وان كانت الحجة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هنا
 مقوية للتأنيث لاستمثلة بالمتن ومثل جور محض وماه اسما بلدين
 او منقولاً تاءى لان ثقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم
 فيرجع الى تحت المنع وانما جاز الوجهان في هذم مع انه مثله هيبة وعروفا وزيد
 باصالة تأنيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يبارضها نقل اصلاً اذ الشئ التاء
 على اصله لا نقل فيه بخلاف ذلك هذا من ذهب سن والجمهور وجعله الجرمي والبر
 ذا وجهين كهند وجهان فالمنع لوجود السين والصف لمقاومة
 السكون احدها فاقده تجوز في اسماء القبائل والارضين والكلم الصف
 على تاولها باللفظ والمكان والنجى او الاب وعنده على ارادة الكلمة والبقعة

والقبيلة إذا اذسمع فيه احدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصريف في كلب وثقيف
ومعد باعتبار الحى وبيد وحسين على المكان ولكن في يهود ومجوس عليين باعتبار
القبيلة ودمشق على البقعة وإذا اذتحقق مانع غير التأييد المعنوي فيمنع بكل حال
كتغلب وباهلة وخولان وبعذار افاده في التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله واسماء الكلم
اى كاسماء حروف الهجاء وكذا ادوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانما اذا
اعربت جاز فيها الصريف وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصل
واما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعت لانها كجور والى النبي عليه الصلاة
والسلام على حذف مضاف اى سورة هود صرفة لما سياتى وكذا يقاس ما اشبهه
ويشكل على ما مر قوله جادتنى قريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند
من توفيه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع واجيب بان
التأنيث على حذف مضاف اى اولاد قريش وثمود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله تعالى
او هم قائلون بعدوكم من قرية اهلكناها والالقال او هي قائله او انه انت باعتبار
القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكور ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه فان الرضى
تبيين مضر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهنذ لانه منقول من مذكور
وهو مصرى نوع عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في
اهبطوا مضر التأويله بالمكان اولانه غير معين اى مضر من الامصار
والبحر الوضع والتعريف من اضافة الوصف لمفعول اى البحر وضعه وتعريفه وقوله
مع زيد اما حال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر مؤخر التسامح في الظرف
او من الضمير في البحر التأويله بمشقة اى المنسوب للبحر فيتحيل الضمير لامر البحر نفسه
لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة العجم طريق معرفة نقل الايمه او نحو
الاسم عن وزن الامماء العربية كابرهم وابرهم او خلو الخاسى من حروف من نقل
وهي المدلثة وكذا الرباعى الالفية السنين فقد يكون عربيا كعشيد او ان يجمع
فيه ما لا يجمع في العربية كالجيم مع القاف ولو بغا فصل كما اطلقت بعضهم كصنوق
وجرموق او مع الصاد كصنوق الحان وجص او مع الكاف كاسكرجه وكتبعية الراء
للنون اول الكلمة كجرموق والراء الدال اخرها كهنذ في اللسان الالعجمى

المراد به ما عدى العرفي لا خصوص الفارسي بل في لسان العرب أي سوا
 استعملت أولا في معناه الأصلي ثم نقلت للعلمية كلها وفي قوله هسسي بما وهذا مصر
 اتفاقا وجعلته علما من أول الأمر كسند ارضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي
 يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالرومي اسم جنس للجيد ولم تستعملها العرب
 كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصر وفي عند غير المشركين وابن عصفور
 محرك الوسط أي لأن العجم سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث
 فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل وتحرك الو
 يزيد فمفع كسفر في نسخ كسفر بفتح المشين العجم والتاء القوية اسم قلعة بالعجم
 ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة وإنما تحتم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط
 أو بالعجم لا للعجم وحدها فاشتهر أسماء الانبياء والملئكة عليهم الصلاة والسلام كلها
 غير مصروفة للعلمية والعجم حتى موسى عليه السلام لأنه معرب موسى وهو بالعبراني
 معناه الماء والشجر لأن فرعون النقطه من بين ما فر كبا اسما عليه وإنما اختلف في
 اشتقاقه فاعناه هو في موسى الحديد فليل من اوسيت واسه اذا حلفتة فهو موسى كاعظيته
 فهو مفعلي فيكون مصر وفا وقيل هو فعلي من ما من عيسى اذا اجتري في مشيه لتحركه كذلك
 عند الحاق به فقلت ليا وواو انضم ما قبلها كوقن من اليقين فيمنع الالف المقصورة
 كما في السمين ويشتق من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر وذكره في العربية
 لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الانبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح
 وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام كلها مصروفة لفقد العجم في الازمة
 الاول وفقد شرطها في الباقي وقيل هو ليس عربيا بل هو كنج لأنه قبل اسماعيل وهو
 ابو العرب لكن ما ورد ان اسماعيل تعلم اصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع امه
 يدل على وجود العربية قبله وفي غيره وجهان قرعهما فالصرف على انه عربي من النعير
 وهو التعظيم وعدمه على انه اعجمي او انه حذف تنوينه للسالكين تشبيها له بحرف المد
 واما ابليس فليل منعه للعجم وقيل عربي مشتق من الابلاس وهو الابعاد وعلى
 هذا فمنع لشبه العجم لان العرب لم تسم به اصلا بل هو خاص بمن اطلق الله عليه فكانه
 دخيل في لسانها الا انه لا نظير له في الاحاد العربية كما قيل لانه كاحليل واكيل وغيرها

والله اعلم كذاك ذو وزن اي علم ذو وزن وقوله او غالب بالجر عطف على يخص
 من عطف الائم على الفعل لكونه بمنفاه والاحسن ههنا تاويل الفعل بالاسم لانه
 وصف لوزن والاصل فيه الافراد اي ذو وزن خاص وغالب وان جرى الشقي
 الحل على عكسه كأحمد منقول من المصانع والماضي المعدى بالهجر او الاسم التفضيل
 سم كفعل اي الماضي المجهول وفعل اي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم
 بشد اللام وكذا المفتوح بقاء المطاوعة كعلم او همزة وصل كانطلق وتقطع همزة
 عند التسمية به لبعده عن اصله ومضارع وامر غير الثلاثي كيدرج وينطلق
 ويستخرج ودخرج في الة امر المفاعلة فكل هذه الاوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد
 في غيره الا نادرا كدئل بضم فسكرد ونبه كابن مرس وبجلب كينطلق نحوزة اوفي
 اسم اعجمي كيقم بوزن كلمة للصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ فاذا
 سمي بشئ منها مجردا عن فاعله منع الضرف للوزن المختص او مع فاعله ولو تكرر
 حكى لانه جملة اما مضارع الثلاثي وامره من الغالب كما سياتي واما امر المفاعلة
 كضارب بكسر الراء فالائم اولى به لكثرة فيه فلا يؤثر تصريح هذا ضرب وكلم
 اي يفهمها لانه خبر وليس محكما والثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها
 والمراد بما يغلب انما اشار بذلك الى ان التعبير يغالب فيه قصور واوولي
 منه قول التسهيل او ما هو اولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرا فيه وفاقه الزيادة
 المذكورة وان لم يغلب كما سياتي الا ان يراد الغالب حقيقة او حكما بان يقضى
 القياس كثرته في الفعل لاقتناصه بالزيادة بقربينة تمثيلة باحمد ويعلى فانه من الغالب
 حكما يوجد في الفعل كثيرا او رده عليه ان فاعل بالفتح كضارب يكثر في الافعال
 مع ان موافقة من الائمة حكما مضر وف اتفاق الائمة ان يقال كلامه مبنى على
 الغالب انما اكثرية الوزن في الفعل تقضى المتع غالباً وقد لا تقضى
 او يكون فيه زيادة اي مع كثرته في الفعل دون الائم وهو مضارع الثلاثي المبدوء
 بغير همزة كير مع جمعة بوزن يضرب اسم حجارة بيض وتنضب كتنصر لشجر او تنوي
 فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كابيض واسود بوزن اذهب واعلم
 واوجه واعين كاضر واقتل هذا الوزن اولى بالفعل لاقتناصه بالهمزة فقط

وما قبله للكثرة فقط وما قبله للكثرة والزيادة معاً واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر
 فيه الوزن او لا يكثر اسم الجنس اقول العلة فلا عبرة به لانه يكون منقولاً من الفعل تنبيه
 شرط الوزن المانع لزوجه للكلمة فيصرف امرؤ وابن عمليين لانها خرجت عن الافعال
 يكون عينها لا تكثر حركة واحدة بل هما في الجوز كاضرب والتصب كاعلم والرفع كاجزع
 وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو
 رد وقيل علمين نحو وجهها بالاعلال الى وزن قفل وروم بخلاف نحو يزيد وان خرج
 الى وزن يزيد لان زيادته تنبئ على اصله كأشد بكسر الهزرة والميم كاضرب امراً
 واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعتها في قول
 وهزاعلة ثلث وثالثه والتسع في اصبع واختم باصبع
 وقوله ونحوهما اي كالم بوزن انصر وهو خصوص الدوم لالحاق قال الشاطبي
 هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي والخاصي الاصول ليحكي به في تصاريفه فيزاد فيه
 حرف كالالف من ارطى وعلقى لجعلها كحفر وفي عربي وزفرى كدرهم وكأخدي
 البائين في جلبب جلببة وجلببا لجعلها كدجرج دجرجة ودجرجا او حرفان كالكاء
 والتاء في حلتيت وحلايت وعفريت وعفارت لالحاقهما بقنديل وقنديل
 كعلقى بعين مهملة ثم قاق بوزن سكرى اسم نبت قضبانة دقاق تنبت
 منه الكانس ويشرب طينجه للاستسقاء قاموس وارطى اسم شجر وقيل ليست
 الغة للحاق بل اصلية فوزنه افعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية وشبه الف
 ان من اضافة الصفة للموصوف اي والفاء للحاق التشبيهة بالف التانيث
 المعصورة من جهة اوائى ومن جهة ان كلامها ما زيادة غير مبدلة من شي
 وانها لاتقع الا في وزن صاع لالف التانيث كارتطى بوزن سكرى وعزهي
 بوزن ذكرى فوجه التشبه ثلاثة وتعارفها في ان الف الاحاق في غير
 العلم يلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان الف التانيث مطلقاً ولذلك قال
 الفارسي انما تجعل الف ارتطى وعلقى للتانيث لقولهم ارطاة وعلقاة ولا يمكن
 اجتماع تانيثين اهو وقد استعمل بعض الامماء متبونا جعل الف الاحاق وغير ممنون
 بجعلها للتانيث وبها قرنت في السبع حالة كونه علما ظاهره لذكر او مؤنث

ولكن في الثاني مانع آخر هو التأييد المعنوي لا تشبه الف التأييد أي شبهها
 كاملا للحاقها التاء والتسوين كما قرر وان اشبهتها فيما تقدم فلما حمل شبهها مع العلمية
 اثبت بخلاف هذه وهما هي مستقلة بالمنع كالف التأييد والعلمية مهينة لها لا مائة
 او كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره احط رتبة منه احتمالا ان كعلما بكسر الميم
 ثم موحدة اسم لقصة العنق وانما كانت الف الممدودة للاحقاق بقسطاس للتأنيث
 لانها تسون ولا تكون اية في وزن لا يصح لالف التأييد لكونه ليس من اوزانها
 ولان همزة التأييد منقلبة عن الف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع
 فوجه الفرق بينهما ثلاثه والله اعلم والعلم اي حقيقة او حكما بقربة تمثيلا
 بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند قول في شئ الكافية لان العلم اما شخصي
 او جنسي فيجنس ببعض الاشخاص او الاجناس ولا يصح لغيره وجمع بخلاف
 ذلك فالحكم بعلمية باطل اذ اى بل هو مشبه للعلم كما في التمكن قيل انه علم جنس
 معنوي للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة انه لا يقدر
 في منع الصرف اية العلمية الحقيقية تصرح كفعل التوكيد الاضافة على معنى
 اللام او في وتعل ابو قبيلة واصلة علم جنس للشعلب لان مفرد جمع كالحجر او القيا
 في موازن فعلا اذا كان اما الاضافة ان يجمع على فعلاوات كصح او صحرا او وايضا
 فان مذكورة جمع بالواو والنون فتح مؤنثة الجمع بالالف والتاء فعدل عنه ان يجمع هذا
 اختيار النائم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع افعال فعلا مذكور
 ومؤنثة كجمع احمر وحمراء وقيل معدول عن فعلى كصحراء وصحارى والاول اصح
 لان فعلا لا يجمع على فعل اذ كان صفة مذكورها الفعل ولا على فعلى اذ اذ اكا
 اسما محصنا لا مذكور له وجمع ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذكر اي جمع
 فحذف الضمير للعلم به ونوى ولا يردان الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر
 تعريفها مانعا لان محل ابطالها مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين
 معه اما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في ال آية العلم المعدول
 اي عدل تقديرها فان طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مضر وف مع علمة
 العلمية فقط فيقد فيه العدل لكلا يترب المنع على علمة واحدة فلو سمع مضر

من

ن

لم يحكم بعدله كأدركنا غير العلم من اسم الجنس كنفوسه والصفة كخط وتلد
 والمصدر كهدى وتقى والجمع كعرف وتم فكل ذلك غير معدول وكذا الوجود مع العلمية
 علة غير العدل كطوى فان منعه للتأنيث باعتبار اليقظة لا العدل اذ لا حاجة
 لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في مجموع وسحر واخر ومثني فانه
 تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
 علما ولم يعلم اصر فوه ام لا فذهب سبب صرفه ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض
 الاصل والغالب في العربية افادة الشنوا في القطر وقر اسم علم حقيقي
 والاصل عام اي فعر منقول عن عام العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول
 عن فاعل علما عن الصفة لانها ليست بمعناه لتكثيرها وقيل ان ثعل معدول
 عن اثعل لا تاعل لانه غير مستعمل يقال رجل اثعل اذا اختلفت منابت اسمائه
 وكان فيهما زواجة واما ثعل اصحاح وقائدة العدل في هذا النوع تخفيف مع تحفه
 للعلمية اذ لو قيل عام لثوهم ان صفة سحر اذا اريدت مثل اسم عند بعض تميم
 كما قر اول الكتاب يوم الجمعة سحر المراد باليوم ما يشتم الليل كما هو اصطلاح
 وسحر يدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لتلاير وان السحر
 اخر الليل فلا يصح ابداله منه على ان يمكن جعل السحر من النهار مجازا المجاوزة له
 ممنوع من الصرف اي عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لانه الاضافة
 اوال وقيل مبتني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرة في امس الفرق بين العدل
 والتضمنين وقيل لا مغرب ولا مبتني فالاقوال اربعة وهي في محر المعين اذ كان
 ظرفا فلون ذكر او عرف بال مثل اصرف لفرقات العدل نحو خيتاهم بسحر وحسنك
 يوم الجمعة السحر ولو لم يكن ظرفا مع تعيينه قرن بال واضيف وجوبا ككتاب
 السحر او سحرنا والاصل في التعريف ان يكون بال اي اوبا الاضافة فيث
 اريد به معين مع مخلوه عنها حكما بعدله عن احدهما لاشتماله على معناه فهو
 عدل تحقيقي لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع
 اختصاره وصار مشبها للتعريف العلمية اي وليس يعلم حقيقة كما يشير اليه قول
 المص والنويف لكن صرح في التسهيل بان علم شخصي او جنسي فاستشكله اوجبا

بأن تعريفه بالعلمية وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون مقدراً لأعنه مع عدم
 اشتماله على معناه أو وصرح بذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي اللماز ذكر
 فأحفظه بنفسك في مواطن كثيرة فانتقل عن السعد وغيره من أن رجب وصفر
 من الشهر وإذا رويهما معين لمنصرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بالربيعي جملة على العلمية
 وهي المعنى هنا شبه العلمية لما سمعت ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التفسير والمجال لا يشترطه
 سماعها بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما للعلمية الجسدية على الأيام المخصوصة
 والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلها بالمدة وصرفها على اعتبار الوقت سواء أريد بهما
 معين أم لا فتأمل وفي المصباح ابن رجب الشهر مصروف وان أريد به معين ولما
 باقى الشهر فيجاءى ممنوع لالف التأنيث وشعبان ورمضان للعلمية والتأنيث
 والباقي مصروف والله أعلم بتأوه على الكسرى مطلقاً سواء كان آخره رأه كويار
 أم لا وإنما بنى شبهه المبني وهو نزال وزفا وعدلا وتعريفه لأنه مقدول عن نزال
 وهو مفرقة لعدم تنوينه ومن زاد في وجبه الشبه وتأنيثه فلعلة أول نزال بالكتابة
 أو بناء على مذهب المبرد من أنه مقدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المترلة
 ووراك بمعنى الذرقة وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هذا التأنيث التي في المقدول
 عنه وخص بالكسر على أصل التلخيص من الساكنين فلو سمى به مذكراً لوجب
 البناء لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا مقدراً لا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث
 الأصلي كغيره قال سق ومن العرب من يصرفه كاعراب ما لا ينصرف أي عند
 كلامه إذ لم يكن آخره رأه أما نحو وبارك أكثرهم يبنونه على الكسر كاهل الحجاز توصلاً إلى
 أمالة التي هي لغتهم وبعضهم يبنونه بالصرف كالاول وقد لفق الاعشى بين اللغتين
 لأن الأصح قدرة العربي على النطق بغير لغته إذا اراده فقال ومردهر على وبارك
 فهلكت جمره وبارك فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير ممنون كاقليمه
 وقيل لا يفتق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكسب بالواو
 والالف كسنداروا للعلمية والعدل هذا رأى سق وقال المبرد للعلمية والتأنيث
 وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل فما يقدر إذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مجمل
 على الاول منقول عن فاعله علما المنقولة عن الصفة كما في عمر وحشم بضم الحيم

وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم اى عظيم سم لزوال احد سببها
 وهو العلمية اما ما كان احد سببها الوصفية وهو العذل والوزن والزيادة او كان فيه
 سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مضروف سواء بقى على تنكيره او مضيح وسواء
 نكر بعد التسمية به ام لا انظر الاستوفى وحواشيه وتلخص من كلامه المصطلح ان
 المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقد علمت احكامها
 وما يكون منه نوائى والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى منه جواز
 اى طريقة فى اعرابه سواء كان احدى علمية او الوصفية فمثاله فى العلمية قاض
 علم امرأة كما فى التثنية ويحيل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف العلمية ووزن يدرج
 وينون رفعا وجر عوضا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت
 يبرى ويقضى اما الوسميت يغير ويديعوفت كسر ما قبل الواو وتقبلها بايا بلا تنوين
 فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزئه كما ذكر ومثاله فى الوصفية اعيم تصغير
 اعيم فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادرج فيجرى فيه ما ذكر ويقال اصلها قاضى
 ويعلى ويرى ويغزى واعيم تنوين الصرف فى الجمع بناء على تقدير لا غلال
 على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين
 وقس على ذلك والله اعلم يجوز فى الضرورة هذا جوازى مقابلته الامتناع
 فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز ويقعد
 بهما قول المصروف من طعابين بالصرف للضرورة جمع طعينة وهى المرأة
 فى المودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد تطلق على المرأة وان لم تكن فى
 هودج ولا مسافرة وتما بالبيت سواك نقبا بين حرفى شععب والسواك
 جمع سواك مفعول ثان لترى ومفعوله الاول طعابين زديت فيه من ونقبا مفعول
 سواك اى طريقا فى الجبل وحرفى مشى حرفى بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض
 وشععب اسم ما واجمع عليه نوائى فى الجملة والة فقد قيل نوى الالف المتصورة
 يتنعم صرفه للضرورة لعدم قانده اذ يزيد بقدر ما ينقص وهدبانه قد يلتقى بساكن
 فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وايضا سمع بدون ذلك كقول
 اى مقتم ما ملكت فى اهل جزا لآخرى ونيا تنفع تنوين وينا وضع الكوفى

في الضرورة صرف افعل من قالوا ان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما
ورده البصريون بان حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف
خير منه وشتمه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون امثله في قوله وما الاصباح
منك بامثل مع وجود من المقدمة عليه تقبيل اجاز قوم صرف الجمع المتناهي اخينا
وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكانها لغة
الشعر الاضطراب في الشعر في على السنهم للتناسب هو نوعان
تناسب لكلمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسل المناسية
اغلا لا وسعيرا وتنوين يعقوث ويعوق في قراءة الامش لمناسبة نسر والثاني
لرؤس الآي كتنوين قوارير الاول لان رؤس آية ليناسب بقية رؤس الآي في التنوين
وصل في الالف بدله وقفا واما قوارير الثاني فنون ليشاكل الاول لرؤس الآي
هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه فاجازه قوم انما اجازة الكوفيون مطلقا
وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده انه لم
ينعم في غير علم واجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا واستشهدوا بالمتعة
اي مجاز منصرف الصرف وعن ولدوا في هورثاء في قوم من الهنخ المكفوف
جميع اجزائه ما عدى الضرب والكف حذف نون مقاعيلن و آخر الشطر الاول
ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن و الله اعلم
بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيها اي اعانة او مضارع سعد
بالكسر اللذان من السعد وهو النمس صند الشقا واما بضم التاء مع فتح العين مضارع
مجهول من الاول او من اسعد المتعدى بالهنخ بمعنى اه او مع كسرهما مبنيا للفعال
من اسعد اذا جرد الفعل اي في اللفظ والنقدير معا فلا يرد قوله
مجرر تغذ نفسك كل نفس مجرر تغذ مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر اي لتغذ
وقوله رفع اي لفظا كما مثله وتقديرا كالمسكن للتحفيف نحو يامرهم ويشتمهم ولو
او غيره فان رفعه مقدر قيل او محلا لان المضارع مع التنوين يرفع محلا كما قاله
يسن تبعاً لسم ولذا لم يقيد المص بالحلومنها لكن صح القليوب في وغيره بانها معها
ليس له محل رفع وله محل النصب والمجرر قيل فانما لم يقيد مع اكتفاء بقوله في باب الاعراب

ك

مطلب
اعراب
الفعل
م

تف

واعربوا مضارعا ان عريا فان مفهومه انه مع النونين غير معرب لا يقال وفيه
 تأمل لان ذلك انما المنفى عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقدير المحلى
 ايض والتم ثبت له محل النصب والجوز ايضا وهو خلاف المنصوص لانا نقول
 الاعراب المحلى ثابت لجميع البنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة
 قطعاً فندبر موقع الاسم اى اذا كان خبرا وصفة او حالا لان الاصل في
 هذه الثلاثة الاسم حيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو اول احوال
 الاسم واشرفها ولماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الاصل فلم يؤثر فيه
 العامل كذا قال البصريون واعررض بوقوعه فرفعاً حيث لم يقع الاسم كالتفعل
 وستفعل وجعلت فعل وزايت الذي تفعل لاختصاص حرفي التخصيص
 والتنفيس بالفعل والصلة وخبر افعال الشرع وبالجملة واجيب بان المراد وقوع
 موقعه في الجملة وايض فالرفع استقر له قبل ان يعرض له ذلك فلم يغير اذا اثر العامل
 لا يغير الا بعامل آخر تصريح بجرده اى لدوران الرفع معه وجودا وعقد اى
 والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدى فلا يكون علة للرفع الوجه
 لان معنى التجرد الايمان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو
 عدم مقيد والتمنع علة للوجودى هو المطلق واما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة
 بل علامة وهى يجوز كونها عادية فلا يصح التصريح الرضى بان عوامل التجرد منزلة
 المؤثرات الحقيقية على انه ان اريد به ان علامة الوجودى تكون عدماً مطلقاً فهو
 باطل او مقيد ارجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع باحرف المضارعة وورد بان
 جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولاثرة لهذا الخلاف لا بعد
 علم مقطوف على محذوف حال من ان اى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم اى مفيد
 والتى اما مبند اخبره فانصب بها ودخلت القاء لعموم المبتدأ او مفعول المحذوف
 يفسره انصب والقاء عاطفة عليه اى ولا بس التى نحو فانصب بها واعتقد
 اى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو اى الرفع مع التخصيف مطرد اى الضعيف
 ولا شاذ وهولن هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو
 ينفي المستقبل وحرف التنفيس ثبته ولا يفيد تأييد النفي خلافا للزخشر

واما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا بالتأيد فيه من خارج عن لن لانها ولا تاكيد
 خلافا له في كشافه لكن وافقه على التاكيد كثيرا ويجوز تقديمه مع قول القفل عليها
 عند كزيب الن اضر ب خلافا للاختصاص ولا يرد ان النفي له صدر الكلام لان ذلك
 خاص بما ومنه قوله مد عاذي فها ان ابرحا بمثل او احسن من شمس الضحى
 ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقول لواريت ايا يزيد مقانلا اربع القتال واشهد الهجاء
 ان لن اربع القتال مدة رؤيتي ايا يزيد مقانلا وعند ارادة الالف ان كتبت لما كلة
 واحدة فيقال اين جواب لما ويم نصب ادع واشهد ليس مقطوفا على اربع القتال بل
 بل على القتال فهو منصوب بان مضمرة لعطفه على اسم خالص ان لن اربع القتال
 الهجاء قيل والجزء بها لغة كقوله فلن يحل العيين بعدك منظر وقوله
 لن يحبا لان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه لكن الاول
 يحتمل انه ما اجتزى فيه بالفتحة عن الالف للضرورة وكى اى المصدرية التي
 تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها
 بان مضمرة واعلم ان كى اما مصدرية قطعاً او تعليلية قطعاً او محتملة لهما
 فالاولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو كليات اسوا ولا يصح كونها
 تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصح بلا ضرورة اليه والثانية اربعة
 اقسام الداخلة على الاستفهامية نحو كيه بمعنى له او ما المصدرية كقوله
 لذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى القتي كما يضر وينفع اى للضر والنفع
 والفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل كى وما كفتها عن العمل فنقدر قبلها اللام
 والمذكورة قبل اللام كقوله كى لنفيسي رقية ما ومدتى غير مختلس او قبل ان
 كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحاً لسانك كما ان تعز وتخذعا
 فكى في كل ذلك كاللام معنى وعلا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمرة
 واظهارها في الاخير ضرورة عند البصريين واجازه الكوفيون اختيالا اجئت كى
 ابن تكمي ويؤتى ان اضماران بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها في ذلك
 مصدرية اما الاول فظم واما مع اللام فلانه لا يفصل بين الحرف المصدر واصله
 واما مع ان او ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله في الفصح

والمحتملة لها قسمان المنفردة عن اللام وان نحو كذا لا يكون دوزلة فان قدرت قبلها
 اللام فصدريه او بعدها ان فجارة والواقعة بينهما كقوله اردت لكيما ان تطير بقرتي
 فلك جعلها مارة مؤكدة للام ومصدريه مؤكدة بان والاول ارجح لان لصوق
 ان بالفعل ارجح نصبها وايضه ام بابها فلا تؤكد غيرها واعتقدها دخول حرف
 الجر والمصدري على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر واجمعوا على جواز
 فصلها من الفعل بلا النافية او ما الزائدة كما مر من الامثلة وبها معان نحو كذا
 يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعد
 بعدها كقوله كي تجزون الى مسلم وما شئت قتلاكم ولظي الهيماء تضظرم
 ان كيف تجزون وان اي المصدريه وهي ام الباب ولذا لا يضم غيرها وانما
 اخرها الطول الكلام عليها وهي تنصب المصارع لفظا او محلا مع الثبوت ولا
 تنصب محل الماضي اتفاقا لانها توصل به ولا تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان
 الشرطية لما قبلته مستقبلا ناسب عملها في محله ويمتنع تقدير مفعول الفعل عليها
 خلافا للفرلان مفعول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدريه ثلاثة
 اشياء المحققة ومستعمل الفرق بينهما والترائدة وهي الواقعة بعد الما الحينية نحو
 فلما ان جاء البشير اوبين الكاف ومجروها كقوله كان ظبية تغطى الى وارق السلم
 او في غير ذلك والمقسمة وهي المسبوقه بحملة فيها معنى القول دون حروفه وتاخرها
 جملة ولم تقترن بجار وهي تفسر مفعول الفعل الذي قبلها اظاهر كان نحو اذا
 الى املك ما يوحى ان اقدسية فايوحى هو عين اقدسية ومقدرا نحو واوحينا اليه ان صنع الفلك
 اي اوحينا اليه شيئا هو اصنع ويحمل الزيادة على معنى اوحينا اليه لفظا اصنع
 فان قدر قبلها الجار كانت مصدريه لاختصاصه بالاسماء ولو تأويلها اي
 اوحينا اليه يصنع الفلك وان لم يتقدمها بحملة كانت محققة نحو واخر دعوانهم
 ان الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بمدخولها والمقسمة لمحض التفسير لا التميم
 وان لم يتاخر عنها بحملة امتنع ان فلا يقال ارسلت اليه ما يليق ان مدحه
 بل تحذف او يوثق بلها ياتي فندبر مما يدل على اليقين اي كراى وتحقق
 وتبين وظن مستقلا في العلم وانما وجب كونها في ذلك محققة لان المصدري

للرجاء والطمع فلا تدخل إلا على ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم إنما يتعلق بالمحقق
 فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالخففة والاكترج الفصل بين ان والفعل بما
 سبق في ان واخواتها واجرى تس والاختفش الخوف مجرى العلم عند تيقن
 المخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله اذا مت فادفنني الى جنب كرمته
 يروي عظامي بعد موتي عرقها ولا تدفني في القلأ فاني اخاف اذا ماتت ان لا ادو
 برفع اذوق كاللقافية قبله وجب رفع الفعل واما قرأة افلا يرون ان
 لا يرجع بالنصب فيما شد نعم ان اول العلم بغيره كالظن والرأي والاشارة
 مثلا جاز النصب كما علمت ان تفعل كذا أي ما اري ولا اشير اليه بذلك قاله
 تس وجوزه القرابلاتا ويل احدهما النصب اي لعدم تحقق المنطوق فينبأ
 التريحي بأن المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلا ولذا اجمع عليه في احسب
 الناس ان يتركوا امامع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ان لا تقوم لان
 فصل الخففة بها اكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغيره لا كقد والسين
 ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك والثاني
 الرفع اي لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الرابع فكانه معلوم

وبعضهما همل ان اخذ وبعضهم جزم بها كقوله

اذا ما عدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الي ان ياتنا الصيد فخطب

اختها بالجر بدل من ما او عطف بيان وحيث ظرف زمان او مكان

اعتباري لاهل وضمير استحققت يرجع لأراي وبعضهم اهل ان وقت استحقا

العمل اوفي مكان استحقاقها له بان لم يتقدمها علم ولا ظن جملا على ما اجمع

ان كلاحرف مصدرية وكذلك بعضهم اعمل ما المصدرية جملا على ان كذلك

وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يوتى عليكم وقول الشاعر

وطرفك ان ما جئتنا فاحبسنا كما يحسبوا الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فهما للتخفيف لثبوتة نظا ونثرا فلا حاجة الى النصب

بما والكاف في البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة

من كي فهي الناصبة ومازأنة ففيه ثلاثة اوجه فيرفع الفعل بعدها

جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ان يتم الرضاعة بالترفع وقوله
 ان تقرأن على السماء ويحكما منى السلام وان لا تشعر احدا
 ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم او ظن افاده الصبان
 ونصبوا الى اكثر العرب لزوما عند استيقان الشرط المذكورة لاجوازها
 قيل فان عدم بعضها الزمها لها وبعضهم يلزمها لها مطلقا وهي لغة نادرة لكن
 تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير مختص بقياسه الالهال فلا التفات لمن
 انكرها دما ميني والصحيح انها حرف وبسيط وانصب بنفسه لبيان مضمة بعد
 ومعناها عند سئ الجواب والجزا غالبا لا دائما كما قيل لانها قد تختص للجواب نحو اذن
 اظنك صادق اجوابا لمن قال اني احببك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للخطيئة
 هو جالي والجزا لا يكون الاستقبالا والصحيح ابدال نونها القاف في الوقف كثنوين
 المنصوب لان الجهور على كتابتها بالالف وكذا رسمت في المصاحف وعن المبرد
 والزجاج يوقف بالنون كأن ولن وتكتب بها وعن الفران اهلكت كتبت بالنون
 لتفرق من اذا الظرفية وان اعلمت فبالالف لتمييزها بالعل والحلاف في غير
 القرآن اما فيه فالوقف والرسم بالالف اجماعا كما في الاتقان اتماما
 للمصاحف والفعل بعد جملة حالية من اذن اى والحال ان الفعل كأن بعد
 وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطفت
 على بعدا وعلى موصلا في خبر او حال وانصب وارفع اى الفعل والثاني
 مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة الفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صد
 وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع . مستقبلا اى لان سائر
 النواصب لا تعقل في غيره لتحقيقه في الوجود كالاسماء فلا تعقل فيه عوامل الافعال
 دما ميني اذ لم تنصدر اى في جملتها بان تأخرت ككرمك اذن او وقعت
 حشا ولا تقع كذلك مع المضارع الا في ثلاثة مواضع بالاستقرار وبين الخبر
 والخبر عنه كما مثل الشارح اوبين الشرط وجوابه او القسم وجوابه كان تاتى اذن
 اكرمك ووالله اذن اكرمك ويجب اهلها في الجميع واما قوله لان تركنى فيهم شطيرا
 اى اذن اهلك او اطيرا بالنصب فضرورة او خبر ان محذوف اى لا استطيع ذلك

واذن انما مستأنف حرف عطف هو الواو والفاء جاز في الفعل ان
 التحقيق انها ان عطفت على ما له محل الغيبة والجاز الامران فاذا قيل ان
 تزرني ازرلك واذن احسن اليك ان قدر العطف على الجواب القيت وجوبا
 لو قرعها حشو او جزم الفعل او على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار
 تصددها في جملة والرفع على ان ما بعد الواو من تمام ما قبلها الربط بينهما وهو
 الانح كما اشار اليه المتن بتاكيده لعدم تصددها ظاهرا وقيل يتعين النصب
 لان العطف على الاول اول اول لانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن
 احسن اليك ان عطفت على الفعلية يتعين الرفع او على الاسمية فالوجهان
 نصبت اى لان القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله لا النافية لانها
 لا تنضم مع ان فكرا مع اذن واعتقراين باب شاذ الفصل بالندا والدعاء وابن
 عصفور بالظرفين والضيح منع ذلك اذ لم يسمع شئ منه وبين لا متعلق
 باظهار وناصبة حال من ان دفع به توهم اهما لها فصلها بلا لانائب فاعل
 عدم وان مفعول مقدم لا عمل اهما بفتح الميم امر من عمل يعمل كفتح يفتح فمترته وصل
 وكسرت ان للساكنين او بكسرها امر من عمل المتعدى بالهمزة فمترته للقطع فنقل
 فتحها للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد اى جعلها عاملة
 وبعد نفي كان اى بعد كان النفيته وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب
 الشرط وهو فان عمل اى والشرط مفر وض مع وجود اللام لان قوله وان عدم
 لامضاه مع وجود اللام فكذا قوله واضمر بعد نفي كان اى مع لام البحر كذا لا يخفى
 ان مبتدأ خبره خفي وبعد او متعلق به وكذلك مفعول مطلق تخفى او حال من فعله
 اى ان خفي بعد او خفا مثل ذلك الذى بعد نفي كان او حال كونه ما تلاه في
 الجواب ولا النافية اى او الزائدة للتوكيد نحو لا يعلم اهل الكتاب ولا
 يفصل بين الفعل وان الا بلا لانها كلافصل اذ تدخل بين الكار والمجرى وكنت
 بلازاد بعد لام البحر اى للتعليل كانت كما مثل وللعاقبة نحو ليكون لهم عدوا
 او زائدة مؤكدة وهى الواقعة بعد فعل متعده نحو وامر بالنسب الرب العالمين نفي كل
 ذلك ان مضمرة جواز او قد تظهر نحو وامر لان اكون اول المسلمين كان

منفية المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام
اصطلاحاً لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الحاص على القام لان
الجحود لغة انكار ما تعرفه فهو انكار الحق خاصة ولم يقيد كان بالناقصة لانها الراد
عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كحى لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك
على كان اى مادتها خلافاً لمن اجازته في اخواتها ومن اجازته في ظننت واطلق
النفى ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو خصوص مامع الماضي ولم مع المضارع
دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبة فيه ولما لا اتصال منفيها بافعال
واما ان فهي بمعنى نفي واطلاقه يشملها وقد نغم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم
لترول منه الجبال بالنصب لغير الكسائي انها لام الجحود مع ان النافية ولكن
يبعد ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم المسند اليه الكون بل الظاهر
انها لام كى وان شرطية اى وعند الله مكرهم اى جزاؤه باهو اعظم منه وان كانت
مكرهم لشدة معد الزوال الجبال اى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله
اعظم منه كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معد النوازل اها اشترى
ما كان زيدا يفعل زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت باللام
البحارة المصدر المنسك من ان والفعل اى ما كان زيدا يفعل كذا وحل
الكوفيون الخبر محتملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي النافية
بنفسها اى ما كان زيدا يفعل كذا وتبعهم المص الا انه جعل النصب بان مضمر
بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الاول النصب بالخبر ف قوله شوقم انك اهل السنو
بحق اواة اجود من قول التسهيل الواقعة موقع الى ان اواة ان لان ان
مقدرة بعد اولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن تقديرها ولان حتى
معنيين كلاهما يصلح لا والفاية كما مثله والتعليل اذا كان ما بعدها علما
قبلها نحو لا رضين الله او يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه
الفاية لا يهامه انقطاع الارضاء عند حصول الغفران وليس مراد او تتعبد
الفاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو لا تنظره اوى والاستثناء فيما يحصل شيئاً
نحو لا قتلته او يسلم ويصطلح الثلاثة لان زمنك او تقصيني حتى والمعنى على الاستثناء

لا لزمنك في جميع الازمان التي زمن القضاء اي وقت انتهائه وخرجت اوتى
 لا تقدر بما ذكر بان تكون مجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها الا اذا عطف
 على اتمم خالص كسياتي لا تستعملن انما احتمال التعليل فيه اظهر من الغاية
 بل يختم الاستثناء ايضا كما قاله ابو حيان فادرك منصوب بان اي وهو
 مؤول بمصدر معطوف باو على مصدر متصيد من الكلام السابق اي ليكون
 منى استسهال او ادراك وكذا يقاس الباقي وكنت اذا غزيت بالغين المعجمة
 والزاي اي عصرت وهزرت والقناة بالقاف والنون الريح والكعوب هي
 النواشير في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا اخذ
 في اصلاح قوم تصفوا بالفساد فلا يكف من حشم المواد التي ينشأ عنها الفساد
 الا ان يحصل صلاحه بحاله اذا غزيتا فهو وجه حيث يكسر ما ارتفع من
 اطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل
 فيه وبغد حتى متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحم خبره وهكذا حال من
 الضمير في حم او متعلق به اي اضمار ان بعد حتى حم كذا الاضمار السابق في
 التتم وعلى هذا فقوله هكذا حشوفان جعل متعلقا باضمار او خبر عنه وحم خبر
 ثان جي تبليسان المشبه لاحتمال ان التشبيه في مطلق النصب بها فليس حشوا
 حتى اي التجارة للمصدر المنسبك من ان والفعل وتكون غائية ان كان
 ما بعدها غاية لما قبلها كمثلها وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كما سلم حتى
 تدخل الجنة ومثال المتن ولا نضع فيه الغاية لايها مترك الجود عند حصول
 السرور وليس مراد او يحتملها حتى تنفي الى امر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الا
 وهو ظاهر في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
 اذا يصح التعليل وهو ظم ولا الغاية لايها م انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت
 ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا اي شأنه
 ذلك سواء جاد مع الفقراء لافى للاستثناء المنقطع اي ليست السماحة في
 الجود مع الغني لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
 لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال اما حتى التجارة للمفرد الصريح فيلزم

كونها غائبة لان مجورها آخرها متصل به كالتسمية حتى راسها وحتى مطلع
 الفجر وخرج بالجماعة العاطفة والابتدائية وقد مر في العطف غوسرت اذ ان
 اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا بان المقدرة بعد حتى بدليل ظهورها
 في المعطوف كقوله حتى يكون عن زماني نفوسهم او ان تبين جميعا وهو مختار
 وجعل الكوفيون النصب حتى نفعها ورد بعملها البحر في الاسم الصريح ولا يعمل
 عامل واحد في الاسم والفعل مستقبلا اى لان النصب بان المقدرة
 وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي وقصدت
 حكاية الحال الماضية اى قدرتت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما
 اشار له الشما بقوله كنت اوقدرت الدخول الماضي واقعا حال التكلم وعلى كل تعبير
 بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدر اتصافك وقت التكلم بالعرم
 على الدخول وجب النصب لانه مستقبل تاويلا ولذلك قرع قوله تعالى
 وزلزوا حتى يقول الرسول بالنصب لغير نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع
 او شعبا ماض بالنسبة لزم من حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلازل
 غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعرم على القول
 فصار مستقبل تاويلا ورفع نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية
 استحضار الصورة وحاصل مسئله حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا
 بالنسبة للتكلم وجب نصبه حتى يرجع اليها موسى او حاضر اوقته وجب رفعه
 كسرت حتى ادخلها اذا قلته وقت الدخول او ماضيا جازا الامر ان باعتبار جواز
 التأويل فان قدرته حاضر اوقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه او مستقبلا
 بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض
 المستقبل حاضر اوجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه وان لم
 ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كما ذكر وتسمية غايتها فلا رفع
 في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلا اى ليس ركنا
 في الاسناد فلا رفع في كان سيرى حتى ادخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه
 يفيد الاخبار بحصول السير والدخول ويتسبب الثاني عن الاول والنصب

يفيد الاخبار بحصول شئ واحد وهو السير وبيان شئ آخر مترقب للحصول وهو
 الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوماً من شئ آخر وكذا يقال في الزلزال
 والقول وبعد فاذ ان مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجمله وسر
 حتم حال من فاعل نصب كما اشار له الشئ في الحذف او معترضة بين المبتدأ والخبر وذكر
 ضمير ان الذي في محل نصب لتأوله بالحرف وانته في سرها لتأويلها بالكلمة
 ومخضين صفة لنفي وطلب المحاب بها اذ سمي ما بعد الفاء جواباً لان ما
 قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في ان كلا غير ثابت المضمون وتسميت
 عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذا العود عن عطف الفعل بالفاء
 الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر
 متصيدة ما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحديث
 ولا يكون قصداً عليه ثم قوتهم وفي خواستهم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة
 فدخل وفي ليت لي ما لا فاج ليت حصول مال لي فحيا وهكذا وهذا من العطف
 على المعنى والتوهم كما في المعنى فان لم يكن قبلها ما يصيد منه مصدر بيان كان
 جملة اسمية خبرها جامد كما انت زيد فتكرمك فنقل الصبان عن السيوطي
 منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف
 او عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب هو وقد يقال يمكن تصيد مصدر
 من لازمة الجملة كما ثبت كونك زيدا فاكرمك ولذلك نظائر تقدمت ثم رايت
 الاسقاطي نقل ذلك عن ابي حيان وستأق عبارته في الاستفهام
 نفي محض اى سواء كان بالحرف كتحاله او بالفعل كليس زيدا حاضر ايفكلمك
 او بالاسم كانت غير آت فتحد ثنا ويلحق بذلك التثنية والتغليل بقما او قد
 مراد بها كلها النفي نحو كانت والعلينا فتستمتا وقلماتنا فتحد ثنا وقد كنت
 في خير فتعزفه بالنصب اى ما كنت ولا تأتينا ولا انت وال او طلب محض
 قال سم التقييد بالتحض لاياتي في جميع انواع الطلب بل في الامر والنهي والدعاء
 خاصة ومعنى كون هذه محضه ان تكون بفعل صريح نحو ما تأتينا فتحد ثنا
 نصبه اما على معنى ما تأتينا فكيف تحد ثنا من الدلالة على نفي الثاني نفي الاول

لتسببه عنه او على معنى ما تأتينا محذرا يجعل الثاني قيدا في الاول فينصب عليه
 النفي قصد الى نفي اجتماعها اي ما يكون منك اتيان يعقبه تحذير ثم قد
 ينتهي الاتيان ايضا فيكون في القاء معنى التسبب وقد ثبت وحدوح فالقائد
 للمعية بلا تسبب اصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بملك كما قاله الرضي
 قال في المعنى وعلى المعنى الاول يحل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون
 الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنى
 ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لانبا والجور وحد فان قصد بالقائد
 الاستئناف او مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى
 ما تأتينا فانت تحدثنا باضمار مبتدأ قصد الى نفي الاول واثبات الثاني
 فهو مستأنف او من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون
 بجائز بينهما او باختلاف زمنهما اي ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا
 الآن واما على معنى ما تأتينا فانتحدثنا قصد الى نفي الفعلين من مجرد العطف
 بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة
 لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم
 يرد لتناسب الفواصل فان لم يكن خالصا لاي بان انتقض بانه قبل
 الفعل كما مثله او كان نفيها بعد نفي كما تزال ما تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف
 نقصه بانه بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا بغير فنية لوجهان كما نص عليه
 وروى بهما قوله وما قام مناقا ثم في ندينا فينطق الالب التي هي اعرف
 خلافا للمصوابه حيث مثاليه لوجوب الرفع والنهي بالنفي في التقص وعده
 وهو يشمل الامر اى والترجي ايضا عند الكوفيين كما سيأتي في المتن
 فاجملة مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قول
 مروانه وادع وسل واعرض لحضم تن وابع كذاك النفي قد محلا
 يانا قمر خم ناقة والعنق بفتحين نوع من السير ونصبه على انه
 لمصدر محذوف اي سيرا عنقا سنن الساعين بفتح السين اي طريقهم
 وفي خير متعلق بالساعين والاستفهام شرط له في التسهيل ان لا ينقض

وقوع الفعل ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لمضرت زيداً فيجازيك
 بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليغطف عليه
 ولاهل زيداً خوك فنكره لعدم ما يتصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا
 لم يشترطه أحد من أصحابنا وقد حكى ابن كيسان ابن زهب زيداً فتبعه بالنصب
 مع مضي الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر
 مصدر من لازم المعنى فالنقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيداً فجازا
 منه وهل ثبت كون زيداً خاك فاكرامناها اسقاطي وهو نص فيما مر
 من شفاء اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام او مبتدأ خبره الظرف
 ومن زائدة والنقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق
 في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والانتكاري نحو من مثل زيداً فبقاومه
 والتوبيخ فيما يظهر نحو اتقاصم زيداً فيغضب عليك واما التقريرية الذي
 بعد النفي فيجوز ان يرعى فيه صورة النفي او الاستفهام فينصب الفعل بعد
 نحو اقم يسير وافي الارض فتكون لهم قلوب وقول
 العاك جار كم ويكون بيني وبينكم المودة والاختاء
 وان يرعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تحضن النفي كقوله تعالى الرتر
 ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه اخر وهو عدم
 السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً في الاخضرار بل سببه نفس الانزال
 فلا يجوز نصبه لمعناه للفظه كما في المعنى وقد يقال محط التقرير هو الانزال
 لا الرؤية والسببية موجودة ما لا فاعل لنا ان في جمع لئانه يضم اللام
 فيهما وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والرجح شيئاً
 قد لا يخرج بمحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت
 ساقط في نسخ باسم فعل اي سواء كان من لفظ الفعل كترال فخذتك
 بالرفع او لا كما مثله هذا مذهب الجمهور واجاز ابن عصفور النصب بعد الاول
 قال في الشذور وما اجده بان يكون صواباً واما المصدر التائب عن
 فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباً زيداً فيتاب

حسبك الحديث مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فاعل مضارع
بمعنى يكنى فضمته بناء وتشبيها بقتل وبعد والحديث فاعله واسم فاعل بمعنى كافي
مبتدا والحديث خبره او بالعكس فضمته اعراب والواو كالفامثلة ما شئت عند
الكوفيين في نصب الفعل بعدها كحديث لا يقول احدكم في الماء الذائم ثم
يفتسل فيه وجوز المص في الرفع والنصب ويجوز الخبر ايضا افاده الشنوائى
ان تقد مفهوم مع حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة
اى نهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضرة وفي انها
عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد ما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الدراميني قول الرضى بانها ليست للعطف بل هي بمعنى مع او الحال فالمصدر
بعدها مبتدا حذف خبره لكثرة الاستعمال فعنى قم واقوم قم وقيامى ثابت او مع
قيامى لان العطف يقوت النص على المعية اى ليكن قيام منك وقيام منى
ينصب فيها كلها لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والامر
والنهي والاستفهام والتمني وقاسه الخويون في الياق وقد مثل الشئ الاربعة
الاولى ومثال التمني يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون بنصبها الحجة
وحفص ولما يعلم الله اى لم يكن الله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم
لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه
لان علم المعدوم واقعا جهل فقلت ادعى اصله ادعوى بضم الهمزة والعين
حذفت كسرة الواو للتقلب والواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء واما
الهمزة فيجوز ضمها نظر الاصل وكسرها نظر اللان اها سقط على وقوله اندى اسم
ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وان ينادى خبرها
او عكسه عار عليك خبر لمحذوف اى ذلك عار وعظيم صفة وجملة اذا
فعلت معترضة بينهما على التشريك بين الفعيلين اى في النهى فكل منهما
منهى عنه مستقلا لا وقال الدرماميني الخبر ليس نصا في النهى عن كل الآتى
باعادة الا فان لم تعد احتمل النهى عن المصاحبة ورده الشئى بانه احتمال بعيد
وانت تشرب اللبن يحتمل على هذا انه نهى عن الاول وابعاد للثاني وهو

المشهور فالواو استثنائية اي وتلك شرب اللبن ولا يتعين تح تقدير انت بل هو
 لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهي عن المصاحبة على
 ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو
 مفتى ان تسقط الفاء اي لم توجد الاكن سواء وجدت قبل ثم سقطت
 ام لم توجد اصلاً وخرج بها الواو فلا يجوز عند سقوطها وقصد الجزاء اي بان
 قصد تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف
 ان كان قبله نكرة نحو فهدى لي من لذنك ولتيا رثني بالرفع او على الحال نحو ولا تمن
 تستكثروا على الاستئناف كقوله وقال رأيتهم ارسوا نزلوها ويحتمل الحال
 والاستئناف قوله تعالى والقرماني يمينك تلقف بالرفع فاضرب لم يطبق في
 الجيوبساً الاتخاف ويحتمل هذا الوصفية ايضاً لا تخاف فيه وما يحتمل التثنية
 قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة
 لانها نكرة بشرط مقدرائي مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور
 وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها ام الباب وتضريحهم بانه لا يحذف غيرها
 ولا يرد ان قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلاة لو كان تقدير
 ان تقل لهم ذلك يقيمونها لم يتخلف عنها احد لوجود الشرط وهو القول مع
 ان يتخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً للامتثال بل لا بد معه من
 التوفيق قد يرب او بالجملة قبله اي ان الجازم نفس الجملة اما لتباينها عن حرف
 الشرط كما ناب ضرباً عن اضرب في العمل او لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل
 بكل وبقي قول رابع تركه الشملانه اضعفها وهو ان الجوز بلام الامر مقدر
 قبل الاجعل الشاطبي والمكودي لاهذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها
 غير ناهية باعتبار ما قبل دخولها التبعيض لهذا الشرط اجمع التبعيض على رفع تستكثروا
 من فاعل تمن لعدم صحته لان تمن تستكثروا وما جزم في قوله الحسن في فاعل ان تبدل كل من تمن لانه
 بمخاضه اي لاستكثرت ما نعمت به وتعدده على الضير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من اكل من
 هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقرب من مسجدنا يؤذنا بحرف يؤذ بدل استمال من يقرب
 لاني جواب النهي اذ لا يصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثروا

من الثواب اي تزدد منه صح كون جواب النهى لصحة ان لا تمن اي تعدد النعم
 على الغير تزدد ثوابا واجاز ذلك الحكماء اي تمسكا بالاية والحديث المذكور
 وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لا تدن من الاسد فيا كلك ورد
 بتخرج الآية والحديث على ما مر وبيان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النهى
 ولا جزم بعد اهو وفي هذا نظر لتجوز الكوفيين الجوز بعد النهى ايضاً تنبيه
 شرط الجوز بعد الامر وغيره من انواع الطلب غير النهى صحة وضع ان الشرطية
 وحدها موضعها كاحسن الى احسن اليك بخلاف لا احسن اليك فلا يجوز
 اذ لا يناسب ان تحسن الى لا احسن اليك ونحو اين بيتك ازره اي
 ان ترفنيه ازره بخلاف اين بيتك اضره زيداً في السوق وقس المتبقي
 اجاز الكوفيين اي دون البصريين وجعلوا نصب اطلع في جواب
 ابن اوعطفه على الاسباب على حد لولا لا توقع معتر فارضيه او يتضمن لعل
 معنى التمني لئلا يندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون في الممكن القريب
 واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى تره بقصد
 التلبس على قوم فاني بلعل قال في الارتشاف وسماع الجوز بعد الترجي
 يؤيد الكوفيين المقرون بالفاء مثلها واو المعية كما فعل عطف فيه
 مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المتسبك بعد عاطف مراده
 به خصوص الواو والفاء وغم واو ولذا لم يمثله لغيرها لعدم سماعه اسم
 خالص اي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدر اكان كما مثله او غيره
 كلوا لا زيد ويجسن الى تهلكت وكتوله ولولا رجال من زمام اعتره
 وآل سبيع واسودك ملقما بنصب اسود عطفا على رجال وعلم منادى ثم
 ملقمة اللبس عبادة الصواب كما في نسج ولبس بالواو عطفا على قولها قبله
 لبيت تحقق الارباع فيه احب الى من قصر منيف والشفوف هو اللبان
 الرقيق الذي لا يجيب ما وراءه انى وقتلى سليكاً بالتصغير اسم رجل
 كان قد مر يا امرأة من ختم فوجها وطلها فوق عليها فاخبر به هذا الشاعر فقتله
 ثم عقله اي دفع ريشته فقال البيت تمثيلاً لحاله حيث ضر نفسه لنفع غيره حال الثور

الذي يضرب لتشرب البقر لان انا ثها اذا عافت الماء اى امتنعت منه لا تشرب
لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفرغ هي وتشرب فضرب الثور لتفرغ غيره
لان قبله اسما صريحا اعترض بان قتلى مؤول بالفعل بدليل نصبه
سليكا على المفعولية واجيب بان المصدر العامل لا يؤول بالفعل من
بل مع سابقه فهو اسم تأويل لا توقع معتبرا بالعين المهملة اى فقير متعصب
للسؤال والارباب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوى فى العراى لولا اى
متوقع لارضاء كل من سألنى ما كنت او شر على اترابى بالعتاء احدا بل اقتصر
عليهم فيرسل منصوب اى لغير نافع عطفا على وحياء والاستثناء مفرغ
من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشركى فى حال من الاحوال الا فى حال
كونه موجى اليه اى لمهاله كام موسى او مسمعا له من وراء حجاب كوسى او من سلا
اليه رسولا كعادة باقى الانبياء فكلها نصب على الحال وتختل المفعولية المطلقة
على معنى الا تكليم وحي او تكليما من وراء حجاب او تكليم ارسال وعلى هذين فكان
قائمة وان يكلمه فاعلم او ناقصة على الثانى خبرها وحي اى ما كان تكليم الله
بشركى تكليم احدى ولبشر متعلق بكان او تبين فهو خبر له حذف اى لاد
لبشر او مفعول محذوف اى لبشر اى لم يجز النصب اى مع الاسم المقصود
به معنى الفعل كما مثله اما غير الصريح بان كان مصدر امتوها كالمصيد ما قبل
فام السببية فيجب اضماران كما مر ولم يجعل هذا كالا سم الصريح لانه غير موجود
الطائر منبدا خبره الذباب فى سوى ما مر هو عشرة يجوز الاضمار
فى خمسة لام كى والعطف على اسم خالص بالواو والقاء او ثم او او يجب فى
خمس لام المحذوف وحي او بمعناها وفاء الجواب واول المعية ويزاد كى التعليلية
فان المص لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين
ويزاد ايضا ما سياتى من جواز نصب الفعل المقرون بالقاء والواو بعد الشرط
او الجراء فانه بان مضمرة وجوبا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان شاذ
لا يقام عليه اى عند البصريين وقاسم الكوفيين ومن وافقهم تصح
الاية اذا الاستفتاحية وايها متادى وذاصفته فى محل رفع والراى بدل

من ذا وصفت له واحضر في تاويل مصدر حذف جاره أى عن حضور الوعى وحسن
 حذف ان في ذلك وجودها فيما بعد على حد تسمع بالمعنى خير من ان تراه ينصب
 تسمع بخلاف مره يحقرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع
 رفع الفعل فاجازة الاخفش وجعل منه افعرا لله تأمر وتى اعبد وتسمع بالمعنى
 خير برفع اعبد وتسمع وظهر التسهيل موافقة حيث قال في ومن آياته يريدكم
 البرق ان يريدكم صلة ان حذفه وبقي الفعل مفعولاً وهذا هو القياس لان الحرف
 عامل ضعيف فحذفه ينطل علمه او ذهب قوم الى ان الحذف في غير ما مر سماعي
 مطلقا رفع او نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل به التسهيل بان يرجع قوله وهذا
 هو القياس الى الرفع بعد حذفه ان فقط لا الى الحذف ايضاً والله سبحانه وتعالى اعلم
 طائبا ائى امر او ناهيا او داعيا او مملتا .

مطلب
 عوامل الجزم
 م

وحرف خبر مقدم عن اذا ما يخرج مفعلا واحداً الى اصالة والافتقار بخبر اكثر
 بعطف او يبدل الدالة على الامر اى وضعا وان استعملت في غيره كالاجبار
 في قليم دله الرحمن مدا والتهديد في ومن شاء فليكفر وكذا يقال في لا الناهية
 واعلم ان الغالب في لام الامر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول
 للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم وتكرم ويزيد لان الامر فيهما للغائب وتقل في فعلها
 المعلوم والثاني اقل لان له صيغة تخصه وهى فعل الامر فيستغنى بها عن اللام
 ومنه قرآنة ابى وانس في ذلك فلتفرحوا وحديث لتأخذوا مصافحكم ومن
 الاول ولنحل خطاياكم قوموا فلا تضلواكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها
 لازائدة على الاظهر ويروى فلا تضلوا بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروى
 بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة حملا على لام الجمل لانها تقابلها في
 الاختصاص بالافعال كذلك بالاسماء والبنى يحل على مقابله وسليم تفتحها
 كلام الابتداء وتسكنها بعد الفاء والواو اكثر وتحريكها بعد ثم الجود والاصح
 ان حذفها خاص بالشمع بعد القول وغيره كما قاله السيوطى الدالة على النهى
 خرج الزائدة والناقية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كى كحكاية الفراء
 ربطت الفرس لا ينقلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على قوم الشرط قبله

ائ ان لم اربطه بنقلت وجزم الناهية فعل العائب والخاطب كثير وفعل المتكلم
 قليل جدا لان امر الشخص ونهية لنفسه خلاف الظن ان كان محمولا فيكبر
 لان المنهى غير المتكلم كما في التوضيح كلا اخرج ائ لا يخرجني احد وهما التثنية
 ائ يشتر كان في النفي والاختصاص بلمصراع وقلب معناه وجرمه وكذا في
 الحرفية ودخول الهزرة عليهم ماع بقاءها على علمها نحو المشرق الماصع والشيب
 وازع وخرج بلامهز لما الحينية فتحص بالماضي لفظا ومعنى كما مر في الاضافة
 ولما الايجابية وهي التي بمعنى الة فتخص بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها
 حافظا وبالماضي لفظا لا معنى كانشك الله لما فعلت كذا ائ ما اسلك
 الة فوله فلا يدخلان على المصراع اصلا ولا يكون اشارة لبعض
 ما يفتقران فيه فتخص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق واما في لغو
 فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا مذكورا ائ ثم كان
 وبقر نفيها من الحال فلا يجوز لما يقيم زيد في العام الماضي بخلاف لم ويكن
 منفيها متوقع الحضور لما يذوق وقوا عذاب ائ الى الان ما ذا قوة
 وسيد وقوته قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل اليمان في قلوبكم
 مشعرا بايمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق الحضور ومن غير الغالب ندم اليأس
 ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيارا للدليل كقاربت المدينة ولما ائ
 ولما ادخلها ولا يحدف في لم الهمزة وهو احسن ما خرج عليه قرآنة وان كلا
 لما يوفينهم بشدان ولما ائ لما يملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشياء
 والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام لما يوفوا العمائم بدليل ليوفينهم لان
 التوفية متوقعة بخلاف الالهال واجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
 اغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الالهال
 بدليل استرسالهم في القباغ وتخص ليويند مام وبمصاحبة الشرط كلوم وان
 ليو تفصل من مجزومها اضطرارا كقوله فاضحت مقايها قفارا رسوما
 كان لم سوى اهل من الوحش توهل وقد لا تجوز نحو ليو فون بلجار قيل والنسب
 الة لغة قرآنة الم شرح وقوله في ائ يومي من الموت اخر ايو لم يقدرام يوم قدر

بفتح نشج ويقدر ورود جملة على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وابقاء الفحة
 دليلا عليها قاله في شئ الكافية وفيه شدوذا ن توكيد المنفى لم وحذف النون
 لغير وقف ولا ساكتين والثاني ما يجوز فعلى أى غالباً وقد يجوز فعلاً
 وجملة كما سيقتله الشئ وقد يجوز فعلاً واحداً كما سيأتى في قوله وبعد ما ضى فحك
 الجراح حسن وإنما علمت هذه الأدوات في شئيين دون حروف الجمل فإتاهما
 ربط الثاني بالاول فكأنها شئ واحد وقيل الأداة لم تعمل إلا في الشرط والشئ
 وحده عمل في الجواب وهو مع الأداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب
 تجاز ما تراه ان كان مضارعاً وما ضيا خالياً من الفاء فالفعل
 نفسه مجزوم لفظاً ومحملاً ولا محل للجملة بكلمة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه
 فلا يتسلط على محل الجملة وان كان غير ذلك مما يقتضيه بالقاء واذا الفجائية
 فمجموع الجملة مع القاء واذا في محل جزم لانه لو وقع موقع فعل يقبل الجزم جزماً
 فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المغنى والكشاف وقال اللطيف
 واقدم الشئ الحق ان جملة الجواب لا محل لها مطلقاً اذ كل جملة لا تقع موقع
 المفرد لا محل لها اهـ ولا يقال انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم
 لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذى يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فقال
 فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقع فاني اكرمه
 في محل جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية تبتأ على ان الجواب هو الخبر وصلى
 الثاني محل الخبرية فقط هي في نحو من يقع اكرمه اتفاقاً لظهور اثر الشرط في
 الفعل وهي ان هي ام الباب وقد تكون نافية كلياً ومخففة من المشددة
 كما مر في بابها وزائدة كقوله وبع الفقى للخير ما ان لقينه على السن خير لا يزال يزيد
 ونحو زيد وان كثر ماله بخيل فهى فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أى وصل الكلام
 ببعضه والواو للمحال اى زيد بخيل والمحال انه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها
 للدلالة عليه بخيل والواو للعطف على مقدر اى ان لم يكن ماله وان كثر فوضلى
 لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعليق اذ لا يتعلق على الشئ ونقيضه معاً
 بل التعميم اى انه بخيل على كل حال وما تفعلوا انهما اسم شرط جازم مفعول

مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا اي شئ تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على
 قاعدة البيان وفيه اكفاء اي ومن بشر ويعلمه جواب الشرط اي يجازيك به من
 اطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو الجواب وعاصل اعراب اسماء الشرط
 وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان او مكان فهي في محل نصب على
 الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تاتت وايان تؤمنك وحيثما تستقيم
 وظرف الخبره ان كان ناقصا كما ينما تكونوا يدرككم الموت فانيما ظرف متعلق بخبره
 خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويذكركم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول
 مطلق لفعل الشرط كاي ضرب تضرب اضرب لو على ذات فان كان فعل الشرط
 لازما نحو من يقيم اضربه فهو مبتدأ وكذا ان كان معتديا واقعا على اجنبى منه نحو
 من يفعل سوء يجزيه وخبره اما جملة الشرط والجواب وهما معا اقول فان كان متعديا
 وسلط على الاداة هي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيد اضربه
 وان سلط على ضميرها او على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه او من يضرب
 اخاه زيد اضربه فيجوز في من كونها مفعولا محذوف يفسره فعل الشرط او مبتدأ
 وفي خبره مأمرا وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا
 لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولا
 قد يقترن بالقاء او اذا الجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلها واعتقد ذلك في اذا
 لانها مضافه لشرط فلا يصلح العمل فيها كما مر في الاضافة ههنا تاتنا ومنها
 اسم شرط اما مبتدأ في خبره مأمرا او مفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهو تات
 على حد زيد امرت به والاول ارجح لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لها ما مر
 منها او من هاتئ العائذ اليها والضمير في بها عائذ على آية كما اخبره في المعنى
 لا على ههنا وقوله فاعرض جواب الشرط والارح كون ما مجازية لامهلة لان الخبر
 بعدهم يأت في القرآن مجرانا من الباء الا منصوبا فالاولى الحمل عليه فمؤمنين
 اقما في محل نصب خبرها او رفع خبره ايا ما تدعوا ايا اسم شرط مفعول
 ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاء وصدق مفعول
 الاول وتؤمن اي عوض عن المضاف اليه اي اسم تسموه وماصلة لتأكيد الاثبات

في اى وكان اصل الكلام اياما تدعوا فهو حسن فواقع فله الاسماء موقوع الجواب
 للبالغة تعشوا حال من فاعل تأت فهو مفعول لا يجوز ومن عشى بعشواذاتي
 نارا يرجع عندها القرى ايما الريح او صدره صعدة تاقبة في حائر اى تلك
 المرأة كالصعدة اى الريح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والركاء المهملين مجتمع
 الماء وخصته بالذكر لان النابت فيه انضرم غيره وانك اذا ماتت من
 الايتان اى تفعل وكذا آتيا ويروى تأب وآبيا من ابي يا ابي اذا امتنع
 نجاحا اى ظفر بالبراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي ايضا
 الا ان واذا ما فان حرف اتفاقا واذا ما على الاصح فهما الجر والتعليق لا محل
 لهما والبواقي اسماء اتفاقا الهم فاعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكلها ظرف
 الهم وما وما من للتعميم في ذوى العلم وما وما لغيرهم فهما بمعنى واحد
 وقيل هما اعم من ما والما اى فحسب ما تصانف اليه من ظرف وغيره والظرف
 اما زمانى وهو متى وايمان فهما التعميم الازمنة وقيل ايان خاصة بالمستقبل
 ولو غير شرطية فلا يقال ايان خرجت او مكاني وهو اين واني وحيثما فصحى
 لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلين احد عشر وهي بالنظر لانصاتها
 بما وعدمه ثلاثة اقسام نظرها بعضهم في قوله لزمتم ما في حيثما واذا ما
 وامتنعت في ما ومن وما كذلك في اين وبقاها اى وحيثما ايشاء وحذف شيئا
 ولم يذكر المص منها اذ او كيف ولو لان المشهور في اذا لا تجزى الامة في الشعر كفى
 شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزها في الشعر كثيرة وفي النثر نادرا وما كيف
 فقد تكون شرطية غير جازمة نحو منفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف
 يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالته ما قبله واجاز الكوفيتون جزها فاقبل
 مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما واما لو فسأتى فعلين او مفعول مقبل
 لتقضيتهى وجملة مستأنفة لانعت لقوله اسما لانها منه ان واذا ما لا ينضيا
 فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزى بان محذوف للعلم به من هنا
 او ان فعلين مفعوله وجملة تقنضين صفة حذف رابطها الى تقنضينها
 على هذا الجملة وحرف ازا معاقرضة بين الفعل ومفعوله بشرط قدم مبتدأ خبر

والمستوع النقصيل او غير محذوف اى احدهما شرط وقدم صفة وحمله ينلو
 الجزاء من الفعل والفاعل اما مستأنفة او خبر ثان للشرط او صفة ثانية له
 والرابط محذوف اى يتلوه وفي نسخ شرط بال نصب فهو مفعول النقصين
 على ان جملة مستأنفة لانفت لفعلين الذي هو مفعول الجزاء وسما
 اى سمي ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا مفعوله الثاني اى ان الفعل الثاني
 كما يستحق جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يستحق جوابا المشبهه جوابا
 السؤال في لزومه لكلام سبقه فالسمية بهما مجاز في الاصل ثم صار حقيقة
 عرفية جملتين الأولى فعلين كما عتبه المصلا ان الشرط لا يكون جملة
 اصلا وليكون فيه تنبيه على ان حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لا جزاء
 فيه . وهى المتأخرة اخذ من قوله ينلو للجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا
 اداته كما هو مذهب البصريين وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله
 والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله
 على الشرط ولا اداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها
 شئ من اجزاء جملة خلافا للكسائي فيما وماضين مفعول ثاب
 لتلفيها بمعنى تجدهما والمراد ماضين لفظا فقط لان هذه الادوات تعقب
 الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك كان وغيرها على الاصح وسواء
 قرب الجواب بالفاء وقدم لا واما ما يكون فيه معنى الشرط او الجواب وهما واقعا
 في الماضى كأن كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وان
 كان قميصه قد من دبر فكذبت فتقول بان المراد ان يتبين في المستقبل
 انى كنت قلته في الماضى فانا اعلم انك قد علمته وان يسرق في المستقبل فالخبر
 انه قد سرق اخوه وان يتبين قد قميصه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل
 الجواب في الاخيرين محذوف والمذكور دليل له اى ان يسرق فتتأس لان
 قد سرق هو وان تبين قد قميصه من دبر فهو سرق لانها كذبت ونظيره وان يكذب
 فقد كذبت رسل اى فتسل من قبلك على اربعة اشياء اى اقسام والا حسن
 كونها ماضيا وعين لظهور اثر العامل فيهما ثم ماضيين للمشكلة

في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا ومقنى وهو المصانع المنوية والمختلفين
 كان لم تتم قلت ثم كون الشرط ماضيا والجواب مضدعا لان فيه خروجا من الاضيق
 وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير واما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة واجبا
 الفراء والمص اختيارا بدليل الحديث الذي في الشفقوله وهو قليل اى عند المص والفر
 والاولى في المعطوف على الشرط او الجواب موافقته لمضيا وعدمه ويجوز اختلا
 من يكفى اذ كنت بفتح التاء خطا بالمدوحه والشحى بفتح الشين المعجمة
 والحيم ما ينشأ في الحلق اى يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في
 العنق وبعد ماض اما متعلق برفع وان كان مضدرا مؤخره لان الاصح توسعهم
 في الظرف كما مر او حال من الجرا اى رفع الجرا اى كونه بعد ماض حسن والمراد
 الماضى ولو معنى كان لم تتم اقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان
 فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب الشرط اى ان فئت عن نفسك
 وشهواتها رتبة رؤية حضور ومشاهدة قلبية حسن فيه اشارة الى ان
 الجوف احسن كما في ش الكافية والرفع عند سى على تقدير تقديمه عن الاداة دالا
 على الجواب المحذوف لانه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا
 ان اتانى اكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون
 والميرد الى انه هو الجواب بتقدير القاء وسيأتى ان المصانع مع القاء يرفع
 وجوبا لكونه خبر مبتدئ محذوف على التحقيق فالجملنة الاسمية مع القاء في محل خبر
 فيجزم المعطوف على مجموعها لاعلى الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد القاء
 لا يعمل فيما قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلاقاء لان الاداة لما لم يظهر
 اثرها في الشرط الماضى ضعفت عن العمل في الجوا فيمتنع العطف والتفسير
 معا ولا يرد على الميرد ان حذف القاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك
 فيما لا يصلح بالباشرة الاداة لكون القاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح
 كذا قيل وفيه مجال للمناقشة وان اتاه خليل اى فيقر من الخلة بفتح الخاء
 وهى الحاجة والمناسبة الجامعة ويروى يوم مسئلة وهم بفتح الحاء وكسر الراء
 المهملين اى ممنوع وان كان الشرط مضارا عاى غير منغىم والافعال

كما ترى وجب الجزاءى ترجيح ما بعد منصف ظاهره كالمصانه
 لا يختص بالضرورة وهو مقنضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان
 ايما تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف
 الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه لا يرفع ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه
 كانك في بيت الشهادة فالاولى كونه خبرا عنه والاعلى الجواب على التقديم والتأخير
 ويجوز فيها العكس وانظر لفصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا ياتي هنا
 القول الثالث فيما مر لفقد علته اذا الاداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء
 وظاهر المصان ان الرفع يسمى جزاء فيكون موافقا للمبرد او سماه جزاء لدلالة عليه
 فيوافق سيبويه بالرفع والضم والفتح كما مر في نحو ازيد بن سعيد وجب
 اقتراحه بالقاء اي يحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا يربط بعد
 صلح الجواب لمباشرة الاداة وخصت القاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب
 فتناسب الجزاء والسبب عن الشرط والعاقب له ولا تخدق الا في ضرورة كقوله
 ومن لا يرزل ينقاد للغي والصبا سئلي على طول السلامة نادما
 وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الناس مثلان
 او نذور كحديث فان جاء صاحبها والاه استمتع بها كالجمل الاسمية اورد
 عليه وان اطعمتمهم انكم لشركون واجيب بان الجملة جواب قسم مقدر
 قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه اي اشركتم ولم تذكر اللام الموطئة
 للقسم لئلا يدل عليه لان ذكرها محذوف القسم اكيدا واجبت كما صرح به الشافعي
 وغيره ويكفي دالا على القسم عدم القاء في الجواب وجملة ما يجب اقتراحه بالقاء
 سبعة منظومة في قوله طلبية واسمية وجماد وبما وقد بلى وبالشفيس
 مثال الجامدان ترفي انا اقل منك ما الا وولد افسى ربي والمقرون بقدان
 يسرق فقد سرق اخ له وبالشفيس وان خضم عميلة فسوف يغنيكم الله من
 فضله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له الصدركرت ومثله كان نحو
 انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكنا ما قتل الناس جميعا
 وكذا المصدر بالقسم او بداة شرط نحو وان كان كبير عليك الآية

وكفعل الامر مثله ببقية انواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره تصریح لكن ان كان الاستفهام بالهزة وجب تقديمها على الفاء
لقوة تصددها بعراققتها في الاستفهام نحو افمن حق عليه كلمة العذاب افانت
تنقذ او غيرها الخ عنهما كان قام زيد فهل تكرمه او فمن يكرمه وفاقم يكرمه
لم يجب اقترانه بالفاء بل ان كان مضارعاً مجرداً او منقياً بلا او لم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن الناطق في الاسقاط وفي الكافية والجامع ما يخالفه
في الاخير ويجب رفع المضارع مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة الاسمية
جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو الجواب ولا يمكن ان يكون
جزءه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه مع فاعله على اصالتها
داخله على مبتدأ مقدر كذا في الكافية نحو ومن يؤمن بالله فلا يخاف اي فهو
لا يخاف فان لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشات
والقصة كقراءة ان تضل احداهما فتذكر احدهما الاخرى بكسر الهمزة ورفع يذکر
مشدداً التي فهي اي القصة تذكر اذ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان
متصرفاً مجرداً من قدر وما فعلى ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم
يقصد به وعد او وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام عمرو او ما ضمياً
لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قميصه اذ فان قصد بالمستقبل
وعد او وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معني مبالغة في
تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسليبة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقبال
وتخلف الفاء بالمفعول تخلف واذا فاعله وهي مضافة الى المفاجأ
من اضافة الدال المدلول وهل اذ اهد حرف او ظرف زمان او مكان خلاف
جملة اسمية اي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فنشعنا الفاء في نحو
ان قام زيد فويل له او فاعمر وقاتم او فان عمراً قائم واشعر بتمثيله انه لا يربط
باذن الا بعد ان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل
قال ابو حيان وقد نظرت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع
ان فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سمع بعد اذ الشرطية نحو فاذا اصحاب به

من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون اهو وافهم قوله تكلف منع جمعها مع
 القاء لانها خلف عنها واما قوله تعالى حتى اذا فتحت يا جوج الى قوله فاذا هي
 شاخصة فاذا فيه لجر التوكيد وحل المنع اذا كانت للربط عوضا من القاء اسقاط
 والفعل من بعد ما تقدم اعراب مثل غير مرة الجزاء عطفا على الجزاء
 ولو جملة اسمية كما في التصريح اى لما مر عن المعنى انها مع القاء في محل جزم كقراءة
 من يصنل الله فلا هادى له ويذره وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير
 لكم ونكفر بجزم نذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظم جواز الجزم بعد كل
 ما قرن بالقاء وما ذكره على قول الدماميني لا محل لجملة الجواب مع القاء فلا
 يجر بالعتف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدامى وان
 يقع ذلك نذرهم ونكفر والرفع اى استئنافا ابتداء على ان القاء يستأنف
 بها كالواو وعطفا على مجموع الشرط وجوابه والنصب اى باضمار ان
 وجوبا كما ينصب بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه في عدم التحقق وهذا
 اضعفها فان اقترن الفعل بتم جاز الرفع كآية وان يقال لو كره يولوم الادبا
 ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تولى او استبدل قوما غيرهم ثم لا يكونوا وامتنع
 النصب اذا لم يدخل فيه لثم بجزم في غير اى لغير عاصم من السبعة والرفع
 له والنصب شاذ لابن عباس ابو قابوس كنية النعمان بن المنذر ملك
 العرب غير مصروف للعلمية والجمعة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام
 في امن الملتحى اليه وذناب العيش بكسر المعج عقيب واجب الظهر اى مقطوعه
 والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى تمشك بعد بطرف عيش
 قليل الخير كالبعير المهزول الذى ذهب سنام اى نبق بعد في شدة وسوء
 حال وجزم او نصب مبتدأ سوغة التقسيم ولفعل اما خبر او متعلق بهما
 على التنازع والخبر محذوف اى جائر اوهو الجملة الشرطية واشرط في صفة لفعل
 واكتفا بضم التاء ماض مجهول اى حوط بالجائنين وقاتب فاعلم اما عائد
 لفعل فالفه للاطلاق والقاء والواو فللتثنية وجواب الشرط محذوف اى جاز
 ذلك جاز جزم اى بالعتف ونصبه اى لشبه الشرط بالاستفهام في علم

التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء الموقوف قال - الإسقاط
 وهلاجاز على الاعتراض يجوز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدق
 بالقاء والواو كما صرح به في المعنى اه و قد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
 بالمجر عطفاً على المخرج وجواب الشرط فقد وقع اجره على الله وقر الحسن بالنصب
 وقرأ المعنى وهي بن مطرف بالرفع وخرجها ابن جني على افعال مبتدأ أي ثم
 هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط المجرور
 كذا في اعراب السمين ان المعنى فهم في ذلك مع علمه بما قبله تفنناً للايضاح
 وحاصله اشتراط الدليل على ايها حذف حذف جواب الشرط اذ اى
 بشرط الدليل عليه كما ذكره وان يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً كما مثله او معي
 وهو المضارع المنفي بلم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولان سألتم من خلقهم
 ليقولن الله لئن لم تنته لان جنك فجملة ليقولن ولا جنك جواب القسم
 المدلول عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه
 ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافاً للكوفيين ولا يرد
 نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر واخفى وان يكذبوك فقد كذبت
 رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له اى وان تجهر فلا
 فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لان قد كذبت مع ان شرطه
 غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي محال الجواب محسوس لكن يرد نحو صوركم في الاطم
 كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة تصويركم مع ان فعله ماض الا ان
 يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر وهذا كثير عبارة المعنى حذف جواب الشرط واجب ان
 تقدم واكتشف ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم
 وان ان شاء الله تمدون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج
 بقوله ان تقدم عليه اذ ما اذا اشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت
 ان تبغى نفقا اذ اى فافعل او وقع جواباً نحو ان جاء في جواب انكم زيدا فان
 الحذف فيه ما جاء من لا واجب فليل اى اذا حذف جملة الشرط كما تقول
 متى تؤخذ واقصر ابطنه عامر اى متى تتفقوا تؤخذوا اما اذا نفي منها بيقية

كلا النافية في بيت الشم ونحوان خير فخير فكثير فعمل الشم البيت من القليل ليس
 على ما ينبغي ومن الكثير ايضاً بل الواجب حذف فعل الشرط وابقاء مفسره في
 نحو وان احد من المشركين استخارك لكن بشرط معنى الفعل مع ان خاصته
 فالحذف والتفسير مع غيرها خاص بالضرورة كقوله ايما الرجيم يهلكه وقوله
 ولديك ان هو يستردك مزيد مفرق كقعد ومجلس وسط الراس الذي
 يفرق فيه الشعر وجواب الشرط اى يستدل على كون المذكور جواباً
 للشرط اول القسم بهذه العلامات باللام والنون اى بهما معاً وجوباً
 عند البصريين فان خلاصتها قدر فيه النفي كما قرئ في نون التوكيد باللام وقد
 اى غالباً وقد يجر حذف لفظاً منها معاً واحدهما فيقدران فيه كقتل اصحاب
 الاحزود فانه جواب القسم في اول السورة حذفت منه اللام وقد دل طولها
 في المعنى وهذا في الماضي المثبت المتصرف اما المنفي فسيأتي واما الجاهد فيقتل
 باللام فقط نحو والله لعسى زيدان يقوموا ولنعم رجالا زيد اى ليس فلا تقتل
 بشئ كوالله ليس زيد قائماً مثل فبان واللام اى الاكثر اجتماعها ونذر
 مقتردها من كقول ابى بكر في تشاجر بينه وبين عمر والله انا كنت اعظم منه الا ان
 استطال القسم فيحسن التردد كما نقله اللثاميني عن المص كقول ابن مسعود
 والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة نفي بما اى
 اى ويجرد من اللام وجوباً سواء كان الفعل مضارعاً كما مثله او ماضياً كاية
 ولن زالتان امسكها من احد من بعد اى ما امسكها ونحو والله ما قام
 زيد اى لا قام وشذ النفي بلم اولن كما شذ اقتران المنفي باللام والاسمية
 كذلك اى تنفي بما اى اولاً وان ويجرد من اللام وما قرئ في القسم غير الاستعطاف
 اما هو نحو اجملة انشائية كقوله بريك هل ضمت اليك لي قبل الصبح وقبلت فاها
 وقوله بعينيك يا سلمي ارحمني ذاصبانية ولا يهاب بالانشاء قسم غيره فاذا
 اجتمع شرط وقسم اى ولو كان القسم مقدراً كما قرئ وان اطعمتمهم انكم مشركون
 حذف جواب المتأخر منها يفتشنى الشرط الامتناعي كلوا لولا فيتعين
 الاستغناء وجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافاً لابن عصفور كقوله

والله لولا الله ما اهتدينا قال الدماميني والحق ان لولا وجوابها جواب
القسم ولم يعن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم
تبيينه اذا تأخر القسم معروفا بالقاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم
جواب الشرط كان قام زيد فوالله لا ضرر به واجاز ابن السراج جعل القسم
المتأخر جواب الشرط ولولا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها
خاص بالضرورة اشمووني وقبل بالضم خبر مقدم عن ذوخراي ما يطلب
خبر من مبتدأ واناسخ وقد جاء قليلا وهذا مذهب الفرخ كما في حواشي
البيضاوي ومنه الجمهور وهموا البيت على الضرورة او ان اللام زائدة
لاموطنة وانظر لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما قرئ في لولا الله
لئن منيت اى ابتليت وغبت الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبة وخص غبت المعر
لان مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تبيين على شدة
شجاعتهم وعدم اهمالهم العدو في اى حالة وتنقل بالفاء لا بالفاء اى تبرز
وتنفصل فلام لئن موطنة اذ هو من قولهم موضع وطى اى سهل المشى فيه
فكانها وطت طريق القسم اى سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفها بانها
اللام الداخلة على اداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي او مقدر لتوزن بان الجواب
له لا للشرط والقالب دخولها على ان وهى غير لام الجواب ومن اطلق على هذه
موطنة فقد سمع وقال الرنخري وغيره لا يجب دخول الموطنة على الشرط
وعلى هذا فحمل كشرط دخولها على ما يشبهها كما الوصولة في آية لما اتيتكم من
كتاب وحكمه اولها كما الزائدة في آية وان كلالا ليوفينهم ظم المعنى الاول كما في
حواشي البيضاوي باثبات الياء واحتمال انه جواب القسم حرف تياؤه
للضرورة بعيد والله اعلم استعمالين زاد غيره اربعة
العرض نحو لو تزل عندنا ننصيب خيرا او التخصيص لو تأمر فقطاع والتقليل
تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي في حرف تقليل الجواب
له كالاولين لكن نظرية الدماميني بان كل ما اورده شاهد على التقليل
تصاح فيه شرطية بمعنى ان حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام

مطلب
فصل
لو

ائى وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع التمنى نحو لو تأتينا فقد ثنا
 بالنصب قيل ومنه لو ان لنا كره ائى رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون في
 جوابها لكن يحتمل انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كره ومذهب المص
 ان لو هذه هي المصدرية اغنت عن فعل التمنى والاصل وددت لو تأتيني نحو
 فحذف وددت لاشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فاشبهت لست في الاشعار
 بالتتمنى فنصب جوابها كليتها وانما دخلت على ان المصدرية مع ان الحرف المصدر
 لا يدخل على مثله لان التقدير لو ثبت ان لنا كره فصلة لو محذوفة وان وصلها
 فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب ان يطلبها عامل مثلها
 ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مفعول لفعل التمنى الذى ناب عنه والنقد
 وددت ايتانك فتحديثك ووددنا بثوب كره لنا فنكون وقال غير المص هي
 لو الشرطية اشريت معنى التمنى ائى فلا بد لها من جراكا الشرط ولو مقدر ائى
 هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المص ولا تسبك بمصدر بخلافها على
 قوله وصلى كل الاقوال قديحى لها جواب منصوب كليتها وقد لا يخفى
 مصدرية ائى فترادف ان معنى وسبكا وفي ابقاء الماضي بعدها على امضيه
 وتخليص المضارع للاستقبال ائى انها لا تنصب ولا يبدان يطلبها عامل كان
 تكون فاعلا لكتوبها ما كان ضرك لو مننت ائى منك او مفعولا لا نحو يود احد هم
 ليو اؤخر كقول الامثلى وبنماقات قوما جمل امرهم من التانى وكان الحرف لو مجلوا
 والظن انها لا تقع مبتدأ بخلاف ان واكثر وقوعها بعد نحو وود واجب واكثر هم لم
 يثبت وورودها مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول
 يود ائى يود احد هم التعبير لو يعمر لسه وفيه تكلف لا يخفى ويشهد لكتبتها وودوا
 لو تدهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطف على تدهن لان معناها ان تدهن
 فقومن العطف على المعنى وقيل نصب في جواب وودوا الاشعاره بالتتمنى
 وفيه ان الجواب لا يكون الا بالانشاء بالاستقرار وودوا خبر عن تمن حصل
 منهم فتأمل في معنى متعلق بشرط باعتبار تضمينه معنى الحصول اذا المراد
 به التعليق ائى عرف لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط

في الماضي فهو ظرف المحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما
 واما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان مر بوطا بالشرط ومعلقا عليه
 في النفس فهو حالي اى حال النطق بلولا في الماضي افاده سم حرف لما كان
 سيقع وهو الجواب لوقوع اى عند وقوع غيره وهو الشرط اى لما كان في الماضي
 متوقعا لوقوعه عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاعتراف
 عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها اذ الكها ليست حرفا والايان
 بالفعل المستقبل للاعتراف عن ثبوت الوجودية فانها لما وقع في الماضي لوقوع
 غيره وبالسياس الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يقع الا لضرورة توقعه
 كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بان الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الا ان
 فعنى عبارة ان لو تدل مطابقة على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
 حصول الاول وتدل التراما على امتناع وقوع الثاني لأجل امتناع وقوع الاول
 لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم ان عبارة
 مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لا امتناع كما نقله الشمني عن البدرين
 مالك وان اوهم صنيع الشرح خلافة وفي الجمع عن ابي حيان ان من نظر الى
 منطوقه لو وغيره الى المفهوم اوصبان وقول الدماميني لان عدم اللازم توفيقه
 نظر لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزومه وسبب كما هو مقتضى اول عبارة
 حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم كما
 الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة من انما تفيد ان لو تدل التراما
 على امتناع الثاني من حيث ربطها بالاول المتنع بمقتضاها الا من حيث
 ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل حرف امتناع لا
 اى يفيد امتناع الجرا الامتناع الشرط وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد
 لاقتضاها كون الجواب مستغنى عن كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب
 وملزوم والجواب مسبب ولازم وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء
 المسبب واللازم يجوز تعدد الاسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم
 عبارة من المارة وهذا قال في ش الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل

على امتناع تال يلزم لثبوت ثبوت تاليه اى فى الماضي فمجي زيل محكوم بانته قاته بمقتضى
 لو وبكونه يستلزم ثبوت ثبوت اكرامه فى الماضى وهل هناك اكرام آخر غير اللاذ
 من المجي اولا لا يتعرض لذلك بل الاكثر امتناع الاول والثانى معا هو الامتناع
 تؤول عبارة القوم وتس بان المراد فيها انها تدل على امتناع الجواب الناشئ من
 فقد السبب وهو الشرط لاعلى امتناع مطلقا اى ان جوابها ممتنع من حيث
 امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لانه يستدل بامتناع الاو
 على امتناع الثانى حتى يرد عليه ما ذكر والحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم
 من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها ايدا لو كان حاصلها
 لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليل فى الماضى بل للايجاب فيه مثل لما
 لان الثابت الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناع مطلقا بل
 اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئتما لرفعتاهما ولو
 شاء لهدى كجمعين فان انتفاء الرفع وهداية الجميع لامن ذات لو بل لانه لا سبب
 لها غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
 اما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوت
 لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا الاحتمال وجوده من غير الشمس
 كالسراج ونفيه اصلا وقد تدل على ثبوتها قطعاً فى جميع الازمنة وذلك كما فى
 المظلول اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزا ونقيضه البق به
 فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بابعد النقيضين سواء اختلفا
 نفيًا واثباتا كاتية ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام او نحو لو لم تكن لانت
 عليك لو كانا مثبتين كلوا هنتى لا يثبت عليك او منفيين كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم
 يخف الله يعصه فقد دلت فيه على انه كان يلزم من حصول عدم الخوف فى الماضى عدم المعصية
 لان المتكلم فرض عدم الخوف وجعله سبباً لذلك لتحققه مع ما يقتضى عدم
 العصيان كالحجة او الاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى
 لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو انسب واليق باقتضاء عدم المعصية من
 الشرط نفسه فاذا يثبت عدم العصيان مطلقا لانه مع الخوف اولى واقوى منه

مع عدمه فنخلص ان لو قدر للاستمرار وهو ما ذكر وقد ترد للترتيب الخارجى
 اى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كلو شاء لهذيك وقد ترد للاستدلال
 العقلى اى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كلو كان فيما
 الله فنفهم ذلك والله اعلم والاولى اصح قد علمت ما فيه ماهو مستقبل
 المعنى اى فترادف ان الشرطية فى التعليق الا انها لا تجوز على المختار فبانها
 ان كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله او مضارعا خلاصته للاستقبال
 كقوله ولو تلتقى اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض بسبب
 لنل صدى صوتى وان كنت رمة لصوت صدى ليلى بهش وبطرب
 اى وان تلتقى والرسم القبر والسبب بحضرة المفازة الواسعة والرمة
 العظام البالية ويهش اى يرتاح وقيل لا تجى للمستقبل اضلا وما ورد من ذلك
 مؤول بالماضى والحق ان ذلك وان امكن فى الآية بجعل المعنى لو علموا فيما مضى
 انهم يتركون ذرية خافوا لا يمكن فى جميع ما ورد كهذين البيتين ونحو لو كن
 المشركون ولو اعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك ماهو كثير لو تركواى قاربوا
 ان يتركوا الآن الخطاب للاوصياء على الاطفال عنهم على نصهم والخوف
 الذى هو مضمون الجراء انما يقع قبل الترك لانهم بعد اموات ولو ان
 ليلى انوسلمت خبران والواو فى ورو فى حاله والمجدل الحارة والصفائح الحارة
 العراض التى تكون على القبور وزق بالزاي والقاف اى صاع والظم ان او
 عاطفة اما على اضلها او بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى ان تكلف والصد كالفى
 ما سمعه مثل صوتك فى الحلا والجبال ومن اللطائف ما حكى عن جنون
 ليلى انما ماتت وتزوجت برجل من اقربائها ثم بها على قبره فقال لها هذا قبر
 الكذاب فقالت حاش لله ان لم يكذب فقال اليس هو القائل ولو ان ليلى
 فاستاذنته فى السلام عليه فاذا ن لها فقالت السلام عليك يا قاتل الغرام
 وحليف الوجد والهيام ففر الصدا من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده
 فطلع من قبرها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حار الاكفار فى
 عظيم قدرته اهو سندوبى وهى لى المذكورة فى كلامه وهى الشرطية بقسمها

ومثلها المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر ان بقية اقسامها كذلك بل يتعين
 في الاختصاص متعلق بمتعلق الكاف او بالكاف نفسها لما فيها من
 معنى التشبيه لكن لو لو اسم لكن وان مبتدأ خبره قد تقترن بالجملة خبر
 لكن وقد للتخفيف للتفصيل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح فلا تدخل
 على الاسم محله اذ لم يكن معمولاً المحذوف يفسره ما بعده وان دخلت عليه قليلاً
 كقوله اخلاى لو غير الحام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب
 ائى لو اصابكم غير الحام وكما يحكى عن سيدنا عمر حين اراد الرجوع عن الشام لما
 بلغه ان بها طاعوناً فقال له ابو عبيدة افرار من قدر الله فقال لو ان غيرك
 قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله ائى لو قالها غيرك والجواب
 محذوف ائى لا انتقلت منه وقول حاتم لما لطمته الجارية وهو اسير لو ذات سو
 لطني ائى لو لطمتي حرة لهان علي لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار
 ولا يختصن ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل
 لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى ائى لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول
 اكتفاءً بفسره فان فصل الضمير ومنه التمس ولو خاتما من حديد ائى ولو كان
 الملمس خاتماً واما قوله لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالفصان بالماء اعتصم
 او نجاتي فقيل على ظاهره وان الجملة اسمية وليتها شذوذاً وجعله ابن خروف
 على اخبار كابن الشانية وقال السيرافى هو من الاول فحلقى فاعل محذوف
 يفسره شرق ائى لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل الاول والضمير المبتدأ
 فى مختصة بالفعل لفظاً وتقديراً فاعل بفعل محذوف ائى كما هي
 كذلك بعد ما المصدرية اتفاقاً نحو لا اكلمه ما ان فى السماء نجماى ما ثبت
 ان نحو ويرحمه ان فيه ابقاءً لوعلى اختصاصها بالفعل واوجب الرفع لكون
 خبر ان فعلاً ليكون عوضاً عن المحذوف مع ان وقوعه اسماً شائعاً جامداً
 كان كما فى آية ولوان ما فى الارض من شجرة اقلام او مستقاً كقول لبيد
 لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرياح ومثله كثير وهذا
 مذهب شى ظاهره رجوع الإشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو

وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من ان مذهبه كون ان وصلتها مبتدا لاحتياج
 خبر لاشتمال صلتهما على المسند والمسند اليه ولعله قول ثالث ان لو هذه
 اى الشرطية بقسمها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية
 لان التي تصرف المضارع الى المضى هي الامتناعية فقط كما ترى رهبان
 مدين بلدة بساحل بحر الطور وجملة يتكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم
 محبوبته وصرح باسمه تلذذا وتصحيا للوزن والافحها الاضمار كتابه
 ولا بد للوهذه اى الشرطية بقسمها المخرج الزائدة لجرد الوصل فلا تحتاج لجواب
 كزيد ولو كثرت ماله بخيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذكور او محذوف لدليل
 نحو لو ان قرأت سيرت به الجبال في تقديره والله اعلم ما نفعم وكقول عمر وحاتم
 المارين منى بلم اى لا يغيرها لانه يشترط في جوابها المضى لفظا او معنى
 وهو هذا والماضى اما مثبت او منفي بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاث
 واما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل احد ذهباً ما يسرفني ان لا يمر
 على ثلاث وعندى منه شئ فهو على حذف كان اى ما كان يسرفني فلا يرد ان
 المضارع المنفي بما مستقبل لفظا ومعنى والظن ان لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد
 على حد ذلك لا يعلم اهل الكتاب اى لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على
 استمرار الجراء نحو ولو انهم امنوا اتقوا المشوية اولان بين الاسم والماضى تشابها
 من حيث قبول اللام والاصح ان جملة المشوية او مستأنفة فاللام للابتداء
 او في جواب قسم مقدر لاقى جواب لو بل هي في الوجهين للتمنى لاحتياج لجواب
 كما في التوضيح والتمنى على سبيل الحكاية اى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم
 تلهفا عليهم ومحتمل انها شرطية حذف جوابها اى لا يشبوا مثبتا اى ماضيا
 مثبتا منفي بلم اى مضارعاً منفي بلم لم تصبه اللام اى لانها لا تصب
 منفي بغير ما كما في النصيح لما يلزم من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب ادوا
 النفي باللام والله اعلم
 عنها وواقعة مقامها كما في الشلا انها بمعناها جميعا لانها حرف فكيف تكون
 بمعنى اسم وفعل وفاقا للاستدراك على ما قبله لما استعرفه وفاقا مبتدا

مطلب
 اما اولها ولولا
 م

خبره جملة الف والفاء للاطلاق ووجوبها حال من ضمير الف الراجع للفاء وتتلو
 مفعولان بنى للفاعل زيادة اللام للتقوية واية تعلق بخذوف حال من نائب
 فاعله اى الف والفاء حال كونه مصاحبا لتالى تاليتها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ
 للانذار بقا الا ان يجعل الجمل خالا لازمة من افعال يسوع على حدسنا ونجم قد اضاء ويمكن جعل
 قوله لتلو صفة لفايسو بنائى وفامصاحبة لتلو تلوها الف وجوبا فامل اما حرف
 تفصيل اى غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب اما زيد فنطلق ومن التزفية التفصيل
 فقد تكلف بتقدير القسم الآخر وبجمل اشمهما لكن قال الموضح فى الحواشى الخوان
 ذلك لا يقال اية عند التردد فى شخصين نسبيا او احدهما الى الانطلاق فنقول
 اما زيد فنطلق اى وما غيره فلا نفى على هذا التفصيل او تصریح والحق ان ذلك
 لا يتأتى فى كل المواضع اذ التزامه فى نحو اما بعد فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير
 الجمل والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة اما بعد كذا فاقول واما قبله فلا ونقل
 حفيد العظام عن الزمخشري ان التفصيل اما الجمل سابق او المتعدد فى الذهن
 يختار المتكلم منهما يصرح ويترك ما عداه ومنه اما بعد فلا تقدير على هذا الا ان يخالف
 لاكثر النحاة او اذا كانت للتفصيل فاما ان تكرر مع كل الاقسام كما فى السفينة
 واما الغلام ذى اويستغنى عن احد القسمين بالآخر نحو فاما الذين امنوا با الله
 واعتصموا به واخاى واما غيرهم فبصد ذلك او بكلام يذكر فى موضعه نحو
 فاما الذين فى قلوبهم زيغ واخاى واما الذين امنوا فيكون علمه الى ردهم
 بدليل والرايخون فى العلم اذ مقام اداة الشرطى دائما فلا تقاربه كالنوكيد
 ولذا قال الموضح هى حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصريح الشاها غير موقوف
 للشرط بل نائبة عنه وممتصنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها
 لزوم الفاء بعدها ولا تصح للعطف اذ لا يعطف البتة على خبره فى نحو ما مر ولا
 الفعل على مفعوليه فى نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا والزيادة لعدم الاستغناء
 عنها فنعيت الجراء وكونها لازمة كالباء فى افعال يه باطل لان الزوم لغير
 مقتضى ينافى الزيادة بخلاف الزوم فى افعال يه فرفع قبح اسناد صورة الامر
 الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول

اما علما فاعلم ولا شك انه عالم ذكرت العلم لا اجيب بانه من اقامة السبب مقام
 المسبب اى منهما تذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير ولما كونها للتوكيد فقل
 من ذكره وقد احكم الزمخشري شرحه بما حصله ان جوارها المكان معلقا على المحقق
 وهو وجود شئ في الدنيا بدليل تقديرها بهما يكن من شئ افادت تحققم ووثوق
 الاحالة اذ مادامت الدنيا لا تخلو عن وجود شئ فلا تذكر اية عند قصد التحقيق
 ولهذا فسر هاسن في قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابة عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد
 ذلك قول ابن الحاجب انهم الترموا حذف الفعل بعد اتماما ولذا يقع بينها وبين جوابها
 ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء
 قدم عليها لقصد العوضية وكرهه تلو الفاء اما هو صبان فلذلك لم يمتها
 الفاء اى لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذى نابت عنه لزمها الفاء التى
 تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف وابقا لا تشر في الجملة فلزوم الفاء انما هو
 لنيابة عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لانها
 لم تنب عنه كما مر ولو سلم الفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هى العاملة
 في الجواب على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح
 لمباشرة الاداة كما مر فلم لزمتم اتماما مطلقا اجيب بانه لما كانت شرطتها
 خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطتها وانك الرضى
 لانها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه فوجب عليها في الجراء فلزمتها الفاء وامتنع جزمه
 ولو مضارعا والاصل منهما انهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاق السابق
 ويمكن اتمامه ففعلها ضمير مما او ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف اى موجودا
 ومن شئ بيان لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشئ فاعل
 يكن نوعا وبطبيعة الخبر والمبتدأ العادته بمعناه لان منهما معناه شئ وانما
 خص الجمهور بما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان للشيء والشرط هنا
 محققا واما استدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرها خاص بقيل كالز
 في متى والعاقلة من وغيره في ما والمراد هنا النعيم ووجود شئ مما لكن هذا

انما يتم على القول بأن مهما ام من ما لا على انها بمعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقدير
 بان لانها ام اليابى ان اردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها
 وانبت اما منابها ثم اخرت القاء اى اصلاحا للفظ نكرهته ثلوا القاء واما
 ولو جرد صورة عاطف بلا معطوف عليه فحلقوا القاء عن موضعها وفصلوا
 بينها بحجز من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كمثل الشا او بالجزء كما فى
 الدار فريدا واما من منصوب بما بعد القاء لفظا فاما التيم فلا تقهر او محلا واما
 بنعمة ربك فحذفت او بمنصوب بحذف يفسره ما بعد القاء واما ثمود فهدينا
 على نصب ثمود ويحب تقدير عامله بعد القاء لثلاثيكثر الفاصل بينها وبين اما
 او بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والختار عند المصانه محمول للجواب لا لفعل
 الشرط المحذوف ولا لاما النائية عنه ليكون العلق عليه مطلقا فيكون ابلغ
 في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد قاء الجزاء فيما قبلها اتم مع اما لكونها من حلقة
 عن مكانها كما مر السادس بحللة الشرط دون جوابه فاما ان كان من التقرين
 فروع اى جزاؤه وروح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب اما لا العكس
 لثلاثيحب بها وان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحدانه لا سبقهما
 فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته او بما هو فى حكمه كجمللة الشرط
 لباكثر التا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم رحمتك الله فالامر كذا
 اهاشتمون والظمان مثلها الجملة الملا اعتراضية كما سياتى عن الجمع فى آية فاما الذين
 اسودت وجوههم فاما القتال فمبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط
 لعادة المبتدأ بلفظهم والشاهد فيه حذف القاء مع عدم قول محذوف للضرورة
 وقد يقال يصح تقدير القول اى فاقول لا قتال لديكم والرباط مع ما مر او محذوف
 اى فيه اى فى شأنه ولا شك فى صحة الاخبار والمعنى خلاف المن منعه وقوله
 سيرا اسم لكن وخبرها محذوف اى لكن سير الديك او هو مصدر محذوف واسم
 لكن محذوف اى ولكنكم تسرون سيرا وعراض المواكب بكسر العين المهملة
 وبالضاد المعجمة شقها وانحيتها فالكرة عند حذف القول معها ظاهره
 تبع المفهوم المتى ان حذفها كثير فيفيد جواز ابقائها مع حذف القول على قلة

وهو ظاهر الجمع وصريح الاشتقاق في التوضيح بوجوب حذفها مع القول استقناً
 عنها بالمقول وحكي في الجمع قولاً يمنع حذفها ولو مع القول بالضرورة وان
 الجواب في الآية فذوقها والاصل فيقال لهم ذوقوا حذف القول وانتقلت
 القاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع
 القول ثلاثة اقوال ما بال رجال الاولى في هذا عدم تخصيصه على القليل يجوز
 تقديرها قول ما بال انما واظهر منه قول عائشة اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة
 طافوا طوافاً واحداً فانه اخبار بشئ مضي لا يصح فيه تقدير القول اذا امتناع
 مفعول لعقد اي ربطا امتناعاً لشيء بوجود غيره ^{التي} على المبتدأ اي ولو ضميراً
 متصلاً كلولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشئ عند
 تن لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوبا من جواب
 اي الجواب لوني شرطه التارة وقد يحذف لتدليل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته
 وان الله تواب حكيم اي هللكم غالباً من غيره في مثبت لولا زهير جفاني
 كنت معتذراً وفي المنفي بما لولا زيار لقاء الظاعنين لما اقبلت نواهم لنا رداً
 ولا حسداً وبها اذا متعلق بمنزاي ميز والتخصيص مفعول وهلا عطف
 على الهاء من بها او مبتدأ حذف خبره اي كذلك والياء عطف على هلا يحذف
 العاطف فان قصدت بهما التوبيخ اي بلولا ولوما وكذا اهلا والياء فانها
 كلها تراد للتوبيخ اي الوم على ترك الفعل والتسديم اي الايقاع في التذم وتختص
 بالماضي لفظاً نحو لولا جاء واعليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا وامنه
 هلا التقدم في البيت الآتي او تاولا كقوله لولا الكمي اي لولا عدد تمن
 وانما قال تعدون لحكاية الحال الهاشموني كان مستقلاً اي لفظاً هلا نصر
 زيد او معقياً كما مثله والاختصاص اي فيكون للتخصيص نحو الاتقاتلون
 قوماً نكوا ولم يذكرها في التسهيل لان اكثر حجيها للعرض وهو كالتخصيص ^{التي} انه
 طلب بلين لا بازعاج فيحتمل انه ذكرها هنا لشاركتها اهلا في الاختصاص
 بالفعل لاني التخصيص فتكون ادواته اربعة فقط وهو المشهور والاشارة
 اليها قد تأتي له كالاية فتكون خمسة الهاشموني بفعل مضمير متعلق بطبق

الواقع صفة لاسم وقوله اوبظاهاى وبفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدا وخبر
 فيكون الفعل المضمر كان الشاينة خروفا لا نفس لتلي شفيعها الا ان بعد ان قيل
 بحذف الهزة ونقل حركتها للام ولعله الرواية واتم فالوزن صحيح مع الهزة والبالحة من
 فتح يكعلم يعلم اى غضب وتلحون نحي من حيت الرجل اذ المنة وقوله والقلوب صحاح
 اى خالية من الغضب عامرة بالود تعدون عقر الثيب بكسر النون جمع
 ناب وهو المسنة من النوق وبنى متادى وضبوطر بفتح الضاد المعجم وسكو
 الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحقا والكى الشجاع المتكى في سلاحه
 اى المتغطى به والمقنع الذى على راسه بيضة الحديد والله سبحانه وتعالى اعلم

ن

مطلب
 الاخبار بالذى
 والالف
 واللام
 ٢

٣ ما قيل وما موصول مبتدا خبره لفظ خبر
 وجملة قيل خبر صلته والعائد لها فى عنه والذى مقصود لفظه والاوتانيا
 فلاصلة له ومبتدا حال من الذى الثانى وقبل بالضم متعلق باستقر وهو حال
 ثانية امامه رادقة او متداخلة وما سواها اى سوى الاسم الذى قيل خبر
 عنه وسوى لفظ الذى من بقية الجملة خلف معطى التكمة هو الضير الذى
 يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التكمة اى يكمل الكلام
 بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا مثلا لا امتحان
 الطالب اى فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك اى سبك كلام من
 آخر وكثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كقوى الحكم لان فيه اسبا
 الى الضير والى الظاهر والقصر فى نحو الذى قام زيد ردا على من اعتقد خلا
 او شركته او تنويق السباع كقول واصف ناقه صحاح ٧ ٧ ٧

دين

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
 كما وضعوا باب التمرين هو المسمى باب الابنية وضعوه لامتحان
 الطالب فى التصريف كان يقال كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه
 الامن برع فيه كالا يحسن الجواب هنا الا البارع فى العربية لا يتنانه على
 جميع ابوابها وجواب ذلك قرأ كسرى واصله قرء بهمزةين كجعفر
 قلبت الثانية ياءم الفالما مياتى فى الابدال قال ابو على الفارسي

سالت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد اعدته ثلاثا وهي
 كيف تبني من وى مثل كوكب على لغة من قرأ فادفع بالنقل ثم تجعه بالواو
 والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان اصله ووى ككوكب قلبت الياء الفا
 لتحركها وفتح ما قبلها فصار ووى كسبرى ثم حذفت همزة لتقل حركتها الى الواو
 الساكنة قبلها فصار ووكفتى فاجتمع واوان اول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار
 او فاذا جمعت قلبت اوون بحذف الالف اخره لسكونها مع واوالجمع كما في مصنفو
 فاذا اضعفته لنفسك قلبت اوى بحذف النون للاضافة وقلب واوالجمع ياء
 لاجتماعها ساكنة مع الياء اهصبان بمعنى عن اى وعنه بمعنى به اى اخبر عن
 الذى بذلك الاسم وقيل الباء شبيهة اى اخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه
 بالذى اول الاستعانة اى اخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذى في
 بالذى ثم حصلت خمسة اعمال الابتداء بالذى وتأخر ذلك الاسم ورفع
 على الخبرية وجعل ما بينه ماصلة الذى وان تجعل في المكان الذى كان فيه
 الاسم ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه وكذا مطابقا للموصول لانه عائد
 ويلزم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير معكلم او مخاطب لان الموصول في
 حكم الغائب فاذا قيل اخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الذى الذى ضرب
 زيدا انا فعلت ما ذكر من الاعمال الا ان التاء اذا اخرت لا يمكن النطق
 بهامع كونها ضميرا متصلا فلذا جئنا بانابدها والضمير الخلف عنها مستتر
 في ضرب او عن بكر من ضرب زيد بكر اقلت الذى ضرب زيد بكر فهاضرب
 خلف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكر كان مؤخر الامتناع فصل الضير
 مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل او عن زيد من
 زيد ابوك قلت الذى هو ابوك زيد او عن ابوك قلت الذى زيد هو ابوك فيجوز
 هو مكان ذلك الاسم تقدم او تأخر او عن زيد من جاء زيد وبكر قلت الذى
 هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه او عن زيد من
 مررت بزيد وبكر قلت الذى مررت به وبكر زيد بعادة الجارة المعطوف على
 الضير الخلف عند غير المص او عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت

لها رغبة فيك فخر خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها
او عن يوم الجمعة من صحت يوم الجمعة قلت الذي صحت فيه يوم الجمعة بحر الخلف في
لما ذكر وقس على ذلك وبالذين اتوا وكذا اللتين واللاتي واللائي والاولى

لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال ويفروع للذي خوالتى لوفى بذلك
اذا كان الاسم الموصول كذا في نسخ والصواب حذف لفظ الموصول الخبر
عنه به اى بالموصول اى بسببه على ما تقدم وقوله لانه اى الاسم خبر عن اى عن
الموصول قبوله وشروع في شروط الاسم الخبر عنه بعد ان بين كيفية
الاجتناب وهذا الباب منحصر في هذين الطرفين قد حتما خبر عن قبول
فالفقه للاطلاق لا للتثنية لان الضمير للمضاف لا للمضاف اليه كذا

الغنى بالقصر اى الاستغناء اما المدور فهو التفتى بالاحسان وهو مبتدأ
خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير
في شرط لتأويله بشرط اى حال كونه مثل ذلك المفعول في التحتم

يشترط في الاسم اذا قادانه لا دخل في هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا
قصد لفظها كضرب من ضرب فعمل ماض فتقول الذي هو فعل ماض ضرب
قابلاً للتأخير اى بنفسه او بدله كما مر في التاء من ضربت زيدا

عماله صدر الكلام اى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور فقوته
الصداقة ومثله ضمير الفضل على انه اسم لتلايفوته لزوم التوسط واجاز
المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه خبر عماله الصدر مع تقدمه فلو
قيل اخبر عن ايتهم من ايتهم قلت ايتهم الذي هو قائم على ان ايتهم خبر مقدم

عن الذي او عن من في من تضرب اضرب قلت من الذي تضربه اضرب
فها تضربه خلف عن من في اعرابها لانها كانت مفعولاً مقديماً اخرت كقضا
لها

بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل كاسماء والشرط اى
ماى ولم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر عن الحال والضمير
اى للزومها التكرير فلا يخلقها الضمير فلا يجوز جاء زيد راكبا وطان نفساً
ان تقول الذي جاء زيد راكبا وطان اياه نفس فلا يخبر عن الضمير

مثله غيره مما يحتاج للرابط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظم
 في وانت الذي في رحمة الله اطعم فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك
 ولا الذي في رحمة الله اطعم الله للمانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال
 كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني اذا الامثال لا تغير الفاظها
 كالماء في زيد ضربته اى لعدم الغنى عنها با اجني كزيد وعمر ولانك تقول في
 الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو فنقصها مؤخره وهما ضربته الآن خلفت
 عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى جملة الخبر عن زيد بل لا
 فان جعلها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد الربيع
 هذا الشرط يغنى عن الثاني اذا اضمار تعريف وزيادة وقد نبه في شالكافية
 على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان اوفى قوله او مضمرة بمعنى الواو لانه
 شرط مستقل غير الغنى بالاجني وان الشرط في كلامه ثلاثة فقط لان
 الثاني مكرر وبقي منها ان لا يكون الاسم ملازما للغنى كديار ولا تغير الرفع
 كسبحان والظرف غير المنصرف كعند لتعذر جعله خبرا ولا في جملة انشا
 كزيد من اين زيد لانها لا تنصل بحرفها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف
 ثواني الاعلام كيكبر من ابي بكر اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شئ وان يكون
 بعض جملة واحدة اوفى حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد قمت
 فتقول الذي ان قام قمت زيد وكالتعاطفين بالقاء في قام زيد فقعد
 عمر وفتقول الذي قام فقعد عمر وزيد لان ما في القاء من التسبب جعل
 المجلتين كالشرط والحجز بمضمرة اى يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول
 فلا يخبر عن مجرور رب في رب رجل ليقته لان الضمير المجرور بها لا يعود الى ما
 بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحي ومذلان
 لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول
 والصند واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها ولا يخلفها فلا يخبر
 عن الموصوف اذ اى ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الثالان الضمير
 لا يوصف ولا يوصف به ومثلها الموصول وحده وصلته وحدها كونهما

شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل
 خلفه ضمير مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقاتها
 فلا يخبر عن احدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشئ ولا يتعلق به شئ اما
 الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه في كل ما مثاله بقى ما اذا كان
 المتعلق واجبا الحذف كزيد في الدار وعندك فصل يصح الاخبار عن مجموعها كان
 تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق او يبقى على حذفه او يمتنع اصلا
 فليجوز عن المضاف او اي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور
 بدون جارة ففي نحو سرابا زيد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده
 بقولك الذي سراباه قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي وحده
 لان الاب مضاف وبكر موصوف والكرم صفة والقرب متعلق بالجار فلا
 يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نفسه فيخبر عنهما معا فتقول
 الذي سرابا زيد قرب من بكر الكريم ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر
 عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر الكريم ابو زيد وعن
 بكر مع صفة كالذي سرابا زيد قرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن
 الجور بدون جاره عن بعض ما اي بعض تركيب يكون فعلة محذورا
 اي على سائر اجزائه لانه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شئ
 من اجزائها فلا يخبر بال في زيد اضربت لانه يجب الترتيب في وضع اجزاء
 الجملة فيلزم الفاضل بين ال وصلتها اى الوصف المصوغ من الفعل
 كصوغ واق الظمانه خبر محذوف اى وذلك كصوغ واق لانه مثال
 لما وليس فيه اشارة لشروطه اى حتى يجعل صفة لصند محذوف اى
 صوغا كصوغ واق الا اذا كان اى يشترط زيادة على ما مر اربعة
 شروط فعلية الجملة وتقدم فعلا وتصرفه وابانته واشار المص لهدين بقوله
 ان صح اى لان صلة ال لا تصاغ من بامد ولا منفي الوافية لله وذكر الهاء
 واجب لان عائد ال لا يحذف الا ضرورة فيجب ابراز الضمير اى مجريا
 الصلة على غير ما هي له والله جانه وتعالى اعلم هو ما وضع

مطلب
 القدر
 ٢

لكلمة الآحاد ومن خواصه مساواة لنصف مجموع حاشيته المتقابلين ومعنى
 التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعه فان حاشيتها
 اما خمسة وثلاثة او ستة واثنان او سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين
 من ذلك اربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى
 وقيل عدد لوقوعه في جواب كم واذا اريد بالحاشية ما يعي الصحيح والكسر يزل
 الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر
 ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهم كعشر مع واحد وتسعة اعشار فان
 العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان ونصف مجموع
 واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود ثلاثة مفعول مقدم لقلن بضمينه
 معنى اذكر فبمتداخيره قل بحذف الرابط اى قلها وبالتاء حال منه لقصده لفظ
 او نعتة وللعشرة متعلق بقول ما آحاده اثنان معدود آحاده مذكرة فالعبر
 بتذكير الواحد وتانيته وان كان الجمع بخلاف ذلك فنقول ثلاثة نجات
 بالتاء على المختار وثلاث هنود بلات تتبعاً لتذكير المفرد وتانيته هذا في الجمع
 اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما انفسهما لا بواحدهما تقول ثلاثة من القوم
 والغنم بالتاء لتذكيرها وثلاث من الابل والنحل بلات وتانيتهما وثلاث
 من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكرو ويؤنث في الضمجرد اى مع
 تسكين عشرة فالتعالى وليال عشر في ثلاثة اى الاولى قول الموضع
 في ثلاثة وعشرة وما بينهما النصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاما
 لانها اسما مجموع كزمره وفرقة وامة فحقها ان تؤنث كظائرهما فاستصحب
 ذلك مع المذكور لسبق رتبته ثم حذف مع المؤنث في قباينها تصريح وخرج بها
 واحد واثنان فلا يجرى فيها ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد
 رجل ولا اثنان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما يعنى عن الاول
 في افادة الوضوح والزوجية ويزيد عليه بافادته جنس المعدود فجمعه مفعول لغو
 بلا فائدة ان كان مؤنثا اى ولو مجازا وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية
 ايام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله

فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجزاؤها وترها كما لو حذف تقول مسائل تسع
 ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النخاعة فاحفظها فانها غريبة
 النقل كذا نقل عن شها الكافية للسيد الصفوي وقوله كما لو حذف اي المعدود
 مع قصد في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور حديث وابتعه ستا من شوال
 واثباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتر يد سنة ولكن نقل الاسقاطي عن
 بعضهم منع الثاني اما اذا حذف المعدود ولم يقصد اصلا بل قصد اسم العدد
 فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجهنسية
 والتأنيث ويضاف اي ما ذكر من الثلاثة واخواتها الى جمع ليطابقها
 في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو مميزها اثر واجره على نصبة تخفيفا
 بحذف الشون ويجوز جعله عطف بيان عليها الخمسة اثار بتثنيها وما ولا
 تصاف لمفرد الآ في نحو ثمانية لأن المائة تجمع في المعنى اذ هي عشر عشرات
 فتطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذ اوضر
 وخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبقر واسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره من نحو
 فذا ربعة من الطير وقد يضاف اليه سماعات الصبح نحو وكان في المدينة تسعة
 رهط ليس فيما دون خمس ذور صدقة فقول الشعر واربع نساء لعلة من السمع
 الا الى جمع القلة والغالب كونه من جموع التكسير وهي افعلة افعال ثم
 فعلة ثم افعال لان الثلاثة واخواتها اقرب اليه من جمعي التصحيح فيقول
 استمها وان كانا للقلة ايض عند سى كثلاثة احمدين وثلاث زينات
 والكثير احامد وزينات ان اهل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات
 اوند كسبلات سعادات وآيات لندور سعائد وآى اوجاورها اهل كسبع
 سبلات بلج اورت بقرات فان لم يكن او مثل ذلك ما اذا شذ جمع
 القلة او ندر استعماله فيجعل كالمعدوم ويضاف للكثرة فالاول ثلاثة قروء
 فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعة على افعال شاذ والثاني ثلاثة شسوع
 فان اشباع قليل الاستعمال في جمع شسوع وهو احد سيور النعل كذا في الاشعر
 تبعاً للتوضيح ومقنضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته

والصواب ما في الشكاين الناظم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا لقر
 بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو اقرب كفلس وافلس او لقر وبالضم فله اقراء
 كفعال وعلى هذا يحل الشففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع الفلذة القيا
 فيكون قليلا نحو ثلاثه رجال اي وجوار ودرهم وانظر اذا كان له جمع
 كثره ونصحه مع افعال قلته او شذوذه لجوار وجارات هل الارجح الاول ام
 الثاني ومائة باجمع مبتدأ متوعدا لتقسيم وردف ما ض محمول اي تبع
 غيره وبيا جمع متعلق به ونزرا حال مائة والفاى جنسها ولو غير مفرد
 كما ثابث وثلاثة الاف فرس الى مفرد اي لا يستعمل المائة على العشرة
 والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيها فاخذت من العشرة الاضافة ومن
 العشرين الافراد ولم يعكس الخفة هذا بحذف التنوين للاضافة واما الالف
 فعوض عن عشر مائة فعول معاملة لها ومنه قراءة حمزة واى فسينين
 تمييز للمائة لتبها بالاعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان تلك عشرة آحاد ون
 ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثائة او بيانها لا تمييز الثلاثا ليشذ من
 وعصين جمع تمييز للمائة ونصبه قال الزجاج ولا تقتصا ثا ان كل واحد من
 الثلثائة تجمع من الستين اذ تمييز المائة واحد منها واقله ثلاثة فاقبل ما لبثوا
 تسعائة وهو باطل وهذا وارد على الجرائض اذ هو تمييز لا غير لكن اجاب ابن
 الحاجب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا اما الجمع
 فلا يلزم فيه ذلك فهو مع العشرة في قولك عشرة اثواب بل القصد به مجرد بيان
 الجنس والمشكلة في الجملة كما مر واحداى المستعمل في الالبات واصل همزة
 الواو وقد يؤتى بها تنبيها على الاصل فيقال وحده عشر ومعناه اول العدد وجمعه
 احاد اما الملازم للنفى فهمزة اصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في
 الالبات مركبا الاولى كسرها لينا سبب قاصدا في كونه حالامن فاعل اذ ذكر
 احدى عشرة يجب سكون الشين للقاافية اذ هو في مقابلة كسرة اخر اليبات
 وان كان فتحها الفة وهو الاصل الا ان السكون افضح وهو لغة الحجاز ولا يستعمل
 احدى لامركبة او معطوفا عليها او مضافة كما حدى للمكبر لا مفردة ومع غير احد

تقدير البيت افعال في العشرة مع غير احد واحد ما فعلته فيها موها من تأنيثها
 للمؤنث وتذكيرها للمذكر فالقاء زائدة وما مفعول مقدم لا قفل ومع ظرف لغو
 متعلق بافعال او حال من العشرة المعلومة مما قبله ومتعلق فعلت وافعل محذوف
 ائ في العشرة وقصد الما بمعنى قاصدا للمفعول ومنوجها اليه او مقصدا الي
 عادلا فيه وافاد بهذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التسعة فادونها وبما بعد
 حكم التسعة فادونها مع العشرة واما الثلاثة وما بعدها فمئة ثمانية فاذا
 ركبت تكون كما قبل اي بالتاء في المذكر ثمانية عشر يوما ومحوذ في المؤنث كما في
 عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف اربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر
 النون وفتحها واما اذا لم تتركب فان اضيفت الي مؤنث كانت بالياء لا غير كما
 في منع الصرف كما في نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمقصود
 اولى مذكر فبالتاء لا غير كما في ثمانية رجال وكذلك لم تصنف والمعدود مذكر فان كان
 مؤنثا فكثير اجراؤها كالمقصود كما في من النساء ثمان وموت بثمان ورايت
 ثمانيا بالثنوين لانه مصروف كما ويقال رايت ثمانى بالاثنوين لشيها بجوار
 لفظا ومعنى ويقال حذف الياء مع اعرابها على النون كقول
 لمانيا اربع حسان واربع فخرها ثمان واما عشرة واما خالفت
 حكمها قبل التركيب دون الثلاثة واخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين في ما هو
 كالجملة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناها مؤنث من
 العلامة في ثلاث عشرة امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة واخوانها على العشرة
 فاستحققت الامس في العدد ونها لان تأنيث الكلمة وتذكيرها انما يكون
 قياسا في آخرها وانما يبيها لاجتماع تأنيثين في احدى عشرة وثنى عشرة
 مع انه كلمة واحدة لاختلافها في الاول مع ان الالف كجزء الكلمة ولذا لم
 تستقطب في تصحيح ولا تكبير اذ لو افي جنبي جنليات وجنالي بخلاف التاء
 فتسقط بحقان وجففات في جفنة ولبتاء الكلمة على التاء في الثاني اذ لا
 له من لفظه فكانت كالامس والتأنيث مستفاد من الصيغة ويجوز
 مع المؤنث تسكين الشين مظهر مع احدى وغيرها الى التسع ويصنع به قول

التوضيح واذ كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكت شينها في لغة الحجاز كما
 توالى اربع حركات فيما هو كلمة واحدة وكسرها اكثر تميم تشبيهاً بتاء كسف
 وبعض تميم يقيها على فتحها الا هبلي وبقره يزيد بن القعقاع وهو الا عميش
 فانفرت منه اثنا عشرة عيناً او وبذلك يعلم ان الجواز في كلام المش باعتبار تعدد
 اللغات والة والسكون واجب عند الحجازيين فان حذفت التاء فالشين
 بالفتح لا غير لكن قد سكن العين كقراءة ابي جعفر احد عشر كوكبا وقد قرئ
 اثني عشر شراً بالسكون وفيه اجتماع ساكنين واول اى اتبع اى جعل لفظ
 تابعا لاثنتي عشرة مفعول لول واشتت ثاب وقوله اذا انشئ نشر على ترتيب
 اللف وتشاب القصر لفة او ضرورة او حذفت همزة لاجتماع مع همزة او وافر
 بذلك حكم اثني واثنتين اذ اركبا للثلاثي توهم انهما في التذكير والتانيث كلا
 في حال تركيبها اما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير احد اى كان قوله واليا
 لغير الرفع او معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بناءهما عند التركيب
 كلها مبنية اى اما العجز فلنضمنه معنى حرف العطف اذا اصل خمس وعشر
 مثلاً ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله كان بالبدريين عشر واربع
 وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره واما الصدر فلانه كجزء الكلمة او لوقوعه موقع
 ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء الكلمة وما قبل التاء
 لا يستحق البناء حتى يستحقها وقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكو
 في الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقاً ولو غير عدد
 اى ان يقال تسويح في تسمية فتحة الصدر بناءً لمساكلة العجز وتشبهها البناء
 في الزور وان كانت في الحقيقة فتحة بنية وتبنى على الفتح انما بنيت على
 حركة اشعاً بغيره وبناء وكانت فتحة تخفيفاً لنقل التركيب يعرب
 بالالف اى لعدم تركيبه بل عشر واقعة موقع نون المشي وما قبل النون محل
 اعراب لا يبناء ففي جاء اثنا عشر رجلاً اثنان مرفوع بالالف لانه ملحق بالمشي وعشر
 مبنية على الفتح لتضمنه معنى العطف كما محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون
 المشي ولا يصح ان يقال انه مضاف اليه بواحد اى منكر منصوب كما

يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن النيف بفتح النون وشدة التحتية مكسوة
 وقد تخفف وامله نيوف كسيود من ناف نيوف اذا زاد وهو كما في الصحاح
 والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشر
 او المئات او الالوف فيطلق النيف على الواحد فيا فوقة بخلاف بضعة ويضع
 فمن ثلاثة الى تسعة على المختار ولها حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والنزول
 والعطف فيكون مفردا منصوبا اي عند الجمهور واجاز الفراء جمعته
 تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا واجيب بان اسباطا
 بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي فرقة لا تمييزا له ووجب تذكير
 العديدين لان السببط مذكور وقال المصنف انه تمييزا لث عدده لو صنفه بالونث
 وهو لما لانه جمع امة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز الركب والة
 فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع
 التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة اسباطا لا سببطا واحدا فوقع
 اسباطا موقع قبيلة فندير وعجز مند اسوغه التقسيم وقد يعرب خبره
 يجوز في الاعداد المركبة اي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا
 تجوز اضافة الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وجم يستغنى عن التمييز
 فلا يذكر اصلا لانك لا تقول ثلاثة زيدا لمن عرف جنسها وانما خص الركب
 لاجل قوله يعنى البنائى ما بعد اثني عشر اي واثنتي عشرة لان عشر فيهما
 بمنزلة نون اثنتي فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى
 اثنين وقد يعرب بالجر اي لان الاضافة تترد الاسماء الى اصولها من الاعراب
 ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور انه الافصح لكن في التسهيل لا
 يقاس عليه ولم يعرب الصدر لان المضاف مجموع الجزئين فيما كاسم واحد اعرب
 في آخره مع بقاء الصدر على بناءه فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب
 الصدر مضافا الى العجم مطلقا واستحسنوا ذلك اذا اضيف لخمسة عشر
 كفاعل اما صفة لمفعول اصغ المحذوف اي صنع وزنا كفاعل من اثنين اي
 او الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الاتي فحكم بجاء لئه احكاما

ان فاعل المذكور مصنوع من لفظ اثنين وثلاثة نحو سواد كان بمعنى بعض
او جاعل وهو مسلم في الاول والاشتقاق من الفاظ العدد سماعي لانها
اسماء اجناس غير مصادر كاستح الطين من الحجر وترت يداه من التراب ولا
فعل لها بمعناها واما الثاني فنشأ من الثني والثالث والرابع وهكذا مصادر
ثنيت الرجل وثلث الرجلين وربعت الثلاثة اذ وكلها من باب ضرب يضرب
ضربا اربع والرابع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شققا اذ ان يرجع
الضمير في قوله له احكاما الى فاعل لا يقيد صنونه من اثنين او يقدر هنا مضاف
اى من مادة اثنين منه بنى اذ الهام في منه واليه عائدة على الموصول الواقع
على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة تجرت على غير صاحبها كما يستبر
اليه الشفي الحل ومفعول تصف ضمير محذوف يعود الى فاعل ايضاً ومثل بعض
حال منه اى حال كون فاعل مثل بعض في معناه او في اضافة الى كنه
احدهما ان يفر داي عن الاضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه واحده وهو
بكونه ثالثا ورابعا اى في المرتبة الثالثة او الرابعة كالباب الرابع والمقامة
الثانية لامطلق واحد كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وضع من اثنين
الى آخر البيتين والثاني ان لا يفر دونه تحت استعماله لان ذكرهما المتن بقوله
وان ترد بعض اذ وبقوله وان ترد جعل اذ فاستعماله مع غير العشرة ثلاثة وسبعا
له معها ثلاثة اخرى ومع العشرين واحد فجاء استعمال فاعل العدد سبعة كما
في التوضيح والحق احد اثنين عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني
في فاعل ان يستعمل مع اصله الذي صيغ هو منه كلفيدان الموصوف بعض تلك
العدة المعينة لا غير كما من خمسة اى بعض جماعة من خمسة اهل واحد
منها لا زائد عليها ويجب اضافة لاصله كما يجب اضافة البعض لكلمة كيد
زيد فلا ينصب ما بعد على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النسب
قال الله تعالى اذ اخبره الذين كفروا ثانيا اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله
ثالث ثلاثة اهو وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف اضافة بمعنى ذلك الاسم
اى بكونه ثالثا ورابعا مثلاً كما يعتبر في الحالة الاولى فيصح في نحو عشرة

ان يكون في الرتبة الاولى ولا يجب كونه في العاشرة اذ يبعد في الآية ان المراد
 بتاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية او الثالثة بل المراد انه بعض تلك
 العدة لا تزد عليها بل انظر لكونه ثانيا او غيره فمافي الصبان عن الجاهلي عما يخالف
 ذلك غير سيد فتأمل ونصب ما يليه به اذ كان بمعنى الحال او الاستقبال

والا تعينت اصنافه لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر رفعه كاتر
 ثالث اثنين فظاهره انه لا يقال ثاني واحد واجازه بمصهم ونقله عن العرب
 ووجه التماميني بان معناه مصير الواحد اثنين بنفسه والامانع منه

مثل ما فوقه اي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين وان اردت ان مثل مقبول
 اردت ويركبا حال منه او بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع

العشرة وهو اما ان يستعمل كثاني اثنين اي انه بعض تلك العدة بل انظر للانصاف
 بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة اوجه ستعرفها واما ان يستعمل كفاعل

وسيشير اليه الشرح والموضع وان يستعمل كالمفرد ليفيد الانصاف بمعناه
 مقيداً بمصاحبة العشرة اي ان العدد واحد متصف بكونه ثاني عشرة وثاني

عشر مثلاً وحكم وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيره بالذكر وبالصدق والانصاف
 على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة الثالثة عشرة بفهمها معاً

يفي اما مجرور في جواب انصاف اشبهت كسرت له للروي او مرفوع على ان
 جملة صفة لمركب اي مركب واف بان تنويه وشاع الاستغناء اي عن التركيب

وعن فاعل المضاف لمركب جادى عشراى في افادة معنى ثاني اثنين
 وقبل عشرين متعلق باذكره وبما به عطف على عشرين والفاعل نصب باذكر

من اسم العدد اي من مادته ليمع في الوجه الثاني كما وتكون
 الكلمات الاربعة مبنية على الفتح اي ما عدى انا وانثا وكذا يقال فيما سياتي

ومحل التركيب الاول بحسب القائل فيه والثاني جرابدا لانه مضاف اليه وهذا
 الوجه قليل حتى قيل بمنعه على صدر المركب الاول وهو لفظ ثاني وثالث

في عرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره
 المتن بقوله او فاعلاً جالته نحو اي حالتي التذكير وضله الثالث

اى من اوجه استعماله كثنائى اثنين ان يقتصر اى ويحذف الثانى بتمامه والثم
 تابع فى ذلك المصم وولده ويرده التباسه بما ليس اصله تركيبين وهو المستعمل
 كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضع ان المقتصر عليه فى هذا
 الوجه هو فاعل صدر الاول وعشرون الثانى وحذف باقية ما فصار حادى عشر
 مثلا وحي اما ان يعرف بالزوال التركيب فيها فيجوز الثانى ابدا با لاضافة ويكون
 الاول بحسب العوامل او يعرب الاول وينبئ الثانى حكاة ابن السكيت وابن
 كيسان ووجه ان يقدر ما حذف من الثانى فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
 لقلته ويمتنع بناؤه معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل
 لانه لا دليل على انزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فنخلص ان فى
 استعماله كثنائى اثنين خمسة اوجه يمتنع آخرها وليس منها الانفصال على
 التركيب الاول بتمامه وانما هو فى استعماله كالمفرد افاده فى التوضيح
 فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر اى عند الكوفيين واكثر البصريين واجازة
 متى وجماعة قياسا فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما اقل من صدر الاول بوجوه
 كما مثله التثنية والمعنى مصير الثلاثة عشر اربعة عشر بنفسه ويتعين اضافة الاول
 للثانى لان الوصف لا يعمل النصب الامنونا وتوحيده هنا يمتنع لتركيب مع عشر
 نصم تلك ان تحذف عشر من الاول فنقول رابع ثلاثة عشر فان ثنوته بضمت
 به الثانى محلا جعلوا فادها اى فصار احاد وحادوة فثبتت واوها اياء
 لنظر فيها اتركسرة لان تاء التانيث فى حكم الانفصال ثم اعمل الاول كقاض
 دون الثانى لفتح يائه الى ان فاعل المصوغ اذ هذا هو الاستعمال السابع
 ويعطف عليه العقود الظم انه يفيد الاتصاف بمجناه مقيدا بمصاحبة
 العشرين كالمفرد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثنائى اثنين وعشرين
 كان بمعنى بعض او ما قبله كالثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جامل فتجوز فيه
 الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين محذوف العاطف لامتناع التركيب
 مع هذه العقود قال ابن هشام فى قول الشهور حادى عشرين شهر حادى
 ثلاث محذوف الواو واثبات ثون عشريين مع انه مضاف لما بعده

وذكر لفظ شهر وهو لا يذكره مع رمضان والربيعين اهـ قال السيوطي والنفوس
 عن سنن جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الأكثر والله اعلم
 بعد العدد لانها كناية عنه ككثرة شخصاً الخ في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه
 منصوب به وجملة سماخيره والحجزة في محل جر بالكاف واجزان بنقل فتحته
 الهزة الى الزاي للوزن استقها مية اي بمعنى اي عدد فالاستقها مية ما عن مية
 الشيء وخبرية اي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هي فيه اخبار
 بالكثرة محتمل للصدق والكذب مفرداً منصوباً اي لانه لم يسمع الا كذلك
 فالعلة في ذلك السماع كما قاله البماميني واجاز ان الكوفيين جمعه مطلقاً وبعضهم
 ان كان السؤال عن جماعات لاعتد من الاحاد كعلمنا انك اي كم صنفاً
 من اصناف الفلمان استقر ذلك بخلاف كقولنا منها وهو تفصيل حسن صبان
 كوردها قبضت كاستقها مية مفعول مقدم لقبضت ودرها تمييزها
 منصوب بها ويجوز جره اذا اي يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله من
 مضرة اي عند التحليل وسن وهي من البيان لانها هي التي تجوز التمييز مطلقاً اي
 جنس التمييز وقال الزجاجي باضافة كم اليه وعلى الاول فالمشهور منع ظهور من
 كما هو ظاهر المتن لان الجار كم عوض عنها وقيل يجوز نحوكم من درهم اشترت
 فان لم يدخل عليها حرف جر وهذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن
 ولم يذكر سن غيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كواب الاضافة كعبد كور
 ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل مذهبنا وجوب نصبه مطلقاً وان جرت
 كوجوزه مطلقاً حملاً على الخبرية وعليه حمل بعضهم كور عمه لك يا جبريل يا جبريل
 انها فيه استقها مية للنهكم وانظر هل هذا الجرم من مقدرة كما اذا دخل عليها حرف
 جر او باضافة اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على ميم الخبرية
 بكثرة نحوكم من ملك والاستقها مية بقلية اي وان لم تجر قال الرضي ولم اعثر
 على شاهد فرده في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة وفيه
 لطافة افاده الصبان كور رجال كور خبرية مبتدأ خبره محذوف اي عندي
 او مفعول محذوف اي ملكك ورجال تمييز مجرور باضافة اليه كتمييز العشرة

طلب
 كم وكذا
 ٢

ومرة كتمييز المائة فهو نشتر على ترتيب الف واصطلاحاً حذفت الحرفة بعد نقل حركتها
 الى الراء ككم كأي أو مبتدأ وضرباً لفظ كأي وكذا مثل كبر الخيرية في معناها
 المعروف لها وهو اللزلة على عدد ضربهم والتكثير وقوله وينصب انك لا تستثنا
 من التشبيه او بغيره مجرور وهو الاكثر والافصح ومنه كم عمه لك يا جبريل يا جبرئيل
 على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذقيل ولغة تيم نصب تمييزها المزدوج
 جملة على الاستفهامية وحمل عليها كم عمه بالنصب وقوله مبتدأ شرع هذا البيت
 والصحيح ان الخبر هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن
 ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جوهها نحوكم من ملك وشروط وجوب الجواز اتصالها
 فان فصل منها باحد الطرفين اختير نصبه ويجوز الجواز قول

كجوز مفرق نال العلا وكرم بجله قد وضعه بجوز مفرق والمراد به من نسر
 اصيلا من جهة الاب اذ هو من ابوه عمي وامه عربية او بهما معاً ككم عندى من التنا
 من رجلا او بوجه كقوله كمنالتي منهم فضلاً على عدم وجب نصبه لتعذر الاضمار
 فحلت على الاستفهامية والفضل مطلقاً خاص بالضرورة تنبئ نشفق ك
 ما خبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى الميزان
 وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كسياق وفي جوه الاعراب فان تقدمها جاز
 فحلت ما جروا والافان كني بهما عن الحديث او الظرف فنصب على المصدرية او المظن
 ككم ضربة او يوماً ضربت وان كني بهما عن الذات فان لم يلها فعل ككم رجل عند
 او كان لازماً ككم رجلاً قام او متعدياً كفاعلاً ضميرها ككم رجل ضرب زيداً او سببها
 ككم رجل ضرب ابوه زيداً او اخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيداً عندك فما في ذلك كله
 مبتدأ وما بعدهما خبر وان كان متعدياً لم يشتغل بشئ معكم عند ملك فخصما
 مفعولان او اشتغل بضميرها او سببها ككم رجل ضربت عبيدك فاشغال
 ويفترقان في ان تمييز الاستفهامية مفرد على الاصح واصله النصب ويفصل
 منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفرداً وجمعاً واصله الجوز ولا يفصل الهمزة ضرورة
 كما مر كل ذلك وفي ان الخبرية تدل على التكمية وتخصص بالماضي فلا يجوز ضم غلمان
 ساءلكم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جواباً ولا يفتر

البدل منها بالهزة بخلاف الاستفهامية في الجمع في الدلالة على التكية ظاهرة
 في كآي دون كذا لانها كآية عن عدد مبهم قل اوكثر ولو واحد اما يسي وكآين
 اى يفتح الهزة وشدا الياء منصونة لزوما ويكتب نونا لانها مركبة من الكاف والى المنونة
 فلما دخل التنوين في التركيب اشبه النون الاصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجاز
 الوقف بها ومن وقف بعدها اعتبر اصله ويقال فيها كآين كلفظ قاض وكان
 يحذف الهمزة بعد الكاف وكآين بسكون الهزة وكسر الياء وكيش بتقديم الياء على الهزة
 فيها خمس لغات والنون في الكل اصلا التنوين وافصحها الاولى وهي الاصل
 قر السبعة الا ان كثيرا وليها كآين كقاض وبها قر ابن كثير وهي اكثر في الشعر بقوله
 اطرد الياس بالرجاء فكآين الياء ليسر بعد عشر او مجرور بمن خاص
 بكآي بدليل مثاله واما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجزى من اتفاق اولها بالاضافة
 خلافا للكو في ان لان مجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار اصله وان امكن تغيير حكمه
 بالتركيب فقول المص او يصل من اى بتمييزين بالنظر للجمع وهو الاكثر اى
 جرمين كآي بمن اكثر من نصب بل اوجه ابن عصفور ويتبع جره بالاضافة لان
 تنوينها مستحق الثبوت لحكاية اصله ومركبة اى مكررة وليس المراد جعلها كلمة
 واحدة لان الاولى بحسب القواعد فى المثال مفعول ملكت ودرها تمييزها
 والثانية توكيدها ومعطوف اعليها هو الغالب وقل ورود الاولين كافى
 التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما لها صدر الكلام اى فلا ينقدم عليهما
 عامل المضاف وحرف الجر وحكى القران تقديم عامل الخبرية لغزويني عليها اعرا
 فاعلا في قوله تعالى ولم يهتكم اهلكا والصحيح ان الفاعل ضمير المصدر اى اهلك
 او الله ولا يخرج الا على اللغة الردية واما قوله تعالى ولم يروا اهلكا اذ حكم في مفعول
 اهلكا وبالجملة في محل نصب يروا والتعليق عنها بكر وانهم الهم لا يروى مفعول
 لا جمل له واو قيل غير ذلك بخلاف كذا اى فيعمل فيها قاما قبلها كآته واعلم
 ان كآي وكذا يشقان مع كرم في الاسم والبناء والابحار والافتقار الى المميز
 وتنفرد كآي بموافقتها في النصب وقى التكنين تارة وهو الاغلب والاستفهام
 اخرى وهو نادر ولم يشته الجمهور ومنه قول ابن كعب لابن مسعود كآي تقرا

سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كما بموافقتهما في انها تميز
 بجمع ومفرد ويخالفانها في ان كبر بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع
 اضافتهما الى التمييز كما مر وتنفرد كما في بخالفها في غلبة جرم تمييزها من متى قيل
 بوجوده ولا يدخل عليها جاز خلافا لمن اجاز بكاءى يتبع هذا الثوب ولا يميز الة
 بمفرد وتنفرد كما في القتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل
 غالباً الا بمعطوف فاعليها كما مر والله اعلم
 هي لغة المماثلة واصطلاحا
 ايراد اللفظ المشعور بهيئته او ابراد صفتها او معناه وهي اما حكاية جملة وتكون
 بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها او معناها واما حكاية مفرد وهي ضربان
 حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستنبات بأى او من وهي التي ذكرها
 المصنف والمحكى فيها صفة اللفظ وحكاية بدون استفهام فان كان المحكى على
 معنى اللفظ المحكى كانت شاذة كقول بعض العرب دفعا من تمرتان لمن قال
 له ماتان تمرتان او على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الحكايات
 وان نسبت لأداة حكما فابن او اعرب واجعلتها اسما
 واصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جازا عرابيه بحسب
 العوامل وجازت حكايته على اصله مع تقدير اعرابه فنقول ضرب وقام فقل
 ومن وعن حرف بالرفع لفظا او بفتح الأولين وسكون التثمين حكاية
 لاصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان
 ثانيه لينام لا كغيره وان اعرب وثانيه لين وجب تضعيفه غرلو وفي حرف بشد
 الواو والياء كقوله الام على لو ولو كنت عالما باذقاب لولو تفتنى اوائله
 ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللوقوف عمل الشيطان فضا عنها وقرنها بال
 لصيرورتها اسما للفظ ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ولا للتساكين
 تقول ما ولاء حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه يكن جازا للتضعيف وعده
 افاده الفارضى وفي الرضى وثم اللباب للسيد انه يجب تضعيف الثاني
 المراد لفظه اذا اعرب صحيحا كان او مقفلا فان جعل علما لغير لفظه امتنع
 التضعيف في الصحيح لثلايل من تغير اللفظ والمعنى ووجب في المقول لثلا

يسقط حرف العلة للتون فيبقى الـ **ر** على حرف اه فلتخص ان اقسام الحكاية
اربعة اقتصر المص على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين احك بائي
الباء للالة او ظرفية ستم مالمكوراى ما ثبت له من صفة الاعراب وغيره
وخرج به المعرفة فلا تخي صفتها وحدها بل هي وصفتها بعد من خاصته
في الوقف متعلق باحك والنون حرك نحو الجملة تفسير للاحك لان حكاية
الذكورة بن هي نفس تحريكها واشتباعها لغيرها كما يوهه العطف مطلقا
اي في احوال الاعراب الثلاثة واشبعن بنون التوكيد الثقيلة خففت
للموقف لا الخفيفة والاولا يلدت فيه الفا كما قاله ابن غازي منان وعين
بصيغة المثني فيما الفان بكسر الهمزة مثني الف كذلك بمعنى مؤلف ويا **بين**
اي معهما وهو لفظ ونشر مرتب فنان لحكاية الفاء ومنين لابنين وسكن اي
النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتي انت بنت الجملة
مفعول قال ومنه مفعول قل وهي تاء التانيث قلبت هاء للوقف فالنوني لهما
مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيه على انه تانيث محكي لا لمن
فيقال منت لاغتفار الساكنين في الوقف وانما حكي فيها التانيث دون الهمز **ب**
لسكون التاء في الوقف ابدأ فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب
مسكنة اي للتنبية على ان التانيث لتانيث من بل لحكاية تانيث كلمة
اخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع الساكنين مسكنا حال من فاعل قل
او مسكنا اخرها وان تصلح خبر قولم ووقفها احك **ب** مذكور ونخرج المسؤول بها
ابتداء فلا يحكي فيها شئ بل تكون بحسب الصواعل ومعرفة مذكرة لا غير مثل
من وشذ قوله باي كتاب ام باية سنة ترى جهنم عار اعلى وتحسب
فقول لمن قال انما في جميع الامثلة المذكورة استنهامية معربة
لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف او هي حكاية
ما في اللفظ السموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب
مثل عوامل المحكي لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدا خبره محذوف مؤخر
عنها الصدارتها اي اي جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكي

واستفهام الاستنبات لا يلزم الصدور عندهم اما الثانية فمفعول محذوف مؤخر
 ما ذكرنا في ابياريت والثالثة مجوزة بحرف محذوف مع متعلقه اي بما مررت
 وكذا القياس وفيه حذف الجاز وبقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدا
 دائما محذوف الخبر اي هو او هم مثلاً ورفع مقدر حركة الحكاية او حرفها
 مطلقا وقيل ظاهر في الرفع اذ لا ضرورة لتقديره وان سئل عن المنكر
 اي العاقل لا خصاص من به اي وانما اختصت حكاية الصفة في من السؤل
 عن نكرة لانها العدم تعينها يكثر السؤال عنها فحذف فيها بحذف المسئول عنه
 والخاص صفة لمن بخلاف المعرفة فنذكر بعد من قال بالامتنان وغيره حكاية
 وتشبع الحركة اي التي اجتلبت للحكاية فالحروف التي بعدها انما هي اشباع
 لها دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية اولاً
 فلزم تحريك ما قبلها وصحها بوجهين وقيل بدل من التوين في المحكي ومن مبنية
 على مكون مقدر منعه حركة الحكاية او حركة مناسبة حرفها مفردة كانت اولاً
 وليست منان ومنين ومنات معرفة كما قد يتوهم من التشبيه والجمع بل هي
 نغز من زيرت عليها هذه الحروف للدلالة على حال السؤل عنه فهي في محل عامل كما
 المحكي او في محل رفع ابداً مبتداً حذف خبره اي من هو او هم على قياس ما مر في ابي
 ولئن قال مررت بوجهين منين ظاهرة لا يجب اعادة الجاز فيحتمل ان يحمله
 بحرف محذوف او مبتداً حذف خبره كما مر في ابي وقال ابن عصفور لا بد من
 اعادة الجاز فمن واي ويقدر متعلقة بعدها لما مر وينبغي جوازها قبلها عند
 يرى ان استفهام الاستنبات لا يلزم الصدور انوارى ان فيه شذوذاً
 الخاق العلامة وصلها كما في التمر وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور
 كما ذكره ابن المص والنقديرانوارى قالوا ايتنا فقلت ان وعلمية فهو حكاية
 للضمير في ايتنا وشذوذاً لانها ليس نكرة وجعله المصراع حكاية للضمير في ايتنا
 بلا تقدير ورده يسر كما في الصنمان بان الشاعر قال للجن حين ايتانهم لم ننو
 اتم ثم اخبرنا عن ذلك بقوله انوارى فالنطق بلأوتامأخر عن منون فكيف
 يحكى به فينتعين التقدير او وهذا ظاهر على كون ذلك قصته وقوت حقيقة

انما على ما قيل ان هذا الشعر اذ ورت من اكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل على
 عمواظلاما اسلمه انعموا الى تنعموا في الظلام ويروي عمواصبا ووكلاها صحيح لان من
 قصيدتين لشاعرين والعلم الحكيم اي عبد الحجازيين واما غيرهما فلا يمكن
 بل يرفعونه بعد ما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز ان يكون ذلك ايضا بل هو الراجح
 من بعد من ظاهره مطلقا اي وقفا ووسلا وهو كذلك اهمم والمخصوص
 بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بها اما اي فلا يصح العلم بعد ما كما لا يصح
 سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رايث زيدا او ررت بزيدا قلت اي زيد برفع زيد
 لا غير لان اي يظهر اعرابها فكون مخالفة الثاني لها بخلاف من يجوز ان يصح
 العلم اي بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق يا لجر
 لمن قال سمعت شعرا لفرزدق لعدم الاشتراك فيه وان لا يتبع بفتح او توكيد ليد
 فلا يقال من زيد العاقل لمن قال رايث زيدا العاقل نعم ان كان النعت يابن
 مصنف الى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشي واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب
 لمن قال رايث زيد بن عمرو في العلم المعطوف عليه بخلاف والجر اذ مذهب من فيحكي
 المتعاطف ان كانا معا علمين كزيدا وعمرا والاول فقط كزيدا واهه بخلاف ابا
 زيد وعمرا خبر عنها فصور فروع بضمه مقدرة في الاحوال الثلاثة للتعذر العا
 بحركة الحكاية وقيل بحركة في الرفع اعراب اوضر عن الاسم اي او من خبر اي
 عاطف هو الواو وخاصة وقيل والقاء ايضا والمراد صورة العاطف لانه لا
 وقال الرضي انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر
 في جواب رايث زيدا مثلا تنبيه ظهر مما ان من تخالف ايا في خمسة اشياء اخصا
 بالعاقل وبالوقف ويحب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل
 تاء التانيث في نحو منة ومنان بخلاف اي في الجمع الالعلم اي اسمها كان
 اول قبا او كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز في غيره والله اعلم
 يقل والتذكير كما قال العرب والبنى والنكرة والمعرفة لانهم يبينه هنا قصدا وان تزور
 من بيان التانيث بيانه بخلاف ما ذكر علامة التانيث ما هي التانيث
 الكاش في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الاصل كطلمة فخرج التانيث في مدلول غيره

طلب
 التانيث

فيدل عليه بغير التاء والالف كالكسر في انت والنون في هن تأو الف
 لم يغير بالهاء لان التاء اصل عند البصريين وتشمّل تاء الفقل الساكنة وانشأ
 بأولى عدم اجتماعها فلا يقال ذكراة واما علقاة لبنت وارطاة لتبخر فالعها مع
 التاء للأحقايق بجمع ومع علمها التائيت ثم وفيه انه في حالة عدم التاء
 يحتمل ان الفها للأحقايق ايض كما مر ومسياتي فتدبر وفي اسام جمع اسماء
 جمع اسم فجمع الجمع غير مضر وف التاء في الجمع كجزاير والالف المقصورة هي الف
 لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التائيت والمدودة كذلك الهاء انه يراى في
 الف فنقلب هي همزة كاسياني عن البصريين . اكثر نواحي واظهر دلالة على
 التائيت لانها لا تلبس اى الالف فنلبس بالالف الأحاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها
 بما سيأتي ولذلك قدرت اى ولان وضعها على العروض والانشكاك فيجوز ان
 تحذف بخلاف الالف ما لعلامة فيها من مجازى التائيت والتذكير
 وباب هذا الاستدلال السماع واتم حجت تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل
 مع التفصيل بين الحقيقي والمجازى هو صفا منظوما فانظره مع حكم الالفاظ
 المقصورة كومنهم اذى وكما ثبت خبره او حاله او معدده او اشارته او فعله ..
 في التفسير هذه العلامة تخص بالثلاثى وبالرباعى اذا صغر للترخيم كعنيقة
 وذريعة تصغير عناق وذراع نحو كنيقة ويديته اى من الاعضاء الزروية
 فانها مؤنثة كعين واذن ورجل وغير المزروع مذكر كذا في التصريح وهو غير مطرد
 فمن المزروع الحجاب والصلع والحد واللى والرفق والزند والكوع والكروش و
 مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكلى والعقدا والابط والضرى مما يذكر ويؤنث وكذا
 العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد الكبد والكروش
 وهما مؤنثان والعنق واللسان والعقا والمتمن والمعاتر وتؤنث افاذ الفارسي
 بزيادة من فتح البارى وبعضه في المضاعف ولا تلى اى التاء فارقة اى بين
 المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولا كغيره كملولة من الملل وفوقه من الفرق
 بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها اللبابة لا للفرق ولذلك تلى المذكر والمؤنث
 ولا المفعال بكسر الهم وكذا مفعيل ومفعل فالفرق بقصر تلو اصلتها

للفرق ومن فعيل متعلق بتمتع الواقع خبر من التاء وكقتيل حال من فعيل
 لقصده لفظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتع عليه لتمييز المؤنث اى لاصل
 فيها ذلك وتكثر زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشمير
 وشجرة والمصنوعات كلبن ولبنة وقد تزداد في الجنس لتمييزه من الواحد ككفاة وكما وقد
 تأتي للمبالغة كراوية لكثير الرواية اولتا كرها كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع
 عن بيا النسب التي في المفرد كاشعني واشاعته وقد تعوض عن فاء نحو عنة وعين
 اقامة ولام ستة او من مرة تصغير كتركية وقد تأتي لجر دة كحروف الكلمة كقرية
 وبلدة وغرفة ولغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التانيث المجازي لما هي فيه بدليل
 تانيث ضميرها معدى التي للمبالغة اولتا كرها فانسلخت عن التانيث فتأمل
 ويقال ذلك في الاسماء اى اسماء الاجناس المحلولة بدليل مثاله لانها تكثر
 في الاعلام كفاطم وعائشة فتدبر وانسانة في القاموس امرأة انسان وبلهاء
 لغة عامية وسمع في شعر كانه مولد لقد كسنتي في الهوى ملابس الصب القذل
 انسانة فتانة بدلا لاجي منها يحمل اذازنت عيني بها فبالدوم تغتسل اه
 لانه اكثر اى ولان بنية الفاعل اصل المفعول فقد تلحقه بغيره
 ويجوزها بل انها قليلة مهذار بالذال المعجمة عدواق بمعنى من قام بالعداوة
 لا من وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس يشاذ وميقان من اليقين اى
 لا يسمع شيئا الا ايقنته وتحققه لحقة التاء في التانيث اى فرقا بينه وبين
 فعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطر من اللازم نحو ظرف
 ورحم فصاركها بل بخلاف الثاني فانه سماعي لا ينقاس في فعل من الافعال كما
 بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتانيث وقد حذف منه اى جملا
 له على فعيل بمعنى مفعول كاحمل هذا عليه في الحاقه التاء كما سيأتي وهي رميم
 مبنى على انه بمعنى فاعل اى رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول اى مرموم فليس
 من القليل وكذا اقريب اى مقربة وقيل انما حذف التاء وتاويل الرحمة بالفقران
 او على حذف مضاف اى رحمة الله قريب وقيل غير ذلك اى لم يتبع بوصوفه
 اى لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فيج ما علم

موصوفه بقرينة كاشارة اليه اذكر ما يدل عليه كقنيل من النساء فلا تلحقه التاء
 فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن ومن فعيل كقتيل ان عرف
 موصوفه غالباً التاخذف لكان اوضح محقته التاى للفرق بين المذكور
 والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باب
 الصفات المذكورة كرايت صبورا ومهدارا ومعطيرا ومغشما ولم يفرقوا في حذف
 تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فاكل سواء اوبالسمع
 وهو الظم فلا اشكال اهرسوطى بان تبع موصوفه ائى ولو تقدرا كما مر والمراد
 الموصوف المعنوى فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا او حالا او بيانا لا خصوص
 النعت النحوى وقد تلحقه التاء ائى تشبيها بفعيل بمعنى فاعل كما مر
 وذات مد اعترض بان يقضى ان علامة التانيث في نحو حمراء هي الالف اللينة
 التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله احد بل هي عند الاخفش الالف
 والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند
 البصريين الهمزة بدل منها لاجتماع الالف قبلها كما مر ويجازى بان الالف
 في ذات مد لا تدعى ملابسة والمراد انها مصاحبة وتابعة للمد فيجوز على احد المذاهب
 الاخيرين وبحل علم مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد
 من اشتمال الكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر انه اطلق الالف على
 مجموعها نحو انثى الغرائي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء وحرد
 وحمراء والاشتهار مبتدأ وفي مبانى صفة اى الكاش في مبانى ويبدى به خبر
 والمراد بالمبانى الالفاظ التي تحل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من
 لوزان المقصورة بالنظر لعمومها الماسياتى ارفى بضم الهمزة وفتح الراء والباء
 الموحدة والطول بالضم افعل تفضيل مؤنث اطول كفضلى وافضل
 كسبغى مؤنث شبعان مثال للصفة وكجبارى الكاف اسم بمعنى مثل عطف
 على ارفى او على وزن وجبارى بضم الجاء الهمزة فوحدة اسم طارى يستوى فيه الواو
 المذكور وغيره طويل العنق والمنقار مادى اللون شديد الطير ان كثير السباع اى
 الزوت وهو ما قيل فيه سلاحه وهو ما كوله ولدها يسمى النهار وفتح الكوا

يسمى الليل ستمه يضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل
 يسبطرى بكسر السين المهملة وفتح الواو وسكون الطاء المهملة بعدها راء
 وخيشي مهملة مكسورة فتلتين اولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تخنية
 مع الكسر يضم الكاف والقاد وشدا الراء وتثلث الكاف مع فتح القاد اشوف
 خليطي يضم الحاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقاري يضم الشين المعجمة
 وشدا القاف استندارا اي ندورا مفعول اعز بمعنى النسب . وكل
 منهما اوزان ذكر المص للقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر فمن الشهيرة
 فعلى اي يضم ففتح تبع في ذلك ظاهر المتن وقد استشكله الموضع بندوده في المقصود
 بل قيل شاذ ولم يأت عنه الا ارنى للداهية وارنى لحب يعقده اللبن وجمعي جيم
 فمهملة فوحدة لكبار التمل وشعبي بمجهم مهملة فوحدة وادى بدل المهملة
 فيم وجمعي جيم فنون ففاء لمواضع وهو في المدودة كثيرة وسيا في آخر الباب فهو
 من الاوزان المشتركة كفعلي يفتح فسكون وفي ش العدة ان سمي وخليطي وشقا
 من الابنية الشاذة الا ان يراد بالجموع كما مر ومنها فعلى اي يضم فسكون كهمي
 لبت اي فالفة للتأنيث فلا تلحقها التاء وقولهم هات شاذ وقيل للالحاق ولما
 الذي بمعنى الشجاع فهمة بالتاء ومنها فعلى اسم اي بفتحات وعل في التسهيل
 من المشتركة ومنه مع المدودة قرماء وحنفاء لموضعين ويقصران ايض وان
 داء مهملة فهمزة فمثلثة وهي الامت ولا يحفظ غيرها كودي بموحدة فراء مهملة
 نهر يد مشق كوطي جيم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العذو يفتح فسكو
 اي سرعة المشي يقال مرطت الناقة مرطى وبشكك بشكي بموحدة فمجه وجمرت
 جمري جيم فزي اي اسرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما
 على فعلى كحيداهم لبتين بينهما تحية فعلى جمعا اي يفتح فسكون
 وهي من الاوزان المشتركة في الصفة ومنه في المدودة حمراء واحترز بقوله
 جمعا عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون الفة للتأنيث بل تكون له تارة
 فنقصر كرضوى وسلمي وقد تعدا لعواء احد منازل القمر ويقصر ايض واللاحاق
 اخرى كعلاقات بالتاء وصافية الوجهان ارطى لشير يدغ به وعلقى لبت وتبرى

ري

بمعنى متواترين فنونها جعل الالف للالحاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث
فعالي بضم الفاء ويحكي اسم الحباري وسماي وجمعا كسكاري قيل وصفة
لمفرد كجمل علاري بعين ودا لهما ملتين اي شديد ومنها فعلى كسهي اي
بضم الاول وفتح الثاني مشددا فعلى كسبطري اي بكسر ففتح فسكون
مشية فيها تختروا ودفق بهمالة ففاء ففقاء بوزنها مشية بتدقيق واسماع
فعلى مصدر اي بكسر فسكون ولم يطلقها المصنف بل قيدها بالمصدر والجمع لانها
في غيرهما لا بعين كونها للتأنيث بل تكون للالحاق ان نونت كعربي للرجل الذي
لا يلهو انظر الاشموني ظر يابظاء مسألة قرأ بوجه ظر يان بفتح فسر
او بكسر فسكون تنفسوا ذراي فيجعل فسوه سلاحا يحترزه فلا يقر به احد
الاه ارسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الابل لنقارها من فسوه ويدخل حجر
الضبت فيفسوه عليه ثلاثا فيغشي عليه فيأكله واولاده وكجلى بمهمله فجم
جمع جملة بفتحات اسم طائر فصيلا اي بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح
قصره على السماع ولم يحكي الهم مصدر الحشيتي مصدر حش اي طلب بشدة على غير
قياس وجعله في التسهيل من الممدودة ايضا تخصيصا للاختصاص وبخبراء
للغنى ويقصر ان فعلى بضم الاول وشد الثالث فعلى اي بضم الاول
وفتح الثاني مشددا ومنه قبيل على نوع من الحلوى يسمى الناطف وتغيزي للغنى
ولم يسمع منه مع الممدودة الا قولم هو عالمه يرخيلانه اي بأمره الباطن ل
فعالي اي بضم الاول وشد الثاني ومنه الحباري المعروفة وتخفف باؤها ويقا
خبزة مثلت العين حال من افعلوا واصافته لفظية فلا يتعرف بها
ومطلق العين حال من فعالي ومطلق فاحال من ضمير اخذ الرابع
الى فعلا اي غير مقيد بحركة كدنية هطلا الديمة مطر بلا رعد ولا برق
محاب هطلا اي بكسر الفاء ويقال هطال بشدها روعا قيل بالراء والعين
المبجحة من راء الثعلب ذهب يمنة ويسرة لكن في الصحاح من باب العين
المهمله والرومان النوق الحديد القواد وكذلك الفرس ولا يوصف به
المذكرا وهو الموافق لتفسير الشامل عليه قدبر تهطل هطلا كتصير

نصراً وهطلاً نابغاً وتفظاً لا يفتح المشناة فوق مثلث العين اى مع فتح العين
 ومنها فعلاً اى بفتح فسكون ففتح لانتى العتارب اى ولكان اى
 ومنها فعلاً اى بكسر الفاء كقرضاً بضم الاول ويجوز في ثالثة الفتح والضم
 يقال تعدا لقرضاً واذا قد على قدميه واليه والصق بطنه بفخذه
 بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من محرة بوزن عنبة جمع محر كالمصباح
 فعلى بكسر الفاء واللام وسكون العين فعلاً مطلق العين اى مع فتح الفاء
 دبو قاء بدل المهملة فموسى ثرقاف للعدوة بفتح المهملة وكسر المعجمة هي الفضلة
 العليظة برائده بفتح الواو والراء والتسين المهملة في البريساء اى محله
 وكثيراً بالثالثة اضم ليزركا في الفارضى مطلق الفاء اى مع فتح العين خيلا
 بضم المعجمة وفتح التحتية جنفا بفتح الجيم والنون والفاء وسير بكسر السين
 المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى بنت اىضاً والله سبحانه وتعالى اعلم
 قال الجار بروى هيا نوعان من الاسم المتحرك فلا يطلق
 اصطلاحاً على المنبى ولا الفعل والرفى كما يفيد تعريفه وقولهم في هؤلكم ممدود تسع
 او على مقتضى اللغة كقول القرأ في جاء وشاء معدودان اهرير وعليه اطلاقها على التي
 التائت اطلاقاً شائعاً كالالف المقصورة والمدودة كما يطلقان على الاسم المشتمل
 عليها كجلى وصحراء ويبعد انه ليس حقيقة عرفية الا ان يستشيان من غير التمكن فتأمل
 ثم ما قيل ان تعريف الشيشملا بنوح جلى وصحراء مع انها قد تقدمت قبل فذكرها ثانياً
 تكرر يرد بان ذكرها السابق من حيث التائت ودخولها هنا من حيث المد
 والقصر فلا تكرر على ان ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكراراً فذير اذا اسم
 اى صحيح وكان ذانظير اى من المعلن وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب
 الفتح ولم يمثل نظيره من المعلن كفعل بفتح فكسر وفعل بضم ففتح وقوله بكسر
 فسكون والثاني بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بنقدير العاطف
 كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح اعم من كونه صحيحاً او معتلاً او قو
 كالذما مثال للمعتل من هذا النوع ولم يمثل لصحبه عكس النوع الاول وانما قد زينا
 العاطف ولم نجعله مثلاً لقوله فلنظيره المعلن اى كان الاسف مثال للصحيح كما قاله

مطلب
 المنصور
 والممدود

واقروه لئلا يوهم انه نظير لاسف وليس كذلك فتدبر وانما حصل ان الذي يستوجب
 فتح ما قبل اخره فيكون معتله مقصودا انواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين اما من في
 التصحيح والمعتل الاول مصدر وفعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتحين وقد
 اشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع ففلة وفعله على فعل او فعل
 وقد صرح به واقصر على تمثيل معتله بالذم ما فيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول
 غير الثلاثي ككروم ومترم فان معتله مقصود بفتح ما قبل آخره كعطف ومصطفى
 ومنها افعال سواء كان للتنفصيل كاقصى نظير افضل ام لا كما عي وكاحمر ومنها جمع
 فعلى بالضم انتهى افعال على فعل لكبرى وكبر ونظيره قصي ودنا جمع قصوى ودنيا
 وغير ذلك حرف اعراب من اضافة المل للمحال فيه لان الالف محل الاعراب
 لانفسه وهذا التعريف لما يعم القياسى والسماعى وكذا تعريف المددود والآق
 بخلاف تعريف المتن فقاصران على القياسى منهما نحو يرضى هو خارج ايضا بقوله
 لازمة لان الغنة تذهب للجرم المبنى اى سواء كان اسما كاذ او متى او فعلا كرمى
 ودعى او حرفا كعلى والى فكل ذلك لا يستعمل مقصودا اصطلاحا المبنى مثل الاسماء
 الخمسة لذهاب الفهارقا وجر الايقال الف المقصود تذهب اذ انون فلا يكون
 لازمة لان المحذوف لعله تصرفية كالثابت قياسى هو وظيفة النوى والسماعى
 وظيفه الفوى الذى يسرد الفاظ العرب ويفسرها كل اسم معتل الاولى محل
 لان المعتل ما فيه حرف علة غير ام لا والمحل هو غير المغير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف
 بالقصر الا بعد تغييره مثلا واما قول المتن العلة الاخر فالأولى فيه المعتل لانه
 هو الذى يصح فيه تعليق ثبوت القصر اما المعتل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى
 لتعليقه باذا فتأمل جوى جوى بالجيم كرفع فرحا وضوا الحرقمة من حزن او عشق
 فان نظيره هو المراد المناظرة فى الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص
 الوزن مربة بالراء هو الجدل ومهدية بالذال السكن قرب بالكسرة والتان
 بالضم على ترتيب ما قبله وما استحق اى من التصحيح والفت مفعول وقف عليه
 بالسكون على لغة بيعة وقوله فى نظيره اى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا
 تصرف بعد الف ذائنة قلب هرق نحو حمراء فهو داخل فى تعريف الشك المتن

لما سياتي كما أي فلا يمتعي مدورا كما نص عليه الفارسي لعروض مثل لان الفه
بدل من الواو في موه لازائدة وأبهمتين بينهما الف وكذا آة كجار وجامه
وافظر ما اصل الفهما كل معتل نواي معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور
القياسي يقتضيان ان نحو جلي وصحراء من السماعي لا القياسي لانها ليسا
معتلين لها نظير من الصحيح لزيادة الفهما على بنية الكلمة بخلاف الف المقصور
وهي في الممدود القياسيين منقلبان عن اصل كما لا يخفى وقد يتوقف في ذلك
وسياتي من الفرما يصح بأن نحو صحراء من الممدود قياسا التران يقال المراد
هنا القياسي غيرها التقدم الكلام على ما يفقسان فيه من الاوزان فيتم
وارتأى بوزن افتعل من الرأي اي التديري قال ارتأى في امر ارتأوا اذا
تدين واصله ارتأى ارتأيا كما فتنل اقننا لا قلبت بآء الفعل القا لانفتاح ما قبلها
وتأيد المصدر هجرة لتطر فيها اثر الف رائدة وكذا مصدر اخر مثله مصدر
فعل بالفتح يفعل بالضم ذالا على صوت او مرض فان قيامه فعال بالضم
كقراء لصوت ذوات الحذف وتقاء مثلثة فحج لصوت الشاة ومشاء لاظلا
البطن ونظيرها من الصحيح بعام لصوت الظبي وداو ولد وركن الراس وكذا
بمصدر فاعل كوالى ولا وعاذى عدا كصارب ضرابا وقاتل قاتلا وغير ذلك
والعامة النظير مبتدأ خبره بنقل وذاقصر وذامد حالان من المستكن
في الخبر اي العامة النظير ما نحو بنقل حال كونه ذاقصر ونحو فيه تقدم الحال
على عاملها الظرف ومرها فيه كالحج الخلف ونسمر رب فالحج ايمهلة فحج مقصور
لا غير والحج ايمهلة فحج مدود لا غير لكن قصره للوزن فمن المقصور والسماع
اذ اي لانها ليس لها نظير من الصحيح مماثلها في جميع الاوصاف من الوزن والمصدر
او الجمعية او الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعب جمع عليه اي في الجملة
وله فقد منعها الفرما له قياس يوجب مد كقغلاء افعل وقرده السماع
قصر الممدود اي لانه يرجع الى الاصل وهو القصر كقوله لا بد من صنعها
وان طال السفر بالله انزيا للتبسيه ولك خبر مبتدأ محذوف اي لك شئ
ومن البيان كذا في الصبيان وفيه نظر لعدم ملائمة المعنى فالعلم انه كقولهم

بالماء والعشب تجب من كثرهما فيا واللام للاستغناء استعمالا في التعجب مجازا
 ومن توبيان للكاف كقوله فياك من ليل كانه قيل احضريا تمليتعي منك
 فالنادى في الحقيقة هو الكاف قدبر والشيشاء بمجتمين اولاهما مكسورة
 بينهما تحية هو الشيش اي الثمر الذي لم يشتد جبهه وينشب بفتح الشين اي يتعلق
 والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق والهاجم لهاة كحصى
 وحصاة وهي لحمه مطبقة في اقصى سقف الحنك وانزلتم

طلب
 كيفية تشبه المقصور
 والمردود
 تصحيحا
 ٢

• اقصر عليها الموضوع تشبته غيرها وجمعه وان كان هذا الباب يعقد
 للتشبية والجمع مطلقا وتصحيحا لما تميز محمول عن المضاف اليه اي وكيفية تصحيح
 جمعها او حال من جمع اي مصححا ولم يذكر تكسيرها لان له بابا يخصه رابعة
 اى اى سواء كان اصلها ياء مكسبة من سعيت او واو كما ذكره قلت ياء
 اى لسكونها مع علامة التشبية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذرها
 يلبس المتى عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلت ياء في
 غير الثلاثى رجوما الى اصلها في نحو مسعى كارجعت اليه في خوفتى وحمل على
 الفعل غير الثلاثى في نحو ملئ لرد الواو فيه الى الياء كالهيت واصطفيت من اللؤلؤ
 والصفو كما سياتى في قوله والواو لا ما بعد فتحها انقلب واما في الجاهد الذي
 اميل فلان الامالة في المفرد نحو بالالف نحو الياء فرددت اليها في التسمية اتمام
 ميل فلم يلاحظ فيه لياء اصلا فرجع الى الواو . مجهولة الاصل هي التي في حرف
 او شبهه كما يؤخذ من مثاله بتعا ابن الحاجب ولظاهر ابن المص وجعل المراد
 الفها اصلية ومثل مجهولة الاصل نحو الداد البين منملتين كالفتى وهو اللؤلؤ
 قال لانه لا يدري اهي عن واو او ياء اهاى لانه ليس له اصل يرجع اليه في الاشتقا
 ق وليست اصلية لان الف الثلاثى العرب لا تكون اتم منقلبة عن احد هما
 والظن في الف موسى ونحوه من الاسماء الالغمية انها من الجهولة بمعنى انه
 لا يدري اهي زائدة تكمل ام اصلية ام منقلبة وموسى الحديد قيل بوزن جلى فالله
 زائدة للتأنيث وقيل مذكور بوزن مفضل من اوسيت راسه حلقته فالله عن ياء
 افاده في الصحاح في متى علما قيده هنا وفيما ياتي لانه قبل العلمية لايشي

ولا يوصف بالقصر لبيانه ونحوه لئلا يمتد وكسائه وحياء عطف عليه ويواو
 خبره وقوله صح اي لغيره وجوبا فلا يجوز ابدالها كعلبا وبكر العين المهملة هي
 عصية العنق واصلها عليا بزيادة الياء لالحاقها بقراط من فقلت همزة لتطر
 اثرالف زائدة في المحقة بكسر التاء لانها الحقت مدخولها بغيره وانما ترجع
 قلبها الشبه بها بالف حمراء في انها بدل عن حرف زائد وابقاء الهمزة اذ ائ
 لقر بها من الاصله بابدالها من اصلي قرأه هو الناسك المتعبد ووصاء
 هو الوضئ حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضئ كظرف
 الخوزي يقع المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشبهة فيهما تناقل وتجتز
 وهو مثال للمقصود في جمع ائ حال ارادته على حد الشئ ائ طريقة
 في الاعراب بحرفين وسلامة بناء واحد وحذف نونه للاضافة وهو جمع
 المذكور السالم مشعرا حال من الفتح او من فاعل ابق وان جمعه ائ
 المقصود فالالف مفعول اقبل وقلبها مفعول مطلق نوعي ائ اقبلها
 قلبا كقلبها في التنثية وقاء بالمد مفعول اول لالزمن بهمزة القطع مفتوحة
 لان من الزم الرباعي وذي التاء بالقصر مضاف اليه وتخيية ائ ازاله مفعوله
 الثاني اذ جمع الصحيح بهذا والاثان بعده زيادة على المتن وتركها
 لاختصاص هذا الباب بالمقصود والمدود ولما كان جمع المدود بالواو
 والنون وكذا بالالف والتاء كثنينته سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصود
 لمخالفة ثنيتينه وضم ما قبل الواو ائ في الرفع وانما يبقى الكسر مشعرا
 بالياء المحذوفة كفتح المقصود لتقلبه ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة
 وكسر ما قبل الياء ائ في النصب والجر والمراد بقاء كسره لانه مكسور قبل الياء
 وقيل يكسر كسرا جديدا لتناسب الياء الواو في اجتراب حركة ما قبلها وهو تكلف
 قاضون اصله قاضيون بضم الياء واصل قاضين قاضين بيايين
 لولاها مكسورة حذفت حركتها وانما الثقان ثالي اللساكنين ثم ضمت متاد
 الاول لمناسبة الواو وبقي كسره الثاني لمناسبة التاء او يقال في الاول نقلت ضم
 الياء الى الضاد بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء للساكنين مصطوفو

اصله مصطفون بواوين اولاهما مضمومة لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية
 واو الجمع واصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة قيا قلبت واو الجماعة
 لتحرها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف للساكين وبقيت الفتحة وليلا عليها
 وما قيل ان الواو الاولى تقلب اولايا وتطرفها بعد اربعة فيصير مصطفون
 ومصطفين ثم تقلب الياء الفارم ودوبانه تطويل بلا طائل اذ الحاجة الى
 الياء هنا بل تقلب الف من اول الامر بخلافها في التنبيه وجمع المؤنث فقلبت
 ياء للاحتياج الى بقائها فيها لما مر انفا قلبت الفه اى في حكمه كتنينه سواء
 وكذا جمع الممدود والمنقوص بالياء والالف فلما حكم تنبيهها واما الم يثنى
 عن ذكر جمع المقصور بذكر تنبيهه كالممدود لا خلافا حكمه في جمعي التصحيح
 كما علمت بخلاف الممدود واما المنقوص فليس الباب له على مؤنث قيد
 به لان الجمع بالالف والياء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم
 مؤنث او مصغر غير العاقل او وصفه كما مر في فتاة بالقاء والياء والثنا
 فوق لقول الش في جمعها قيات بالياء اما جمع فتاة بالقاف والنون اى
 الرج او حفرة الماء فتنوات بالواو كما في التصحيح والسلام العين اى من الاعلال
 والتضعيف كما سياتى وهو مفعول اول بانل اى اعطى والثلاثى نعت
 واما حال منه واتباع مفعوله الثانى وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول
 وقاء مفعوله الثانى وبما شكل متعلق باتباع والبا بمعنى في وعاش فاعل
 شكل ضمير القاء وذكره لتأولها باللفظ ومتعلقة محذوف اى شكل في صلة
 ما جرت على غيرها وحذف العائد المجرور بما الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى
 ومتعلقا وهو نادر كما مر في الموصول اى اعطى الامم الثلاثى التسالم العين اتباع
 عينه لقائه في الحركة التى شكلت بها القاء ان ساكن العين مؤنثا لان
 من فاعل بد العائد للتسالم العين وبدا فعل الشرط وجوابه محذوف اى فانله
 ما ذكر ومختما حال ثالثة ومجرد اعطف عليه وسكن التالى اى العين التالى
 وغير مفعول التالى او مجرور باضافة اليه اتبعت عينه اى وجوبه في مقصود
 القاء وجوز ان فى مضمومها ومكسورها فا لامر في المتن مستعمل في الوجوب والمجوز

بدليل البيت الثالث جفنة كقصبة وزنا ومعنى جمل يضم الجيم وسكون
 الميم اسم امرأة التسنكين والفتح اي مع الاتباع ففي مضموم الفاء ومكسور
 ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو او فيمتنع الاتباع كما ذكره
 بقوله ومنعوا اذا ما مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صححا كان كجفنة او ن
 كظبية وظبيات وجوز في التسهيل تسكين المعتل عن مفتحا هو ضربا
 ضرب قبل عينه حركة بحانسة لها كثارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب
 قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع هذيل والاسكان غيرهم وسيذكر هذا
 في المنتهي ليقوم وكذا يخرج بالصحح العين مضاعفها بحنة بالفتح وهي البستان
 او بالكسر وهي الجنون والجن او بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع
 ومنعوا اذا اشار الى ان الاتباع الكسرة والضمه شرطا آخر غير الخمسة المنقذة
 وهو ان لا تكون اللام واو او في اتبع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح
 والاسكان اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتبع الضمة اذا كانت اللام واو او
 كخطوة واتبع الكسرة مع الياء كحجة وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين
 قبل الياء في حيات كالم يبالوا بضمين قبل الواو في خطوات ذروة بكسر
 الدال المفتحة اعلا الشئ وزنية بضم الزاي وسكون الواو حفرة الاسد والجرود
 مثلت الجيم مع سكون الواو الاتي من ولد الكلب او السبع ونادر
 خبر مقدم عن غير وحملت زفرا في جمع زفرة وهي خروج النفس بانين
 وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد الميم فيهما عن غيرها وبيان تثنية
 يد بمعنى القوة للتاكيد والله سبحانه وتعالى اعلم لم يتعرض
 طائفة من النحاة قال الحويري لفساد السنة العامة الا في الجمع فلم يحج للتثنية
 عليها لان النحوا وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجمع مرجعها السماع
 فالاولى بها كتب اللغة التي تثني عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض
 المتأخرين اكثر الجوع سماعي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليجل عليه
 ما لم يسمع جمعه افادة في النكت افعلت مبتدا وافعل وفعلة وافعال
 عطف عليه وجموع خبرها واثلثة الاول غير مضرورة للعلمية على الفنون

مطلب
 جمع التفسير
 م

ووزن الفعل في الفعل ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون افعلة
 للضرورة وثبتت هي ثم العاطفة اثنتا بالياء المفتوحة في لغة واصلها السكون
 فان قلت مجموع جمع كثره واقلة احد عشر فكيف اخبر به عن اربعة قلت
 لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان مجموع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس
 لمفرد جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي او يجري على مذهب السعد الآتي
 بتغيير اى لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل او الزيادة او غيرهما من اقسام
 التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لاحقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد
 بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء للالة او البسيطة فتقيدان التغيير له
 دخل في الدلالة على الجمعية ومع فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالة التمام على الجمعية
 ليست بتغيير مفرد هابا بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزوما التغيير بذليل
 ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه الموثق واما نحو صنون
 فزيادة لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعية ليست بها بل بالتغيير وخرج
 ايضا نحو قاضون وجنات بالقول لادخل تغييرهما في الجمعية بل هو للاعتقاد
 والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع الموثق ان نحو حنا
 تكسير فندبر كقولك للمفرد والجمع هذا مذهب من واختار في التسهيل
 انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يجعل على يجب
 يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا او اسما لانهم يشوه مراد ابيه المفرد
 فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما
 بثنية المفرد وعدمها ولم يأت مثل ذلك الا سبعة الفاظ في الاستثنى وحوار
 الى العشرة الغاية داخله بقرينة ما بعد على ما فوق العشرة فهما
 مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدأ كل منهما بثلاثة وانتهى
 القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدا ان بدأ لانتهاء وعلى هذا الذي ينو
 عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة
 لا بالنيابة وبذلك يندفع ما اورده القرافي على قول الفقهاء فيمن اقر بدارهم
 انه يقبل بثلاثة من انه جمع كثره واقلة احد عشر فكيف يقبل المجازع كما كان

الحقيقة ويدفع ايضاً بان دراهم ليس مجازاً في الثلاثة لانه ليس لفردده جمع قلته
 اما غوثياب ماله جمع قلته فينعين فيه الجواب الاول مجازاً اي ان وجد الجمع
 للفرد كما سيأتي من امثلة التكسير خرج جمعا التصحيح فهما المطلق الجمع المحقوق
 في الكثرة والقلته بل انظر الى خصوص احدتهما كما استظهره الرضي بتعالين خرو
 فيضلم ان لهما حقيقة بالاشترك المعنوي كحيوان للانسان والفرس واللفظي
 كما توهم وقيل هما للقلته حقيقة وللکثرة مجازاً واعلم ان مجموع التكسير ثمانية
 وعشرون منها للقلته الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكلها
 في المتن الا فعلى بالضم كسكاري كذا في الفارسي والقلته والكثرة انما يعتبران
 في نكرات الجمع اما معارفها بالواو والاضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس
 او الاستغراق وبعض ذي اي وبعض موازبات ذي يفي بكثرة ووضعاً
 تمييز محمول عن الفاعل على الظاهر اي يفي وضعه وقوله والعكس جاء اي وضعاً ايضاً
 بان تضع العرب احد البتائين صالحاً للقلته والكثرة ويستغواب عن وضع
 الآخر فاستعماله مكان الآخر ليس مجازاً بل حقيقة بالاشترك المعنوي وتسمى
 ذلك بالنيابة وضعاً كما جعل جمع رجل بكسر فسكون ورجل في جمع رجل بضم
 الجيم فانهم لو وضعوا ابتداء كثره للأول ولاولة للثاني فان وجد البناء للفظ
 واحد كفلس وفلوس في فلس واثواب واثياب في ثوب فاستعمال احدهما
 مكان الآخر مجاز كاطلاق افسس على احد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة
 في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلته وضعاً
 بالصفي بضم الصاد وكسر القاء جمع صفاة وهي الصخرة الملسا واصله صنفو
 كفلس قلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسرت القاء لمناسبتها فيه نظراً
 اذ لم يمل جمع قلته بابل فالواضع على افعال ايضاً كما في الصحاح فكان الأولى
 حذف الاء ان يجل قوله والعكس جاء على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فنشبه
 النيابة في الاستعمال وبعد ذلك فنيابة جمع الكثرة عن القلته وضعاً او استعمالاً
 انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر قد سبق انه متوايه قد ذكر اي المص اذ لم
 تسبق النيابة وضعاً بل ذكر الشرح المجاز فقط وفي نسخ قد يستوفى وهو الصواب

لفعل اي بفتح فسكون صح عيناى وقاؤلم يُصاعف وكان عليان
 يزيد ذلك فان افعل لا يطرأ في معتل الفاء كوعد ووعد ووقت ووكر ووصف
 ووقف ووهم لتقتل الضم بعد الواو ولا في المضاعف كجد وحد ووروشق وقد
 وفذوم وفن وشذ من الاول وجه واوجه ومن الثاني كف واكف بل قياسها
 افعال كاو عاد واوقات وكاجداد وارباب واقداد وكثيرا ما يجي الثاني بجمع
 الكثرة كجدود وحدود وقدود وقدنبه في الكافية وشرحا على استثناء هذين
 نعم ان اريد بصحيح العين ما ليس معنلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح
 لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة يجعل نائب فاعله يعود على افعال
 ومفعوله الثاني قوله للرابعي وقوله ان كان اي الرباعي والعناق بفتح المهمله
 انثى المعسر صحيح العين اي سواء صحت لامه ايضا كما مثله واظب
 بفتح الهزرة وكسر الواو اخرة متوننا ومثله ادل واجروا ثم جمع دلوجروا ثم
 واصها ادلو واجروا واموبضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلنا للقلب الواو
 ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم اعمل كقاض واصل امه
 بفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء في تقديره لان انفصال جمع على افعال
 صبيان وفي الصحاح اصل الائمة اموة بالتحريك لجمع على ام وهو افعال كائيق ولا يجمع
 فعلة بالسكون على ذلك اهو ولعل الاول هو التصواب فيقول هذه اظبه وادل
 وام ومرت باظب وادل وام ورايت اظيبا وادليا واميا كما تقول في قاضي
 لاستعمال هذه الصفة انما افاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الائمة
 ينقاس فيها افعال وشذعين واعين اي قياسا لكثرة استعمال اولهم
 تقيض من الاعم وتلذا الاعين لكل اسم مؤنث اي بغير علامة لا نحو
 محابة وخرج بالاسم الصفة كشيء وبالمد نحو ختصر وغير ما افعال او غير
 مبتدأ خبره يرد وبافعال متعلق به ومحملة افعال فيه مطردة صلة ما ومعن الثلاث
 بيان لغير مشوب بتبعض فصول منها او من ضميرها في يرد للبيان لما
 لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه افعال يرد بافعال فيصدق بالزائد
 على الثلاثة مع ان افعال فيه معاني كشهيد واشهاد وشريف واشراف

وجاهل واجهال وعدو واعداء واعلم ان اوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب
 بثلاث فأتى في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين
 وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطردها فيها افعال وهي
 فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على افعال وكذا فعل
 المعتل العين كتوب واخواب فالحجة عشر صور يشملها قوله وغيره وقد مثل التثني
 جميعها الة فقل بضمين كعق واعناق وفتح ككسر ككف واكاف ويزاد عليها
 فعل المعتل الفاء كوه فيطرده فيه او هاء ويدخل في اطلاق المص ان ما عدى
 فعل بفتح فسكون يجمع على افعال صحيحا كان او معتلا حيث فصل فيه دون
 غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخ وشتم فلا تجتمع على افعال بل نحو هذين
 يجمع على فعال كما يعلم ما يأتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وحرار
 وغالبها اشارة الى استثناء صورة ما دخل تحت قوله وغيره وهي فعل بضم ففتح
 فجمع على فعال قليل كما مثل الشاي شاذ والغالب فيه فعلا ان بكسر فسكون وهو
 من جموع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك على قوله وغيره كتوب
 مثال للمعتل من فعل وكل امثلة فتح الفاء بقوله وجمل بالجيم وعضد كمن
 منه كسر العين ككف وترو مثل لكسور الفاء بحل وغب وابل وضم العين فيه
 مهمل كما لم يذكر لضموم الفاء الة قفل وبقى عنق وسيأتي صرد وكسر العين
 منه قليل كما مر هذه امثلة الثلاثي وابل اصله ابال بهرتين ابدلت
 الثانية الفاء الصحيح العين اي والفاء وغير المضاعف كما مر كفتح واقرا
 مثله زندا وازناد مرقطائر فوق العصفور نصفه ابيض ونصفه اسود
 اكله حرام على المعتداه سبوطي ونفر بالنون والعين المعجمة طير كالعصفور
 احمر المنقار والانتى نغرة كهمزة واهل المدينة يستونون البليل في اسم مذكر متعلق
 باطرده وكذا عنهم وبمد صفة لاسم وثالث صفة لمد او مضاف اليه وافعله مبتدأ
 غير مصروف للعلمية والتأنيذ وتونونه يفسد الوزن وكذا تصحح همزة بل ينقل
 فتحها التسوين ثالث واطرده خبره والزم بفتح الزاي اي الزم افعلة في
 فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونها مصاحبي نو واثار بذلك الى ان مائة

ياء وواو من الرباعي المذكور كغيف وعمود وما مدته الف وهو غير مضاعف
 أو معتل كقذال ينقاس فيه غير افعلة ايضاً وهو فُعَل بضمين كما سيذكره اما
 ذوالالف المضاعف والمعتل فيلزم فيه افعلة جمع لكل اسم نحو القيود
 اربعة فتى انفى احدها في كلمة فلا تجتمع على افعلة وشذ من الصفة شحج واشحة
 وقياسه اشحاء وشحاج ومن المؤنث عقاب واعقبة وقياسه اعقب وعقب
 بضمين وعقبان ومن غير الرباعي قذع واقذعة وباب وابوبة والقياس
 اقداح وابواب وما ليس من الثلاث نحو جائر واجوزة وهي الخشبة الممتدة في اعلا
 السقف والقياس جوائز نحو قذال بالقاف والذال المعجمة كسحاب مجمع
 مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية المضاعف هو
 من الثلاثي ما كانت عينه ولاه من جنس واحد مجردا كان او مزجدا كبتا
 بموحدة مفتوحة وتآئين فوقيتين الزار ومناج البيت واصل ابنة ابنة فلتملا
 اجتمع متلان نقلت كسرة اولها الى البناء قبله ثم ادغم ومثله انعة والزمام في الا
 الحيط الذي يشد في البرة وفي الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي بالمقود
 نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل في انف البعير تكون من صفر وضو
 والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم انف البعير واما الخرامة فهي
 من شعرو بهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخرامة او سماعي قبله
 يقع القاف نوع من الثياب واصله قبا وبالواو الك في المصباح كانه من
 قبوت الحرف اقبوه اذا ضمته اى عند النطق به سمي بذلك لانه يضم على البد
 فكانه المسمى الآن بالقفطان وقتا وبكسر الفاء وبالنون ما حول الدار
 واصله فنأى بالياء فعل نحو اى يضم فسكون لكن يجب كسرة فائه في
 جمع ما عينه ياء كبعض في ابيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم اى
 ويكثر في الشعر ضم عينه ان صحت هي ولاه ولم يضاعف كقوله وانكرتني
 ذوات الاعين النجل بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض ولاه كعي اوضوعف
 كغز بالعين المعجمة لم يجز الضم وفعلة بكسر فسكون مبتدأ خبره يذكر وينظر
 متعلق به وجمعا مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في المجموع لرد قول

ابن السراج بان اسم جمع لا جمع لعدم اطراده والاولى تقديرا بحرف البيت على صدره
لشئواي جمع القلة في وصف يكون اثنان فافعل وفعلاءج وصفات
متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين ثمانع في الخلفة لاخصاص
المعنى بأحدهما كما كروا ذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي مهملة فقاء التي
يجتمع في فرجها شئ ويشبه الادرة للرجل فينعيان فيها كروا در ورتق وعقل بضم
فسكون اما اذا انفردا فاعل عن فعلاء ثمانع في الاستعمال لا في الخلفة كرجل
آل لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز اذ لم يقولوا العجز ولا الياء في اشهر اللغات
مع صحتهما معنى فنقضى اطلاقه هنا قياسه فيه ايضا كعجز والى وهو مانص
عليه في الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه وفعل بضمين مبتدأ
خبره لاسم وبمد صفة اسم والياء للمصاحبة وبجمله قدره بصفة مد واعلا لا
مفعول مقدم لفقد وفاعل ضمير اللام وبجمله صفة لها في الاعمال في
الاستعمال الاعمال الغالب المطرد وذو الالف تائب فاعل يصاعف وهو ^{الاستثناء}
من قوله يمدو بالخارج متعلق بخذوف متصيد من المقام اي يشترط في ذي الالف
عدم المصاعفة في الاستعمال الاعمال فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعمال بل في النام
اما غيره فلا فرق فيه بين المصاعف وغيره وفعل جمع اي بضم ففتح
وفعلة بضم فسكون ونحوها بجر عطفها على فعلة ولفعلة اي بكسر فسكون
وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل اي بضم ففتح وهو مطرد في كل اسم خرج
الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فاعل بمعنى فاعل كصبور وصبور وغفور و
غفور وخر وشد نذر في نذير وصنع في صنع بفتح المهملة وتخفيف التون هي
المرأة المثقنة ففي مفهوم الاسم تفصيل وخرج بالرباعي غيره كثار وقطار وبالمد
الحالي منه وشد نزع ونمر ويكون قبل اللام خودائق وبصحة اللام معتلها
كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تشكين عين هذا الجمع ان
كانت واو التقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك اما غير الواو فيجوز ضمها
وتشكينها سواء صحت كقذال وقذال او كانت ياء كسيال بكسر المهملة لتشكينها
وسيل لكن ان سُكنت ياء وجب كسر ما قبلها لما مر في بيض ومنع تشكين المصاعف

كسر ر و سر بين المذكور المؤنث يؤخذ من هنا مع تمام ان نحو قضيب
 وعمود وقدال من المذكور ينقاس فيه كل من افعلة وفعل ونحو عناق وزراع من
 المؤنث ينقاس فيه كل من افعال وفعل وكراع بضم اوله وهو مستندق الساق
 من العنق والبقر يذكر ويؤنث ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفا باو افظاء
 مشالته ثرفاء كما في الصحاح وفي المثل اعطى العبد كراعاً فطلب ذراعاً يضرب لمن
 اعطى شيئاً لم يكن يرجوه قطع في اكثر منه والكراع ايضاً اسم لجماعة الخيل وتمثله
 بذلك بتعالته الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء مفتوحها ومكسورها
 كما هو ظم اطلاق المص هنا لكمة ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح
 فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب وينقاس في كراع اكرم باعتبار تأنيثه
 واكرعة باعتبار تذكيره فتأمل نحو عنان بكسر العين المهملة ما تقا ذب الدابة
 وبفتحها السحاب وقياسه اعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها وبجيمين
 العظم الذي ينبت عليه الحاجب لاسم على فعلة اي بضم فسكون خروج
 الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذرجل صمة اي شجاع باصل ونهم
 نحو كسرة اي بشرط كون الاسم تاماً لم يحذف من اصوله شئ يخرج بالاسم الصفة
 كصغرة وكبرة وبالتمام نحو رقة للفضة فان اصلها ورق بكسر الواو وحذفت قاءها
 وعوض عنها التاء فلا يجعان على فعل وشذ من الاول رجل صمة اي شجاع وهم
 وامرأة ذريرة اي حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه اهل هذين الشرطين
 لان فعلة لم تكن صفة الا نادراً في الفاظ ذكرها ابن السيد في المختص بكل
 منها بعضهم واما رقة فليس لان على فعلة في نحو راق متعلق بخذوف يذل
 عليه اطراد لانه لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدا
 خبره ذوا اطراد اي فعلة ذوا اطراد يطراد في نحو راق على فاعل صحيح اللام نحو
 خرج نحو سيدي برو خبيث وناعق فجمعها على سادة وبرة وخبثة وتعتقه شاذ
 اشتموني فعلى لوصف اي بفتح فسكون وزمن وهالك بالجر عطفا
 على قبيل وميت مبتدا خبره فن بكسر الميم اي حقيق او زمن وما بعد مبتدا خبره
 فن لكن يتعين فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح ويستوي فيه الواحد وغيره

قاله المكوذي وفي قول الشماخي ومجمل عليه اعميل الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد
 في القافية فالاولى كسر ميم خبرا عن الثلاثة لتاؤها بالمذكور او خبرا عن زفين
 وحذف خبرا بعد دلالة عليه او عكسه على هلاك احدى او تشتت ليدخل
 اسير واسراء ما اشبهه اى في الدلالة على الهلاك او التوجع وذلك سنة
 اوزان الاربعة في الشواغل كاحق وحمقا وفعولان كسكران وسكرى و
 قرأ حزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل
 كس اى عاقل ورجال كيس وسنان ذرب اى حاد واسنة ذرب اى قيل والتوجع
 اما في نفس الموصوف او غيره ليدخل احق وسكران لانها يوجعان غيرهما وفيه
 انج يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعله لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى
 قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق ان يوجع نفسه
 وادخلها الموضع بقوله ما دل على آفة قال شارح وهذا ان الوصفان محاد على انقضى
 كيت اصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعمل بتقدير اليد على العين المبكورة
 وقيل غير ذلك لفعل السماء اى بضم فسكون وفعلة بكسر فسفتح فيج بالاسم
 الصفة كحلو ومر وبصح لاما نحو عضو فلا يجعان على فعلة والوضع مبتدا
 خبره قلله اى ان وضع العرب قلل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح
 مع مسكون العين فيهما كما يقضيه صنيع الشماخي وقدم الاستوفى المنفوع وهو اولى
 وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم اى بكونهما اسمين صحا لاما فالمعتدل كظي ونحي
 لا يجمع على فعلة اصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع انه يقبل في الاسم ايضا
 تمييزا للقليل من المتسع والناذر قرط بضم القاف وسكون الراء فطاء ومهمل
 ما يتعلق في شئ الاذن وقد بكسر القاف وضمها بضمها سبق قلم في
 الصحاح القرود واحد القرد وقد يجمع على قرود كقيل وفيه غر بفتح المعجمة
 وسكون الراء فالهملة نوع من الكهانة وصكى كسر العين صحاح وفعل بضم
 القاء وفتح العين مشددة فيما ذكرنا بشد الكاف اى في خصوص المذكور
 واذن بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال والفتحة للثنية
 في وصف خرج الاسم كحاجب العين وجارية البيت وهي الخشبة المعترضة في وسطه

فلا يجعان على ما ذكرنا حاجب بمعنى مانع وجائرة بمعنى تارة فيجعان لانها
 وصفتان على فاعل نحو صائم وضوأم افاد قيد التذكير الذي في المتن بسكون
 عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل لمذكر نحو صائم نحو وهي اولى غزاة
 بضم المعجمة وشد الزاي منونة واصنله غزى كعذل قلبت الياء والقوا وحذف اللين
 وسراء بشد الراء ومدودا اصله سترى قلبت الياء همزة لتطرفها اثرالف زائدة
 ويجوز في كل منهما المد والقصر فعل وفعله بفتح فسكون فيها وفعال
 بكسر الفاء وجملة ما ذكره اربعة عشر وزنا يطر في ثمانية منها ويشيع في خمسة
 ويلزم في واحد نحو ضيف وضياف اى وضبيعة وضياع وقل ايضا فيما فاء
 ياء كما في التسهيل كيعار في جمع يعر ويعرة بالمهملة وهي الشاة تربط للانه في
 زيبته وفي المثال اذل من اليفر وفعل ايضا بفتحين له فعال اى المذكور
 ذوالياء اى من فعل المذكور بقيد وهو كونه بفتحين غير معتل ولا
 مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه وفعل بالكسر مع فعل بالضم
 والعين ساكنة فيها ما لم تعتل لامها يشترط ايضا كونهما اسمين فخرجت
 الصفة كبطل واطر ايضا في فعل وفعل اى بشرط الاسمية فيها فخرجت
 نحو حلف وحلو وكون تائنها غير واوى العين كحوت ولا ياتى اللام كمدى ضم
 الميم وسكون الدال المهملة مكالم شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال
 وفي فعيل متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والراد
 ورد باطر اذاخذ من التشبيه بعد وخرج بالوصف الاسم كفضيب وجريدة وبفا
 وصف المفعول كجرح وجرحية فلا ينقاس فيها فعال وكذا معتل اللام كقوى
 وقوية وشاع اى كثر فعال في هذه الخمسة اوزان المذكورة قبل طويل اى
 وليس مطر اى كما صرح به في شالكافية اما في الثانية المنقذمة فطر لكن
 يجوز فيهما غيره ككره مائى كره ورضى فى مريض واكعب واجبل في كعب وجبل
 وفي نحو طويل لا زفراى لا يجمع على غيره وذلك لقلته فى المحرك ان فعيل لم يأت
 صفة واوى العين صحيح الفاء واللام اى فى ثلاث كلمات طويل وقويم
 وسهم صوب اى صائب تصريح على فعالن اى بفتح فسكون وانثية

اى فعلى وفعالته بالفتح وقوله اوعلى فعلا اى بضم فسكون وكذا فعالته لانها
 انشاء خصان بضم الحاء المعجمة اى ضمير البطن وبفعل بضم القاء
 متعلق بخص وفعل بفتح فكسر مبتدأ خبره بخص وغالبا حال من تائب فاعله
 والباء داخل على المقصور عليه والمراد بالتحصص عدم المفارقة فلا ينافى في الغلبة
 اى لا يتجاوزها الى غيره من جموع التكسير في الغالب وقد يتجاوز كتمر وغار او نمر
 بضمين كذا كيطرد اى فعول وفعل بفتحين مبتدأ خبره اى
 فعل كائن لفعل اى من مفرداته اوله خبر محذوف اى له فعول والجملة خبر
 فعل وللفعال بضم القاء متعلق بمحصل الواقع خبرا عن فعالان بكسر
 فسكون وشاع اى فعالان ومقتضاه عدم اطراده في ذلك لكن
 صرح في ش الكافية بالاطراد في اسم ثلاثي فواخذ القيد الثلاثي من مثال
 المصبيد ووعلى بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجلية والانشى ولة
 غالبا تقدم محترزه على فعل بفتح القاء اى بشرط ان لا يكون عينه واوا
 وشذوذ وفووج اوعلى فعل بضم القاء اى غير واوى العين كحوت
 ولا يائى اللام كدى ولا مصاعفا كحف وخرج بالاسم في الثلاثة الصنفه كصعب
 وجلب وطلو فلا تجع على فعول قيل ويفهم ان قائله ابن المص قال ابن هشام
 فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد للزم مثله في قوله الفعل
 اسم صغيرنا الفعل الاطلاقه ايضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب ما نص على
 اطراده فيبقى هو غير منصوب عليه بخلاف ما مره وقال المرادى المفهوم
 من المتن انه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد غالبا فان ذكر غيره بينه بنحو قول او ندره
 ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمص فنص على اطراده في العبارة
 وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في ش الكافية من فعل اى بضم فسكون
 والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للأول وكذا نون وكوز وقاع للثاني
 وكذا تاج ودر وبار فاصلها قوع وتووج ودور وجور في غير ما ذكر اى في غير
 حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدى نحو غراب وصر وديليل
 قوله وللفعال فعالان وغالبا اغناهم فعالان كما اشار اليه الشوق قد ذكر ابن جني

ما يقبل فيه فعلا ن تسعة الفاظ جمعها المص ب قوله الحسل والحرض في التفسير فعلا
 وهكذا في خشقان وخبطان زندق وشقد وشيح هكذا جمع ومثل ذلك صنوان وشوا
 فلحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضا على حسول والحرض بثلاث الحاء
 المجهدة وسكون الراء فصادمه ملة سنان الرخ كما في الصبح والخشف الغزال
 والخبط بالحاء المجرى والموحدة قطيع النعام والزند المثل وايض فرج الشجرة وقيل مالا
 من اغصانها والشقد ولد الحوبا والشيخ نبت والصنوالقنو مثلان تصريح
 نحو اخ تبع ثم الكافية في عدم اطراده في فعل بفتح تين صحيح العين وان ورد
 منه نحو اخ واخوان وقتي وقتياك وخرب بفتح المجرى والراء وهو ذكر الجارى وخربان
 لكن في ثم العلة والتسهيل قياسه فيه واصل اخ اخو حذف لامه اعتبارا ولا يجمع
 على اخوان الا ما الصدقة اما ما النسب فجمع اخوة كان نقل عن بعضهم ولا يراد ما
 المؤمنون اخوة لان معناها اخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال
 اخوة واخوان في كل منهما وفعلا اسما بفتح فسكون وفعل الثاني بفتح تين
 وفعلا ن بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج
 نحو ضم وحمل وبطل فلا يجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالعلبة كعبد وعبدك
 وفي التسهيل قياسه ايضا في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في ثم
 الكافية بعدم اطراده في اسم صحيح العين اخصر حين ان قول المتن غير معقول
 راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط ونحو قوتى وعويل ونحو قود وقاع وخطه
 الاثني في الاخير فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوتى فتأمل
 ومصنع عطف على المعلى وفي مضعف في فعيل انجملة الشروط
 ثمانية تعلم منه صريحا وتلوحي كون المفرد بوزن فعيل وتشبهه ماسياقي وكونه صفة
 لمذكور عاقل بمعنى انتم الفاعل غير مضاعف ولا معتل ذالا على بصية مدح او ذم فخرج
 بالوصف الائم كفتنيب ونصيب وبالذكر المؤنث كشريفة واما ظيفهم وخطاه
 ومفهمه وسفهاء فبالحمل على المذكور وبالعاقل نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو
 قتيل وجرع وشذاسير واسراء ونحوه ماسياقي لمعتل والمضاعف في كونه ذالا
 اشارة بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على اذكاره من كونها في اللفظ ايضا

كجئيت وليتم اولا سواء كان على فاعل كما مثله او فعلا بالضم كشيخا وشيخاء
 وسواء دل على المدح كما ذكرنا والذم كفاسق وفسقاء وخفاه وخبفاء
 كما في التسهيل وان اقتصر في شالكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشرف في التمثيل
 فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل في المضاعف اذ اى من فعيل المنفرد
 ذكره كما في الاستموني والنصرع لغير ما ذكر اى لغير المضاعف والمعتل
 من فعيل معنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين واظنا بمعنى متهم وصديق واصدا
 لانه ليس مضاعفا ولا معتلا والقياس نصبا وهو فاعل في نسخ وهو لا يقع لا
 نصيب اسم فلا يجمع على فعلا كما مر قريبا بل يقياسه نصب بضمين او انصبية
 كما مر سابقا واما هين فقد استكمل الشروط الثمانية المارة اذ ان اصله هيون
 فعل فيه كستيد مع ان فعلا لا ينعقد الا في فعيل وشبهه من فاعل او فعلا
 كما مر فتأمل لفعل وفاعل اى بفتح العين مع نحو كاهل اى من كل
 اسم على فاعل بالكسر غير صفة علم كان كجابر وجوابر ولا ككاهل وهو اعلى
 الظهر مما يلي العنق قاصعا وهو محجر اليربوع الذى يقصع فيه اى يدخل زكيا
 وشذ فارس وفوارس مثله هالك وهو الك ومناهد وشواهد لكن
 تأويلها بضمهم بان قولك فارس من القوارس تقديره من الطوائف القوار
 ففوق قياسي لانه جمع فاعلة لا فاعل لفاعلة اى صفة كانت او علم كما
 مثله او اسما غير علم كخاصية ونواصي وبفعاثل بفتح الفاء اجمعين فعالة
 مثلت الفاء او مزاله الماء اما ضمير التاء على تأويلها بالحرف فزال عطف
 على ذافقو حال من فعالة او هيها التانيث فهو عطف على محذوف صفة لتا
 اى ذاتا ثابتة فهو مزال لكل اسم الحاصل ان فعائل ينعقد في عشرة اوزان
 يشملها المتن لان فعالة مثلت الفاء بتاكسبابة ورسالة وكناسة وبدوها
 كشمال بالفتح للريح وبالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها
 فعول وفعيل بتاء حلونية وحلايب وظريفه وظريف وبدوها كجوز وحملا وسعيد
 علم امرأة وسعائذ وشروط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دليل
 ودلائل وجزر والبصير الذكر المذبوح وجزائر وصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر

وسمى بكسر الهمزة منونة لان اصله سماءى اعل كجوار وتقييد الشب بالاسم يقتضى انه
 شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التاء وسوى فعيلة فانها
 ينقسم فيها فاعائل ولو كان صفة كظرفة وظر آف كافي التسهيل ولم يقتيد
 الموضع بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم ومثل بجلوبه وولاتب
 وبالفعالي بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما ولا تثبت ياء الاو
 الا اذا كان بال او مضافا اما الجرد فكجوار كصحراء وصحار اذ وجاء ايضاً صحارى
 وعذارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لان كسار
 ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة ايضاً ياء ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف احدى اليائين
 فان حذفت الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر والاولى الساكنة فتحت اراء لتقلب
 الياء المتحركة الفاء وتسلم من الحذف فيقال صحارا اوصفة كعذراء هو صفة
 للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها وصرح الشارح كالمص اطرادها في الصفة
 كالاسم ايضاً وهو ما في ش الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضع فعلاء
 بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن واجعل فعالي بفتح الفاء
 وكسر اللام وشدا التحتية لغير ذى نسب جدد بان لا يكون فيه نسب اصلاً
 ككرسى او فيه نسب غير مجد بان صار نفسياً فالحق بما الانسب فيه ككرسى
 فان اصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسماً للخبيث
 من الابل فيجمع على مهاري وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان مقتضى كلاً
 ان كرسى فيه نسب غير مجد مع انه لا نسب فيه اصلاً وذلك لان توجه النفي
 الى مقيد يقيد يصدق بنفسها معاً وبني القيد وحده والكرسى مثال للأول
 وترك مثال الثاني فلاحاجة الى جعل حد رصفة كاشفة ولا يرد ان غير ذى النسب
 يصدق باليسن آخريه ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيقيد بذلك
 وعلامه ياء النسب المجددان يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل
 وهو المنسوب اليه واما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له
 وبغفال اللفظ اعلم ان الجموع المتقدمة كلها الثلاث في الجرد والمزيد وهي خمسة وشرود
 بناء منها اربعة للقلبة والباقي للكثرة ومثلها في كونه للثلاثي مشبه فعالاً ويقع منها

فعلى بعض القاء وفتح اللام وقد اخل به المص وهو يترجم في نحو سكران وسكرى
 على فعلى بفتح القاء ويستغنى به عنه في نحو اسير وقديم ما لم يكن اوله ياء كيتيم
 فيقال اسارى وقد ادى بالضم لا غير وفي غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح وانما
 فعلى فللرباعى الاصول فاقوة فالجمل ثمانية وعشرون وهي ابنية التفسير المشهور
 وبقي ابنية اخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى خاص بشبه
 فعلى اى في المرتقى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكراته
 للثلاثى الزيد كباب احمر وحمري وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقصيد
 لهما فعلى فلم يمض لفردده وهو ما زادت اصوله على الثلاثة جمع اصلا كذا قيل
 ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق بالثلاثى الزيد المغاير
 للاوزان المتقدمة منه وبما زادت اصوله على الثلاثة لانه من غير ما مضى فيصع
 رجوعه لفعلى وشبهه لكن على التوزيع فتدبر ومن خماسى متعلق بانف
 وجملة مجرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف اى احذف الاخر من كل خماسى
 مجرد والرابع اى والرابع من الخامسى المجرد قد يحذف ^{ان} وزائد
 القادى اسم فاعل من عدى كذا اذا جاوزه والرابعى مفعوله وسكت ياءه
 للضرورة كقولهم مع القتال واعط القوس باربها او على لغة من يعقد النسب
 على الياء او مصنف النية اى احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى ما لم يكن
 اى الزائد لينا بفتح اللام كما هو الرواية مخفف لين بالتشديد فان كسر قد مضى
 اى ذالين وقوله اثره خير مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجمل
 صفة لينا اى احذف زائد مجاوز الرباعى عالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم
 للاسم اى ما لم يكن لينا قبل الاخر وهو كل جمع اى فالمراد شبهه في العدد
 والهيئة وان خالفه في الوزن النصرفى كساجد وصيارف وسلا لوفان وزنفا
 التصريفى مفاعل وفيما عمل وففاعل ومنه عامر من نحو كواهل وكراسى وصحارى
 جعفر هو فى الاصل النهر الصغير وزوج بكسر الزاى والرابينها
 موحدة ساكنة وبالجميم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة واحلى من ذهب
 او غيره وبرش بعض الموحدة والمثلثة لا المشاة كما قيل وسكون الراء آخره نحو

يُطلق على الكف مع الاصابع كما في القاموس وعلى مخلب الاسد والطيرو وهو الذي
 كالاصبع للانسان كل رباعي مزيد فيه في التوضيح ان فعال ينقاس في
 اربعة انواع الرباعي المجرى كجعفر والمزيد كدحرج ومتدحرج والخامس المجرى كسفوجل
 والمزيد كخندريس وشبه فعال ينقاس في مزيدا للثلاثي غير ماضر سواء كان
 بحرف كسجد او حرفين كمنطلق او ثلاثة كاستخرج وسواء كانت زيادة ثلاثا كالحاق
 كجهر وصيرف ام لا كما مر اذ علمت ذلك تعلم ما في كلام الثلاثة لانه يوهى ان المراد
 رباعي الاصول المزيدي فيه وليس كذلك الا ان يقال مثاله يدل على ان المراد ماضر
 رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل في فزدق اسم
 جنس جمعي لفزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فزدقة تسامح او مرادهم
 الجمع اللغوي وبه سمى الشاعر المشهور في خدرنق بجاء محبة فذال معاملة فراء
 فنون هو العنكبوت كما في الصحاح اما خورنق بالواو وبديل الذال فقصر للنعمان بن
 المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخامس المجرى والواو في هذا زائدة لاحاق
 بسفوجل فيجمع على خرنق بخذفها فتأمل من حروف الزيادة اى المجموعة في هذا
 وتسهيل والمراد ان منها صورة لانه مزيد حقيقة والتم يكن الاسم خماسيا مجرّدا
 وسيأتي ان لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادة فيها
 دون غيرها كالنون لا تزداد الا في اخر نحو مكران ووسط غضنفر بشرط سكنها
 فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا. كذال فزدق اى فانها من مجموع
 التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع اصول الثنايا العليا في سفرجل هو ثور معروف
 مفومدر مشهى مسكن للعطش واذا اكل بعد الطعام اطلق وانفعه ما قرى واخر
 حبه وجعل مكانه عسل وطيب وموى واشار بقوله وزائدنا واعلم ان
 كلام المعنى يشمل ما كان رباعيا لاصول زيديه حرف كدحرج او حرفان كدحرج
 فيقال دحارج او ثلاثة كاحرجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وخذف
 غيرها ويشمل ايضا الخامس المزيديه حرف كقرطوبن اللادهمية وخدريس الخولان المعاد
 الرباعي يشمل ما جاز به زائد فقط او زائد واصلي فيحذف منه حرفان الزائد
 ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيامر ومن خماسي نحو فنقول قر اطب وخنادرة

لكن الشاخص على الاول فقط وقوله اذا كان الخامس مزيدا فيه حرف المراد به ماصلا
 خماسيا بالزيادة لا انه خماسي الاصول فتأمل سبطوي بكسر السين مشية
 بتختر وقد وكسن بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره
 سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما في القاموس والعدد الكثير كما في زكريا
 حرف هذا المراد به حرف العلة الساكن اعم من ان يكون قبله حركة تجانسه له
 وهو حرف المذا اصطلاحا واولاه وهو المستعمل باللين كغريف وفردوس فيقال فيها
 غرائيق وفرايس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كما هو في كهور كسفر جل
 للتحاب المتركم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل كحار ومنقاد فانه لا يقلد
 بل يحذف ويقال حار ومنقاد كذا في الاشموني وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان
 يقال مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادة تمام دون الالف بل تراد اصطلاحا
 وهو الياء وقد اعترض عليه سمر بان الصواب حذفها لانها ليسا من افراد الرباعي
 المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد الا في قوله والسين والتاء اخذ ونقل
 الفارسي عن المصنف في العدة انها لا يكسر ان بل يقال مختارون ومنقادون
 وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشذملعين في ملعون ويستثنى مفعل
 البؤث كوضع وراضع ذكره ابن هشام في شيبان سعاد قنديل قال الشمسي
 في حواشي الشفا بكسر القاف واما بفتحها فالعظيم الراس ففتح القاف في التقدير
 المعروف نحو كائن عليه . والسين والتاء اعلم ان قول المصنف ويفعال
 ان يشتمل الرباعي فاكثر مزيدا وغيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف
 شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخامس الى الحذف بينه بقوله
 ومن خماسي اخذ ذكره في رباعي الاصول وخماسيتها الزيد فيها بقوله وزائد العادي
 ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله والسين والتاء لكنه نبه على قاعدة
 عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع اذا فادانه يحذف كل ما اخل بصيغة الجمع
 من الثلاثي المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى اذ فاده
 ستم والميم اولى من سواه اذ اى من باقي حروف الزيادة لترجحها على ما بما
 سياتي ولعله حذف منه قيد السابق لعلمه بما بعد اول ان زيادتها في غير الصدمه متسقة

او فادرة والمراد بقوله اولى وجوب ابقائها والهمز اى من القطع اما هزة الوصل
 فتحذف ابداً للاستغناء عنها بلزوم رفع اول الجمع المتناهي منية اى من جهة
 المعنى واللفظ معاً كما مثله واللفظ فقط كان يعنى حذفه عن حذف غيره كما يأتى
 فى حين يوزن وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كما استخراج جمعه تخارج
 بابقاء التاء الاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجوداً فى الكلام بخلاف تفاعيل
 كما مثل وانظر نحو انطلاق واحفاظ هل يقال فى هاتين النطائيق وحتا فيظ بابقاء
 النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع اولا يكثر ان اضداداً لصيرورة وزنه ما تفاعيل
 بالتون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لها فيما يظهر فتأمل مداع بفتح الميم وجوباً
 لانها اول الجمع المتناهي وتبقى الميم مثله نحو منطلق فيقال مطالقي بحذف
 النون لا الميم والتاء وهل يقال فى نحو محتفظ ومصطفى محافظ ومصفا
 اى بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجموع كمداع
 ومصاف حكمة كجوار فى لفظه واعلامه الا ان عوضت من المحذوف بما قبل الطرف
 كما سيأتى فى التصغير فيجوز مصافا ومداعا واصله مصافى ومداعى بشد الياء
 لا رغام ياء العوض فى لام الكلمة ثم تحذف احداهما تخفيفاً فان حذفت الثانية
 المتحركة اجزيت كجوارز الاولى الساكنة قلبت المتحركة الفاعل بعد فتح ما قبلها هذاهو
 مقتضى القياس وقدم نظيره فتأمل على معنى اى مختص بالاسماء لانها
 تدل على اسم فاعل ومفعول الادوبلاد بشد الدال المهملة واصله الادوب
 فادغم مفوت اذ اى لانه لا يقع بعد الف التفسير ثلاثة احرف او واو
 ساكن معتل كصايح وابقاء الالف اى فنقلب ياء وتعل الكلمة كجوار
 فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التون والله اعلم . . . ذكره عقب التفسير
 لا شراكتها فى مسائل كثيرة ولان كلامه ما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس التفسير
 اكثر وقوعاً ولانه تكبير المعنى وتعظيم له مجعته فهو اشرف من التحقير وفواشد
 التصغير اربع تصغير ما يتوهم كبره مجبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبع وتقليل
 ما يتوهم كثرة كدوامات وتقرىب ما يتوهم بعد زمنية كقبيل الغضر او محله كغوبق
 هذا اورثته كاصغر منك زاد الكوفيين خامسة وهى التعظيم كقول لبيد

طلب
 التصغير

وكل اناس سوف يدخل بينهم دو بهية تصغر منها الانامل فصغر الداهية
 لتعظيمها لان المقام للتحويل بدليل وصفها بما بعدها وردة البصريون الى التحفير
 بتأويله بأنه اشارة الى ان حث النفوس الذي يترتب عليه اعظم المشاق قد يكون
 بصغار الدواهي اذا صغر الاسم الممكن اى فلا يصغر غير الاسم وشذوذ
 فعل التعجب ولا غير الممكن اى المعرب وشذوذ تصغير بعض اسماء الاشارة والو
 لكن بهد عليه جواز تصغير خمسة عشر وست كما سيأتى مع انه مبنى فالاولى ابدال
 الممكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه لم يرض عنهم به بالتركيب لم
 يتوغل فيه ويشترط ايقول الاسم للتصغير وخلوه من صيغته فلا يصغر
 نحو كيت ومبنيطر ولا الاسماء المعظمة شرعا من اياها مسمياتها الاصلية ولا يرد
 مهين لو صنع هكذا فالشروط اربعة ضم اوله وفتح ثانيه اى ولو تعديرا
 في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زبرج فيقدره وال الحركة الاصلية
 وايتان غيرهما كما جزمه ابن اياز وفي قذا قذى اى بقلب الفه ياء لان التصغير
 يرد الاشياء الى اصولها واذا غام ياء التصغير فيها وفي عصفورا كان عليه
 لان يبده بدينار ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب
 التصغير وهي فليس ودرهم ودينير قيل له لم بنيت على ذلك فقال ما معناه اني
 وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وانما تركه التلاحة لاحتياجه الى زيادة عمل ياء
 الياء الى اصلا وهو النون اذا صل دينار د ن ا يشد النون بدليل جمعها على دنانير
 كما يأتى فامثلة التصغير اى وزانه ثلاثة وتخصيصها اصطلاح خاص
 بهذا الباب اعتبر فيه مجر باللفظ تقريبا بنقليل الاوزان وليس جاريا على اصطلاح
 الصرفيين الا ترى ان وزن احيمر ومكبر وسفيرج في التصغير فعينعل وفي
 التصريف انيعل ومفيعل وفعيل من حذف حرف انماى التماسياني
 في قوله والى التانيث حيث مداه وان شئت عليداى بحذف النون
 وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقاسم ولم تصح الالف وينفع مما
 لانها اللاحاق بسفرجل والى اللاحاق لا يتبع في التصغير اوصيان
 مما حذف في التصغير اى سواء كان المحذوف اصليا كسفرجل وزاد الجنبلى

ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطابق ومحل تعويض الياء ان لم يستحقها
الاسم بدونه بان وجدت في المعزوم والمكبر كما في لغزى واخرخام فان جمعه
حراجيم ولغائيز وتصفيره محجيم ولغيفير بفك الادغام وحذف النون
والف التائيت لاختلافهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محلها بالياء
الموجودة في لغزى والمنقلبة عن الف اخرخام المغير بان اذوالقياس
مغير بوعشيتة بحذف احد هما ليائين اللتين في المكبر لتوالي الامثال
وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو على اراهط او
القياس رهوط كغلو من اراهط ككلب اورهط ككلاب اورهطان بالضم
كظهور ان كاهل ما هو قياس باطل بواطل ككاهل وكواهل لتوالي التصغير
هذه اربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي
الذي اقتضاه قوله ففعل مع ففعل او مدنة اي مدة علم التائيت اي
المدة التي قبله وليس المراد مدة التائيت لان العلامة هي الهزرة لا المدة على الاعم
عند البصريين كما مر واراد بقوله علم تائيت التاء والالف المقصورة وبمدة المدة
التي قبل الهزرة في المدودة مدة افعال مفعول سبق مقدم ومدسكون
مخطف عليه والحلمة صلته وما به الحق اي ما فيه الف ونون زائدتان
وليس مؤنثة فعلاية ولم يجره على فعالين فخرج بالاول ما نونه لمصلحة كستان
من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين
كما قاله الهمامي والقياس حسنين بفك الادغام كما في لغزى ثم وبالنسبة
نحو صيفان وصيفانة فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعوه على فعالين
كسرجان وساطان فيصغر على سرجين وسليطين لقولهم سراجين وسلاطين
فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب الف ياء لكسر ما قبلها سوزغران
كاسياتي ان وثبتت التائيت اي مع اتصافها به ومثلها الالف للمرد
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما
سياتي في حنيظلة ومخيدبا وزغيران وعجز الركب بمنزلة التاء فيفتح
ما قبله في بعلبك لعدده فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره

في معيدي كرت اوالفه خرج بها الف الالحاق مقصورة كعزهي او معدودة
 كعلينا فيقلبان ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهزة من الممدود
 فيقال عزبه وعليب بالكسر مع التنوين والاصل عزبهى وعليبي والعزهي بكسر
 المهملة الرجل الذي لا يلهو اوالف افعال اى بفتح الهزة وقوله جمع البيان الواقع
 لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين واما قولهم بمرمة اعشار اذا تكسرت قطعاً
 وثوب اخلاق واسمال اى بال فن وصف المفرد بالجمع نفسه يكون مفرد اذا سمى به
 وتصغيره كما قبل الاسمية فيفتح ما قبل الفه كما قاله سقر قابينه وبين افعال
 بالكسر لانه لا يكون المفرد الا انه مصدر من غير باب سكران تقدم
 محترزة والفتايت اذهن ثمانية انواع مشتتة من قوله وما به
 لمنتهى الجمع اذ وكان حقها ان تذكر بعد لتتصل بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل
 بالتحذف في هذه الامتداد الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز
 المضاف لا يحذف في الجمع ايض بل شئ وجمع صدره الاول مضافا للجزء فلا يبق
 عنه من المستثنيات افاده في التوضيح واجاب ستم بانه ليس المراد الاستثناء
 بل بيان انه الكسرة في هذه الاشياء بحصول صورة التصغير تقدير مراع وجودها
 لتقدير انقصاها فلا تحل بالصيغة اعم من ان يفعل مثل ذلك في الجمع اولا
 ومقلوبان السبعة التي هي ماعدى المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها هو
 صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لان
 عجز المركب المزجي وزيادة المثني والمجموع لا تحذف في الجمع ايضه كالنصغير وان
 تخالفنا في ان التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله السبعة والجمع لا يغيرها اصلاً
 بل يضاف اليها ذوا فيقال جادى ذو وبغلك وذو ان زيدى ومسلمين فلم يبق
 ما يصح استثناءه من الحذف سوى اربعة تا التائيت والغه الممدودة ويا النسب
 والوكف والنون بعد اربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظره حماد
 وعبار وزعافر في حنظلة وحدا با وعبقري وزعفران فتأمل حيث مد اخرج
 به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف حاء
 فاكثر كما سياتى لاحلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحلى لعدم اخلاها مع ويقع ملجعة

لاجلها ولا تكرر في هذا مع قوله السابق لتلويها التصغير لأن ذكر الألف
 والتاء فيما قر من حيث انه يقع لها ما بعد الياء وهما من حيث عددهما منفصلين
 فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما آخر النسب لعله احتزبه عن الألف
 المتوسطة عوضا من احدى يائى النسب في نحو يمان وشام تمام صار كصغار
 في تصغيره على يمين وشويم جذف الألف والركب اى المزجي ولو عدد
 او نحو ما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيديويه وخميسة عشر سواء سمي به
 او ريدا لعود فيكون مستثنى من المبتنى اما المركب الاسنادى فلا يصغر
 جلا اما بمعنى اظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم او معنى ظهر اللزوم صفة
 بجمع المعطوف على تشبيه اى جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فان زيادته
 لا تعد منفصلة حتى يبقى في التصغير بل يصغر على سنين لان اعرابها بالياء
 والواو اما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يرد لها فيلزم الجمع بين
 العوض والمعووض عنه ومن اعرب سنين كحين صغره على سنين كدريم بادغام
 ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفليس بعد اربعة
 لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء مع انه قيد فيها كما في التوضيح لكنه
 يؤخذ من قوله الآتى بحر فين اصليتين يخرج به نحو سكران وحمراء وتمر فلا تعد
 منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يقع لها ما بعد
 محافظا على بقائها لا يضر بقاؤها اى لكونها في نية الانفصال فنزل
 منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كما انه غير متمم بها فلم يخرج معها ابنة التصغير
 عن صيغها الاصلية بل هي موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم بخذبا
 بضم الجيم وسكون الحاء المعجم كما يؤخذ من صنيع الصحاح او المهملة كما في السجاعي
 وضم الدال المهملة فموجن وهو ضرب من الجنادى اى الجراد وهو لا يخسر الطويل
 الرجلين عبقرى نسبة الى عبقر كغير ترم العرب انه اسم بلد الحن فيسبون
 اليه كل شئ يعجبون من حسن صنعة وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على
 عبقرى اى بساط فيه صنغ ونقوش وعند تصغير جارى اى استثناء
 من قوله لن يثبتا كما بينه الشرح وجب حذفها ولا تعد منفصلة كما الممدودة

لأنها الاستقلال في النطق لان بقاءها يخرج افعال في التصريح فان قلت
 فبجلى فعيلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعليا فيما عدا
 الكسرة التي منع منها ما منع الالف . قرر ابقاوين ورائين مهملتين موضع
 تغير بضم اللام وفتح العين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي
 اسم الغز من الغز في كلامه اداعي واصله حجر اليربوع لانه يحفره او لامستيقا ثم يعلى
 عن يمينه ومثاله يخفى مكانه فتلك الالف اقرب وقوله لغير اى بفك الالف غام وتيا
 قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف حبر اى بادغام
 ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء ثانيا مفعول اول لاردد
 ولاصل في محل المفعول الثاني وليسا نعت لثانيا كما اشار له التثني المحل وكذا قلب
 ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لثنين اى اردد ثانيا حوّل لينا
 اى صار الآن لينا الاصله الذي حوّل عنه وحتم الا يقال كيف احوّل الجمع
 على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدّم حكم الحال
 عليه وهو حاصل هنا ثم ولا يرد تأخر بعض الحال عليه وهو قوله والالف الثاني
 نحو كما اشار له الشان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني
 فهو في قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف
 الثاني باقسامه فتدبر وجب رده الى اصله شمل ذلك ستة اشياء كونه ياء
 منقلبة عن واو كقيمة او عن همزة كذئب بالياء فيقال ذئب بالهمزة او واو وا عن
 ياء مكوك او الفاعن واو كباب بموحدين او عن ياء كتاب بالنون او معتدلا
 عن صحيح كدينار وقيراط اذا اصلها دنار وقيراط بشد النون والراء فابدل من
 اول المثليين ياء مساكاة فنقول فيهما دينيروقر يربط فان كان الثاني غير
 لين فلا يرد لأصله كمتعدا صله موقعد قلبت الواو تاء وادغمت في تاء الالف
 فنقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائنة مخلة بالصيغة
 او مجهولة او مثملا المنقلبة عن همزة تلي همزة كالف آدم فيقال او يدم بالواو وهذا
 موضع رابع تغلب فيه الالف الثانية واو وتغلب ياء في واحد وهو ما اصلها
 الياء والتكسير فيما ذكرناه اى من قلب الحرف الثاني باقسامه ومحل ذلك

ان تغييره بشكل الاول والا تبقى الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديمه وديم
 ما لم يحو غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها اي مادام لم يحو حرفا ثالثا غير
 التاء بان لم يحو ثالثا اصلا كيد او يحو ثالثا هو كما سئنا اما ما فيه ثالث غير التاء
 فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتي الا ان يكون غير التاء هزقة وصل كاسم وابن
 فانه يرد معه المحذوف ولم يذكر هنا لانها تحذف في التصغير للاستغناء عنها
 بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا اصلا وعبر بالياء
 دون الماء ليشمل تاء بنت واخت فيقال بنية واخية برد المحذوف والاصل بنوة
 واخوة قلبت الواو ياء وادغمت كما مثال المنقوص الكمل في التصغير ان
 جعل معنى المشروب ويكون قصرة للمضرة فيقال فيه مويه برد الماء للمنقلبة
 همزة فالمراد بالمنقوص ما حذف منه حرف اصلي ولو مع ابداله باخر فان جعل
 ما الموصولة مثالا كما هو ظاهر صنيع الشرح عن موضوع المسئلة لفرضها في
 المحذوف منه وهذا ثنائي الوضع فذكر للتنظير وهو في مطلق التكميل توصلا
 الي بناء فعيل نعم ان اريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثاني
 وضعا وعيد اي برد الواو التي هي قأؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال عيده
 وتأؤها الآن هي التي تراد في تصغير الموثث الثلاثي كسن لا التي كانت عوضا
 من القاء لذهابها ببرد القاء للثلاثي بجمع العوض والمعوض عنه وكذا يقلل في
 اخية وبنية تصغيرا خت وبت وفي ما سمي به اي لانه لا يصغر الا الاسماء
 المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موي اي بقلب الفها وا
 لانها ثنائية مجهولة وزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير واعلم ان الثاني وضعا
 لما لم يعلم ثالثه واليه اختلف في تكمله ففعل يصغف ثانيا ثم يصغف فيقال
 في من وهل وكى اعلاما منين وهليل وكبي وفي لو وما لوى وموى والاصل
 لو يوبالواو فقلب ياء وجوبا وموي بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة الف
 تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب همزة ياء لاجل ياء التصغير جواز كما في الفاضح
 ويجوز موي بالهمزة وقيل يكمل حرف علة اجنبي والياء اولى لعدم احتياجها الى
 زيادة قمل بل تدغم في ياء التصغير من اول الامر فيقال منى وهلى وكبي ولوى

وموتى بشدة الياء من اول الامر وجزء بهذا بعضهم واما زنى الكافية والتسهيل
الوجمين لكن الثاني لا يتأقنى في نحو ما ولولان المعتل يجب تصغيره عند التسمية
به قبل ان يصغر قولاً واحداً فيقال لو وكى بالتشديد وما بالهجر ثم يصغر بعد
تصغيره فلا يتأقنى ان يزداد فيه حرف علة لغير التصغير فتدبر . شو
اعلم ان اصل شاك وشاوله لانه من الشوكة فقياسه شائك بقلب الواو
هزة كقائه وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهزة ياء تدغم فيها ياء
التصغير كقويوم بشدة الياء واما شاك فقبل حذف واوه على غير قياس فوزنه
فال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء
وواوه منقلبة عن الالف الزائدة واما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على
حذفها وهذا محل كلام الشمر وقيل قلبت العين وهي الواو موضع اللام ثم قلبت
ياء لتطرفها وكسر الكاف لمساستها واعل كهاض فوزنه على هذا فالع وحكم
في الاعراب والتصغير كهاض فيقال في الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة
وياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكاً من الزوائد
اى وان كانت للاحقاق كقيس في مقعس الحق ياء التانيث اى لانه من
الثلاثى الاكاسياتى ومحل ذلك عالم يختص بالمونث وضعا كحائض وطالق والام
تلحقه التاء فيقال حبيض ويطبق بحذف الفهما وبلاتاء لانه في الاصل صفت
لمذكر اى شخص طالق واذا اصغرهما الغير ترخيم قلت حويض بشدة الياء وطوق
بقلب الفهما واولاها تانية زائدة فيقال في المعطف عطيفت بشير
الى ان التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للقر او ثعلب والمعطف بكسر الميم
الرد او كذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف اى ارتديت بالرداء كذا في الصحاح
وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطفا الرجل
جانباه من راحته الى وركية تنبيه حكى سى في تصغير ابرهيم واسماعيل لترخيم
بريها وسميها وهو شاذ لان فيه حذف اصلين وزائدتين وقياسه عند سى
بن يحيى وسميها بغير حذف الزوائد فقط وهي الهزة والالف والياء وعند المبرد
ابره واسميها لان الهزة عند اصلية لان بعدها اربعة اصول ولا تراذ الهزة و

في بنات الاربعة في حذف الالف والياء الزائدين وضمن الاصول لاختلافه بالصيغة
 وينبئ على ذلك تصغيره لغير الترخيم وكثيره فقياسها عند من يبرهيم وسيميل
 وبراهيم وسماويل بحذف زوائد الخلة بالصيغة وهي الهزة والالف دون الياء
 لانها لين قبل الآخر وعند المبرد ايريه واسميع واباربه واساميع بحذف ما
 الاصول لاختلافه بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها
 لينا قبل الآخر والصحيح مذهب من لانه المسموع وحكى الكوفيون براهيم وسماعل بلا
 ياء وبراهيم وسماعله لتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعها تصحيحا فيقال ابراهيم
 واما عيلون وشذرت اى للتاء كثر بفتح المثلة اى زاد على الثلاثي
 من قولهم كثرته فكثرته اى غلبته وزدت عليه اذا صغر الثلاثي اى الثلاثي
 حالها كمثل او ما لابان صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان احدهما ما صغر
 ترخما من نحو جلى وسودا كما من الثاني ما كان رباعيا بعد قبل لامه المعثلة كماء
 فتصغيره سمية لان اصله سميمي ثلاث يات الاولى للتصغير والثانية بدل
 المدد والثالثة بدل الهزة المنقلبة عن الواو لان اصل سما وسما ومن سما سيمو فاذا
 حذفت الثالثة لتوالي الامثال بقى ثلاثيا فلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد
 وزينب فيقال سعيده بشذ الياء وزينب بلاتاء واخصص الثلاثي بذلك
 لحفته في ذودا هذه الالفاظ محفوظة صغرته بلاتاء مع انها مؤنثة
 شذوذ اجتمع بعضهم بقوله ذودوقوس وحرب درغافرس ناك كذا نصفه من صحح
 وكذا فعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي اتي عليها من
 حملها او وضعها سبعة اشهر فحرف لبنها واما مثل بلاتاء عاقل الناقة التي تشول
 بذنبها اى ترفعه للقاح وجمعها شول كراكم وركع والذود بفتح المعجمة وسكون
 الواو من ثلاثة ابعة الى عشرة والمراد بالذرع ذراع الحديد اما بمعنى القميص
 فذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحين المرأة المتوسطة في العمر والبرء
 بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا واما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وفي النكاح
 كما في القاموس وحرب قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء
 يلبس حربا الحديد سم قديمة اى بفك ادغام الدال وجعل ياء التصغير

وقلب الالف ياء لانها مده قبل الآخر والقياس حذف اللام منها تا وفي مخالفة التصغير
 على انه لا يصغر من الفاظ المؤنث الا تا وهو المهور من التسهيل الا ان يريد بقوله منها
 اي من الفروع لا بقيد التصغير وتشد تصغير الذي الا ان سوغه ان في
 الذي وذا وفرعها شبهها بالاسماء المتكثرة بكونها تصريف ويوصف بها وتذكر
 وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتكثر
 فترك اولها على حاله من فتح كالذي وذا او ضم كأولى وعض من الضم المختلج للتصغير
 الف مزيلة في آخر غير المثني وبوافقت المتكثر في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة
 فقبل اللذان واللتيا بفتح اللام وادغام يا التصغير في ياءهما ثم الف التعويض
 وضم لامها لفتحها في التسهيل خلافا لمن انكرها كالجرى في درة الفواص
 وفي تشيتهما اللذان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولها بالزيادة وفي
 الجمع على لغة من بناه اللذين في الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها
 عندس وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع اللذين بفتح الذال وضم الياء
 وقالوا في جمع التي الليات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف الفه لالتقاء الساكنة
 مع الف الجمع وفي تصغير اللاتي اللوتيا بقلب الالف واوا وحذف الياء
 الاخيرة لانه لو قيل اللوتيا لزم كونه سدا سببا بالف التعويض مع ان ياء التصغير
 لا تصحب خمسة سواها افاده ستم وفي اللاتي اللويا بادغام ياء التصغير في الياء
 الاخيرة بعد حذف الهزة كما في الفارضة ذيا وتيا اي بفتح الذال وتشد الياء
 واصله ذيا وتيا بتلاف يات الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى
 ياء التصغير فخفف بحذف الأولى والثالثة لتلايلهما ففتح ياء التصغير لمناسبة
 الالف وهي لا تحرك تشبهها بالالف التكبير واعتبر وقوع ياء التصغير ثالثة لكونه
 معصدا لما قصد وامن محالته للمتكثر وقالوا في تشيته ذيان وتيان وفي
 اوليا لقصر الياء بضم الهزة على اصلها وفتح اللام وادغام يا التصغير في الياء المنقلبة
 عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي اولاد بالمد اولياء بفتح
 بعد الياء ثم الف التعويض والظن ان الياء ساكنة لامشدة وان الالف التي
 كانت قبل الهزة حذفت لما قيل في اللوتيا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله اعلم

سماء س باب الاضافة وابن الحاسب باب النسبة بالضم
 والكسر يعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الأول لفظي وهو ثلاث
 زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكثر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وافاده المصنوع
 ياكيا الكرسى الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وهو
 المنسوب بعد ان كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو معاملة معاملة
 الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كما الكرسى افاد ان ياء ليست
 للنسب لان المشبهة بغير المشبهة والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل
 بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء
 الكرسى يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى محادثا افتقر الى علامة
 تدل عليه كالصغير وغيره وكانت من حروف اللين تحفها ولم تلحق الالف
 لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلتبس بياء
 المتكلم ولتجرى عليها وجوه الاعراب او مدته بالنسب عطفًا على الالف
 مفعول مقدم لتبني بضم اوله مضارع اثبت والقيد بدل من نون التوكيد
 الحقيقية ولا ناهية والراد بمدته اي التانيث الالف المقصورة فقط وسيذكر
 حكم المدودة بقوله وهز ذى مدد وان تكن اي مدة التانيث فقط وتر
 مضارع رجعت القوم من باب نفع صيرت اربعة وهذا استثناء من قوله لو مد
 المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة او لاحرك ثاني ما هي فيه ولا
 فأفاد ان الوجوب في غير الرابعة بقيدها حسن الارجح كونه خبرا عن حذفها
 وخبر قبلها محذوف للاستغراب اي جاز ليكون منبها على رجحان الحذف قال ستم
 ويشعر به ايضه مفهوم قوله وللاصل قلب يعنى لانه بيان للحقيقة الاصل لها اه
 وفيه ان الحقة تصدق بالمساواة بعد ثلاثة خرج الواقعة بعد حرف حي
 او حرفين كعدى فسيأتى حكمها وجب حذفها اي كراهة توالي اربع ياء
 ويظهر اثر ذلك فيما اذا سمي بنحو محاتي وكرامتي بشدة الياء جمع حتى وكرسى شدة
 نسب اليه فانه قبل النسب غير مضروف لمنه في الجمع تبعًا لما قبل التسمية لكو
 الياء من فنية الكلمة وبعد النسب مضروف لزوال صيغة الجمع بمرور ياء النسب

قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن اخري
 ياء النسب اذ انسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانهما
 الياءين قلت لا كما نض عليه ابو علي لان فصلاهما والثقل انما هو في اجتماع الياءات
 لاني وجودها منفصلة نكت مكي يحذف التاء لثلاث تقع حشو او ثلاث
 علامتا تانيث لوقيل في الموث مكتبة ومن اللحن قول لعامة درهم خليفتي وقياسه
 خلفي كما سيأتي وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتي اصطلاح لم غير جار على
 اللفظة كما ستعلم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا
 مشتاحة في الاصطلاح تصريح وقياسه ذووي يحذف التاء وقلب الفه واو او ردلا
 المحذوفة محركا ثاني ما هي فيه اي لان الحركة تحرف خامس في الثقل فيخفف
 يحذف الالف كجزى بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سري يقال جمار
 جزى والثاني قلبها ويجوز زيادة الف قبل الواو وتشبيهها بالمدودة كجلا
 تشبهها اي في كونها رابعة ذي تان سكن لانه لا تقع رابعة ذي تان محرك
 الالف التانيث كما في التوضيح الملحق بكسر الحاء اي الملحق كلمة باخرى
 مالها اي حيث كانت رابعة ذي تان سكن اما مالها خامسة ففي البيت بعد هذا
 فقول الشعبي اذ ليس مرعايا فيه ترتيب الاييات والالف الجائر نحو بلجيم
 اي الذي جاوز رابعة فصا خامسا او سادسا سواء كانت للحاق او بدل اصل اما
 الف التانيث فقد تمت في عموم قوله او مدنة لا تبثا وحتم خبر مقدم عن
 قلب ويعين بكسر العين صفة ثالث اي يفترض ويوجد اي يجب قلب كل ثالث
 معتل الف مقصور كان او ياء منقوص اما الف التانيث والالحاق فلا يقعا
 تاليتين كما يقتضيه كلام الشحبركي بفتح الهاء والموحدة وسكون الراء
 هو القراد والفة للحاق بسفرجل علق بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر
 الاصلية اي المنقلبة عن اصل واو او ياء لان الالف لا تكون غير
 منقلبة لانه في حرف او شبهه فان كان تالته نحو هذا الحكم من قوله وحتم
 قلب ثالث قلبت واو اي وان كان اصلا لياء لوجوب كسرها قبل ياء
 النسب واجتماع الكسر والياء ثقيل والالف لا تقبل الحركة يقال

اعتميت الشيء اي اصطفيته وزنا ومعنى ويقال ايضا اعتماه يعتماه كاختاره.
يختاره كذلك قال طرفة ارى الموت يعتام الكرم ويصطفى عقيلة مال الفاضل المنشد
كصطفى اي فقول العامة مصطفوى ومصطفى اوى لحن واشاره بقوله
كذلك اي الى آخر البيت بعد حكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة
من قوله ولحذف في الياء والخامسة من ذلك فلم يرتب في ثناياها مراعاة
شهوة العبارة وفتح ما قبلها هذا ما اخذ من البيت الآتي في شرح اي
يحذف الياء اصله شجي كفتح اعل كفاض فان جعلته يوزن فعيل من شجاء الحزن
فصومشجو قلت شجي بشدة الياء كحلى وسيأتي في قوله والحقوا مع اللام ان قاسوا
ظاهرة كالمطراة وذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سقيل ولم يفهم الا
في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا درهم عند الخانوي ولا نقد فجعل
اسم مكان الخمرانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولم حنوت عليه اي عطفت
فكانها تحنوي على ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلايا وان كانت خامسة
وجب حذفها شمل نحو محي بثلاث يات كوكي اسم فاعل من حيا كركي فحذف
ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يراى ذلك عند المبرد فيقال محي بساين
مشدودتين كما يقال في النسبة الى امية اميي وفيه وجه آخر وهو ان تحذف
ياؤه الاولى لتوالي الآيات اذ هي تشبه الزائد في السكون فنقلب الثانية الفا
لتحررها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فنقلب الالف واوا فيصير
محموي بياء واحدة مشددة كأموي ويخرج هذا عدم توالي اليات والاول انه
ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض واول ذا القلب
اي جعل هذا القلب تاليا لانفتاح بيان تفتح ما قبل الحرف ثم تقببه فذا الشا
مفعول اول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا مفعولة الثاني او ذا بمعنى صا
اي اول الحرف صا جب القلب الى المقلوب انفتاحا واول اظهر لتبني على تاجر
القلب من الفتح وفتح فكسر والثاني بضم فكسر ممنونا والثالث
بكسرتين ووجب فتح ما قبلها ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه
قبله كما يفهم من المتن لانه اذا اريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح في الآ

فنقلب اللام الفايصير شي وعي كفتي فنقلب الالف واو والنسب وكذا يقال
 في قاضي وجب التخفيف اخاى لأن الآخر يجب كثره لاجل الياء فلو بقي كسر
 ما قبله لاستوى الكسر على اكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة باكثر من حرف فلا
 تغير سواء كانت في خماسي كحجرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر
 الراء ففتح المعجوز امر باعنى تحرك ثانيه بخندل بضم الجيم او بفتحها وفتح النون
 وكسر الدال لجمع الحجازة وكذا ان سكن ثانيه على الاوجه كتغلب وقد سمع الكسر
 والفتح في تغلبى ويحصبى ويثربى والفتح عند الخليل وسن سماعى وقاسمى
 فقال مغربى ومشرقى بالفتح دئلى بضم المهملة وفتح الهزة بعد ان كانت
 مكسورة في دئلى ابلى بكسر الهزة وفتح الموحدة بعد كسرها في ابل قبل
 في الموحدة في هذا البيت متعلق بقوله ومثله ما حواه احدث ولعله اخره عن الارشاد
 الايات المارة ببعضها قليلة في الارشاد انه شاذ بحرف واحد
 المسبوقة بحرفين في قوله واحقوا مع لأم حيوى اى لانها فتحت الياء
 الاولى في حى قلبت الثانية الفالته كما وانفتح ما قبلها فصارت كفتى فقلبت
 الالف واو والنسب وكذا يقال في طى الا ان ياءه الاولى بعد تحريكها تزد الى
 امثها وهو الواو ليزول مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في اضله
 وهو طوى فيصير طوى بلا ادغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولان اجتماع
 المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واومشدة قبل النسب كدول للفلاة
 الواسعة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحو
 الفاعع تحركها وانفتح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس والالها
 كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله من واوا ووايا تحريك اصله
 كيف ويا والنسب تقضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها
 تقنية اى المشى وما الحى به كاشين فيرد الى واحد المقدور ويقال اتنى بابقاء
 هزة الوصل لانها عوص من لامه المحذوفة ويجوز تنوي بلا همزة لرد اللام اذا ضله
 تنو كاسياتى عند قوله واجبره اللام او جمع تصحيح اى وما الحى به كعشرين
 فيقال عشري واعرته بالالف فان اعرته بحركات النون فلا حذف

وكذا في الجمع وما الحق بهما وثالث مبتدأ موعده الوصف بالظرف وحذف
 خبره او بحار متعلق بحذف والمستوفى للابتداء كونه صفة محذوف اي وحرف ثالث
 وجب حذف الياء المكسورة اي اصلية كانت كطيب او منقلبة عن ولو
 كبت او فائدة كغزيريل تصغير غزال كما نص عليه فنقول ميتي وغزيرلي بسكون
 الياء وكسرها بعدها لكرهه اجتماع الياءات والكسرتين فقول المصنف وثالث ياء
 للمواقع في طيب لا قيد اذ الرابعة فاكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف
 لوف بالمراد الى طي يياء مشددة فخرج وقوله طي بسكون الياء وكسر الهزرة
 بابدال الياء اي الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل
 الا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة الفاعل كان قياما
 اسقاطي فلو كانت الياء مثلثة ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما
 فيوا نحو مفيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد اذا ارضعت امره وهي
 توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مفيلي هبج بفتح الهاء والموحدة
 ومثد التحتية المفتوحة آخرة معجمة وفعلي في فعيلة بفتح فاءهما والثانين بالضم
 وفعيلة فيها غير مصروف للعلمية على الوزن والتانيث لكنه نون الثانية للضرورة
 وحذف يائه اي فرقا بين المذكور والمؤنث كحنيقي وشريفي في حنيف وشريف
 ولم يفسر لان الهاء تحذف للنسب فنتبها الياء والحذف يائس مثلث ثم فحمت
 عينة ثلاثيتي الى كسرتان كما مر في نروشد بقاء الياء في الفاظ مهورا على الاصل
 المرفوض كقوله ولست بخوي يلوك لسانه ولكن سلقتي اقول فاعرب
 نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقتي عربا اي خلا من التاء ومن
 المثالين حال من ضمير عربي في وجوب حذف يائه اي الزائدة وهي الثانية
 كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واو اما نحو ما لاصلا كقصي وعدي وعلى
 اول اجل ياء النسب كوني فيقال ولوي وتفتح عينه كما مر لم يحذف منها شيء
 اي قياما عندس بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كسفي وقمرشي
 وهذلي في ثقيف وقرش وهذيل عقيل بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة
 قليلة بالضم تصغير قلة تطلق على ابناء كالجرة وعلى اعلا الشئ كقوله الجبل

وقلة الانسان راسه نحو كسأ قال ابن هشام مثله ما تقول مائي وماءي
 لان الحمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كسأ واو وفي ما تأهاه و مقتضاه
 جواز الوجدان فيه ولو قبل التسمية لكن المشوع قبلها القلب كما في الاسموي و مثل
 ما شاء فوجهان اي والاحسن في الف الاحاق القلب وفي المنقلبة
 عن اصل الصحيح كما مر لصدر جملة اي مسمى بها ولصدر ما ركب من جبا
 اي ولو عد ربا فتقول خمسي في خمسة عشر سمي به اولا كما يقتضيه كلام الفارسي
 ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيتا واينما ولولا ولو ما من المركبات فتقول
 حيتي ولوى بالتخفيف لانه ليس من البنائي الآتي في قوله وضاعف الثاني
 اذ بل رباعي حذف محزوه ولثان عطف على لصدر وتمايا بسناد للفاعل
 صفة واصنافه معمول تما اواب بنقل فتح الحمزة للواو او ماله عطف
 على ابن اي او مبدوة بما له اذ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله
 الابن وغيره من كل ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشم تبعاً لـ ابن الناظم
 ويرده ان عطف العام لا يكون الا بالواو وايضاً فرادهم بالمضاف الذي
 ينسب لصدره فقط او محزوه فقط ما كان علماً بالوضع او بالقلبة اما غير
 العلم كغلام زيد فليس ما هنا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب
 فيه الى غلام واحد والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد كما في
 وجعله عطف مرادف بان يراد به التعمير وبالصدر بان اواب تشيئاً
 واحداً وهو العلم بالقلبة كما بن الزبير تكرر بلاقادة فالأولى ان يراد بالصدر
 بان اواب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كما بي بكر وابن وردان ومثله
 ام كلثوم وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي كما بن عرفان قبل غلبته على ذلك الشخص
 استعمل فيه مصانفاً غير علم فتعرف اوله بثانيه ثم غلب عليه دون سائر اخوة فصار
 تعريفه بالعلمية واما غير الكنية من الاعلام الوضعية كما مر في القيس وعبد شمس
 فهو المراد بقوله فيما سوى هذا والفرق بين الكنية والعلم بالقلبة المصطلح
 بان علمية الكنية بالوضع والثاني بالقلبة افاده الصبان لكن هذا الحمل
 لا يناسب تمثيل الشم للقسم الاول بان الزبير لانه علم غلبي كما بن عمر لا كنية

فالحاصل ان المركب الاضافي ان كان علما بالوضع غير كنية نسب الى صدره ان امن
 اللبس فان لم يؤمن او كان كنية او علما بالقلبية نسب الى مجزئه او ليس علما اصلا فليس
 ما نحن فيه خلافا لتمثيل الشبغلام زيد ولا يصح حمله على المجعول علما لان من
 الاول والثاني الاستقاطعي انما ان يحمل على ما اذا غلب على واحد من فلان زيد كما في
 ابن عمراه ومقتضاه ان العلم القلبي لا يشترط تصديقه بابن وعلى هذا فالخلص مما
 مر ان يراد بقوله بابن او اب ما يعبر الكنية والعلم القلبي المصدر بهما وبالعرف بالثاني
 العلم القلبي غير المصدر بهما كقلام زيد اذا غلب فيكلمة كلام الشب بالمتمن ويندفع
 الاعتراض منها ومن ابن المص ويكون العطف مغيرا فندبر وفي بعلبك
 اخاى وفي معدى كرب ومعدي لان بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصا كما
 فيجوز فيه ما مر فان كان صدره ابنا اخاى بان كان كنية او علما غلبا وقوله
 او كان معرفا اخاى بان كان علما غلبا غير مصدر وكقلام زيد فان لم يكن
 كذلك اي بان كان علما بالوضع غير كنية اما غير العلم اصلا فيخرج كما مر
 امرى اي بكسر الراء بعدها همزة ويقال امرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل
 وهذا هو المطرد عند سس لانه المسموع تصحيح مامنه حذف ما بمعنى اسم مفعول
 اجبر ويقاب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة تجرى على غير صاحبها وهامنه تقود
 لما اي اجبر الاسم الذي حذف لامه بردها اليه وقوله جواز اي جبرا اذا جازوا
 او جازوا في جمعي التصحيح متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكور التنشئة
 لان ما مر دفيه يرد فيها بلا عكس كلام اب واخ فانها ترد في التنشئة دون الجمع اي
 ان يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلان واقتصر في التسهيل على التنشئة وجمع التوش
 بهذا اي في هذه الثلاثة وهي جمعا التصحيح والتنشئة توفية اي جبر في
 النسب وجوبا جازلك اخاى بشرط صحة العين وانما وجب الجبر وان لم يجبر
 في التنشئة كشاة فان اصلها شوهة بجمع على شياء حذف لامها وهي الهاء تخفيفا
 وقصد تعويض التاء عنها ففتح الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت الهاء
 لتركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال شوهي بسكون الواو عند
 الاخفش لانه يسكن فيه ما اصله السكون وعند سس والجمهور شاهي لان الجبور

عندهم تفتح عينه وان سكنت في الاصل فتقلب الفاعل نحوها وانفتح ما قبلها
وتقول في ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الذال والواو اتفاقا لان
اصوله فعل بفتحة يين عندهما كما مر في باب الاعراب فترد لامه وتقلب المقام
الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الذماميني اهصبا وورد اللام في هذا
واجب لشئين اعتلال عينه وردها في تشبیه ذات نحو ذواتا اذ ان لم يكن
ينظر لم تقلب العين الفاعل نحوها وانفتح ما قبلها ويقال ذوى ككشاهى
وليس فيه توالي اعلايين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طوى
المتقدم لعروض حركة العين فيه واصالتها هنا بل هذا اولى بالقلب من
شاهى العارض الحوكة كما مر فتأمل يدوى اى بسكون الدال عند الاختصار
تبعاً لاصلها وبفتحها عند سماع المر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم
وعندما اصل عينه السكون اذ اردت لامه في النسب وجواز الرد وعدمه
في ذلك انما هو عند من يقول في تشبیه يدا ودمان اما من يقول يديا
بالرد فلا يجوز غيره بنوى اى بحذف همزة الوصل لأنها عوض اللام
فلا يجمع بينهما وابنى باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفت لامه
وعوض عنها الهمزة كاسم واست علما المذكور قيد لصحة جمعه بالواو والنون
الحق اى في ثبوت الخبر يرد اللام بلا نظر لوجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه
في بنت كاخت دون ما الحقت به وهو ابن وانما اعاد ذلك مع شمول قوله
واجبر رد اللام له تشبيها على خلاف يونس ويونس يقرأ غير مصروف
على اصله اذ لا حاجة بالوزن الى صرفه أخت انما صفت همزتها لتدل على
ان الذاهب منها واو وخصت بذلك دون اخ لاجل التاء اللازمة لها وصلها
وهو قفا كالاسم الثلاثى صحاح اخوى وبنوى اى بفتح اولها وثانيهما لا
اصلها ولا يضر التشابه بالنسب الى اخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب
صبان ومذهب يونس نحو اى لان التاء وان اشعرت بالتأنيث تشبه
تاء جيت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها نحو ور
فكانها من بنية الكلمة وورده حذفها في الجمع كماء التأنيث فيقال بنات واخوات

دون بنتات واختات كلا ولائى اى كما يقال لآئى بدة فخره فباء مشددة .
 فى النسب الى لا الى شائى اى وضعاً وقدم الشائى لابل الوضع فى قوله
 واجبروا فتقول لو اى سواء كانت اسم رجل اردت النسبة اليه او قصدت
 نسبة شخص الى لفظها الاكثره منها فتقول لوتى بالادغام لاجتماع المثلين
 فيه قبل النسب عند تضعيفه فصارت كجودود واما نحو كى ونى فتقول فيه
 كيوى ونيوى بلا ادغام كحيوى فى حى لعدم اجتماع المثلين اذ الياء المزاوة
 تقلب واو والنسب وانما لم يدغم طوى لما مر ويجوز قلب الهمز واواى
 كما تبدلت عن اصله فحوكساء كذا فى التصريح وفيه ان الهمز بدل عن الالف
 الزائدة للتضعيف لا عن اصله فالاولى ان تشبهه بالنقلية عن الف اللاحق
 فى نحو علباء الة ان يقال لما كان التضعيف هنا للتصغير الكلمة تلاثية كان
 بمنزلة الاصل فندير وان يكن كشيبة او شروى فى بيان محذوف الفاء
 بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاسموف
 عند سى اى لانه يفتح عين المجهور وان كان اصلا السكون واما الاخفش
 فيسكن ما اصله السكون فى شيبة هي لون يخالف لون سائر البدن من
 الفرس وغيره واصلها وشي بكسر فسكون كوعلى عن نقلت كسرة الواو
 لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء وشوى اى يفتح الشين عند سى
 والواو الاولى فاء الكلمة مكسورة على اصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه
 لما ردت قاؤه فحقت عينه فقلبت لامه وهى الياء الباقية واو الياء النسب
 كما فى فتى واما الاخفش فيقول وشي بسكون الشين وكسر ياء الكلمة لأجل
 ياء النسب وانما صححت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك عديه فسيويوه
 يقول ودوى والاخفش وديي ناسبا للجمع قال الشاطبى اراد الجمع اللغوى
 ليشمل التنثية كالكسر والسالمين او وفيه ان حكم التنثية والسالمين علم من
 قوله وعلم التنثية احذف للنسب مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم
 والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجمع الجمعى كمثل قال الدمامنى
 ولا يعلم اينسب اليه امر الى مفردة آة الله تعالى لسقوط التاء فى النسب اليه

صيان حتى بواحدة أي ان لو يتغير المعنى والانسب الى الجمع نفسه كما عرفت
اذ لو قيل عربي رد الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاخص لاخصاص الاعراب
سكون البوارى وعموم العرب لم وغيرهم قاله ابو حيان فرضى ان يفتح
الفاء والراء لان واحدا القرائض فربضه وفعلى في فعيلة التزمه وقولهم فرائض
خطا كقولهم كتبي وافاقى وقلاسى في النسب الى كتب وافاق وقلاسى
والقياس كتابى وافقى وقلسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من قلنسى على
قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمه لكن قيل ان غير انضما
جرى كالعلم كانصار فلا يكون النسب اليه خطيا فان جرى انضما مثل العلم
بالوضع كآثار وكراب او بالغلبة كانصار وفرائض للعلم المخصوص واسم
الجمع كصحب واسم الجنس كسجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فكلمها
ينسب الى لفظها ومع فاعل او فعل يفتح فكسر مبتدأ خبره اعنى ومع حال
من فاعله والمعنى فى الحكم فقط وهذه الضمير غير مقيسة عندس وان
كثربعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبياع الدقيق والفاهة والبرقاسا
على ما سمع من نحو عطار ويقال والمبرد يقيسه على فاعل نحو والفرق
بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثانى يعيد العلاج ويقبل التاء دون الواو ل
وجعل منه قوله تعالى انما لى لان جعله صيغة مبالغة بوجه ثبوت اصل
الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واجبت ايضا بان التقى منصب على
المقيد وهو الظلم مع قيد وهو كثرة معا كما فى قوله تعالى ولا شفيع يطاع
اذ المقصود نفي الشفيع اصلا فهو بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضا بان
ثم ظلما للعبيد من مولاة الجور وبيان العبید جمع كثرة فى مقابلة بالكثرة
الى البصرة بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع ايضا
لكن قيل ان بصرة العراق مثلثة التاء فيجوز فى المنسوب اليها الفتح والكسر
بلاشد وذو يمتنع الضم لئلا يلبس بالنسب الى بصرى كجلى بلديا لتمام اذا
نسب اليها حذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر
دهرى بضم الدال الشنيخ الكبير والقياس فتحها والله اعلم

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختياري بالمشاة الحقيقية بان قصد
لذاته واضطراري بان قطع النفس عند اواختياري بالموحدة بان يختبر
به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتي وعلى نحو الإسجد
ولما اشتملت ما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير اكثر فان اما في الاخر ليست
هي الشرطية بل ام العاطفة وما الموصولة فيوقف على ام مفصولة من ما واما
الايسجد وافعلي قراءة الكسائي بتخفيف الالف في حرف استفتاح وبالنسبة
اولئنا في محذوف وامجد وافعل ام فيوقف على يا مفصولة من امجد واو كما
حقه ان يفصل في الخط ايضا لكن وصل في المصحف العثماني فصار ابصو
المضارع لفظا وخطا وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالشديد
فهي ان الناصبة مدغمة في الالزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصد
المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض اي لا يهتدون الى السجود
فيوقف على ان عند قطع النفس او على لا دون يا لانها جزء كلمة وقيل غير ذلك
والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ستة انواع من التغيير في الباقية في قوله
٧ زيادة حذف اشكان ونقل كذا الاستضعيف والروم والاشمام والبدن
وقد لا يغير اصلا كالفتى والقاضي وحبل تنوينا التي تنقل كسرة الهزة
الى النون الساكنة قبلها وقفا اي في الوقف او لاجله وواقفا ابدال الفا
اي وجوبا في غير لغة ربيعة وجواز افعالها كما نقله الصبان وشمل ذلك وشمل
ايضا المقصور كرايت فتى فالفة في النصب بديل من التنوين وفي غيره لام الكلمة
عادت لحذف التنوين عند س والجهور وقيل بديل من التنوين مطلقا فيقدر
اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقا فيقدر عليها بديل اما التها
وكتبتها بالياء ووقوعها قافية والالف بديل التنوين لا تصل لذلك حذف
اي في الأشهر ولغة الازد قلبه واو ابعدا الضمة ويا بعد الكسرة ادن قال
اشبهت اي اشبهت النون صورة لانها ثلاثية بخلاف لن على الضمير
اي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منها شي لتعاصيها بالحركة حذفت
صلتها اي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها التي في الضرورة اي فنبت

صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض او الضرب كقول
 ومهم مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه باثبات الواو بعد الهاء
 فابدلوا اى الجمهور فونها الفاء وغيرهم يقف بالنون كان ولن واما رسمها فقبل
 بالالف كالمصنف وقيل بالنون وقيل ان الغيت فبالنون لتمييز عن اذا
 الشرطية وان اعلمت فبالالف كما في المعنى وينبغي تفريع القولين الاولين
 على الوقف فمن وقف بالنون او الالف رسمها بها ولا وجه لسمها بالنون
 عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط واما المثال
 فقول مستقل غير مفرغ على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن اما فيه فبالالف
 وقفا وخطا اجماعا كما في الاتقان وغيره صيان وغير ذى التنوين
 بالعكس اى فاثبات يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل
 مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد انه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع ان
 اثبات يائه واجب لا اولى فالخيار الوقف عليه بالحذف اى حذف الياء
 كما تحذف في الوصل لان الوقف محل واحد فلا يتراد فيه عن الوصل فيحذف
 التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزوال موجب
 حذفها وهو التنوين كفى اى مضارع وفى واصله يوفى حذفت الواو
 لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة وانما قال علماء ان النقص لا يكون
 الا اسما وتنوينه للعوض بجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل
 هذا امرى اى باسكان الياء واصله مرعى بمنزلة بعد التاء ككرم نقلت كسرة
 الهجره الى الراء فحذفت ثم اعمل كقاض غير منون يشمل ما حذف تنوينه
 لال كما مثله اولنغ الصرف كرايت جوارى اوللندا كما قاض اوللاضاقه كقاض
 مكة اما الاول فحكم ما ذكره ومثله الثالث فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا
 وبغيره رجحانا كما في الهمع واما الثالث فاختر فيه يونس الحذف ورجحتم
 لان الهمداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فلجمل عليه كلام المص
 واما الرابع فكل المنون يتروح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة
 بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الا فى النصب

فلا يقبل تنوينه القاند الفالضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهر
 سم وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتصانه ارحمية الاثبات فيه وليس كذلك
 انه ان يقال لما عاد اليه التنوين كان داخلا في قوله وحذف يا المنقوص الا في
 قوله وغير ذى التنوين اخافاه سم من محرك اى حركة اصلية قبل الوقف
 اما عارض الحركة كماء اقتربت وذا ل يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الاصل
 التسكين هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون
 ابلغ • عن الاشارة للحركة اى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها ككثر القران
 تحتاج الى رياضة وتأتى لحفها وسرعة اللسان اليها نغمة لا يمكن الروم في
 المنصوب المنون لظهور حركة بتمامها لاجل الالف بدل التنوين . انما
 حركة ضمة اى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين او بآئية نحو من قبل
 والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والساكن للوقف وكذا الروم ان
 الفرق به اتم لانه يدركه الاعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشمار
 لا يدركه الا البصير ان لا يكون الاخر هزة اى ثقلها كالنقل فلا تتراد
 بالضعيف ثقلا كفتى الاول حذفه لان الكلام في محرك الاخر ويمثل
 برأيت القاضى وقضى الامر وقضوا الرجل يضم الضاد اى صار قاضيا
 وان يلى حركة اى لتلايجمع ثلاث ساكن المدغم وهو المزيد للضعيف وما
 قبله وما بعده والغرض من الضعيف بيان ان الاخر محرك فى الاصل ولذا
 يمنع تضعيف المنون المنصوب كرايت زيدا لظهور حركة بتمامها فهو شرط
 آخر ونقل حركة اى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة الباء من قبل وامر
 والغرض به بيان الحركة والتخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء
 الساكنين جائز فى الوقف لم يوقف عليه بالنقل لان المحرك لا يقبل حركة
 غيره ولفظة النقل اليه كقولهم من ياتر بالخير فيما قصدت تحمد مساعيه ويعلم رشد
 فنقل ضمة الهاء الى ذال قصده بغد سلب فتحها كالإلف اع
 واختيارها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كدوم فلا تنقل ذلك
 كله لتعذر الحركة فى الالف والمدغم وتفسر هاتى الباقى ويشترط ضم المنقول

فلا نقل في دلونطى وان لا يؤدى الى عدم النظر كاسياتى على الرداءى
 بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة اى المعين في المهمات ومنه قوله تعالى فاسرله
 معى مرد ايصدقنى اما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتقا قالان
 ما قبل الآخر لا يقبل الحركة اذا كانت الحركة فتحه اى لما يلزم على النقل من
 حذف الف التنوين في المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة
 ثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلاً فنخلص منه بالنقل وان
 لزوم عليه ما ذكر تسهياً للنطق بها فيجوز رايه رداً بالنقل وان لم يثقل الش
 الهمزة المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق
 عليه وكذا فتحه المهموز واما فتح غيره فعند الكوفيين فقط لان فعلا
 اى بكسر فضم مفقود اى اتقا واما عكسه فنادر في الاسماء وقيل مفقود
 فلا نقل في آيت بقفل بخروج ذلك ويجوز هذا الرداءى بنقل ضمة الهمزة
 الى الدال وان ادى الى عدم النظر لثقل الهمزة في الوقف متعلق بجعل الوا
 خبراً عن تاوها مفعوله الثانى والاول ضمير التا وان كان غير ذلك اى
 بان كان متحرراً كفاطمة اوسا كما معتلاً وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم
 من تمثيل الش وقف بهاء السكت اى توصلها الى بقاء الحركة وفقاً كما
 توصل الهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداءً وسميت هاء السكت لانه يسكت
 عليها ومواضع اطرافها ثلاثة المفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية
 والمبنى على حركة لازمة وكلها في المتن بحذف آخر فقط كأعطا ومع حذف
 الفاكلم يع او العين كلمه مجزوماً حال من يع واصله يعى حذف لامه
 للجازم وواؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة واصل ع او عى
 حذفت الياء للبناء والواو حلا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء
 عنها ومثلها فم لم يعف من الواو اية بمعنى عدو ليرياءه ونحوها من كل فعل
 حذفت فاقوه ولاهم وبقيت عينه واما زة فالباقي منه الفاء فقط واصله
 اراى ولم يراى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء وحذفت همزة الوصل
 للاغتناء عنها والالف الاخرى للجازم والبناء وبقيت الفاء وهى الراء وفي الدما

على المعنى ان نحو هذه الافعال ما بقى على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
 لكن لا ينطق بها الا في الوقف فذفيها وصلها انما هو في اللفظ لا الخط
 للجوز او الوقف المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان
 اولى او حرفين احدهما زائداً فجذب فيه الهاء لبقائه على اصل واحد كما
 قال المصنوع في التوضيح باجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم الكون
 يتق والقرأة الصحيحة وان كانت سنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على
 ما تمنعه لا يقال كلام المص في القبل والك صحيح لانه على الوجوب بالبقاء على
 اصل واحد والك كذلك نعم يرد على الموضع انه وافق المص في باب كان من
 ش القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المص ايضاً ان الهاء لا تجب في ما للجوزة
 بحرف تصير ورتب كجزئها كما سيأتي وكون حرف المضارعة كالجوزة اقوى فضلاً
 قيل فيه ايضاً بالجواز وجب حذف الفها فرقا بينها وبين الشرطية ولو
 ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت الفهما وسطا
 والحذف بالا واخر اليق وشرط الحذف ان لا تتركب مع ذواته امتنع نحو ما اذا
 تلو معنى كما في الاثني في اي تصير ورتبها كلمة واحدة للاستفهام فاجزء كلمة الكلمة
 تامة فان جعلت زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وجد هلهذا
 الالف لان الفهاج آخر كما في الموصول وينبغي ان يكون مثل ذلك جعل ذا
 اشارية مبتدأ مؤخر او مؤخر مقدماً فحذف الفها لما ذكر قد تدبر وليس
 حتماً اي وليس ايلاؤها الها حتماً او فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من اولها
 لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقاً كما مثله الشرا ولا يجوز الشا
 اثبات الالف مع جرهما بالاسم ونقله عن ش وحكاها الاخفش لغة في الحرف ايضاً
 وعليه اقول بما يشاء لول وقول حسان على ما قام يشتمني لشم كخزير تمغ في رماذ
 اقتضاه بالدمع كسر التاء مفعول مطلق قد مر على عامله وجوباً الاضافة
 الى واجب التصدر واقتضى الثاني فعل ما ض اي اقتضى اي اقتضاه
 جازاً لحاق الهاء اي لكون الحرف منها كالجوزة فمما فيها على حرفين فجاز الوقف
 عليها دون الهاء وان كان اثباتها اجود قياساً لكون الهاء عوضاً عن الفها الحذف

واكثر استعجالا وانما وقف اكثر القرأخذ فيها اتباعا للرسم فيسكن الميم اما
 المضاف فمستقل بمعناه في معنى في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء
 لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه ووصلها بغيره في نسخ الاقتصا
 على هذا البيت وعليها شرح الاستوفى في اخرى زيادة بيت قبله وهو
 ووصل ذى الهاء اجر بكل ما حرك تحريك بناء لزمنا فقله ووصلها تفصيل
 لاجمال هذا بغير تحريك بنا اديم بصندق بتحرك البناء غير اللآثم كما مثله
 الش وتتحريك غير البناء اصلا بان تكون الحركة اعرابية تجا زيدا ولا اعرابا ولا
 بناء كنون المشى والجمع فقطضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم
 في الاول فقط اما الثاني فلا تلحقه اصلا والثالث تلحقه بلا شد وذلك الزيدا
 والزيدونه كما في الجمع ويجاب بان شحكي اعطى ابيصنه بلحق الهاء للعرب
 شد واذ الانسليم ان حركة نون المشى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء
 لانها قد بروان سلط النقي المستفاد من غير على القيد فقط وهو اديم لم
 يصندق الا بالاول وكانه قال ووصلها بتحرك بناء ممدام شد في اللآ
 استحسننا فيه قيد ملحوظ اشار اليه الش اى اللدام غير الشبيه بالاعراب فخرج
 الماضي فلا تلحقه الهاء عندس والجمهور واختار المص لان حركته وان كانت
 بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع العرب في وقوعه صفة
 وصلته وجزا او حال الكامر والهاء تنسج في العرب لان عامله يعنى عنها في الدلالة
 على الحركة فكذا في شبههم ولئلا يتوهم كونها ضمير افيها نحو قيل اى من
 كل ما عرض بناؤه وكان له حاله يعرف فيها الخمسة عشر من علمه اى في قوله
 يارب يومى لا اظلل ارمض من تحتى واضحى من علمه اى لا اظلل فيه
 وارمض واضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله اخرقت بحر الرضا
 وهى الارض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالاسر والفتح اذا برزت
 لها مكشوفة اهزكريا وفيه ان رمض وضحى بهذا المعنى لان زمان فكيف يبينان
 للمفعول مع كون النائب ليس طرفا ولا مصدرا فالظن بناؤها للفاعل صبان
 ولو بنى الاول للمجهول على معنى يحرقنى حر الشمس لكان له وجه فضمه على بناء عارضة

كقبل وبعد كما مر في الاضافة وحقته الماء شذوذا لو يتسنه اى بقاء على انه
 من السنة واحدة السنين وان لامها واو فالاصل يتسنو فليت الواو والقوا وح
 للجواز فحقته الماء وقها واجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الحاء المسنون واصلة
 بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفاد فعاً لتوالي الامثال كظني وتقضي في
 تظن وتقض اى سقط اما على قول الجحازين ان لام السنة هاء فيسنه
 مجرور بسكون الماء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب
 وافره لانها كجس واحد ومعنى لو يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعنا
 تينا او عنباً وشراب عصير اولسنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجد على حاله لم
 يتغير واتى التثنية بقوله ولنظر اشارة الى ان القلة انما هي في الوصل اما في الموقف
 فكثيرة اتفاقاً مثل الحريق الخ في نسخ قبله لقد خشيت ان ارى جدياً بشدة
 الموقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر ان شرط التضعيف ان لا يكون الا
 منصوباً ممنونا فلا يصلح شاهداً ولذا حذف في نسخ والجذب عند التصب
 وجملة وافق القصب احوال من الحريق والمراد بالقصب ما اشعل فيه النار بسرعة
 والله اعلم تسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها اصطلاحاً تسمى القحمة
 نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في التثنية فكأنك ببطتها اى رمتها واضجعتها
 اليها والغرض الاصل منها تناسب الاصوات وتجانسها لان النطق
 بالياء والكسرة مستعمل متخدر وبالفحة والالف متصعد مستقل وبالامالة
 تصير من نمط واحد في التسفل والاختدار وقد ترد للنسبية على اصل او غير
 وحكمها الجواز فكل ماله مجوز ترك امالته والاسباب الانية انما هي للجواز وحكمها
 الاسماء المتمكنة والافعال غالباً كما سيأتى واصحابها تيم ومن جاورهم واما
 الجوازون فلا يميلون الا في مواضع قليلة وسببها لفظي ومعنوي فالاول
 الياء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على ياكيع ورمحا وكسرة كخاف
 وسياتي مواضعها وموانع مواضعها وجملة ما ذكره المتن من اسباب امالة الالف
 ستة انقلابها عن الياء ورجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤول الى قلت
 ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها او بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء

مطلب
 الاغالة
 م

والكسرة

والكسرة الظاهرين للمقدرين في طرف اي طرف اسم كرمي او فعل كرمي اما الالف
المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عن فعل كدان اميلت
او عين اسم كتاب وعاب لم تمل عند س كما سيأتي واما المبدلة من الواو في الطرف
فلا تامل مطلقا وفي غيره فيها تفصيل يأتي خلف نصب على الحالية من الياء
او على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومثله
يخلف دون مزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع او يخلف
ما الهاء ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول
لعدم اى حكم ما عدهم الهاء في الامالة ثابت لما تليه عبارة عن ان يتخفى عن
بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة الف كنعمة وشجرة فالأولى قول الاشموني
تبعاً لابن هشام هي ان تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان
بعدها الف وقد يقال قول المش وبالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل
هو نوع آخر هو المشار اليه بقول الاشموني ان كان بعدها الف فلم يخرج من
كلامه شئ غاية الامر انه اكتفى في النوع الثاني بذكر الالف لان امالة الالف
لازمة لامالة الفتحة بدلا من ياسبب اول وصيرورتها للياء ثان ودون
زيادة في الثاني فقط كالف ملهى من كل الف متطرفة زائدة
على الثلاثة او الف تأنث مقصورة كجبل وسكرى فانها تصير ياء نحو
فتشبه المنقلبة عن الياء نحو قفى بضم ففتح واصله قفيوا جمعت الواو
والياء نحو يقال في تكسيرة قفى بكسرتين واصله قفو وكفلوس قلبت الواو
الاخرى ياء كراهة تولى واوين فانقلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء
وادغمت ثم كسرت القاء للناسبة والقاف للاتباع تصرح قفى بفتحين
مع مشد الياء واصله قفاي بتخفيف الياء وهي اللف المشهورة فنقلبت الالف
ياء واذغمت كما مر في قوله وعن هذيل انقلبا ياء حسن وعلم بذلك ان نحوفا
وعصى من الاسم الثلاثى الواوى لا يمال لان الالف لا تعود للياء الا فى شذوذ
او بنو زيادة شئ ليس في تقدير الانفصال بخلاف الف ملهى فانها وان عادت للياء
بسبب زيادة التشبيه والجمع لهما زياد قفى تقدير الانفصال وشذما الالف كبايا

وهي الكفاية من كبوت البيت اى كنيسته ولا يقال هي اجل الكسر لانه لا يؤثر
 في المنقلبة من واو ولا يرد ان امالة الرباع انه واوى من ريار سويواى زاد قيا
 لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام في نه الشافية لان كسر الراء له قوة في الامالة
 بخلاف كسر غيرها وهكذا يدل عين انه هذا هو السبب الثالث وهو من المعنى
 كالثاني ان يؤول مضارع آل يؤول بمعنى يرجع مجزوم بان من عين
 فعل خرج بدل عين الاسم فلان مال مطلقا عند من سواء كانت بدلا عن واو كجاج
 وقاع وباب ودار وان رجعت للبناء في قيعان وتيجان لان العود للياء والياء
 لا يؤثر بل الى المفتوحة او عن ياء كعاب من العيب وناب بالنون وجمعة ايتا
 لكن الثانية اميلت شذوذ او قيل قياسا كقولك خفت الاصل خوفت
 نقلت كسرة الواو الى الحاء وحذفت لالتقاء ساكنة مع الفاء الساكنة لاجل
 تاء الضمير واصل دنت دينت بالفتح فاما ان يقدر تحويلة الى باب فعل
 بالكسر ويفعل ما مر كما هو مذهب كثير من الضميين واما ان نقلت الياء الفاء
 لتحركها وانفتح ما قبلها ثم حذفت للساكنين ويحتمل كسر الدال ليدل على ان
 العين المحذوفة يا قلت اصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم
 ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين او يقال قلبت الواو الفاء
 وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو نظير ما مر
 والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كان
 او مكسورة كعاب او عن واو مكسورة كحاف اميلت بخلافها عن واو
 مفتوحة كقال او مضمومة كطال فلا تماثل ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله
 القبان عن شيخه السيد وسياتي في التصريف ان باب فعل بالضم ياء
 ياتى العين الا في هيواى حسنت هيئته كذا كاتالى الياء هو السبب
 الرابع او مع هاء عطف على مقدراى بحرف واحد او مع هاء الواقعة
 بعد الياء مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعة او مفضولة بحرف فقط
 كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء بيان اى
 بتخفيف الياء واقتوى منه امالة كيال وبيع بشذوذ التكرار السبب واما الخو

شيبان اقوى من حيوان لان تسفل اليا والساكنة اظهر من المتحركة احدهما
 هاءى سواء تأخرت الها كما مثله او تقدمت كجاء شويهاك وهو الظن كما سياتى
 ان فصل الماء ولا فصل شويهاك مساو لشيبان لعدم اعتبار الماء وضم
 ما قبل الماء المتأخره يمنع الامالة هكذا جيبها قال ستم والظن ان مثله ضم الماء ونفسها
 المتقدمة هكذا شويها تصغير يشاء بمعنى سلطان في لغة العجم فالحاصل انه
 يشترط لتأثير اليا ان لا يفصل من الالف باكثر من حرفين ولا حرفين ليس
 احدهما هاء ولا بضمة فتأمل كذلك ما اذى كالسابق في جواز الامالة ما
 اى الالف التى يليها كسرة او تلى هي حرفا تلاكسراف الصمير في يليه ويلى راجع لما
 واما ضمير ولى فللسكون وهذا سبب خامس كلافصل اى تحققاتها
 فلم تعد حاجزا فدرهاك اذ ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان اقل
 درجات الحرف الساكن مع الماء ان يترلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة
 مع الفصل بمتحركين اهتصرح بعد حرف يلى كسرة ولا يمكن ان الالف نفسها
 تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها ابدا شمالا بكسر المعجزة الناقية الخفيفة
 ولكن احدهما هاءى غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو هو يضربها كما مر مثله
 في اليا ويظهر هنا ايضا ان ضم الماء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه ستم
 هناك كحويئيهنا وحرف الاستعلاء او ما فرغ من ذكر الغالب من اسباب
 امالة الالف شرع يذكر موانعها وانما اخر ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع
 لا تجرى فيه كما يفهم صنيعة يكف مظهر فيه حذف مضاف وموصوف
 اى يمنع تأثير سبب مظهر من اسباب الامالة ومن كسر او يابيان لم يظهر
 فخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكر ثلثا
 ينتفى ما ندل عليه فتحوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص
 بشد المهمله مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف او الادغام
 وفي نحو خاف وطاب وتقى مما سبب امالة الدلالة على كسر اوتياء منويين
 وكذلك كف را تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله اى وكذا تمنع اليا
 غير الكسورة تأثير سبب الامالة الظن عند الجمهور وبعضهم يميل لا يلائق اليها

كما في المفعول اما الراء المكسورة فسيأتي انها تمتنع المانع ان كان ما يكف
 بفتح الياء مبنيا للفاعل وقوله بعد بالضم اي بعد الالف الماملة وهو حال من
 ومتصل خبر كان كذا اذا قدم اي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله
 كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع اي يطاع مفعول من بكسر الميم امر من ماره
 ييره اي اتاه بالطعام ومنه قوله تعالى وغير اهلنا او بمعنى اعطاء مطلقا
 قال الشاطبي وهو اشهر اوتاه موجودة هذا ما ذكره في التسهيل والكافية
 ونوع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله ابو حيان
 فالظهور ان امالة نحو طيفيان وصياد وريان ونحو بياض وعده ايبان وكما
 تقدم فيه المانع وتأخر يعطي الراء اي لا يهاخر في تكرير فاشبهت المستقلة
 في استعلاء النطق بها الى الحنك فمنعت امالة الالف للمناسبة
 الى ان حرف الاستعلاء المتقدم اي وكذا الراء المتقدمة تمتنع الامالة في نحو
 راشد لا في نحو رجال لكسرها ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر وكف
 مستعمل خبره ينكف ورا بالقصير والتنوين عطف على مستعمل وترك
 تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتيك مزيد في الابدال غلبتها الراء
 المكسورة لا يهاخر في تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب
 الامالة وانما قلبها اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كمثلها لاني
 نحو طارق لتأخر الفاق عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يمل
 احد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف
 عكسه اذا انفصل المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة اخرى
 وبانفصالها صفة فلا تمال الالف اليها في رابت يدي ساجور لانفصالها
 كذلك ولا يرد امالة الف ها ونا في نحو ادر جيبها وورنا ولم يضر بها ونظر النبا
 مع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما اشار اليه المص بتمثيله فيما مر بادر
 جيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة
 بخلاف سبب المنع اي لان عدم الامالة هو الاصل في صارة اليه ياد في
 سبب اي قاسم بالمشاة فوق وتبع الش في هذا التمثيل المصنف وولده

وَقَدْ نَظَرَ فِيهِ ابْنُ هِشَامٍ بَانَ سَبَبُ الْإِمَالَةِ فِيهِ خَفِيَ وَهُوَ انْقِلَابُ الْفَاتِي
 عَنِ الْيَاءِ فَلَا يُؤْثِرُ فِيهِ الْمَنْعُ وَلَوْ مَعَ انْقِصَالِهِ وَالْمِثَالُ الْجَيْدُ كِتَابُ قَاسِمٍ
 بِخِلَافِ ابْنِ أَحْمَدَ إِذْ فِي مِثَالِ الْإِتِّصَالِ سَبَبُهُ وَهُوَ الْإِلْفُ الْمُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ
 وَلَا قَائِدَةٍ لَذَكَرَ أَحْمَدُ الْإِتِّصَالَ فَاعِلُ الْفِعْلِ فَلَا تَشْوَقُ الْإِمَالَةَ عَلَيْهِ لَكِنْ فِيهِ
 أَنَّ السَّبَبَ لَا يُقَالُ لَهُ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الْإِلْفِ
 الْمِمَالَةِ كَالْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ قَبْلَهَا وَأَبْعَدَهَا وَالسَّبَبُ هُنَا قَائِمٌ بِنَفْسِ الْإِلْفِ
 لِمُنَاسِبَةِ الْفِ قَبْلَهَا أَيُّ أَمَا فِي كَلِمَتِهَا كَمَا دَاوِي فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى كَمَا وَالْأُولَى أَنْ
 يَقُولُ لِمَجَاوِزَةِ الْفِ مِمَالَةٍ لَيْشْتَمِلُ الْمَقْدَمَةَ كَمَا دَاوِي وَالْمَتَاخِرَةَ كَيْتَامِي فَإِنَّ الْفِ الْأَوَّلَ
 أَمِيلٌ لِمُنَاسِبَةِ الثَّانِيَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْيَاءِ فِي التَّنْبِيهِ لِأَنَّ الْفِ تَلَامٌ عَلَى الْيَاءِ
 لِمُنَاسِبَتِهِ مَا بَعْدَهَا وَهُوَ جَلَاهَا وَيَغْشَاهَا لَانْقِلَابِهَا عَنِ الْيَاءِ لِمَا قَبْلَهَا
 وَهُوَ ضَخَاها لِأَنَّ دَاوِيَّ وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ تَلَا لَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ عَمِيدٌ
 التَّنَاسُبِ وَهُوَ لَا يَأْتِي عَلَى قَوْلِ سٍ بِأَمَالَةٍ لِأَنَّ الْفِعْلَ الثَّلَاثِيَّ وَإِنْ كَانَ
 أَصْلُهَا الْوَاوُ كَدَاوِيٍّ أَوْ تَلَا لِرُجُوعِهَا لِلْيَاءِ فِي الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ فِيهَا سَبَبٌ أُخْرَى
 بَلْ عَلَى مَذْهَبِ الْمَبْرُودِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَنَّ أَمَالَةَ تَخُودُ عَنِ التَّنَاسُبِ قِيَمَةٌ
 الْمُمْكِنَةُ أَيُّ وَلَوْ فِي الْأَصْلِ كَأَسْمٍ لِأَنَّ الْمُنَادِيَّ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَزِيدَ وَالْأَفْعَالُ
 لِأَنَّهَا الشُّكَالُ فِي أَمَالَةِ الْمَاضِي وَإِنْ كَانَ مُبْنِيًّا لَكِنَّهُ كَمْتَقَى عَنْ ذِكْرِهِ هُنَا
 بِذِكْرِهِ فِي مَازٍ. الْأَسْمَاءُ مِنْهَا ذَا الْإِشَارِيَّةِ وَمَتَى وَافِي وَمِنْ الْحُرُوفِ بَلِي
 وَيَا فِي النَّدَاوِ لَا فِي قَوْلِهِمْ أَمَا لَوْ كَذَا الْجَوَابِيَّةِ عَنِ قَطْرِبِ وَلَا يَمَالُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ
 الْحُرُوفِ إِذَا اسْتَمِي بِهِ وَوَجِدَ فِيهِ سَبَبٌ كَحَتَّى لِأَنَّهَا الْكُونُ الْفَهَارِ أَرْبَعَةٌ تَعْوَدُ لِلْيَاءِ
 فِي التَّنْبِيهِ بِخِلَافِ إِلَى لَصِيرُورَتِهَا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ مِنَ الْوَاوِيِّ لِكُونِهَا كَثْرَتِهَا عَلَى الْوَاوِ
 بِالْوَاوِ وَأَمَّا أَمَالَةُ رَا وَضَوْهَا فِي فَوَاحِ السُّورِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ لِلْحُرُوفِ وَكَذَا بَا
 وَتَامِنْ حُرُوفِ التَّهَجِّيِّ فَلِسَبَبِ أُخْرَى غَيْرَ مَا سَبَقَ زَادَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ
 الْأَسْمِ وَالْحُرُوفِ لِكُنْهَا شَاذَةً عَنِ الْقِيَاسِ وَمِثْلُهُ الْإِمَالَةُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ
 كَأَمَالَةِ النَّاسِ رَفْعًا وَنَصْبًا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ فِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو وَالْكَسَا
 فَإِنَّ جَرَكَانَتَ قِيَاسِيَّةً لِلْكَسْرِ أَمَّا هَايُ ضَمِيرُ الْعَائِنَةِ لِأَنَّ التَّنْبِيهِ

في طرف صفة لرا وليس قيد ابل غالب فقط ولذا تركه الشرفان تن ذكر
 امالة فتح الطاء في رابت خبط رباح وذكر غيره امالة فتح العين في العرد والراء
 فيها ليست طرفا والقر بفتح فكسب من قولهم عرب بالنبات اذا طلع كلاليسر
 قبل ائى مثل للامر الايسر كذا الذي تليه ها اوهذا سبب تان امالة
 الفحة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالمعنى كذا الممل الفتح الذي تليه
 التائيت اذ وقع فلا وجه لاستثناء الالف لأن الذي واقع على الفتح لانه هو
 الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير
 كان الى ما تليه الهاء لا يقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من اسباب امالة
 الالف وقوعها قبل الهاء كالفحة ولو قال عطف اعلى ما قبله
 وقبلها التائيت ايضا ان تقف ولا تمل هذه الهاء الالف لكان الحسن
 تمام الفحة اذ اى سواء كانت في مستعمل كمن البقر او راء كترى
 بشر او غيرها كما حدى الكبر وللإيسر لكن بشرط ان لا تكون على ياء كمن الغير
 ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقف المستعمل غلبة
 الراء ولذا اميل اولى الضرر قبل الراء المكسورة اى فلا تامل الفحة
 بعد ها غورم وظاهرة انه لا بد من اتصالها لان القبيلة تشعوبه وليس
 على الاطلاق بل يفتقر الفصل بينهما ما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فاما الفحة
 الهزوة والعين في مرتب بأشرو وعرو بخلاف فحة الجرم في بحر كائن على مرتب
 والله اعلم اصله تصرف براءين لان فعلم صرف بشد الراء
 ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعلمه ابدلت الثانية ياء من جنس
 حركة ما قبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل
 ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصرف لغة التغيير ومنه تصرف
 الرياح اى تغييرها واصطلاحا يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة
 الى اينية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكبير واسمى الفاعل
 والمفعول والتثنية والجمع وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الاعراب
 كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن اصل

مطلب
 التصريف
 م

وضعها الغرض غير اختلاف المعاني كالإحراق والتخلص من السكونين
 ومن اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون ويسمى هذا التغير بالاعلال
 وهو المراد هنا ويخص في ستة أشياء الحذف والزيادة والإبدال والقلب
 والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية
 وفي الغزني ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف او قلب او إسكان
 للتخفيف وما عد ذلك ليس اعلالا وقد يطلق التصريف على ما يعنى الأمرين
 معا بنية الكلمة أى صيغتها التى حقها ان توضع عليها حاملة الأفراد
 وخرج به البحث عن أحوال واخرها حال المتركب فانه علم النحو وخرج بالعربية
 العجبة فلا يدخلها تصريف وما حرر وفيها عطف تفسير على قوله احكام
 بنية الكلمة وشبه ذلك قيل كالاخفاء والادغام والاطهار وفيه
 ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاطهار من الصحة ان تحذف
 الصحة والاعلال بغير ذلك او يعرى على ما مر عن الشافية والافعال أى
 المتصرفه فقط وهو قبحها بطريق الاصله لكثرة تغيرها وظهور الاشتقا
 ق فيها بخلاف الاسماء وشبهها هو الاسماء المبنية والافعال الجامدة
 كعسى وليس فانها تشبه الحرف في الجمود فلان تعلق لعلم التصريف بها
 أى بمعنييه السابقين واما تصغير ذوا الذى وتثنيتهما والحذف من
 سوف وان وابدال لعل فشاذ وليس ادنى اذ انى بذلك توضيحا
 لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعها خاص بالحرف وشبهه والأو
 نى فليس بالتفريع وادنى اسم ليس بجملة يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله
 يعود على ادنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثانى فاقبل الخالفا
 للتعليل ثلاثة احرف أى ليستد بحرف ويوقف على آخر ويفصل بينهما
 بأخر لكرهتهم توالى المبدء والنهائيه مع تنافيهما حركة وسكونا ولا يكى الفصل
 برآئه لان شأنه ان يزول فوجوده كالعدم ثم الله أى عند من يجعله
 مخصرا من ايمان الله فى القسم مزيد فيه هو اسم مفعول لذكر حرف الجر
 معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمل ذلك بتقديرى وكونه اسم مكان

بمعنى موضع الزيادة ذكره السعدي في شرح الغزبية اخرج نجام مصدرا و اخرج تحت
 الابل اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول زيد فيه الالفان والنون واشبهها
 بمجته فناء فحثة فموحدين بينهما الف مصدرا وشهاب الفرس بشد الموحدة اذا
 صار اشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شهب
 شهبة زيد فيه الالفان والياء التحتية واحدى الموحدين وهو غايته ولو زاد
 على خمسة لقوم انه كلمتان كل كلمة ثلاثة احرف العبرة في وزن الكلمة اي
 في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير اي لانه على
 ما يقتضيه القامل فلا يختص بحركة نحو قفل فخر تب الامثلة على البدء بسكو
 الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره اقام مع فتحه فبدأ بسكو
 الثاني ثم فتحه ثم ضم ثم كسره ولو اخرج فرس عن كبد مجرى على سق واحد ودث
 بضم المهمل وكسر الهجوة دويبة صغيرة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها
 ابو الاسود الدثلي قال احمد بن يحيى لانعلم اشما بوزنه غيره واستدرك عليه
 ثم بضم الراء وكسر الهجوة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسره وهو التيس
 الجحلي فخذ البناء ليس بمحمل خلافا لمن زعمه بل قليل وجك اي بكسر الكاء
 المهمل وضم الموحدة لغة في الجحك بضمين جمع جاك وهو الطريق في الرمل
 وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسماء ذات الجحك وعلى درع الحديد
 على عدم اثبات جك هو الصحيح واما قراءة ابى السمال به فشاذا جدا
 وقيل لو ثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ال بينهما حاجز
 حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو
 ان الحكم وقل الروح بخلاف قل نظروا وان احكم والقول بانها من تداخل
 اللغتين بان نطق القارى بكسر الحاء من لغة جك بكسرتين ثم مال الى
 لغة الضممين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورواءة التلاوة فلا يعتمد على
 ما سمع منه كافي شرح الكافية الى ستة اي لانه التصرف فيه اكثر من الاسم
 فلم يحتمل من الزيادة مثله اربعة اوزان جرى على مذهب الكوفيين والمبرد
 من ان صيغة الجهور اصل ونقل عن سى واما عند البصريين ففرع عن صيغة

المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي مجرد الة ثلاثة اوزان اصول فعمل بفتح
 العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب او الضم كنصر ينصر فيضير
 بينهما اذ لم يشتهر احدها وشذ الفتح في ابي يابي وسلايسلا الة اذا كان حلقى
 العين او اللام فقياسه الفتح كسال يسال ومنع يمنع ويتعين الكسر في يائي اظ
 كياء يبيع ورمح رمح والضم في واويه كقال يقول وديعايدعو وفعل كسرها
 وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في
 الفاظ قليلة كوزث يربث وومق يبق . وفعل بضمها ولا يكون مضارعه
 الة بالضم ولا يتعدى الة بالتصنيف ولم يأت يائي العين الة في هيو اى
 هيئته اهاستوفى اى لثقل الضم على الياء وانظر لهم تقلب الياء الفاء كما قلت
 الواو في طال مع ان اصله طول بالضم الة مفتوحة اى لوجوب تحريكها
 للبدء بها والفتح اخف من غيره واللام مفتوحة ابدا لئلا يسهل على الفتح واما العين
 فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالامالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت
 واما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وبيع فغير عن اصله للتحفة ثلاثة اوزان
 ليست كلها اصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي مجرد
 لانه لا يكون الة من زيد افيه كاضرب وانصر واعلم اونا قصصا عنهم اقم وبع وخف
 فلم يبق ثلاثيا في اللفظ . ستة اوزان اى تبع الكوفيين والاحفش في
 زيادة الاخير منها زبرج بزاي فوحده هو السحاب الرقيق والاحمر وهو
 من اسماء الذهب برثن بوحده فراء فثلاثة لامشاة كما صوبه ليس فنون
 وهو اسم مخلب الاسبد هنر بر بهاء فزاي فوحده فراء من اسماء الاسبد
 جحذب بجيم فمخفة فمهملة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجوا
 ومذهب البصريين ان هذا البناء السادس فرع عن فعلل بالضم ففتح تخفيفا
 لا اصلي كما عند الكوفيين جحمرش بجيم فمهملة فمهملة فمهملة هي العجوز المسنة
 والعظمة من الافاعي قد عمل بقاف فذل مخجة فعين مهملة هو الضم من
 الابل والقذعلة من النساء القصيرة قرطعب بقاف فراء فطاء فعين
 مهملتين فوحده هو الشئ الحقيق والحرف نحو شرف فيما يعرف به الاصل

من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو
 اصل كواو وعد في يعد وما لا يسقط اصلاً لمجود كلفته وهو زائد كون قر نفل
 لتوسطها بين اربعة اصول وواو كوكب لصاحبها اكثر من اصلين فيصير
 كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً واجيب بأن الاصل الساقط
 لعله تعريفية كالثابت والزائد اذا الزم لعله كالمجود كان مقدر السقوط والله
 يقال الزائد ما سقط في اصل الوضع تحقيقاً او تقديرًا احتذى ما ض
 مجحول من احتذى به اى اقتدى به وحذى حذوه اى تبعه ويقال احتذى
 ليس الحذاء وهو النعل والذي يسقط اخاى كان يسقط من المصد
 كالف ضارب في ضرب او من فرعه كالف كتاب في كتب او من نظير الكلمة
 كياء ايطل في اطل بكسرتين اسم للحاصرة وتاء احتذى في حذا هو الزائد
 هو نوعان لانه اما تكرير اصل الحاق كسين اقعدسسن الحاقه باخر نجم
 اولغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من احرف الزيادة المجموعة في امان
 وتسهيل واما زائد بغير تكرير اصل وهذا لا يكون الا منها كماء احتذى قد
 تكون هي اصول كماء مات وهجرة اكل وميم مكان بضمن فعل اى بما
 تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته
 لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف
 بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل
 بفحنتين وفي مرد ومقال مفعول واذا وقع في الموزون قلت او حذف فعل
 مثله في الميزان فتقول في آدرو اصع بمد الهزرة وضمه ما بعد ما جمع دار واصل
 وزنه اعفل لان اصله ادور واصنوع قلت الواو هزرة لتقل ضمها ثم قدمت
 الهزرة على الفاء وقلت الفاء وتقول في تاء بالمد وزنه فلع لانه من النأى اى
 البعد فاصلته نأى قدمت لانه وهى الياء على الهزرة ثم قلت الفاء لجرها وانقبا
 ما قبلها وقاض وزنه فاع وفي عدة علة نعم اذا الريد بيان الاصل قيل اصله
 كذا ثم اعل بالقلب او غيره وانما اختاروا للوزن مادة فع ل لانها تعلق
 الجوارح والقلوب بخلاف غيرها اغدودن بغين معجة فدال بن مملئين

بينهما وأو يقال اغدودن الشعر إذا طال والنبت إذا اخضر حتى يضرب اللسد
 ولا يجوز أن يعبر عن أي خلاف لمن قال بذلك والحاصل أن الزائد
 مطلقا يعبر عنه بلفظه الآشيشين المكرر وقد علمت والمبدل من تاء الأفعال
 فيعبر عنه باضله وهو التاء فوزن اضطرب افتعل ولا ينطق بالظاء زوال
 مقتضيا سمي بكسر الملهتين للجب المعروف وبفتحهما للثعلب واسم
 موضع والحكم فيهما واحد كما في الفارسي كالم بكسر اللام الثانية لأنه امر
 من ملم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر الروي ولا يصح كونه ماضيا
 لأنه واجب البناء على الفتح يحكم على حرفه كالم أي لا لأن اتصاله أحد
 المكررين واجبة تكملا للأصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظ
 التث كالمس عدم الخلاف في هذا النوع وليس كذلك بل أشار بعضهم إليه
 سيوطي فان صلح إنبان فم المعنى بعد سقوطه فلا تكون الكاف
 واللام زائدين أي فوزنه فعلل بلامين وهذا مذهب البصريين إلا الزجا
 وقيل اللام زائدة أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج
 فوزنه فعقل بتكرير القاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل
 الأصلي أما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن ككف فعقل بك
 فلام ووزن لم فعقل بلامين وقيل هما بدلان وهذا مذهب الكوفيين
 واختاره ابن الصم وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين
 فالأصل لم وكف بشد المم والقاء الأولين فاستقل ثلاثة أمثال فأبدل
 من وسطها حرف يماثل القاء فوزنه على هذا فعل بشد العين فالف
 شروع في بيان ما يطرز زيادته من الحروف العشرة بعد أن بين ما يعرف به
 الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن والفاء مبتدأ وحمله
 صاحب صفة وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا
 الألف اللينة وسيد ذكر الحق حكم بزيادتها أي وإن لم تسقط أصلا
 بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاستقنا
 على زيادتها في فعل عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الأفعال والأسماء العربية يمكنه

جامعة كانت او مشتقة اما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزايادتها مع اكثر
 من اصلين حتى وفيها ولا يابد لها من غيرها مع الاقل كالي ومتى بل تكون
 اصلية غير منقلبة وكذلك في الاستماء الاعمى كابرهم لان ذلك انما يعرف
 بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر. وغضبان في تسع بنون بعد الالف
 من الغضب وفي اخرى بلانون فيحتمل عليها انه بالنون المعجمة مع القصر
 مؤنث غضبان او بالمهمله مع المد وهي المشقوقة الاذن من ناقه او شاة
 والصاد معجمة في الكل وناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العصبيا وليست
 مشقوقة الاذن والكل صحيح اما اصل اي في الحروف وبشبهه اوبد
 عن اصل اي ياء او واو في فعل كما مثله واسم متمكن كرحي وعصى واعلم
 ان الالف لا تتراد في غير الاول لتعذر الابتداء بها ساكنة والناكدة
 والواو واي يحكم بزايادتها مع اكثر من اصلين لكن الواو لا تتراد اولاً عند
 مطلقا لتقلها والياء تتراد بشرط ان يكون بعدها ثلاثة اصول كيلم واربعة
 في خصوص المضارع كيد حرج اما في غير كيشقور يفتح الياء وسكون السين
 المهمله وفتح الفوقية وضم المهمله آخره راء اسم مكان بالحاء وشجر يستاك به ففي
 اصلية فوزنه فطلول لان الاشتقاق لزيدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا
 اصلين فقط كبيت وسوط كما هما في الجملة حال من فاعل يقعا وما كانه
 للكاف عن العمل او نعت لمحذوف وما مصدرية اي وقوعا كوقوعهم في يوثو
 يضم الياء بن وسكون الهيرة الاولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه
 يائي كساجد ووعج اي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا
 لم يخفف او هو فعل قصد لفظه فنفع الصرف العلمية على لفظه ووزن
 الفعل والوعج اسم لابن آوى فان اردنا كان مفعولا مع لاء عطفها
 على يوثو والياء كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع
 انه علم ما مر في سبب ان كل شئ مكر لا يحكم بزايادته دفعا لانه تخصيص
 ذلك بغير الياء والواو اطلاقا هنا كصيرف هو الحال المتصرف
 في الامور ويعمل هو البعير القوي على العمل اذا تقدمت على ثلاثة

خرج ما اذا توسطتا او تأخرتا فلا يحكم بزيادةهما التمهيد بدليل كسقوطهما في بعض
 اللغات او التصاريف كهمزة شمال واجنبطائي شمل يفتح الميم وسكونها في جبط
 بطنه حبطا كفتح فرحا اذا انتفع من اكل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص
 في قولهم درع دلامص ودلاص اي براق وميم زرق شديدي لون الزرق وكذا كل
 ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكبير السنة اي العجر ودلقم للبحر والناقاة
 المسنة من الاندلاق وهو الخروج اصول خرج به نحو امان ومعري
 فان سبقتا اصلين حكم باصالةهما وكذا ان سبقتا اكثر من ثلاثة كما ضبط
 ومرزجوش لنبت طيب الرائحة ويقال فيه مرزجوش لان الاشتقاق لو يدل
 على الزيادة في مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل اصالة هي تماوان كانا
 عجيبين امرادي ومهد يفتح فسكون يطلق على مهد الصبي وجمعهم هاد
 كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعهم هوود كغلس وفلوس امصباح آخرت
 لهم وبعدت ثا لهما واكثر مفعول لردف الواقع خبرا عن لفظها ومحملة للبتد
 والخبر بفت لا لف ولو قال اكثر من اصلين كان اجود لان الشرطان
 يكون قبلها ثلاثة اصول فلو كان احدها زائدا حكم باصالة الهمزة كحواء الذي
 يعانى الحيات لانه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة اصلية بدليل صرف
 اقحواء من الحوة وهي السوداء فمن ت زائدة لمنع صرفه والتضعيف اصلي وهي
 مؤنث اخوي وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كسما والواقعة اخر لا بعد
 الف كاجنبطاً ولا يحكم بزيادة التمهيد بدليل ما امر اكثر من حرفين الأولى
 اصلين كما مر في الهمزة ليجوز ضمهم وان فان نونه اصلية لانه من الهوان مع ان
 قبلها اكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم حكم عليها بالزيادة اي
 الا اذا كان قبلها حرف مشددا واولين حستان وعقبان فتحتمل الزيادة
 والاصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلقى احدهما التمهيد كما في التمهيل
 والكافية كدلالة لمنع صرف حستان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف
 اصليا بعد حرفين اخر اي يشترط تسطها وكونها بين اربعة بالتسوية
 وكذا سكونها وعدم ادغامها كما هي في غصنفر واجنبطاً فخرجت الواقعة اولا

كنه مثل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغرينق وخرنوب فانها في ذلك
 اصلية الابدليل واما المدغم في نحو عمنس بشد النون للجل الضخم فالزائد فيه
 هو التضعيف لا النون الاولى وقال ابو حيان كل منهما زائد فوزنه فعقل
 وبقي من مواضع زيادة النون اول المضارع والمضارع كانكسر وباب الافضلا
 كالاحرام وترك ذلك لوضوحه من الاستقاق فهو الدليل الاعظم والثاني
 في التانيث اى في مفرد كما مثله او جمع كسلمات والمضارعة قال ابن هشام
 لم يعد من حروف المضارعة الة التاء مع انه لا فرق بين ما وبى غيرها
 ونحو الاستفعال خصه بالذكر دون الافتعال مثلا للاشارة الى ما تزد فيه
 السين فلا يرد عليه انها لما اذ لا تزد زيادتها في غير هذا بل تحفظ فقط كسين
 قد موسى لاحاقه بعض فورا لانه من التقدم وهو ما تقدم من انف الجبل
 والسيد المتقدم في قومه تصريح وادخل نحو باب النفع والتفاعل والافتعا
 كالتجل والتقاتل والاقتدار وفروعها وكذا باب التفعيل والتفعال كالنقد
 والترادون فروعها كقدس ورد فانها ما بلاتا كقائمة اى لا كقامت
 لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تقدها لان القصد بيان اجراء الكلمة
 كماء قائمة ولهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت والهاوقفا الخ ليس
 من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الماء فيه بدل التاء لا فريدة استقلالاً
 كلمة الغزبية بعضهم بقوله يا قارئا الفية ابن مالك وسالكو في احسن المسالك
 في اى بنيت جاء في كلامه نطق بديع الشكل في نظامه حروف اربعة تضم
 وان تشاقل ثلاثا واسم وهو اذا نظرت فيه اجمع مركب من كلمات اربع
 وصار بالتركيب بعد كلمة وقد ذكرت لفظه لتقهم واللام اما فاعل
 محذوف على حذف مضاف كما اشار له الشيبقوله واطرد زيادة اللام او نائب
 فاعل محذوف اى وتراد اللام في الاشارة كما قدره الشيبق في التاء في التانيث
 والهاوقفا وهي مبتدأ وفي الاشارة صفة والخبر محذوف اى واللام كالمائة
 في الاشارة من احرف الزيادة وعلى هذه الاوجه فالمشبهة اما صفة للام احترزا
 من الشاذة في نحو عبدل وزيدل كما نقله السيوطي عن ابن هشام اوصفة لازمة

وهو اولي لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل في الاشارة خبرا
 عن اللام امتنع جعل المشتهرة صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل
 الاسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الاشارة خبره وبالجملة خبر
 اللام اي واللام زيادتها المشتهرة كائنته في الاشارة فيفيد انها تزداد في
 غير الاشارة لكن غير مشهورة نحولمه فيه ان هاء السكت كلمة برأ
 حتى بها المعنى وهو بيان الحركة في نحولمه ويا زياده وللامكان في نحوقه
 وعرفي بكاء البحر ما ليس جزأ وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كل من هو
 المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب
 كهاء التانيث او تحطاه العامل كحروف المضارعة للوقوف المراد به
 البناء في فعل الامر ان لم تبين اما بفتح التاء اصله تتبين حذف
 احدى التائين فحة فاعل او بضمها مضارع مجعول وحجة نأسيب
 كحظلت بالتاء والمثالة من باب فرج سألتمونها وكذا لم تبيأ
 وقد جمعها المص في بيت اربع مرافعال هنا وتسلم ثلاث يوم تهاية مسؤل امان و
 في قولهم شملت الرج اي تحولت شمالا ويابه دخل كما في المختار واعتبر
 بانه يحتمل ان اصله شمالت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف
 فالاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحد عشر وهي شمال
 ككوكب بتخفيف اللام وببشدها وشامل بتقدير الهمزة على الميم وكقذال
 وكتاب وجبل وقلس وصيقل وطويل ورسول وجوهه والله اعلم
 هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة وانما
 افردها لاختصاصها بالاحكام الآتية الا اذا ابتدئ اصله بهمزة
 مفتوحة ابدلت بيا ككسر ما قبلها وذلك قياس كنية في مائة ثم سكنت
 تخفيفا للحركة البائية كقراءة ما بقي من اليا بسكون اليا كاستنبوا
 بفتح التاء وكسر الواو امر للجماعة او بفتحها ماض معلوم او بضم التاء وكسر
 الواو ماض مجعول وتسمى همزة وصل اي مجاز العلاقة الصندية
 لانها تسقط وصلها فكان حقا ان تسمى همزة ابتداء وقيل لا يجاز بل

لون
 تسهيل

مطلب
 فصل زيادة همزة
 الوصل

بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل
 المتكلم بها الى النطق بالسكان وفيه ان اللانوح ان تسمى همزة الوصل
 او التوصل لا الوصل وسماها الخليل سلم اللسان وتسقط في الريح
 وقد ثبت للضرورة كقوله اذا جاوز الابنين سر فانه يثبت وتكثير الوشاة بين
 على اكثر من اربعة اى اما بها كاجلي او سواها كما استخرج وخرج الماضي

الثلاثي والرابعي والامر والمصدر بالجر عطف على فعل فكل فعل

ماض يوفي هذه الكلية نظر فان من الخماسي ما لا تدخله ولا مصدره

كفعل وقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المص كما لا يخفى في امر الثلاثي

اي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين او مكسورا

او مضموما كما مثله فان تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يمتح الى الهمزة لان

الامر هو المضارع بعد ان يحذف منه حرف المضارعة فيحذف تحرك ما هو

موجود بعده امكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديرا كقم من يقوم

فاصله اقور كان نصر نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للسكانين وكعد

ورد من وعد بعد وورد يرد فاصلهما او عد واورد حذفت واوها حملا

على حذفها من المضارع المبدوء بالياء ولو وقعها بين عدويتها الياء

والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك اولها وهذا الشرط

عام في امر غير الرباعي مطلقا يخرج نحو تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحريك

ثاني مضارعه واما الرباعي فسكن عنه لان ثاني مضارعه لا يكون

الا متحركا فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقاتل واما يكرم فاصلته يؤكده كيد

فيقال في امر اكرم همزة قطع مفتوحة لانها هي التي بعد حرف المضارعة

واما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في اوكرو وحمل الباقي

عليه كما يأتي ولم تحذف من الامر لروال مقتضية مع تعاضها بالحركة بخلاف

واوعد فتدبر ويستثنى من امر الثلاثي حذف كل ومر فانها يسكن ثاني مضارعه

لفظا كما أخذ ويأكل ويأمر مع ان الاكثر فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف

قارها الساكنة والاصل اخذ بهمزتين حذفت ما الثانية لكثرة الاستعمال

حذفت الاوّل للاستغناء عنها وفي شاذ الغزبية ان الحذف من كل واحد واجب من
 مرجان لانها اكثر منه قاعدا اذا كان اول المضارع مفتوحا كيكتب وينطلق
 ويستخرج فهذه امره وصل او مضموما كيكوم ويفعل فقطع ولا ينلم الا الرباعي
 لا غير محدود اكان او مزيدا كيدجج ويكره ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة
 وفي اسم متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل وتأتي باجر
 عطف على اسم وجملة تتبع بالابتداء للفاعل صفتها اي وسمع الهمز في تأتي اي مؤنث
 تابع لمذكوره او هو مبتدأ خبره تتبع اي تبع مذكوره في ذلك وايم عطف على اسم
 فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجز ولا ينصب وهو يوصل
 الهمزة على القياس وقطعها نحن ونجمل بالوزن هزال مبتدأ خبره كذا اي
 للوصل سماعا لا قياسا ومثلها ام في لغة حمير تنبسه يعلم من كلامه ان همزة
 الوصل لا تدخل المضارع اصلا ولا الحرف سوى ال ولا ماضى الثلاثي والرباعي
 ولا اسما غير مصدر الخماسي والستاسي والاسماء العشرة المذكورة والموصل
 كما سيأتي في جملة الاسماء اثنا عشر لا غير واما ايم وام الايتان فلقطان في ايم
 ولذا تركها المصنف واما ذكر ايم مع انه لغة في ابن لانه نزيادة الميم تغير معناه
 بافادته المتباعدة وحكمة باتباع ما قبل الميم لها في حركات الاعراب ولا كذلك
 ايم ويبدل اي هزال ومثله همزة ايم ثماسياني لم تحفظ اذ يغنيان ^ح افتنا
 هذه الاسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما كان الفعل
 اصلا في التصريف استأثر بامور منها سكون اوائل بعضها فيحتاج الهمزة
 فحل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة اوله لكن شذبت
 هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من ^ح
 او حركه اسم اصله عند البصريين سمو بكسر السين او بعضها من سمو
 وهو العلو حذفت لامه تخفيفا وسكن اوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل امه
 وسم بفتح الواو من التسمية وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة
 واست اصله سته كقرس يقال سته سته كتعب تعبها اذا كبرت عجيزته شدة
 سمو العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة واولوا سته

واللام اخرى والواست بنتم سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكون سين
الثاني واجنبلوا همزة الوصل كانها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم
والدليل على ان اصله ستة بفتح السين فتحها في سه وست لغتان فيه وعلى
تحريك عينه بعد ثبوت فتح فانه جمعة على استاء لان افعالا لا يتقاس في فعل
بفتح فسكون وعلى انها فتحه خفها وعلى ان لامها خارج عنها في الجمع والتضفير
كاستاء وسيتهم وابن اصله بنو بفتح الفاء بجمعة سلامة على بنين وبفتح
العين بجمعة على ابناء كما ذكر في است قبيل ولاهم واولقوهم بنوه ومردة ان لام
الفتى بيا بجمعة على فتيان مع قولهم قوة فقلت فيها الياء واول المناسبة الضم
والواو قبلها اذ اصلها فتويبه فكذا يقال في بنوه وقيل لانه عوض عنها التاء في
بنت وابدال التاء من الواو اكثر من الياء وقيل لامه بيا لانه من قولهم بنتي بامرأة
يبني بها اذا دخل عليها ابنهم هو ابن بزيادة الهمزة للبا بفتح كزرقم واثنان
اصله ثنين بفتحين لقولهم في النسب اليه ثنوي كذلك ولاهم بيا لانه من
ثنت فسكن اوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة وامر هو اسم تام لم يحذف
منه شيء لان اصله مر كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفها
مع ال فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض
الاحيان واما امرأة وابنة واثنان فكذلك اتمها واين في القسم خرج به نحو
بر القوم في ايمنهم فانه جمع بين وهمزة قطع اتفاقا واما الاول فهو عند بعض
اسم مفرد من اليمن وهو البركة وهمزة وصل خلافا للكوفيين فيها والهمزة عوض
عن نون المحذوفة في بعض لغات كاييم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف
كما في امر وفيه لغات ايمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وام بفتح
الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيها ورو من بثلاث الميم فيها ويجب اضافة ال
للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر اي ايمن الله قسمي قبل او خبر المحذوف
اي قسمي ايمن الله كما في المعنى الا في ال اي معرفة كانت او زائدة ومثاقم
في لغة حمير وكذا الوصول لكنها اتم على الراجح فتباعد مع الاسماء العشرة والمصد
تبلغ اثني عشر مفتوحة اعلم انه يجب فتحها في ال ويترجم على الكسر

في ايم وايم ويتبرج كسرها على غيره في لفظ اسم ويحب كسرها في باقي الأسماء
 الاثنى عشر واما في الفعل فنضم وجوبا ان ضم ثالثه ضما اصليا ظاهرا كان
 وكان نطق مجهولا او مقدرًا كما غزى ياهندا اذا اصله اغزوى بضم الزاي وقال
 ابن المص الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدى ذلك سوى فتح ثالث
 الفعل كاعلم او كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كما مشوا فان اصله امشيو بالكسر
 قال ابن الجزري وابدأ بهنر الوصل من فعل بضم ان كان ثالثا من الفعل بضم
 واكسرو حال الفتح والكسر في الأسماء غير اللام كسرها قفي لم يجز
 حذف همزة الاستفهام اى ولا همزة الوصل كما ذكره ايضا ولا يجوز تحقيقها لانها
 لا تبتعد درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجرى في ايم لان العلة واحدة
 وهما اى من التسهيل ولا يجوز في البيت المد للثلاث لا ينكسر الحق او بالرفع حينئذ
 خبره ان قلبك طائر او عكسه على ان الحق ظرف مجازى اى فى الحق طير ان قلبك
 وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره بتأعد والجواب محذوف
 لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وابنت بسكون النون وفتح الموحدة
 وشد التنانة فوق والله علم هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر
 مطلقا فيمثل القلب لان كلاهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص
 بخروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كما في الائمة في
 يكون في غير الموضع كما عدوه همزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة
 كسين اسطاع يسطيع بقطع همزة وضم اول المضارع فان اصله عند س اطاع
 يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان اصل اطاع اطوع وعبر المصحح
 بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع ايضا فكيف
 اعم منهما الامباينا ويؤيد بما مر في التصغير في قوله وجازت تعويضن يا قبل الطر
 من ان ياء فر بنيق وفران يوق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فذروا
 الاعلال فقد تقدم اخر اثره قبل اخر ظرف متعلق بمحذوف صفة لواء
 وياء اى كاشين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذها نفس الآخرة ان يراد
 ما قابل الأول فيكون من ظرفية الجزى في الكل والأولى كونه اسما غير ظرفي حالهما

مطلب
 الابدال

ف

وان كانا نكرتين اى حال كون كل منهما اخر او اما اثر فظرف بمغنى عقب حال
ثانية او صفة لا بدلا من اخر ولو جعل ظرفا لان كلاهما شرط مستقل
عقد المصاحى وضمنه اربعة احكام من النضريف الابدال والقلب والنقل
والحذف ثم ذكر الادغام بعد وتقدمت الزيادة ابدال الاشياء اى قياسيا
يضطر اليه فى النضريف بان يوقع عدمه فى الخطا كقولك فى مال مول واعلم
ان حروف الابدال اربعة اقسام ما يبدل للأدغام شيوعا وهو جميع الحروف
اى الالف اليسنة وما يبدل لغيره فاما ندورا وهو كما فى الاشمونى على ما يعنى
من التسهيل سبعة مجموعة فى اوائل قولك قد خاب ذو ظلم صنع حمله غيا وذلك
كقولك لم خراذل بالذال المعجمة فى خراذل بالمهمله اى مقطع وقرأ الاشمونى فيهم
بالمعجمة بدل المهمله كما قاله ابن جنى واما شيوعا ويضطر اليه وهو ما فى المتن
اولا يضطر بان يشيع عند قوم قاصرا على السماء وهو ما عدى القسمنين قبله
وذلك كالطبع الآتى فى الشومنه معجمة قصاعة وهى ابدال الحيم من الياء المشددة
وقفا كقوله خالى عويف وابوعلي اى على المطعمان اللحم فى العتق اى العشى وكذا
من المحففة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجج اى حجتي فلا يزال شاخج يايتك حج
اى بنى والشاخج البغل وكذا عنفة تميم كظننت عنك قائم اى ابلك وكسكسهم
بالمعجمة فى خطاب المؤنث نحو ما الذى جابش وقر قد جعل بيش تحتش سريا
والكسكسة بالمهمله فى لفة بكوكقوالم للمؤنثة ابوس وامر اى ابولف وامك
وغير ذلك جمعها المصاحى وجمعها فى التسهيل فى طويت قائما فانسقط
الهاء لان ابدالها لما يطر من التاء وقفا كرحمة وهو مذكور فى بابها وعدها
هنا للحض وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء
سماعا كقولهم لك قائم وهدت الشئ وهياك فى لانك واردا واياك
اوطأت الرول اى بسكون الحاء المهمله اذا جعلته وطيا بوزن فعمل اى ممددا
ليما مستويا الطبع اى بابدال اللام من الصاد لقرها منها كراهة اجتماع
حرفى اطباق عند بعضهم ومن نون اصيلا ن لقر بخرجهما فى قوله
وقفت فيها اصيلا لا اسايها اعيت جوا بابا وبالربع من احد
واصيلان

واصيلان اما تصغير اصلان جمع اصيل كبعير وبقرا وهو ما بعد العصر
 الى الغروب فصغير الجمع شدوذا كما قاله الجوهري او تصغير اصيل على غير قياس
 لزيادته على الكبر كما قاله ابن هشام وهو اولى لكثرة مثل هذا الكغير بان في مغز
 من كل واو وياء وكذا الالف فان حمراء اضلها كسكرى زيدت قبل الفها
 الف للمد ككتاب فابدلت الثانية الفافا حسن مما هنا قول الكافية
 من حرف لين آخر بعد الف من يبادل همزة كما وصف نظرت اي حقيقتها
 مثله او كما بان كان يبدلها تاء وتأينت او علامة تثنية عارضان كبتا وبناه بشد النو
 من البناو كرديان وكساين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منها في منع
 الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولم عقلته بتنايين وهما طرف العقاب
 فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد والاصل بعاء وانما لم يسلم حرف
 العلة لسكون ما قبله كدلو ووظي لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة
 زائد فوجوده كالعهد فكان الواو والياء تليان فتحة قلبها الفاكباب وعصى
 ورعى فلما اجتمعت ساكنه مع الالف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله
 حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من اول الامر نحو راية وراية واصلها عند
 التحليل اية وريبة كتمكة قلبت الياء الاولى الفاعل غير قياس اذ القياس قلب
 الثانية كما سياتي وقيل اصل راية راية بالهمزة ترك تخفيفا وكذلك انما تنظر
 مثله ما لم تنظر فتلا بعد الف كدلو ووظي عين اسم فاعل اي ولو مؤنثا او مشغ
 او مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل وفاعل وان لم يكن
 وصفا كجائر البستان وجائرة الخشب المعترضة وسط البيت وكلاهما جيم وزا
 ويجوز تخفيف همزة بتسهيلها بينها وبين الياء ولذا انكبت ياء لكن بلا نقط لان
 ابدالها ياء محضه تحن وكذا همزة نحو قلا ندو اوائل مما سياتي تحكي ان ابا علي
 الفارسي دخل على بعض المتسبين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قايلا ينقط
 الياء فقال له ابو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحب وقال قد اصنعنا
 خطوا اتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته ومن لظا بف العلامة الاميرانية
 له سؤال تعنت ومن جملة لفظ صفا ثر ينقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكنا

وما نطقكم الياء من الصغائر وخرج باسم الفاعل فعل الامر من الفاعلة فيج
 فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن فأصلها قول وبايع ظاهره كالمص انبأهما
 همزة من أول الامر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين ابدال الفاء الالف همزة
 لما فرغوا وكسر الهمزة على أصل النخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت الف
 فاعل قبل الف قال وبلغ فحرك الثانية للساكنين ولان أصلها الحركة والالف
 المتحركة همزة والمدى حرفه واو اكان او افا او ياء وحمله زيد حال من ضمير ي
 الواقع خبرا عن المدى والثالث حال من ضمير زيد في حال متداخلة او من ضمير ي
 فهي مترادفة وقوله في الواحد ليسان الواقع للاحتراز وكان كالقلا تذا نذا
 ان كان مدة اى لاجتماع تلك المدد ساكنة مع الف الجمع ولا يمكن حذفها لفوت
 الجمع ولا المدد لتغير ساء مفاعل لان شرطه ان يكون بعد الف حرفان اولها
 مكسورة ليكون كفاعل فوجب تحريك المدد فتمزقا لانها الاصل لها في الحرك
 كذا قال الخليل وانما اشترط كون المدد الثالث لانه لا يلى الف الجمع اجمع فخرج حائض
 ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل من همزة بل واوا في حوائض وياء فيما بعد
 وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحوض لانه فاعل ما اعل
 عينها غير مدية اى بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلا تاء فلا
 يهمل تعاصيه بالحركة غير زائدة اى لان حرف المد الاصل متحرك في الا
 فيتعاصى بحركة الاصلية عن القلب فاصل مفازة مفوزة كفعلة من الفوز
 نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت الفاء على فعلها ومثلها منارة من النور
 واصل معيشة كسر الياء نقل الى العين واصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل
 الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر كسرة وهي اسم فاعل من اصاب يصيب
 وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المدنى ذلك تصحيح في الجمع فيقال
 مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مفاوز وقد نطق بها كذلك لكن قلب
 همزة في مصائب ومناشردودا وكذا في معاش في رواية عن نافع اكتفا
 اى احاطوا بالالف ضمير اللينين فاعله ومد مفعوله والجملة صفة لسينين
 كجمع نيفاجمع مصدر منون ونيفابشد الياء مفعوله وفاعلها محذوف اى جمعك
 نيفا

نيفاً اي كاللفظ الخاصل من جمعك نيفاً وهو نيفاً فصع التمثيل به لمفاعل
 بهذا التقدير والنيف مما زاد على العقد الى العقد الثاني من نواف نيف اذا
 زاد نيفاً واهـ اصلية وقيل من نواف نيف فاصلته نيف فعل به كسيد كالتو
 رجلاً ولا حاجة للتسمية ومثله اول واوائل فاصله او اول بجعل الف للجمع
 بين واوى اول ابدلت الثانية همزة لما ذكر واصله الاصيل وواول بثلاث واوا
 كما ان اصل اول وول ابدلت الاولى همزة لما سياتى قريباً ووزنهم نحو اوائل ونيايف
 بمفاعل انما هو وزن عروضي اما الصر في فوزن نيايف فيا عمل بزيادة الياء
 واوائل ففاعل ووزن زوايا ففاعل وهاوا ففاعل لما سياتى واقع وور
 تنازعاً في الهمزى واقع الهمز وورده ياء واخوهذا كالا استدراك على قوله همز يري
 في مثل كالعلائد وقوله كذلك ثاني نوافي ان المد الزائد وثاني اللينين انما
 يبذلان همزة في الجمع وتبقى بحالها في صحح اللام والتمه قبلت تلك الهمزة المبدلة ياء
 او واوا على ما سياتى فال في الهمز للعهد المذكور اي الهمز المبدل كما علمت فخرج الهمز
 الاصل في المفرد فانه يسلم في الجمع كراهة ومراتب كسر الهمزة منونة كجوار لفظاً واصللاً
 واصل مرأة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلت الفاء وشد مرأيا كهدا يأسلو كما
 بالاصل مسلك العارض كما شد عكسه في قول بعضهم اللام اغفر لي خطاءي
 بهمزتين جعل اي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني ليينه وقوله همزاً
 مفعول ثان لرد واو الواو من مفعوله الأول والأشد نائب فاعل ووفي
 وهو القوة ما بين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى
 بلغ اشده انه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غاية واما قوله تعالى
 ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده فغناه حتى يحتمل وهو
 تفسيره باعتبار عقده لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتغال حراره
 وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثه والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد تضم اسم
 مفرد كأنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد
 له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وانعم او شدة بالكسر كصر واصر او شد ككلب
 واكلب اهر من البيصاوى وغيره اذا اعتلت لام نوبان كانت ياء او واوا

وهزة لان المص ادرجها هنا في حروف العلة اما لشبهها بها اولكونها منها عند
 الفارسي فالامه هزرة من النوع الاول خطيئة وخطايا وكذا برثية وبرايا
 لانه من برا بمعنى خلق اما ان همن برثية ابدلت ياء وادغمت في الياء تخفيفا
 وما لامه ياء كعصية وقصايا وهدية وهدايا وما لامه وا ولم تسلم في المفرد وكطية
 ومطايا الا من المطا وهو الظاهر فاصطفا مطيوه فعل بها كسيد والسالبة كهراوة وهرا
 واما النوع الثاني فلم يثلوه الا بما لامه ياء كراوية وزوايا فاصل خطايا خطا
 ياء مكسورة هي ياء خطيئة ثم هزرة هي لامها فابدلت الياء هزرة كصائف فصار
 خطائي بهزرتين ابدلت الثانية ياء لتطرفها اثر هزرة مكسورة عملا بقوله الاتي
 ما لم يكن لفظا آتم فخرج تحت الأولى تخفيفا فقلبت الياء الفاء لتحركا وانفتاح
 ما قبلها فصار خطا بهزرة بين الفين وهي تشبه الالف اقرب من حرفا وهو
 اقصى الحلق من الجوف فخرج الالف فابدلت الهزرة ياء كراهة توالي ثلاث الفاء
 ولتفصل بين الالفين فصار خطايا بعد خمسة اعمال ومثلها سوا رايا واصل
 مطايا مطا يوبيا هي ياء فاعيله وواو هي لامها قلبت الواو ياء لنظر فيها اثر كسر
 كافي الغازي والداي فصار مطا يبي يبايين ابدلت الأولى هزرة كصائف الى
 آخر ما رفقيه خمسة اعمال ايضا واما في قصايا وهدايا فاربعة فقط يتبينها الش
 لان لامه ياء لا تحتاج الا لقلبها الف فقط فابدلوا كسرة الهزرة فتح اى
 تخفيفا لتقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على هزرة
 عارضة فصار قصنا اى بهزرة بين الفين واصله زواى اى
 اصله الثاني كما يفهم قوله بابدال وا واصله الاول زواوى بووين الأولى
 بدل الف زاوية لما مر في قول والالف الثاني المزيد يجعل واو والثانية هي واو
 زاوية وبينهما الف التفسير فقلبت الثانية هزرة على حد يابق فصار كافي الش
 فصار زواى اى بهزرة بين الفين اذ لم تكن اللام حاوى بان كانت
 ياء وهزرة او واو لم تسلم في المفرد وقد علمت امثلتها نحو هراوه بكسر الهاء
 العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء واصطفا هراو واى يقد قلب الف هراو
 هزرة في الجمع كقلادة وقلادة وظم كلامه ان الواو قلبت الف من اول الامر

لكن مقتضى القياس قلبها اولاياء لظروفها اكثر كثرة ثم تفتح الهمزة فنقلب الياء الفاعل
 انفعيته خمسة اعمال كخطايا كما في النضج وغيره بحيث رداول الواو من انواع علم
 ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل ذكرها المصنف وهي تظرفهما
 بعد الف زائد وفي فاعل ما اعل عيننا وفي جمع ما ثالثه مذكرا زائد وجمع ما ثانيه
 وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
 وانما لم يقدمها على قوله وافتح وردة الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة
 لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقي ما تبدل منه الهمزة وجوبا الالف في نحو حملا
 وفي جمع نحو قلاذ وببديل جواز من الواو الضميمة ضالا زاما مصدره كانت
 كاجره في وجوه اولها كاد ووهمة بعد الدال في اد ورجع دار ومن المكسورة
 بشرط تصددها كاشاح وافادة وامادة في وشاح ووفادة ووسادة وقره
 من اعاء اخيه ولا تبدل من المنقوشة التي شذوذها كاسماعها اصله وسما من
 الوسامه وكاحد في العدد اصله وحد من الوحدة وتبدل من الياء جواز في نحو
 رأي وعائى نسبة الى راية وغاية اصله رايبى وضايبى بثلاث ياءات فخفف
 بابدال الاولى همزة واما ابدالها من غير ذلك فمناذ او قليل المتصدرين
 خرج هووى ونووى ونسبة الى هوى ونوى مالم تكن الثانية بدلا من العلم
 ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة معارضة بان تكون مدة اصلية
 اى غير منبذلة من شئ كأولى انتهى الاول اصلها وولى بضم فسكون اوله تكن
 مدة اصلا بان لم تكن بعد ضم سواء حركت كما اصل المذكور وكاول بضم ففتح
 جمع اوله اصله وولى بواو من او سكنت بعد غير ضم كاول بفتح فسكون اصله وولى
 بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال امامع المدة العارضة فلا يجب
 بل يجوز سواء كانت مجردا من الف فاعل كوووفى وورى فيجوز اوفى واورى بالهمز
 او من همزة كوووفى مخفف الووفى بضم الواو وسكون الهمزة وهي انتهى الاوالم من
 والما اذا رجع فيجوز اولى او من غيرها كما فصله الاستمى في اذا علمت ذلك ففي
 قصر ثم عدم الوجوب على التبدل من الف فاعل تبيالظلم المتصو مع انه
 يمكن تصحيح المتن بأنه ان دشبته وفي ما ثانيه مدة معارضة من الف فاعل

بفتح العين فعل ماضٍ من المفاعلة كوافي وواري والاصل وواصل اي بوا
 الاولى فاء الكلمة والثانية مبتدلة من الف واصله كالف حائض في حوائض
 فهي وان كانت عارضة لكنها ليست مرة فلذلك وجب قلب الاولى همزة
 ومثله في ذلك اواق جمع واقبة فاصله وواق لم يحز الابدال في نسخ لز
 يحث وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومة الجواز وبه صرح
 الاشموني في كل ما مدته عارضة ولا يرد ان المتن يوهم عدم الجواز في شبه
 ووفي الابدان لا يوهم ذلك الا ان جعل ردي في كلامه ماضيا مجهولا فان جعل
 امر او الاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب في شبه ووفي كما قاله الشرح
 فيصندق بالجواز تم واثنى اي عند الابتداء به لان همزة اللوصل تمسقط
 درجا وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل امر كما يشهد به رسمه بالياء وكسر همزة الوصل
 فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل رسم بالواو لضم همزة واشار بذلك الى ان
 همزة الوصل كالقطع ان يفتح نائب فاعله يعود على ثاني الهمزتين مطلقا
 وكذا الضمير في قلب وينقلب لكن بعد تقييد بالفتح وقوله ذوالكسر متدا
 خبره كذا ومطلقا حال اي سواء كان اترفع او ضم وكسر وما يضمن
 مفعول اول لا ضمير بمعنى اجعل وواو مفعوله الثاني ما لم يكن اسمها
 ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الاول وجملة ام خبرها ولفظا مفعول
 فذلك اي ثاني الهمزين الذي تم لفظا جاي مطلقا اي سواء كان مضموا
 او مفتوحا او مكسورا وسواء كان بعد ضم او فتح او كسرا وسكون وجا
 بالقصر على لغة او مبداء خبر جملة ام بمعنى اقصد وجهين مفعول
 وهذا تقييد لبعض ما تقدم اي انما يجب ابدال ثاني الهمزين المتحركين المستفا
 من قوله ان يفتح ان ضم ان في غير نحو ام ما اول همزته بالضم انما هو فيه
 الوجهان اذا اجتمع في كلمة خرج به نحو وانت لان همزة الاستفهام كلمة
 مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقها ان لم يكن في موضع
 ان اعلم ان الهمزتين في كلمة ثلاثة احوال ان تتحرك الاولى وتسكر الثانية
 وعكسه وان يتحرك معا اما سكونها معا فتعد فان سكنت الثانية فقط

ابدلت من جنس ما قبلها كما ذكر بقوله ومد ابدال في وان سكنت الأولى فقط
 فان كانت في موضع العين ادغم كمال صيغة مبالغة من السؤال وراس نسبة
 لبسع الرأس ولم يذكر المص هذا لأنه لا ابدال فيه اوفى موضع اللام ابدلت الثانية
 ياء وكذا ان تحركا معا فيه كما ذكره بقوله ما لم يكن لفظا اتمه اذ فالمنظرة بتبدل ياء
 مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب اربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان
 تحركا معا في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلثت الاولى في ثلثت
 الثانية ذكرها بقوله ان يفتح في تبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة
 او ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر
 والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن ابدلت الثانية العائى وجوبا ولو
 كانت الاولى للمصارعة نحو اكل وامن ومنه قول عائشة رضي الله عنها كانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حصنت ان اترز ثم يباشرني وعوام المحدثين
 يحرفونه فيشدون التاء بلا مد وبعضهم يحقق الخميرين وكلاهما الحسن لانه مضاعف
 من الازار ووزنه افتعل كاستعمل الفهزة الاولى للمصارعة والثانية فاء الكلمة
 ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقها في مثل ذلك لكن حكى الرنخشري عن
 العرب اترز بالادغام فيكون سماعيا كما سياتي في قوله وشذ في ذي الفهر ^{الانكسار}
 وقد مثل به الشافعي والاصل ادم اى اصل الجمع ادم بمنزتين فالف
 التكمير ابدلت الثانية واو الفتحها اترفتح وليست الواو بلامن الف المفرد خلا
 للمازي لان الف لم توجد في الجمع لاذ المقضى لقلب همزة المفرد الف او هو سكونها
 اترفتح يزول في الجمع وكذا في التصغير وكذا الوبيت افعل التفضيل من ان قلت
 زيد اون من عمرو واقمله النن كما كرم نقلت فتحة النون لفهزة وادغم ثم قلبت
 الهزة واوا عند الجهوه للمازي يقبلها ياء نحو او يمر في نسخة او يدغم تصغير
 ادم في ايه الوصف من الادمه بضم الهزة وهي لوان السمرة لا اسم النبي ابي البشر
 لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص فيه لانه اعجمي كما في الكشاف فلا
 يعرف لها اشتقاق يرد اليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عربي على وزن
 افعل من الادمه نحو ايم بكسر الهزة وفتح الياء وشذ الميم مثال الصبيغ

بكسر الهجزة وفتح الياء احدى لقائة العشرة من ضرب تثليث همزته في تثليث يائه
 والعاشره كعصفور من ام اى صار اماما او بمعنى قصيد واصله
 الميم بهزتين مكسورة فسكاته وفتح الميم الاولى فنقلت حركة الميم نحو الميم
 من ادغامها في الثانية فصار ام اى بكسر ففتح فسند الميم واصله ان
 اى بفتح فكسر فسند النون واصله الاول انن كما ضرب نقلت كسرة النون لاد
 الى الهجزة وادغم وقوله وقد تحقق بقا في اى لانه من نحو وراى اتى اتى
 ائمة اى جمع امام واصله امه كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهجزة نحو مثلا
 للادغام فصار ائمة بفتح فكسر فسند الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون
 الهجزة الثانية لتبدل القام من جنس حركة ما قبلها كما فعل بآنية جمع اثناء لوجود
 المثليين المنقرنين للادغام بعدها هنا فنقل حركة اولاهما الهجزة نحو صبلا
 لأن اعتناهم به اشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من النون و الميم فاما
 جاءت بالابدال والتصحيح عبارة التوضيح وذلك واجب يعنى ابدال المكسورة
 بعد فتح ياء او اقرأة ابن عامر والكوفيين امه بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز
 اه فتدبر والثاني اى ما كسرة همزة الثانية مع كسرة الاولى نحو ايم بكسر
 الهجزة والياء وسند الميم وقوله مثال اصبع اى بكسرتين والثالث اى ما كسر
 همزة الثانية مع ضم الاولى والاصل ان اى بهمزة مضمومة فسكاته
 فنونين اولاهما مكسورة واصله الاول انن بثلاث همزات الاولى المضار
 مضمومة لان ماضيه رباعى متعدد بالهمزة كاكمرو والثانية مفتوحة لانها همزة
 النقل التى دخلت على الماضى همزة اكرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت
 الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتى في قوله وحذف همزة فعل استمر
 فصار انن بالضم كاكمرو مضارع اننته اى بورن اكرمته همزة مفتوحة
 فالف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم
 تنقل فتحة النون الى الهجزة الساكنة بل قلبت الفاء لولم تنصل به التاء لوجوب
 ان يقال اون والاصل انن كاكمرو فنقل فتحة النون الاولى الى الهجزة الثانية
 لاجل الادغام فنقلب الهجزة ووافتها بعد مفتوحة فدخل اى المضارع

نحو اب بفتح الهزرة وضم الواو وشد الموحدة جمع اب بفتح الهزرة وشد
 الموحدة وهو المرعى وقيل الفأهة اليابسة لانه افعال بوزن افعال
 كالفلس من جمع القلة والثاني او راى بكسر الهزرة وضم الواو وشد الميم
 مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصله الم فعل به ما قرئ مثال ابل اى بضم الهزرة
 واللام وسكون الموحدة وهو خاص لتقل اى شجر الدوم الى ان الهزرة اخذ
 الاولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرف فيها ولو كانت
 بعد ضم فابالك بالكسورة او المفتوحة فاسم تكن فى المتن راجع لثاني الهزرة
 كما قرئ للمايضم والامثلة التى ذكرها التام المضمومة تضلع للكسورة والمفتوحة
 بحسب الاعراب زهرج بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذئب
 والزينة كما قرئ كالمفوض اى فيعمل كفاض برش بضم فسكون
 ثم تقلب الضمة اخاى لمناسبة الياء فنصير منقوصا كالفاض فتسكن الياء
 تخفيفا ثم تحذف للساكنين مثل المولى اى بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل
 من آل بمعنى حلف فالقرأى الذى على مثاله منقوص ايضا كالاول وترك التاء
 مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تبنى من قرأ مثال تطر بكسر القاف
 وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما قرئ فنقول قرأى بكسر ففتح الهزرة
 ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأ بهزتين ساكنة فخر كابدت التائنة
 ياء وسلمت لسكون ما قبلها فمكملت امثلة الهزرة المتطرفة وهى اشاعت كما قرئ بابتها
 حركات الاعراب عليها لا خصوص من الضم كما اقتصر عليه التام وجهان اى تبتها
 لهزرة المتكلم بهزرة الاستفهام فى نحو انت والذرة تم بجامع الدلالة على معنى
 نأذ على اصل الكلمة وايضا فى اعراف المضارعة يجوز فى الهزرة بعد ها وجهان
 كافى يؤمن من الايمان ويؤمن من التاميين فيجوز التحقيق والاببدال واو
 ساكنة فى الاول ومفتوحة فى الثانى فكذلك بعد الهزرة والتحقيق يقاين
 وكذا قوله حققت وكسر تائنتها مسكت التاء اذا فتحت نحو ال مضارع
 اللت استتانه اذا فسدت ونحو ال من مضارع من التاميين ولم ارم من ذكرها
 بالخصوص لكن يشتملها قول التوضيح والاشرفى واوم ونحوه مما اول هزرة المضارعة

يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمفترض ذلك جواز تحقيقها
 وابدائها واول القول ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واو فيقال اول واو من وقول الله
 وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضع ولا الاشتمون في قدبر ويا ومفعول ثان لا قلب
 والفاء مفعول اول وكسراً مفعول تلام الواقع صفة لالفا وهذا شروع في ابدال
 اليا من اختيها الالف والواو فتبدل من الالف في مسئلتين ذكرهما المتن
 ومن الواو في عشر مسائل كما في التوضيح منها في قوله بواو اذا فعلا الى قوله
 كالمقطبان اخاربعة وفي قوله بالعكس كما لام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان
 يسكن السابق اخ واحدة وفي قوله وصح المفعول من نحو عدى اخ الفصل ثلاثا
 فاجلثة تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمه كميزان وميقا
 اصلها ميزان وموقات لانها من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك للمثقل
 الخروج من الكسرة الى الواو وانما قبلها ياء في اجر وادل جمع جر ودلو فليس زائدا
 على ما ذكر بل يشمله قوله في اخر لان اصلها اجر وادل لو كالف قلبت الضمة قبلها
 كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واو قبلها ضمة فوقت الواو
 متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لم تقلب الضمة فتحه توصلا الى قلب
 الواو الفاقلة والله اعلم ثلاثا يخرج من باب المنقوص الى المقصور قدبر
 بواو ذى الى القلب الى اليا عكس ما قبلها وفي اخر صفة لو او فصل بينهما بالمبتدأ
 للضرورة او ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله او قبل اعطف على محل في اخر وزياد
 فعلا ان اعطف على تا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجمع تطرف الواو
 حقيقة او تقدير اثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذى
 عين او ثالثة وقوله والواو لهما اخاربعة وذا ايضا الى قلب الواو ياء كسرة
 ما قبلها روه في مصدر المعتل اي الفعل المعتل والاو الى المعتل ليفيد اشراط
 تغيير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير
 والفعل بكسر ففتح منه اي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر
 على فعل صح غالبا او بعد يا تصغير هذا الثاني دخل في المتن استطرادا والمقصود
 التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يخفى بالآخر
 فلو قال

فلو قال بأثرها التصغير أو كسر الف تقلب يا والواو إن كسر ردف في آخر
 أو قبله لو وافق مقصوده اشموني أو وقعت قبل تاء التانيث أي لأن
 كلام من التاء وزيادة في فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر تقديرًا لأنها في نية
 الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهبة فإن الواو لا تقلب يا
 في فعلان ساكن العين بل في مكسورها النقع أثر كسرة كما مثلته الله وإنما هو تمثيل
 لموضع الزيادة في ولذا قال الموضع أو قبل الألف والنون الزائدتين مكسورًا
 ما قبلها أي أو بعد يا التصغير لأن قلب الواو يا مع التاء أو الألف والنون
 لا يختص بنلوها كسره بل يشتمل تالية يا التصغير كما يشتمل كلام المص وسميثلة الله
 بقوله وكذا شجيرة مصفورة ومثال الثاني ما لو صغر غريان فيكون حكمه كذلك
 فقلت الواو يا أي لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها يا كما في ميزان
 لما رمى بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت يا ولو في حال تحركها وصل
 لتوقع السكون ومن ثم تأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج الأمة
 إذا كان مع الكسرة ما يعرضها كأعلاها في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي
 في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل معلوم
 كما مثلته ومجهول كعفي ودعي ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكرنا أو محولة عن الضمة
 كما في ادل تصغير جرو وتشليث الجيم والكسر أفصح ولا الكلب والسبع يطلق
 على التصغير مطلقًا والثالث شجيرة أي بفتح فكسر فيا مخففة وأصله شجوة
 من الشجوة وهو الم والحزن غريان أي بفتح فكسر والألف والنون زائدان كما في
 قطران لا للتشبيه أو قصبان مثال ضربان أي بفتح المعجمة وكسر الراء فختبة
 مشى ضربى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضربى العرق يضرو وضروا من
 باب قعدا إذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه يحسن بشدائد كقوده وأصله ضربو
 بدليل ضروا قلبت الواو يا لإجتماعها مع الياء ساكنة لا كسرها قبلها فالأظهر
 أنه بالموحدة مع الطاء المشالة وهو الحيوان الذي ذكره أو مع الضاد من الضرب
 في مصدر آخر أي حمل له على فعله وجعله المترطوبًا بفتح المصدرية وكسر قبلها
 كما هو موضوع المسئلة وأعمال الفعل وإن يكون بعدها الف كما يؤخذ من قوله

والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسوار وخوراح وراحاً فلا تقلب
 في ذلك وإن أعل الفعل لعدم محله عليه في الأول وعدم كسرها قبلها في الثاني
 ومحترز الباقيين في الشئ اعتلت الأولى اعلمت لما مر خصوصاً صيما ماني
 وانقاد انقياداً واعتاد اعتياداً والاصل انقواداً واعتواداً فلا يختص بالمصدر
 الذي على فعال خلافاً لما يوجهه الشئ كشرح الكافية لو اذاب كسر اللام مصدر لا و
 القوم ولا وذة ولو اذاب لا يذغضه ثم بعض وكذلك تصح اذا لم تكن اذ
 اى غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النسالة كقيما
 وارزقهم وابن عامر بالمأذنة قيما للناس والاصل قوماً قلبت الواو ياء لكسر
 ما قبلها مع اعلالها في الفعل فاحكم القاء في جواب اما مقدرة اى واما جمع
 اى اى كما في وربك فكبر اوى زائدة وجمع اما مبتدأ خبره جملة احكم اذ او مفعل
 لمخوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر
 كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفره الاكل واعتلت في واحده
 فيه ما مر وخرج به خطويل وطوال وشد قوله تبين لي ان القاء ذلة
 وان اعتاد الرجال طيهاها والقاء بالمذ القصر قيل ومن الشاذ الصاقنا
 الجياد لسلامتها عن مفرده وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسى لا اعلال
 المفرد اذا اضطر جود فعان به كسيده ان انكسر ما قبلها خرج اسواط واحوا
 وانواب ووقع بعدها الف جعله الشئ شرطاً في كل من المعتلة في المفرد
 والسائكة اخذ من قوله وفي فعل وجهان اذ وقوله بذ الاعلال اى الذى في
 المصدر شرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في الفر
 تقلب في الجمع ياء وان لم تكن بعدها الف بخلاف المصدر لانها في الجمع
 باعلالها في المفرد وقرن بها من الطرفين فصلت الكسرة عليها بحيلة وحيل
 وديمة وديم وشد حاجة ووجه خلافاً للماسياتى اما السائكة في المفرد فلا يقر
 تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من الياء لانها ليست في الضعيف
 كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلولا توجها لالف صحت محمول
 وكوزة ويشترط ايضاً كافي التسهيل صحة اللام لتلاى اعلالها مع اعلال العين

ولذا صحّت الواو في رواءه وجوّء بوزن عطاش جمع ريان وجوّء الاصل روى وجوّء
 قلبت اللام همزة لتطرف فيها اثر الف زائدة فسلبت العين واصل ريان رويان ^{فخلص}
 ان الشروطا اربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد
 مطلقا او سكنوا فيه مع وقوعها في الجمع قبل الف وكان على فعله لم يمثلها
 الا بالتسكنة في المفرد ^{وجب تصحيحها اى لانها عدت الالف قبل عمل}
 اللسان فحفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخصيصها ببعدها من الطرف
 بسبب الهاء وقوتها بعدم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان
 واوه قريبة من الطرف ولم يمثلوه الا بالعلّة في المفرد فكان اولى بالاعلال كما قاله
 المعصومي وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذا كما ترى فلو قل وفي فعل
 قد بشذ تصحيحه فتم ان يعمل لوفي بالمراد اشرفي وشيرة بكسر المثناة وفتح الخيمية
 وقياسه ثورة لكن سهل قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط
 وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل اصله ثيارة كجارة فقلب الواو
 قياسا لاجل الالف ثم ثبتت الياء بعد حذفها تنبيها على الاصل نحو حاجة
 وجمع قد علمت انه شاذ لا قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد ^{والواو مبتدأ}
 خبره انقلب وبعده فتح متعلق به ويا مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد
 للواو وكذا المعطيان ليعني اشراط كونهما اربعة فصاعدا اما الثالثة فلا ^{تبدل}
 بعد الفتح كعطوت وزكوت ^{ووجب ان يشروع في ابدال الواو من احتياجها}
 الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل
 ستأتي كلها ^{ويا مبتدأ وكوفن صفة على حذف مضاف وجملة اعترف}
 خبره اى ويا كاشنة كما وموقن التي كانت فيه في انها مفردة ساكنة بعد ضمّة في
 غير جمع اعترف لها بذا الحكم اى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمّة كخض والمحرّكة
 هيّام فلا يقلبان لتخصنها بالادغام والمحرّكة وكذا التي بعد غير ضمّة كسبح فمها
 والحق في الجمع كما ستأتي في البيت بعد ^{حملا على المضارع اى فان الواو تقلب}
 في مضارع الرباعي ياء لتطرف فيها اثر كسرة وكذا في اسم فاعل قبل عليه ما غيرهما حملا
 للفرع على اصله وقال س يوما للخليل لم اعل تغازينا وتدا عينا واصل تغازونا وتدا

مع ان مضارعه وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل آخره حتى يعزل ويجعل عليه الماضي فلجا
بان اعلال المضارع ثبت في نغازى ونداعى الكسور ما قبل آخره قبل مجئ تاء النفاعل
ثم استصحب معها كما استصحبها مع الهاء في نحو المعطاه فاعل تعازى يتاحلها عليه
اذا سكت اى وكانت غير مدغمة كما هو وقطعه في مفرد اخذ من البيت بعد نحو هيماء
بالمذكور وانتهى اهيهم استثقال لذلك في الجمع كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص
ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كوقن وهو اتفاق
او عيناً كما ان تبني من البياض اسما مفردا على مثال ترد فنقول بوض والاضل بوض
بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال من في هذا بوجوب قلب الضمة كسر لنضع
الياء بالجمع فنقول ببيض بالكسر كما فعل مثله في منبع فان اصله مسوع نقلت
ضمة الياء والياء وحذفت واومفقول فصار مسيع فكسر الضمة لنضع الياء كما سبقت
ولذلك كان ديك عندك يحتمل ان اصله فعل وان اصل معيشة مفعلة بالضم
او الكسر فيهما وعند الاخفش يتعين فيها الكسر اذ لو كان بالضم لقلد ذلك وشبهه
وواو الاثر الضم هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واو الضم ما قبلها وتقدم
واحدة في قوله ويكوقن وسيأتى واحدة في قوله فان تكن عيناً ذوا واحدة في قوله
من لام فعلى اى والسبب في جميعها ضم ما قبلها اى في الاخير كما سبقت اومن
قيل تا اى او الفى لام اسم من قبل تا التانيث او زيادى فعلان وانما اشترط
ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شئ لانه لو ابدلت في الاسم بدون ما ذكرتم
كون آخر الاسم العربى واو بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من حى
اسما كعصدا لا نقل فيه وهو لذلك بل تكسر الضمة لتسليم الياء فنقول روم كسب لانه
منفصوص امامع التاء فالواو وغيره ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة
كما يفيد قوله كتابان بخلاف العارضة على نية المذكر فلا تبدل معها الياء واو
لانها في نية الانفصال فيما قبلها آخر بل تكسر الضمة لمنضع كنواني تواني فان اصله
نوانيا بضم النون كما سلا كسرت النون لما مر واستصحب ذلك مع الهاء لغيره
افاده في التوضيح ويرخدمه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليها كما يفيد
قول المتن كذا اذا سبعا ن صيره كذا بيان اى كذا شخص بان من روى كلمة
كقرفة

ص

كقدرة بفتح الميم وضم الدال واصناف التاء للثاني تملأ بسنة لها الانية المتكلم بها
 كذا اذا نوى كذا ترد اليها اثر الضم واوا اذا صير الشخص اليها البناء الذي من روي
 كسبعان بفتح السين المهملة وضم الواو اسم موضع ونونه اما مفتوحة على لغة من مجرى
 المشي المستوي كسلمان في منعه الصرف للعلمية والزيادة او مكسورة على لغة من يلزمه
 الالف ولو سمي به صبتان كقضا الرجل اي عند النجيب من قضاة والمعنى
 ما اقضاه واصله قضى لانه من قضيت اسما كسبعان اي اسما مفردا موازنا
 لذلك فنقول رموان واصله رميان فقلبت الياء واوا لضم ما قبلها لان الالف
 والنون اللازمتان ليسا باضعف من التاء اللازمة في تخصيص الواو من الطرفين
 حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضع بان ما قبلها اعطى حكم الآخر المحض
 في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما قرئ وكان مقتضاه قلب الضمة هنا
 كسرة لتسلم الياء فتدبر اذا وقعت الياء في المضمر ما قبلها عينها الضمزة
 اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضنا او صفة جارية مجرى لاشياء ووجب
 قلب الياء فيها واوا للضمه قبلها فالاول كطوبى مصدرا للطاب واسما الشجرة في
 الجنة واصله طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى
 بالمعج والراء اسما بتفصيل مؤنثات اطيب واكيس واخير فاصله طيبى وغيرى
 ويهينى من الكيسين بفتحين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات
 مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وان افعل التفضيل
 يجمع على افعال كالاسم المحض فيقال افضل وافضل كما يقال في اكل السمعة
 افاكل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضه اي جارية
 على موصوف ولو مقدرا ووجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فراقبين الصفة
 والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمه ضميرى اي جائرة ومشيئة حيكي بالياء
 المهملة ثم كاف اي يتحرك فيها النكيان كالحائظ فاصله ما ضميرى وحيكى
 بالضم اذا علمت ذلك فكلام الناظم مخالف للنحويين لان مراده بفعلى وضمها
 ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والكوسى ويجوز فيه القلب وعدمه ونقص علمنا
 مشهورا مع ان النحويين يجرى موازى هذا النوع بوجود القلب كالاسماء المحضة

مجلس
فصل
٢

وظم كلام من امتناع غيره ويبدخل في قوله وصفها الصفة المحضة فمقتضاه جواز
 الوجودين فيهما مع انه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق بما رده ان يقول
 وان تكن عين الفعل افعلا فذاك بالوجهين نعم يجنبى والله اعلم
 من لام فعلى متعلق باقى واسمها حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو ويا
 مصناف اليه وذا اسم اشارة فاعل جابا بالقصر والبدل بدل منه اوبيان له وغالبا تعلق
 به لا باقى ليكون لذكره بعد قاندة التفتيد بالغلبة والما كان تكثر اراء واشارت الك
 الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح به في ثالكافية وهو ما علمت من والمجهور وعكس
 التسهيل فيكم بشدو الابدال في نفوسى ونحوها وبان ربا الآتى قياسى تبدل
 الواو واخذ اساس موضع تبدل فيه الياء واو او انما ابدلت هنا مع زيادة ثقلها
 وعدم ضمها قبلها فرقا بين الاسم والصفة ونحوه بالاسم لانه خفة احمل للثقل
 وهذا الفرق خاص بزوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلمت فى الاسم
 كعموى والصفة كنشوى مؤنث نشوان اى سكران كما هو مفهوم المتن
 واصله تقيا اصلا الاصيل وقيا لانه من وقيت قلبت واوه تاء كما فى ترات شياؤه
 واوا كما فى الته ولا يضر اجتماع الاعلاليين فيه لعدم تواليها وهو غير منصرف لالف
 التائيت ومن قرأ على تقوى بالتثوين جعلها للأحاق بحجف كالفتر
 نحو صديا وخرى مؤنثا صديان كعطشان وزنا ومقنى وخرىان بوزن من خرى
 خرى بالمجزة والزراى كخرج يفرج اى ذل فتوى بفتح الفاء اسم لما يعيبك به الفتى
 واسمها بالياء لانها من اقيت بقوى اسم من بقى بمعنى دام كقولهم
 للراثة ربا ومثلها سعيها لكان وطغيا بمهملة فغيث مفعلة لولد البقرة الوشيبة
 فهذه الثلاثة من غير الغالب اى شاذة كما صرح به الناظم وولد وخرج بذلك
 ربا من الرى فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان الخوين فالواو فى ربا
 انها صفة غلبت عليها الاسمى والاصل راحة ربا اى مملوءة طيبا وفى الصحاح يقال
 امرأة ربا لم تبدل ياءوه لانه صفة اه ولو سلمنا اسمته فعدم القلب مانع وهو انه
 لو قيل ربا عملا بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملا بما فى الفصل الآتى
 او ندعى فيها اجراء القاعدتين وانما سعيها فيحتمل انه نقل من صفة الى العلمية

فاستحب

فاستصحى اصله وأما طفيا فالأكثر فيه ضم الطاء فعمل من فتح استصحى تصحيه
 حال الضم ولا شدوذ افاده الموضع وغيره بالعكس حال من لام ووصفا حال
 من فعلى بالضم أى ان لام فعلى هذه ان كانت واو اقلت ياد في الصفة تخفيفا
 لتقلع مع تقل الواو دون الاسم لانه اخف منها على عكس فعلى بالفتح ومنه مر ان
 لادها ان كانت ياد سلمت في الاسم كالتفتيا بالضم والصفة كالقضية مؤنث الأ
 بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا في الياى من هذين الاسم والصفة
 كالم يفرقوا بينهما في الواو من الاولها شتوي اى تبدل الواو بهذا ما من
 موضع لا بد لها ياد كالم نحو الدنيا والعليا اصلهما الذنوا والعلوا من الذن
 والعلو قلت الواو ياء والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى السماء الدنيا الحيا الذ
 لا بمقابل الآخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحى اصل
 وضميتها وتساوى قياسا لاستعمالها فانه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى
 وهم بالعدوة القصوى نيه ببعلى الاصل اهل الحجاز اى دون تمم فانهم يفتون
 القصى على القياس فان كانت فعلى اسما سلمت الواو اى قال المص هذا هو
 المؤيد بالدليل الموافق لنص ائمة اللغة وهو عكس ما عليه ائمة التصريف لانهم يغلبون
 في الاسم دون الصفة ويجعلون حذوى شاذا وهذا الادليل عليه كحذوى
 بضم المهملة فرأى موضع بالبحر اعناه ذوالوثة بقوله اذ ارجزوى بحج العين عبرة
 في الهوى يرفض او يترقرق وانما نصب دار الوصفه جدى قبل النداء فاشبه
 المضاف على حد يعطما يرحى كحل عظيم ويرفض بفتح القاء وشد الصاد المعجمة
 اى يسيل بعضه في ابر بعضه ويترقرق برأين وقافين اى يفتح العين متحيرا
 حتى يذهب والله اعلم واتصلا اى بان لم يفصل بينهما
 فاصل وكانا من كلمة واحدة اوفى حكم الواحدة كسلي فافاد شطرين ومن عرض
 عربا المتبادر من الشئ اوالارجاع ضمير عربى لسكون السابق ففيه شرط واحد والاد
 اوجاعه السابق نفسه اى وعربى السابق من العروض ذاتا وشكونا فافقه شيطان
 كافي التوضيح ويبدل عليه كلام الشئ في المحترقات وعلى كل فالف عربا للاطلا
 وقضية ما ذكر ان الثاني منهما لا يشترط اتصاله وهو كذلك حتى وضامس
 الشئ

قضى

مطلب
فصل
٢

في هذا البيت قوله ان يشكره
 ابدلت الواو بياء اي تخفيفا وهذا موضع ساد
 سواء تقدمت فيه الياء كما مثل الواو كطي ولي مصدرا طويت ولويت وكسلي
 والاضل طوى ولوى ومسلموى فعل به ما ذكر وقلت ضمة الميم كسرة لنا سببه الياء
 والاضل سيود وميوت اي من ساد سيود ومات يموت فوزنها فيعمل
 بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كصنيم وصيرف ونقل الى
 فيعمل بكسرها ثم اعل وادغم لان فيعمل بالكسرة لوجودي الصحيح حتى يحل عليه القل
 ورد بان المعتل نوع مستقل قديما في ما ليس في الصحيح كفعله بالضم جمع
 فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فمعاصر سيد ومنيت بالكسرة دليل
 على انها اصلها ولا حاجة للتحويل على ان يقال ليس الكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل
 اليه المعتل ولم يجعل وزنها فيعمل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد
 من الاول صنيم وصيرف وان كانا بالفتح لم يؤثر وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون
 وكذا ان عرضت الياء والواو اي عرض السابق منها للسكون بان عرضت ذاته
 كروية اصلها بالهمز ابدلت واو الضم ما قبلها وكذا نحو بويج واوه بدل من الف يبيع
 وبياء ديوان بدل من الواو الاولى في دوان بالتشديد او عرض سكونه فقط كقوى
 فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرها كما يخفف نحو علم بسكون ثابته فلا
 ابدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيور يوم ايوماي شهر
 الشدة ومثله ضيون للسنور الذكرو عوى الكلب كرمي عوية فخذت صحت مع
 استيفائها الشروط شد وذا وقياسها ايم وطين وعية بشد الياء المفتوحة كما
 شذا لبدال مع فقد بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كتمت للربا تعبرون
 بشد الياء واصلها بالهمز كما مر فابدلت واو اشم بياء وكما شد ابدال الياء واو افي قولهم
 عوى عوة اصل ضبطه العرب بالياء للجهول واختار الصبان ضبطه ككروميا
 للفاعل بمعنى تأصل قال ورايته منقولاً عن خطاب بن النحاس تلميذ المص وهو
 وان كان يلزم عليه عيب السناد اولى لاننا نجد في القاموس ولا غيره فعلا متقدما
 من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اهولك ان تفر من بشاعة القافية بجعله اشم
 فاعل بوزن حذرو اصله فيعمل حذف ياءه للضرورة وتجريه على مذهب من يجوز

بناء اللام المحمولى الفاعل بنقل حركة همزة ابدال الى تنوين الفاعل انما هنر وقطع وهذا
 شروع في ابدال الالف من احيائها الواو والياء، ولهذا الابدال عشر شروط كلها في المتن منها
 في هذه الايات خمسة كما ستعلمه ان حركة التالى اى الحرف الذى يثلوا الواو والياء
 كفى اى منع اعلال غير اللام اى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام الكلمة اى لام
 ثانية بان يقع عينها او لامها اولى متحركة بعد فتحه هذان شرطان خرج بالاول نحو
 القول والبيع مالم يتحرك وبالتالى نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مالم يفتح فيه ما قبلها
 وتواصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصالها رابع كفى المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان
 يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما ما فرغ نحو ان احمد وجد زيد وخوتباين وقاوان
 لعدم اتصالها بالفتح وعدم سكن ما بعدها على التفصيل المذكور خامس
 كجمل بفتح الجيم والياء من اسماء الصنيع وتوم بفتح المثناة فوق والواو احد التنوين
 وهما الولدان فى بطن واضلما جينل وتوم كلاهما بوزن جعفر بنهمزة بعد الياء
 والواو ومثلها فى عدم الابدال لعروض الحركة نحو ليلون ولا تنسو الفضل طو
 سكن ما بعدها مفرغ على محذوف اى ومحال ذلك مالم يسكن ما بعدها فلو سكن اذ
 وجه التصحيح اى ثلاثا يلقى ساكنان سواء كان ذلك الساكن الفاعل
 او غيرها كطويل وميوز وخورنق كرميا اى مثال للمعنى الواجب تصحيحه لكون الساكن
 بعد اللام الفاعل او ياء مشددة وانما صح ذلك لثلاث جمع الفاعل فى ريبا وحذف
 احدها يلبس بالمفرد وحمل ما لا يقع فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب فى علوى
 تقضى ابدال الالف واوا كما ترى فكيف تبدل الواو معها الفاعل وذلك اى مشكوك
 ما بعد اللام الذى لا يمنع اعلالها لكونه ليس الفاعل اى ياء مشددة ونحو مخشون نحو
 وضع عين فعل بفتح عين هو فعلا بفتح فكسره وذا الفعل حال من الثانى واسار بذلك
 الى شرطين آخرين ان لا تكون الواو والياء عين الفعل وضمه على افعال ولا عيناً
 لمصدر كل فعل كان اسم فاعله على افعال هو فعل بكسر العين اللازم الدال
 على لون او خلقه او وصف ظاهره فى البدن كسود وعور وحول وغيد فهو اسود واعور
 واحول واغيد وانما صح عين هذا الفعل حملاً على ما هو بمعناه وهو فعل مبتدئ
 اللام كعمور واحول لانه عينه صححت لسكون ما قبلها وبعدها فى هذا عليه وحمل

على هذا مصدره فيجوز بذلك فعل الذي وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يفعل
 كفعل بالفتح والضم كأعيد من العيد كالفجر وهو نفوثة البدن واهيف من
 الهيف بوزنه وهو صمور البطن والخاصرة وان بين بكسر الموحدة مضارع بأ
 اى ظهر وهذا شرط ثان خاص بالواو اى يشترط لاعلال عين افعال ان كانت
 واوان لا يكون بمعنى التفاعل ولا سلمت فان كانت ياء اعلت مطلقا
 ارقاد بالواو المشناة فوق اى طلب فان ابان في مقابل المحذوف اى محل
 الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان ابان في حمل عليه اى لان تفاعل تقع
 عنه لفضلها من الفتح كمشاور وتبايع ولما كان هذا بعناه حمل عليه وانخصص التصحيح
 بالواو لبقدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهت بها فاعلت ذالاعلال
 بنقل حركة الهزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ما ض محمول وهذا شرط تاسع
 حرف اعلة اى واوان او ياء ان او مختلفان لثلاثى الى الاعلال اى بلا فضل
 بينهما وهو ممنوع لا يخافه اما مع الفاصل فما اثر نحو يفون اذ اصله يوفون ولا مرد
 تو اليها في ما وثا وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس علانته قيد في شالكه
 منع تو الى الاعلالين بكونهما من جنس واحد اما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع عليه
 فلا شذوذ واللاحق بالاعلال الثاني اى لان الطرف محل التغيير
 نحو الحيا اى بالعصر وهو الطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع
 في المذموم اما المدوم منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق الاعلال لضعف الالف
 الساكنة بعدها والحيا مثال لاجتماع يائين لانه من حييت والهوى والياء لان
 من هويت ومثال الواو من الهوى بفتح الحاء المهملة مصدر روى بالكسر كقوى اذا
 استود فلانها واو عينه لقولهم في ثبنته حوران وفي جمع احوى حوالضم والشذوذ
 وكذلك قوى اصله بواو من القوة نحو غاية مظهر اية وكذا اية عند التحليل
 فاصلها غيبة وربعة واية قلبت الياء الاولى الفاشذ وذا اذا القياس قلب الغائبة
 لكن سهل كون الثاني غير طرف قال في التسهيل وهذا سهل الوجوه في آية وقيل
 اعلت الثانية فصا واياة كقوة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعله بفتحها وقيل اصلها
 اية بضم الاولى كسيرة وقيل اية كسبقة فاعلاها على القياس لان الثانية لا تستحق
 الاعلال

الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة او آية بشد لياء وكلها مردودة كما في النضر
 ما آخره بالتصنيف ظرف لزيد وما يخص ثلث فاعله والحكمة صلة مع الأولى وان
 يسما فاعل بواجب الواقع خبر عن عين اي وعين اللفظ الذي زيد في آخره
 ما يخص الاسم واجبة سلامتها وهذا عاشر الشروط وحاصله ان لا تكون الياء
 والواو عينا لما في آخره زيادة تخصن بالاسم نحو جولان مصدق حال يحول هما
 مصدق هام يهيم ولما تسلمت عينهما لان زيادة الالف والنون في آخرها بعد
 عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال لانها لا يلحقانه اصلا ومثلها الالف
 المقصورة عند س لا خصا ضمها بالاسم ولذلك تحت عين صوري بفتح اسم
 وجمار حيدى بوزنة اي يجيد عن ظله لتشاطه وحكم الاخفش بشد وذهبن لان
 الالف وان اخضعت بالاسم لا يخرج من صورة فعل اسند لالف الاثنين كضم
 فلا تنوع الاعلال كما لا تنوع التاء اتفاقا لانها وان اخضعت بالانشاء لكن جنسها
 يلحق الماضي فلا يثبت بلحاظها الاسم مبينة الفعل وذلك خوفا له وباعه جمعي
 قائل وبائع والاصل قوله وبيعة كملكه وشذ تصحح حوكة وخوته جمعي حايك ونحان
 وشذ ما هان وداران وقياسها موهان ودروران لان اصلها متشبه ماء
 ودارونى نسخها مان بتقديم الماء وقياسه هيمان لكن قيل ان هاما ن واران
 الجحيمان فلا يحسن عدما قياما شذ وقبلها نحو هذا البيت دخيل في هذا الفصل
 لعدم مناسبتها لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والذال
 لاتفاق الكل في انها غير علة او افراده بفضل كما فعله الموضع والمحصل ان المصنف يفتقر
 ابدال الفحة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الا في ابدالها المتوقف على النقل
 ثوبين باقى حروف الاعلال في فصل ذوالذال فيكون الأولى تأخير الميم مع ذلك مما مفعول
 ثان لا قلب والنون مفعولة الاول واسم كايعدو النون الاولى النعير والابدال المار بالياء
 الامان يقال لاحظ اصطلاح القراني تسميتهم هذا العمل اوليا المنفصلة اي عن الياء بان
 كما سائر كلمتين ودخل في النون الساكنة المنفصلة النون نحو مؤمن بالله وتبدل الياء من الواو في
 فوم من النون المتحركة تشذوفا كقولهم في البيان اي الاصابع البسلم والاسلم
 وفيه اربع مسائل بل ذكر الأولى في قوله لسان صححوه والثانية قوله ومثل فعل نحو

طلب
 فصل
 في النظر

والثالثة والفاة افعال في والرابعة وما لا افعال في وبعد النقل في المسائل الاربع
 يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كما مثله التثمن نحويين ويقوم
 ولاء وجب قلبه من جنسها يخاف ويخيف اصلها يخوف كذهب ويخوف كيكوم
 نقلت فتحة الاول وكسرة الثاني الى الحو ثم قلبت الواو والفاة في الاول لتجانس الفتحة
 قبلها وباقى الثاني لسكونها اثر كسرة من ذي لين جرى على قول من يطلق اللين
 على المتحرك من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالسكان منها مطلقا واما المدفوع
 الساكن بعد حركة تجانسه واما العلة فغاممة ومثل ذي اللين فيما ذكره الهزرة جوب
 نقل حركة العين نحائ لتقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلها
 للزوم بالاضلا في دلوه وطلعتهم حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم اخف من الفعل
 كما اشتقت الفتحة في معدي كرب دون قاض للزومها مع كون الريب ثقيل لا يخفا
 للتحفيف نحويين اما بفتح الياء مضارع بان اي ظهر فاصله كضرب الضم
 مضارع ابان فاصله كيكوم وكل صحيح وكذلك فعل في ابن فاصله بين كاكوم
 نقلت كسرة الياء الى الياء ثم حذف الساكنين غير صحيح دخل فيه الهزرة لان المص
 اذ رجعا في حروف العلة فلا نقل في نحو ياسين كعلم مضارع ياسين لان الهزرة معرضة
 للاعلال بقليلها الفاتخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في
 نحو بايع وقال واما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينها ما بناه
 على ان اول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه الفاتخفة وانفا
 ما قبله فيلحق ساكنا فان حذف الاول قلب بين وعوق بالسكون او الثاني قلت
 بان وعواق وفي ذلك الباس صيغة اخرى فترك اما على ان الثاني من المضارعين
 هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها افاده المصريح وشعه الحواشي وفيه المنقول
 اليه لعروض حركته لا ينصلح لقبه الفاتخفة علم من قوله بتحرك اصل القياس في قلب الثا
 لتحركة في الاصل وانفتح ما قبله لان فيصير بيان وعواق وهو ايضا ملبس بصيغة
 الاسم فترك بلام ملاما في حكمه بان لانه حرف علة قال ابن غازي واما زاد ذلك
 مع علم من قوله اهوى ليشمل غير افعال كاستهوى فعل تجب اي لان ما افعله
 يشبه افعال التفضيل في الوزن والدلالة على الزيادة وهو لا يعمل بالاسيائي فكذلك اشبه

وحمل فعل به ملية ونحو ابيض واسود بشد آخرها لانه لو نقلت حركة عينه
 لقائه لوجب قلبها الفاعل لركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فحذف همزة الوصل
 للاعتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فالتبس باسم الفاعل من البضاضة
 وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح ونحو هوى اى ثلاثيتولى فيه اعلان
 في اللام والعين وفيه وسم اى علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبه في الو
 فقط والزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كما قوم واسود بوزن اعلم فلا يعقل
 ثلاثيتوم انه فعل وكذا الواينه فيها ما بعد عن الفعل الذى هو الاصل في الأفعال
 فعلى هذا لو بنيت من البيع والقول سماعا على مثال تضرب قلت تتبع وتقوك
 بكسر اللام والواو ثلاثا يلبس بالفعل لو نقلته واما يزيد علما فنقول بعد اعلاله كما
 سياتى في زيادته فقط اى الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة تتبع
 بكسر القوفية والموحدة وسكون التحتية وهو مثال تحلى اى اسم مبنى من البيع
 على مثاله وليس المراد به تتبع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا من النبع اى تتبع
 امه في المرحى فناؤه اصلية ومفتوحة لامكسورة وتحلى بكسر التاء والقوفية وسكو
 الحاء المهملة وكسر اللام فتمرة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشجر وعلى
 وسخه وشغره . من بيع اى حال كون تتبع ما اخذ من بيع وهو مصدر باع
 ولو قويت على مثال تحلى من القول قلت تعقل بكسرتين والاصل نقول نقلت
 كسرة الواو اى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها الترسرة فهذا النوع اشبه المضارع
 في زيادته الخاصة به في اوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن حار
 بالاسم لان تفعل بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل بضمها
 فيعمل ما وازنهما من الأسماء مقام اى يفتح الميم فاصلة مقوم كيعلم المبنى للفاعل
 او بضمها فاصلة كالبنى للفعل وكذا اقيم ومبنى اصلها اكرم بالكسر فيعمل كل ذلك
 لامتياز من الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صح نحو مدين ومرير لان
 ميمه اصلية فوزنه فعمل لا مفعل اعل كيزيد اى استصحب اعلاله لانه انما يعقل
 قبل النقل لا بعد ومفعل بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال وهذا حتم
 قوله ضاهما مضارعا على ما سياتى عوض حال من التاء وقف عليه بالسكون والفتح

ربيعة بالنقل إلى السماع متعلق بعرض والباء للملابسة وحمل مفعول
 اشار بذلك إلى ما قاله المص وابن مفعلا يستحق الاعلال لشبه المضارع في الوزن
 فقط اذ هو كعلم عند من يكسح حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في النصح لشبهه
 به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كل اسم له تحييط ونحاط او نصفه
 مباغته كقول ومقوال ولم يعكس الاصل النصح وتعبه الوضع بانه لم يمع ذلك
 تصحيح مثال تحلى من البع لشبهه بتحسب وتصرب في تلك اللغة وزنا وزياد وهو
 ممنوع والظان تصحيح نحو تحييط لعدم شبهه الفعل اصلا اذ كسح حرف المضارعة قليل
 لا يلفت اليه اول انه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد
 حذف الالف فهو هو لا انه محمول عليه ثم هو لم يتسلم ما قاله لا يستحق الاعلال
 لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط فان الف تحذف اذا فارقا كالمثنى ان
 المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادتها وقر بها من الطرف وحصول
 الثقل بها وهو مذهب الخليل وس والمص ولذا قال والفاء لا فعال وتوقيل هي
 بدل العين لان بئها يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التامم يعهد
 في غير الاصول وقلبت الواو والفاء لا يردان شرط قلب العين الفان
 لا يسكن ما بعدها كما قر في قوله وان سكن كفت لان محل ذلك فيما اعلاه
 بالاصالة اما الافعال والاستفعال فالحمل على الفعل تبين قدور تصحيح
 افعال واستفعال وقر ومما في الفاظ منها اعول اغوالا واعيمت السماء اغيلا
 وامتحوا واستحوذا واستفيل الصبي استغيا لاى شرب الفيل بفتح المعجمة
 وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي توتى او وهي حامل وهذا ساذ عند النخاة وقيل
 لغة فصيحة يقاس عليها لمجانسة الفتحة قبلها او لثقلها في الاصل وانفتاح
 ما قبلها الآن من النقل ومن حذف اى دون التعويض بالياء
 فمفعول اى فاسم مفعول الفعل الثلاثي وقوله بئمة متعلق بيقن اى حقيق
 فحذف واومفعول اى عندس وواك الاخش عين الكلمة لان واومفعول
 جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف
 اول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني واجيب عن الاول بانها لو كانت

علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمنظر وانما العلامة الميم
 وحي بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الة في مكرو ومعون وهلك وما
 بسكون الهزرة وضم اللام بمعنى الرسالة ومن الثاني بأن محل ما ذكر فيه اذا كان
 ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنا معتلان تصريح وقد يقال في الجواب الاول
 تسليم انها حى بقا المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها
 لغوات ما حى بها لاجله تقدير لان وزن نحو مصون يكون عندس مفعلا بالياء
 اصوله كلها وهو مرفوض عند الاخفش مفعول بحذف العين فقدر وتظهر ثم
 الخلاف في نحو مسود بالهمز اذا خفف فعند الاخفش يقال مسود بالواو لان
 الهزرة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاق خففت بقلبها واو اوارغامها وفيها عند
 مسود بنقل حركة الهزرة الى الواو لكونها اصلية ثم حذفت الهزرة كما يقال في خفيف
 خباغب فصار مبيع ومقولاى بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث
 وكان حى مبيع اى لما مر في قوله ووجبا ببدال واو بعد ضم من الف وياء
 من انه يجب قلب الياء والضم ما قبلها كوقن في منقن الة اذا وقعت عين جمع فان
 الضمة تقبل كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع ابيض واهيم ومر ايضا ان
 يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء
 فان الاخفش يقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء او عين او يفتى الضمة قبلها
 فقد جرى سوغا على مذهبه فيعد ان حذفت واو مفعول قلبت الضمة كسرة
 لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من الحذف العين فيصير بعد
 النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبوا الواو لثلاثتهم انه من ذوات الواو
 كفو وليس كسرة الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرده عليه ان مذهبه ابقاء الضم
 مع الياء الموجودة ثم قلبها واو افاولى ابقاؤه مع المدونة وانما هو للفرق المذكور
 فلم يخالف مذهبه المار والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف
 والنقل واما ذوات الياء كبسيع ومقول فيهما مع النقل على مذهب سى حذف
 الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش
 حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة بالدفع توهم اصلها فقدر

من نحو عدى هو كل فعل واوى اللام مفعول العين فخرج يأتى اللام مطلقا واوى
 مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى واما مضموا
 فلا يتبعى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسألة هنا انما هو باعتبار حذف واو
 مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول فالأجود التصحيح أى جملا على فعل الغا
 لكونه الاصل كعدا ورمى فان واو لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو
 ودعو على فعل أى نفتح فكسر نحو معدى اصله معدو وبواوين الاولى واو
 مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء جملا على فعل المفعول لان واو تقلب
 ياء للطرف فيها الترسية كدعى ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغم وكسرت الضمة
 لمناسبة الياء نحو مضى اصله مضى وقلبت الثانية ياء جملا على الفعل لانها تقلب
 فيلكسرت ما قبلها سواء بنى الفاعل او للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء واو وانما
 كان الاعلال في ذلك هو الفصحى الوارد في القرآن لان موافقة المفعول للفعل
 اولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والى تعين
 الاملال كقوى فهو مقوى والاصل مقوى قلبت الواو الاخيرة في النقل ثلاثا
 واولت في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء واو والخاص لان واو
 اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح او مكسور العين غير واويا
 اخير فيه الاملال او واويا وجب الاعلال كما اردت ووجهين اخذوا المتما
 حال من الفعول بضمين او صفة لمضد محذوف فى أى جاء الفعول مجيئا مثل ذلك
 وذا وجهين حال ايض منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة
 او متعلق بجا بضمينه معنى اخذ واللام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية
 بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا بالكفا
 بقوله ورتج الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح اولى ما قلنا واطلق جواز الو
 في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى ولا وجب الاعلال كما في
 المفعول نحو مضى ودلى بكسرتين ثم ياء مشددة مثلا لان الاعلال ولا
 عصبو ودلوو بضمينين ثم واوين قلبت الثانية ياء لتثقل الواوين مع الضمة
 في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والقاء

عل

ى

جهين

صل

انما

اتباعاً لها وقد لا تنكسر القاء كقراءة الحسن في القوا جبالهم وعصيتهم بضم العين
وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت
ضمة فقلبت ياء لما قبل في ادل جمع دلوف لما اجتمعت مع الواو قبلت ياء وادغم نحو قد
قيل بذلك في المفعول الماتر ونحو ابو ونحو مثالان للنضج وهو شاذ في الجمع
كما في التسهيل والتوضيح وكذا اعلال المفرد خلافا لظن المشرك والاصل ابو ونحو
كفلوس فادغم والنحو اما بالحجم وهو السحاب الذي هراق ماؤه او بالحاء المهملة وهو
الجمعة حكى عن ابيكم تطيرون في نحو كثيرة والنضج جود الذي في التوضيح
وغيره انه واجب لخطفة المفرد والاعلال شاذ وشاع ان نضغ غيره من النحويين
على اطراذه وان كان النضج اكثر على الاصل وهذا قاسم موضع لقلب الواو ياء
وهي وقوعها عيناً بالجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة نفي ان
نسب للعلماء صايم اصله صاوم لانه من الضوم ابدلت الواو همزة لمام وكذا
قائم وجائع وصيم اصله صوم فاستقل اجتماع واوين وضمة مع ثقل الجمع
فخفف بقلبه ما يأتين لانها اخف تصريح وجب التصحیح اي تخفنه وبلغد
الواو عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الالف وكذا يجب التصحیح ان اعتلذ
اللام كشوى وغوى بشد الواو جمع شوا وغاؤ لئلا يستوي الاعلالان ويجوز في نحو
نبي بعد اعلال ضم القاء وكسرها والضم والى والله اعلم
ذواليين مبتدأ خبره جملة ابدال وفا حال من تائب فاعله العائد لذى اللين
وهو مفعوله الاول وتام مفعوله الثاني وكل من فاوتابا بالضم وتقدم للشايطي
ان ما قصر من اسماء هذه الحروف ممنون على احد شربت ما و صوب ابن غازي عن
بعضهم عدم تنويعها لانها مبنية لوضعها و وضع الحروف واختار الصبايح اوز النون
على انه مخففة من المفعول وعدمه على وضعه كذلك ابتداء فاؤها حرف لين
مرادهم به الياء والواو فقط اذا لالف لا تقع قاء مطلقاً ولا عيناً ولا لاماً بطريق
الإصالة وجب ابداله تاء اي بعشر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب
مخترجها ومنافاة صفتها لان حرف اللين مجهور والتاء همزة وايضاً لو اقروا
لتلاخبت به حركات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة والفاء بعد الفتحة واو بعد الضمة

مطلب
فصل في ابدال
فا الالف
وتأشبه
١

فأبدلوا منه حرفا يلزم وجهاً واحداً وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها هذه هي اللغة
 الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون القاء بحسب الحركات قبلها فيقولون ينصل
 ياتصل فهو مؤنصل وحكى الجرحى ابدالها همزة كاتصل ياتصل فهو مؤنصل وهو من
 نحو متصل ومثال اللواوى ومثال الياى اتسار واتسرو وموتسرو والاصل
 اتسار فواتسرو وموتسرو فالتاء في الصحاح اليسر كسجد قار العرب يقال يسر الرجل
 يسراً من باب وعد فهو يسار وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يورث اليسار
 والاصل واتصال اظهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداءً وهو المختار وقيل
 تبدل الواو ياء لكسرها قبلها في الماضي لا المضد لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة
 وحمل الباقي عليها ثم نقلت الياء تاءً وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعد
 بقائها دائماً فنقلت تاءً من اول الامر تقليداً للعمل اذ لا فائدة فيما ذكر وان
 كان قياسياً وايضاً لو قلت ياء لا يمنع قلب هذه الياء تاءً كما في الياء المنقلبة عن
 الهزرة في نحو تكلم بجامع عدم الاصل التاء ان يحاب عن هذا بان التاء لم تبدل
 من الهزرة اصلاً امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء التحية بخلاف الواو فانها تبدل تاءً
 في غير هذا الباب كترات ونحوه فبان ابدالها من بدلها فتعمل ثم تبدل
 الهزرة اى الثانية الساكنة وهي قاء الكلمة ياء لسكونها بعد همة الوصل المكسورة
 وشذ ان تراها فعل ماض معلوم اى ليس الا زار فيكون بفتح التاء والراى او امر فيكسر
 الراى ولا يصح ما ضياحه ولا الواو اصله وترى بالواو لا بالياء كما في الشواصل
 الاصل همزة مكسورة للوصل فساكنة هي قاء الكلمة لانه من الاقرب لثابت الثانية ياء
 من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت ترى بالادغام فهذا الابدال الثاني شاذ
 يقصر على السماع والقياس بقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن اجازته البعد
 كما حكاها الزمخشري وعلى قولهم يخرج ادغام عوام المحدثين اثره في حديث عائشة النقد
 وقول الشاذ لا مشهور وشذ قولهم اترى صريح في انه من السمع وسكت الشاذ عن ذكر كل
 الذى في المتن بقاى ابن المصنف في انه لم يمنع فرادى التمثيل به انما سمع الابدال في
 جنسه لاقى شخصه ونقل الراوى عن بعضهم سماعه وهو صريح قول النوضم وشذ
 قولهم انكروا ومن السمعوايضا ممن من الامانة وقياسه لو من بالواو وان كان مانصياً

بجهولا او ايتمن بالياء ان كان معلوما واما اتخذ فالصحيح انه من تخذ يتخذ تخذا
 كتعب يتعب تعباً بمعنى اتخذ كما ان اتبع من تبع فتاوه الاولى اصلية لابل
 عن هزة اخذ كما وهم فيه الجوهري فجعله من التاذ والثانية تاء الافتعال والـ
 بعضهم انه من وخذ بالواو لغة في اخذ فاضله ونخذ بدلت الواو تاء على القياس
 وتخرج على هذه اللغة وان كانت قليلة اولى من قول الجوهري طاننا انا متخذ
 خبره رد ما ضحك جهولا كما بدلت السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاء وطاء مفعول
 الثاني فان جعل رد امر كان تام مفعوله الاول لامبتدا الاحتياج الى تقدير الربط
 وجب ابدال الطاء اى لتقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخيها وتبين صيغتها
 اذ التاء هموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعمل كما يعسر النطق بها بعد الدال
 والذال والزاي لان هزه جهرية كالمطبق فلتحجج في تسهيل النطق الى ابدال التاء
 حروفها لقمها في الخرج ليسعربها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والذال واذا
 ابدلت طاء بعد الطاء او ذال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثبتين كاطهر واطعن
 وادان او طاء بعد الصاد والضاد وذا لا بعد الزاي جاز الفك كاصطبر واصنطع
 وازجر والادغام بقبلها من جنس ما قبلها كاصبر واصبح وازجر وينتفع العكس
 كاطير واطمح وادجر لثا لا يفوت صفة الصاد والزاي واستطالة الضاد اما
 الطاء بعد الصاد والثالثة والذال بعد الدال المعجزة فيجوز فيها الاوجه الثلاثة وقد
 روي قوله هو الحواد الذي يعطيك نائله عوف او يظلم احيانا فيظلم
 هكذا بالفك ويظلم بشد المعجزة وبشد المهملة وقر قوله تعالى فعل من مذ ذكر
 بالفك ومد ذكر بشد المهملة ومد ذكر بشد المعجزة وهو شاذ فذير والله اعلم
 وهو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس الذي تعرض لذكره هنا وهو
 ثلاثة انواع ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها
 اولها على الخلاف لآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت وبنى
 متصف اى صيغتي شخص متصف اى الصيغتين اللتان على الذات المتصرفة لـ
 المعنى على جهة القيام به او الوقوع عليه وهما اثنا الفاعل والمفعول اذا كان
 الفعل الماضي او المفعول العين فخرج مضموم فلا تحذف تاء مضارعه كوضو

طلب
 في الاعراب
 بالحرف
 ٢

يوضو، ووشم، ووشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتي **مقتل الفاء**
 أي بخصوص الواو كما يفيد تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف
 إلا مما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد ويسر يسر والاصل يسر
 ويسر ويعداضله يوعده فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
 والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحمل على المبدوء بالياء أخواته كأعد ونعد ونعد
 وكذا الأمر نحو عد فاصلها وعد فحذفت الواو حملا على المضارع المبدوء بالياء
 اغتنى عن الهمزة بترك ما بعدها وكذا حمل عليه المصدر الذي على فعل بكسر
 فسكون وانهم قوله كوعدان المحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
 الواو من يوعده بالضم سواء فحمت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر
 مجهولين في لغة وبكسر عين الفعل فلا تحذف في مفتوحها كوجع ويوجع
 يوجع ولا في مضمومها كوضو يوضو وشذ قول بعضهم وجد يجدي بالضم وهي
 لغة عامرية فاما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فللكسر
 المقدر لانها الكون ماضية فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر
 لكنه فتح تخفيفا لكون عينه اولام حرقا حلقيا فكان الكسر مقدر فيه واما سعي
 ففتح قياسي لكون ماضيه وسع بالكسر ووثق يثق وورث يرث لانه قد ورد
 الكسر في مضارع فعل المكسور كومق يثق فيث حذفت واوسع دل على ان اصله
 الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق وعده افادا لتمثيله ان المحذف الفاء
 شرطين كونها في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه لغير الهية فلا تحذف من
 اسم غير مصدر وشذ رقة الفضة وحش للارض الجحش ولان تصفة بمعنى
 ترب وهو المساوي في العرولا لما قصد به الهية كوعدة الامير ووقعة زيد الابان
 وبوجود الشرطين يجب الحذف كعدن وصلبة وثقة ومقة فاصلها وعد وصل
 ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاولها حملا على مضارعها كما مر ونقلت
 كسرتها للعين لنقل عينها ورفعت العين لفتحها في المضارع كسعة وصنعة
 بالفتح وبكسر ان في لغة وبها قرأ شاذ اول بوب سعة من المال بالكسر وشذ
 الضم في صلته ثم اتى بالتاء عوضا عن الفاء فحذفها شاذ خلا فاللفر واما الواو

واختلف قول مد الأمر الذي وعدوا فخرج على ان عدى جمع عدوة بضم فسكون
 بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووشية ووجهة لكن قال
 الفارسي لاشد وذي ووجهة لانها اسم للمكان المتوجه اليه لامصدر حتى تحذف
 قأوه وظم كلامه من انه مصدر وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب
 للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه وانجر ومصدره التوجه
 والاتجاه فحذفت زواكده وقيل وجهه يجب حذف الهزرة اى الزائدة على اصل
 الثلاثى لصيرته رباعيا كهزرة اكرم وامن بالمد اذا صلحما اكرم كظرف وامن كفتح
 اما الهزرة الاصلية في نحو اكل واخذ وامن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب لغا في نحو
 ااكل واولا في نحو او من او تحقق كما علم مامر واما هزرة افعال فلربما ارتدت تحذف في
 المضارع المبدوء بهزرة التكلم لتلاي جمع هزتان في كلمة وحمل على البدء وبالهمزة
 اخواته وصيغتا الفاعل والمفعول والاصل يوكره اى يوزن يدرج
 لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي باسرها وكذا موكره يوزن
 مدرج فحذفت الهزرة المامر ويمتنع اثباتها الا في ضرورة كقوله فانه اهل لان يوكر
 او ندور كقولهم ارض مؤنونة بكسر النون اى كثيرة الارانب وكسائر رب اذ اخط
 صوفه بوبها الارانب والقياس مؤنونة بكسرة بناء على ان هزرة ارب زائدة
 وهو الاظهر اما على انها اصلية فلا يكون ذلك نادرا كالتبعية لو ابدلت هزرة
 افعال هاء كهراق في راق او عيننا كعنه ابل في اهل لم تحذف لعدم مقضى
 الحذف فنقول هراق يهريق فهو هريق ومهراق بفتح الهاء في الكل وعنه اهل
 يعنه اهل ظلت بالكسر ميندا والثاني بالفتح عطف عليه واستعملوا خبره فالعنه
 للثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقرن اى مستعمل فيه فحذف المنعوق الخا
 للدليل عليه باستعماله قبله او هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
 بالفتح مبتدأ خبره نقل فالعنه للاطلاق هذا ما يعنيه صنيع الله كالاشرف
 اذا استند الفعل الماضي اى الثلاثى اما الزائد عليها فيشقيان اتمام نحو قرنت وشذ
 احسبت في احسست وخرج بالماضى المضارع والامر فيهما الوجهان الأولان
 فقط كما سيأتى في الله للمضارع هو من الثلاثى ما عينه ولا من جنس واحد

المكسور العين خرج مفتوحاً فينعتين اتماماً لعديم ثقلة نحو حطت وشد
 همت في همت والثاني حذف لامه هذا ما في كتاب الكافية وذهب في النسخ
 الى ان المحذوف العين وهو ظ كلام سن وسيجري عليه الشافي اقرن الا تي جري في
 كل محل على قول من قولي للص على وزن يفعل اي بالكسر وفي يقرن اي
 بكسر الواو الاولى ويقرب بكسر اللام منقولا لها من الراء وكذا قرن لانه من قر
 بالمكان يقر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان اولهما مسوور حسن الحذف تخفيفاً
 كما فعل بالماضي وقيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن وقرن محذوف
 القاء مثل يعدك واضله يوقرن وروح الاول توافق القراءتين واضله
 اقرن اي بفتح الراء فينقل للعاقب ثم تحذف وكذا المضارع من قولهم قر
 بالمكان اي استقر كعلم يعلم فاضله قر بالکسر يقرن بالفتح وهذه لغة ثانية حكها
 ابن القطاع من ائمة اللغة ولد ستة ثلاث وثلاثين واربعائة ومات سنة
 خمس عشرة وخمسمائة وهذا نادراً لا يطرده كما اشار له بقوله نقلاً وصرح
 به في الكافية واما قرن بالكسر فطرده كما هو مفاد المتن وصرح الكافية وظم التسهيل
 عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف في ظلت كذلك وصرح سن
 بشذوذه وان لم يرد الا في لفظتين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالثة
 من الزائد عليه وهو احست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل
 ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله اعلم
 بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها فتعال منه لفظ البصريين وهو لغة
 الادخال يقال ادغمت اللجام في قم الغرس ودغمنه بالنسب اي دخلته واضطلا
 الايتان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما
 دفعة واحدة ومعى ذلك ادغاماً خفياً الساكن عند المتحرك فكأنه داخل فيه
 وخرج بالمخرج الواحد الاختفاء فان الحرف الخفي ليس من مخرجهما بعدة والادغام
 يكون في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع
 ومما يدخل جميع الحروف ما عدى الالف اليه واقتصر الناظم على ادغام التين
 في كلمة لانه الاكث بالضمير واما اللانق بالقر فهو اعم اول مثليين

مطلب
 الادغام

مفعول مقدم لا دغم بسكون الدال فعمل امر فمزنة للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها
 لتثوين كلمة بسكون اللام للوزن لا كمثل عطف على محذوف اى في كلمة بوز
 مخصوص لا كمثل اذ صهف جمع صفة كعرف وعرفة يطلق على بناء في الدار
 وعلى الظلة كالسقيفة وذلك بصفتين جمع ذلول بالمعجزة الصعبة
 وكلل بكسر ففتح جمع كلمة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت ويسمي
 في عرفنا بالنا موسسة تصريح وليت يفحشين وموحدتين موضع الفلا
 من الصدر ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الحمار يمنع الرجل بالملحة
 من التأخر وعلى ما استدق من الرمل كجسب يضم الحجم وشدة السير الاو
 جمع جاس اسم فاعل من جسن الشيء اذا مسه بده او من جسن الحجر اذ خص عنه
 وهو الجاسوس كاختصن فعل امر صله بسكون الصاد الثانية و ابي
 مفعوله مضاف لياء المتكلمة لكن نقلت فتحه الهزرة الى الصاد وحذف تخفيفا
 كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد اذ في اوقى كيهل فعل ماض زيد فيه البناء
 لا الحاء بدحرج ومصدره هيللة كدحرجة ويقال فيه هليل وهو احد الالف
 المخوطة من الركبات كما مر في البسملة اذا تحرك المثلاث اى كل منها خرج
 ما اذا سكن ثابتهما فيمتنع الازغام كظلمت اقول الحق لان شرط الازغام تحريك الدال
 فيه وكذا ان عرض تحريكه كما سيأتي في اخصص ابي اما اذا سكن اول المثلاث فيجب
 ادغامه الا اذا كان هاء سكت لان الوقف عليها منوي ولذا ضعف قياسا
 الازغام ورش ما ليه هلك او كان هزة مفضولة من فاء الكلمة كالم يقر احد فان
 ادغامه ردي بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسفال والاس بوزن فعال
 مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الروس وكان مرة في الآخر فلا يدغم لتلا
 يذهب المد كيحطى بامر ويدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كخشوا واقد
 وكذا اللين غير الآخر كغروا صله مغزو وواغفرز وال مد لقوة الازغام فيه
 في كلمة خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الازغام بل يجوز بشرط
 ان لا يكونا هزتين كقراءة فان ادغامه ردي كما مر وان لا يكون قبلها ساكن
 صحيح كسهر رمضان هذا العفو وامر الشمس سراجا فان ادغام ذلك مجتمع عند الجمهور

البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حدٍ وضلاً وقوله أبو عمرو وقيل انه اخفاء
 للمركبة بمعنى اخلاصها وهو المسمى بالرور فسمى ادغماً لقرنه منه والصحيح انه يقدر
 بالادغام المحض والاعيرة بمنع الحاء لهم بثبوت قراءة ولو سلم عدم تواتره فنقل القرا
 ائته فهو شاذ قياساً ثابتاً نقلاً ان لم يتصدرا على ان شرطه وجوب
 الادغام احد عشر ذكر المص منها عشرة اولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم
 نحو ترشح عدم التصدر فذكره الشعر على وزن فعل بضم ففتح والثاني بضمين
 والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحين على ترتيب قوله ضعف او ويلة منع الادغام
 في هذه الاربعة ان الثلاثة الاولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
 فرع الاظهار خاص بالفعل المقتضى عن الاسم وبما وازنه من الائمة دون ما لم
 يوازنه واما الرابع فوازن للفعل لكن لم يدغم تحفته وللنسيب على فرعية الادغام
 في الاسماء وقوله في الافعال حيث ادغماوازن ليب من الافعال كرددون الائمة
 تنبيه ثم ان اوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة تساكنة العين مع
 تثليث القاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين حتى تكون من هذا الباب واما
 ادغام نحو دودب ودر فليسكون اول المثليين بالاصالة والتسعة الباقية
 منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه واربعة المتسعة المتبقية في الادغام
 ومثلا فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المص لقلته مع انه لم يسمع مضاعفاً سقى ثلاثة
 وهي مثال كقف وعضو ودئل بضم فكسر فهد بوزن الفعل وليست في الحفظة
 كليب فلذا ادغم الجمهور اولها وادغم الثالث من يرا ان صيغة الجمهور اصل في
 الفعل فلونبت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في الكل لكن بفتح الواو في
 الاولين وضمها في الثالث واوجب ابن كيسان فيها الفلك فتحصل
 ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من اوزان الائمة الثلاثي التي
 ثلاثة منها بخلف فندبر كددن بدالين مهملتين وهو اللقب ويقال
 ددا كفتي ورددكم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين اول المثليين فينعذر الابتداء
 به وهو من الوصل لا يجلب الا في اشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كانت
 المثلاث تاءين فيغنه تفصيل سياقي ودر جمع در وهي اللؤلؤ العظيمة
 قوله

وجدد بضمين جمع جديد اما جد كصفف فجمع جده كصفه وهي
 الطريق في الجبل ولم جمع لمة بالكسر والنشيد وهي الشعر المجاوز شجرة الاز
 ن تصريح وبشارة المصباح الشعري لم بالمشك اي يقرب كطل هو ما شخص من
 آثار الديار الخمس انما وجب فكة لئلا يلتقي فيه ساكنان والتاد
 اي ما حركه ثانی مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكا كانه ساكن ولا ادغام
 عند سكون ثاني المثليين كما مر والمتابع اي المحق بغيره وهو نوعان ما حصل
 فيه الالحاق بزائد قبل المثليين كما دهيلى لالحاقه بدحج او باحد المثليين كاحد مثلي جيب
 لالحاقه بدحج وقد دللنا ان الفليظوم يمد علم امرأة حلقان يجفروا وما وجب ذلك
 لئلا يفوت ما قصد من الالحاق وضمن بالمعجم والنون من بابي تعب
 وضرب والاصل رد اي كضرب وضمن كتعب ولب كظرف
 و اشار بقوله وقد نهد هذا تاسع الشروط وحاصله ان لا يكون اللفظ مما
 فكه العرب شذوذا فلا يدغم كما لا يفك غيره قياسا عليه التل السقاء
 يؤوزن فرج وكذا اللت اسفانه اذا فسدت مبنيتها والاذن اذا رقت والسقاء
 بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قرته ولخصوص
 اللبن وطب والسنن نحي كما في الصحاح ولحمت بمهملتين كفتح اما بالتحا
 المعجم فذغم كما في الصحاح وفي المصباح يقال لحنت عينه كثر دمها وذكره الاسموني
 مفكوكا بمعنى ما قبله اذا انصبت بالرمص قال الجوهري الوسخ للمجتمع
 في الموق ان سأل فهو غمص بغين بمعجم او جمد فرمص بغتختين فيهما وبقي مما
 سمع فكه قولهم سبب الانسان كضرب وقيل كفتح اذا نبت الشعري في جهته
 وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرفه واه وضربت الارض كفرحت
 اذا كثرت ضيائها بالكسر جمع ضب حيوان معروف وقطط الشعر كفتح اذا
 اشتدت جفودته ويدغم ايضه ومشتت الدابة كفرحت كما في القاموس اذا
 ضاق حليلها وهو محري لبتها هذه الالفاظ شذوذ فيها الفك فلا يقاس
 عليها وما ورد في الشعر مفكوكا من غير ما عد من الضمور كقول ابي النخ
 الحمد لله العلى الاجل هو ادغم بشد الدال فعل امر من ادغم مشددا

ومفعوله محذوف وهو ضريحى وليس تنازعا لان الضم لا يراه في المفعول المتقدم
دون حذر متعلق بكل من افكك وادغم اى لا تخش باساقى واحدا منهما
لورودها فيجوز الادغام اى نظر الى انها مثلان في كلمة وحركة تانيهما
اصلية لازمة فتعود اخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظر الى ان حركة
الثاني كالعارضه لوجودها في الماضى دون المضارع والامر فلا يعتد بها ومن
ثم امتنع الادغام في لن يحيى ورايت تحييا العوض والحركة بالعامل وكل منهما فصيح
مقروبه في السواتر ولكن الفك اجوز ولعل المص اشار لذلك بتقديم
فنقول انجلى يتبع الشئ في هذا الكافية وقد تعقب بان تجلى مضارع لا يظن
همزة الوصل اضلا والذي ذكره النحاة ان الفعل المفتوح يتاين ان كان ما
كتبع وتنابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه
فيقال اتبع يتبع اتباعا شدا التاء والياء في الكل واتابع يتابع اتابعا بشد
التاء فقط وان كان مضارعا كتنذر لم يجز ادغامه الا في الوصل بعد لين
او حركة نحو ولا يئتموا تكاد تميز لعدم الاحتياج ح للفرق بخلافه في الابتداء به
ولا يصح حمل كلامه الكافية على ذلك انصريحه باجتلاب همزة فيه وقد يقال
لا يظن بالمص اقدمه على ذلك بجر الشبهى بالاستدكساع او استنباط من اللفظ
او قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال طالعت صحاح الجوهري كلمة فلم استبقت
منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال
ليس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور
نحو ستر اى بفتح السين وشدا التاء واستقاط همزة الوصل للاغتناء عنها بجر حركة
النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشدا التاء مكسورة واصله يستر
كيف فعلت فحة التاء الاولى للسين وادغمت في المتاينة المكسورة
والمصدر ستر بكسر السين وشدا التاء واصله استارا كما فتعا لا نقلت
كسرة التاء الاولى للسين وادغمت فسقطت همزة واما ستر الذي بوزن
فعل مضارع العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره ستر كنون
قد يقتصر التقليل بالنسبة لعدم الحذف والافهوكثير جدا في القرآن وغيره

كما في التثنية العبرية عبرة بكسرة المهملة فيها كسرة وسد بمعنى الأفعال
 والتذكير تصريح بحذف إحدى التائين أي لتثقل اجتماع المثلين ولا
 سبيل إلى الإدغام لاحتياج الجرزة وهي لا تدخل المضارع فحذف أحدهما
 وهي الثانية عند س والبصريين لحصول الثقل بها والأولى عند الكوفيين
 وهشام لأن الثانية لغتي كالمطروعة وحذفها يحل به ويعارضه أن الأولى
 لغتي المضارعة وحذفها يحل به وفك فهو فعل امر حذف مفعوله أي
 أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك الحذف وقوله لكونه
 علة لسكن وقوله بضم الرفع أي البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الإدغام
 وحاصله أن لا يعرض سكون ثاني المثلين أما لاتصاله بضمير رفع أو الجزم
 وشبهه نحو حلت بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة
 فيهما وأما المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحرمة فبالكسر وبمعنى نزل البلد
 مثلاً فبالضم وكذا بمعنى فكك العقدة أما بمعنى نزل الغضب ووجوبه
 بالوجهين وهما قرء فحل عليكم غضبي ومن يحلل فيجب فتح الفتح
 أي لتعذر الإدغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي
 لغة ضعيفة والفتح لغة أهل الحجاز أي فهو أفصح وبها جاء القرآن
 غالباً نحو أن تسمع من صوتك ولا تمنن فردا لئن بالتحديد استواء
 اللغتين في الجواز لأن الفصاحة وإنما جاز الإدغام مع سكون ثاني المثلين
 بنظر إلى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزوم حمل عليه شبهه
 وإن شئت قلت حل أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكي
 الكسائي إثباتها عن عبد القيس فيقول ارد واغض وحل التحير إذا لم
 يتصل بالفعل وأجمع كردوا وياً مخاطبة كردى اونون تؤكد كردت
 وأوجب الإدغام عند الكمال لابتداء الفعل على هذه العلامات فتأني
 مثلية متحركة لم يعرض له سكون حتى يفك تنبيه إذا اتصل بأخر الفعل
 المدغم قبله القائبة وجب فتح كردها ولم يرد لها أو هاء القائبة وجب ضم
 كرده ولم يرد له لأن الهاء ضعيفة فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف

والواو وحكى ثعلب التثنية قبل هاء الغائب وغلط في جواز الفتح ولما الكسر
فالتصحيح انه لغية سمع الاخفش منه وغطه بالكسر وحكى الكوفيون
التثنية قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل ساكن فكثرهم يكسروا كسر
الضمة والكسر لانها حركة النقاء الساكنين وينواسد تفتحته تخفيفا وحكى
ابن جني ضمها بتابعها وقد روى بعض قولهم جويس

ففض الطرف انك من نير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
نعم الضم قليل ولذا انكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك
ففيه ثلاث لغات الفتح للفتحة مطلقا اي في مضوم الفاء كردد ومكسورا ككفر
ومفتوحا كعض وهو لغة امند وغيرهم والكسر مطلقا على اضل التلخيص
وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كردد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذه
اكثر في كلامهم وفك افعال اي بكسر العين في قولك افعال يبعثها
ما افعله فيجب ادغامه لدخوله في الضوابط المتقدم عموما احب زيد العرو
لما ذكر ان فعل الامر اي هذا البيت اسدراك على قوله وفي شبه

الجزم تخيير لكن استثناء افعال انما هو بالنظر لصورتها فانه ليس امر حقيقة
بل ماض على صورة الامر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تيم لانها عندهم فعل امر ينصرف
فلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلما وهلموا والما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها
ليست فعلا اصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى اقبل او احضر فتلزم لفظا واحدا
للمفرد المذكور وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين
لاخوانهم هلم اليها يجب فكه فالك في ثالكافية باجماع وكانه اراد اجماع
العرب فانه لم يسمع غيره وائمة فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه الضم
ادغامه اي باجماع ايضا كما في ثالكافية فلم يقل فيه هلم بالفتح تخفيفا لثقله
بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من هالتيبه
ولو التي هي فعل امر من قولم لله شعته اي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك اليها
فخذت الالف من هاتخفيفا وقالت الخليل ركبت هلم ام اصل لم قبل ادغامه
فخذت همزة الوصل والها الساكنين ثم نقلت حركة الهمزة الاولى للام وادغمه

وقالت الفراء الكوفيون مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فنقلت
 حركة المجرى للام الساكنة قبلها فصار هم ومذهب البصريين ارتب للصبوب
 وخففوه ايضا بالترافض حتى معها القاب نحو هله ولا يضم تبعالها وكذا
 ان اتصل به ساكن كهل الرجل وحكى الجرجي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم
 نعم اذا اتصل بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها هلموا وهلموا وهي
 بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسهما مع نون النسوة هلمن بالفتح
 وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظا
 لفتح ميمه وحكى عن ابي عمرو انه سمع هلمن يانسوة بزيادة ياء ساكنة قبل
 النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبة الله اعلم وما
 يجمعوه الواو للاستئناف او عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على
 الالفاظ بسبيل قوله نظا ذلك ان توقعي على الالفية المذكورة سابقا بقوله
 واستعين الله في الفيه وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما اولتا وبها بالمتن
 او المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقضي ان ما في هذا المتن كله من كلام النخاعة
 لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا امنع وليس
 عندي لازما واجيب بان ذلك ليس من مخترعاته بل اقوال النخاعة قبله
 اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالتائب عن الفاعل وبالبدل المطابق
 من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكوران يكون تعبيره
 بذلك تواضعا او باعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء اضلا بان يصد
 بجمعه من كلامه وكلام غيره قدس عنيت هو من الافعال الخمسة
 اللازمين اوها للفقول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمن فوعها فاعل
 لاناسبه على الواج كما مر في النعجب وانما يلزم ذلك في عنى اذا كان بمعنى
 اهتم كما هنا وبناؤه للفاعل لغة قليلة فيقال عنى يعنى كرمى عنى
 اما عنى يعنوعنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنى يعنوعنوة بمعنى
 اخذ الشيء قهرا او صلحا وعنى يعنى كرمى يرمى بمعنى قصد وعناه كذا من
 باب رمى بمعنى شغلته وعنى من باب تعب اصابه مشقة فبالبناء للفاعل

قوله كما مر في النعجب هذا
 تحريف من الطابع وكسبه
 كما مر في البنية المصاوير

مضباح قد جعل بثلاث الميم والكسر اضعف وافتح افسح واولى هنا
 لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى
 واحد لغة كالتكميل والنتيم وفي اصطلاح الديق التكميل ويستعمل بالاحتراس
 ايضاً هوان يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بما يدفعه كقول
 فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهسى
 والنتيم ان يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة من مفعول
 او حال او نحوها النكتة كالمبالغة في نحو وَيُطْعَمُونَ الطعَامَ على حبه
 اى مع حبه اى الطعَامَ اما اذا كان المعنى لاجل حب الله فليس من هذا القبيل
 وكقول زهير من يلق يوماً على لآله مرة يلقى السماحة منه والداخلتاً
 فقوله على لآله اى مع احتياجه افاذا المناقاة في وصفه بالجوذا هو مع الاحتيا
 ط مع عدمه نظراً حال من الماء في جمعه كما في الاصطلاح اى منظوراً
 وفيه الفضل بين الحال وصاحبها باجتنبي وهو قد كمل فالأولى كونه حالاً
 من الضمير في كل وشى حال موطنه لما بعدها لانقرها كونه نظماً من قوله
 وما مجعه عنيت مع قوله فيما سبق واستعين الله في الفية اذا لا الفية لا تكون
 الا نظماً ويصح كونه تمييزاً نحو لا من قائل كمل فيبقى على مصدر رسته وهو موطن
 ايضاً ويرجع هذا بان مجي المصدر حالاً مع كثرة سماعي ويرجع الأول بات
 النظر عليه بمعنى المنظور وهو وفق باشتماله على حل المهمات وباحصائه
 الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرى فنذكر على حل او متعلق باشتمال
 من اشتمال المال على المدلول والجملة صفة لنظراً على الاقرب او حال اخرى او خبر
 آخر لما وكذا جملة احصى وفي ذلك اشارة الى ان قوله في الخطبة مقاصد النحو
 على حذف مضاف اى حل مقاصده ولم نصرف ما هنا الى ما هناك مع انه
 المناسب لكونه في محل الحاجة بان يراد بالجل الكمل مجازاً لأن هذا هو الموفق
 للواقع لتركة كثيراً من المقاصد والمهمات جمع مهم اى الأحكام المهمات او مهم
 اى المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغز العاقل بالمطابق
 مع ان الافصح فيه الأفراد كما ان الافصح في غيره المطابقة اى ان يقال

لما حذف الموصوف بمتعق من المراعاة احصى فعل ماض بمعنى جمع
وقاعله ضمير النظم والخالصة مفعوله وبها اشهر هذا المتن ومن الكافية ظرف
لفوم تعلق به اى من معانيها ومن ابتدائية او حال من الخالصة ومن
تبعيضية ويتبع كون احصا فاعل تفضيل خبرا مقدما عن الخالصة لما منع لفظي
وهوان افعل التفضيل لا يصاغ من الرباعي على التصحيح ومعنوى وهو تكديب
الحسن له اذ في كافية المص ابواب كاملة ليست في الخالصة كباب ضمير الشان
و ضمير الفصل والقسم والتاريخ والنقاء الساكنين وتصحى ببارادة كافية
ابن الحاجب تكلف بارادى قال في الخالصة للجنس لا الاستغراق لتركه
كثيرا من زبدها ان يراد بالبالغة في المدح كما يقنضيه المقام وجعل
السيطرة ضميرا احصى واقنضى للمص على طريق الالتفات من الكلمة في عين
الى العينية ~~للمنفذ لتعليل~~ فكأنه قال جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم
لا في اقنضيت اى طلبت و اردت عننا كل طالب اذ هم يقبلون عليه لصغر
وسهولته فيستفيد من العربية والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من
الناس فلا يحصل بها ذلك كما اقنضى ما مصدريه واقنضى اما بمعنى
اخذ فالمراد بالغا القدر المعنى او بمعنى استلزم فالمراد به المصدر والحارة
والجور و صفة لمصدر محذوف اى احصا هذا النظم الخالصة احصاء كاقنضا
الغنى اى اخذ القدر المعنى من المسائل وكاستلزامه الاستغناء عن غيره
بجامع حصول السرور والنفع في كل وانما شبه الاحصاء بالاقنضاء لانه
اقوى منه اذ يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها والخالصة دون العكس
لا احتمال احتياجهم الزيادة على الخالصة على ان الكاف تأتي لجر النشر يك
بين شيئين في امر بلا اعتبار كون المشبه به اقوى كقولك كل من زيد وعمرو
كصاحبه فاده الصبيان لكن جعل الكاف للتعليل على ان اقنضى بمعنى
استلزم اى احصى الخالصة لاجل استلزامه الغنى اى لاجل ان يشاء عنه
ويترب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء
كاهناو بالكسر والمد الغنى بالالمان وبالفتح والمد النفع ويصح هاهنا ايضا

كما في الفارضي اي كما اقتضى نفقا بلاخصاصه بفتح الحاء المعجزة اي
 فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقيرين ازمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم
 بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه النسبة ظاهر وقد قيل
 العلم محسوب من الرزق فاحمد الله القادر سبب عاطفة على جملة وما مجموعه
 اعاد بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور احمد الله فقد وابل بالشكر نعمة
 الاتمام وارادته بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في
 ابتداء الكلام لا حراز اجر ذلك ومنه في البدء والاحرام مصليا في كون
 هذه الحال مقدرة اي مقارنة ما سلف في الخطبة خيرتي بدل من محمد
 لانفت ولا عطف بيان لاختلافها تعريفا وشكرا وآله عطف على محمد
 لا على خير كما هو ظاهر والاولى ان يراد بهم اتباعه كما مر ضبطه الفرج
 وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فسبته به الال والاعمال سمى له
 استعارة تضرعية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة او مطلق البياض
 في كل فيكون تلمحا لقوله صلى الله عليه وسلم انتم الفر المجلدون يوم القيمة من اثر
 الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الحاء المعجزة اي المختارين
 الخيرة بكسر الحاء المعجزة وفتح التحتية مصدر او اسم مصدر بمعنى الاختيار
 وصف به مباينة ولهذا التزم اقراده اي المختارين فذكره بعد المنتخبين
 تأكيد لان المقام الممدوح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الحاء والياء على انه
 بجمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى اعلم

وهذا آخر ما يستر الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله

اولا و آخر ا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

دائما الى يوم الدين وقد وافق في تأليفه

بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع

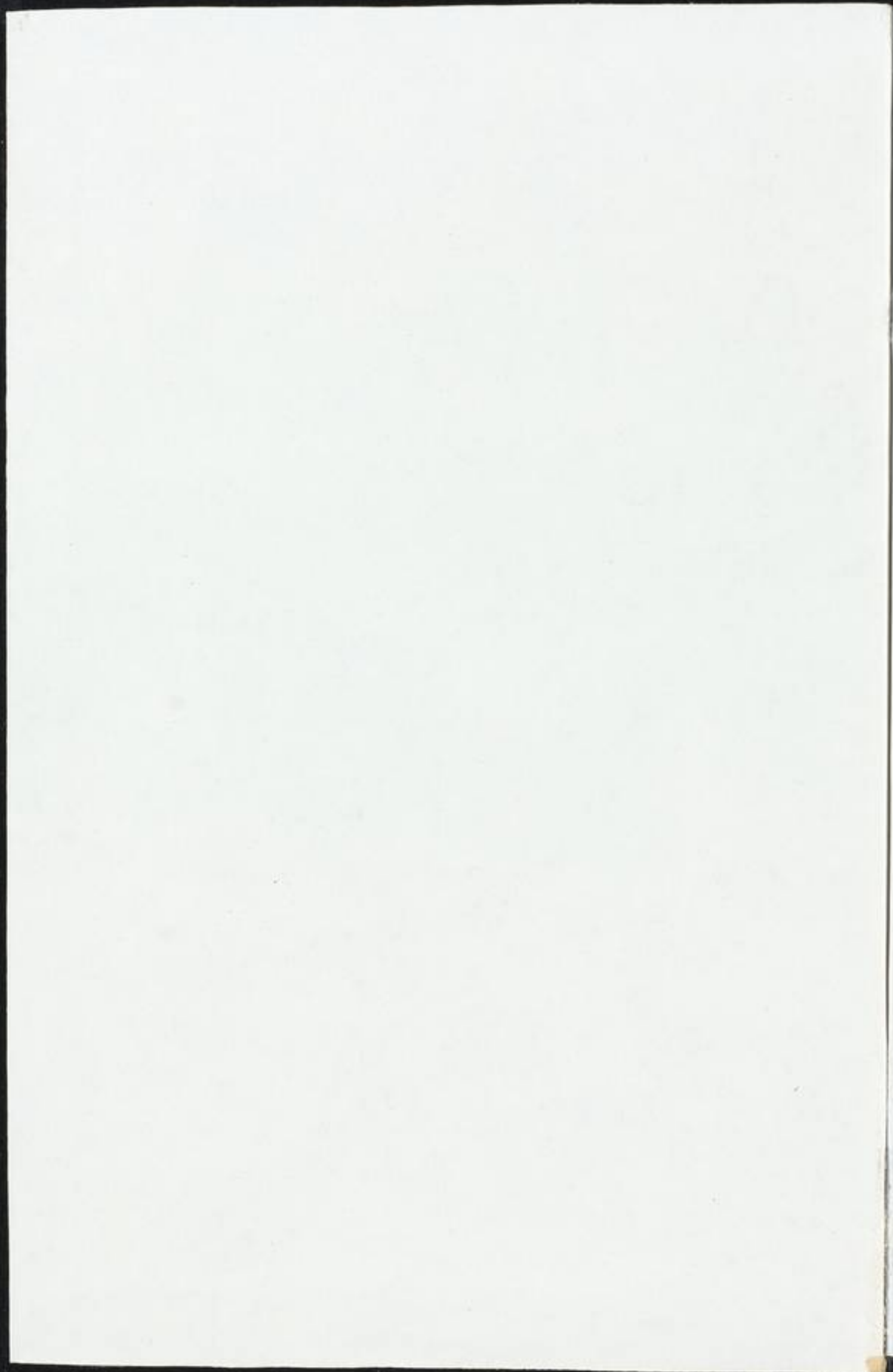
الثاني سنة من هجرة سيد المرسلين
 صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

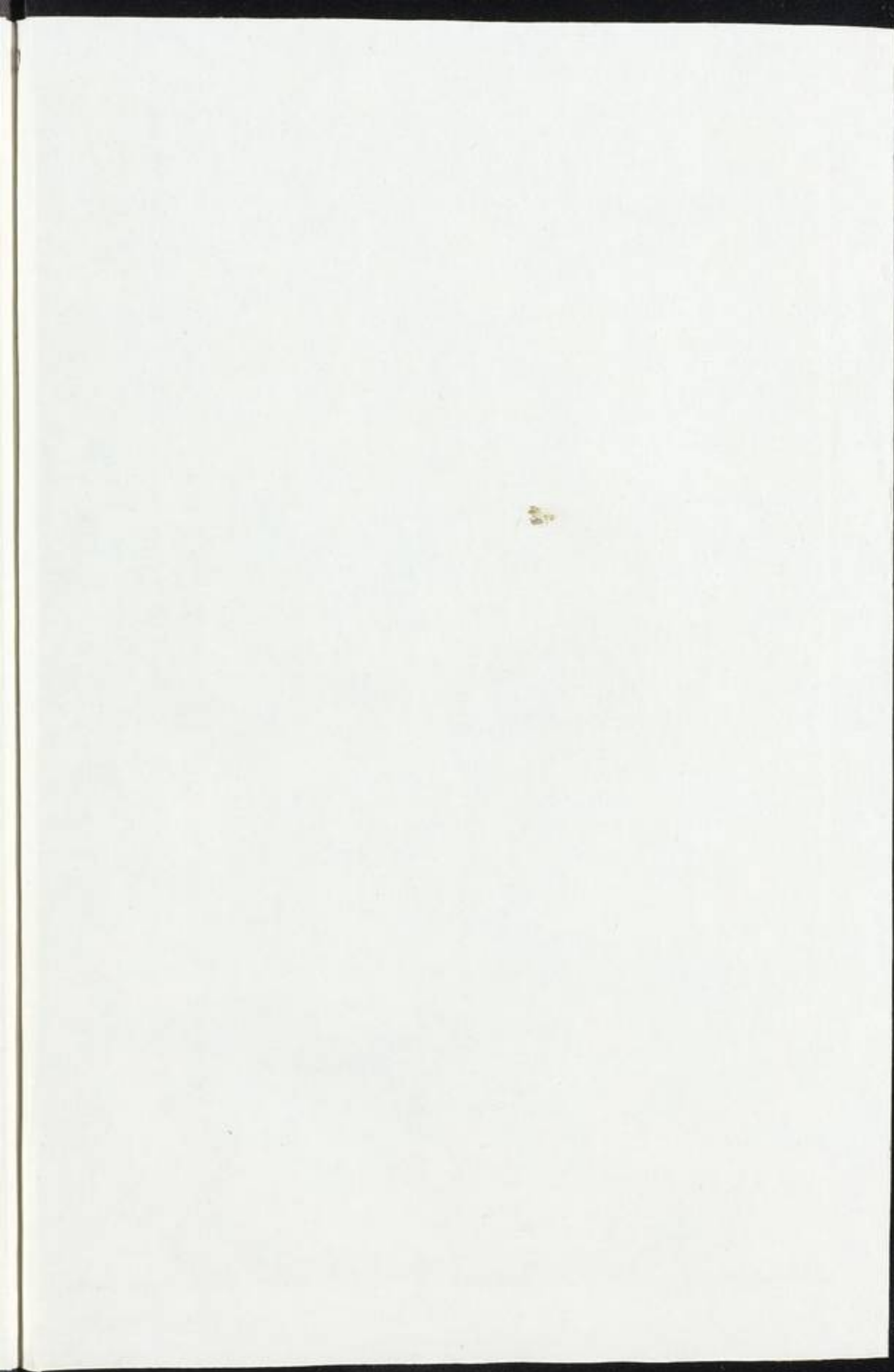
اجمعين

قد تم انجاز طبع هذه الحاشية النيفة في مطبعة الحجر النيرة اللطيفة
 الكائنة بمصر القاهرة جعلها الله بكتب العلم الشريف نافعة وعاورة
 علي زمان من زمانيها الكرام زهرة حلب الشهباء ودمشق الشام
 العلامة الفاضل الشيخ بكري الحلبي والعلامة الفاضل
 الشيخ محمد شاهين والمكتمر السيد حامد سليق
 والمحترم السيد درويش عفره الدمشقيين
 حفظنا الله واياهم والتمسكين بلطفه المنين
 وقدوا في هذا التمام سلخ شهر رمضان
 سنة ١٢٠٠ من هجرة سيد الانام
 صلى الله عليه وعلى آله
 واصحابه البررة
 الكرام
 قاسم

على يد كاتبها
 الربيعي من مولاة عمير المناور
 احمد بن الحاج اسماعيل الشهرستاني
 النا بلسنته مع املة الدمشقي اقلما
 المصرتي اقامة الازهر في علماء وسكنا
 الحنفية مذهبنا عفر الله ولوالديه
 واحسين واليه

[Faint, illegible text covering the page]





PL
176



